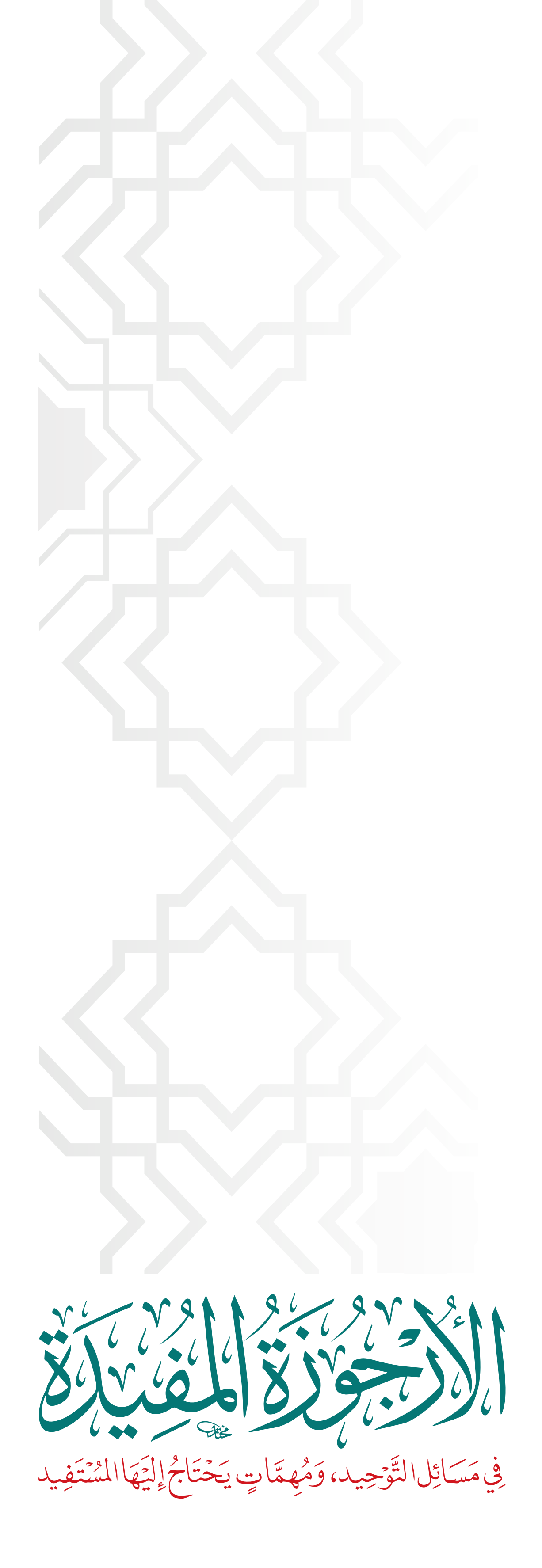


الأُرْجُوزَةُ المُفِيدَةُ

فِي مَسَائِلِ التَّوْحِيدِ، وَمُهِمَّاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا المُسْتَفِيدُ

ح دار سنن وآثار للنشر والتوزيع ، ١٤٤٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العبيد ، عبدالله بن صالح بن محمد
الأرجوزة المفيدة في مسائل التوحيد ومهمات يحتاج إليها
المستفيد. / عبدالله بن صالح بن محمد العبيد .- الرياض ، ١٤٤٣هـ
٤٥٧ ص ؛ ..سم

١- التوحيد أ.العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٤٣/٤٧٠٢

رقم الإيداع: ١٤٤٣/٤٧٠٢
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٤-٠١٦٤-٢

توزيع
دار أطلس الخضراء - الرياض



دار ركائز للنشر والتوزيع

(٠٠٩٦٥٥٠٦٧٤٥٣٣)
rakaezkw.com
rakaez.kw@gmail.com
dar_rakaezkw



مؤسسة القرآن الوقفية (قرآن)

المملكة العربية السعودية-الرياض
ص.ب (٧٤٨٢) الرياض (١٣٣١٥)
(٠٠٩٦٦٥٥٥٢٧١٣٧٣)
(٠٠٩٦٦١١٤٩٠٠٨٨٠)
quran.waqf@gmail.com

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م



نظمها

العبد المتواري، المحتاج إلى تأييد مولاه الباري

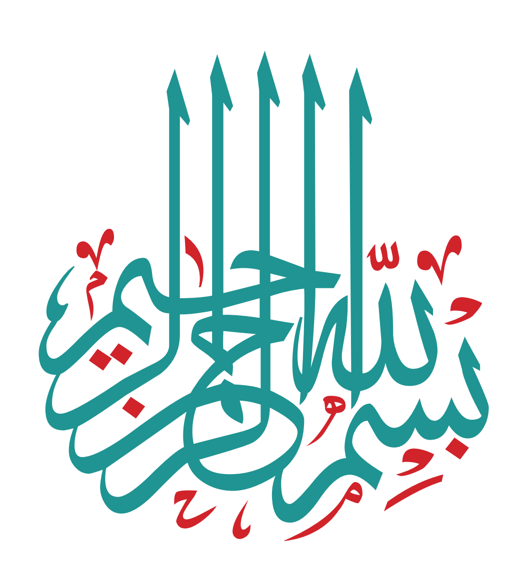
إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ

رحمه الله ١٢٧٦ - ١٣١٩هـ

تحقيق وشرح

د. عبد الله بن صالح بن محمد العبيد





أسهم في طبع الكتاب أحفاد الناظم رحمه الله

جزاهم الله خيراً



المُقَدِّمَةُ

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ الأوَّلِينَ والآخِرِين، وعلى آلِهِ الطيِّبِينَ الطاهرِين، وعلى صَحْبِهِ الغُرِّ المَيامِين، وعلى أَتْباعِهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

أمَّا بعدُ:

فهذه منظومةٌ جليلةُ القَدْرِ، نظَمَها العَلَّامةُ المحقِّقُ الشيخُ إسحاقُ ابنُ الإمامِ عبدِ الرحمنِ بنِ حسَنٍ ابنِ الإمامِ المُجدِّدِ محمَّدِ بنِ عبدِالوَهَّابِ رحمهم الله، وهي مِن أنفَسِ منظوماتِ الاعتقادِ؛ لاشتمالِها على نوعَيِ التَّوحيدِ العِلْميِّ والعَمَليِّ على هديِ السلَفِ الصالحِ.

وقد شرَحْتُها بعدَ سماعي لها مِن حَفيدِ ناظمِها، ثمَّ ألقَيْتُها في مسجِدِ النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمدينةِ النَّبَويةِ، وبيَّضَها بعضُ المُحِبِّين لأجلِ أن أُصحِّحَها فتُطبَعَ، وقد أسهَمَ في ذلك أحفادُ الناظمِ - جزاهُم اللهُ خيرًا - وعلى رأسِهم سعادةُ د. عبدِالعزيزِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِالرحمنِ بنِ إسحاقَ آل الشيخِ.

وكان الدافعُ إلى شرحِها: كونَها منظومةً فريدةً في توحيدِ اللهِ تبارَكَ وتعالى، وكونَ الناظمِ تُوفِّيَ شابًّا، فأحبَبْتُ إحياءَ عِلْمِه ونَظْمِه - لمَّا لم أَرَ أحدًا شرَحَها - ليَكونَ كتابًا دَرْسيًّا؛ ليبقَى ذِكْرُه في الآخِرينَ، فإنَّ مِن أكثَرِ ما يُحيي عِلْمَ العالِمِ: الكتابَ الدَّرْسيَّ الذي يكونُ دُولةً بينَ المتعلِّمِينَ.

وسأُشيرُ إلى فُصولٍ مُهمَّةٍ بين يدَيِ المَنظومةِ تحصُلُ بها الفائدةُ، وتَكشِفُ عن

موضوعاتِها، فأقولُ - وباللهِ ثِقَتِي وعليه اعتِمادي [(١)] -:

تَرْجَمَةُ النَّاظِمِ [(٢)]

هو: العَلَّامةُ الصالحُ المُتفنِّنُ المُحقِّقُ الشيخُ إسحاقُ ابنُ الإمامِ عبدِالرحمنِ بنِ حسنِ ابنِ الإمامِ المُجدِّدِ محمَّدِ بنِ عبدِالوَهَّابِ التَّميميِّ النَّجْديِّ الحَنبليِّ.

وُلِدَ: في مَدينةِ الرِّياضِ سنةَ ١٢٧٦هـ، وقيلَ: ١٢٧٥هـ، وقيل: ١٢٧٤هـ، والمشهورُ عندَ أحفادِهِ هو التاريخُ الأوَّلُ؛ فيكونُ عُمرُه حينَ تُوفِّي ٤٣ سَنَةً. وقيل: ١٢٧٥هـ؛ فيكونُ عُمرُه ٤٤ سنةً. وقيل: ١٢٧٤هـ؛ فيكونُ عُمرُه ٤٥ سنةً.

وعاشَ في حَجْرِ والِدِه الإمامِ عبدِالرحمنِ بنِ حَسَنٍ نحوَ عَشْرِ سنينَ، حتَّى تُوفِّيَ (سَنَةَ ١٢٨٥هـ)، ثمَّ تولَّى رِعايتَهُ أَخوه الإمامُ عبدُاللَّطيفِ نحوَ ثمانِ سنينَ، حتَّى تُوفِّيَ (سنةَ ١٢٩٣هـ).

- ونشأَ في بيتِ عِلمٍ وصلاحٍ نَشأةً لم تَتيسَّرْ لكثيرٍ مِن أقرانِه، فإنَّه ارتضَعَ العِلمَ منذُ الصِّغَرِ، وعاشَ في كَنَفِ هذينِ الإمامينِ الجليلَينِ، وكما ظهَرَتْ عليه علاماتُ التَّقْوى والإقبالِ على اللهِ، فقد ظهَرَتْ عليه علاماتُ النَّجابةِ والذَّكاءِ، فأَحبَّ العِلمَ وأقبَلَ عليه إقبالًا عظيمًا.
- وحَفِظَ القرآنَ في صِغَرِه، كما حَفِظَ جُملةً مِنَ المُتونِ في عِدَّةِ فُنونٍ.

---

(١) وأشكُرُ كُلَّ مَن أعانَ بلَحْظٍ أو لفظٍ في إخراجِ الكتابِ، ومنهمُ: الشيخُ أيمَنُ بنُ عبدِاللهِ العَدَنيُّ، والشيخُ عمادُ بنُ حَمُودٍ الحُطْبانيُّ، ود. أحمدُ بنُ محمَّد بَدَوي، جزاهمُ اللهُ عنِّي خيرًا.

(٢) أحسَنُ مَن وقَفْتُ عليه جَمَعَ ترجمةً للناظم هو الشيخُ د. سُلْطانُ بنُ راشدٍ الغنيمُ في كتابِهِ القيِّمِ (جهودُ الشيخِ إسحاقَ بنِ عبدِالرحمنِ بنِ حَسَنٍ في تقريرِ عقيدةِ السلَفِ)، وقد أفدتُ مِن عَمَلِه، وكذا تَرْجَمَ له ترجمةً قيِّمةً فضيلةُ الشيخِ د. هِشامُ بنُ محمَّدٍ السَّعيدُ في كتابِهِ النفيسِ (الإجازةُ العِلْميةُ في نجدٍ) (٣/ ٦٥٢)، ولخَّصتُ منهما بعضَ هذه التَّرجمةِ، فمَن أرادَ التَّوسُّعَ في سِيرتِهِ فلْيُراجِعْهما، جزَى اللهُ مؤلِّفَيْهما خيرَ الجزاءِ.

• وتَلَقَّى العِلمَ عن علماءِ بَلَدِه وغيرِهم: كوالِدِه وأخيه كما تَقدَّمَ، وعن قاضي الأفلاجِ العلَّامةِ حمدِ بنِ عليٍّ بنِ عَتيقٍ (ت ١٣٠١ هـ)، وقاضي الرِّياضِ ابنِ أَخيه العَلَّامةِ عبدِاللهِ بنِ عبدِاللَّطيفِ (ت ١٣٣٩ هـ) ـ وكان أَسَنَّ منه ـ، وقاضي الرِّياضِ العلَّامةِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ محمودٍ (ت ١٣٣٥ هـ)، وقاضي الدِّلَمِ الفقيهِ الواعظِ عبدِالله بنِ حسينٍ المخضوبِ (ت ١٣١٧ هـ)، وقاضي الرِّياضِ العلَّامةِ عبدِالعزيزِ بنِ صالحِ بنِ مرشدٍ (ت ١٣٢٤ هـ).

رِحْلاتُه وشُيوخُه

• ارتحَلَ في العلمِ إلى عِدَّةِ بُلدانٍ، سأذكُرُها بإيجازٍ:

١) فرحَلَ إلى مكَّةَ وجاوَرَ بها سنةَ ١٣٠٧ هـ، وقرَأَ على علماءِ المسجدِ الحَرامِ، ومِنهم:

العَلَّامةُ المُحدِّثُ محمَّدُ بنُ عبدِالرحمنِ الأنصاريُّ السَّهارنبوريُّ (ت١٣٠٨ هـ)، وقاضي المَجْمَعةِ العلَّامةُ أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عِيسى الحنبليُّ (ت ١٣٢٩هـ)، ومُفتي الشافعيةِ العلَّامةُ عبدُاللهِ الزَّواويُّ (ت١٣٤٣هـ)، والعلَّامةُ أحمدُ بنُ عبدِاللهِ المعروفُ بأبي الخيرِ مِرْداد الحنفيُّ (ت ١٣٣٥هـ)، رَحِمَهم اللهُ.

٢) ورحَلَ إلى الهِندِ، في أواخِرِ سنةِ ١٣٠٨ هـ، وحَطَّ رِحالَه في ساحِلِها الغربيِّ بمدينةِ بُمْبَي، وكان مقصدُهُ علماءَ أهلِ الحديثِ، ولكنْ كان أوَّلُ مجلِسٍ جمَعَه هناك بجَماعةٍ مِن أهلِ الأدبِ، فوثَّقَ هذا الموقِفَ اللَّطيفَ بقصيدةٍ رائقةٍ؛ فقالَ:

وفي قُدومي إلى بلَدِ بُمْبَي حضَرتُ مجالِسَ تَحتوي على الأدبِ والغَزَلِ وشيءٍ

مِن فُنونِ اللُّغةِ، والقلبُ إذ ذاكَ مُتوجِّهٌ إلى لقاءِ علماءِ الحديثِ الأفاضلْ، ومُشتاقٌ إلى مُجالَسةِ الفُحولِ الأماثلْ، فقلتُ:

ذَرَانِـيَ مِـنْ ذِكْـرَى الرَّبَـابِ وَزَيْنَـبِ	وَمِـنْ نَدْبِ أَطْـلَالِ الحِمَـى وَالمُحَصَّبِ
وَمِــنْ مَــدْحِ آرَامِ الجَــوَى وَتَغزُّلٍ	بِوَصْفِ غَــزَالٍ أَلْعَسِ الثَّغْرِ أَشْــنَبِ
وَمَا وَصْفُكَ الحَسْــنَا يَهِيــجُ صَبَابَتِي	وَمَــا كَانَ ذِكْرَاهَــا وَإِنْ رَقَّ مَطْلَبِي
غَرَامِي بِأَصْحَــابِ الحَدِيثِ، وَغَيْرُهُمْ	غَرِيــمٌ إِذَا فَارَقْتُهُــمْ لَــذَّ مَشْــرَبِي
سَــلَامِي عَلَيْهِــمْ مَا حَيِيــتُ لِأَنَّهُمْ	شِــفَائِي وَتِرْيَاقِــي وَجُمْلَــةُ مَطْلَبِي
مُزَاحَمَــةُ الأَخْبَــارِ عِنْــدِي مَذَاقُهَا	أَلَــذُّ وَأَحْلَى مِــنْ سُــلَافَةِ مُذْهَبِ
وَمَــا النَّــاسُ إِلَّا أَهْلُ سُــنَّةِ أَحْمَدٍ	وُجُوهُهُمُ كَالشُّــهْبِ مِنْ نُورِهَا الزَّكِي(١)
تَجَشَّــمْتُ أَخْطَــارًا لَعَلِّــي بِأَهْلِهَا	أَنَــالُ إِذَا زَاحَمْتُهُــمْ جُــلَّ مَأْرَبِي
وَلَا حَــوْلَ لِــي إِلَّا إِذَا شَــاءَ مُبْدِعٌ	تَكَفَّلَ لِــي بِالرِّزْقِ قَــدْ عَالَنِي صَبِي
وَقَــدْ عَلِــمَ الأَكْيَــاسُ أَنَّ زَمَانَنَــا	تَشَــعَّبَ فِيــهِ الجَهْلُ أَيَّ تَشَــعُّبِ
رَأَيْنَا بِــهِ الجُهَّــالَ أَفْتَــوْا بِجَهْلِهِمْ	وَزَادُوا بِــأَنْ جَاؤُوا بِجَهْــلٍ مُرَكَّبِ
فَأَرْجُــو إِلَهِــي أَنْ يَمُــنَّ بِجَــذْوَةٍ	مِنَ العِلْــمِ تَهْدِينِي إِلَى سُــنَّةِ النَّبِيْ
عَلَيْــهِ صَــلَاةُ اللهِ وَالآلِ مَــا هَمَتْ	سَــحَائِبُ وَسْــمِيٍّ عَلَى كُلِّ سَبْسَبِ

ثمَّ قال - رحمه الله -: ثمَّ مَنَّ اللهُ بمُلاقاتِهم، فأوَّلُهم السيِّدُ نذير حُسينٍ، المُقيمُ ببَلْدةِ دِهْلِي، قرأتُ عليه شرحَ نُخبةِ الفِكَرِ بالتأمُّلِ والتأنِّي، ثمَّ شرعتُ في قراءةِ الصحيحَينِ وقرأتُ أطرافًا مِنَ الكُتُبِ السِّتَّةِ والمِشكاةِ وغيرِها، وحصَلَ لي مِنَ السَّماعِ والإجازةِ والقِراءةِ. ا.هـ.

وقد كانتْ إجازتُهُ له في شهرِ رجبٍ سنةَ تِسعٍ وثلاثِ مئةٍ وأَلْفٍ، قال فيها: قرَأَ

---

(١) كذا ! فإن صح أن البيت هكذا قاله الشيخ ففيه إكفاءٌ وهو اختلافُ الرَّوِيِّ بحروفٍ مُتقاربةِ المَخارِجِ.

علَيَّ مِنَ الصِّحاحِ السِّتَّةِ، ومُوطَّأِ الإمامِ مالكٍ، وبلوغِ المَرامِ، ومِشكاةِ المصابيحِ، وتفسيرِ الجلالَينِ، وشرحِ نُخبةِ الفِكَرِ، فعليه أن يشتغِلَ بإقراءِ هذه الكُتُبِ وتدريسِها؛ لأنَّه أهلُها، وأحَقُّ بالشُّروطِ المُعتَبرةِ.

وكانت مُدَّةُ إقامتِهِ عندَ السيِّدِ نذير حُسينٍ تِسعةَ أشهُرٍ.

وفي أثنائِها ورَد على الشيخِ سؤالٌ عنِ الوَليمةِ مِن جانبِ الأَبِ هلْ تُسَنُّ أو تُباحُ أو تُكرَهُ؟

قال المُترجَمُ: فسألَني عن ذلك، فأجَبتُ بأنَّ الأَوْلَى أن تكونَ مِن جانبِ الزَّوجِ؛ للحديثِ المعروفِ[(١)].

قال: واتَّفَقَ أنَّ الشيخَ حسينَ بنَ مُحْسِنٍ الأنصاريَّ قَدِمَ تلك الأيَّامَ إلى دِهْلي، فسألَه: هلْ لإباحتِها مِن جِهَةِ الأبِ مُستنَدٌ؟ قال: فأجابَنِي بجوابٍ شافٍ مِن جُملتِهِ حديثٌ رواهُ الحافظُ الآجُرِّيُّ في إنكاحِ النبيِّ ﷺ فاطمةَ بعَلِيٍّ أنَّ النبيَّ ﷺ أمَرَ بِلالًا بقَصْعةٍ مِن أربعةِ أمدادٍ أو خمسةٍ، وبذَبْحِ جَزُورٍ لوَليمتِها، فأتَيْتُه بذلك فطعَنَ في رأسِها ثمَّ أدخَلَ الناسَ رُفْقةً رُفْقةً يأكُلُونَ مِنها حتَّى فرَغُوا وبَقِيَت فيها فَضْلةٌ، فبرَّكَ فيها وأمَرَ بحَمْلِها إلى أزواجِهِ، وقال: كُلْنَ وَأَطْعِمْنَ مَنْ شِئْتُنَّ. ا.هـ.

قال: ثمَّ ارتحَلتُ في رمضانَ سنةَ تِسعٍ وثلاثِ مئةٍ وألْفٍ إلى بهوبالَ، فقرَأتُ فيها على الشيخِ حسينِ بنِ مُحْسِنٍ الأنصاريِّ، وحصَلَ لي منه الإقبالُ والقَبول، وقرَأتُ عليه في الفُروعِ والأُصول، وحصَلَ لي مِنَ القِراءةِ والإجازةِ. ا.هـ.

---

(١) يُريدُ حديثَ عبدِالرحمنِ بنِ عوفٍ حينَ تَزوَّجَ فقال له النبيُّ ﷺ: بَارَكَ اللهُ لَكَ، أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ. رواه خ (٥١٥٥) و م (١٤٢٧) عن أنسٍ.

وكان قد أجازَ له أوَّلًا إجازةً مُختصرَةً لمَّا أرادَ الرُّجوعَ إلى وطَنِه؛ لأنَّه كان على ظَهْرِ سَيْرٍ، ثمَّ التُمِسَ منه - والناظمُ مُقيمٌ بالرِّياضِ - بمعرفةِ بعضِ الأصحابِ: الإجازةُ العامَّةُ، فأجابَه إلى ذلك، فذكَرَ في إجازتِهِ العامَّةِ الأخيرةِ أنَّه «وفَدَ إليَّ في بَلْدةِ بَهُوبالَ وأخَذَ مِن علمِ الحديثِ بحَظٍّ وافرٍ.

وقال: قد أجَزتُ الولَدَ[1] العَلَّامةَ إسحاقَ بنَ عبدِ الرحمنِ بنِ حسَنٍ ابنِ الإمامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ - متَّعَ اللهُ بحياتِهِ - إجازةً شاملةً كاملةً في كلِّ ما تَجوزُ لي روايتُهُ وتَنفَعُ دِرايتُهُ مِن علمِ التَّفسيرِ والتأويلِ والسُّنَّةِ، سِيَّما[2] الأُمَّهاتُ السِّتُّ وزوائِدُها ومُستخرَجاتُها وسائرُ المَسانيدِ والمَعاجمِ، وما في معنَى ذلك ممَّا اشتمَلَتْ عليه أثباتُ المشايخِ الأَجِلَّاءِ؛ كثَبَتِ الشيخِ إبراهيمَ بنِ حسَنٍ الكُرْديِّ المسمَّى بالأَمَمِ، وثَبَتِ الشيخِ صالحِ الفُلَّانيِّ المغربيِّ، وكثَبَتِ العَلَّامةِ المُحدِّثِ الأَثَرِيِّ عبدِ الرحمنِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ الكُزْبَريِّ الدِّمَشْقيِّ، وثبَتِ الحافظِ عبدِ اللهِ بنِ سالمٍ البَصْريِّ ثمَّ المَكِّيِّ المُسمَّى بالإمْدادِ، وثبَتِ الشَّوْكانيِّ وثبَتِ محمَّد عابدِ المُسمَّى حَصْرَ الشارِدِ. أجَزْتُه بما ذُكِرَ بشَرْطِه المعتبَرِ، وهو على أحَدِ التفاسيرِ إن رَوَى المُستجيزُ مِن حِفْظِه، فلا بُدَّ مِن إتقانِ ما رواه بضبطِ رواياتِهِ وإعرابِهِ وإنْ روَى مِن كتابٍ، فلا بُدَّ أن يكونَ مُقابَلًا مَصُونًا عنِ التَّغييرِ والتبديلِ، لا فَرْقَ في ذلك بينَ الأُمَّهاتِ السِّتِّ وغيرِها.

---

(١) فائدةٌ: وَصْفُ الشيخِ حُسينِ بنِ محسنٍ الشيخَ إسحاقَ بالولَدِ؛ لأنَّه مِن أهلِ اليَمَنِ، ومِن لُطفِ عُلمائِهم أنَّهم يَصِفُونَ الطالِبَ في إجازاتِهم بالولَدِ؛ ليُشعِرُوه بأنَّه كأولادِهم، فهو نعتُ تلَطُّفٍ وخُصوصٍ، وتأَمَّلْ مع وَصْفِه بالولَدِ وَصْفَهُ بالعَلَّامةِ.

(٢) فائدةٌ: الجادَّةُ قولُ «ولا سِيَّما»، فهذا هو المعروفُ في كلامِ العربِ، قال أبو حيَّانَ في (ارتشافِ الضَّرَبِ ٣/ ١٥٥٢): (وكذلك حذفُ (لا) مِن «لا سِيَّما» إنَّما يُوجَدُ في كلامِ الأدباءِ المولَّدِينَ، لا في كلامِ مَن يُحتَجُّ بكلامِهِ).

وقال في آخِرِها: وافَقَ الفَراغُ مِن تحريرِها ضُحَى يومِ الجُمعةِ لسبعَ عَشْرةَ خَلَوْنَ مِن شهرِ شعبانَ أَحَدِ شهورِ سَنَةِ ألفٍ وثلاثِ مئةٍ وخَمْسَ عَشْرةَ. قالَهُ بلِسانِه، وحرَّرَه ببَنانِه: حُسينُ بنُ محسنٍ الأنصاريُّ الخَزْرجيُّ السَّعْديُّ اليَمانيُّ، نَزيلُ بهوبال، في الحال. ا.هـ.

وقال الشيخُ إسحاقُ: حضَرتُ عندَ المَوْلَوِي سلامةِ اللهِ الـمُدَرِّسِ في بهوبالَ (ت ١٣٢٢ هـ)، وسَمِعتُ منه شيئًا في بعضِ كُتبِ المَعقولاتِ وسُننِ ابنِ ماجه وغيرِها، وحصَلَ لي منه الإجازةُ.

قال: وأمَّا الحديثُ المُسلسَلُ، فإنِّي أَرويه مِن طريقِ حُسينٍ، وهو قد أَخَذَ قِراءةً وسماعًا وإجازةً عن محمَّدِ بنِ ناصرٍ الحُسينيِّ الحازميِّ، والقاضي أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ عليٍّ الشَّوكانيِّ، وحسنِ بنِ عبدِ الباري الأهدَلِ وغيرِهم، وأَخَذْتُه أيضًا مِن طريقِ عُلماءِ الهِندِ عنِ المولوي وحيدِ الزَّمانِ، القاضي في حيدر آبادِ الدَّكَنِ، التَقَيْتُ به في دهلي وقرَأتُ عليه أوائلَ الصحيحَينِ. ا.هـ.

وشُوهِدَ بخَطِّ الشيخِ إسحاقَ على حاشيةِ بُلوغِ المَرامِ ما نَصُّه:

قَدِمتُ بلدَ (مَجْلي شهر) [1] وافدًا على الشيخِ العالِمِ العاملِ المُحدِّثِ محمَّدٍ الهاشميِّ الجَعفريِّ القاضي الزَّيْنَبيِّ خامِسَ جُمادى الثانيةِ [2] سنةَ عشرٍ بعدَ الثلاثِ

---

(١) اسمُ هذه المَدينةِ مَجْلي شَهَر، أو مَشْلي شَهَر، وتُعرَفُ الآنَ بـ«Machali shahar»، وهي مدينةٌ صغيرةٌ بجوارِ جونفورَ، وقريبةٌ مِن بنارسَ نحوَ ٨٠ كم، بها مزارعُ كثيرةٌ، وذاتُ جَوٍّ مُعتدِلٍ، إلَّا أنَّها غزيرةُ الأمطارِ، فرُبَّما أحدَثَتْ أضرارًا، مرَرْتُ بها غيرَ مرَّةٍ أثناءَ رِحْلَتِي إلى الهندِ، وكان بها الشيخُ المُحدِّثُ محمَّدٌ الأنصاريُّ الـمَشْلي شهري أحدُ تلاميذِ السيِّدِ نذير حُسينٍ، رحمهم الله.

(٢) الجادَّةُ أنْ يُقالَ: «جُمادَى الآخِرةُ» لا الثانيةُ، كذا سُمِعَ عنِ العربِ، فإنَّهم يَستعمِلونَ الآخِرَ ومؤنَّثَه «الآخِرةَ» فيما لا يَتْبَعُه شيءٌ، ومِن صِفاتِ اللهِ تعالى: «الآخِرُ»؛ لأنَّه ليس بعدَهُ شيءٌ؛ ولذا يُقالُ: جُمادى الآخِرةُ، لا الثانيةُ؛ لأنَّه لا يُوجَدُ جُمادى ثالثةٌ. انظُر: أزاهير الفُصحى في دقائقِ اللُّغةِ، لعبَّاس أبو السُّعود (ص٢٩٩)، ومعجم الصوابِ اللُّغويِّ د. أحمد مختار عمر (١/ ٢٩٩).

مئةٍ وأَلْفٍ؛ لطلَبِ الحديثِ، فأوَّلُ حديثٍ سَمِعتُه منه: الحديثُ المُسلسَلُ بالأوَّلِيَّةِ [١]، قرَأه عليَّ على عادةِ المُحدِّثين الأطهارِ، وقرَأتُ عليه هذا السَّنَدَ - يعني: المذكورَ في مُقدِّمةِ نُسخةِ بلوغِ المرامِ المطبوعةِ في الهندِ - المُتَّصِلَ إلى الحافظِ ابنِ حجَرٍ.

وشُوهِدَ على هامشِ الكتابِ المذكورِ ما نَصُّه: وقد وهَبْتُه - يعني كتابَ بلوغِ المرامِ - العالِمَ الفاضلَ سُلالةَ الكِرام، وبَقِيَّةَ العِظَام، الشيخَ إسحاقَ بنَ عبدِ الرحمنِ بنِ حسنِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ النَّجديِّ على سبيلِ المُناوَلةِ، وقد قرَأَ عليَّ مِن أوَّلِه، فأجَزْتُه أن يَروِيَه عني مع جميعِ مَرْويَّاتي إذا صَحَّ وثبَتَ عِندَه، فإنَّه أهلٌ لذلك، ولم أشتَرِطْ عليه شرطًا إلَّا الدُّعاءَ بحُسنِ الخاتِمةِ، وكان ذلكَ حينَ اجتِماعي به في وطَن (مَجْلي شهر) في جُمادى الآخِرةِ سنةَ عشرٍ وثلاثِ مئةٍ وأَلْفٍ بعدَ الهِجرةِ، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ وسلَّمَ. ا.هـ.

كما أخَذَ الناظمُ عنِ العلَّامةِ محمَّد بَشير السَّهْسَوانيِّ (ت ١٣٢٦ هـ)، وأجازَ له إجازةً عامَّةً.

وكذا لَقِيَ في دهلي الشيخَ المحدِّثَ وحيدَ الزَّمانِ العُمريَّ الحيدر آباديَّ (ت ١٣٣٨ هـ)، سَمِعَ منه المُسلسَلَ بالأوَّلِيَّةِ [٢]، وقرَأَ عليه في الصحيحَينِ، وأجازَ له

---

(١) هو الحديثُ المشهورُ في السُّنَنِ والمَسانيدِ: عن عبدِاللَّهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ، أنَّ رسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: (الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ).

وقد أخبَرَني به أُمَمٌ مِنَ العُلَماءِ يُنيِّفونَ على المِئةِ، مِنهم حفيدُ الناظمِ شيخُنا الصالحُ المُعمَّرُ محمَّدُ بنُ عبدِالرحمنِ بنِ إسحاقَ بنِ عبدِالرحمنِ بنِ حسنِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ، وهو أوَّلُ حديثٍ سَمِعتُهُ مِنه عن أبيه عن جَدِّه عنِ الشيخِ الجعفريِّ المذكورِ.

وعاليًا حدَّثَني به شيخُنا المذكورُ حفيدُ الناظمِ، وهو أوَّلُ حديثٍ سَمِعتُه منه قال: حدَّثَني الشيخُ سعدُ بنُ عَتيقٍ، وهو أوَّلُ حديثٍ سَمِعتُه منه قال: حدَّثَني الجعفريُّ المذكورُ، وهو أوَّلُ حديثٍ سَمِعتُه منه.

وانظُرْ بَقِيَّةَ الإسنادِ وغيرَه في كِتابي: الإمتاع، بذِكرِ بعضِ كُتُبِ السَّماع (ص٥٦).

(٢) وأتَّصِلُ به بشَرْطِه عنِ الناظمِ بالإسنادِ المُتقدِّمِ إليه، وهو عنِ الشيخِ وحيدِ الزَّمانِ هذا بشَرْطِه، قال: حدَّثَني

إجازةً عامَّةً، وهي مُؤرَّخةٌ في السادسِ مِن ذي الحِجَّةِ سنةَ (١٣٠٩ هـ).

- وقد أرسَلَ الناظمُ مِنَ الهِندِ إلى الرِّياضِ قصيدةً مُؤثِّرةً صارتْ تُنشَدُ في المَجامعِ والبيوتِ في الرِّياضِ، يَتذكَّرُ فيها عُهودَهُ الخاليةَ وبلادَهُ المحتلَّةَ، ويَترحَّمُ على أسلافِهِ الماضينَ، بعدَ سُقوطِ الدَّولةِ السعوديةِ الثانيةِ، وقد جاءَ فيها[١]:

سَـــلَامِي عَلَى حَجْرِ اليَمَامَةِ مِنْ نَجْدِ	وَسُـكَّـانِهِ سُكَّانِ قَلْـــبِي ذَوِي وُدِّ
سَـــلَامِي عَلَى أَشْيَاخِهِمْ وَكُهُولِهِـــمْ	وَفِتْيَانِهِـــمْ حَتَّى الطُّفَيْـــلِ عَلَى المَهْدِ
بِوَافِـــرِ تَسْلِيـــمٍ وَأَزْكَـــى تَحِيَّـــةٍ	وَأَسْنَى ثَنَاءٍ أَرْجُــــهُ فَاحَ كَالنَّــــدِّ
تَحِيَّةَ مَنْ شَـــطَّتْ عَنِ الإِلْـــفِ دَارُهُ	فَأَصْبَـــحَ يَشْـــكُو بَيْنَهُ دَائِـــمَ الوَجْدِ
فَرِيـــدًا وَحِيدًا فِي خُرَاسَـــانَ أَطْبَقَتْ	عَلَيْــهِ هُمُومُ الإِغْتِـــرَابِ[٢] مَعَ الفَقْدِ
يَبِيـــتُ أَرِيقًا يَحْرُسُ النَّجْـــمَ حَارَبَتْ	لَذِيذَ الكَرَى عَيْنَـــاهُ تَهْمِي عَلَى الخَدِّ
يَحِنُّ إِلَـــى وَادِي الرِّيَـــاضِ وَطَلْحِهِ	وَيَصْبُو إِلَى تِلْكَ الأَثِيــلَاتِ وَالجُرْدِ
تَذَكَّـــرَ فِي تِلْـــكَ المَنَازِلِ فِتْيَــــةً	عَلَيْهِمْ بَهَاءُ العِلْـــمِ وَالحِلْمِ وَالمَجْدِ
عِصَابَةُ حَـــقٍّ كَادِحُونَ إِلَـــى الهُدَى	أَكَارِمُ مِـــنْ أَبْنَـــاءِ عَالِمِنَـــا المَهْدِي
أَنَاخَ بِهِـــمْ خَطْـــبٌ رَجَـــوْتُ بِأَنَّهُ	عَلَى مَتْنِـــهِ الأَلْطَافُ لِلْفَرَجِ اشْـــتَدَّ
فَيَا عَاذِلِي لَا تَـــعْرِفَا شَـــطَّةَ النَّوَى	وَلَا بَوْنَ مَـــا بَيْنَ الـيَمَامَـــةِ وَالهِنْدِ
فَـــكَمْ بَيْنَـهَا مِنْ فَدْفَـــدٍ لَا يَـجُوزُهُ	سِـــوَى عَنْدَلٍ وَجْنَاءَ مَـــوَّارَةِ اليَدِّ

الشيخُ فضلُ الرَّحمنِ قِراءةً عليَّ وأنا أَسمعُ، وهو أوَّلُ حديثٍ سَمِعتُه منه قال: حدَّثني الشيخُ عبدُالعزيزِ الدهلويُّ، وهو أوَّلُ حديثٍ سَمِعتُه منه عن أبيه الشيخِ وَليِّ اللهِ الدهلويِّ. وباقي الإسنادِ في كتابي الإمتاع.

(١) وقدِ اختصَرْتُها ونقَلْتُها مِن نُسخةٍ خَطِّيَّـةٍ - ومِن غيرِها - محفوظةٍ في مكتبةِ شيخِنا حفيدِ الناظمِ محمَّدِ بنِ عبدِالرحمنِ آلِ الشيخِ، ونشَرَها ابنُه البارُّ الفاضلُ د. عبدُالعزيزِ على صَفْحتِهِ في تويتر، وهي بخَطٍّ مُعتادٍ تَحتاجُ إلى تصحيحٍ.

(٢) بقطعِ الهَمْزةِ؛ للوزنِ.

وَبَحْرٍ خِضَمٍّ خِلْتُ أَصْـوَاتَ مَوْجِهِ ... إِذَا مَـا أَحَاطَتْ بِالمَرَاكِبِ كَـالرَّعْدِ
خَلِيلَيَّ كُـفَّا اللَّوْمَ عَـنِّي فَـإِنَّنِي ... تَتَيَّمْتُ وَالأَحْـزَانُ قَـدْ فَتَّتَتْ كَبْدِي
فَكَمْ عَبْـرَةٍ مِـنْ بَعْدِهَا عَبْـرَةٌ بِهَا ... عَرَمْرَمُ جَيْشِ الحُـزْنِ خَيَّمَ فِي خُلْدِي
فَعَهْـدِي بِهِمْ وَالـدَّارُ مِنْهُـمْ مَنِيعَةٌ ... وَقَدْ عَمَـرَتْ أَرْكَانَهَا دِيمَةُ السَّـعْدِ
نَمَتْ لِي [مِنَ] الرُّكْبَانِ أَنْ حَلَّ سُـوحَهَا ... حَوَادِثُ تَتْرَى شَـتَّتَتْ شَمْلَهُمْ بَعْدِي
فَلَا رُسُـلٌ مِـنْ جِيرَتِي لَا رَسَـائِلٌ ... تُسَلْسِـلُ لِي الأَخْبَارَ عَنْ ذَلِكَ العَهْدِ
بَلَى جَاءَنِي مِنْ قَاسِـمٍ[1] دَامَ مَجْدُهُ ... وَلَا زَالَ وَطَّـاءً عَلَى هَـامَةِ الضِّـدِّ
رِسَـالَةُ إِجْمَالٍ تَسَـلَّيْتُ عِنْدَهَـا ... وَقَدْ يَـتَسَلَّى بِـالرَّسَائِلِ ذُو اللَّـهْدِ
سَـقَى اللهُ ذَاكَ الحَيَّ مُغْدَوْدِقَ الحَيَا ... وَأَبْدَلَهُـمْ مِمَّـا يُقَاسُـونَ بِالرَّغْدِ
فَـلَا عَنْكُمْ أَسْـلُو وَلَـوْلَا مُحَدِّثٌ ... إِلَى عِلْمِـهِ تُزْجَى المَطِـيُّ مِنَ البُعْدِ
لَمَا بِتُّ فِيهَـا لَيْلَةً! كَيْـفَ وَالرَّدَى ... بِهَا وَالنَّصَارَى القُلْفُ مَـعْ عَابِدِ النِّدِّ
وَأَسْـأَلُ جَبَّـارَ السَّـمَوَاتِ جَبْرَهُ ... وَأَلَّا يَزِيـغَ القَلْبُ عَنْ سُـنَّةِ المَهْدِي
عَلَيْـهِ صَـلَاةُ اللهِ وَالآلِ مَا سَـرَى ... نَسِـيمُ الصَّبَا أَوْ لَاحَ بَـرْقٌ عَلَى نَجْدِ

٣) ورحَلَ إلى مِصرَ: في آخِرِ سَنةِ ١٣١٠ هـ، وقرَأ على علماءِ الأزهَرِ، قال الشيخُ عبدُالرَّحمنِ بنُ قاسمٍ: وحصَلَ له منهم القِراءةُ والسَّماعُ والإجازةُ. ا.هـ.

ولم يطُلْ مقامُهُ بها، فرجَعَ إلى مكَّةَ، وقرَأَ على علماءِ المسجِدِ الحرامِ، ثمَّ رجعَ إلى الرِّياضِ، وتَصدَّرَ للتدريسِ، ورُحِلَ إليه، فانتفَعَ به خَلْقٌ كثيرٌ.

---

(١) هو الشيخُ الجليلُ قاسمُ بنُ محمَّدٍ آل ثاني حاكِمُ قطَرَ (ت١٣٣١هـ) رحمه الله.
انظر أخباره في الكتاب النفيس (الحلي الداني في سيرة الشيخ علي آل ثاني) لحفيده فضيلة الشيخ خالد بن محمد بن غانم بن علي آل ثاني (ص٢٤) وما بعدها.

تلاميذُهُ

- ومِمَّن تَلْمَذَ على يديه:

١. ابنُهُ المُقدَّمُ ذِكرُه: الشيخُ عبدُالرَّحمنِ.

٢. الشيخُ إبراهيمُ بنُ عبدِاللَّطيفِ آل الشيخِ (ت ١٣٢٩ هـ).

٣. العَلَّامةُ سعدُ بنُ حمدِ بنِ عَتيقٍ (ت ١٣٤٩ هـ) قرَأَ عليه بمكَّةَ.

٤. الشيخُ صالحُ بنُ عثمانَ القاضي (ت ١٣٥١ هـ) قرَأَ عليه بمكَّةَ.

٥. الشيخُ حمدُ بنُ ناصرِ بنِ عسكرٍ (ت ١٣٥٧ هـ).

٦. العلَّامةُ عبدُاللهِ بنُ عبدِالعزيزِ العَنْقريُّ (ت ١٣٧٣ هـ).

٧. القاضي يوسفُ حسين بنُ محمَّدٍ الخانفوريُّ (ت ١٣٥٢ هـ)، قرَأَ على الناظمِ وهو مُقيمٌ في دهلي سنةَ ١٣٠٩ هـ، وأجازَ له.

مُراسلاتُهُ

- وكانتْ له مُراسَلاتٌ كثيرةٌ مع علماءِ عَصْرِه، مِنهم:

١. ابنُ أَخيه العلَّامةُ عبدُاللهِ بنُ عبدِاللَّطيفِ (ت ١٣٣٩هـ).

٢. والشيخُ نُعْمانُ الآلوسيُّ (ت ١٣١٧هـ).

٣. والعَلَّامةُ سُليمانُ بنُ سَحْمانَ (ت ١٣٤٩ هـ).

٤. ومُفتي الحنابلةِ في مكَّةَ أبو بكرٍ خوقير (ت ١٣٤٩ هـ).

٥. وقاضي عُنَيْزةَ صالحُ بنُ عثمانَ القاضي (ت ١٣٥١هـ).

٦. وقاضي بُرَيدةَ عبدُالله بنُ محمَّدِ بنِ سَلِيمٍ (ت ١٣٥١ هـ).

مُؤلَّفاتُه

- كَتَبَ الناظمُ عِدَّةَ كُتُبٍ، ونظَمَ عِدَّةَ قصائدَ، ومِنها:

١. الأَجْوبةُ السَّمْعِيَّات، لحلِّ الأسئلةِ الرَّوَّافِيَّات. ط.

٢. إيضاحُ المَحجَّةِ والسَّبيل، وإقامةُ الحُجَّةِ والدَّليل، على مَن أجازَ الإقامةَ بينَ أهلِ الشِّركِ والتَّعطيل. ط.

٣. حُكمُ تكفيرِ المُعيَّنِ، والفرقُ بينَ قِيامِ الحُجَّةِ وفهمِ الحُجَّةِ. ط.

٤. مجموعُ رَسائلَ وأجوبةٍ مُفرَّقةٍ في كِتابِ الدُّررِ السَّنيَّةِ في الأجوبةِ النَّجْدِيَّةِ. ط.

٥. رِسالةٌ إلى الرُّؤساءِ والإخوان، في ساحلِ عمان، وأهلِ فارِسَ مِنَ المنتسبِينَ إلى السُّنَّةِ والإيمان. ط، ضِمْنَ الدُّررِ السَّنيَّةِ.

٦. نبذةٌ نَفيسةٌ في حقيقةِ دعوةِ الشيخِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ. ط.

٧. جوابٌ لسُؤالٍ عن كيفيةِ حياةِ الرَّسولِ ﷺ في قَبرِه، وهلْ هي كحياةِ الشُّهداءِ. ط، ضِمنَ الدُّررِ السَّنيَّةِ.

٨. جوابٌ عن إشكالٍ وقَعَ لبعضِهم في حديثِ رؤيةِ النبيِّ ﷺ لمُوسى وهو يُصلِّي في قبرِه. ط، ضِمنَ الدُّررِ السَّنيَّةِ.

٩. جوابٌ عنِ المُتمتِّعِ هل يكفيه سعيٌ واحدٌ. ط، ضِمنَ الدُّررِ السَّنيَّةِ.

١٠. رِسالةٌ في عَقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ في أسماءِ اللهِ وصِفاتِه. ط، ضِمنَ الدُّررِ السَّنيَّةِ.

١١. جوابٌ لسُؤالٍ عن حُكمِ القِراءةِ على القبرِ. ط، ضِمنَ الدُّررِ السَّنيَّةِ.

١٢. جوابٌ عن حُكمِ صِلةِ العاصي، والحُبِّ والبُغضِ في اللهِ. ط، ضِمنَ الدُّررِ السَّنيَّةِ.

١٣. رِسالةٌ وقاعدةٌ كُلِّيَّةٌ في الهِجرةِ وأحكامِها. ط، ضِمنَ الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ.

١٤. قصيدةٌ في الرَّدِّ على مَنِ اتَّهَمَ طلبةَ العِلمِ بالتَّكفيرِ لقولِهم بمَشروعيةِ هَجْرِ العُصاةِ، مخطوطٌ في مكتبةِ شيخِنا حفيدِ الناظمِ.

١٥. أُرجوزةٌ في التَّوحيدِ، وهي كِتابُنا هذا. وسأُفرِدُ الحديثَ عنها مُفصَّلًا.

ثناءُ العُلماءِ عليه [١]

لم يُرزَقِ المُتَرْجَمُ طُولَ العُمرِ، فقد ماتَ صغيرَ السِّنِّ، ولكنَّه رُزِقَ العِلمَ الواسعَ الذي أوجَبَ ثناءَ العلماءِ عليه، واتِّفاقَ أئمةِ السُّنَّةِ في عَصْرِه على سَعةِ علومِه، ومِن ذلك:

١. قال شيخُ الهِندِ السَّيِّدُ نذير حسين الدِّهلويُّ: البارِعُ الذَّكِيُّ.

٢. وقال العلَّامةُ المُحدِّثُ حسينُ بنُ محسنٍ الأنصاريُّ: وكان ممَّن وَرِثَ منه بالفرضِ والتَّعصيبْ، وأخَذَ بوافرِ حَظٍّ ونَصيبْ، ألسَّالِكُ [٢] بتوفيقِ اللهِ أنجَحَ المَسالِكِ النَّبَويه، ألرَّاقي بنِعْمتِهِ ذُرَا التَّحقيقِ فظَفِرَ منه الغايَةَ المقبولةَ المَرْضِيَّهْ، ألَا وهو الولَدُ العَلَّامةُ إسحاقُ بنُ عبدِالرحمنِ بنِ حسَنِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابْ، ألدَّاعِي إلى توحيدِ الإلَهِ المَجيدِ التَّوَّابْ، زَاكي الحسَبْ، عَريقُ النَّسَبْ.

٣. وقال العَلَّامةُ المُحدِّثُ محمَّدُ بنُ عبدِالعزيزِ الجَعْفريُّ المجلي شهري: العالِمُ الفاضِلُ، سُلالةُ الكِرام، وبَقِيَّةُ العِظَام، الشيخُ إسحاقُ....

٤. وقال العلَّامةُ عبدُالله بنُ عبدِاللَّطيفِ: المُجيبُ الأجَلُّ المُفهِمُ الشَّيخُ.

---

(١) انظُرْ: (جهود الشيخِ إسحاقَ بنِ عبدِالرحمنِ بنِ حسَنٍ في تقريرِ عقيدةِ السلفِ) ففيه تفصيلٌ جيِّدٌ لهذا الفصلِ.

(٢) تُقطَعُ هَمْزةُ (أل) هنا وكذا في (الراقي، الداعي) وفي أمثالِه؛ لأنَّها تلَتْ ساكنًا للسَّجعِ، فتكونُ مُبتدَأً بها أبدًا ولا تكونُ هنا وصلًا.

٥. وقال الشَّيخ عبدُاللهِ بنُ مخضوبٍ: الشيخُ العَلَّامهْ، والقُدوةُ الفَهَّامهْ.

٦. وقال علَّامةُ العِراقِ نُعْمانُ الآلوسيُّ في رسالتِهِ إليه:... سليلِ الأئمةِ الأعلامْ، ألمُتحلِّي بالعِلمِ والصلاحِ بينَ الأنامْ، أَخينا العالمِ الفاضلْ، تَذْكِرةِ السلَفِ الأوائلْ، الأجَلِّ الأَشْيَم...، رَفَعَ به منارَ السلَفْ، وجعَلَه خيرَ خلَفٍ لمَن مضَى وسلَفْ.

٧. وقال الشيخُ عبدُالرحمنِ بنُ قاسمٍ: الإمامُ العَلَّامهْ، الحَبْرُ الفَهَّامهْ، ألمُحدِّثُ الفَقيهْ، ألواعظُ المُحقِّقُ النَّبيهْ، ألعامِلُ الزَّاهِدُ التَّقِيُّ، الشَّيخُ الفاضلُ، نبَغَ في عَصْرِه، وبرَعَ في فُنونِ العلمِ، الأصولِ والفُروعِ والنَّحوِ وغيرِها، حتَّى صارَ إمامًا يُقتدَى به، فاضلًا وَرِعًا يُهتدَى به، غَزيرَ الفوائدِ، شَهِدَ له بالفَضْلِ والنُّبلِ أهلُ التَّحقيقِ والإنصاف، مَناقِبُه مشهورةٌ، ومَجالِسُه بالعِلمِ مَعْمورةٌ.

ذُرِّيَّةُ الناظِمِ

خلَّفَ المُتَرْجَمُ ابنَينِ - عبدَ الرحمنِ ومحمَّدًا - وبِنتًا.

فأمَّا محمَّدٌ؛ فتُوفِّيَ بعدَ أبيه بسنواتٍ .

وأمَّا عبدُالرحمنِ : فهو أكبَرُ الأبناءِ، وُلِدَ سنةَ (١٢٩٨هـ)، وطلَبَ العِلمَ على والدِهِ وغيرِهِ مِنَ العلماءِ، وكان رئيسَ هيئاتِ الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عنِ المُنكَرِ، وعُمِّرَ حتَّى تُوُفِّيَ سنةَ (١٤٠٧هـ) عن ١٠٩ سنينَ، وخلَّفَ ذُرِّيَّةً فيهم مِن أهلِ العلمِ والفضلِ، وعلى رأسِهم حفيدُهُ شيخُنا محمَّدُ بنُ عبدِالرحمنِ بنِ إسحاقَ آل الشَّيخِ، المولودُ سنةَ (١٣٣٠ هـ)، وعُمِّرَ كأبيه حتَّى تُوُفِّيَ سنةَ (١٤٣٨هـ) عن ١٠٨ سنينَ، وقد بكَّرَ به والِدُه في الطَّلَبِ حتَّى أدرَكَ جماعةً مِن كبارِ العلماءِ في الرِّياضِ، مِنهم:

١. الشَّيخُ النَّحْويُّ الفَرَضيُّ حمدُ بنُ فارس (١٢٦٣ - ١٣٤٥هـ).

٢. العَلَّامةُ سعدُ بنُ حمدِ بنِ عَتيقٍ (١٢٧٩-١٣٤٩هـ).

٣. العَلَّامةُ محمَّدُ بنُ عبدِاللَّطيفِ بنِ عبدِالرحمنِ آل الشَّيخِ (١٢٧٣-١٣٦٧هـ).

٤. العَلَّامةُ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ آل الشيخ (١٣١١ - ١٣٨٩هـ).

وقد قرَأَ عليهم في جَميعِ العُلومِ، وأَجازُوا له إجازةً عامَّةً.

- وله مِنَ الأبناءِ الأفاضلِ:

د. عبدُاللهِ (ت ١٤٣٠ هـ)[١]، وأحمدُ، و د. حسَنٌ، وهِشامٌ، و د. عبدُ العزيزِ، و د. عبدُاللَّطيفِ، وفَيْصلٌ.

ومِنَ البناتِ الفُضْلَيَاتِ:

مُنِيرةُ، ونَوْفُ، ومَشَاعِلُ، وجَوَاهِرُ، والعَنُودُ، والفَهْدَةُ.

وأمّا بقيَّةُ أحفادِ المترجَمِ مِن أبناءِ ابنِه عبدِالرحمنِ فَهُم:

عبدُاللطيفِ، وقد توفِّي رحمه اللهُ سنةَ (١٤٣٧هـ)، و د. عبدُالملكِ، وعبدُالمحسنِ، وإسحاقُ، وسلْمانُ، وعبدُاللهِ.

نفَعَ اللهُ بهم جميعًا كما نفَعَ بآبائِهم، وأبقاهم ذُخْرًا للإسلامِ والمسلمينَ، وجزَاهم عن هذهِ الأمّةِ خيرَ الجزاءِ.

---

(١) للفائدة: فإنّ د. عبدَ اللهِ كانَ مِن حملةِ العلمِ، وحَصَّلَ الدكتوراه في أصولِ الفقهِ مِن جامعةِ الأزهرِ مع مرتبةِ الشرفِ الأُولى مِن خِلالِ تحقيقِه لكتابِ الحافظِ العَلَائيِّ (تَلْقيحُ الفُهومِ في تَنْقيحِ صِيَغِ العمومِ)، وقد طُبع سنةَ (١٤٠٣هـ) وعَمِلَ في الرئاسةِ العامّةِ للإفتاءِ، ووزارةِ الشؤونِ الإسلاميّةِ، وآخرُ منصبٍ تولّاه هو نائبُ المشرفِ العامِّ على مجمّعِ خادمِ الحرمينِ الشريفينِ لطباعةِ المصحفِ الشريفِ، ثم تَقَاعَدَ سنةَ (١٤٢٦هـ) ثم توفِّي أثناءَ تلقِّيهِ العِلاجَ لمرضٍ عضالٍ في الولاياتِ المتحدةِ صبيحةَ السبتِ الثاني عشرَ من ذي القَعْدةِ سنةَ (١٤٣٠هـ)، وله من الأبناءِ أربعةُ أولادٍ وثماني بناتٍ.

وفــاتُهُ

بعدَ حياةٍ قصيرةٍ، ولكنَّها حافِلةٌ بالعِلمِ، والجِهادِ في نَشْرِ التَّوحيدِ، والتَّعبُّدِ والتَّألُّهِ، تُوفِّيَ في التاسعِ والعِشرينَ مِن شهرِ رجَبٍ عامَ أَلْفٍ وثلاثِ مئةٍ وتسعةَ عشَرَ (١٣١٩ هـ)، وكان ذلك قُبَيْلَ دخولِ المَلِكِ الصالحِ الـمُظفَّرِ عبدِالعزيزِ بنِ عبدِالرحمنِ آلِ سُعودٍ - رحمهم الله - الرِّياضَ، في صَبيحةِ الخامسِ مِن شوَّالٍ سنةَ (١٣١٩هـ).

وازدحَمَ الناسُ على نعشِ هذا العالِمِ الجليلِ، وخرَجَ أهلُ الرِّياضِ عن بَكْرةِ أَبيهم للصَّلاةِ عليه، والدُّعاءِ له، وتأسَّفَ الناسُ لفَقْدِه؛ إذ كان جميعُ عُمرِه ثلاثًا وأربعينَ سنةً على الأرجَحِ!

رَحِمَه اللهُ رحمةً واسعةً، وأسكَنَه الفِرْدَوسَ الأعلَى مِنَ الجَنَّةِ!

هذا الكِتابُ

هذه المَنظومةُ كتَبَها الناظِمُ وهو مُقيمٌ في الهِندِ، أثناءَ رِحلتِهِ إليها لقراءةِ كُتبِ الحديثِ، وفرَغَ منها في ذي القَعْدةِ سنةَ ١٣٠٨ هـ. والناظمُ مع كونِهِ مِنَ العُلماءِ الراسخِينَ إلَّا أنَّ اللهَ وهَبَه جمالًا في الشِّعرِ وجزالةً، كما يدُلُّ على ذلك قصائِدُه الكثيرةُ، ومِنها ما قدَّمْتُه قريبًا.

أمَّا هذه المَنظومةُ العِلْميةُ فهي قَيِّمةٌ في بابِها، ولعلَّها يَتيمةٌ في تاريخِ أئمةِ الدَّعْوةِ، فإنِّي لا أَعلَمُ مَنظومةً دَرْسِيّةً قَبْلَها في ذلك، والسببُ ما كانَ عليه آباءُ الناظمِ مِن كثرةِ الانشِغالِ بالدَّعوةِ، وتطهيرِ الجزيرةِ العربيةِ مِن مظاهِرِ الشِّركِ، فكانَ غالبُ كُتُبِهم النَّثْرَ.

وقد لخَّصَ فيها الناظِمُ مسائلَ التوحيدِ العِلْميِّ والعَمَليِّ، ونقَضَ فيها شُبُهاتِ المعاندِينَ، ورَدَّ على الافتراءاتِ التي نسَبَها المفترُونَ إلى هذه الدَّعوةِ المُبارَكةِ، التي استماتَ فيها أعداؤُها لإسقاطِها، وهذا ذِكرُ فُصولِها:

١. مُقدِّمةٌ في بيانِ التَّوحيدِ وأهَمِّيَّتِه، والدَّاعي إلى النَّظْمِ.

٢. بَيانُ تَوحيدِ الرُّبُوبيَّةِ، الذي هو الحُجَّةُ في توحيدِ العِبادةِ والقَصْدِ.

٣. فَصْلٌ: في بَيانِ ضَلَالِ مَن يُنَادي الأمواتَ والغائبِينَ.

٤. فَصْلٌ في حَقِّ الأولياءِ الشَّرْعيِّ.

٥. فَصْلٌ: في إيضاحِ ما مَرَّ مِن إطلاقِ الأسبابِ في نقضِ أصلِهِم.

٦. فَصْلٌ: في مَسألةِ الإيمانِ والإسلامِ، والكلامِ فيهما إجمالًا.

٧. فَصْلٌ: في الأسماءِ والصِّفاتِ، واعتِقادِها على ما يَلِيقُ باللهِ تعالى، مِن غيرِ تأويلٍ يُفْضي إلى تعطيل، أو تكييفٍ يُفْضِي إلى تَمْثيل.

٨. فَصْلٌ: في بَيانِ أَنواعِ التَّوحيدْ، أَلَّذي هو حَقُّ اللهِ على العَبيدْ.

٩. فَصْلٌ: في الزِّيارةِ الشَّرْعِيَّةِ.

١٠. فَصْلٌ: في بَيانِ الشَّفَاعةِ المُثْبَتةِ والمَنْفِيَّةِ.

١١. فَصْلٌ: في تَغْييرِهِمُ اسمَ الشِّرْكِ الأكبَرِ، وتَسْمِيَتِهِ تَوَسُّلًا؛ تَوَصُّلًا إلى الضَّلَالْ، وتَعْمِيَةً على الجُهَّالْ.

١٢. فَصْلٌ: في الكَلامِ على الحَياةِ البَرْزَخِيَّةِ.

١٣. فَصْلٌ: في بَيانِ مَن أسعَدُ النَّاسِ بشَفاعتِهِ يومَ القِيَامةِ؟

١٤. فَصْلٌ: في سَبَبِ وُقوعِ الشِّرْكِ في العالَمِ.

١٥. فَصْلٌ: في بَيانِ شِرْكِ أَهْلِ الزَّمانِ وشِدَّتِهِ.

١٦. فَصْلٌ: في وُجوبِ الكُفرِ بالطَّاغُوتِ.

١٧. فَصْلٌ: في الأمرِ بالمَعْرُوفِ، والنَّهْيِ عنِ المُنْكَرِ.

ولعلَّ القارئَ سيَلْحَظُ أنَّ الناظِمَ أطالَ في بعضِ مسائلِ الاعتقادِ، وقصَرَ في بعضِها، وسبَبُ هذا: هو اقتِضاءُ الحالِ لذلك، فمتَى رأَى حاجةً إلى التَّطويلِ في مسألةٍ بسَطَها، ومتَى رأَى قِلَّةَ الحاجةِ قصَرَ.

وكانتِ المنظومةُ تَتألَّفُ مِن (٣٢٤) بيتًا بخَطِّ الناظِمِ، وهي الإبرازةُ الأُولى، ثمَّ زادَها وطُبِعَت، ثمَّ عدَّلَ على المطبوعِ بخَطِّه كما ستَرَى، فبلَغَتِ الأبياتُ في الإبرازةِ الثانيةِ بعدَ التعديلاتِ أكثَرَ مِن (٣٣٨) بيتًا، وإنَّما قُلْتُ «أكثَرَ» لأنَّ الناظمَ زادَ في هامشِ الأصلِ أبياتًا لم تَتبيَّنْ بسببِ التَّصويرِ، وأنا مُنتظِرٌ أن يمُنَّ اللهُ بالأصلِ الذي هو نُسخةُ الناظمِ لنَستطيعَ قِراءةَ ما لم يَتبيَّنْ.

وبلَغَتْ زِياداتُ المخطوطِ التي أسقَطَها الناظمُ مِنَ الإبرازةِ الثانيةِ (١٤) بيتًا، وسأُلحِقُ جميعَ ذلك في موضِعِه إنْ شاءَ اللهُ.

وأمَّا عن نُسختِها الخَطِّيَّةِ:

فهي نُسخةٌ يَتيمةٌ، بخَطِّ ناظِمِها، كأنَّ الناظمَ كتَبَها أوَّلًا، ثمَّ بيَّضَها في نُسخةٍ أُخرى - لا نَدري عنها شيئًا - بدليلِ أُمورٍ:

١. أنَّها ناقصةٌ مِن ذِكرِ أبياتٍ اشتمَلَ عليها المطبوعُ؛ الذي كان بيَدِ الناظمِ يُضِيفُ إليه ويُعدِّلُ ويُبدِّلُ.

٢. وأنَّها زادتْ أبياتًا عنِ المطبوعِ، بلَغَت نحوَ (١٧) بيتًا، أحدُها استَبْدَلَه الناظمُ ببيتٍ غيرِه في المطبوعِ.

٣. وأنَّها خلَتْ أحيانًا مِن تسميةِ الفُصولِ التي عَنْوَنَ بها في المطبوعِ.

٤. وأنَّ تسميةَ الأبوابِ فيها بعضُ اختلافٍ عنِ المطبوعِ.

وهي محفوظةٌ بمكتبةِ المَلِكِ عبدِالعزيزِ بالرِّياضِ، قِسمِ المخطوطاتِ برقمِ (٤٣٤٢) في سَبْعِ وَرَقاتٍ، كلُّ صفحةٍ (١٥) سطرًا، وخَطُّها معتادٌ، وهي ناقصةٌ بسببِ سقطِ أكثَرِ أوراقِها؛ لأنَّ عددَ أبياتِها (٨٥) بيتًا، بينَما عددُ الأبياتِ - حسبَ التَّرقيمِ المثبَتِ على جانبها - (٣٢٤) بيتًا، ولأنَّ الناظمَ كتَبَ تعقيبةً بأسفَلِ (الصفحةِ ٥) وهي «وشرطه»، إشارةً إلى أوَّلِ كلمةٍ في الصَّفحةِ التي تليها، ولم ترِدْ بعدَها، بلْ ورَدَ قولُه (وَالصِّدْقُ وَالإِخْلَاصُ...).

- وأمَّا عن طبعاتِها:

فالطَّبْعةُ الأُولى: طُبِعَت في حياةِ الناظمِ طَبْعةً حَجَريةً في الهِندِ سنةَ ١٣١٠ هـ،

وجاء على غِلافِها:

(هذه أُرجوزةٌ مُفيدةٌ تشتمِلُ على مَسائِلَ مِنَ التَّوحيدْ، ومُهِمَّاتٍ يَحتاجُ إليها المُستفيدْ، نظَمَها العبدُ المُتواري، ألمحتاجُ إلى تأييدِ مولاهُ الباري، إسحاقُ بنُ عبدِالرحمنِ بنِ حسنٍ الحنبليّ، أرشَدَه اللهُ إلى سلوكِ الصِّراطِ السَّوِيِّ الجَلِيّ، وذلك في رِحلتِهِ إلى هِنْدِستان [1]، لطلَبِ العِلمِ الرَّفيعِ الشان، في سنةِ (١٣١٠) مِن [الـ]هجرةِ النَّبويةِ على مُهاجِرِها أفضَلُ الصلاةِ والسلامِ).

وجاء في آخِرِها:

(الحمدُ للهِ على نَعْمائِه، والشُّكرُ له على آلائِه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتَمِ رُسُلِهِ وأنبيائِه، **وبعدُ**: فإنَّه قد كمَلَ - بحمدِ اللهِ - طبعُ هذه الأُرجوزةِ الوَجيزهْ، التي قدِ اشتمَلَتْ - مِن مسائلِ التوحيدِ - على جُمَلٍ عزيزهْ، مع رَدِّ إفكِ مَن عَدِمَ الإنصافَ وكانتْ عداوتُهُ للمُوحِّدِينَ غريزهْ، نظَمَها مَن صدَقَ فيها وبَرّ، واطَّلَعَ على حقيقةِ الخبَرْ، وهو الشيخُ إسحاقُ بنُ عبدِالرحمنِ ابنِ الشيخِ المرحومِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ، عفَا اللهُ عنهم.

وقد تَصدَّى لمُباشَرةِ طَبْعِها وتصحيحِها مَنِ انتهَى في الحفظِ إلى غايهْ، واعتنَى بمُراعاةِ اللَّفظِ أتَمَّ عِنايهْ، حميدُ المَساعي، الجَاهدُ في إشاعةِ الدينِ والساعي، الشَّيخُ سُلْطانُ بنُ محمَّدٍ الـمَنَّاعي، التَّميميُّ الحنبليُّ؛ وذلك بإشارةِ الشابِّ الأديبْ، والتَّقِيِّ الأريبْ، ألباذلِ جُهْدَهُ في أن يكونَ له في الخيرِ نصيبْ، ذي المُعتقَدِ السَّليم، والخُلُقِ العَظيم، عبدِالله بنِ أحمدَ بنِ عليٍّ الـمَنَّاعيِّ التَّميميِّ، نزيلِ بلدةِ الشارقةِ مِن نواحي عُمَانْ، عمَرَ اللهُ سُوحَها بسحائبِ السُّنَّةِ والقرآنْ، وحرَّرَها مِن رِقِّ عُبَّادِ الصُّلْبانْ،

---

(١) أي: بلادِ الهِندِ، فإنَّ كلمةَ (ستان) معناها بالفارِسيةِ: بِلادٌ أو أرضٌ.

وذلك في سَفَرِه إلى بُمْبَي سنةَ ١٣١٠ مِنَ الهِجرةِ، حينَ اتَّفَقَ بناظِمِها المذكورْ، ودارَتْ بينَهما كُؤوسُ المَحَبَّةِ الإيمانيةِ والحُبورْ. والحمدُ للهِ أوَّلًا وآخِرًا، وباطنًا وظاهِرًا).

وهذه المطبوعةُ عليها زياداتُ الناظِمِ وتصحيحاتُه، وربَّما ختَمَ الناظمُ التَّصحيحَ بكتابةِ اسمِه، فكتَبَ «إسحاق» كما في (ص١٣).

والطَّبْعةُ الثانيةُ: ضِمنَ مجموعةِ الرسائلِ المفيدةِ، سنةَ ١٣٩٣ هـ، بتَصحيحِ شيخِنا العلَّامةِ عبدِالله بنِ عبدِالرحمنِ بنِ جبرين (ت١٤٣٠ هـ) رحمه الله، وسمَّاها أُرجوزة في التَّوْحيدِ، واعتمَدَ على الطَّبْعةِ الأُولى فقَطْ.

ثمَّ نُشِرَتْ بعدَ ذلك عدَّةَ مرَّاتٍ نَشرًا مجرَّدًا، حتَّى كان آخِرَ ذلك:

طَبْعةٌ بعنايةِ الشيخِ إسماعيلَ العتيقِ وسمَّاها: الأُرجوزة المفيدة في مسائلِ التوحيدِ، عن دارِ الهدايةِ سنةَ ١٤٢٥ هـ.

عَـمَـلي

- قمتُ بأُمورٍ:

١. اعتمَدتُّ المطبوعَ الذي عليه زِياداتُ الناظمِ بخَطِّه وتصحيحاتِهِ، وقابَلْتُ به المخطوطَ، واعتمَدتُّ خطَّ الناظمِ على المطبوعِ المذكورِ أصلًا؛ لأنَّه الإبرازةُ الآخِرةُ للناظمِ، فإنَّه كتبَه بخَطِّه ثمَّ طَبَعَه ثمَّ عدَّلَ على المطبوعِ؛ فلذا اتَّخَذْتُ ذلك الآخِرَ أصلًا، وسمَّيْتُه «الأصلَ»، وأثبَتُّ الاختلافاتِ في الحاشيةِ للفائدةِ.

٢. وشرَحتُ النَّظمَ كاملًا، وذلك ببيانِ غريبِ النَّظْمِ أوَّلًا، ثمَّ بشرحِ معنَى كلامِ الناظمِ، والاستدلالِ له بالكتابِ والسُّنَّةِ، والاستشهادِ له مِن كلامِ الأئمةِ الأعلامِ، ولم أُطِلِ

الكلامَ في التوجيهِ النَّحويِّ واللُّغويِّ إلَّا بقَدْرِ الحاجةِ.

٣. عدَّلْتُ رسمَ كلماتٍ نادرةٍ ورَدَت في النَّظْمِ مرسومةً على غيرِ الجادَّةِ - مع تَنْبيهي في الحاشيةِ إلى ما كان عليه الأصلُ -؛ لأنَّ القاعِدةَ المُستقِرَّةَ في تحقيقِ التُّراثِ وإن كانتْ تَقضي بالحِفاظِ على ما جاءَ بخَطِّ المؤلِّفِ وأدائِهِ كما هو، إلَّا أنَّ هذا في التصانيفِ القديمةِ لا الحديثةِ، والتي تكون مبَيَّضةً لا شبه مسوَّدة كهذا النظم ، وأيضًا فإنَّما عدَّلْتُ ليُوافِقَ الخطُّ والرسمُ الجادَّةَ، مِثلَ كَتْبِ بعضِ الأَلِفاتِ اللَّيِّنةِ على ياءٍ بدَلَ الأَلِفِ وأشباهِ ذلك؛ ولأنَّنا هنا أمامَ نَصٍّ مِن عالِمٍ أقرَبَ إلى المعاصَرةِ مِنه إلى التُّراثِ[1]، فضلًا عن أنَّ الحِفاظَ على رسمِ المؤلِّفِ بخَطِّه إنَّما يكونُ مع أهلِ العِلمِ المُخْتَصِّينَ بالعُلومِ الأدَبِيةِ والمعتَنِينَ بمَسائلِ الرَّسمِ ولو تأخَّرَ زمانُهم كالبَغداديِّ صاحبِ خزانةِ الأدبِ، أمَّا غيرُهم كناظِمِنا فهو ممَّن لو أُوقِفَ على الجادَّةِ لاتَّبَعَها بلا شَكٍّ، بل شَكَرَنا عليها، اللَّهُمَّ إلَّا فيما قصَدَهُ الناظمُ وبنَى عليه بعضَ قَوافِيهِ مِن إبدالِ الضَّادِ ظاءً على ما هو المُتَّبَعُ في اللُّغةِ الدارِجةِ عندَنا في نَجْدٍ بلدِ الناظمِ وهو لغةٌ مِن لُغاتِ العرَبِ؛ وقد بيَّنْتُه في مَوضِعِه.

٤. ولأنَّنِي لم أرَ الناظمَ سمَّى منظومتَهُ صريحًا، فقد جعَلْتُ اسمَها ما صدَّرَ به هذه الطَّبْعةَ التي كانتْ بين يديه، وهي (الْأُرْجُوزَةُ الْمُفِيدَةُ فِي مَسَائِلِ التَّوْحِيدْ، وَمُهِمَّاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُسْتَفِيدْ).

---

(١) وذلك اتِّباعًا لأعرافِ الأقسامِ العِلْميةِ والمَجامعِ اللُّغَويةِ التي قَصَرَتِ التُّراثَ على ما قبلَ ظُهورِ المَطابعِ ولا سيَّما بما حُفِظَ مِن آثارِ أواخرِ القرنِ التاسعِ الهِجريِّ كما فعَلَ مَجمعُ اللُّغةِ العربيةِ بمِصرَ في إعلانِه عن مُسابقَتِه السَّنَويةِ في إحياءِ التُّراثِ للدَّوْرةِ المَجْمَعيةِ الخامِسةِ والثمانينَ، فقيَّدُوا معنَى التُّراثِ اللغويِّ الذي يَشمَلُ كلَّ ما ترَكَهُ أسلافُنا بإطارٍ زمنيٍّ خلافًا لإطلاقِ الشيخِ عبدِالسلامِ هارونَ في كتابِه التُّراثِ العربيِّ (ص٢١- ٢٢).

هذا .. واللهُ وحدَه يعلمُ ما لقِيتُ من الجَهدِ في التدقيقِ في إخراجِ الكتابِ وفي شَرْحِه، فإنّي لم أعمل على كتابٍ مثلِه، بسببِ ضعفِ نسختَيِ الكتابِ، واللهُ يعلمُ كذلك قدرَ غِبطَتِي بالفراغِ منه، وأنّني قدَّمتُ أولَ شرحٍ لهذه المنظومةِ المباركةِ لهذا العالِمِ الشابِّ الذي أَردتُّ إحياءَ كتابٍ دَرْسِيٍّ له ينتشِرُ في الآفاقِ، فيترك أُمَّةً صالحةً تدعو له.

الإسنادُ الذي أدَّى إلَيَّ هذا النظمَ عن ناظمِهِ

أخبَرَني به عالِيًا: حفيدُ الناظمِ شيخُنا الصالحُ المُعمَّرُ محمَّدُ بنُ عبدِالرحمنِ بنِ إسحاقَ بنِ عبدِالرحمنِ بنِ حسَنِ ابنِ الإمامِ المُجدِّدِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ، قِراءةً عليه ببَيْتِه بالرِّياضِ؛ قال: أخبَرَني به والدي قِراءةً عليه عنِ الناظمِ.

ح. وأخبَرَني به شيخُنا الفقيهُ القاضي عبدُالرحمنِ بنُ فارسٍ قِراءةً لبَعْضِه عنِ العَلَّامةِ عبدِالله بنِ عبدِالعزيزِ العَنْقريِّ عنِ الناظمِ.

ح. وأخبَرَنِي به شيخُنا الفقيهُ المُعمَّرُ عبدُالعزيزِ بنُ صالحِ بنِ مَرْشَدٍ إجازةً عنِ العَلَّامةِ سعدِ بنِ حَمَدِ بنِ عَتيقٍ عنِ الناظمِ.

ح. وأخبَرَني به نازِلًا شيخُنا المُحدِّثُ صُبْحي بنُ جاسمٍ السامرائيُّ قِراءةً لبَعْضِه عن أبي الصاعقةِ عبدِالكريمِ بنِ عبَّاسٍ الأَزَجيِّ عن يوسف حسين الخانفوريِّ عنِ الناظمِ. رحمَهم اللهُ رحمةً واسعةً.

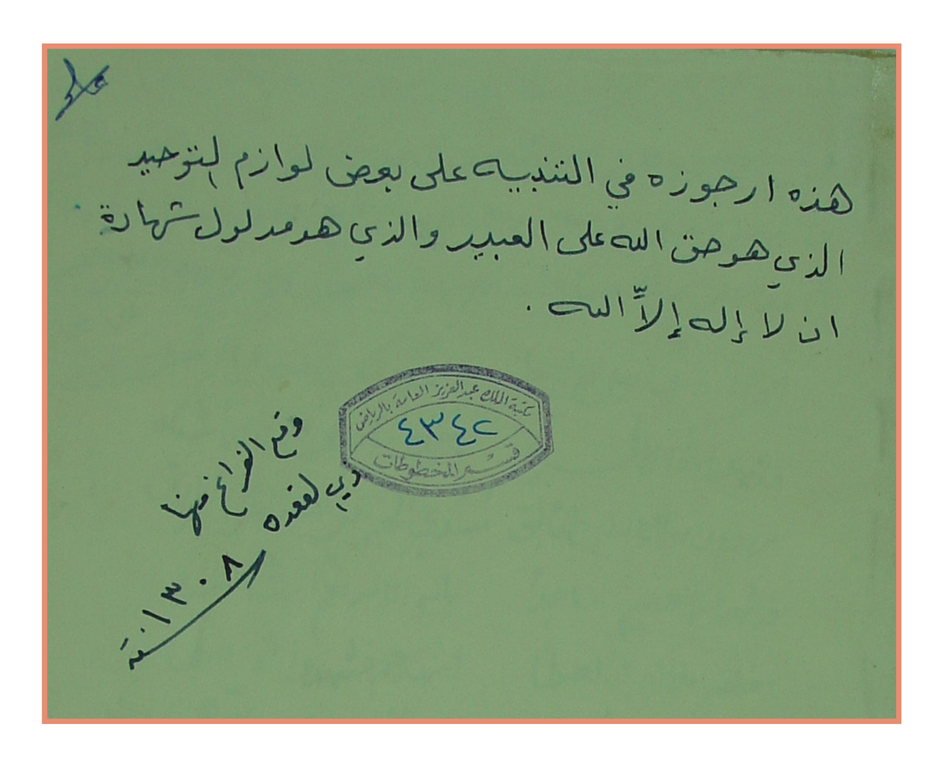
فهذه **أربعةُ طُرُقٍ** تَتَّصِلُ بالناظمِ، مع عِزَّةِ الرِّوايةِ عنه، فلِلَّهِ الحمدُ والمِنَّةُ.

وهذه صُوَرُ نُسخةِ الناظمِ بخَطِّهِ، ثمَّ الأصلِ المطبوعِ الذي عليه خطُّهُ:

أولًا: النسخة الخطية:

محفوظةٌ بمكتبةِ المَلِكِ عبدِالعزيزِ بالرِّياضِ، قِسمِ المخطوطاتِ برقمِ (٤٣٤٢)

٤٣٤٢ : أرجوزة في التنبيه على بعض لوازم التوحيد الذي هو حق الله على العبيد.



هذه ارجوزه في التنبيه على بعض لوازم التوحيد
الذي هو حق الله على العبيد والذي هو مدلول شهادة
ان لا إله إلا الله.

وقع الفراغ منها
ذي القعده
سنة ١٣٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على عبدك ورسولك محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه والتابعين أما بعد فهذه أرجوزة في التنبيه على بعض لوازم التوحيد الذي هو حق الله على العبيد الذي هو مدلول شهادة أن لا إله إلا الله الأكيد جعلها الله خالصة لوجهه الكريم موجبا للفوز بجواره في جنات النعيم

إذا أردت أصل كل أصل والحكمة الكبرى لبعث الرسل

فإنه عبادة الإله وترك ما يدعى من الأشباه

من دون مولانا المليك الخالق منشي الجزيل المستحق الرازق

قد شهد الله العظيم الماجد بأنه الإله نعم الشاهد

وخلقه الملائكة والعلما أشهدهم فشهدوا إذ علما

والدين هو الإسلام عند الله من يبتغي سواه فهو اللاهي

لا تجعلوا المربوب ربا واحذروا صرف الدعاء إلى الذي لا يقدر

فإن من يدعو دفينا في الثرى كطالب العريان سترا من عرى

وصرف حق الله للمخلوق ظلم عظيم جاء في المنطوق

لأنه حقيقة الإلحاد والمعتدي فإنه بالمرصاد

ومن أتى حواه منه سالما أواه عفوا ومحى الجرائما

بيان توحيد الأسماء والصفات

قل في جدال ابن الزبعرى للنبي — في آية التعميم برهان الغبي
قد اخرجت ما بعدها من سبقت — من ربنا الحسنى لهم فافترقت
ان قرينا وافقت اذ سمعت — تلك الغرانيق العلى سجدت
وقد نهانا عن دعاء الانبيا — في سورة الاسراء عند علمنا
في قوله سبحانه قل ادعوا — فيها ابان الله عجز المدعوا
قد خصهم بالذكر والملائكه — مع قربهم لتبطل المشاركه
ويقتضي ان الذين دونهم — اولى ولكن جهلوا اطغوهم
قد عارضوا هذا بتلفيق الشبه — وغيروا الاسماء من قبح السفه
ولقبوا اهل الهدى القابا — لينفروا والموعد الحسابا
وطعنوا في دين من دعاهم — ان يخلصوا ويفردوا مولاهم
سموهم اخوارجا قد كفروا — من لم يهاجر نحوهم وهجروا
وخالفوا المذهب المعروفه — وانكروا الزيارة الموصوفه
وجهموا بالكفر من سواهم — اقول حاشاهم اذا حاشاهم
ما كفروا الا الذين جعلوا — وسائطا يدعونهم ويسألوا
الحوائج التي بلا اقتدار — عليها الا الله وهو الاكبر

وسرطهم

٢

والصدق والاخلاص والمتابعه — اركانها الثلاثة المتتابعه

بيان زيادة شرك اهل الزمان

وكان شرك الاولين في الرخا — والان فاض المستغيث وفرخا
اوما هموا قالوا اجعلوا الولايا — واقصوا انهم لعظلم هو ايجا
فجعلوا الحقوق للاموات — وعدلوا عن كامل الصفات
هذا صنيع الاولين قبلهم — وسائطا يدعون واستقلالهم
ولم يفرق بينهم بل تولوا — لكفرهم والشرع حكم اعدل

بيان الكفر بالطاغوت الذي هو شرط في كلمة الاخلاص

والكفر بالطاغوت فرض لازم — العروة الوثقى فاين العالم
في آية الكرسي والنحل الذي — يكفي ويشفي فاشرب الماء العذي
اذ كل ما تجاوز الحد دعا — فانه الطاغوت قل ممنوعا
عبادة او طاعة او حبا — سمى المطاع في الضلال ربا
هذا عدي قال لسنا نعبد — قال النبي ليس هذا المقصد
تتلو عليه اتخذوا احبارهم — اربابهم معنا اخبارهم
هو طاعة الاحبار في التحليل — كذاك في التحريم بالتضليل
والحكم بالقانون كفر واضح — باجنبية الساعي لهم والناصح
ما علم المجهول حين يدهن — لا تجد الانفع اواتركوه

٤

بنوا دينهم على دخل بالهوى نص ولكن قد دهاه جهلهم

ما أنزلت للجمع والمسالمه بل أنزلت للفرق والمصارمه

بيان ملة إبراهيم الخليل التي لم يتمسك بها إلا القليل

والأمر بالمعروف والتناهي هو ملة الخليل لا التباهي

إن الرسول قال فيما سنا مروا أنتم هوا وليو تشكن

والحب فيه لازم التوحيد فاكره وبافرامة التنديد

لا تدعي محبة الرحمان يا من تولى أمة الكفران

فامقت أناسا أعرضوا عن دينهم صالوا على شرع الهدى من حينهم

وأعرضوا عن هذه المسائل فاعرف صواب القول بالدلائل

والنسبة للرسول والكتاب ولا تقل هذا عن الوهابي

فينسبون الحق للبطلان بغضا لشخص ذلك الإنسان

لأنهم أتباع كل ناعق ويتبعون الحظ كل بارق

واعرف بأن الحق في أهل الزمن كالنخل لا كالنخل في طور اليمن

قد عاد في غربة الإسلام كما بدى قد قاله الإمام

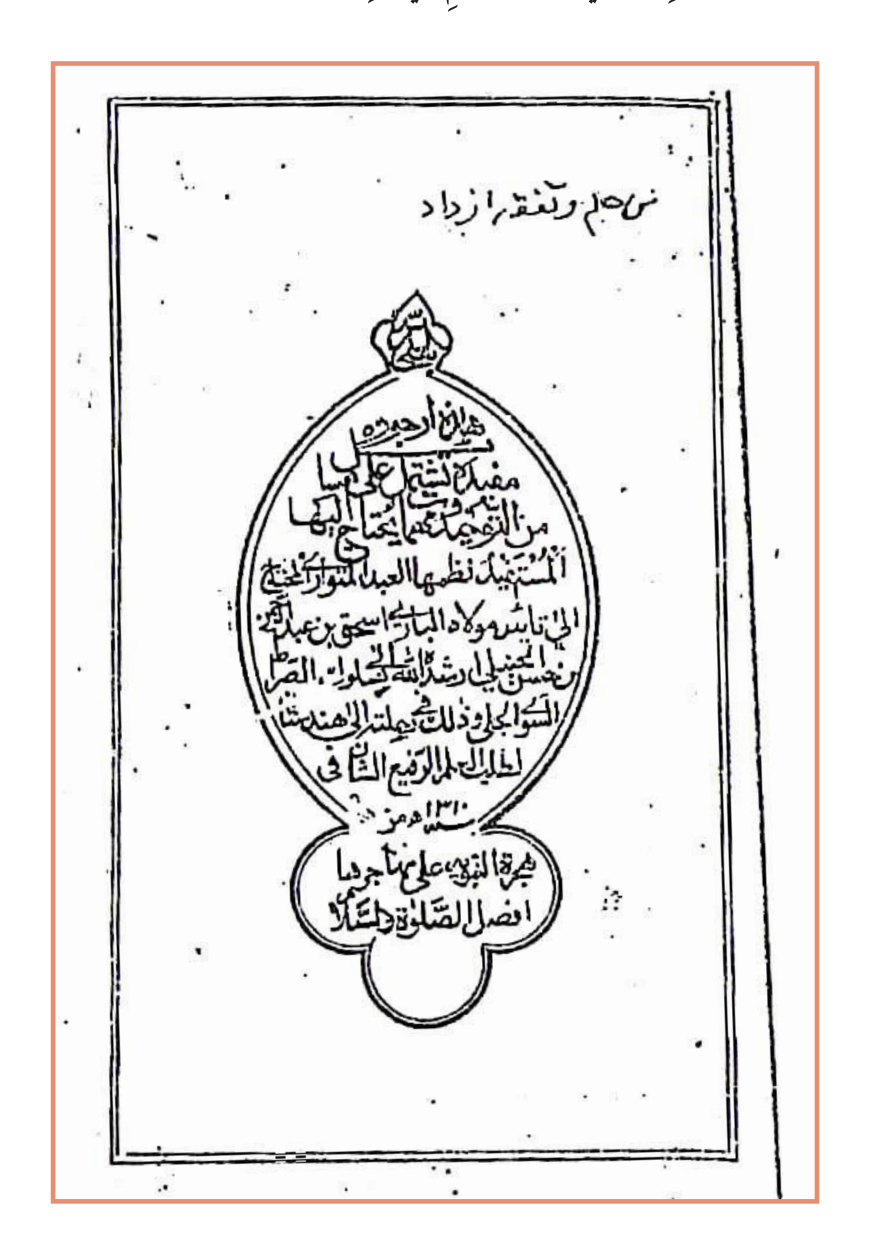
عليه منا عدد الأيام أزكى الصلاة دائم السلام

والآل والصحب الأخيار والتابعين وتابع الآثار

وقع الفراغ منه يوم الجمعة في شهر ذي القعدة سنة ١٣٠٨

ثانيًا: صور المطبوعة الحجرية:

طُبِعَت فِي حياةِ الناظمِ فِي الهِندِ سنةَ ١٣١٠ هـ



بسم الله
هذه ارجوزة
مفيدة لاشتمالها على مسائل
من التوحيد ومهمات يحتاج اليها
المستفيد نظمها العبد المتوكل المحتاج
الى تايش مولاه الباري اسحق بن عبد الرحمن
بن حسن الحنبلي ارشده الله الى سواء الصراط
السوي الجلي وذلك في رحلته الى الهند
لتحليك العلم الرفيع الشأن في
سنة ١٣١٠ هجرية من
الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلوة والسلام

(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله اللطيف الهادي ... الى سلوك منهج الرشاد
من خصه بفضله فقاما ... بحقه وشكر الانعاما
احمده سبحانه تعالى ... حمدا كثيرا طيبا توالى
كما يحب وكما يرضيه ... له الثنا والحمد لا احصيه
عرفنا من فضله الاسلاما ... لولاه كنا نتبع الانعاما
شهدت بالصدق واليقين ازلا ... اله الا الله ربا جل
وانه قد انزل الفرقانا ... على النبي العربي تبيانا
فارشد الخلق لهذا الدين ... بسيفه وشرعه المبين
صلى عليه الله ثم سلما ... مع آله والصحب ما غيث هما
وبعد فاعلم اصل الدين ... حتم علينا لازم التبيين
لانه سفينة الوصول ... الى بلوغ غاية المامول
وهذه ارجوزة نظمتها ... في مدة من غربتي اقمتها
في بلدة معدومة الانيس ... جعلت فيها كتبي جليسي
بينت انواعا من العباده ... اخلاصها حقيقة الشهاده
ورد افك من الينا نسبا ... عظايما فيها علينا كذبا
مستغفرا ذنبي راجيا ربي ... قبولها والصفح فهو حسبي
فهو الذي يرجى تعالى الاسوي ... بر الوذ من مظلات الهوى
وارتجي منه حسن الخاتمه ... وعصمتي عن شر نفسي الاثمه

والس

(٣)

بالمسلمين والقريب والولد ... فهو الذي يعطي المريد ما قصد

بيان توحيد الربوبية الذي هو الحجة في توحيد العباده والقصد

اذا اردت اصل كل فضل ... والحكمة الكبرى لبعث الرسل
فانه عبادة الاله ... وترك ما يدعا من الاشباه
من دون مولانا المليك الباقي ... مولي الجميل الخالق الرزاق
قد شهد الله العظيم الماجد ... بانه الا اله نعم الشاهد
وخلقه املاكهم والعلما ... اشهدهم فشهدوا اذ الهما
فخاب عبد جعل المخلوقا ... ندا له وابطل الحقوقا
الله ربنا واسدى النعمه ... لخلص التوحيد هذي الحكمة
فما ابتغنا ان دعا المضطر ... من ليس ذا نفع ولا يضر
دسيسة فيهم من اللعين ... يوحي بها في الناس كل حين

فصل في بيان ضلال من ينادي الاموات والغايبين

ودعوة الاموات تبطل العمل ... وتسلخ الايمان خاب من فعل
شبهت من يدعو في الثرى ... بطالب العريان سترا من عرا
وصرف حق الله للمخلوق ... ظلم عظيم جاء في المنطوق
لو قدروا الاله حق القدر ... ما قال يا معروف او يا البدري
وان نصحت قايلا لا تشرك ... بخالقك وباعثك لحشرك
لقال انت الملحد الوهابي ... انت الجهول منكر الاسباب
جحدت تلد رسيدي الجيلاني ... والعيدروس المستغاث الثاني
والبدوي وسيدي الرفاعي ... محط رحل المستجير الداعي
وهم اناس كوشفوا فاشرفوا ... على الغيوب فلهم تصرف

٤

اقول دعوى كلها ضلال ... وقولة مصنوعة محال
سفاسط يصبوا اليها الفاسق ... يمجها السني ذاك الحاذق
هل كان امر الكون بالتناوب ... ام دفعتا ام حصصا في الغالب

فصل في حق الاولياء الشرعي

والاولياء حقهم محتبي ... لاجعلهم جهلا بهذي الرتبة
والله ما قال الولي ادعوني ... وان دهاكم ما دهى نادوني
في غنية الجيل رد الشرك ... فارجع اليها لا تكن في شك
حتى الجهل ملحه سواله ... نصوه قالوا تركه اولى له
قد خرجوا من عهدة البيان ... لكنكم من جملة العميان
حاشا هموا ان يمعوا القرانا ... ويرتضوا ان تسلكوا طغيانا
لا يعلم الماضي وما يصير ... الا العليم القادر البصير
وان تقل هم سبب في النفع ... فبالبلاغ لا بكن عما لبدعي
ما السبب العادي من ذا النبا ... فارجع ترى دلايل الصواب
كسبب يفعله الانسان ... هو هلكه يسخطه الديان
مسلم الثبوت هذا عندهم ... لكنهم لا يعرفون رشدهم
يا غلمان الطبيب الى العلي ... قد وجهت ما وجهت الى الولي
ان قلت ربي خالق الافعال ... قلنا نعم ينهى عن الامثال
قد خلق الافعال منا وقضا ... ما خلقها مستلزم منه الرضا
اراد ها ارادة كونيه ... لكن ما يرضى لنا الشرعيه
حاشا وكلا ان يحب المعصيه ... بل شاءها لحكمة مقتضيه
ازجاد لو انما رميت ظنوا ... نهو ظهالغارة اشنوا

٥

قل خلق الحكيم فعل العاصي ... فلا تلم مرتكب المعاصي
بالله يا هذا اتركنه يعبث ... وقل له انت المطيع فالبث
نسالكم هل النكاح عادي ... والاكل والشرب باذن الصادي
لان هذا في عموم القاعدة ... من جهلكم لم تفهموا مقاصده
فالاعتزال وطريق المجبره ... ما عنهما بد لكم ما المعذره
فواصل المعتزلي قد قالا ... ما الشر خلق ربنا تعالى
بضده الجبري قال العاصي ... ممتثل محقق الاخلاص
لكنما السني طوع الشرع ... ولم يزل يسعى ببذل الوسع
قد عبد المولى بفعل الامر ... مخالفا للقدري والجبري
يقول لي كسب ولكن خالقي ... خلاقه ربي واثمي لاحقي
مفاد كتب الله هذا والرسل ... ما نفعهم ان كان تحصيل حصل

فصل في ايضاح ما مر من اطلاق الاسباب في نقض اصلهم

وعندنا الاسباب منها ما حمد ... ففعله كيس اذا لم نعتمد
وبعضها عنه النبي ينهى ... فابحث عن المطلوب تدري الكنه
والاحتجاج مطلقا بالقدر ... مع تركك الاسباب راس المنكر
ففي الحديث الحرص على ما ينفعك ... واحذر تقل لولا فعنها يمنعك
قال الرسول للصحابة اعملوا ... فكلكم يلقى ولا تتكلوا
فارجع الى رد التقي الهادي ... مقالهم تجده يروي الصادي
سرحت طرفي برهة في غرره ... لكن نظمي قاصر عن اكثره

فصل في مسئلة الايمان والاسلام والكلام فيهما بالاجمال

والدين هو الاسلام عند الله ... من يتبع سواه فهو اللاهي

(٦)

فاسلم الوجه لمن احياكا ... وانقد له تلق غدا مناكا

لا تحسب الايمان فعل القلب ... من دون اعمال نشت من حب

فيطلق الاسلام في موضع ... وتخصيص العموم عند السامع

ويقرنان مثل قول امنوا ... وعملوا والحكم فيه باين

هما سواء عند اهل الحفظ ... والخلف من باب النزاع اللفظي

وعندكم اسلامك الحقيقي ... مرادف الايمان بالتحقيق

اذ جزء الاعمال عند السلف ... خلاف قول المرجئ المنحرف

وكونه جزء اله اذا انتفى ... ينتفي الايمان هذا في خفي

والسلف الماضون عنه سكتوا ... وانما الاخلاف عنه نكتوا

وعلمت لما من جزء ... ارجو الهي ان يقوي فهم

فكان اسلاما من التسليم ... بالظاهر احتاج الى التقسيم

يشترك النفاق والايمان ... في اصله فلزم البيان

حاشا نفاق العمل الاركان ... فان ايمان تاجه لا ينتفي للابرار

قل فاسق بفعله الكبيره ... ومؤمن بحسن بعض السيره

فظاهر الاعمال قل اسلام ... قاله الاعلام

لان حديث عبد القيس ... معنى صحيح عند اهل الكيس

فاعتبر الاصل ان قرنتا ... ظهرا او بطنا مثل ما علمت

وما اتى لا يزني وهو مؤمن ... ايمانا كامل لم ينفه المؤتمن

يوضحه وان زنى وان سرق ... فاحذر تضاهي في الضلال من مرق

وقال قوم يلزم التغاير ... قالوا لان فيه نص ظاهر

ففي صحيح مسلم او مسلم ... كررتها النبي على تفهم

(٧)

وقالت الاعراب ظنوها لهم ... فما يفيد الفرق مع اشكالهم

من اجل ذا قد قال بالعموم ... وبالخصوص حافظ العلوم

القدوة الزاكي تقي الدين ... ليجمع النصوص عن يقين

وقبله الامام ايضا احمد ... مع البخاري لاشك ما اتصد

فكل من امن فهو المسلم لا ... من غير عكس والاله اعلم

فصل في مسئلة الاسماء والصفات واعتقادها على ما يليق بالله تعالى من غير تاويل يفضي الى التعطيل ولا تكييف يفضي الى التمثيل

وفوض الامر اخلاصا الى ... من قد تعالى عن سمي وعلا

علو قدر وعلو الذات ... سبحان ربي كامل الصفات

منزه عما يقول الجهمي ... معطل الاوصاف عبد الوهم

مكابر المنقول والعقول ... مكذب القران والرسول

فكل من اول في الصفات ... من غير ما علم والاثبات

فقد تعدى اذ صفات الكامل ... كذا اتت في النفي للمماثل

وكلها يحتمل التاويلا ... ان لم تصنها حاذر التبديلا

اسمعها النبي منا البدوي ... والحضري المدني والقروي

ولم يقل ان اعتقاد الظاهري ... منها ضلال فاطلبوا من ماهر

قد كابر المولى وقال جهلا ... عقولنا بالاتباع اولى

ايعلم العلا والفارابي ... صوابها ويجهل الصحابي

هذا من الطعن على الرسول ... اوصيك يا سني بالمنقول

اما ترى اختلاف اهل العقل ... فيه وحسن ما نحى ذو النقل

(٨)

كن مومنا بجملة الأوصاف	وذا الجدال احذره لانصاف
فمالك من داره تداخرجا	بجاد لا ينبغي الأمور عوجا
فادرج على ما قد نحاه السلف	فخيره والله نعم الخلف
ما فيه تفريط ولا افراط	كن وسطا يا حبذا الاوساط
والكيف ممنوع ذر التمثيلا	وحاذر الجحود والتعطيلا
ونزه الباري عن الحلول	والاتحاد واقض بالمنقول
ولا تطع ايمة الضلال	من جاحد معطل او غال
فجاحد الصفات عبد العدم	وسالك التشبيه عبد الصنم

فصل في بيان انواع التوحيد الذي هو حق الله على العبيد

وحقق التوحيد اخلاصا ولا	تبغ عن الدين القويم معدلا
لان فيه وقع الخصام	وشرع الجهاد والامام
يقول جل ولقد بعثنا	فافهم خطابا عمنا ما استثنا
ان اعبدوا الله اتركوا الطاغوتا	ما صح اخلاص وهذا يوتى
قد عد اهل البيان شرطا	لصحة فاسلك طريقا وسطا
معناه ان تحققوا العباده	وتخلصوا النيات والاراده
في الخوف والحب مع الرجاء	والذبح والنذر مع الدعاء
وتستعينوا تستغيثوا تخضعوا	توكلوا تستعيذوا وتخشعوا
لله اذ جميع ما يسمى	عبادة واللفظ منها عما
فصرفه لغيره سبحانه	شرك به مخالف مرد انه
قد يجعل الحسب والرغبة	دون الرسول في عنا العصبة

(٩)

وجعل الصلوة والانساكا	له تعالى حاذر الاشراكا
وفي تعالوا اتل لفظا الحكره	واية في الجن غيظ الكفره
اذ في سياق النفي قالوا انها	تعم نا عرف لا حرمت فتها
وقوله وما خلقت الجنا	قد قطعت كل الشكوك عنا
لانها هي الحكمة الشرعيه	بها خلقنا حكمة مرعيه
قد رضيها دنيا لنا وملة	اقامها بواضح الادلة
وصى اولي العزم بها العزيز	ان السعيد من لها يحوز
بياض صح	بياض صح
وحقه سبحانه علينا	توحيده لولاه ما اهتدينا
وحقنا عليه بالاخلاص	اوجبه فضلا بلا قياس
ومحكم القران يكفي المنصفا	اذا راى البرهان فيه اعترفا
وما اتى في سورة الاحقاف	وفاطر مع سبإ قل كاف
ان قال في الاصنام ذا فاسئلك	هل بعرف القران كي يقبله
قل في جدال بن الزبعرى للنبي	في اية التحريم تنبيه الغبي
قد اخرجت ما بعدها من سبقت	من ربنا الحسنى لهم وفرقت
ان قريشا وافقت اذ سمعت	تلك الغرانيق العلى فسجدت
وقد نهانا عن دعاء الانبيا	في سورة الاسراء عنه منبيا
قد خصهم بالذكر والملائكه	مع قربهم ليبطل المشاركه
ويقتضي ان الذين دونهم	اولى ولكن حكموا ظنونهم
قد عارضوا هذا بتلفيق الشبه	وغيروا الاسماء من قبح الشبه
ولقبوا اهل الهدى القايا	شنيعة فالموعد الحسابا

١٠

وطعنوا في دين من دعاهم   ان يخلصوا لربهم دعاهم
سمو هموا خوارجا قد كفروا   من لم يهاجر نحوهم بل هجروا
وخالفوا المذهب المشهوره   وينكروا الزيارة الماثوره
وزعموا بانه من اعصر   والناس قد عادوا والسبل النكر
وانهم بمطلق التوسل   بالصالحين احكم بتكفير جلي
حاشا هموا من هذه الاقوال   صدورها الا شك من جهال
وقتلوا جمعا كثيرا علما   من بلدة الاحسا واهرقوا الدما
نعم ولكن يقتضيه الشرع   بقتلهم من للفلاح يدعوا
وكلهم قراء في المساجد   من اهل نجد ما القولي جاحد
قد عدهم حسين (اي بن غنام) في تاريخه   فادمغ به الكذاب في يافوخه
وانه قد قتل المصلي   على النبي باشرف المحل
وينهب الاموال والاوقافا   يبطلها ويدعي الانصافا
ويدعي بانه يجاهد   مع هدمه الربط والمساجد
وانه يقول انما النبي   كرمة في القبر تحت النصب
سوطي بد نفع ولكن فيه   نفع لهم وخاب من ياتيه
وانهم تلكشفوا الحجابا   عن قبره وقلعوا الاخشابا
واسقطوا من بينهم لحرمته   وكفروا من غيرهم لامته
قد عمموا بالكفر من سواهم   اقول حاشاهم اذا حاشاهم
عن ضدهم نقلتموا اما قلتموا   جهلتموا بدعتموا ضللتموا
لانكم والله قوم بهت   مثل اليهود ابدا شابهتموا
جوابنا يا فرقة الطغيان   سبحانك اللهم من بهتان

١١

اقول وامنت يا الهي منا   من بعض الهادي وما قد سنا
سلمت ان في البلاد الشاسعه   من قاتلوا من غيرنا مراجعه
واخطؤا في نادر الوقايع   ما القدح فيها والملام راجع
ماقدح الخطاء من اسامه   وخالد في المصطفى من لامه
وليس من شرط الدعاة العصمه   اذا صفى اخلاصهم من وصمه
قد قال اصحاب النبي اجعل لنا   الانواط حتى قوم موسى خلنا
من طعن ذي طعن فان الحق   كالشمس فانظر ما تراه الصدق
ولم نكفر غير قوم جعلوا   وسايطا يدعونهم وسالوا
الاموات والغياب ما لا يقدر   عليه الا الله وهو الاكبر
وشرطه باذا تيام الحجه   وعندنا في ذاك قوي حجه
ركن الصلاة عندنا صلاتنا   على الرسول ما سنحي عداتنا
هو عندنا احب من نفوسنا   الشرعه تقديمنا تقديسنا

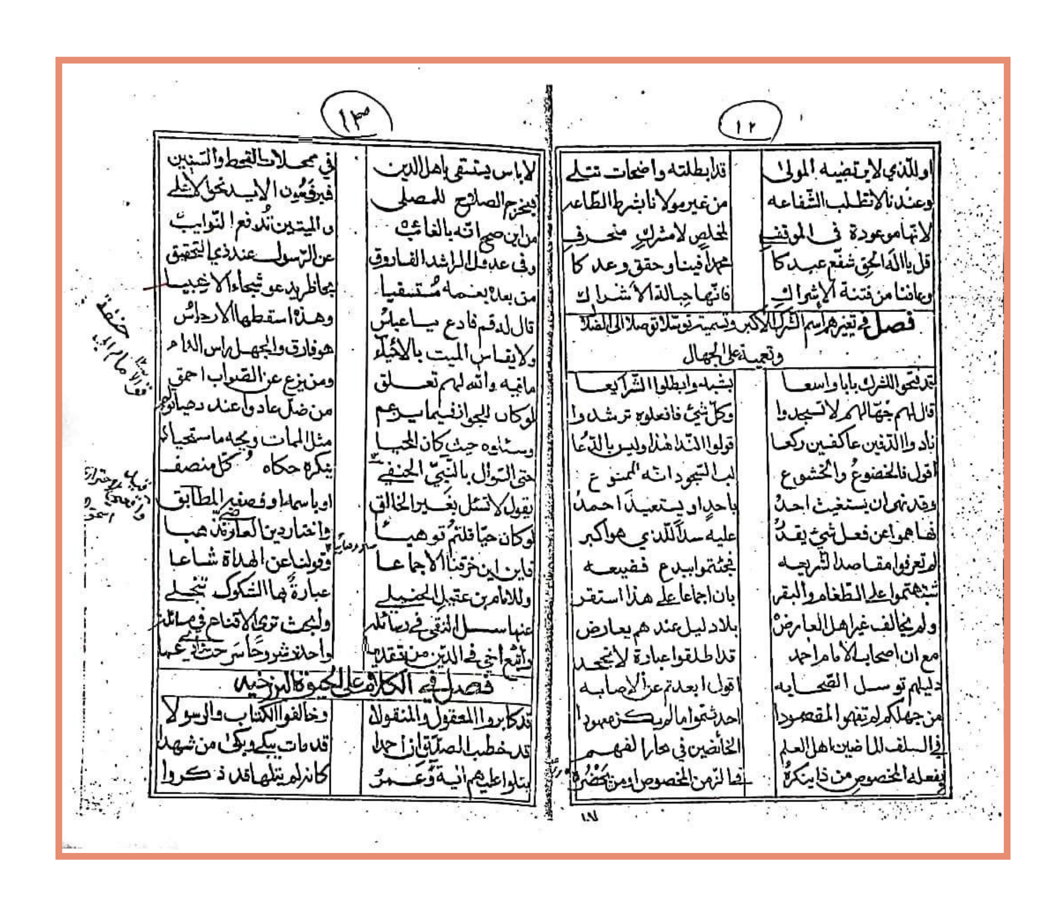
مطلب

فصل في الزيارة الشرعية

وعندنا التفصيل في الزياره   فاعرفه بالتصريح لا الاشاره
من قال زوروا قال لا تشدوا   رحلا الى غير الذي اعدوا
كلاهما قد قاله الشفيع   فانكروا التضيين او اطيعوا
ندين مولانا باتيان النبي   اتيان تسليم وهذا مذهبي
لا كالذي يزوره استمدادا   مع لعنه من جعل الاعيادا
ولعنه من جعل القبورا   مساجدا نا جتنب المحظورا

فصل في بيان الشفاعة المثبتة والمنفية

شفاعة من قبل يوم الموقف   او دون اذن الله هذا منتفي



١٢

اوللذي لايرتضيه المولى ... قدابطلته واضحات تتلى
وعندنا لانطلب الشفاعه ... من غير مولانا بشرط الطاعه
لانها موعودة في الموقف ... للخلص لامشرك منحرف
قل يا الٓه الحق شفع عبدكا ... محمدا فينا وحقق وعدكا
وعافنا من فتنة الاشراك ... فانها حبالة الاشراك

فصل في تغيرهم اسم الشرك الاكبر وتسميته توسلا توصلا الى الضلال وتعمية على الجهال

لقد نحوا للشرك بابا واسعا ... بشبه وابطلوا الشرايعا
قال لهم جهالهم لاتسجدوا ... وكل شيء فافعلوه ترشدوا
نادوا الذين عاكفين ركعا ... قولوا الندا هذا وليس بالدعا
اقول فالخضوع والخشوع ... لب السجود انه الممنوع
وقد نهى ان يستغيث احد ... باحد او يستعيذ احمد
فما هموا عن فعل شيء يقصد ... عليه سدا للذي هو اكبر
لم تعرفوا مقاصدا لشرعه ... فجئتموا ببدع فضيعه
شبهتموا على الطغام والبقر ... بان اجماعا على هذا استقر
ولم يخالف غير اهل العارض ... بلا دليل عندهم يعارض
مع ان اصحاب الامام احمد ... قد اطلقوا عبارة لاتجحد
دليلهم توسل الصحابه ... اقول ابعدتم عن الاصابه
من جهلكم لم تفهموا المقصودا ... احدثتموا ما لم يكن معهودا
في السلف الماضين اهل العلم ... الخائضين في بحار الفهم
بفعله المخصوص من ذا ينكره ... في الزمن المخصوص او من يحضره

١٣

لا باس يستسقي باهل الدين ... في ممحلات القحط والسنين
ليخرج الصالح للمصلى ... فيرفعون الايدي نحو العلي
من اين صح انه بالغائب ... او الميتين تدفع النوائب
وفي عدول الراشد الفاروق ... عن الرسول عند ذي التحقيق
من بعده بعمه مستسقيا ... بحاظر يدعو تجاه الاغبيا
قال له قم فادع يا عباس ... وهذه اسقطها الادراس
ولا يقاس الميت بالاحياء ... هو فارق والجهل راس الداء
ما بينه والله لهم تعلق ... ومن يزغ عن الصواب احمق
لو كان للجواز فيما يزعم ... من ضل عادوا عند دهيا [illegible]
وسناؤه حيث كان الحيا ... مثل الممات ويجه ما ستحيا
حتى التوسل بالنبي الحنفي ... ينكره حكاه كل منصف
يقول لا تسئل بغير الخالق ... او باسمه او صفة المطابق
لو كان حيا قلتم توهبا ... واختار دين العارفين مذهبا
فاين اين خرقنا الاجماعا ... وقولنا عن الهداة شاعا
وللامام بن عقيل الحنبلي ... عبارة بها الشكوك تنجلي
عنها سل التقي في رسائله ... والبحث ترى الاتمام في مسائله
واتبع اخي في الدين من تقدما ... واحذر شروحا سر حشا عما

فصل في الكلام على الحيوة البرزخيه

قد كابروا المعقول والمنقولا ... وخالفوا الكتاب والرسولا
قد خطب الصديق اذ احدا ... قد مات يبكي وبكى من شهدا
يتلوا عليهم اية وعمر ... كانه لم يتلها قد ذكروا

١٨

١٤

وكان قد رثا حسان الذي … قد صين عن لغو وليس بالبذي
فافتدهم اوقل هموا جهال … او انهم بضد هذا قالوا
او انهم صدوا عن الحقايق … قد جنبوا عن واضح الطرائق
حاشا وكلا بل هم واتقى الورى … وهم به اولى واهدى من درى
اعطوا علوا وعلا ثابته … وفطر الستر هاما فته
اساجاة البرزخ المنقوله … فانها الى العلى موكوله
وليس للظنون فيها مدخل … والحكم بالعقول فيها يعضل
الشهداء انهم اتى المصرح … ارواحهم في جوف طير تسرح
وللنبي فوقهم مزيه … سنية رفيعة عليه
لها اتصال وهي في الرفيق … وكنهها ما بان للمخلوق
ما عرف الانسان كنه نفسه … في نوصه فكيف حال رمسه
قد شبهوا بهذه المسائل … ذريعة لجعلهم وسائل
وانهم غياث من ارادوا … ما سمعوا الاخبار من يذاد
عن حوضه يقول هم صحابي … يقال لا تدري عن الاسباب
كيف اجتهاد ساغ مع حياته … من صحبه احبابه حماته
والنص ينفي حكم قول المجتهد … لانه من النبي قد وجد
لو ساغ هذا نفع الاصحابا … بحرة ايامها الصعابا
ويوم صفين العظيم والجمل … من جاءه مستنجدا ومن سئل
انتم له اشد حبا منهموا … او انتم عما علمتم احجموا
هذا علي قال ليس عندنا … بعد الكتاب عنه شيء خصنا
بل في قراب الحكم في الديات … والعقل مع فرائض الزكاة

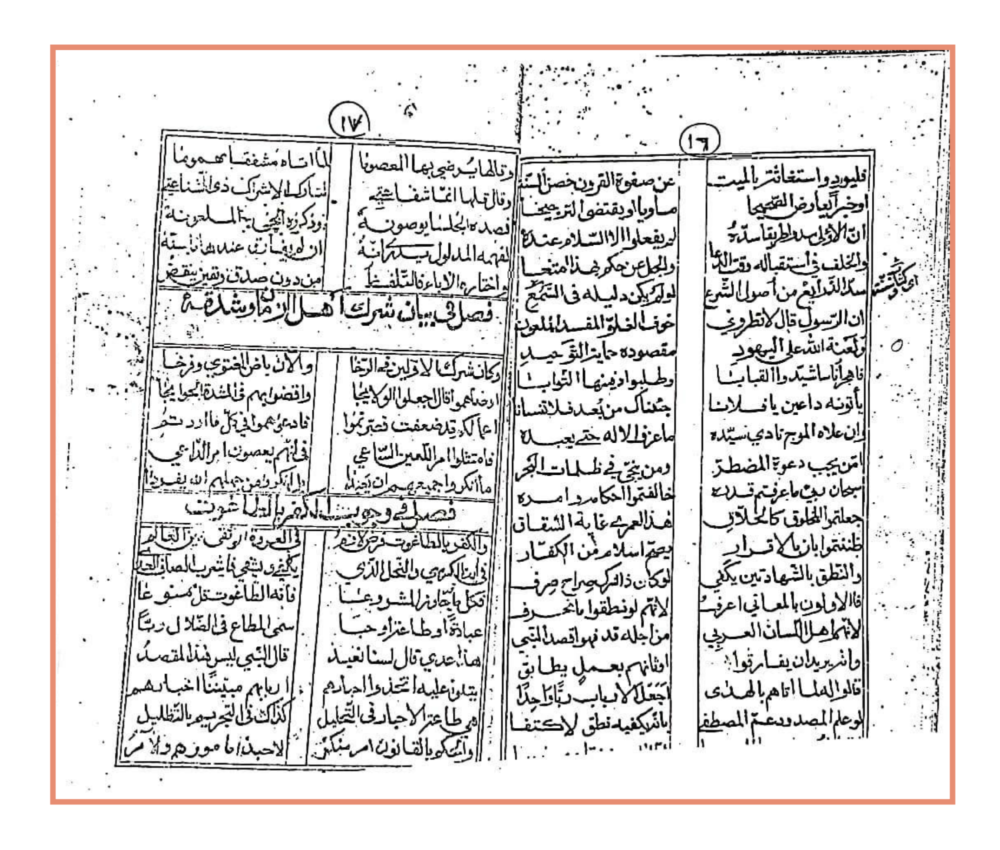
١٥

فاعجبا لمن يقول كان حاله … مثل الحياة بكرا آصاله
اقول لا والله حاشا كلا … لو كان ما اختار الرفيق الاعلى
تصوروا بالعقل ضد الشرع … بلا دليل يقتضيه مرعي
لو كان يفتي ويغيث ذا الزمن … لم يترك الحسين تعروه المحن
آيترك الطغات والرجانه … قد مثلوا براسه اهانه
ويترك البتول في اشكال … ميراثها يجبى لبيت المال
تلقى الى الصديق عنه تساله … حتى روي نصا صريحا تجهله
بالله يا قوم اتركوا الضلاله … ووحدوا مولاكموا تعالى
واتبعوا الرسول فهو الهادي … وهو الحريص رشد العباد
صلوا عليه واتركوا السفاسط … وحكموه واحذروا المغالط
تبلغه صلاتنا من بعدنا … ترد روح المصطفى من ربنا
هذا لعمري نعمة عظيمه … ومنة جليلة جسيمه
اذا نصلي مرة فعشر … من ربنا نعم الجزاء والاجر

فصل في بيان من اسعد الناس بشفاعته صلى الله عليه يوم القيمه

جاء الحديث ان اسعد الورى … بالمصطفى شفاعة من طهرا
توحيده من مبطل وحققا … شهادة الاخلاص فيها صدقا
ان الرسول انذر القرابه … معمما مخصصا احبابه
يقول يا عباس عم المصطفى … لا اغني شيئا عنك لكن بعد الوفا
وقال يا قريش اني منذر … فاخلصوا والرجز فيكم فاهجروا
ويا بنيتي فاطمة اطلبيني … من مال اعطي قد تني سليني

فصل في سبب وقوع الشرك في العالم



(١٦)

فليوردوا استغاثة بالميت ... عن صفوة القرون خص السنة
او خبراً يعارض الصحيحا ... ساويا او يقتضي الترجيحا
ان الأولى سدوا الطريقا سده ... لم يفعلوا الا السلام عنده
والخلف في استقباله وقت الدعا ... والجل عن حكم بهذا امتنعا
سد الذرائع من اصول الشرع ... لو لم يكن دليله في السمع
ان الرسول قال لا تطروني ... خوف الغلو المفسد الملعون
ولعنة الله على اليهود ... مقصوده حماية التوحيد
فاهجرانا ساشيدوا القبابا ... وطلبوا ذنبها الثوابا
يأتونه داعين يا فلانا ... جئناك من بعد فلا تنسانا
وان علاه الموج نادي سيده ... ما عرفوا الا له حتى يعبده
امن يجيب دعوة المضطر ... ومن ينجي في ظلمات البحر
سبحان ربي ما عرفتم قدره ... خالفتموا احكامه وامره
جعلتموا المخلوق كالخلائق ... هذا العمى غاية الشقاق
ظننتموا بان ما لا قرار ... يصح اسلام من الكفار
والنطق بالشهادتين يكفي ... لو كان ذا لكهم صراح صرف
فالاولون بالمعاني اعرف ... لانهم لو نطقوا ما انحرفوا
لانهم اهل اللسان العربي ... من اجله قد فهموا قصد النبي
وانه يريد ان يفارقوا ... اوثانهم بعمل يطابق
قالوا لما اتاهم بالهدى ... أجعل الارباب ربا واحدا
لو علم المقصود دعوة المصطفى ... بانه يكفيه نطق لاكتفا

(١٧)

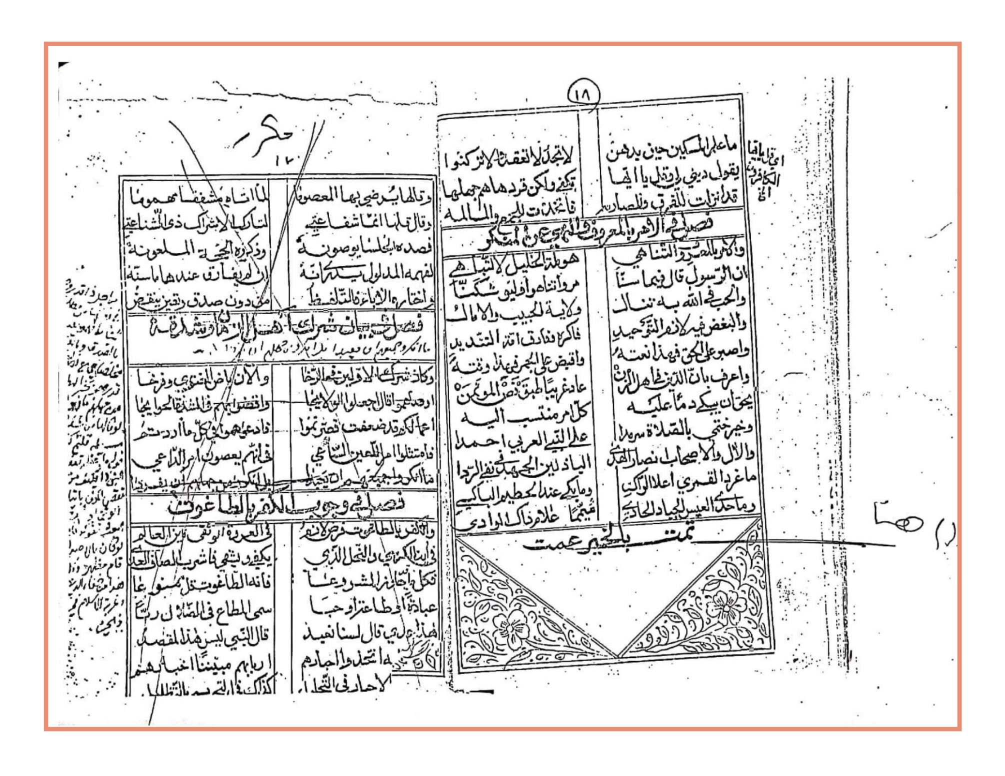
وتالها يرضى بها المعصوما ... لما اتاه مشفقا مهموما
وقال قلها انما شفاعتي ... لتارك الاشراك ذي الشناعة
قصده بالجلسا يوصونه ... وذكروه الحجة الملعونة
لفهمه المدلول بيكاته ... ان لو يفا انى عندك اساته
واختاره الاباء فالتلفظ ... من دون صدق ويقين ينقض

فصل في بيان شرك أهل الزمان وشدته

وكان شرك الاولين في الرخا ... والآن باض العتوي وفرخا
ارضاهم ما قال اجعلوا الولي نجا ... وافضوا بهم في الشدة الحوايجا
اعمالكم قد ضعفت فتبرموا ... فادعوهم في كل ما اردتم
فامتثلوا امر اللعين الساعي ... فانهم يعصون امر الداعي
ما انكروا جميعهم ان تجنلها ... دل انكروا من جهلهم الله يفردا

فصل في وجوب الكفر بالطاغوت

والكفر بالطاغوت فرض لازم ... في العروة الوثقى بين العالم
في آية الكرسي والنحل الذي ... يكفي ويشفي نا شرب الصاف العذب
فكل ما تجاوز المشروعا ... فانه الطاغوت كن ممنوعا
عبادة او طاعة او حبا ... سمي المطاع في الضلال ربا
هذا عدي قال لسنا نعبد ... قال النبي ليس هذا المقصد
يتلو عليه اتخذوا احبارهم ... اربابهم مبينا اخبارهم
هي طاعة الاحبار في التحليل ... كذاك في التحريم بالتظليل
واحكموا بالقانون امر منكر ... لا احبذ ما موزهم والامر



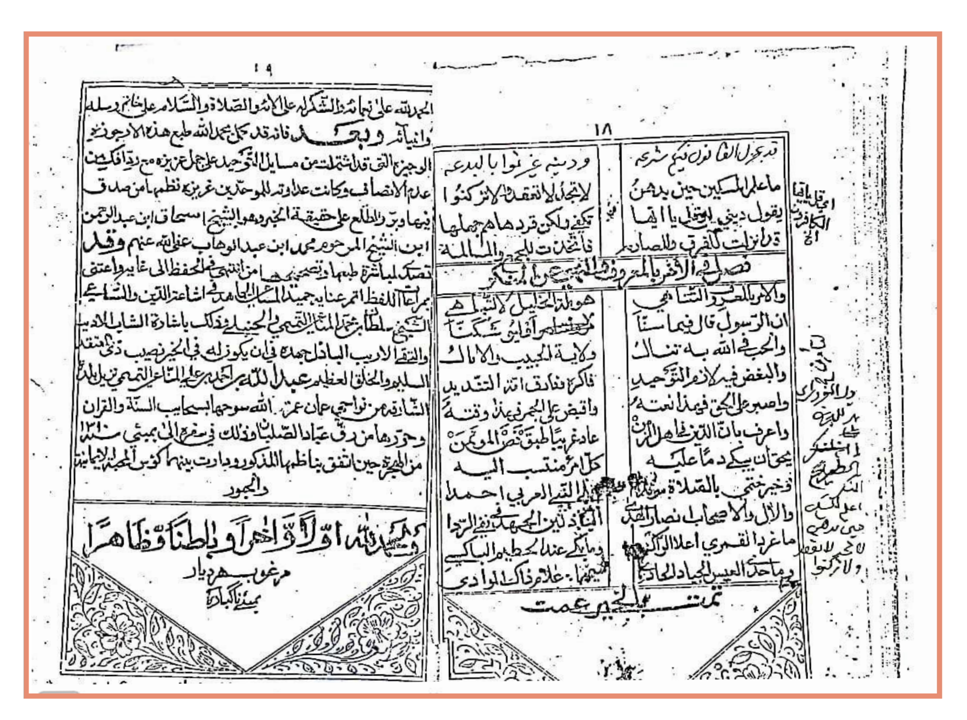
١٨

ماعلم المسكين حين يدهن / لاتجحدوا لاتنقضوا لاتركنوا
يقول ديني لو تلى يا ايها / تكفي ولكن قردها م جهلها
قد نزلت للفرق والصارم / فاتخذت للجمع والمسالمة

فصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

والأمر بالمعروف والتناهي / هو ملة الخليل لا اشتباه
ان الرسول قال فيما سنا / [illegible] شكتا
والحب في الله به تنال / ولاية الحبيب والآمال
والبغض فيه لازم التوحيد / فاكره نفاق امة التنديد
واصبر على الحق فهذا نعته / واقبض على الجمر فهذا وقته
واعرف بان الدين في اهل الزمن / عاد غريبا طبق نص المؤتمن
يحق ان يبكى دما عليه / كل امرئ منتسب اليه
وخير ختمي بالصلاة سرمدا / على النبي العربي احمدا
والآل والاصحاب نصار الهدى / الباذلين الجهد في نفي الردى
ما غرد القمري اعلا الوكن / وما بكى عند الحطيم الباكي
وما حدى العيس الجياد الحادي / فيهما . علام ذاك الوادي

تمت بالخير عمت



١٩

الحمد لله على نعمائه والشكر له على آلائه والصلاة والسلام على خاتم رسله وانبيائه وبعد فانه قد كمل بحمد الله طبع هذه الارجوزة الوجيزة التي قد اشتملت من مسايل التوحيد على جمل عزيزة مع رد افكيين عدم الانصاف وكانت عداوتهم للموحدين غريزة نظمها من صدق فيها وبر والمطلع على حقيقة الخبر وهو الشيخ اسحاق ابن عبد الرحمن ابن الشيخ المرحوم محمد ابن عبد الوهاب عفى الله عنهم وقد تصدى لمباشرة طبعها وتصحيحها من انتهى في الحفظ الى غاية واعتنى بمراعاة اللفظ اتم عناية حميد المساعي المجاهد في اشاعة الدين والساعي الشيخ سلطان بن محمد المنايع التميمي الحنبلي وذلك باشارة الشاب الاديب والتقي الاريب الباذل جهده في ان يكون له في الخير نصيب ذي المعتقد السليم والخلق العظيم عبد الله بن احمد بن علي المانع التميمي نزيل البلد الشارقة من نواحي عمان عمرها الله سوحها بسحايب السنة والقران وحررها من رق عباد الصلبان وذلك في سفره الى بمبئي سنة ١٣١٠ من الهجرة حين اتفق بناظمها المذكور ودارت بينهما كوس المحبة الايمانية والحبور

وحسبنا الله اولا وآخرا وباطنا وظاهرا

مرغوب بهرديار

١٨

قد عجز القانون فكم شرحه

ماعلم المسكين حين يدهن / لاتجحدوا لاتنقضوا لاتركنوا
يقول ديني لو تلى يا ايها / تكفي ولكن قردها م جهلها
قد نزلت للفرق والصارم / فاتخذت للجمع والمسالمة

فصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

والأمر بالمعروف والتناهي / هو ملة الخليل لا اشتباه
ان الرسول قال فيما سنا / [illegible] شكتا
والحب في الله به تنال / ولاية الحبيب والآمال
والبغض فيه لازم التوحيد / فاكره نفاق امة التنديد
واصبر على الحق فهذا نعته / واقبض على الجمر فهذا وقته
واعرف بان الدين في اهل الزمن / عاد غريبا طبق نص المؤتمن
يحق ان يبكى دما عليه / كل امرئ منتسب اليه
وخير ختمي بالصلاة سرمدا / على النبي العربي احمدا
والآل والاصحاب نصار الهدى / الباذلين الجهد في نفي الردى
ما غرد القمري اعلا الوكن / وما بكى عند الحطيم الباكي
وما حدى العيس الجياد الحادي / فيهما . علام ذاك الوادي

تمت بالخير عمت



النَّصُّ المُحقَّق





النَّصُّ المُحقَّق



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١	أَلْحَمْـــدُ لِلَّهِ اللَّطِيــفِ الْهَادِي	إِلَـــى سُــلُوكِ مَنْهَـــجِ الرَّشَـــادِ
٢	مَـــنْ خَصَّـــهُ بِفَضْلِـــهِ فَقَامَا	بِحَقِّـــهِ وَشَـــــكَرَ الْإِنْعَـــامَا
٣	أَحْمَـــدُهُ سُـــبْحَانَهُ تَعَالَـــى	حَمْـــدًا كَثِيـــرًا طَيِّبًـــا تَوَالَـــى
٤	كَمَـــا يُحِـــبُّ وَكَمَـــا يُرْضِيه	لَـــهُ الثَّنَـــا وَالْمَجْـــدُ لَا أُحْصِيهِ
٥	عَرَّفَنَا مِـــنْ فَضْلِهِ الْإِسْـــلَامَا	لَـــوْلَاهُ كُنَّـــا نُشْـــبِهُ الأَنْعَامَـــا
٦	شَـــهِدتُّ بِالصِّدْقِ الْيَقِينِ أَنْ لَا	إِلَـــهَ إِلَّا اللـــهُ رَبًّـــا جَـــلَّا
٧	وَأَنَّـــهُ قَـــدْ أَنْـــزَلَ الْفُرْقَانَـــا	عَلَـــى النَّبِـــيِّ الْعَرَبِـــيْ تِبْيَانَـــا
٨	فَأَرْشَـــدَ الْخَلْقَ لِهَـــذَا الدِّينِ	بِسَـــيْفِهِ وَشَـــرْعِهِ الْمُبِيـــنِ
٩	صَلَّـــى عَلَيْـــهِ اللهُ ثُمَّ سَـــلَّمَا	مَعْ آلِـــهِ وَالصَّحْبِ مَـــا غَيْثٌ هَمَا
١٠	وَبَعْدُ، فَالْعِـــلْمُ بِأَصْلِ الدِّينِ	حَتْـــمٌ عَلَيْنَـــا لَازِمُ التَّبْيِيـــنِ
١١	لِأَنَّـــهُ سَـــفِينَةُ الْوُصُـــولِ	إِلَـــى بُلُـــوغِ غَايَـــةِ الْمَأْمُـــولِ
١٢	وَهَـــذِهِ أُرْجُـــوزَةٌ نَظَمْتُهَـــا	فِـــي مُـــدَّةٍ مِـــنْ غُرْبَتِـــي أَقَمْتُهَا
١٣	فِـــي بَلْـــدَةٍ مَعْدُومَـــةِ الأَنِيـــسِ	جَعَلْـــتُ فِيهَـــا كُتُبِي جَلِيسِـــي
١٤	بَيَّنْـــتُ أَنْوَاعًـــا مِـــنَ الْعِبَـــادَهْ	إِخْلَاصُهَـــا حَقِيقَـــةُ الشَّـــهَادَهْ
١٥	وَرَدَّ إِفْـــكِ مَـــنْ إِلَيْنَا نَسَـــبَا	عَظَائِمًـــا، فِيهَـــا عَلَيْنَـــا كَذِبَـــا
١٦	مُسْـــتَغْفِرًا ذَنْبِـــي وَأَرْجُو رَبِّي	قَبُولَهَـــا وَالصَّفْـــحَ فَهْوَ حَسْـــبِي

١٧ فَهْوَ الَّذِي يُرْجَى تَعَالَى لَا سِوَى   بِهِ أَلُوذُ مِنْ مُضِلَّاتِ الْهَوَى

١٨ وَأَرْتَجِي لِي مِنْهُ حُسْنَ الْخَاتِمَهْ   وَعِصْمَتِي عَنْ شَرِّ نَفْسٍ لَائِمَهْ

١٩ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْقَرِيبِ وَالْوَلَدْ   فَهْوَ الَّذِي يُعْطِي الْمُرِيدَ مَا قَصَدْ

بَيَانُ تَوحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، الَّذي هُوَ الْحُجَّةُ فِي تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ وَالْقَصْدِ

٢٠ إِذَا أَرَدتَّ أَصْلَ كُلِّ أَصْلِ   وَالْحِكْمَةَ الْكُبْرَى لِبَعْثِ الرُّسْلِ

٢١ فَإِنَّهُ عِبَادَةُ الْإِلَهِ   وَتَرْكُ مَا يُدْعَى مِنَ الأَشْبَاهِ

٢٢ مِنْ دُونِ مَوْلَانَا الْمَلِيكِ الْبَاقِي   مُولِي الْجَمِيلِ الْخَالِقِ الرَّزَّاقِ

٢٣ قَدْ شَهِدَ اللهُ الْعَظِيمُ الْمَاجِدُ   بِأَنَّهُ الْإِلَهُ نِعْمَ الشَّاهِدُ

٢٤ وَخَلْقُهُ: أَمْلَاكُهُمْ وَالْعُلَمَا   أَشْهَدَهُمْ فَشَهِدُوا إِذْ أَلْهَمَا

٢٥ فَخَابَ عَبْدٌ جَعَلَ الْمَخْلُوقَا   نِدًّا لَهُ وَأَبْطَلَ الْحُقُوقَا

٢٦ أَللهُ رَبَّانَا وَأَسْدَى النِّعْمَهْ   لِنُخْلِصَ التَّوحِيدَ هَذِي الْحِكْمَهْ

٢٧ فَمَا لَبِثْنَا أَنْ دَعَا الْمُضْطَرُّ   مَنْ لَيْسَ ذَا نَفْعٍ وَلَا يَضُرُّ

٢٨ دَسِيسَةٌ فِيهِمْ مِنَ اللَّعِينِ   يُوحِي بِهَا فِي النَّاسِ كُلَّ حِينِ

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ ضَلَالِ مَنْ يُنَادِي الأَمْوَاتَ وَالْغَائِبِينَ

٢٩ وَدَعْوَةُ الأَمْوَاتِ تُبْطِلُ الْعَمَلْ   وَتَسْلَخُ الْإِيمَانَ، خَابَ مَنْ فَعَلْ

٣٠ شَبَّهْتُ مَنْ يَدْعُو دَفِينًا فِي الثَّرَا   بِطَالِبِ الْعُرْيَانِ سِتْرًا مِنْ عَرَا

٣١ وَصَرْفُ حَقِّ اللهِ لِلْمَخْلُوقِ   ظُلْمٌ عَظِيمٌ جَاءَ فِي الْمَنْطُوقِ

٣٢ لَوْ قَدَرَ الْإِلَهَ حَقَّ الْقَدْرِ   مَا قَالَ: يَا مَعْرُوفُ، أَوْ: يَا الْبَدْرِي

٣٣ وَعِنْدَهُمْ مِنَ الْقَضَايَا الصَّادِرَهْ   عِنْدَ الْقُبُورِ لِاضْطِرَارٍ صَائِرَهْ

٣٤ مَا جعَلُوهُ قَاطِعًا مُقَرَّرَا   وَعَزَلُوا القُرْآنَ فاسْتَفْصِلْ تَرَى

٣٥ وَكُلُّ هَذَا قَدْ أَجَابَ عَنْهُ   مُحَقِّقُ الْإِسْلَامِ فَاطْلُبَنْهُ

٣٦ يَقُولُ [فاعْلَمْ] قَدْ يُجابُ [السَّاعِي]   عِنْدَ الْقُبُورِ مِحْنَةً لِلدَّاعِي

٣٧ يُوَافِقُ اضْطِرَارَ عَبْدٍ أَوْ يَكُنْ   لِمُقْتَضٍ خُصَّ وَمَخْتُومٍ يَكُنْ

٣٨ لِأَنَّ أَمْرَ الكَوْنِ لَيْسَ يَنْضَبِطْ   فَلَا تَكُنْ بِمَا حَكَوْهُ مُغْتَبِطْ

٣٩ قَدْ رُكِّبَتْ أَحْوَالُهُمْ مِنْ بَاطِلِ   وَتَافِهٍ أَوْ مِنْ خَطًا مِنْ نَاقِلِ

٤٠ أَوْ مَا حَكَوْا ظَنُّوهُ مِنْ كَرَامَةِ   أَوْ خَبَرٍ [مَا فِيهِ مِنْ دَلَالَةِ](١)

٤١ أَوْ خَبَرٍ وَعُدَّ فِي الْمَوْضُوعِ   أَوْ مَا حُكِيْ عَنْ صَالِحٍ مُطِيعِ

٤٢ وَإِنْ نَصَحْتُ قَائِلًا: لَا تُشْرِكْ   بِخَالِقِكْ وَبَاعِثِكْ لِحَشْرِكْ

٤٣ لَقَالَ: أَنْتَ الْمُلْحِدُ الْوَهَّابِي   أَنْتَ الْجَهُولُ مُنْكِرُ الأَسْبَابِ

٤٤ جَحَدتَّ قَدْرَ سَيِّدِي الْجِيلَانِي   وَالْعَيْدَرُوسِ الْمُسْتَغَاثِ الثَّانِي

٤٥ وَالْبَدَوِيْ وَسَيِّدِي الرِّفَاعِي   مَحَطِّ رَحْلِ الْمُسْتَجِيرِ الدَّاعِي

٤٦ وَهُمْ أُنَاسٌ كُوشِفُوا فَأَشْرَفُوا   عَلَى الْغُيُوبِ فَلَهُمْ تَصَرُّفُ

٤٧ أَقُولُ: دَعْوَى كُلُّهَا ضَلَالُ   وَقَوْلَةٌ مَصْنُوعَةٌ مُحَالُ

٤٨ سَفَاسِطٌ يَصْبُو إِلَيْهَا الْفَاسِقُ   يَمُجُّهَا السُّنِّيُّ ذَاكَ الْحَاذِقُ

٤٩ هَلْ كَانَ أَمْرُ الْكَوْنِ بِالتَّنَاوُبِ   أَمْ دَفْعَةً أَمْ حِصَصًا فِي الْغَالِبِ؟!

فَصْلٌ: فِي حَقِّ الأَوْلِيَاءِ الشَّرْعِيِّ

٥٠ وَالأَوْلِيَاءُ حَقُّهُمْ مَحَبَّتِي   لَا جَعْلُهُمْ جَهْلًا بِهَذِي الرُّتْبَةِ

٥١ وَاللهِ، مَا قَالَ الْوَلِيُّ: ادْعُونِي   وَإِنْ دَهَاكُمْ مَا دَهَى نَادُونِي

---

(١) هنا بَياضٌ في النُّسخةِ بِقَدْرِ كلمةٍ ثمَّ كلمةٌ غيرُ واضحةٍ ثمَّ بَتْرٌ، ويحتمِلُ أن يكونَ المعنَى (أو خبرٍ فَهِمُوهُ على غيرِ معناهُ الصَّحيحِ) فاستظهرتُ ما بينَ المعقوفينِ.

٥٢	فِي «غُنْيَةِ» الْجِيلِيِّ رَدُّ الشِّــرْكِ	فَارْجِــعْ إِلَيْهَا لَا تكُنْ فِي شَــكِّ
٥٣	حَتَّــى الْعَجِينُ مِلْحَهُ سُــؤَالُهُ	نَصُّــوهُ قَالُـــوا تَرْكُــهُ أَوْلَــى لَهُ
٥٤	قَــدْ خَرَجُوا مِنْ عُهْــدَةِ الْبَيَانِ	لَكِنَّكُــمْ مِـــنْ جُمْلَـــةِ الْعُمْيَـــانِ
٥٥	حَاشَاهُمُ أَنْ يَسْــمَعُوا الْقُرْآنَا	وَيَرْتَضُـــوا أَنْ تَسْـــلُكُوا طُغْيَانَـــا
٥٦	لَا يَعْلَــمُ الْمَاضِــيْ وَمَا يَصِيرُ	إِلَّا الْعَلِيـــمُ الْقَـــادِرُ الْبَصِيـــرُ
٥٧	وَإِنْ تَقُلْ هُمْ سَــبَبٌ فِي النَّفْعِ	فَبِالْبَـــلَاغِ لَا كَزَعْـــمِ الْبِدْعِـــي
٥٨	مَا السَّـــبَبُ الْعَادِيُّ مِن ذَا الْبَابِ	فَارْجِـــعْ تَـــرَى دَلَائِـــلَ الصَّوَابِ
٥٩	كَـــمْ سَـــبَبٍ يَفْعَلُهُ الْإِنْسَـــانُ	هُـــوْ هُلْكُـــهُ يَسْـــخَطُهُ الدَّيَّـــانُ
٦٠	مُسَـــلَّمُ الثُّبُوتِ هَـــذَا عِنْدَهُمْ	لَكِنَّهُـــمْ لَا يَعْرِفُـــونَ رُشْـــدَهُمْ
٦١	يَـــاءُ النِّدَاءِ الطَّلَبِـــيْ إِلَى الْعَلِي	قَدْ وُجِّهَتْ، مَـــا وُجِّهَتْ إِلَى الْوَلِي
٦٢	إِنْ قُلْتَ: رَبِّي خَالِـــقُ الْأَفْعَالِ	قُلْنَـــا: نَعَـــمْ يَنْهَى عَـــنِ الْأَمْثَالِ
٦٣	قَدْ خَلَـــقَ الْأَفْعَالَ مِنَّـــا وَقَضَا	مَـــا خَلْقُهَا مُسْـــتَلْزِمٌ مِنْـــهُ الرِّضَا
٦٤	أَرَادَهَـــــا إِرَادَةً كَوْنِيَّـــــهْ	لَكِـــنَّ مَا يَرْضَـــى لَنَا: الشَّـــرْعِيَّهْ
٦٥	حَاشَـــا وَكَلَّا أَنْ يُحِبَّ الْمَعْصِيَهْ	بَـــلْ شَـــاءَهَا لِحِكْمَـــةٍ مُقْتَضِيَهْ
٦٦	إِنْ جَادَلُوا بِـ﴿مَا رَمَيْتَ﴾ ظَنُّوا	نُهُوضَهَـــا لِغَـــارَةٍ أَشَـــنُّوا
٦٧	قُلْ: خَلَـــقَ الْحَكِيمُ فِعْلَ الْعَاصِي	فَـــلَا تَلُـــمْ مُرْتَكِـــبَ الْمَعَاصِي!
٦٨	بِاللَّـــهِ يَا هَـــذَا اتْرُكَنْـــهُ يَعْبَثْ	وَقُلْ لَهُ: أَنْـــتَ الْمُطِيـــعُ فَالْبَثْ!
٦٩	نَسْـــأَلُكُمْ هَلِ النِّكَاحُ عَادِي؟!	وَالْأَكْلُ وَالشُّـــرْبُ إِذَنْ لِلصَّادِي؟!
٧٠	لِأَنَّ هَـــذَا فِي عُمُـــومِ أَصْلِكُمْ	جَوَّزْتُمُـــو بِالْجَهْلِ سُـــوءَ فِعْلِكُمْ
٧١	فَالِاعْتِـــزَالُ وَطَرِيـــقُ الْمُجْبِرَهْ	مَا عَنْهُمَا بُدٌّ لَكُمْ، مَـــا الْمَعْذِرَهْ؟!
٧٢	فَالْمُلْحِدُ الْمُعْتَزِلِـــيْ قَدْ قَالَا:	مَـــا الشَّـــرُّ خَلْـــقُ رَبِّنَـــا تَعَالَى

٧٣ بِضِدِّهِ الْجَبْرِيُّ قَـالَ: الْعَاصِي مُمْتَثِـلٌ مُحَقِّـقُ الْإِخْـلَاصِ!

٧٤ لَكِنَّمَا السُّـنِّيُّ طَوْعُ الشَّـرْعِ وَلَـمْ يَزَلْ يَسْـعَى بِبَذْلِ الْوُسْـعِ

٧٥ قَدْ عَبَـدَ الْمَوْلَـى بِفِعْلِ الأَمْرِ مُخَالِفًـا لِلْقَـدَرِيْ وَالْجَبْـرِي

٧٦ يَقُولُ: لِي كَسْـبٌ وَلَكِنْ خَالِقِي خَلَّاقُـهُ، رِبْحِي وَإِثْمِـي لَاحِقِي

٧٧ مُفَادُ كُتْبِ اللهِ هَذَا وَالرُّسُـلْ مَا نَفْعُهُـمْ إِنْ كَانَ تَحْصِيلٌ حَصَلْ

فَصْلٌ: فِي إِيضَاحِ مَا مَرَّ مِنْ إِطْلَاقِ الأَسْبَابِ فِي نَقْضِ أَصْلِهِمْ

٧٨ وَعِنْدَنَا الأَسْـبَابُ مِنْهَا مَا حُمِدْ فَفِعْلُـهُ كَيْـسٌ إِذَا لَـمْ يُعْتَمَـدْ

٧٩ وَبَعْضُهَـا عَنْـهُ النَّبِـيُّ يَنْهَى فَابْحَثْ عَنِ الْمَطْلُوبِ تَـدْرِي الْكُنْهَا

٨٠ وَالِاحْتِجَـاجُ مُطْلَقًـا بِالْقَدَرِ مَعْ تَرْكِكَ الأَسْـبَابَ رَأْسُ الْمُنْكَرِ

٨١ وَغَلِّبِ الْخَوْفَ عَلَـى الرَّجَاءِ وَسِـرْ لِمَـوْلَاكَ بِـلَا تَنَائِـيْ

٨٢ لَا تَعْتَمِدْ عَلَى صَـلَاحِ العَمَلِ وَلَا تُقَنِّـطْ عَاصِيًـا وَامْتَثِـلِ

٨٣ أَمْرَ الرَّسُـولِ حِينَ قَالُوا: نَتَّكِلْ [فَقَالَ: بَـلْ يُسِّـرَ كُلٌّ لِعَمَلْ] (١)

٨٤ فَفِي الْحَدِيثِ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكْ وَاحْذَرْ تَقُلْ: «لَـوْلَا» فَعَنْهَا يَمْنَعُكْ

٨٥ قَالَ الرَّسُـولُ لِلصَّحَابَةِ «اعْمَلُوا فَكُلُّكُـمْ» يَلْقَـى وَلَا تَتَّكِلُـوا

٨٦ فَارْجِعْ إِلَـى رَدِّ التَّقِيِّ الْهَادِي مَقَالَهُمْ تَجِـدْهُ يُـرْوِي الصَّادِي

٨٧ سَـرَّحْتُ طَرْفِي بُرْهَةً فِي غُرَرِهْ لَكِـنَّ نَظْمِـي قَاصِرٌ عَـنْ أَكْثَرِهْ

فَصْلٌ: فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَالْكَلَامِ فِيهِمَا إِجْمَالًا

٨٨ وَالدِّينُ هُوْ الْإِسْـلَامُ عِنْدَ اللهِ مَنْ يَتَّبِـعْ سِـوَاهُ فَهْـوَ اللَّاهِي

(١) باقي البيتِ غيرُ واضحٍ في الأصلِ بسببِ التَّصويرِ، فاستظهرتُ ما بينَ المعقوفينِ.

٨٩	فَأَسْلِمِ الْوَجْهَ لِمَنْ أَحْيَاكَا	وَانْقَدْ لَهُ تَلْقَى غَدًا مُنَاكَا
٩٠	لَا تَحْسَبِ الْإِيمَانَ فِعْلَ الْقَلْبِ	مِنْ دُونِ أَعْمَالٍ نَشَتْ عَنْ حُبِّ[(١)]
٩١	فَيُطْلَقُ الْإِسْلَامُ فِي مَوَاضِعِ	وَيُقْصَدُ الْعُمُومُ عِنْدَ السَّامِعِ
٩٢	وَيُقْرَنَانِ مِثْلُ قَوْلِ ﴿آمَنُوا	وَعَمِلُوا﴾ وَالْحُكْمُ فِيهِ بَائِنُ
٩٣	هُمَا سَوَاءٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِفْظِ	وَالْخُلْفُ مِنْ بَابِ النِّزَاعِ اللَّفْظِي
٩٤	وَعِنْدَهُمْ إِسْلَامُكَ الْحَقِيقِي	مُرَادِفُ الْإِيمَانِ بِالتَّحْقِيقِ
٩٥	إِذْ جُزْؤُهُ الْأَعْمَالُ عِنْدَ السَّلَفِ	خِلَافُ قَوْلِ الْمُرْجِئِ الْمُنْحَرِفِ
٩٦	وَكَوْنُهُ جُزْءًا لَهُ، إِذَا انْتَفَى	يَنْتَفِي أَلْإِيمَانُ هَذَا فِي خَفَى
٩٧	وَالسَّلَفُ الْمَاضُونَ عَنْهُ سَكَتُوا	وَإِنَّمَا الْأَخْلَافُ عَنْهُ نَكَتُوا
٩٨	وَعِلْمُ مِثْلِي قَاصِرٌ عَنْ جَزْمِي	أَرْجُو إِلَهِي أَنْ يُقَوِّيْ فَهْمِي
٩٩	فَكَانَ إِسْلَامٌ مِنَ التَّسْلِيمِ	بِالظَّاهِرِ احْتَاجَ إِلَى التَّقْسِيمِ
١٠٠	يَشْتَرِكُ النِّفَاقُ وَالْإِيمَانُ	فِي أَصْلِهِ فَلَزِمَ الْبَيَانُ
١٠١	حَاشَا نِفَاقَ عَمَلِ الْأَرْكَانِ	فَإِنَّهُ لَا يَنْفِ لِلْإِيمَانِ
١٠٢	قُلْ: فَاسِقٌ مَنْ فَعَلَ الْكَبِيرَهْ	وَمُؤْمِنٌ يُحْسِنُ بَعْضَ السِّيرَهْ
١٠٣	فَظَاهِرُ الْأَعْمَالِ قُلْ: إِسْلَامُ	مَعَ اقْتِرَانٍ قَالَهُ الْأَعْلَامُ
١٠٤	لِأَنَّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الْقَيْسِ	مَعْنًى صَرِيحٌ عِنْدَ أَهْلِ الْكَيْسِ
١٠٥	فَاعْتَبِرَنَّ الْأَصْلَ إِنْ قَرَنْتَا	ظَهْرًا وَبَطْنًا مِثْلَ مَا عَلِمْتَا
١٠٦	وَمَا أَتَى «لَا يَزْنِ وَهْوَ مُؤْمِنُ»	أَيْ كَامِلٌ لَمْ يَنْفِهِ الْمُؤْتَمَنُ
١٠٧	يُوضِحُهُ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقْ»	فَاحْذَرْ تُضَاهِي فِي الضَّلَالِ مَنْ مَرَقْ

(١) الأبياتُ (٩٠-٩٨) مِن قولِه: (لَا تَحْسَبِ الْإِيمَانَ) إلى قولِه: (فَهْمِي) ضُرِبَ عليها بخَطٍّ خفيفٍ في الأصلِ. وكُتِبَ بينَه وفي أعلَى الصفحةِ كلامٌ كثيرٌ غالبُهُ غيرُ واضحٍ يصعُبُ قِراءتُه، ولعلَّ اللهَ يُيسِّرُ نُسخةً جيِّدةً تَكشِفُ ذلك بمَنِّه وفضلِه.

١٠٨ وَقَـــالَ قَــوْمٌ: يَلْــزَمُ التَّغَايُرُ ... قَالُـــوا: لِأَنَّ فِيـــهِ نَـــصٌّ ظَاهِرُ[١]

١٠٩ فَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: «أَوْ مُسْلِمٌ»؟ ... كَرَّرَهَـــا النَّبِـــيُّ عَـــلَّ تُفْهَـــمُ

١١٠ وَ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾ ظَنُّوهَا لَهُمْ ... نَصًّا يُفِيـــدُ الفَرْقَ دَعْ إِشْـــكَالَهُمْ

١١١ مِـــنْ أَجْلِ ذَا قَـــدْ قَالَ بِالْعُمُومِ ... وَبِالْخُصُـــوصِ حَافِـــظُ الْعُلُـــومِ

١١٢ أَلْقُـــدْوَةُ الزَّاكِـــي تَقِـــيُّ الدِّيـــنِ ... لِيَجْمَـــعَ النُّصُـــوصَ عَـــنْ يَقِينِ

١١٣ وَقَبْلَـــهُ الْإِمَـــامُ أَيْضًـــا أَحْمَـــدُ ... مَـــعَ الْبُخَارِيْ لَاحِظًـــا[٢] مَا أَقْصِدُ

١١٤ فَـــكُلُّ مَـــنْ آمَـــنَ فَهْـــوَ الْمُسْلِمُ[٣] ... مِنْ غَيْـــرِ عَكْـــسٍ وَالْإِلَـــهُ أَعْلَمُ

فَصْلٌ: فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَاعْتِقَادِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللهِ تَعَالَى، مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلٍ، أَوْ تَكْيِيفٍ يُفْضِي إِلَى تَمْثِيلٍ

١١٥ وَفَـــوِّضِ الْأُمُـــورَ إِخْلَاصًـــا إِلَـــى ... مَنْ قَـــدْ تَعَالَى عَنْ سَـــمِيٍّ وَعَلَا

١١٦ عُلُـــوَّ قَـــدْرٍ وَعُلُـــوَّ الـــذَّاتِ ... سُـــبْحَانَ رَبِّـــي كَامِـــلِ الصِّفَاتِ

١١٧ مُنَـــزَّهٌ عَمَّـــا يَقُـــولُ الْجَهْمِـــي ... مُعَطِّلُ الأَوْصَـــافِ عَبْـــدُ الْوَهْمِ

١١٨ مُكَابِـــرُ الْمَنْقُـــولِ وَالْمَعْقُـــولِ ... مُكَـــذِّبُ الْقُـــرْآنِ وَالرَّسُـــولِ

١١٩ فَـــكُلُّ مَـــنْ أَوَّلَ فِـــي الصِّفَـــاتِ ... مِنْ غَيْـــرِ مَـــا عِلْـــمٍ وَلَا إِثْبَاتِ

١٢٠ فَقَـــدْ تَعَـــدَّى؛ إِذْ صِفَـــاتُ الْكَامِلِ ... كَذَاتِـــهِ فِـــي النَّفْـــيِ لِلْمُمَاثِـــلِ

١٢١ وَكُلُّهَـــا يَحْتَمِـــلُ التَّأْوِيـــلَا ... إِنْ لَـــمْ تَصُنْهَـــا حَـــاذِرِ التَّبْدِيلَا

١٢٢ أَسْـــمَعَهَا النَّبِـــيُّ مِنَّـــا الْبَـــدَوِيْ ... وَالْحَضَـــرِيَّ الْمَدَنِـــيْ وَالْقَرَوِيْ

---

(١) الأبياتُ (١٠٨- ١١٠) عليها خطٌّ في الأصلِ، وفي حاشيةِ الأصلِ كِتابةٌ للناظم بخَطٍّ غيرِ واضحٍ.

(٢) كذا استظهرتُها بالتنوينِ، ويمكن أن تكون فِعلًا ماضيًا: لَاحَظَا، وسيأتي توجيهُها في الشرحِ.

(٣) عندَ كلمةِ (المسلم) علامةُ (X)، ولم أَجِدْ تصحيحَ الناظمِ. وأمَّا عجُزُ البيتِ فعليه خطٌّ وفي الهامشِ كلامٌ غيرُ واضحٍ.

١٢٣ وَلَـمْ يَقُـلْ: إِنَّ اعْتِقَادَ الظَّاهِرِ مِنْهَا ضَـلَالٌ فَاطْلُبُوا مِـنْ مَاهِرِ

١٢٤ قَـدْ كَابَـرَ الْمَوْلَـى وَقَـالَ جَهْـلَا عُقُولُنَـا بِالاتِّبَـاعِ أَوْلَـى

١٢٥ أَيَعْلَـمُ الْعَـلَّافُ وَالْفَارَابِـيْ صَوَابَهَـا وَيَجْهَـلُ الصَّحَابِيْ؟!

١٢٦ هَـذَا مِـنَ الطَّعْـنِ عَلَـى الرَّسُـولِ أُوصِيـكَ يَـا سُـنِّيُّ بِالْمَنْقُولِ

١٢٧ أَمَـا تَـرَى اخْتِـلَافَ أَهْـلِ الْعَقْـلِ فِيهِ وَحُسْـنَ مَا نَحَـا ذُو النَّقْلِ؟!

١٢٨ كُـنْ مُؤْمِنًـا بِجُمْلَـةِ الأَوْصَـافِ وَذَا الْجِـدَالِ احْـذَرْهُ لَا تُصَافِي

١٢٩ فَمَالِـكٌ مِنْ دَارِهِ قَـدْ أَخْرَجَا مُجَـادِلًا يَبْغِـي الأُمُـورَ عِوَجَا

١٣٠ فَـادْرُجْ عَلَى مَا قَدْ نَحَاهُ السَّـلَفُ فَغَيْـرُهُ وَاللـهِ فِيـهِ التَّلَـفُ

١٣١ مَـا فِيـهِ تَفْرِيـطٌ وَلَا إِفْـرَاطُ كُنْ وَسَـطًا يَـا حَبَّذَا الأَوْسَـاطُ

١٣٢ وَالْكَيْـفُ مَمْنُـوعٌ ذَرِ التَّمْثِيـلَا وَحَـاذِرِ الْجُحُـودَ وَالتَّعْطِيـلَا

١٣٣ وَنَـزِّهِ الْبَـارِيْ عَـنِ الْحُلُـولِ وَالاتِّحَـادِ وَاقْـضِ بِالْمَنْقُـولِ

١٣٤ وَلَا تُطِـعْ أَئِمَّـةَ الضَّـلَالِ مِـنْ جَاحِـدٍ مُعَطِّـلٍ أَوْ غَالِي

١٣٥ فَجَاحِـدُ الصِّفَـاتِ عَبْـدُ الْعَـدَمِ وَسَـالِكُ التَّشْـبِيهِ عَبْـدُ الصَّنَمِ

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ التَّوْحِيدْ، أَلَّذِي هُوَ حَقُّ اللهِ عَلَى الْعَبِيدْ

١٣٦ وَحَقِّقِ التَّوْحِيـدَ إِخْلَاصًا وَلَا تَبْغِي عَـنِ الدِّينِ الْقَوِيـمِ مَعْدِلَا

١٣٧ لِأَنَّ فِيـهِ وَقَـعَ الْخِصَـامُ وَشُـرِعَ الْجِهَـادُ وَالْإِمَـامُ

١٣٨ يَقُولُ جَـلَّ: ﴿وَلَقَـدْ بَعَثْنَا﴾ فَافْهَـمْ خِطَابًـا عَمَّنَا مَا اسْـتَثْنَى

١٣٩ ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ اتْرُكُوا الطَّاغُوتَا مَـا صَحَّ إِخْـلَاصٌ وَهَـذَا يُوتَى

١٤٠ قَدْ عَـدَّهُ أَهْلُ الْبَيَانِ شَـرْطَا لِصِحَّـةٍ فَاسْـلُكْ طَرِيقًا وَسْـطَا

١٤١ مَعْنَـاهُ أَنْ تُحَقِّقُـوا الْعِبَـادَهْ وَتُخْلِصُـوا النِّيَّـاتِ وَالْإِرَادَهْ

١٤٢	فِي الْخَـــوْفِ وَالْحُبِّ مَعَ الرَّجَاءِ	وَالذَّبْـــحِ وَالنَّـــذْرِ مَـــعَ الدُّعَاءِ
١٤٣	وَتَسْتَعِينُوا تَسْـــتَغِيثُوا تَخْضَعُوا	تَوَكَّلُوا ثُمَّ اسْـــتَعِيذُوا وَاخْشَـــعُوا
١٤٤	لِلَّـــهِ إِذْ جَمِيـــعُ مَا يُسَـــمَّى	عِبَـــادَةً وَاللَّفْـــظُ مِنْهَـــا[1] عَمَّـــا
١٤٥	فَصَـــرْفُهُ لِغَيْـــرِهِ سُـــبْحَانَهْ	شِـــرْكٌ بِهِ مُخَالِـــفٌ مَـــنْ دَانَهُ[2]
١٤٦	قَدْ جَعَلَ الْحَسْـــبَ لَهُ وَالرَّغْبَهْ	دُونَ الرَّسُـــولِ فِي عِتَابِ الْعُصْبَهْ
١٤٧	وَجَعَـــلَ الصَّلَاةَ وَالأَنْسَـــاكَا	لَـــهُ تَعَالَـــى حَـــاذِرِ الإِشْـــرَاكَا
١٤٨	وَفِي ﴿تَعَالَـــوْا أَتْلُ﴾ لَفْظُ النَّكِرَهْ	وَآيَةٌ فِـــي الْجِـــنِّ غَيْـــظُ الْكَفَرَهْ
١٤٩	إِذْ فِي سِـــيَاقِ النَّفْيِ قَالُوا إِنَّهَا	تَعُـــمُّ فَاعْـــرِفْ لَا حُرِمْـــتَ فَنَّهَا
١٥٠	وَقَوْلُهُ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ﴾ ـــا	قَـــدْ قَطَعَـــتْ كُلَّ الشُّـــكُوكِ عَنَّا
١٥١	لِأَنَّهَـــا هِـــيَ الْحِكْمَـــةُ الشَّـــرْعِيَّهْ	لَهَـــا خُلِقْنَـــا حِكْمَـــةً مَرْعِيَّـــهْ
١٥٢	قَـــدْ رَضِيَهَـــا دِينًـــا لَنَـــا وَمِلَّـــهْ	أَقَامَهَـــا بِوَاضِـــحِ الأَدِلَّـــهْ
١٥٣	وَصَّـــى أُولِـــي الْعَـــزْمِ بِهَـــا الْعَزِيـــزُ	إِنَّ السَّـــعِيدَ مَـــنْ لَهَـــا يَحُـــوزُ
١٥٤	وَحَقُّـــهُ سُـــبْحَانَهُ عَلَيْنَـــا	تَوْحِيـــدُهُ لَـــوْلَاهُ مَـــا اهْتَدَيْنَـــا
١٥٥	وَحَقُّنَـــا عَلَيْـــهِ بِالإِخْـــلَاصِ	أَوْجَبَـــهُ فَضْـــلًا بِـــلَا قِيَـــاسِ
١٥٦	وَمُحْكَـــمُ الْقُـــرْآنِ يَكْفِي الْمُنْصِفَا	إِذَا رَأَى الْبُرْهَـــانَ فِيـــهِ اعْتَرَفَـــا
١٥٧	وَمَـــا أَتَـــى فِـــي سُـــورَةِ الأَحْقَـــافِ	وَفَاطِـــرٍ مَـــعْ سَـــبَأٍ قُـــلْ كَافِي
١٥٨	إِنْ قَالَ فِي الأَصْنَامِ ذَا فَاسْـــأَلْهُ	هَـــلْ يَعْرِفُ الْقُـــرْآنَ كَـــيْ يَقْبَلْهُ!
١٥٩	قُلْ فِي جِدَالِ ابْنِ الزِّبَعْرَى لِلنَّبِيْ	فِي آيَـــةِ التَّعْمِيـــمِ تَنْبِيـــهُ الْغَبِيْ
١٦٠	قَدْ أَخْرَجَتْ مَا بَعْدَهَا مَنْ سَبَقَتْ	مِنْ رَبِّنَا الْحُسْـــنَى لَهُـــمْ وَفَرَّقَتْ

---

(١) كذا في الأصلِ والمخطوطِ: (منها). وهذا أنسَبُ لعَوْدِ الضميرِ على العِبادةِ، لكنْ ينبغي اختلاسُ حرفِ الألِفِ في قراءةِ البيتِ لئلَّا ينكسِرَ، ولو قيلَ: (مِنْهُ) فهو محتمِلٌ ويعودُ الضميرُ إلى اللهِ تعالى.

(٢) يَجوزُ الضَّمُّ والسُّكونُ في الهاءِ مِن كلمتَيْ: (سُبْحانَهُ)، (دانَهُ). وفي المخطوطِ: (فَاعْرِفْ لَهُ بُرْهَانَهُ).

١٦١ إِنَّ قُرَيْشًا وَافَقَتْ إِذْ سَمِعَتْ ... «تِلْكَ الْغَرَانِيقُ الْعُلَا» فَسَجَدَتْ

١٦٢ وَقَدْ نَهَانَا عَنْ دُعَاءِ الأَنْبِيَا ... فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ عَنْهُ مُنْبِيَا

١٦٣ قَدْ خَصَّهُمْ بِالذِّكْرِ وَالْمَلَائِكَهْ ... مَعْ قُرْبِهِمْ لِتَبْطُلَ الْمُشَارَكَهْ

١٦٤ وَيَقْتَضِي أَنَّ الَّذِينَ دُونَهُمْ ... أَوْلَى وَلَكِنْ حَكَّمُوا ظُنُونَهُمْ

١٦٥ قَدْ عَارَضُوا هَذَا بِتَلْفِيقِ الشُّبَهْ ... وَغَيَّرُوا الأَسْمَاءَ مِنْ قُبْحِ السَّبَهْ

١٦٦ وَلَقَّبُوا أَهْلَ الْهُدَى أَلْقَابَا ... شَنِيعَةً فَالْمَوْعِدُ الْحِسَابَا

١٦٧ وَطَعَنُوا فِي دِينِ مَنْ دَعَاهُمُ ... أَنْ يُخْلِصُوا لِرَبِّهِمْ دُعَاهُمُ

١٦٨ سَمَّوْهُمُ خَوَارِجًا قَدْ كَفَّرُوا ... مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ نَحْوَهُمْ بَلْ حَجَّرُوا

١٦٩ وَخَالَفُوا الْمَذَاهِبَ الْمَشْهُورَهْ ... وَأَنْكَرُوا الزِّيَارَةَ الْمَأْثُورَهْ

١٧٠ وَزَعَمُوا بِأَنَّهُ مِنْ أَعْصُرِ ... وَالنَّاسُ قَدْ عَادُوا لِسُبْلِ الْمُنْكَرِ

١٧١ وَأَنَّهُ بِمُطْلَقِ التَّوَسُّلِ ... بِالصَّالِحِينَ احْكُمْ بِتَكْفِيرٍ جَلِي

١٧٢ حَاشَاهُمُ مِنْ هَذِهِ الأَقْوَالِ ... صُدُورُهَا لَا شَكَّ مِنْ جُهَّالِ

١٧٣ وَقَتَلُوا جَمْعًا كَثِيرًا عُلَمَا ... مِنْ بَلْدَةِ الأَحْسَا وَأَهْرَقُوا الدِّمَا

١٧٤ نَعَمْ وَلَكِنْ يَقْتَضِيهِ الشَّرْعُ ... بِقَتْلِهِمْ مَنْ لِلْفَلَاحِ يَدْعُو

١٧٥ وَكُلُّهُمْ قُرَّاءُ فِي الْمَسَاجِدْ ... مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ مَا لِقَوْلِي جَاحِدْ

١٧٦ قَدْ عَدَّهُمْ حُسَيْنُ فِي تَارِيخِهِ ... فَادْمَغْ بِهِ الْكَذَّابَ فِي يَافُوخِهِ

١٧٧ وَأَنَّهُ قَدْ قَتَلَ الْمُصَلِّي ... عَلَى النَّبِيْ بِأَشْرَفِ الْمَحَلِّ

١٧٨ وَيَنْهَبُ الأَمْوَالَ وَالأَوْقَافَا ... يُبْطِلُهَا وَيَدَّعِي الْإِنْصَافَا

١٧٩ وَيَدَّعِي بِأَنَّهُ يُجَاهِدْ ... مَعْ هَدْمِهِ الرِّبَاطَ وَالْمَسَاجِدْ

١٨٠ وَأَنَّهُ يَقُولُ إِنَّمَا النَّبِيْ ... كَرِمَّةٍ فِي الْقَبْرِ تَحْتَ النُّصُبِ

١٨١ سَوْطِي بِهِ نَفْعٌ وَلَيْسَ فِيهِ ... نَفْعٌ لَهُمْ وَخَابَ مَنْ يَأْتِيهِ

١٨٢ وَأَنَّهُمْ قَدْ كَشَفُوا الْحِجَابَا ... عَنْ قَبْرِهِ وَقَلَّعُوا الأَخْشَابَا

١٨٣ وَأَسْقَطُوا مِنْ بَغْيِهِمْ لِحُرْمَتِهْ ... وَكَفَّرُوا مِنْ غَيِّهِمْ لِأُمَّتِهْ

١٨٤ قَدْ عَمَّمُوا بِالْكُفْرِ مَنْ سِوَاهُمُ ... أَقُولُ حَاشَاهُمْ إِذًا حَاشَاهُمُ

١٨٥ عَنْ ضِدِّهِمْ نَقَلْتُمْ مَا قُلْتُمُ ... جَهَّلْتُمُ بَدَّعْتُمُ ضَلَّلْتُمُ

١٨٦ لِأَنَّكُمْ وَاللهِ قَوْمٌ بُهْتُ ... مِثْلَ الْيَهُودِ أَبَدًا شَابَهْتُو

١٨٧ جَوَابُنَا يَا فِرْقَةَ الطُّغْيَانِ ... سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ مِنْ بُهْتَانِ

١٨٨ أَقُولُ: وَامْقُتْ يَا إِلَهِي مِنَّا ... مَنْ أَبْغَضَ الْهَادِيْ وَمَا قَدْ سَنَّا

١٨٩ سَلَّمْتُ أَنَّ فِي الْبِلَادِ الشَّاسِعَهْ ... مَنْ قَاتَلُوا مِنْ غَيْرِ مَا مُرَاجَعَهْ

١٩٠ وَأَخْطَؤُوا فِي نَادِرِ الوَقَائِعْ ... مَا الْقَدْحُ فِينَا وَالْمَلَامُ رَاجِعْ

١٩١ مَا قَدَحَ الْخِطَاءُ مِنْ أُسَامَهْ ... وَخَالِدٍ فِي الْمُصْطَفَى مَنْ لَامَهْ

١٩٢ وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدُّعَاةِ الْعِصْمَهْ ... إِذَا صَفَا إِخْلَاصُهُمْ مِنْ وَصْمَهْ

١٩٣ قَدْ قَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ: اجْعَلْ لَنَا ... لَانْوَاطَ حَقَّ قَوْمِ مُوسَى، خَلِّنَا

١٩٤ مِنْ طَعْنِ ذِي طَعْنٍ فَإِنَّ الْحَقَّا ... كَالشَّمْسِ فَانْصُرْ مَا تَرَاهُ الصِّدْقَا

١٩٥ وَلَمْ نُكَفِّرْ غَيْرَ قَوْمٍ جَعَلُوا ... لَامْوَاتَ وَالْغُيَّابَ مَا لَا يَقْدِرُ

١٩٦ وَسَائِطًا يَدْعُونَهُمْ وَسَأَلُوا ... عَلَيْهِ إِلَّا اللهُ وَهْوَ الأَكْبَرُ

١٩٧ وَشَرْطُهُ يَا ذَا: قِيَامُ الْحُجَّةِ ... وَعِنْدَنَا فِي ذَاكَ أَقْوَى حُجَّةِ

١٩٨ رُكْنُ الصَّلَاةِ عِنْدَنَا صَلَاتُنَا ... عَلَى الرَّسُولِ مَا سَخَى عُدَاتُنَا

١٩٩ هُوْ عِنْدَنَا أَحَبُّ مِنْ نُفُوسِنَا ... لِشَرْعِهِ تَقْدِيمُنَا تَقْدِيسُنَا

فَصْلٌ: فِي الزِّيَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ

٢٠٠	وَعِنْدَنَا التَّفْصِيلُ فِي الزِّيَارَةِ	فَاعْرِفْهُ بِالتَّصْرِيحِ لَا الْإِشَارَةِ
٢٠١	مَنْ قَالَ زُورُوا قَالَ: لَا تَشُدُّوا	رَحْلًا إِلَى غَيْرِ الَّذِي أَعُدُّ
٢٠٢	كِلَاهُمَا قَدْ قَالَهُ الشَّفِيعُ	فَأَنْكِرُوا النَّصَّيْنِ أَوْ أَطِيعُوا
٢٠٣	نَدِينُ مَوْلَانَا بِإِتْيَانِ النَّبِيْ	إِتْيَانَ تَسْلِيمٍ وَهَذَا مَذْهَبِي
٢٠٤	لَا كَالَّذِي يَزُورُهُ اسْتِمْدَادَا	مَعْ لَعْنِهِ مَنْ جَعَلَ الأَعْيَادَا
٢٠٥	وَلَعْنِهِ مَنْ جَعَلَ الْقُبُورَا	مَسَاجِدًا فَاجْتَنِبِ الْمَحْظُورَا

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ الشَّفَاعَةِ الْمُثْبَتَةِ وَالْمَنْفِيَّةِ

٢٠٦	شَفَاعَةٌ مِنْ قَبْلِ يَوْمِ الْمَوْقِفِ	أَوْ دُونَ إِذْنِ اللهِ هَذَا مُنْتَفِي
٢٠٧	أَوْ لِلَّذِي لَا يَرْتَضِيهِ الْمَوْلَى	قَدْ أَبْطَلَتْهُ وَاضِحَاتٌ تُتْلَى
٢٠٨	وَعِنْدَنَا لَا تُطْلَبُ الشَّفَاعَهْ	مِنْ غَيْرِ مَوْلَانَا بِشَرْطِ الطَّاعَهْ
٢٠٩	لِأَنَّهَا مَوْعُودَةٌ فِي الْمَوْقِفِ	لِمُخْلِصٍ لَا مُشْرِكٍ مُنْحَرِفِ
٢١٠	قُلْ: يَا إِلَهَ الْحَقِّ شَفِّعْ عَبْدَكَا	مُحَمَّدًا فِينَا وَحَقِّقْ وَعْدَكَا
٢١١	وَعَافِنَا مِنْ فِتْنَةِ الْإِشْرَاكِ	فَإِنَّهَا حِبَالَةُ الأَشْرَاكِ

فَصْلٌ: فِي تَغْيِيرِهِمُ اسْمَ الشِّرْكِ الأَكْبَرِ، وَتَسْمِيَتِهِ تَوَسُّلًا؛ تَوَصُّلًا إِلَى الضَّلَالْ، وَتَعْمِيَةً عَلَى الْجُهَّالْ

٢١٢	قَدْ فَتَحُوا لِلشِّرْكِ بَابًا وَاسِعَا	بِشُبَهٍ وَأَبْطَلُوا الشَّرَائِعَا
٢١٣	قَالَ لَهُمْ جُهَّالُهُمْ: لَا تَسْجُدُوا	وَكُلَّ شَيْءٍ فَافْعَلُوهُ تَرْشُدُوا
٢١٤	نَادُوا الدَّفِينَ عَاكِفِينَ رُكَّعَا	قُولُوا النِّدَا هَذَا وَلَيْسَ بِالدُّعَا

٢١٥ أَقُولُ فَالْخُضُوعُ وَالْخُشُوعُ ... لُبُّ السُّجُودِ إِنَّهُ الْمَمْنُوعُ

٢١٦ وَقَدْ نَهَى أَنْ يَسْتَغِيثَ أَحَدُ ... بِأَحَدٍ أَوْ يَسْتَعِيذَ أَحْمَدُ

٢١٧ نَهَاهُمُ عَنْ فِعْلِ شَيْءٍ يَقْدِرُ ... عَلَيْهِ سَدًّا لِلَّذِي هُوْ أَكْبَرُ

٢١٨ لَمْ تَعْرِفُوا مَقَاصِدَ الشَّرِيعَهْ ... فَجِئْتُمُ بِبِدَعٍ فَظِيعَهْ

٢١٩ شَبَّهْتُمُ عَلَى الطَّغَامِ وَالْبَقَرْ ... بِأَنَّ إِجْمَاعًا عَلَى هَذَا اسْتَقَرْ

٢٢٠ وَلَمْ يُخَالِفْ غَيْرُ أَهْلِ الْعَارِضْ ... بِلَا دَلِيلٍ عِنْدَهُمْ يُعَارِضْ

٢٢١ مَعْ أَنَّ أَصْحَابَ الْإِمَامِ أَحْمَدْ ... قَدْ أَطْلَقُوا عِبَارَةً لَا تُجْحَدْ

٢٢٢ دَلِيلُهُمْ تَوَسُّلُ الصَّحَابَهْ ... أَقُولُ أَبْعَدتُّمْ عَنِ الْإِصَابَهْ

٢٢٣ مِنْ جَهْلِكُمْ لَمْ تَفْهَمُوا الْمَقْصُودَا ... أَحْدَثْتُمُ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْهُودَا

٢٢٤ فِي السَّلَفِ الْمَاضِينَ أَهْلِ الْعِلْمِ ... أَلْخَائِضِينَ فِي بِحَارِ الْفَهْمِ

٢٢٥ بِفِعْلِهِ الْمَخْصُوصِ مَنْ ذَا يُنْكِرُهْ ... فِي الزَّمَنِ الْمَخْصُوصِ أَوْ مَنْ يَحْضُرُهْ

٢٢٦ لَا بَأْسَ يُسْتَسْقَى بِأَهْلِ الدِّينِ ... فِي مُمْحِلَاتِ الْقَحْطِ وَالسِّنِينِ

٢٢٧ فَيَخْرُجُ الصُّلَّاحُ لِلْمُصَلَّى ... فَيَرْفَعُونَ الْأَيْدِ نَحْوَ الْأَعْلَى

٢٢٨ مِنْ أَيْنَ صَحَّ أَنَّهُ بِالْغَائِبْ ... وَالْمَيِّتِينَ تُدْفَعُ النَّوَائِبْ

٢٢٩ وَفِي عُدُولِ الرَّاشِدِ الْفَارُوقِ ... عَنِ الرَّسُولِ عِنْدَ ذِي التَّحْقِيقِ

٢٣٠ مِنْ بَعْدِهِ بِعَمِّهِ مُسْتَسْقِيَا ... بِحَاضِرٍ يَدْعُو شَجَاءَ الْأَغْبِيَا

٢٣١ قَالَ لَهُ: قُمْ فَادْعُ يَا عَبَّاسُ ... وَهَذِهِ أَسْقَطَهَا الْأَرْجَاسُ

٢٣٢ وَلَا يُقَاسُ الْمَيْتُ بِالْأَحْيَاءِ ... هُوْ فَارِقٌ وَالْجَهْلُ رَأْسُ الدَّاءِ

٢٣٣ مَا فِيهِ وَاللهِ لَهُمْ تَعَلُّقُ ... وَمَنْ يَزِغْ عَنِ الصَّوَابِ أَحْمَقُ

٢٣٤ لَوْ كَانَ لِلْجَوَازِ فِيمَا يَزْعُمُ ... مَنْ ضَلَّ عَادُوا عِنْدَ دَهْيَا تُؤْلِمُ

٢٣٥ وَسَأَلُوهُ حَيْثُ كَانَ الْمَحْيَا ... مِثْلَ الْمَمَاتِ وَيْحَهُ مَا اسْتَحْيَا

٢٣٦ حَتَّى السُّـؤَالُ بِالنَّبِيِّ الْحَنَفِيْ ... يُنْكِـرُهُ، حَـكَاهُ كُلُّ مُنْصِـفِ

٢٣٧ يَقُولُ: لَا تَسْـأَلْ بِغَيْرِ الْخَالِقِ ... أَوْ بِاسْـمِهِ أَوْ وَصْفِـهِ الْمُطَابِـقِ

٢٣٨ لَـوْ كَانَ حَيًّـا قُلْتُـمُ تَوَهَّبَا ... وَاخْتَارَ دِيـنَ الْعَارِضِـيِّ مَذْهَبَا

٢٣٩ فَأَيْنَ أَيْـنَ خَرْقُنَـا الْإِجْمَاعَا ... وَقَوْلُنَـا عِنْـدَ الْهُدَاةِ شَـاعَا؟!

٢٤٠ وَلِلْإِمَـامِ ابْنِ عَقِيـلِ الْحَنْبَلِي ... عِبَـارَةٌ بِهَـا الشُّـكُوكُ تَنْجَلِي

٢٤١ عَنْهَا سَـلِ التَّقِيَّ فِي رَسَـائِلِهْ ... وَابْحَثْ تَرَى الْإِقْنَاعَ فِي مَسَـائِلِهْ

٢٤٢ وَاتْبَعْ أَخِي فِـي الدِّينِ مَنْ تَقَدَّمَا ... وَاحْذَرْ شُـرُوحًا سَـرَحَتْ وَادِيْ عَمَا

فَصْلٌ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَيَاةِ الْبَرْزَخِيَّةِ

٢٤٣ قَـدْ كَابَـرُوا الْمَعْقُـولَ وَالْمَنْقُولَا ... وَخَالَفُـوا الْكِتَـابَ وَالرَّسُـولَا

٢٤٤ قَـدْ خَطَـبَ الصِّدِّيـقُ أَنَّ أَحْمَـدَا ... قَـدْ مَـاتَ، يَبْكِـي وَبَكَـى مَنْ شَـهِدَا

٢٤٥ يَتْلُـو عَلَيْهِـمْ آيَـةً وَعُمَـرُ ... كَأَنَّـهُ لَـمْ يَتْلُهَـا قَـدْ ذَكَـرُوا

٢٤٦ وَكَانَ قَـدْ رَثَـاهُ حَسَّـانُ الَّـذِي ... قَـدْ صِيـنَ عَـنْ لَغْـوٍ وَلَيْـسَ بِالْبَـذِي

٢٤٧ فَاقْتَـدْ بِهِـمْ أَوْ قُـلْ: هُـمُ الْجُهَّالُ ... أَوْ: إِنَّهُـمْ بِضِـدِّ هَـذَا قَالُـوا

٢٤٨ أَوْ: إِنَّهُـمْ صُـدُّوا عَـنِ الْحَقَائِـقِ ... قَـدْ حُجِبُـوا عَـنْ وَاضِـحِ الطَّرَائِـقِ

٢٤٩ حَاشَـا وَكَلَّا بَـلْ هُمُ أَتْقَـى الْوَرَى ... وَهُـمْ بِـهِ أَوْلَـى وَأَهْـدَى مَـنْ دَرَى

٢٥٠ أُعْطُـوا عُلُومًـا وَعُقُـولًا ثَابِتَـهْ ... وَفِطَـرًا لِلتُّرَّهَـاتِ مَاقِتَـهْ

٢٥١ أَمَّـا حَيَـاةُ الْبَـرْزَخِ الْمَنْقُولَـهْ ... فَإِنَّهَـا إِلَـى الْعَلِـيْ مَوْكُولَـهْ

٢٥٢ وَلَيْـسَ لِلظُّنُـونِ فِيهَـا مَدْخَـلُ ... وَالْحُكْـمُ بِالْعُقُـولِ فِيهَـا يُعْضَـلُ

٢٥٣ أَلشُّـهَدَا فِيهِـمْ أَتَـى الْمُصَـرِّحُ ... أَرْوَاحُهُـمْ فِـي جَـوْفِ طَيْـرٍ تَسْـرَحُ

٢٥٤ وَلِلنَّبِـيِّ فَوْقَهُـمْ مَزِيَّـهْ ... سَنِيَّـةٌ رَفِيعَـةٌ عَلِيَّـهْ

٢٥٥	لَهَـــا اتِّصَالٌ وَهْيَ فِـــي الرَّفِيقِ	وَكُنْهُهَـــا مَـــا بَـــانَ لِلْمَخْلُـــوقِ
٢٥٦	مَا عَرَفَ الْإِنْسَـــانُ كُنْهَ نَفْسِـــهِ	فِي نَوْمِـــهِ فَكَيْفَ حَالَ رَمْسِـــهِ؟!
٢٥٧	قَـــدْ شَـــبَّهُوا بِهَذِهِ الْمَسَـــائِلْ	ذَرِيعَـــةً لِجَعْلِهِـــمْ وَسَـــائِلْ
٢٥٨	وَأَنَّهُـــمْ غِيَـــاثُ مَـــنْ أَرَادُوا	مَـــا سَـــمِعُوا أَخْبَـــارَ مَـــنْ يُذَادُ
٢٥٩	عَنْ حَوْضِـــهِ، يَقُولُ: هُمْ أَصْحَابِي!	يُقَالُ: لَا تَـــدْرِي عَنِ الْأَسْـــبَابِ
٢٦٠	كَيْفَ اجْتِهَادٌ سَـــاغَ مَعْ حَيَاتِهِ	مِـــنْ صَحْبِـــهِ أَحْبَابِـــهِ حُمَاتِـــهِ
٢٦١	وَالنَّصُّ يَنْفِـــي حُكْمَ قَوْلِ الْمُجْتَهِدْ	لِأَنَّـــهُ مِـــنَ النَّبِـــيِّ قَـــدْ وُجِـــدْ
٢٦٢	لَوْ سَـــاغَ هَذَا نَفَـــعَ الْأَصْحَابَا	بِحَـــرَّةٍ أَيَّامَهَـــا الصِّعَابَـــا
٢٦٣	وَيَوْمَ صِفِّيـــنَ الْعَظِيمَ وَالْجَمَلْ	مَنْ جَاءَهُ مُسْـــتَنْجِدًا وَمَنْ سَـــأَلْ
٢٦٤	أَنْتُـــمْ لَـــهُ أَشَـــدُّ حُبًّـــا مِنْهُمُ	أَوْ أَنَّهُـــمْ عَمَّـــا عَلِمْتُـــمْ أَجْمُوا
٢٦٥	هَذَا عَلِـــيٌّ قَالَ: لَيْـــسَ عِنْدَنَا	بَعْدَ الْكِتَـــابِ عَنْهُ شَـــيْءٌ خَصَّنَا
٢٦٦	بَلْ فِي قِرَابِـــي الْحُكْمُ فِي الدِّيَاتِ	وَالْعَقْـــلِ مَـــعْ فَرَائِضِ الـــزَّكَاةِ
٢٦٧	فَاعْجَبْ لِمَنْ يَقُـــولُ كَانَ حَالُهُ	مِثْـــلَ الْحَيَـــاةِ بُكَـــرًا آصَالُـــهُ
٢٦٨	أَقُـــولُ: لَا وَاللهِ حَاشَـــا كَلَّا	لَـــوْ كَانَ مَا اخْتَارَ الرَّفِيـــقَ الْأَعْلَى
٢٦٩	تَصَوَّرُوا بِالْعَقْلِ ضِدَّ الشَّـــرْعِ	بِـــلَا دَلِيـــلٍ يَقْتَضِيـــهِ مَرْعِـــي
٢٧٠	لَـــوْ كَانَ يُفْتِي أَوْ يُغِيثُ ذَا الزَّمَنْ	لَمْ يَتْرُكِ الْحُسَـــيْنَ تَعْـــرُوهُ الْمِحَنْ
٢٧١	أَيَتْـــرُكُ الطُّغَـــاةَ وَالرَّيْحَانَـــهْ	قَـــدْ مَثَّلُـــوا بِرَأْسِـــهِ إِهَانَـــهْ؟!
٢٧٢	وَيَتْـــرُكُ الْبَتُولَ فِي إِشْـــكَالِ	مِيرَاثِهَـــا يُجْبَـــى لِبَيْـــتِ الْمَالِ؟!
٢٧٣	تَأْتِي إِلَى الصِّدِّيقِ عَنْهُ تَسْـــأَلُهْ	حَتَّـــى رَوَى نَصًّا صَرِيحًـــا تَجْهَلُهْ
٢٧٤	بِاللهِ يَـــا قَـــوْمِ اتْرُكُـــوا الضَّـــلَالَا	وَوَحِّـــدُوا مَوْلَاكُـــمُ تَعَالَـــى
٢٧٥	وَاتَّبِعُـــوا الرَّسُـــولَ فَهْـــوَ الْهَـــادِي	وَهْـــوَ الْحَرِيـــصُ مُرْشِـــدُ الْعِبَادِ

٢٧٦	صَلُّوا عَلَيْهِ وَاتْرُكُوا السَّفَاسِـــطْ	وَحَكِّمُـــوهُ وَاحْــذَرُوا الْمَغَالِــطْ
٢٧٧	تَبْلُغُـــهُ صَلَاتُنَـــا مِـــنْ بُعْدِنَا	تُــرَدُّ رُوحُ الْمُصْطَفَى مِـــنْ قُرْبِنَا
٢٧٨	هَذَا لَعَمْــرِي نِعْمَـــةٌ عَظِيمَهْ	وَمِنَّـــةٌ جَلِيلَـــةٌ جَسِـــيمَهْ
٢٧٩	إِذَا نُصَلِّـــي مَـــرَّةً فَعَشْـــرُ	مِنْ رَبِّنَـــا نِعْـــمَ الْجَـــزَا وَالأَجْرُ

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟

٢٨٠	جَاءَ الْحَدِيثُ أَنَّ أَسْـــعَدَ الْوَرَى	بِالْمُصْطَفَى شَـــفَاعَةً مَـــنْ طَهَّرَا
٢٨١	تَوْحِيدَهُ مِـــنْ مُبْطِـــلٍ وَحَقَّقَا	شَـــهَادَةَ الْإِخْلَاصِ فِيهَـــا صَدَّقَا
٢٨٢	أَنَّ الرَّسُـــولَ أَنْـــذَرَ الْقَرَابَـــهْ	مُعَمِّمًـــا مُخَصِّصًـــا أَحْبَابَـــهْ
٢٨٣	يَقُولُ: يَا عَبَّـــاسُ عَمَّ الْمُصْطَفَى	لَا أُغْنِ شَـــيْئًا عَنْكَ كُـــنْ عَبْدَ الْوَفَا
٢٨٤	وَقَالَ: يَـــا قُرَيْشُ إِنِّـــي مُنْذِرُ	فَأَخْلِصُوا وَالرُّجْـــزَ فِيكُمْ فَاهْجُرُوا
٢٨٥	وَيَـــا ابْنَتِـــي فَاطِمَـــةُ اطْلُبِينِي	مِنْ مَـــالٍ أُعْطِي[1] قُدْرَتِي سَـــلِينِي

فَصْلٌ: فِي سَبَبِ وُقُوعِ الشِّرْكِ فِي الْعَالَمِ

٢٨٦	فَلْيُـــورِدُوا اسْـــتِغَاثَةً بِالْمَيِّـــتِ	عَـــنْ صَفْوَةِ الْقُرُونِ حِصْنِ السُّـــنَّةِ
٢٨٧	أَوْ خَبَـــرًا يُعَـــارِضُ الصَّحِيحَا	مُسَـــاوِيًا أَوْ يَقْتَـــضِي التَّرْجِيحَا
٢٨٨	إِنَّ الأُلَى سَـــدُّوا طَرِيقًا سَـــدَّهُ	لَـــمْ يَفْعَلُـــوا إِلَّا السَّـــلَامَ عِنْدَهُ
٢٨٩	وَالْخُلْفُ فِي اسْـــتِقْبَالِهِ وَقْتَ الدُّعَا	وَالْجُلُّ عَـــنْ حُكْمٍ بِهَـــذَا امْتَنَعَا
٢٩٠	سَدُّ الذَّرَائِعِ مِنْ أُصُولِ الشَّـــرْعِ	لَوْ لَـــمْ يَكُـــنْ دَلِيلُهُ فِي السَّـــمْعِ
٢٩١	إِنَّ الرَّسُـــولَ قَالَ: «لَا تُطْرُونِي»	خَوْفَ الْغُلُـــوِّ الْمُفْسِـــدِ الْمَلْعُونِ

(١) بوَصْلِ الأَلِفِ ويُسمَّى النَّقْلَ، وتُقرأُ هكذا: مِمَّالِ نُعْطِي.

٢٩٢	وَ«لَعْنَةُ اللـــهِ عَلَـــى الْيَهُودِ»	مَقْصُـــودُهُ حِمَايَـــةُ التَّوْحِيـــدِ
٢٩٣	فَاهْجُرْ أُنَاسًـــا شَـــيَّدُوا الْقِبَابَا	وَطَلَبُـــوا دَفِينَهَـــا الثَّوَابَـــا
٢٩٤	يَأْتُونَـــهُ دَاعِيـــنَ يَـــا فُلَانَـــا	جِئْنَـــاكَ مِـــنْ بُعْـــدٍ فَلَا تَنْسَـــانَا
٢٩٥	وَإِنْ عَلَاهُ الْمَوْجُ نَادَى سَـــيِّدَهْ	مَـــا عَـــرَفَ الْإِلَـــهَ حَتَّـــى يَعْبُدَهْ
٢٩٦	أَمَّـــنْ يُجِيبُ دَعْـــوَةَ الْمُضْطَرِّ	وَمَـــنْ يُنَجِّي فِي ظَـــلَامِ[1] الْبَحْرِ
٢٩٧	سُـــبْحَانَ رَبِّي مَـــا عَرَفْتُمْ قَدْرَهُ	خَالَفْتُـــمُ أَحْكَامَـــهُ وَأَمْـــرَهُ
٢٩٨	جَعَلْتُمُ الْمَخْلُـــوقَ كَالْخَلَّاقِ	هَـــذَا لَعَمْـــرِي غَايَـــةُ الشِّـــقَاقِ
٢٩٩	ظَنَنْتُـــمُ بِـــأَنَّ بِالْإِقْـــرَارِ	يَصِـــحُّ إِسْـــلَامٌ مِـــنَ الْكُفَّـــارِ
٣٠٠	وَالنُّطْـــقُ بِالشَّـــهَادَتَيْنِ يَكْفِي	لَوْ كَانَ ذَا شِـــرْكٍ صُرَاحٍ صِرْفِ
٣٠١	فَالأَوَّلُـــونَ بِالْمَعَانِـــي أَعْرَفُ	لِأَنَّهُـــمْ لَوْ نَطَقُـــوا مَـــا انْحَرَفُوا
٣٠٢	لِأَنَّهُـــمْ أَهْلُ اللِّسَـــانِ الْعَرَبِيْ	مِنْ أَجْلِـــهِ قَدْ فَهِمُوا قَصْـــدَ النَّبِي
٣٠٣	وَأَنَّـــهُ يُرِيـــدُ أَنْ يُفَارِقُـــوا	أَوْثَانَهُـــمْ بِعَمَـــلٍ يُطَابِـــقُ
٣٠٤	قَالُوا لَـــهُ لَمَّا أَتَاهُـــمْ بِالْهُدَى:	أَجَعَـــلَ الأَرْبَـــابَ رَبًّـــا وَاحِدًا؟!
٣٠٥	لَوْ عَلِمَ الْمَصْـــدُودُ عَمُّ الْمُصْطَفَى	بِأَنَّـــهُ يَكْفِيـــهِ نُطْـــقٌ لَاكْتَفَـــى
٣٠٦	وَقَالَهَا؛ يُرْضِـــي بِهَا الْمَعْصُومَا	لَمَّـــا أَتَـــاهُ مُشْـــفِقًا مَهْمُومَـــا
٣٠٧	وَقَالَ: قُلْهَـــا إِنَّمَا شَـــفَاعَتِي	لِتَـــارِكِ الْإِشْـــرَاكِ ذِي الشَّـــنَاعَةِ
٣٠٨	فَصَـــدَّهُ أَلْجُلَسَـــا[2] يُوصُونَهْ	وَذَكَّـــرُوهُ الْحُجَّـــةَ الْمَلْعُونَـــهْ
٣٠٩	لِفَهْمِـــهِ الْمَدْلُولَ يَـــدْرِي أَنَّهُ	إِنْ لَـــمْ يُفَـــارِقْ عِنْدَهَا مَا سَـــنَّهْ
٣١٠	وَاخْتَـــارَهُ الْآبَـــاءُ؛ فَالتَّلَفُّـــظُ	مِنْ دُونِ صِـــدْقٍ وَيَقِيـــنٍ يَنْقُضُ

(١) كان هذا الشطرُ في الأصلِ: (وَمَنْ يُنَجِّي فِيْ ظُلُمَاتِ الْبَحْرِ)، وهو لا يستقيمُ في الوزنِ، فلعلَّه خطأٌ مِنَ الطابعِ، وصوابُ البيتِ ما أثبتُّ ليَستقيمَ الوزنُ.

(٢) قطعتُ همزةَ «أَلْ» هنا اضطرارًا؛ لأجلِ الوزنِ.

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ شِرْكِ أَهْلِ الزَّمَانِ وَشِدَّتِهِ

٣١١ وَكَانَ شِـــرْكُ الأَوَّلِينَ فِي الرَّخَا وَالْآنَ بَــاضَ الْمُغْتَــوِي وَفَرَّخَا

٣١٢ أَرْضَاهُـمُ قَـالَ: اجْعَلُوا الْوَلَائِجَا وَاقْضُوا بِهِمْ فِي الشِّـدَّةِ الْحَوَائِجَا

٣١٣ أَعْمَالُكُمْ قَدْ ضَعُفَتْ قَصَّـــرْتُمُ فَادْعُوهُـــمُ فِـــي كُلِّ مَـــا أَرَدتُّمُ

٣١٤ فَامْتَثَلُـوا أَمْـرَ اللَّعِيـنِ السَّـاعِي فِي أَنَّهُـــمْ يَعْصُونَ أَمْـــرَ الدَّاعِي

٣١٥ مَا أَنْكَرُوا جَمِيعُهُــــمْ أَنْ يُعْبَدَا بَلْ أَنْكَـــرُوا مِنْ جَهْلِهِـــمْ أَنْ يُفْرَدَا

فَصْلٌ: فِي وُجُوبِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ

٣١٦ وَالْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ فَرْضٌ لَازِمُ فِي الْعُرْوَةِ الْوُثْقَـــى فَأَيْنَ الْعَالِمُ؟!

٣١٧ فِي آيَةِ الْكُرْسِيِّ وَالنَّحْلِ الَّذِي يَكْفِي وَيَشْفِي فَاشْرَبِ الصَّافِ الْعَذِي

٣١٨ فَكُلُّ مَا قَدْ جَاوَزَ الْمَشْــرُوعَا فَإِنَّــهُ الطَّاغُــوتُ قُــلْ مَمْنُوعَا

٣١٩ عِبَــادَةً أَوْ طَاعَــةً أَوْ حُبَّـــا سَـــمَّى الْمُطَاعَ فِي الضَّـــلَالِ رَبَّا

٣٢٠ هَذَا عَـــدِيٌّ قَالَ: لَسْـــنَا نَعْبُدُ قَالَ النَّبِـــيُّ: لَيْسَ هَـــذَا الْمَقْصَدُ

٣٢١ يَتْلُو عَلَيْهِ ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ﴾ أَرْبَابَهُـــمْ مُبَيِّنًـــا أَخْبَارَهُـــمْ

٣٢٢ هِيَ طَاعَةُ الأَحْبَارِ فِي التَّحْلِيلِ كَـــذَاكَ فِـــي التَّحْرِيـــمِ بِالتَّضْلِيلِ

٣٢٣ وَالْحُكْمُ بِالْقَانُـــونِ أَمْرٌ مُنْكَرُ لَا حَبَّـــذَا مَأْمُورُهُـــمْ وَالْآمِـــرُ

٣٢٤ قَدْ عَزَلَ الْقَانُونُ فِيكُمْ شَـــرْعَهْ وَدِينَـــهُ غَيَّرْتُـــمُ بِالبِدْعَـــهْ

٣٢٥ مَا عَلِمَ الْمِسْـــكِينُ حِينَ يُدْهِنُ ﴿لَا تَجِدُ﴾[1] ﴿لَا تَقْعُدُوا﴾﴿لَا تَرْكَنُوا﴾

٣٢٦ يَقُولُ: دِينِـــي لِي وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا﴾ تَكْفِـــي وَلَكِنْ قَدْ دَهَاهُـــمْ جَهْلُهَا

٣٢٧ قَدْ أُنْزِلَتْ لِلْفَـــرْقِ وَالْمُصَارَمَهْ فَاتُّخِـــذَتْ لِلْجَمْعِ وَالْمُسَـــالَمَهْ

(١) كذا في الأصلِ، والمخطوطِ. وتُشبَعُ الدالُ للوزنِ.

فَصْلٌ: فِي الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ

٣٢٨ وَالأَمْرُ بِالْمَعْـرُوفِ وَالتَّنَاهِي ... هُـوْ مِلَّـةُ الْخَلِيـلِ لَا التَّبَاهِي

٣٢٩ إِنَّ الرَّسُـولَ قَـالَ فِيمَا سَـنَّا ... «لَتَأْمُـرُنَّ» «أَوْ لَيُوشِكَنَّ»ـا

٣٣٠ وَالْحُـبُّ فِـي اللهِ بِـهِ تُنَالُ ... وَلَايَـةُ الْحَبِيـبِ وَالآمَـالُ

٣٣١ وَالْبُغْـضُ فِيـهِ لَازِمُ التَّوْحِيدِ ... فَاكْـرَهْ وَفَـارِقْ أُمَّـةَ التَّنْدِيـدِ

٣٣٢ وَاصْبِرْ عَلَى الْحَـقِّ فَهَذَا نَعْتُهُ ... وَاقْبِـضْ عَلَى الْجَمْرِ فَهَـذَا وَقْتُهُ

٣٣٣ وَاعْرِفْ بِأَنَّ الدِّينَ فِي أَهْلِ الزَّمَنْ ... عَادَ غَرِيبًـا طِبْقَ نَـصِّ الْمُؤْتَمَنْ

٣٣٤ يَحِـقُّ أَنْ يَبْكِـيْ دَمًـا عَلَيْهِ ... كُلُّ امْـرِئٍ مُنْتَسِـبٍ إِلَيْـهِ

٣٣٥ وَخَيْرُ خَتْمِي بِالصَّلَاةِ سَـرْمَدَا ... عَلَـى النَّبِـيِّ الْعَرَبِـيِّ أَحْمَدَا

٣٣٦ وَالْآلِ وَالأَصْحَابِ أَنْصَارِ الْهُدَى ... أَلْبَاذِلِيـنَ الْجُهْدَ فِـي نَفْيِ الرَّدَى

٣٣٧ مَا غَرَّدَ الْقُمْـرِيُّ أَعْلَى الرَّاكِي ... وَمَا بَكَى عِنْـدَ الْحَطِيـمِ الْبَاكِي

٣٣٨ وَمَا حَدَا الْعِيسَ الْجِيَادَ الْحَادِي ... مُيَمِّمًـا أَعْـلَامَ ذَاكَ الْـوَادِي

* * * * * * * * *

رقم	مصدر التخريج	الرمز
	رمــوز تخريــج الأرجوزة	
١	صحيح البخاري	خ
٢	صحيح مسلم	م
٣	البخاري تعليقا	تع
٤	سنن أبي داود	د
٥	جامع الترمذي	ت
٦	السنن الكبرى للنسائي	سك
٧	سنن ابن ماجه	ق
٨	سنن الدارمي	مي
٩	مسند أحمد	حم
١٠	صحيح ابن حبان	حب
١١	مسند البزار	بز
١٢	معجم الطبراني الكبير	طب
١٣	معجم الطبراني الأوسط	طس
١٤	مستدرك الحاكم	ك
١٥	سنن البيهقي	هق
١٦	شعب الإيمان للبيهقي	هب
١٧	مسند أبي يعلى	يع
١٨	مسند أبي داود الطيالسي	سي
١٩	مصنف ابن أبي شيبة	ش
٢٠	مصنف عبد الرزاق	عب
٢١	سنن سعيد بن منصور	سع
٢٢	مستخرج أبي عوانة	عو
٢٣	شرح السنة للبغوي	بغ
٢٤	الأدب المفرد للبخاري	خد
٢٥	تفسير ابن جرير	ج
٢٦	تفسير ابن أبي حاتم	حا
٢٧	التاريخ للبخاري	خت
٢٨	التاريخ للخطيب البغدادي	خط
٢٩	عمل اليوم والليلة لابن السني	سن
٣٠	الحلية لأبي نعيم	حل



الأرجوزة المفيدة الأرجوزة المفيدة

مُقدِّمــةُ الناظِمِ



[مُقدِّمةُ الناظِمِ]



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِينْ، والصلاةُ والسلامُ على عبدِهِ ورسولِهِ محمدٍ النبيِّ الأَمينْ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ والتابعِينْ.

أمَّا بعدُ:

فهذه أُرجوزةٌ في التَّنبيهِ على بعضِ لوازمِ التَّوحيدْ، ألذي هو حقُّ اللهِ على العبيدْ، ألذي هو مدلولُ شهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ الأكيدْ، جَعَلَه اللهُ خالصًا لوجهِهِ الكريمْ، مُوجِبًا الفوزَ بِجوارِهِ في جنَّاتِ النَّعيمْ.

النَّـظْم

١	أَلْحَمْدُ [١] لِلَّـــهِ اللَّطِيفِ الْهَادِي	إِلَـــى سُـــلُوكِ مَنْهَجِ الرَّشَـــادِ
٢	مَـــنْ خَصَّـــهُ بِفَضْلِـــهِ فَقَامَـــا	بِحَقِّـــهِ وَشَـــكَرَ الْإِنْعَامَـــا

الشَّـرْح

(١) جَرَتْ عادةُ النُّظَّامِ أنَّهم يَنظِمونَ الحَمْدلةَ والصلاةَ على النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بيتَينِ، لكِنْ لكونِ هذه المنظومةِ كُلِّها في توحيدِ الرَّبِّ - جلَّ وعلَا- أطالَ الناظِمُ في المُقدِّمةِ.

وفيها إشارتانِ:

١. أنَّ مَن لَطَفَ اللهُ به هداهُ.

٢. أنَّ الهِدايةَ بيَدِهِ سبحانَه.

(٢) قولُه: (مَنْ خَصَّهُ...) اسمُ جِنسٍ يُرادُ به جميعُ مَنِ اختَصَّهُ اللهُ بالهِدايةِ؛ مِنَ النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ والشُّهَداءِ والصالِحِينَ.

النَّـظْم

٣	أَحْمَـــدُهُ سُـــبْحَانَهُ تَعَالَـــى	حَمْـــدًا كَثِيـــرًا طَيِّبًـــا تَوَالَـــى
٤	كَمَـــا يُحِـــبُّ وَكَمَـــا يُرْضِيهِ	لَـــهُ الثَّنَـــا وَالْمَجْـــدُ لَا أُحْصِيهِ
٥	عَرَّفَنَا مِـــنْ فَضْلِهِ الْإِسْـــلَامَا	لَـــوْلَاهُ كُنَّـــا نُشْـــبِهُ الْأَنْعَامَـــا
٦	شَـــهِدتُّ بِالصِّدْقِ الْيَقِينِ أَنْ لَا	إِلَـــهَ إِلَّا اللـــهُ رَبًّـــا جَـــلَّا
٧	وَأَنَّـــهُ قَـــدْ أَنْـــزَلَ الْفُرْقَانَـــا	عَلَـــى النَّبِـــيِّ الْعَرَبِـــيْ تِبْيَانَـــا

(١) تُقطَعُ همزةُ الوصلِ كِتابةً في أوائلِ أبياتِ الشِّعرِ كما نصَّ عليه سيبويه ومَن بعدَهُ.

٨	فَأَرْشَــدَ الْخَلْقَ لِهَــذَا الدِّينِ	بِسَــيْفِهِ وَشَــرْعِهِ الْمُبِيــنِ
٩	صَلَّــى عَلَيْــهِ اللهُ ثُمَّ سَــلَّمَا	مَعْ آلِــهِ وَالصَّحْبِ مَــا غَيْثٌ هَمَا

الغريب

(**مَا غَيْثٌ هَمَا**): أي: ما تتابعَ المَطَرُ ونزَلَ على الأرضِ، و«هَمَى» يائِيَّةٌ لكِنْ كُتِبَت في النَّظْمِ بالأَلِفِ لمُشاكَلةِ قافيةِ الشَّطْرِ الأوَّلِ، وسيأتي نحوُه [١].

(**الثَّنَا**): هو الثَّناءُ، وقصرُ الممدود جائزٌ في الشِّعْرِ. والمرادُ به: المَدْحُ [٢].

الشَّـرْح

(**٣-٩**) هذه الأبياتُ مُقدِّمةٌ:

- يَحمَدُ اللهَ فيها **الناظمُ** على ما هَدَى وتَفضَّلَ بإنزالِ القرآنِ، وبَعْثِ الرسولِ ﷺ والهِدايةِ للإسلامِ. وهذا هو أعظَمُ الأدبِ مع اللهِ، وهو توحيدُه، ويَترتَّبُ عليه الشكرُ العَمَليُّ وتَعدادُ نِعَمِه على خَلْقِه. كما أنَّ أقبَحَ العمَلِ والخِيانةِ هو الشِّركُ باللهِ تعالى.

- وقولُه: (**لَا أُحْصِيهِ**) أي: لا أُحصي الثَّناءَ على اللهِ لعظَمَتِهِ وجلالةِ شأنِهِ؛ ولذا قال النبيُّ ﷺ في دُعائِه - وهو أَعلمُ الناسِ بربِّه -: (لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ) [٣].

- ثمَّ أشارَ **الناظمُ** إلى أنَّ أعظَمَ ما تَفضَّلَ اللهُ به علينا هو الإسلامُ، ولولا ذلك لكُنَّا

---

(١) انظر: الصحاح (٦/ ٢٥٣٦)، وقواعد الإملاء لعبد السلام هارُون (ص٢٨).

(٢) لسان العرب (١٤/ ١٢٤).

(٣) م (٤٨٦) عن عائشةَ.

كالأنعامِ التي لا تَعرِفُ إلَّا ما فطَرَها اللهُ عليه؛ ولذا كان مِن واجبِ شُكرِ ذلك أن يَشهَدَ له سُبحانَه بالوَحْدانيةِ والعُبوديةِ صِدقًا ويقينًا لا يُخالِطُه شكٌّ، وأن يَشهَدَ بأنَّ الكتابَ العزيزَ الذي أنزَلَه اللهُ هو فارقٌ بينَ الحقِّ والباطلِ، وأنَّه تِبيانٌ لكلِّ شيءٍ، فلم يترُكْ شيئًا يُقرِّبُ إلى اللهِ إلَّا دلَّ عليه، ولا شيئًا يُقرِّبُ إلى النارِ إلَّا حذَّرَ منه، كما سنُشيرُ إليه لاحِقًا.

- ثمَّ نبَّهَ إلى أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الذي دعَا الخَلْقَ إلى هذا الدِّينِ بالشَّرائعِ التي بعثَها اللهُ به، وكذا دعَا مَن خالَفَهُ بِسَيْفِه امتِثالًا لقولِه تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ٢٩﴾ [التوبة]، ولحديثِ ابنِ عُمَرَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ...)[١]، وعنه: أنَّ رسولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ)[٢].

- ثمَّ صلَّى وسلَّم على النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آلِ بيتِهِ الطاهِرين، وعلى أصحابِهِ الغُرِّ المَيامِين، بقولِهِ: (**مَا غَيْثٌ هَمَا**): أي: ما تتابَعَ نزولُ المَطَرِ على الأرضِ، إشارةً إلى الكَثْرةِ والدَّوامِ.

---

(١) حم (٥١١٥) واللفظُ له، ش (١٩٧٤٧)، طب (١٤١٠٩)، هب (١١٥٤). قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: إسنادُهُ جيِّدٌ. ا.هـ، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٣٦)، وله شواهِدُ.

(٢) خ (٢٥) واللفظُ له، م (٢٢).

النَّظْم

١٠	وَبَعْـــدُ، فَالْعِـــلْمُ بِأَصْلِ الدِّينِ	حَتْـمٌ عَلَيْنَـا لَازِمُ التَّبْيِيـــنِ
١١	لِأَنَّـــهُ سَــفِينَةُ الْوُصُـــولِ	إِلَـــى بُلُوغِ غَايَـةِ الْمَأْمُـــولِ

الغريب

(حَتْمٌ): حتَمَ عليه الأمرَ يَحتِمُ حَتْمًا: أوجَبه جَزْمًا، وانحتَمَ الأمرُ وتَحتَّمَ: وجَبَ وجوبًا لا يُمكِنُ إسقاطُه[١].

الشَّرْح

(١٠) أي: العِلمُ بأصلِ الدِّينِ وهو التَّوحيدُ، هو أوَّلُ واجِبٍ على المُكلَّفِينَ، وكذلك هو واجِبٌ بيانُه للناسِ. كما في الصحيحَينِ في إرسالِ النبيِّ ﷺ لمُعاذِ بنِ جَبَلٍ إلى اليَمَنِ: (فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ...)[٢]. ولهذا كان مِن فضائلِ هذه الأُمَّةِ في الجِهادِ في سبيلِ اللهِ: أنَّهم إذا غزَوْا: يَدْعُونَ الناسَ - قَبْلَ القِتالِ - إلى التوحيدِ.

(١١) وقولُه: (لِأَنَّهُ سَفِينَةُ...) أي: أنَّه لا نجاةَ مِنَ الغَرَقِ في البحرِ الخِضَمِّ المملوءِ بظُلُماتِ الشِّركِ إلَّا بالتوحيدِ، وتشبيهُ الناظمِ التوحيدَ بالسَّفينةِ يُسمَّى في البلاغةِ تشبيهًا بليغًا، حُذِفَ منه الأداةُ ووجهُ الشَّبَهِ.

فمَن تَمسَّكَ بما دلَّت عليه السُّنَنُ والآثارُ المنقولةُ عنِ النبيِّ ﷺ وأصحابِهِ وأتباعِهم بإحسانٍ نَجا، ومَن أعرَضَ عن طريقِهم هَلَكَ؛ ولذا قال ابنُ

(١) انظر: المصباح المنير (١/ ١٢٠).
(٢) خ (١٣٩٥)، م (١٩) عنِ ابنِ عَبَّاسٍ.

وهبٍ: كُنَّا عندَ مالكِ بنِ أنَسٍ، فذُكِرَتِ السُّنَّةُ، فقال مالكٌ: السُّنَّةُ سفينةُ نُوحٍ، مَن رَكِبَها نَجا، ومَن تَخلَّفَ عنها غَرِقَ [١].

النَّـظْم

١٢	وَهَـــذِهِ أُرْجُــوزَةٌ نَظَمْتُهَـــا	فِـــي مُـــدَّةٍ مِـــنْ غُرْبَتِـــي أَقَمْتُهَا
١٣	فِـــي بَلْـــدَةٍ مَعْدُومَـــةِ الأَنِيـــسِ	جَعَلْـــتُ فِيهَـــا كُتُبِي جَلِيسِـــي

الغريـب

(**الأَنِيس**): الذي يُستأنَسُ به، واستَأْنَستُ به وتأَنَّستُ به: إذا سكَنَ إليه القلبُ ولم يَنفِرْ [٢].

الشَّـرْح

(١٢) قوله: (فِي مُدَّةٍ): إشارةٌ إلى أنَّه نظَمَها في مُدَّةٍ يسيرةٍ، في ذي القَعْدةِ سنة (١٣٠٨هـ) كما هو بخَطِّ الناظمِ.

وأرادَ بـ(**غُرْبَتِي**)، أي: في الهِندِ؛ لمَّا ارتحَلَ إلى الهِندِ لقِراءةِ كُتبِ الحديثِ في أَواخرِ سَنَةِ (١٣٠٨هـ)، ومكَثَ عِدَّةَ سنواتٍ يَقرأُ العِلمَ خاصَّةً كُتبَ الحديثِ.

واعلَمْ أنَّ سببَ ارتحالِ علماءِ الدَّعوةِ في بلادِنا إلى الهِندِ هو:

١. أنَّ الرَّحَّالَ يَعيشُ بين أهلِ الحديثِ في الهِندِ كأنَّه في زمَنِ السَّلَفِ؛ إذ لا يطرُقُ سَمْعَهُ في اللَّيلِ والنهارِ إلَّا حدَّثنا وأخبَرَنا.

٢. أنَّ المُتفرِّغينَ لإقراءِ الحديثِ مع اعتِقادٍ صحيحٍ على منهجِ السلفِ كانُوا

---

(١) ذم الكلام لأبي إسماعيلَ الهَرَويِّ (٥/ ٨١).

(٢) انظر: المصباح المنير (١/ ٢٥).

هناك وإلى اليومِ، بخلافِ علمائنا فإقراؤهم كتبَ السننِ والآثارِ مُزَاحَمٌ بِكُتبِ التوحيدِ، وبالردِّ على القبوريينَ وأهلِ الأهواءِ.

٣. ما يراه الرَّحَّالُ في علماءِ أهلِ الحديثِ مِن شِدَّةِ المُتابَعةِ والاقتداءِ بالنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مما يترُكُ أثرًا صالحًا في العملِ والدَّعوة.

وقد رأيتُ ذلك خلالَ رحلتي إلى القارَّةِ الهِنديةِ عدَّةَ مرَّاتٍ بحمدِ الله وفَضْلِه.

وقدِ ارتحَلَ الناظمُ سنةَ (١٣٠٨هـ)، وأخَذَ بحَظٍّ وافرٍ؛ بدليلِ وصفِ المُجيزِينَ له في الهِندِ - كشيخِ الهِندِ السَّيِّدِ نَذيرِ حُسَينٍ، والعلَّامةِ حُسَينِ بنِ مُحسنٍ -: بالعَلَّامةِ، والعالِمِ الجَليلِ، ونحوِ ذلك. وعادَتُهم أنَّهم لا يكتُبُون مِثلَ هذا الوصفِ إلا لِمَنْ برَّزَ في العِلْمِ.

(١٣) كان نَظْمُها في الهِندِ، والناسُ هناكَ لا يوافِقونَ الناظِمَ في لُغَتِه، فلم يكَدْ يُحسِنُ شيئًا في الدلالةِ إلى مطلوبِه حتَّى اهتَدَى بإخوانِه هناك، وكانت كتُبُه - على قِلَّتِها - جليسَهُ ونَديمَه، ومِن أعظَمِ العَوْنِ على كِتابةِ هذا النَّظْمِ.

النَّظْم

١٤	بَيَّنْتُ أَنْوَاعًا مِنَ الْعِبَادَهْ	إِخْلَاصُهَا حَقِيقَةُ الشَّهَادَهْ
١٥	وَرَدَّ إِفْكِ مَنْ إِلَيْنَا نَسَبَا	عَظَائِمًا، فِيهَا عَلَيْنَا كَذَبَا
١٦	مُسْتَغْفِرًا ذَنْبِي وَأَرْجُو رَبِّي	قَبُولَهَا وَالصَّفْحَ فَهْوَ حَسْبِي
١٧	فَهْوَ الَّذِي يُرْجَى تَعَالَى لَا سِوَى	بِهِ أَلُوذُ مِنْ مُضِلَّاتِ[١] الْهَوَى

(١) كان في الأصلِ: (مُظِلَّاتِ) بالظَّاءِ، والمشهورُ مِن كلامِ العربِ أنَّها بالضادِ. وقد تَكرَّرَ هذا، وهي لَهْجةٌ مُنتشِرةٌ في نَجْدٍ موطِنِ الناظمِ، وهي لغةٌ حكاها المُفضَّلُ عن بعضِ العربِ يُبدِلُونَ الضادَ ظاءً كما في تهذيبِ اللغة (١٢/ ٢٣)، وقد ورَد مِثلُها في البيتِ (٢٣٠)، بل جعَلَها في البيتِ (٣١٠) في مُقابلةِ قافيةٍ رَوِيُّها ظاءٌ حقيقةً.

الغريـب

(**إِفْك**): الإِفْكُ: الكَذِبُ[1].

(**الصَّفْح**): العفوُ[2].

(**أَلُوذ**): أَلْجَأُ[3].

الشَّـرْح

(**١٤-١٧**) هذا بيانُ موضوعِ النَّظمِ، وهو مَسائلُ التَّوحيدِ، وخَصَّ الناظمُ هنا شيئَينِ:

١. توحيدَ العِبادةِ.

٢. رَدَّ أشياءَ مِنَ الكَذِبِ على دعوةِ جَدِّه الإمامِ المُجدِّدِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِالوَهَّابِ.

وقولُه: (نَسَبَا...كَذَبَا): هذه الأَلِفُ تُسمَّى أَلِفَ الإطلاقِ، ونظيرُها في قولِه تعالى: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾، و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾، و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾، ونحوِها. فهذه الآياتُ عندَ علماءِ الأداءِ فيها إجراءٌ للفواصلِ مُجرَى القوافي في ثُبوتِ أَلِفِ الإطلاقِ، فأشبَهَتِ القوافيَ مِن حيثُ كانتْ كلُّها مَقاطِعَ الكلامِ. فجاء القرآنُ مُوافِقًا لِمَا تُحِبُّه العربُ مِن نِظامِ الكلامِ لِيَرُوجَ بين العرَبِ. ثمَّ نُوِّعَت تِلاوتُه حتى صارَ على سبعةِ أحرُفٍ؛ لأجلِ انتِشارِ القرآنِ والإسلامِ.

والفائدةُ مِنها عندَ العربِ: هو خِفَّةُ الأَلِفِ وقفًا، وتَرَنُّمُ الصَّوتِ بها، وتناسُقُ

[1] انظر: الصحاح (٤/ ١٥٧٢).
[2] انظر: المصباح المنير (١/ ٣٤٢).
[3] انظر: الصحاح (٢/ ٥٧٠).

الكِتابةِ والرَّسْمِ في القَصيدةِ [(١)].

وقولُه: (رَدَّ) مفعولٌ لـ(بيَّنتُ) معطوفٌ على (أنواعًا)، والتقديرُ: بيَّنتُ أنواعًا... وبيَّنتُ ردَّ إفْكِ....

ـ ثمَّ إنَّ الناظمَ ذكَرَ أنَّه كتَبَ منظومتَهُ هذه مُستغفِرًا اللهَ إن كان قد أخطأَ في شيءٍ مِنها، وسأَلَ اللهَ العفوَ والمغفرةَ، هذا مع أنَّه - رحمه الله - ما دافَعَ إلَّا عنِ التوحيدِ وما يَجِبُ للهِ مِنَ العُبوديةِ والتَّعظيمِ والمحبَّةِ، ولا ذكَرَ إلَّا ما اعتقدَهُ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وساداتُ الأولياءِ مِنَ الصحابةِ والتابعِينَ والأئمةِ المَهْدِيِّين، كما سأَلَ اللهَ أن يَتقبَّلَها بقَبُولٍ حسَنٍ.

النَّظْم

١٨	وَأَرْتَجِي لِي مِنْهُ حُسْنَ الْخَاتِمَهْ	وَعِصْمَتِي عَنْ شَرِّ نَفْسٍ لَائِمَهْ
١٩	وَالْمُسْلِمِينَ وَالْقَرِيبِ وَالْوَلَدْ	فَهْوَ الَّذِي يُعْطِي الْمُرِيدَ مَا قَصَدْ

الغريب

(أَرْتَجِي): أُؤَمِّلُ وأُرِيدُ [(٢)].

(لَائِمَهْ): عاذِلَةٍ [(٣)].

(المُرِيدَ): الذي يَشاءُ شَيئًا [(٤)].

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٠٤ وما بعدها)، وضرورة الشِّعر لأبي سعيد السيرافي (ص٣٨- ٣٩).

(٢) انظر: المصباح المنير (١/ ٣٤٢).

(٣) انظر: المصباح المنير (١/ ٣٤٢).

(٤) انظر: تاج العروس (٨/ ١٣٣).

الشَّـرْح

(١٨) أي: وأَرْجُو مِنَ اللهِ حُسنَ الخاتِمةِ.

وزيادةُ (أَرْتَجِي) على: (أَرْجُو) مُبالَغةٌ مِنَ الناظمِ في الدُّعاءِ والاستِغاثةِ به سبحانَهُ.

وقولُه: (عَنْ شَرِّ نَفْسٍ لَائِمَهْ)؛ أي: وأَرْجُوه أن يَعصِمَني مِنَ النَّفْسِ اللَّوَّامَةِ. و(فاعِلٌ) هنا بمعنَى (مفعولٍ). واللَّوَّامَةُ واللائِمةُ: هي المَذْمُومةُ، كما هو مَرْويٌّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ۝٢﴾ [القيامة]

وجاء عن ابنِ عبّاسٍ وغير واحد من التابعين قالوا (هِيَ النَّفْسُ اللَّؤُومُ) أي: تَلومُ على الخير والشر [١]، وقيل: اللَّوَّامَةُ : الفَاجِرَةُ.

فكأنَّ الناظِمَ قال: وأَرْجُوه أن يَعصِمَنِي مِنَ النَّفْسِ المَذْمُومةِ أو التي تلومُ نفسَها على الخيرِ والشرِّ.

قال ابنُ جريرٍ: وهذِهِ الأَقوالُ الَّتِي ذَكَرْناهَا عَمَّنْ ذَكَرْناهَا عَنْهُ وإِنِ اخْتَلَفَتْ بِها أَلْفَاظُ قَائِلِيهَا، فَمُتَقَارِبَاتُ الْمَعَانِي، وَأَشْبَهُ الْقَوْلِ في ذلكَ بِظَاهِرِ التَّنْزِيلِ أَنَّها تَلُومُ صاحِبَهَا عَلَى الخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَتَنْدَمُ عَلَى مَا فَاتَ ا.هـ

وقال ابنُ جُزَيٍّ: «..فإنَّ النُّفوسَ على ثلاثةِ أنواعٍ؛ فخَيْرُها: النَّفْسُ المُطمئنةُ، وشَرُّها: النَّفْسُ الأمَّارةُ بالسُّوءِ، وبينَهما النَّفْسُ اللَّوَّامةُ، وقيل: اللَّوَّامةُ هي المَذمومةُ الفاجرةُ، وهذا بعيدٌ؛ لأنَّ اللهَ لا يُقسِمُ إلَّا بما يُعظِمُ مِنَ المخلوقاتِ. ويَستقيمُ إنْ كان «لا أُقسِمُ» نفيًا للقَسَمِ» وعليه تكونُ اللَّوَّامةُ بمعنَى المَلُومةِ ا.هـ[٢]

(١) (ج: ٢٣/ ٤٧٠)، و(حا: ١٠/ ٣٣٨٦ رقم ١٩٠٥٤).
(٢) التَّسهيل (٢/ ٤٣٢)، وانظر: تفسير الماورديِّ (٦/ ١٥١).

قلتُ: وما استبعدَه محلُّ نظرٍ؛ فإنّ السَّلفَ يفسِّرون الكلمةَ بالمثالِ وأحدِ الأنواع، وهذا هنا كذلك فإنّ أحدَ نوعي النفسِ اللَّوَّامةِ هي المَذمومةُ الفاجرةُ، فإنها تلومُ نفسَها وتتحسّرُ يومَ القيامةِ؛ ولذا سُبِقَتْ بالقَسَمِ به، وكثرةُ من يلومُ صورةٌ عجيبةٌ في عَرَصاتِ القيامةِ؛ إذ مع كثرةِ اللَّومِ إلا أنّه لا ينفعُ شيئًا؛ ولذا حَرَصَ إمامُ المفسِّرينَ على التنبيهِ بقولِه عن أقوالِ السَّلفِ (مُتَقَارِبَاتُ الْمَعَانِي).

(١٩) ثمَّ أشرَكَ الناظِمُ معه في الدُّعاءِ: ذُرِّيَّتَهُ وقَرابَته وجميعَ المسلِمِينَ.

وعَمَّ (الْمُسْلِمِينَ) ثمَّ خَصَّ قَرابَتَه، ثمَّ خَصَّ ذُرِّيَّتَه، ثمَّ أشار إلى مسألةٍ مُهمَّةٍ في التوحيدِ، وهي أنَّه لا يُعطي كُلَّ سائلٍ وكلَّ مُريدٍ جميعَ ما يَسألُ إلَّا اللهُ وحدَهُ؛ لأنَّه سبحانَهُ الذي بيدِهِ مَلَكوتُ كلِّ شيءٍ، وآياتُ الكِتابِ العزيزِ كثيرةٌ جدًّا في هذا النوعِ مِنَ العبوديةِ للهِ تعالى، وكذا الآياتُ الدالَّةُ على عظَمَتِه، كقولِهِ سُبحانَهُ: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّر لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾﴾ [إبراهيم]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق].

النَّـظْم

بَيَانُ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، الَّذي هُوَ الْحُجَّةُ فِي تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ وَالقَصْدِ [١]

٢٠	إِذَا أَرَدتَّ أَصْــلَ كُلِّ أَصْــلِ	وَالْحِكْمَةَ الْكُبْرَى لِبَعْثِ الرُّسْلِ [٢]
٢١	فَإِنَّــهُ عِبَــادَةُ الْإِلَــهِ	وَتَرْكُ مَــا يُدْعَى [٣] مِنَ الأَشْـبَاهِ
٢٢	مِنْ دُونِ مَوْلَانَــا الْمَلِيكِ الْبَاقِي	مُولِي الْجَمِيلِ الْخَالِــقِ الرَّزَّاقِ [٤]

الغريب

(**الأَشْبَاه**): جمعُ الشِّبْهِ، وهو المِثلُ [٥].

(**مُولِي**): اسمُ فاعلٍ مِن أَوْلَى؛ يُقال: أَوْلَيْتُه الأمْرَ فوَلِيَه؛ أي: وَلَّيْتُه إيَّاهُ تَوْلِيةً [٦].

الشَّرْح

(**٢٠-٢١**) توحيدُ الإِلَهِيَّةِ له أسماءٌ: توحيدُ العِبادةِ، والقَصْدِ، والطَّلَبِ، والعَمَلِ، والإرادةِ. والمعنى فيها واحِدٌ.

أي: إذا أَرَدتَّ أن تَعلَمَ أصلَ الأصولِ في النَّقْلِ والعقلِ في هذا العالَمِ فهو: توحيدُ اللهِ وتَرْكُ الإشراكِ به.

---

(١) جميعُ هذه التَّقسيماتِ بدَأَها الناظمُ في الأصلِ بقولِهِ: (فَصْلٌ) إلَّا هذا الموضِعَ، وأمَّا المخطوطُ فخَلا مِن (فَصْل) في المواضِعِ كلِّها.

(٢) بدَأَتِ المنظومةُ في المخطوطِ الذي بخَطِّ الناظمِ بهذا البيتِ.

(٣) في الأصلِ: (يُدْعَا) بالألِفِ؛ حملًا للخَطِّ على اللَّفْظِ، وهو مذهبٌ قديمٌ لجماعةٍ مِنَ الكُتَّابِ، ويكثُرُ استعمالُهُ في المخطوطاتِ؛ وانظر: شرح الشافية للرَّضِيِّ (٣/ ٣٣٣)، والمَطَالِع النَّصْرِيَّة (ص١٥٣).

(٤) الشَّطْرُ الثاني في المخطوطِ هكذا: «مُسْدِي الجَمِيلِ المُسْتَعَانِ الرَّازِقِ» وما أثبتُّ مِن تعديلِ الناظمِ، وهكذا جميعُ ما سيأتي مما أَثْبَتُّه.

(٥) انظر: تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

(٦) انظر: تاج العروس (٤٠/ ٢٤٣).

(٢٢) نبَّهَ الناظِمُ هنا إلى الأسماءِ والصِّفاتِ التي لا يَشْرَكُه فيها أحَدٌ، فاقتضَى انفِرادُهُ بالوَحْدانيةِ.

وهذه الأسماءُ والصِّفاتُ هي:

(**المَليك**): فَعيلٌ بمعنَى فاعلٍ: (**مالِك**). وقرَأَ أُبَيٌّ وأبو هُريرةَ في الفاتحةِ [(١)] (مَلِيكِ).

(**البَاقِي**): دلالةٌ على حياتِه وقَيُّومِيَّتِه وآخِرِيَّتِه: (الحَيُّ القَيُّومُ الآخِرُ).

(**مُولِي الجَمِيلِ**): فكُلُّ فِعلٍ جميلٍ في العالَمِ منه سبحانَهُ، وكُلُّ جَميلٍ مِنَ الخَلْقِ لبعضِهم بعضًا مِن جَميلِه سبحانَه.

وفيه إشارةٌ إلى كلِّ صفاتِ اللهِ التي فيها فَضْلُه على خَلْقِه: كالكريمِ والعَظيمِ.

(**الخَالِقِ**): فكلُّ مَنْ في العالَمِ مِن خَلْقِه سبحانَه.

(**الرَّزَّاقِ**): الذي كُلُّ رِزقٍ فأصلُه منه سبحانَه.

النَّـظْم

٢٣	قَدْ شَـــهِدَ اللهُ الْعَظِيـــمُ الْمَاجِدُ	بِأَنَّـــهُ الْإِلَـــهُ نِعْـــمَ الشَّـــاهِدُ
٢٤	وَخَلْقُـــــهُ: أَمْلَاكُهُـــمْ وَالْعُلَمَـــا	أَشْـــهَدَهُمْ فَشَـــهِدُوا إِذْ أَلْهَمَا [(٢)]

الغريـب

(**الْمَاجِدُ**): المَجْدُ: كَرَمُ الفَعَالِ، وقيل: إذا قارَنَ شَرَفُ الذَّاتِ حُسْنَ الفَعَالِ سُمِّيَ مَجْدًا [(٣)].

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (١/ ٧٦)، وزاد المسير (١/ ١٣).

(٢) في المخطوطِ: (عَلَّمَا) وما أثبتُّ مِن تعديلِ الناظِمِ.

(٣) انظر: تاج العروس (٩/ ١٥٠).

(الشَّاهِدُ): الحاضِرُ[(١)].

(أَلْهَمَا): أَلْقى في رُوعِه[(٢)] ونَفْسِه.

الشَّـرْح

(٢٣- ٢٤) يُشيرُ إلى قولِهِ تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ...﴾ [آل عمران: ١٨].

وقولُه: (إِذْ أَلْهَمَا)، أي: أنَّ اللهَ ألهَمَ خَلْقَه التوحيدَ والفِطرةَ السَّوِيَّةَ.

و«هذا تقريرٌ مِنَ اللهِ تعالى للتوحيدِ بأعظَمِ الطُّرُقِ المُوجِبةِ له، وهي شَهادتُهُ تعالى وشهادةُ خواصِّ الخَلْقِ، وهُمُ الملائكةُ وأهلُ العِلمِ، أمَّا شهادتُهُ تعالى فيما أقامَهُ مِنَ الحُجَجِ والبَراهينِ القاطعةِ على توحيدِهِ، وأنَّه لا إلهَ إلَّا هو، فَنَوَّعَ الأدِلَّةَ في الآفاقِ والأنفُسِ على هذا الأصلِ العظيمِ، ولو لم يكنْ في ذلك إلَّا أنَّه ما قامَ أحَدٌ بتوحيدِهِ إلَّا ونصَرَه على المُشرِكِ الجاحدِ المُنكِرِ للتوحيدِ، وكذلك إنعامُهُ العظيمُ الذي ما بالعبادِ مِن نِعمةٍ إلَّا مِنه، ولا يَدْفَعُ النِّقَمَ إلا هو، والخَلْقُ كلُّهم عاجزونَ عنِ المنافعِ والمَضارِّ لأنفُسِهم ولغيرِهم، ففي هذا بُرهانٌ قاطعٌ على وجوبِ التوحيدِ وبُطلانِ الشِّركِ، وأمَّا شهادةُ الملائكةِ بذلك فنَستفيدُها بإخبارِ اللهِ لنا بذلك وإخبارِ رُسُلِه، وأمَّا شهادةُ أهلِ العلمِ فلأنَّهم هم المَرجِعُ في جميعِ الأُمورِ الدِّينيةِ خصوصًا في أعظَمِ الأمورِ وأجَلِّها وأشرَفِها وهو التَّوحيدُ، فكلُّهم - مِن أوَّلِهم إلى آخِرِهم - قدِ اتَّفَقُوا على ذلك ودعَوْا إليه وبيَّنُوا للناسِ الطُّرُقَ المُوصلةَ إليه، فوجَبَ على الخَلْقِ التِزامُ هذا الأمرِ المشهودِ عليه والعملُ به، وفي هذا دليلٌ على أنَّ أشرَفَ

---

(١) انظر: تاج العروس (٨/ ٢٥٣).
(٢) انظر: الصحاح (٥/ ٢٠٣٧).

الأمورِ عِلمُ التَّوحيدِ؛ لأنَّ اللهَ شَهِدَ به بنَفْسِه وأشهَدَ عليه خواصَّ خَلْقِه، والشهادةُ لا تكونُ إلَّا عن عِلمٍ ويقينٍ، بمَنزلةِ المُشاهَدةِ للبَصَرِ، ففيه دليلٌ على أنَّ مَن لم يَصِلْ في علمِ التَّوحيدِ إلى هذه الحالةِ فليس مِن أُولي العلمِ»[(١)].

النَّظْم

٢٥	فَخَابَ عَبْدٌ جَعَلَ الْمَخْلُوقَا	نِدًّا لَهُ وَأَبْطَلَ الْحُقُوقَا
٢٦	أَللهُ رَبَّانَا وَأَسْدَى النِّعْمَهْ	لِنُخْلِصَ التَّوْحِيدَ هَذِي الْحِكْمَهْ
٢٧	فَمَا لَبِثْنَا أَنْ دَعَا الْمُضْطَرُّ	مَنْ لَيْسَ ذَا نَفْعٍ وَلَا يَضُرُّ
٢٨	دَسِيسَةٌ فِيهِمْ مِنَ اللَّعِينِ	يُوحِي بِهَا فِي النَّاسِ كُلَّ حِينِ

الغريب

(نِدًّا): النِّدُّ: المِثلُ والنَّظِيرُ[(٢)].

(وَأَسْدَى): أَسْدى إليه: أَحْسَنَ[(٣)].

(دَسِيسَة): الدَّسِيسُ: إخفاءُ المَكْرِ، والدَّسِيسةُ: النَّمِيمةُ وما أُضمِرَ مِنَ العداوةِ[(٤)].

الشَّرْح

(٢٥) أي: أنَّ اللهَ ألهَمَ خَلْقَهُ توحيدَه، فمَن بدَّلَ الشِّركَ بِذلكَ فهو مِنَ الخاسرِينَ.

(٢٦) أي: أنَّ اللهَ ما خلَقَ الخَلْقَ وأنعَمَ على عِبادِه بالنِّعَمِ إلَّا لِيُخلِصوا العِبادةَ له، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن للسعديِّ (١/ ١٢٤).

(٢) انظر: الصحاح (٥/ ٢٠٣٧).

(٣) انظر: تاج العروس (٣٨/ ٢٥٧).

(٤) انظر: تاج العروس (١٦/ ٧٥)، والمعجم الوسيط (١/ ٢٨٣).

(٢٧) أي: أنَّ الخَلْقَ عاشُوا على الفِطرةِ ثمَّ بدَّلُوا؛ بأنْ دعَا المُضْطَرُّ مَن لا يَنفَعُ ولا يَضُرُّ مِن أصحابِ القُبورِ، فصارُوا كعُبَّادِ الأصنامِ حين دَعَوْها وهي لا تَنفعُ ولا تضرُّ. معَ أنَّ المشركِينَ الأوَّلِينَ كانوا في الضَّرَّاءِ يَدْعُونَ اللهَ.

قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا ۝٥٦﴾ [الإسراء]. وقال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجۡعَلُكُمۡ خُلَفَآءَ ٱلۡأَرۡضِۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٦٢ أَمَّن يَهۡدِيكُمۡ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَمَن يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦٓۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝٦٣ أَمَّن يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٦٤﴾ [النمل].

وقال سبحانَهُ: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلۡفُلۡكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ ۝٦٥﴾ [العنكبوت].

(٢٨) قولُه: (اللَّعِينُ) هو: الشَّيْطانُ.

والمعنى: أنَّ الشيطانَ في كُلِّ زمانٍ هو الذي يُزيِّنُ للناسِ الشِّركَ ويُلبِّسُ على النَّاسِ دِينَهم كما قال اللهُ: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝٤٣﴾ [الأنعام]، وقال: ﴿زُيِّنَ لَهُمۡ سُوٓءُ أَعۡمَٰلِهِمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٣٧﴾ [التوبة]، وقال: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٖ مِّن قَبۡلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ۝٦٣﴾ [النحل]، وقال: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ ۝٢٤﴾ [النمل]، وكما في الحديثِ، أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالَ ذاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: (أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ، مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا: كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ

عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا، وَإِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ، إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيَكَ وَأَبْتَلِيَ بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ، تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ...)»[١].

النَّـظْم

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ ضَلَالِ مَنْ يُنَادِي الأَمْوَاتَ وَالْغَائِبِينَ

٢٩	وَدَعْـوَةُ الأَمْـوَاتِ تُبْطِـلُ الْعَمَـلْ	وَتَسْـلَخُ الْإِيمَانَ، خَابَ مَـنْ فَعَلْ[٢]
٣٠	شَـبَّهْتُ مَـنْ يَدْعُـو دَفِينًا فِـي الثَّرَا	بِطَالِـبِ الْعُرْيَـانِ سِـتْرًا مِـنْ عَـرَا[٣]

الغريـب

(الثَّرَا): التُّرَابُ النَّدِيُّ، وهو يائيٌّ، وكتَبْناه بالأَلِفِ لمشاكَلةِ القافيةِ[٤].

الشَّـرْح

(٢٩) أي: أنَّ دَعوةَ غيرِ اللهِ كالأمواتِ تُبطِلُ العملَ بالكُلِّيَّةِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، فسمَّاه شِركًا.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [الزُّمَر].

---

(١) م (٢٨٦٥) عن عِياضِ بنِ حِمارٍ الْمُجاشِعيِّ.

(٢) زاد بعدَهُ في المخطوطِ بيتًا وهو:

لَا تَجْعَلُوا الْمَرْبُوبَ رَبًّا وَاحْذَرُوا صَرْفَ الدُّعَا إِلَى الَّذِي لَا يَقْدِرُ

أي: أنَّ مَن دَعا صاحبَ القبرِ فقد جعَلَه ربًّا؛ لأنَّه صرفَ له شيئًا مِنَ العبادةِ التي لا تكونُ إلَّا للهِ.

(٣) في المخطوطِ: فإنَّ مَنْ يَدْعُو دَفِينًا فِي الثَّرَى كَطَالِبِ....

(٤) انظر: الصحاح (٦/ ٢٢٩١).

(٣٠) أي: أنَّ الذي يَدْعو صاحبَ القبرِ يُشبِهُ مَن يطلُبُ إلى العُرْيانِ ثوبًا، ولنْ يقدِرَ على إعطائِهِ؛ إذ لو كانَ يَملِكُه لنفعَ به نَفْسَه أوَّلًا، فلو كان هؤلاءِ المَدْعُوُّونَ - مِن دُونِ الله - يَنفعونَ لنَفَعوا أنفُسَهم بالاستِزادةِ مِنَ العملِ الصالحِ، فكيفَ دَعَوْهم وهم لا يَنْفَعونَهم!

النَّـظْم

٣١	وَصَـرْفُ حَـقِّ اللـهِ لِلْمَخْلُـوقِ	ظُلْـمٌ عَظِيـمٌ جَـاءَ فِـي الْمَنْطُـوقِ [١]
٣٢	لَـوْ قَـدَرَ [٢] الْإِلَـهَ حَـقَّ الْقَـدْرِ	مَـا قَالَ: يَـا مَعْرُوفُ، أَوْ: يَـا الْبَدْرِي [٣]

الغريـب

(مَعْرُوف): هو الكَرْخيُّ البَغداديُّ زاهدُ أهلِ العِراقِ المتوَفَّى سنةَ (٢٠٠ هـ) [٤].

و(البَدْرِي): هو عَليُّ بنُ إبراهيمَ بنِ محمَّدٍ الفاسيُّ المتوَفَّى سنةَ (٦٢٧ هـ) [٥] والدُ أحمدَ البَدَويِّ الصوفيِّ المتوَفَّى (٦٧٥هـ).

---

(١) بعدَ هذا البيتِ زاد الناظمُ في المخطوطِ بيتينِ، هما:

لِأَنَّـــهُ حَقِيقَـــةُ الإِلْحَـــادِ وَالاعْتِـــدَا فَاللـــهُ بِالمِرْصَـــادِ
وَمَنْ أَتَى مَـــوْلَاهُ مِنْهُ سَـــالِمَا أَوْلَاهُ عَفْـــوًا وَمَحَـــا الجَرَائِمَا

أي: أنَّ أعظمَ الانحرافِ عنِ الدِّينِ، وأكبَرَ اعتداءٍ على اللهِ تعالى هو صَرْفُ ما للهِ تعالى مِن حقِّ العِبادةِ إلى خَلْقِه، واللهُ بالمِرصادِ لمَن يفعلُ ذلك، ويَحِقُّ عليه وعيدُ اللهِ في قولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]، فمَن سَلِمَ مِن ذلك وماتَ على التوحيدِ فيُرْجَى أنْ يَعفُوَ اللهُ عنه ويَغفِرَ له ما أتَى مِنَ الذُّنوبِ كما قال سبحانَهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

(٢) مِن بابِ: ضَرَب، وقَتَل.

(٣) في الأصلِ: (يالبَدْري) بدُونِ ألِفٍ، وهو جائزٌ، والمشهورُ ما أثبَتُّ.

(٤) ترجمتُه في سير أعلام النُّبلاءِ (٩/ ٣٣٩).

(٥) انظر: حُسن المحاضَرةِ (١/ ٥٢٢)، وتحصيلَ المَرام، في أخبارِ البيتِ الحرام، والمشاعر العِظام (ص٦٨٢).

الشَّـرْح

(٣١- ٣٢) يُشيرُ الناظمُ إلى حديثِ ابنِ مسعودٍ أنَّه قال: لمَّا نزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شقَّ ذلك على أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقالوا: أيُّنا لم يَلْبِسْ إيمانَهُ بظُلمٍ؟ فقال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ؛ أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ:** ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان]) [(١)].

قال الناظمُ الشيخُ إسحاقُ: الشِّركُ أعظَمُ الذُّنوبِ؛ لأنَّه تشبيهُ المخلوقِ بالخالقِ في خصائصِ الإلَهيةِ: في النَّفْعِ والضُّرِّ والعَطاء، والمنعِ والخوفِ والرَّجاء، فأقبَحُ التشبيهِ تشبيهُ العاجزِ بالذاتِ، بالقادرِ الغنيِّ بالذاتِ [(٢)].

وقال الشيخُ عبدُاللَّطِيفِ بنُ عبدِالرحمنِ بنِ حسَنٍ:

ونذكُرُ لك هنا طرَفًا مِن مُعتقَدِ عُبَّادِ القُبورِ والصالحِينْ، وحقيقةَ ما هم عليه مِنَ الدِّينْ، ولِيَعلَمَ الواقفُ عليه أيَّ الفريقينِ أحَقُّ بالأمنْ، إن كان الواقِفُ ممَّن اختصَّهُ اللهُ بالفضلِ والمَنّ...:

مِن ذلك: مَحبَّتُهم مع اللهِ محبةَ تألُّهٍ وخُضوعٍ ورَجاء، ودُعاؤهم مع اللهِ في المُهِمَّاتِ والمُلِمَّاتِ والحَوادثِ التي لا يَكشِفُها ولا يُجيبُ الدُّعاءَ فيها إلَّا فاطِرُ الأرضِ والسَّمواتِ، والعُكوفُ حولَ أجداثِهم، وتقبيلُ أعتابِهم، والتمَسُّحُ بآثارِهم؛ طلَبًا للغَوْث، واستِجابةً للدَّعَواتِ وإظهارًا للفاقةِ، وإبداءً للفقرِ والضَّراعَة، واستِنزالًا للغوثِ والأمطار، وطلبًا للسلامةِ مِن شدائدِ البَرِّ والبِحار، وسُؤالُهم تَزويجَهم الأرامِلَ والأَيامى، واللُّطفَ بالضُّعفاءِ واليَتامى، والاعتِمادُ عليهم في المطالبِ

(١) خ (٤٧٧٦) واللَّفظُ له، م (١٢٤).

(٢) بخَطِّ الناظمِ على هامشِ إبطالِ التنديد، باختصارِ شرحِ التوحيد، للشيخ حَمَدِ بنِ عَتيقٍ (ص١٢).

العاليهْ، وتأهيلُهم لمغفِرةِ الذُّنوبِ والنَّجاةِ مِنَ الهاويهْ، وإعطاءِ تلك المراتِبِ السامِيَهْ.

وجَماهيرُهم لَمَّا أَلِفَتْ ذلك طِباعُهم، وفسَدَت به فِطَرُهم، وعَزَّ عنهم امتِناعُهم، لا يكادُ يَخطُرُ ببالِ أحَدِهم ما يخطُرُ ببالِ آحادِ المسلِمين، مِن قَصدِ اللهِ تعالى والإنابةِ إليه؛ بلْ ليس لذلك عندَهم إلَّا الوَلِيُّ الفُلانيُّ، ومَشهَدُ الشيخِ فلانٍ، حتى جعَلُوا الذَّهابَ إلى المَشاهِدِ عِوَضًا عنِ الخُروجِ للاستِسقاءِ والإنابةِ إلى اللهِ في كَشفِ الشَّدائدِ والبَلْوَى؛ كلُّ هذا رأَيْناه وسَمِعْناه عنهم[1] ا.هـ.

ومِن أعجبِ ما لَبَّس به علماءُ السُّوءِ على عُبَّادِ القبورِ أنْ قالوا لهم: لا يخرُجُ العبدُ عنِ الإسلامِ إلَّا بالجُحودِ أوِ ادِّعاءِ رَبٍّ مع اللهِ - تبارَك وتعالى - فقط.

وما دَرَى هؤلاءِ الدَّجَّالونَ أنَّ هذا هَدْمٌ لكُلِّ ما ذكَرَه فُقهاءُ الإسلامِ قاطِبةً في كُتُبِ الرِّدَّةِ مِن أنواعِ الرِّدَّةِ والشِّرْكِ غيرِ الجُحودِ.

النَّـظْم

٣٣	وَعِنْدَهُـمْ مِـنَ القَضَايَـا الصَّـادِرَهْ	عِنْـدَ القُبُـورِ لِاضْطِـرَارٍ صَائِرَهْ
٣٤	مَـا جَعَلُـوهُ قَاطِعًـا مُقَـرَّرَا	وَعَزَلُـوا القُرْآنَ فاسْـتَفْصِلْ تَرَى
٣٥	وَكُلُّ هَـذَا قَـدْ أَجَـابَ عَنْـهُ	مُحَقِّـقُ الْإِسْـلَامِ فَاطْلُبَنْـهُ
٣٦	يَقُولُ [فاعْلَمْ] قَدْ يُجَابُ [السَّاعِي][2]	عِنْـدَ القُبُـورِ مِحْنَـةً لِلدَّاعِـي
٣٧	يُوَافِـقُ اضْطِرَارَ عَبْـدٍ أَوْ يَكُنْ	لِـمُقْتَضٍ خُصَّ وَمَـحْتُومٍ يَكُنْ
٣٨	لِأَنَّ أَمْـرَ الكَوْنِ لَيْـسَ يَنْضَبِطْ	فَلَا تَكُـنْ بِمَـا حَكَـوْهُ مُغْتَبِطْ

(١) مِنهاج التأسيس والتقديس، في كشفِ شُبهات داودَ بنِ جرجيس (ص٥٠).

(٢) كلمةُ (فاعْلَمْ) كأنها ساقطة ولا يتِمّ السياقُ إلا بها. و(السَّاعِي) غيرُ واضحةٍ في الأصلِ، وقدِ استظهَرْتُها هكذا لأجلِ القافية.

٣٩	قَـدْ رُكِّبَـتْ أَحْوَالُهُمْ مِنْ بَاطِلِ	وَتَافِـهٍ أَوْ مِـنْ خَطًا مِـنْ نَاقِلِ
٤٠	أَوْ مَـا حَكَـوْا ظَنُّـوهُ مِـنْ كَرَامَـةِ	أَوْ خَبَـرٍ [ما فيـه مِـنْ دَلالَةِ][1]
٤١	أَوْ خَبَـرٍ وَعُـدَّ فِـي الْمَوْضُـوعِ	أَوْ مَـا حُكِـيْ عَنْ صَالِـحٍ مُطِيعِ

الغريب

(مَـحْتُومٍ): انحَتَمَ الأمرُ وتَحتَّمَ: وجَبَ وُجُوبًا لا يُمكِنُ إسقاطُهُ[2].

(مُغْتَبِطْ): الغِبْطَةُ: المَسَرَّةُ[3].

(التَّافِهُ): الحَقِيرُ الخَسِيسُ[4].

الشَّرْح

(٣٣-٣٤) يُشيرُ الناظمُ إلى أنَّ هؤلاءِ القُبوريِّينَ عندَهم مِنَ الأحوالِ والقصصِ المكذوبةِ التي ينشُرُونها في شأنِ المَقْبُورِينَ بما يَدُلُّ على صِحَّةِ اعتِقادِهم فيهم، ويجعلونَ ذلك مِنَ الأُمورِ القَطْعيَّةِ التي لا يجوزُ أن يَعترِضَ عليها أحَدٌ، وجعَلُوا ذلك مِنَ الدِّينِ الصحيحِ المُقَرِّبِ إلى اللهِ، وأبعَدُوا الناسَ عن صريحِ كلامِ اللهِ وما يدلُّ عليه مِن إبطالِ هذه العقيدةِ الفاسدةِ كقولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ۝١٤﴾ [فاطر].

وتَجِدُهم لا يُفسِّرون القرآنَ والسُّنَّةَ، وإنْ فسَّروهما صَرَفُوا دلالاتِهما عن

(١) هنا بَياضٌ في النُّسخةِ بِقَدْرِ كلمةٍ ثمَّ كلمةٌ غيرُ واضحةٍ ثمَّ بَترٌ، ويحتمِلُ أن يكونَ المعنَى (أو خبرٍ فَهِمُوهُ على غيرِ معناهُ الصَّحيحِ) فاستظهرتُ ما بينَ المعقوفين.

(٢) المصباح (١/ ١٢٠).

(٣) انظر: لسان العرب (٧/ ٣٥٩).

(٤) انظر: لسان العرب (١٣/ ٤٨٠).

معانِيهما الصحيحةِ.

وقولُه: (**فاسْتَفْصِلْ**) أي: فاطلُبْ تفصيلَ الرَّدِّ عليهم مِن آياتِ القرآنِ تَجِدْ ذلك كثيرًا فيه.

(٣٥) ثمَّ يشيرُ الناظمُ إلى أنَّ شُبهاتِ هؤلاءِ القُبوريينَ قدِ استَقْصاها جمْعًا وتفنيدًا الإمامُ المُحقِّقُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّةَ (ت ٧٢٨ هـ)، وذلك في عِدَّةِ كُتبٍ، منها: «مِنْهاجُ السُّنَّةِ النَّبويةِ» و«الرَّدُّ على البَكريِّ»، و«رِسَالةٌ فِي مكانِ رأسِ الحُسينِ»، و«قاعدةٌ جليلةٌ في التوسُّلِ والوَسيلةِ»، و«اقتضاءُ الصِّراطِ المستقيم»، و«الواسطةُ بينَ الحقِّ والخَلْقِ»، فارجِعْ إليها، وقد أصابَ الناظمُ في قولِه: (**مُحَقِّقُ الْإِسْلَامِ**) وأرادَ أنَّه مِن أعظَمِ مُحقِّقي الإسلامِ، فإنَّ تَصانيفَهُ كُلَّها مُحرَّرةٌ محقَّقةٌ، مَن طلَبَ الهِدايةَ بها بُورِكَ له في عِلْمِه وعَمَلِه.

(٣٦- ٣٧) وقولُه: (**يَقُولُ فاعْلَمْ قَدْ يُجَابُ...**) أي: أنَّ شيخَ الإسلامِ يقولُ في رَدِّ شُبهتِهم: «أنَّ مَن يَدْعو عندَ القبرِ يُستجابُ له»: إنَّ ذلك قد يكونُ مِحنةً وابتِلاءً، أو يكونُ سببُهُ مِن جِنسِ دعوةِ المُضطَرِّ الصادِقِ، أو يكونُ لِمُقْتَضٍ اقتضَى ذلك فخَصَّه اللهُ به كرحمةِ اللهِ له، أو لِأَمْرٍ محتومٍ، وهو القضاءُ والقَدَرُ الذي قضَى اللهُ به له بالفَرَجِ.

وهذا نصُّ كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ رحمهُ اللهُ:

قال: إجابةُ الدُّعاءِ قد يكونُ سببُهُ اضطِرارَ الداعي وصِدْقَ التِجائِه، وقد يكونُ سببُه مجرَّدَ رحمةِ اللهِ له، وقد يكونُ أمرًا قَضَاهُ اللهُ لا لأَجْلِ دُعائِه، وقد يكونُ له أَسبابٌ أُخرَى وإنْ كانتْ فِتنةً في حقِّ الداعي، فإنَّا نَعلَمُ أنَّ الكُفَّارَ قد يُستجابُ لهم فيُسْقَوْنَ ويُنْصَرونَ ويُعافَوْنَ ويُرْزَقُونَ مع دُعائِهم عندَ أوثانِهم وتَوَسُّلِهم بها، وقد

قال اللهُ تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ۝٢٠﴾ [الإسراء] ا.هـ[1].

(٣٨) وقولُه: (لِأَنَّ أَمْرَ...) أي: أنَّ الكونَ مختلِفُ المخلوقاتِ والأجناسِ والأنواعِ والأفرادِ، فلا يُمكِنُ أن يُحيطَ بها على كثرةِ اختلافِها أحَدٌ إلَّا الله، لِمَا بينَها مِن عظيمِ التفاوُتِ، فلا تُصدِّقْ ما يقولونَ مِن قصصٍ عن قُدرةِ الأولياءِ وتَصرُّفِهِمْ في الكونِ، ولا تكُنْ مسرورًا به؛ فإنَّه كُلَّه كَذِبٌ.

(٣٩-٤١) وقولُه: (قَدْ رُكِّبَتْ...) إلخ: يُريدُ أنَّ دِينَ أهلِ البِدَعِ في هذا البابِ مُركَّبٌ مِن: عَقائِدَ باطِلةٍ، أو داعيةٍ إلى الضَّلالِ جاهِلٍ لا يُساوِي شيئًا في العِلمِ، أو أخطاءٍ مِن ضَعفَةِ الرُّواةِ والنَّقَلةِ، أو حكاياتٍ ظَنُّوها مِنَ الكراماتِ وهي ليست كذلك، بل تحصُلُ لعامَّةِ الناسِ، أو حديثٍ فَهِمُوهُ على غيرِ معناهُ الصَّحيحِ، أو الاحتِجاجِ بأحاديثَ مكذوبةٍ مصنوعةٍ، أو قِصَّةٍ منقولةٍ عن رجُلٍ صالحٍ، وكلُّ ذلك ليسَ بحُجَّةٍ أَمامَ نُصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ المُحْكَمةِ الصَّريحةِ.

فانظُرْ كيفَ تكونُ غَلَبةُ الهَوَى: يترُكُون اللهَ تعالى الحيَّ القيُّومَ وهو يَدْعُوهم كلَّ يومٍ إلى دُعائِهِ ليَستجيبَ لهم، ثمَّ يَذهبونَ إلى ميِّتٍ لا يَملِكُ لنَفْسِه شيئًا، ويترُكُون كلامَهُ سبحانَهُ وكلامَ رسولِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهَدْيَه وهَدْيَ الصحابةِ والتابِعينَ والأئمةِ المَهْدِيِّينَ الذين هم ساداتُ الأولياءِ إلى جُهَّالٍ مُرتَزِقةٍ، أحسنُ أحوالِهم أن يكونُوا أنصافَ عُلماءَ!

«والذي أوقَعَ عُبَّادَ القبورِ في الافتتانِ بها أُمورٌ:

منها: الجهلُ بحقيقةِ ما بعَثَ اللهُ تعالى به رسولَهُ، مِن تحقيقِ التَّوحيدِ وقطعِ

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٣٢٠).

أسبابِ الشِّركِ، فالذين قَلَّ نَصيبُهم مِن ذلك إذا دعاهُمُ الشيطانُ إلى الفِتنةِ بها، ولم يكُنْ لهم ما يُبطِلُ دعوتَهُ استجابُوا له بحسَبِ ما عِندَهم مِنَ الجهلِ، وعُصِمُوا منه بقَدْرِ ما عِندَهم مِنَ العِلمِ.

ومنها: أحاديثُ مكذوبةٌ وضَعَها على رسولِ اللهِ ﷺ أشباهُ عُبَّادِ الأصنامِ مِنَ المَقابرِيةِ، وهي تُناقِضُ ما جاء به مِن دِينِه، كحديثِ: إذا تَحيَّرْتُم في الأمورِ، فاستَعِينُوا مِن أهلِ القبورِ! وحديثِ: إذا أعيَتْكُمُ الأمورُ، فعليكم بأصحابِ القبورِ، وحديثِ: لو أحسَنَ أحَدُكم ظَنَّه بحجَرٍ لنَفَعَه! وأمثالِ هذه الأحاديثِ التي هي مُناقِضةٌ لدِينِ الإسلامِ وضَعَها أشباهُ عُبَّادِ الأصنامِ مِنَ المقابرِيةِ، وراجَتْ على الجُهَّالِ والضُّلَّالِ، واللهُ تعالى إنَّما بعَثَ رسولَهُ لقتالِ مَن حسَّنَ ظَنَّهُ بالأحجارِ والأشجارِ، فإنَّه عليه السلام جنَّبَ أُمَّتَه مِنَ الفِتنةِ بالقُبورِ بكلِّ طريقٍ.

ومنها: حكاياتٌ حُكِيَت عن أهلِ تلك القُبورِ، أنَّ فلانًا استغاثَ بالقبرِ الفلانيِّ في شِدَّةٍ فخلصَ منها، وفلانًا نزَلَ به ضُرٌّ فاستَدْعَى صاحبَ ذلك القبرِ فكشَفَ ضُرَّه، وفلانًا دعاهُ في حاجَةٍ فقُضِيَت حاجتُهُ، وعندَ السَّدَنةِ والمَقابريةِ شيءٌ مِن ذلك يطولُ ذِكرُه، وهم مِن أكذَبِ خَلْقِ اللهِ على الأحياءِ والأمواتِ، والنُّفوسُ مُولَعةٌ بقضاءِ حوائجِها، وإزالةِ ضروراتِها، لا سِيَّما مَن كان مُضطرًّا يتشَبَّثُ بكلِّ سببٍ وإن كان فيه كراهةٌ، فإذا سَمِعَ أحدٌ أنَّ قبرَ فلانٍ تِرياقٌ مُجرَّبٌ، يميلُ إليه، فيذهبُ ويَدْعُو عندَهُ بحُرْقةٍ وذِلَّةٍ وانكسارٍ، فيُجيبُ اللهُ تعالى دعوتَهُ لِمَا قامَ بقَلْبِه مِنَ الذِّلَّةِ والانكسارِ، لا لأجلِ القبرِ، فإنَّه لو دَعَا كذلك في الجَبَّانةِ والحَمَّامِ والسُّوقِ لَأجابَهُ؛ فيظُنُّ الجاهلُ أنَّ للقبرِ تأثيرًا في إجابةِ تلك الدَّعوةِ، ولا يَعلمُ أنَّ اللهَ تعالى يُجيبُ دعوةَ المُضطَرِّ ولو كان كافرًا، فليسَ كلُّ مَن أجابَ اللهُ دُعاءَه يكونُ راضِيًا عنه، ولا مُحِبًّا له، ولا راضِيًا بفِعْلِه، فإنَّه يُجيبُ دُعاءَ البَرِّ والفاجرِ، والمؤمنِ والكافرِ، يَسَّرَ لنا اللهُ تعالى مِنَ

الدُّعاءِ والعملِ ما يكونُ موافِقًا لرضائِهِ بلُطفِهِ وكَرَمِه». انتهَى كلامُ العَلَّامةِ الرُّوميِّ رحمه الله تعالى ببعضِ اختِصارٍ.

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ رحمه الله تعالى: واللهُ تعالى لم يَجعلْ أحدًا مِنَ الأنبياءِ والمؤمنينَ واسطةً في شيءٍ مِنَ الرُّبوبيةِ والإلهيةِ، مِثلَ ما يَتفرَّدُ به مِنَ الخَلْقِ والرزقِ، وإجابةِ الدُّعاءِ والنَّصرِ على الأعداءِ، وقضاءِ الحاجاتِ، وتفريجِ الكُرُباتِ، بلْ غايةُ ما يكونُ العبدُ سببًا، أن يدعُوَ ويَشفَعَ، واللهُ تعالى قال: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿۞وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِى شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾ [النجم]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ٨٠﴾ [آل عمران].

فبيَّنَ سبحانَهُ أنَّ اتِّخاذَ الملائكةِ والنَّبيِّين أربابًا كُفرٌ...»[١].

النَّـظْم

٤٢	وَإِنْ نَصَحْـتُ قَائِـلًا: لَا تُشْـرِكْ	بِخَالِقِـكْ وَبَاعِثِـكْ لِحَشْـرِكْ
٤٣	لَقَـالَ: أَنْـتَ الْمُلْحِـدُ الْوَهَّابِـي	أَنْـتَ الْجَهُـولُ مُنْكِـرُ الأَسْبَابِ
٤٤	جَحَـدتَّ قَـدْرَ سَيِّدِي الْجِيلَانِـي	وَالْعَيْـدَرُوسِ الْمُسْـتَغَاثِ الثَّانِـي
٤٥	وَالْبَـدَوِيْ وَسَـيِّدِي الرِّفَاعِـي	مَحَـطِّ رَحْـلِ الْمُسْـتَجِيرِ الدَّاعِـي
٤٦	وَهُـمْ أُنَـاسٌ كُوشِـفُوا فَأَشْـرَفُوا	عَلَـى الْغُيُـوبِ فَلَهُـمْ تَصَـرُّفُ

الغريـب

(**الْمُلْحِدُ**): المائِلُ عنِ الحقِّ.

---

(١) الرد على شبهات المستعينين بغير الله للعلامة أحمد بن إبراهيم بن عيسى (ص٧٧).

(الوَهَّابِي): المُتَّبعُ لآراءِ محمَّدِ بنِ عبدِالوَهَّابِ المعتَرِفُ بقَدْرِه وفَضْلِه في العِلمِ والدَّعْوةِ إلى اللهِ، ويُقصَدُ بهذه النِّسبةِ الغَمزُ بأنَّ أقوالَهُ هي تخُصُّه وليس له فيها سَلَفٌ، وهذا مِن جُملةِ الافتِراءِ والكَذِبِ على دَعْوته.

(المُستَغَاث): الذي تُطلَبُ مَعونَتُه ونَصْرُه [١].

(المُسْتَجِير): الذي يطلُبُ إلى غيرِه أن يَحفَظَهُ ويَقِفَ إلى جانِبه كأنَّه جارُهُ [٢].

(كُوشِفُوا): الكَشْفُ: الإظهارُ، ورَفْعُ شيءٍ عمَّا يُواريهِ ويُغَطِّيه، وعندَ الصُّوفيةِ: زَعمُهم الاطِّلاعَ على ما وراءَ الحِجابِ مِنَ المَعاني العَلِيَّةِ والأُمورِ الخَفِيَّةِ، وُجودًا أو شُهودًا [٣].

(فَأَشْرَفُوا): يُقالُ: أشرَفتُ عليه: اطَّلَعتُ عليه [٤].

الشَّـرْح

(٤٢ - ٤٣) أي: إذا نصَحْتَ عُبَّادَ القُبورِ بأنَّ الذي تَفعَلُه شِركٌ بالذي خَلَقَك وهو الذي يَبعثُك مِنَ الموتِ يومَ القيامةِ - وحدَهُ لا شريكَ له - اتَّهَمَك بأنَّك وهَّابيٌّ، وهي كلمةٌ روَّجَ لها علماءُ السوءِ، وأرادُوا بها تكفيرَ كُلِّ مَن قالَ بدعوةِ الإمامِ المُجدِّدِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوَهَّابِ، وأنَّه خارجٌ عنِ الدِّينِ، وهو ما دَعاهم إلَّا إلى أنْ يُوَحِّدوا اللهَ، ويُفْرِدُوه بالعِبادةِ.

فانظُرْ كيفَ يُلْحِدُ هؤلاءِ في الدِّينِ ويَقَعُونَ في الشِّركِ، ثمَّ يَرْمُونَ المُوَحِّدينَ

---

(١) انظر: المصباح المنير (٢/ ٤٥٦).
(٢) انظر: المصباح المنير (١/ ١١٤).
(٣) انظر: تاج العروس (٢٤/ ٣١٢)، ومعجم لغة الفقهاء (ص٣٨١).
(٤) انظر: المصباح المنير (١/ ٣١٠).

به، كما رَمَى أسلافُهم أئمَّةَ السلفِ بأنَّهم حَشْوِيَّةٌ ومُجَسِّمةٌ ومُشَبِّهةٌ ونابِتَةٌ، تَشابَهَتْ قلوبُهم!

فإذا قالَ لَكَ القُبوريُّ: أنتَ جاهلٌ تُنكِرُ الأسبابَ والوسائلَ إلى اللهِ.

فالجوابُ: أنَّ هذا غيرُ صحيحٍ؛ بل نُثبِتُ مِنها ما أثبَتَه اللهُ ورسولُه، وما سِوَى ذلك فليسَ مِنَ الدِّينِ.

فالإيمانُ والعملُ الصالحُ مثلًا أسبابٌ ووسائِلُ إلى اللهِ أثبَتَها الشَّرْعُ، فأينَ الدَّليلُ على التوسُّلِ بالمَقْبُورِينَ؟

وقولُه: (**الْوَهَّابِي**) هذا نَبْزٌ أرادَ به أهلُ البِدَعِ رَمْيَ دعوةِ الإمامِ المجدِّدِ الشيخِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ بأنَّه اخترَعَ دِينًا جديدًا، وهذا كسُلوكِ آبائِهم مِنَ الضَّالِّينَ في اتِّهامِ مَن يَدْعُو إلى تحقيقِ التوحيدِ وتجريدِ العبوديةِ لله وحدَهُ.

قال شيخُ الإسلامِ: «إنَّ الجَهْمية والمعتزلةَ إلى اليومِ يُسمُّونَ مَن أثبَتَ شيئًا مِنَ الصِّفاتِ مُشبِّهًا - كَذِبًا منهم وافتِراءً - حتَّى إنَّ مِنهم مَن غلَا ورمَى الأنبياءَ - صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم - بذلك، حتَّى قال ثُمامةُ بنُ الأشْرَسِ مِن رُؤساءِ الجَهْميةِ: ثلاثةٌ مِنَ الأنبياءِ مُشبِّهةٌ؛ مُوسَى حيثُ قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وعِيسى حيثُ قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ومحمَّدٌ ﷺ حيثُ قالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا» (١). وحتَّى إنَّ جُلَّ المعتزلةِ تُدخِلُ عامَّةَ الأئمةِ - مِثلَ مالكٍ وأصحابِهِ والثَّوريِّ وأصحابِهِ والأوزاعيِّ وأصحابِهِ والشافعيِّ وأصحابِهِ وأحمدَ وأصحابِهِ وإسحاقَ بنِ راهويه وأَبي عُبَيدٍ وغيرِهم - في قِسمِ المُشبِّهةِ، وقد صنَّفَ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عثمانَ بنِ درباس الشافعيُّ جزءًا سمَّاه: تنزيه أئمةِ الشريعهْ،

---

(١) خ (١١٤٥) م (٧٥٨) عن أبي هريرة.

عنِ الألقابِ الشَّنيعهْ، ذكَرَ فيه كلامَ السلفِ وغيرِهم في معاني هذا البابِ، وذكَرَ أنَّ أهلَ البدعِ كلُّ صِنفٍ مِنهم يُلقِّبُ أهلَ السُّنَّةِ بلقَبٍ افْتَرَاهُ - يزعُمُ أنَّه صحيحٌ على رأيِهِ الفاسدِ - كما أنَّ المشركِينَ كانُوا يُلقِّبونَ النبيَّ بألقابٍ افْتَرَوْها - . فالرَّوافضُ تُسمِّيهم نواصِبَ، والقَدَريةُ يُسمُّونَهم مُجبِرةً، والمُرجِئةُ تُسمِّيهم شُكَّاكًا، والجَهْميةُ تُسمِّيهم مُشبِّهةً، وأهلُ الكلامِ يُسمُّونَهم حَشويةً ونَوابِتَ وغُثاءً وغُثْرًا... إلى أمثالِ ذلك. كما كانتْ قُريشٌ تُسمِّي النبيَّ ﷺ تارَةً مجنونًا وتارَةً شاعرًا وتارَةً كاهِنًا وتارَةً مُفتَرِيًا. قالوا: فهذه علامةُ الإرثِ الصحيحِ والمُتابَعةِ التامَّةِ، فإنَّ السُّنَّةَ هي ما كانَ عليه رسولُ اللهِ ﷺ وأصحابُهُ اعتقادًا واقتِصادًا وقولًا وعمَلًا؛ فكما أنَّ المُنحرِفِينَ عنه يُسمُّونَهم بأسماءٍ مذمومةٍ مكذوبةٍ - وإنِ اعتقَدُوا صِدقَها بِناءً على عقيدتِهم الفاسدةِ - فكذلك التابِعونَ له على بصيرةٍ الذينَ هم أَوْلَى الناسِ به في المَحْيَا والمَماتِ؛ باطنًا وظاهِرًا» (١).

(٤٤ - ٤٥) وهذه إحدَى كَذَباتِهم، وهي: أنَّ الوَهَّابِيَّ يَكرَهُ الأولياءَ ولا يَعْرِفُ قَدْرَهم!

والدليلُ على كَذِبِهم: أنَّنا نُعظِّمُ ساداتِ الأولياءِ مِنَ الصحابةِ والتابعِين، والأئمَّةِ المَهْدِيِّين، ونَحفَظُ عُلومَهم وننشُرُها... بخِلافِ القُبورِيِّين، وانظُرْ إلى كُتُبِ التوحيدِ التي نُعلِّمُها النَّاسَ وكُتبِ التوحيدِ التي يُعلِّمُها القُبوريُّونَ النَّاسَ، يَظْهَرْ لكَ مِن أينَ أُتُوا.

فانظُرْ مثلًا كتابَ التوحيدِ للإمامِ المُجدِّدِ - وهو مَتْنٌ صغيرٌ - فإنَّه اشتمَلَ على:

مِئةِ آيةٍ، ومِئةٍ وتِسعةٍ وأربعينَ حديثًا، وسبعةٍ وأربعينَ أثَرًا، والمجموعُ: قريبٌ مِن ثلاثِ مِئةِ نَصٍّ للاحتجاجِ والاستدلالِ.

وانظُرْ إلى عامَّةِ كتبِ أهلِ البِدَعِ فسترَى أنَّها لا تخرُجُ في الأدلةِ عن أحوالٍ ثلاثةٍ:

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٠).

الأوَّلُ: نُدرةُ الأدلةِ فيها؛ لأنَّ الباطلَ لا أصلَ له في الكِتابِ والسُّنَّةِ، ولا يذكُرُونَ الحديثَ ولا القرآنَ في أصولِهم إلَّا للاعتِضادِ أو التَّدْليسِ، لا للاعتمادِ.

والثاني: إذا وُجِدَتِ الأدلةُ - على قِلَّتِها - فغالِبُها أحاديثُ موضوعةٌ ولا أصلَ لها.

والثالثُ: حكاياتٌ مُختلَقةٌ ومَناماتٌ وخُرافاتٌ سمَّوْها أدلَّةً.

ثمَّ تأمَّلْ كيفَ يَتعلَّقُ القُبورِيُّونَ بأُناسٍ غالِبُهم مجهولٌ أو شِبهُ مجهولٍ!

والسِّرُّ في ذلك: سُهولةُ خَلْقِ الأساطيرِ حَوْلَهم؛ بخلافِ الصَّحابةِ والتابعِينَ، فإنَّ سِيَرَهم محفوظةٌ. واعتبِرْ بسِيرةِ (الجِيلانيِّ)، فله سِيرةٌ محفوظةٌ مُستقيمةُ الحالْ، وسِيرةٌ مكذوبةٌ يَتعلَّقُ بها الجُهَّالْ.

(٤٦) وانظُرْ كيف توَسَّلُوا بأصحابِ القُبورِ لأنَّهم يُقرِّبونَهم إلى اللهِ فقطْ، ثمَّ أَفْضَى الأمرُ إلى اعتِقادِ أنَّ اللهَ أطلَعَهم على الغيبِ؛ بل يَتصرَّفُونَ في العالَمِ أنواعَ التَّصرُّفاتِ التي هي مِن خصائصِ الرَّبِّ جلَّ جلالُه، كالرزقِ والشِّفاءِ، والحَمْلِ وهِبةِ الولَدِ والنَّصْرِ على الأعداءِ!

ولو أخَذْتَ مسألةً واحدةً مما تَقدَّمَ مِنَ الخصائصِ لوجَدتَّها واضِحةً صريحةً في كتابِ اللهِ، كالنَّصْرِ على الأعداءِ؛ فإنَّه بيَدِ اللهِ وحدَهُ، وما الناسُ فيه إلَّا سببٌ وفَضْلٌ مِنَ اللهِ، كما قال سبحانَهُ: ﴿وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ١٢٦﴾ [آل عمران]، وقال: ﴿وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٠]، وقال: ﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، وقال: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ٢١٤﴾ [البقرة]. فتأمَّلْ كيف أضافَ الرَّسولُ ومعه الأولياءُ النَّصرَ في الحروبِ والشَّدائدِ إلى

اللهِ وحدَهُ، كقِصَّةِ داودَ وطالوتَ مع جالوتَ: ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا۟ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٥٠﴾﴾ [البقرة]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٧﴾﴾ [الأعراف]، وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا ۚ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأنبياء]، وقال: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الشعراء]، وقال: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [يس]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَآءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ ﴿٤٦﴾﴾ [الشورى]، وقال: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ ۖ بَلْ ضَلُّوا۟ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأحقاف]، وقال: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾﴾ [الملك]، فجعَلَ صَرْفَ النَّصرِ مِن دُونِ اللهِ كفرًا.

ثمَّ انظُرْ أينَ هذا مِن وصيَّةِ القُبوريِّينَ بعضِهم بعضًا بالاستِنصارِ بأهلِ القبورِ زَمَنَ التَّتارِ مثلًا حينَ اجتاحُوا البلادَ الإسلاميةَ؛ إذ كانوا يقولونَ كما حكَى عنهم شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ فقالَ:

«حتَّى إنَّ العَدُوَّ الخارجَ عن شريعةِ الإسلامِ لمَّا قَدِمَ دمشقَ خرَجُوا يستغيثونَ بالمَوتى عندَ القبورِ التي يَرْجُونَ عندَها كشفَ ضُرِّهم، وقال بعضُ الشُّعراءِ:

يَا خَائِفِينَ مِنَ التَّتَرْ ... لُوذُوا بِقَبْرِ أَبِي عُمَرْ

أو قال: عُوذُوا بِقَبْرِ أَبِي عُمَرْ ... يُنْجِيكُمُ مِنَ الضَّرَرْ

فقلتُ لهم: هؤلاءِ الذين تَستغيثونَ بهم لو كانُوا معكم في القتالِ لانهزَمُوا كما

انهزَمَ مَنِ انهزَمَ مِنَ المسلمِينَ يومَ أُحُدٍ، فإنَّه كان قد قضَى أنَّ العسكرَ ينكَسِرُ لأسبابٍ اقتضَتْ ذلك ولحكمةٍ كانتْ للهِ عزَّ وجلَّ في ذلك؛ ولهذا كان أهلُ المعرفةِ بالدِّينِ والمُكاشَفةِ لم يقاتِلُوا في تلك المَرَّةِ لعدمِ القِتالِ الشرعيِّ الذي أمَرَ اللهُ به ورسولُهُ، ولِمَا يحصُلُ في ذلك مِنَ الشَّرِّ والفَسادِ وانتِفاءِ النُّصرةِ المطلوبةِ مِنَ القتالِ، فلا يكونُ فيه ثوابُ الدُّنيا ولا ثوابُ الآخرةِ لمَن عرَفَ هذا وهذا، وإن كان كثيرٌ مِنَ القائلِينَ الذين اعتقَدُوا هذا قتالًا شرعيًّا أُجِرُوا على نِيَّاتِهم.

فلمَّا كان بعدَ ذلك جعَلْنَا نأمُرُ الناسَ بإخلاصِ الدِّينِ للهِ عز وجل والاستغاثةِ به، وأنَّهم لا يستغيثونَ إلَّا إيَّاه، لا يَستغيثونَ بمَلَكٍ مُقرَّبٍ ولا نبيٍّ مُرسَلٍ كما قال تعالى يومَ بَدْرٍ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]، ورُوِيَ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان يومَ بدرٍ يقولُ: (يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ)، وفي لفظٍ: (أَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، وَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَلَا إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ)[(١)]، فلمَّا أصلَحَ الناسُ أمورَهم وصدَقُوا في الاستغاثةِ برَبِّهم نَصَرَهم على عدُوِّهم نَصْرًا عزيزًا، ولم تُهزَمِ التتارُ مِثلَ هذه الهزيمةِ قبلَ ذلك أصلًا لمَّا صَحَّ مِن تحقيقِ توحيدِ اللهِ تعالى وطاعةِ رسولِهِ ما لم يكُنْ قبلَ ذلك، فإنَّ اللهَ تعالى ينصُرُ رسولَهُ والذين آمَنُوا في الحياةِ الدُّنيا ويومَ يقومُ الأشهادُ[(٢)].

---

(١) جاء من غير وجهٍ أقربُها لفظًا: ما عند سي (٩١٠) ش (٢٩٧٦٤) حم (٢٠٤٣٠) خد (٧٠١) د (٥٠٩٠) سك (١٠٤١٢) حب (٩٧٠) عن أبي بكرةَ، وصحّحه ابنُ حِبّانَ وحسّنه الحافظُ في نتائجِ الأفكارِ في تخريجِ أحاديثِ الأذكارِ (٤/ ٨٨) ولم أر عندَهم ذكرَ يومِ بدرٍ.

(٢) تلخيص كتاب الاستغاثة (ص٤١٣).

النَّـظْم

٤٧	أَقُــولُ دَعْــوَى كُلُّهَــا ضَــلَالُ	وَقَوْلَــةٌ مَصْنُوعَــةٌ مُحَــالُ
٤٨	سَفَاسِــطٌ يَصْبُــو إِلَيْهَــا الْفَاسِــقُ	يَمُجُّهَــا السُّــنِّيُّ ذَاكَ الْحَــاذِقُ
٤٩	هَــلْ كَانَ أَمْرُ الْكَــوْنِ بِالتَّنَاوُبِ	أَمْ دَفْعَةً أَمْ حِصَصًــا فِي الْغَالِبِ؟!

الغريـب

(مُحَالُ): المُحالُ مِنَ الكَلَامِ: ما عُدِلَ به عن وَجْهِهِ[(١)].

(سَفَاسِط): جمعُ سَفْسَطةٍ. كذا جمَعَها الناظمُ على زِنةِ جمعِ التكسيرِ مِن جُموعِ الكَثْرةِ. والأكثَرُ أن تُجمَعَ على سَفْسَطاتٍ؛ جمعَ مُؤنَّثٍ سالِمًا، وأصلُ الكَلِمةِ يُونانيٌّ غيرُ عربيٍّ؛ لذا يَتوسَّعونَ فيها. ومعناها: التَّمْوِيهاتُ.

الشَّـرْح

(٤٧) قوله: (دَعْوَى كُلُّهَا ضَلَالُ): هذا بإجماعِ المسلمِينَ إلَّا القُبورِيِّينَ؛ لأنَّ قولَهم إمَّا مختَرَعٌ مِن أهوائِهم، وإمَّا أَخَذُوه مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ فحَرَّفُوا مَعانِيَهُما، فإنَّهما محفوظانِ بعدَ حفظِ اللهِ تعالى بحفظِ السلفِ، وذلك بالعملِ المُتواتِرِ عنهم جِيلًا فجِيلًا؛ ولذا لا يستطيعُ أحدٌ مِن هؤلاءِ المبتدعةِ أن يُسْنِدَ شيئًا مِن بِدَعِه وخُرافاتِه عن أحدٍ مِنَ السلفِ.

ولهذا قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ لمَّا قيلَ له: أنتَ صنَّفتَ اعتقادَ الإمامِ أحمدَ فتقولُ: هذا اعتقادُ أحمدَ، يعني: والرجُلُ يُصنِّفُ على مذهبِهِ فلا يُعترَضُ عليه؛ فإنَّ

(١) لسان العرب (١١/ ١٨٦).

هذا مذهبٌ مَتبوعٌ وغَرَضُه بذلك قطعُ مُخاصَمةِ الخُصومِ[(١)]. فقلتُ: «ما جمَعْتُ إلَّا عقيدةَ السلفِ الصالحِ جميعِهم ليس للإمامِ أحمدَ اختصاصٌ بهذا، والإمامُ أحمدُ إنَّما هو مُبلِّغُ العلمِ الذي جاءَ به النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ولو قال أحمدُ من تِلقاءِ نَفْسِه ما لم يَجِئْ به الرسولُ لم نَقْبَلْه، وهذه عقيدةُ محمَّدٍ. وقلتُ مرَّاتٍ: قد أمهَلْتُ كلَّ مَن خالَفَني في شيءٍ مِنها ثلاثَ سنينَ، فإنْ جاءَ بحرفٍ واحدٍ عن أحَدٍ مِنَ القرونِ الثلاثةِ - التي أثنَى عليها النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيثُ قال: (خَيْرُ القُرُونِ القَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)[(٢)] يخالِفُ ما ذكَرْتُه؛ فأنا أرجِعُ عن ذلك وعليَّ أن آتِيَ بنُقولِ جميعِ الطوائفِ - عنِ القرونِ الثلاثةِ تُوافِقُ ما ذكَرْتُه - مِنَ الحَنَفيةِ، والمالكيةِ، والشافعيةِ، والحَنْبليةِ، والأشعريةِ، وأهلِ الحديثِ، والصُّوفيةِ، وغيرِهم.

وقلتُ أيضًا في غيرِ هذا المجلِسِ: الإمامُ أحمدُ - رحمه الله - لَمَّا انتهَى إليه مِنَ السُّنَّةِ ونصوصِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكثَرُ ممَّا انتهَى إلى غيرِه وابتُلِيَ بالمِحنةِ والرَّدِّ على أهلِ البِدَعِ أكثَرَ مِن غيرِه: كان كلامُهُ وعِلمُه في هذا البابِ أكثَرَ مِن غيرِهِ فصارَ إمامًا في السُّنَّةِ أظهَرَ مِن غيرِه»[(٣)].

(٤٨) المعنَى: أنَّ شُبَهَهم تمويهاتٌ ومُغالَطاتٌ يَميلُ إليها الفاسِقُ؛ لِمَا في قَلْبه مِنَ الخُبثِ ودَنَسِ الشِّرْكِ، وغَلَبَةِ الهَوَى، ويَستقبِحُها المُوفَّقُ مِن أتباعِ السلَفِ الصالحِ؛ لِمَا في قلبِه مِنَ التوحيدِ وصِدْقِ العُبوديَّةِ، وصِحَّةِ العقلِ، وسلامةِ الفِكرِ.

---

(١) أي: أنّ حاكم دمشق أراد بهذا الكلام لما رأى ـ وهو الحاكمُ العَدْلُ ـ ممالأة خصوم شيخ الإسلام وتعصبهم ورَأَى قلّة العارفِ الناصرِ وخافَهم قال هذا الكلام.

(٢) مرويٌّ عن نحو ثلاثةَ عشرَ نفسًا منهم ابن مسعود عند خ (٢٦٥٢) م (٢٥٣٣) بلفظ (خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) وأما اللفظُ المذكورُ فقريبٌ منه ما عند حل (٤/ ١٧٢) عن عمر واستغربه (خَيْرُ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِمْ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ ...)

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٩).

قال شيخُ الإسلامِ: «مآلُهم في تلك الأقيسةِ العقليةِ، إلى السَّفْسَطةِ، التي هي: جُحودُ الحقائقِ الموجودةِ بالتَّمويهِ والتَّلبيسِ، ومآلُهم في تلك التأويلاتِ إلى القَرْمَطةِ؛ التي هي: تحريفُ الكَلِمِ عن مواضِعِه، وإفسادُ الشَّرعِ واللُّغةِ والعقلِ، بالتَّمويهِ والتَّلْبيسِ، وهذا أيضًا سَفْسطةٌ في الشَّرعياتِ، وسُمِّيَ قَرْمَطةً؛ لأنَّ القَرامِطةَ هم أشهَرُ الناسِ بادِّعاءِ عِلمِ الباطنِ المُخالِفِ للظاهرِ، ودعوَى التأويلاتِ الباطنةِ، المخالِفةِ للظاهرِ المعلومِ المعقولِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، واللهُ يَهدِينا وسائرَ إخوانِنا المؤمنِين لِمَا اختُلِفَ فيه مِنَ الحَقِّ بإذنِه، إنَّه يَهدي مَن يَشاءُ إلى صراطٍ مُستقيمٍ.

ولمَّا كان مآلُ هؤلاءِ إلى السَّفْسطةِ؛ التي هي جُحودُ الحقائقِ وجُحودُ الخالقِ، وكان لا بُدَّ لهم مِنَ النِّفاقِ، كان تَنبيهُ مَن نبَّهَ مِنَ الأئمةِ - كمالكٍ وأحمدَ وأَبي يوسفَ وغيرِهم - على أنَّ كلامَ هؤلاء جَهْلٌ، وأنَّ مآلَهُ إلى الزَّنْدقةِ: كقولِ أحمدَ: علماءُ الكلامِ زنادِقةٌ. وقولُ أَبي يوسفَ - ويُروَى عن مالكٍ -: مَن طَلَبَ العِلمَ بالكلامِ تَزَنْدَقَ، ومَن طلَبَ المالَ بالكيمياءِ أفلَسَ»[١].

(**٤٩**) هذا ردٌّ مِنَ الناظمِ على شُبهةِ تَصرُّفِ الأولياءِ في الكونِ، يقولُ مُستنكِرًا عليهم: كيفَ يَتصرَّفُونَ فيه؟

هلْ هو (**بِالتَّنَاوُبِ**) أي: مُناوَبةً بين الأولياءِ، فإذا تَعِبَ وَلِيٌّ قامَ بعدَه وَلِيٌّ آخَرُ؟ أمْ أنَّ ذلك (**دَفْعَةً**) فيَتصرَّفُونَ كُلُّهم في وقتٍ واحدٍ؟ أَمْ (**حِصَصًا**) فيقسمونَ الكونَ أجزاءً، لكُلٍّ مِنهم جزءٌ!

لأنَّ مَن تأمَّلَ كلامَ القُبوريِّينَ دائمًا وجَدَهُ كلامًا مُجمَلًا؛ ولذا استفصَلَ منهم الناظمُ؛ لأنَّه عندَ التَّفصيلِ يَظهَرُ الكَذِبُ ويَستبينُ ويُستَهْجَنُ.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٥٧).

النَّـظْم

فَصْلٌ فِي حَقِّ الأَوْلِيَاءِ الشَّرْعِيِّ

٥٠	وَالأَوْلِيَـاءُ حَقُّهُـمْ مَحَبَّتِـي	لَا جَعْلُهُـمْ جَهْـلًا بِهَـذِي الرُّتْبَـةِ
٥١	وَاللـهِ، مَـا قَـالَ الْوَلِـيُّ: ادْعُونِي	وَإِنْ دَهَاكُـمْ مَـا دَهَـى نَادُونِـي
٥٢	فِـي «غُنْيَةِ» الْجِيلِيِّ[1] رَدُّ الشِّـرْكِ	فَارْجِـعْ إِلَيْهَـا لَا تَكُـنْ فِـي شَـكِّ
٥٣	حَتَّـى الْعَجِيـنُ مِلْحَـهُ سُـؤَالُهُ	نَصُّـوهُ قَالُـوا: تَرْكُـهُ أَوْلَـى لَـهُ
٥٤	قَـدْ خَرَجُـوا مِـنْ عُهْـدَةِ الْبَيَـانِ	لَكِنَّكُـمْ مِـنْ جُمْلَـةِ الْعُمْيَـانِ
٥٥	حَاشَـاهُمُ أَنْ يَسْـمَعُوا الْقُرْآنَـا	وَيَرْتَضُـوا أَنْ تَسْـلُكُوا طُغْيَانَـا

الغريـب

(بِهَذِي) «هاذي»: اسمُ إشارةٍ، وهي لغةٌ في «هذه»، قَرَأْتُ بها في قراءةِ ابنِ مُحَيْصِنٍ مِنَ القراءاتِ الأربعِ الشواذِّ[2].

(الجِيلِيِّ) هو الشيخُ عبدُالقادرِ الجِيلانيُّ نِسبةً إلى جِيلٍ، وهي بِلادٌ مُتفرِّقةٌ مِن وراءِ طَبَرِسْتَانَ[3]، وبها وُلِدَ، ويقالُ لها أيضًا: جِيلانُ وكِيلانُ، الوليُّ الحنبليُّ المعروفُ (ت٥٦١هـ)[4].

(غُنْيَةِ) هو كتابُ الغُنْيَةِ لطالِبي طريقِ الحقِّ، للشيخِ عبدِالقادرِ، وقد قَسَمَهُ إلى خَمْسةِ أقسامٍ: الفقهِ والعَقائِدِ ومجالِسِ الوعظِ وفضائلِ الأعمالِ والتَّصوُّفِ.

---

(١) في الأصلِ: (الجِيلِ)، والصواب: (الجِيليِّ)، لاستقامةِ الوزنِ.

(٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر»، وقد وقعَ لي روايةُ هذا الكتابِ سماعًا إلى مصنِّفه، وقرأتُ بمضمَّنِه القراءاتِ الأربعة عشر ختمةً كاملةً (ص١٧٦).

(٣) الآنَ في شمالِ إيرانَ.

(٤) انظر: ذيلَ طبقاتِ الحنابلةِ (١/ ٢٩٠)، وتسهيلَ السابلةِ لمريدِ معرفةِ الحنابلةِ (٢/ ٦٠٩).

الشَّـرْح

(٥٠) هذا بيانُ حقيقةِ الحَقِّ الشَّرعيِّ للأولياءِ، فإنَّ الواجبَ في حَقِّهم: محبَّتُهم، وعلى قَدْرِ صلاحِهم وإمامتِهم في الدِّينِ يكونُ وَلاؤُهم، أمَّا عِبادتُهم - أحياءً أو أمواتًا - فليس مِن دِينِ اللهِ في شيءٍ، وإلَّا وقَعَ الإنسانُ فيما جعلَه اللهُ شِرْكًا كما قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٣١﴾ [التوبة].

(٥١) هنا يَحلِفُ الناظمُ بالله تعالى أنَّ القُبوريِّينَ لا يَستطيعونَ أن ينقُلُوا عن وَلِيٍّ مِنَ الأولياءِ الصالِحِينَ بحَقٍّ أنَّه قال: استَغِيثُوا بي، وصَدَقَ وبَرَّ - رحمهُ اللهُ - فإنَّهم كاذبونَ في دَعْوَاهم. وقولُه: (ادْعُونِي... وَإِنْ دَهَاكُمْ مَا دَهَى نَادُونِي) أي: واللهِ إنَّ الوَلِيَّ لم يقُلْ لكم: ادْعُونِي ونادُونِي وإنْ أصابَكم ما أصابَكم مِنَ البلاءِ والشِّدَّةِ؟

والعَجَبُ مِن جهلِ هؤلاءِ القُبوريِّينَ أنَّك إذا نبَّهْتَهم إلى أنَّ هذا الدُّعاءَ شِركٌ، زعَمُوا أنَّهم يعبُدُونَ اللهَ! فرَدَّ الإمامُ الشيخُ عبدُاللَّطيفِ بنُ عبدِالرحمنِ بنِ حسَنٍ بأنَّ دَعوى مَن ظَنَّ مِنَ الجُهَّالِ جوازَ دُعاءِ الموتى، ما دامَ أنَّ الذي يَدْعُوهم ويَستغيثُ بهم يعتقِدُ أنَّ الفاعلَ والمُوجِدَ هو اللهُ وحدَهُ، فقال رحمه الله:

هذا الأحمَقُ زادَ قَيْدًا، فقال: لا يُشرِكُ إلَّا مَن قصَدَ واعتقَدَ الاستقلالَ مِن دُونِ اللهِ، وفي تلبيةِ المشركِينَ في الجاهليةِ: لَبَّيْكَ لا شريكَ لك، إلَّا شريكًا هو لك، تَمْلِكُه وما مَلَك. فهؤلاءِ لم يَدَّعُوا الاستقلالَ؛ وعلى زَعْمِ هذا: ليسوا بمُشركِينَ. ا. هـ[1].

(١) تحفة الطالب والجليس في كشف شبه داود بن جرجيس (ص١٢٨).

(٥٢) قولُه: (**الجِيلِيِّ**) أي: أنَّ الشيخَ الوَلِيَّ عبدَ القادرِ الجِيلانيَّ، هو نَفْسُه في كتابِهِ (الغُنْيَةِ) ذكَرَ عقيدةَ السلفِ الصالحِ ولم يخرُجْ عنها [١]، بلْ حذَّرَ مِنَ الشِّركِ بكلِّ أنواعِهِ فلِمَ لَمْ تسلُكُوا طريقتَهُ! ولأنَّكم أهلُ هَوًى لَمْ تُطيعوه وكذَّبْتُم عليه.

وانظُرْ إلى ضلالِ هؤلاءِ المبتدِعةِ كيفَ يترُكُونَ كلامَ أئمةِ الزُّهدِ والتصوُّفِ في حقيقةِ التَّوحيدِ وإخلاصِ العُبوديةِ للهِ تعالى، وفي كثرةِ التَّعبُّدِ والتألُّهِ، وفي أعمالِ البِرِّ، ويَستبدِلونَ ذلك بالأورادِ الشِّركيةِ والبِدعيةِ والغِناءِ والإنشادِ الخَبيثِ والاتِّحادِ والحُلولِ ووَحْدةِ الوُجودِ والبِدَعِ المُغلَّظةِ والغُلُوِّ في القُبورِ.

(٥٣) (**حَتَّى**) حرفُ ابتِداءٍ، والجُملةُ بعدَهُ جُملةٌ اسميةٌ. (**الْعَجِينُ**): مُبتدَأٌ أوَّلُ. (**مِلْحَهُ**) مفعولٌ به للمصدرِ (**سُؤَالُهُ**) مُقدَّمٌ، و(**سُؤَالُهُ**): مُبتدأٌ ثانٍ مرفوعٌ، وهو مضافٌ والهاءُ ضميرٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ مُضافٌ إليه، وجملةُ (نَصُّوهُ) في محَلِّ رفعٍ خبرٌ للمُبتدأِ الثاني، والجُملةُ مِنَ المبتدَأِ الثاني وخبَرِه في محَلِّ رفعٍ خبرٌ للمُبتدَأِ الأوَّلِ (**الْعَجِينُ**)، وعدَّى الفعلَ (**نَصُّوهُ**) بنَفْسِه لضَرورةِ الوزنِ.

والمعنى: أنَّه حتَّى المِلْحُ في الطَّعامِ ينبغي أن تَسألَهُ اللهَ - عزَّ وجلَّ - فقطْ ولا تَسألَ غيرَهُ.

وقد نَصَّ على ذلك أئمةُ السلفِ، فروَى التِّرْمِذيُّ عن ثابتٍ البُنَانيِّ، أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: (لِيَسْأَلْ أَحَدُكُمْ رَبَّهُ حَاجَتَهُ حَتَّى يَسْأَلَهُ الْمِلْحَ، وَحَتَّى يَسْأَلَهُ شِسْعَ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ) وهو مُرسلٌ [٢]. وروَى البيهقيُّ في الشُّعَبِ عن بَكرِ بنِ عبدِاللهِ المُزَنيِّ [٣] عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (سَلُوا اللهَ حَوَائِجَكُمْ حَتَّى المِلْحَ)،

---

(١) انظر: الغُنْيَة (١/ ١١٨).

(٢) سنن الترمذي (٥/ ٤٨١) وصوَّب إرساله.

(٣) شُعَب الإيمان (٢/ ٣٧٠).

وهو مُرسَلٌ. وقد جاء نحوُه أيضًا مِن كلامِ عُروةَ بنِ الزُّبَيرِ مِنَ التابعِينَ كما في المُدَوَّنةِ عن مالكٍ [١]، وعنه الحَكيمُ التِّرمذيُّ في نوادرِ الأُصولِ [٢].

(٥٤) أي: أنَّ الأولياءَ مِنَ الصحابةِ والتابعِينَ والأئمَّةِ المهديِّينَ على مختلَفِ الأعصارِ والأمصارِ حذَّرُوا مِنَ الشِّركِ وطُرُقِه في كُتبِهم فخَرَجُوا مِنَ العُهْدةِ، لكنَّ هؤلاءِ الأتباعَ عُمْيانٌ عنِ الحقِّ، وتارةً يُخْفُونَ ذلك عن أَتْباعِهم، وتارةً يَقْرؤونها ويُحرِّفونَ معانِيَها.

(٥٥) أي: حاشَا الأولياءَ أن يَرْضَوا بما أنتُم عليه مِنَ الشِّركِ وعِبادةِ الطاغوتِ فضْلًا عن أنْ يأمُرُوا الناسَ به وهم يَتْلُونَ القرآنَ آناءَ الليلِ والنَّهارِ، ويَعْملونَ بتَوْحيدِ اللهِ، وإلَّا فكيفَ صارُوا أولياءَ.

النَّظْم

٥٦	لَا يَعْلَمُ الْمَاضِي وَمَا يَصِيرُ	إِلَّا الْعَلِيمُ الْقَادِرُ الْبَصِيرُ
٥٧	وَإِنْ تَقُلْ هُمْ سَبَبٌ فِي النَّفْعِ	فَبِالْبَلَاغِ لَا كَزَعْمِ الْبِدْعِي
٥٨	مَا السَّبَبُ الْعَادِيُّ مِن ذَا الْبَابِ	فَارْجِعْ تَرَى دَلَائِلَ الصَّوَابِ
٥٩	كَمْ سَبَبٍ يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ	هُوْ [٣] هُلْكُهُ يَسْخَطُهُ الدَّيَّانُ
٦٠	مُسَلَّمُ الثُّبُوتِ هَذَا عِنْدَهُمْ	لَكِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ رُشْدَهُمْ
٦١	يَاءُ النِّدَاءِ الطَّلَبِيْ إِلَى الْعَلِي	قَدْ وُجِّهَتْ مَا وُجِّهَتْ إِلَى الْوَلِي

الغريب

(**السَّبَبُ الْعَادِيُّ**): السببُ: ما يُتوصَّلُ به إلى المقصودِ. والعادِيُّ: اسمٌ منسوبٌ

---

(١) المدوّنة (١/ ١٠٣).

(٢) (١/ ٦٥٤).

(٣) بسكونِ الواوِ؛ لاستِقامةِ الوزنِ، وهي لغةُ قَيسٍ وأَسَدٍ. التذييل والتكميل (٢/ ٢٠٢).

إلى العَادَةِ، والمرادُ به: السببُ الطَّبيعيُّ العُرْفِيُّ المُعتادُ.

(**مُسَلَّمُ الثُّبُوتِ**): أي: أَمْرٌ مفروغٌ منه لا نِزاعَ فيه.

الشَّـرْح

(٥٦) أي: لا يَعلَمُ الغيبَ كُلَّه إلَّا اللهُ وحدَه، ومَن أطلَعَهُ اللهُ على شيءٍ منه مِنَ الملائكةِ والرُّسُلِ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ۝٦٥﴾ [النمل]، وقال ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن]. وهو مِن خَصائصِ الرَّبِّ عزَّ وجَلَّ؛ ولذا ذَكَرَ الناظمُ أسماءَ اللهِ تعالى (الْعَلِيمُ الْقَادِرُ الْبَصِيرُ) فالعَليمُ: صِيغةُ مُبالَغةٍ في صِفةِ العِلمِ، وهو البالِغُ في العِلمِ غايتَهُ، والقادِرُ اسمُ فاعلٍ مِن صِفةِ القُدْرةِ، وهو الذي يَقدِرُ على كُلِّ شيءٍ، والبَصيرُ صِيغةُ مُبالَغةٍ في صِفةِ البَصَرِ فهو البالِغُ في البَصَرِ غايتَهُ، لا تَخفى عليه خافيةٌ، وقد أحاطَ بَصَرُه بجَميعِ الأشياءِ فيَراها كُلَّها ظَهَرَتْ أو خَفِيَتْ، دَقَّتْ أو عَظُمَتْ سبحانَهُ وتعالى.

وهذه الأسماءُ إنَّما أورَدَها الناظمُ بصِيغةِ المُبالَغةِ واسمِ الفاعلِ - ومِثلُها اسمُ المفعولِ -؛ لأنَّها باتِّفاقِ أهلِ العربيةِ تُفِيدُ التَّجَدُّدَ والحُدوثَ، وهي عِندَهم مِنَ الصِّفةِ الصَّريحةِ، ولا يريدونَ بالصِّفةِ هنا النَّعْتَ، وإنَّما يريدونَ بها الاسمَ المُشتَقَّ مِنَ المصدرِ للدلالةِ على شيئَينِ معًا، هما: ذاتٌ، وشيءٌ فَعَلَتْهُ تلك الذاتُ.

فجَميعُ أَسمائِهِ جلَّ وعلَا دالَّةٌ على ذاتِه وعلى أفعالِهِ بدَلالةِ اللُّغةِ إجماعًا، وفي هذا الرَّدُّ على المُعطِّلةِ، الذينَ فرَّغُوها مِن دلالتِها ومَعانيها كُلًّا أو بعضًا.

(٥٧) أي: أنَّ الأولياءَ سببٌ صحيحٌ في إبلاغِ رسالةِ اللهِ إلى الناسِ، وما جَعَلَهم اللهُ مِن أوليائهِ إلَّا لهذا، لا ما تَدَّعُونَه مِنَ الاستِغاثةِ بهم وجَعْلِهم وسائطَ.

هذا مع أنَّ هؤلاءِ القُبوريِّينَ يَجعلونَ الاستغاثةَ والوسائطَ مِنَ الدِّينِ!

فأينَ الدَّليلُ مِن كِتابِ اللهِ أو مِن هَدْيِ رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو إجماعِ أصحابِهِ ومَن بَعْدَهم على ذلك؟

ويجعلونَ ذلك مِنَ العِبادةِ!

والقاعدةُ عندَ عامَّةِ أهلِ العلمِ: أنَّ العِباداتِ توقيفيَّةٌ، فأينَ الدليلُ على ذلك؟

(٥٨- ٦٠) قولُه: (**السَّبَبُ الْعَادِيُّ**) ينقسِمُ السببُ - باعتبارِ مَصْدَرِه - إلى ثلاثةِ أقسامٍ: شرعيٍّ، وعقليٍّ، وعاديٍّ:

فالشَّرعيُّ: دلَّ عليه الشرعُ، ككَوْنِ التوسُّلِ بالأعمالِ الصالحةِ سببًا لاستجابةِ الدُّعاءِ.

والعقليُّ: دلَّ عليه العقلُ، كالنَّظَرِ سببٌ لحُصولِ العلمِ.

والعاديُّ: دلَّتْ عليه العادةُ التي يَتكرَّرُ وقوعُها، كالغِذاءِ سببٌ للحياةِ، والنارِ سببٌ للإحراقِ.

وكلُّ سببٍ شرعيٍّ هو سببٌ عاديٌّ، لا العكسُ.

ويُمكِنُ أن ينقسِمَ العاديُّ إلى أربعةِ أقسامٍ:

ربطُ وجودٍ بوُجودٍ: كربطِ الشِّبَعِ بالأكلِ، وربطُ عدَمٍ بعدَمٍ: كربطِ عدَمِ المطَرِ بعدمِ السَّحابِ، وربطُ وجودٍ بعدَمٍ: كربطِ البَرْدِ بعدمِ اللِّباسِ والغِطاءِ، وربطُ عدَمٍ بوجودٍ: كربطِ عدَمِ الصِّحَّةِ بوجودِ المرضِ.

والمَقصودُ: أنَّ الناظِمَ يرُدُّ عليهم في قولِهم: (التوسُّلُ بالأولياءِ هو سببٌ عاديٌّ في الكَونِ؛ فإذا تَوسَّلْنا بهم فقد فعَلْنا شيئًا مباحًا دلَّتْ عليه الطَّبيعةُ والعادةُ) بأنَّ هذا ليس مِنَ السببِ العاديِّ، بل هو مِنَ السببِ الشرعيِّ؛ لتعَلُّقِ ذلك بالشرعِ، فإنَّهم لو

رجَعُوا إلى نُصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ لوجَدُوا أنَّ كلَّ سبَبٍ يُتَقرَّبُ به إلى اللهِ فهو مِنَ الشرعِ لا مِنَ العادةِ، وإذ ذلك كذلك فأينَ الدَّليلُ على كونِهِ سببًا شرعيًّا لقَبولِ الدُّعاءِ.

«وأمَّا قولُهم في الأسبابِ العاديَّةِ: مثلُ قولِ الرجُلِ لابنِهِ: رُدَّ إبِلِي علَيَّ، أو لجارِهِ: رُدَّ ناقَتِي علَيَّ. فنقولُ:

لا نِزاعَ بينَ العلماءِ في جوازِ الاستعانةِ بالأسبابِ العاديَّةِ الطبيعيةِ الظاهرةِ الحِسِّيَّةِ، كأنْ يستعينَ الرجُلُ بأصحابِهِ في قِتالٍ أو إدراكِ عدُوٍّ أو سبُعٍ ونحوِهِ مِنَ الأسبابِ العاديَّةِ المتعلِّقةِ مُسبَّباتُها بأسبابِها، فمتَى أتَى العبدُ بالسببِ وقَعَ المقدورُ، ومتَى لم يأتِ بالسببِ انتفَى المقدورُ. وهذا كما قُدِّرَ الشِّبَعُ والرِّيُّ بالأكلِ والشُّربِ، وقُدِّرَ الولَدُ بالوطءِ، وقُدِّرَ حصولُ الزرعِ بالبَذْرِ، وقُدِّرَ خروجُ نَفْسِ الحَيَوانِ بذَبْحِه، لكنَّ هذه الأفعالَ العاديَّةَ القائمةَ بفاعِلِها تُنسَبُ إليه وتُضافُ إليه حقيقةً، مِن إضافةِ الفعلِ إلى فاعلِهِ، فيُقالُ: أكَلَ وشَرِبَ وقامَ وقعَدَ وحكَى ودعَا واستغاثَ، حقيقةً لا مَجازًا بإجماعِ العُقلاءِ، ولم يخالِفْ في إضافةِ الأفعالِ إلى فاعِلِها حقيقةً إلَّا مَن هو مِن أجهَلِ الناسِ وأضَلِّهم عن سواءِ السَّبيلِ.

إذا عرَفْتَ هذا؛ فالالتِفاتُ إلى الأسبابِ غيرِ المشروعةِ شِركٌ في التوحيدِ، ومحوُ الأسبابِ العاديَّةِ أن تكونَ أسبابًا نقصٌ في العقلِ. والإعراضُ عنِ الأسبابِ بالكُلِّيَّةِ قَدْحٌ في الشَّرعِ.

إذا تَبيَّنَ لك هذا فقياسُ الأمواتِ مِنَ الأنبياءِ والصالحِينَ في الأمورِ التي لا يَقدِرُ عليها إلَّا اللهُ على الأحياءِ القادرِينَ على الأسبابِ العاديَّةِ المقدورِ عليها مِن أفسَدِ القياسِ وأبطَلِ الباطِلِ وأمحَلِ المُحالِ؛ لأنَّ اللهَ - سبحانَهُ وتعالى - فرَّقَ بينَ الأحياءِ

والأمواتِ ولم يُسَوِّ بينَهما بقولِهِ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾﴾ [النحل]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف]. وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر]»[(١)].

وربَّما قصَدَ القُبورِيُّونَ بالسببِ هنا أمرًا آخَرَ؛ وهو: (أنَّ الأولياءَ سببٌ ووسيلةٌ لنيلِ المقصودِ، وإنَّ اللهَ تعالى هو الفاعلُ والمؤثِّرُ، وهو الذي جعَلَ بينَ الأسبابِ والمُسبَّباتِ تلازُمًا عاديًّا بحيثُ يَصِحُّ تخلُّفُها، فتكونُ غيرَ مُؤثِّرةٍ، فالمقصودُ هو اللهُ، والنبيُّ ﷺ سببٌ ووسيلةٌ)!

وهذا هو قولُ الجاهليَّةِ الكُفَّارِ، فإنَّهم ما عبَدُوا الصالحِينَ إلَّا لكونِهم أسبابًا ووسائِلَ لنيلِ المقصودِ، وإلَّا فهُمْ يعتقِدونَ أنَّ اللهَ هو النافعُ الضَّارُّ، وأنَّه المُتفرِّدُ بالإيجادِ والإعدامِ، وأنَّه هو رَبُّ كلِّ شيءٍ ومَلِيكُه.

ثمَّ نحنُ لا نُنازِعُ في إثباتِ ما أثبَتَه اللهُ مِنَ الأسبابِ، لكنْ مَن هو الذي جعَلَ الاستغاثةَ بالمخلوقِ ووساطتَهُ سببًا في الأمورِ التي لا يَقدِرُ عليها إلَّا اللهُ؟ ومَنِ الذي قال: إنَّك إذَا استغثْتَ بميِّتٍ، أو جعَلْتَه واسِطةً كان ذلك سببًا في حُصولِ الرزقِ والنَّصرِ وغيرِ ذلك، ممَّا لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ؟ ومَنِ الذي شرَعَ ذلك وأمَرَ به؟ ومَنِ الذي فعَلَ ذلك مِنَ الأنبياءِ والصَّحابةِ والتابِعِينَ لهم بإحسانٍ؟

(١) مجموعة الرسائلِ والمسائلِ النَّجدية (٥/ ٨٣٧).

قال ابنُ القيِّم: ومِن أنواعِهِ - يعني الشِّركَ -: طلَبُ الحوائجِ مِنَ المَوْتَى، والاستِغاثةُ بهم، والتَّوَجُّهُ إليهم، وهذا أصلُ شِركِ العالَمِ، فإنَّ الميِّتَ قدِ انقطَعَ عَمَلُه، وهو لا يَملِكُ لنَفْسِهِ ضرًّا ولا نفعًا، فضلًا عمَّنِ استغاثَ به وسأَلَه قضاءَ حاجتِهِ، أو سأَلَه أن يَشفَعَ له إلى اللّهِ فيها، وهذا مِن جهلِهِ بالشَّافِعِ والمشفوعِ له عندَهُ، فإنَّه لا يَقدِرُ أن يَشفَعَ له عندَ اللّهِ إلَّا بإذنِهِ، واللّهُ لم يَجعلِ استغاثَتَهُ وسؤالَهُ سببًا لإذنِهِ، وإنَّما السَّببُ لإذنِهِ كمالُ التَّوحيدِ، فجاء هذا المُشرِكُ بسببٍ يَمنعُ الإذنَ، وهو بمَنزِلةِ مَنِ استعانَ في حاجةٍ بما يَمنعُ حُصولَها، وهذه حالةُ كُلِّ مُشرِكٍ، والميِّتُ مُحتاجٌ إلى مَن يدعو له، ويَترحَّمُ عليه، ويَستغفِرُ له، كما أَوْصَانَا النَّبيُّ ﷺ إذا زُرْنَا قبورَ المسلِمينَ أن نَترحَّمَ عليهم، ونَسأَلَ لهم العافيةَ والمغفِرةَ، فعكَسَ المشركونَ هذا، وزارُوهم زيارةَ العِبادةِ، واستِقضاءِ الحوائجِ، والاستغاثةِ بهم، وجعَلُوا قُبورَهم أوثانًا تُعبَدُ، وسمَّوْا قَصْدَها حَجًّا، واتَّخَذُوا عِندَها الوَقْفةَ وحَلْقَ الرَّأسِ، فجمَعُوا بينَ الشِّركِ بالمعبودِ الحَقِّ، وتغييرِ دينِهِ، ومُعاداةِ أهلِ التَّوحيدِ، ونِسبةِ أهلِهِ إلى التَّنقُّصِ للأمواتِ، وهم قد تَنقَّصُوا الخالقَ بالشِّركِ، وأولياءَهُ المُوحِّدينَ له، الذينَ لم يُشرِكوا به شيئًا بذَمِّهم وعَيْبِهم ومُعاداتِهم، وتَنقَّصُوا مَن أشرَكُوا به غايةَ التَّنقُّصِ؛ إذ ظَنُّوا أنَّهم راضونَ مِنهم بهذا، وأنَّهم أمَرُوهم به، وأنَّهم يُوالُونَهم عليه، وهؤلاءِ هم أعداءُ الرُّسُلِ والتَّوحيدِ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، وما أكثَرَ المُستجيبينَ لهم! وللّهِ خليلُهُ إبراهيمُ عليه السَّلامُ حيثُ يقولُ: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ۝٣٥ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم][1].

ثمَّ يزيدُ الناظمُ فيُبيِّنُ: أنَّ السَّبَبيةَ لا تَستلزِمُ المشروعيةَ، فكم مِن سبَبٍ مِنَ الأسبابِ يكونُ فيه هلاكُ الإنسانِ أو مضَرَّتُهُ التي تُوجِبُ غضبَ الرَّبِّ تبارك

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٥٤).

وتعالى، كاتِّباعِ دِينِ النَّصارى قد يكونُ سببًا لوَظيفةٍ أو مالٍ، وكأكلِ الرِّبَا طريقٌ لتحصيلِ كَثْرةِ المالِ، ومع ذلك هما سبَبٌ لحَرْبِ اللهِ ورسولِه، ثمَّ يَتعجَّبُ الناظمُ أنَّ هذا ثابتٌ مُسَلَّمٌ به عندَهم لا نِزاعَ فيه، ولكنَّ اللهَ يَصرِفُهم عنِ الهُدَى لِمَا يَعلَمُ مِن خُبْثِهم وإيثارِهم حُطامَ الدُّنيا على التَّوحيدِ والعبوديةِ له سبحانَهُ.

(٦١) أي: كان الواجبُ استعمالَ (ياءِ) النِّداءِ لدُعاءِ الرَّبِّ لا لدُعاءِ العبدِ؛ فإنَّ النِّداءَ الطَّلَبيَّ للدُّعاءِ وسؤالِ الحاجاتِ في نصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ وعندَ أهلِ الفِطرةِ والعَرَبِ إنَّما تكونُ للهِ وحدَهُ.

ولذا قال النبيُّ ﷺ: (الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةُ)؛ وفسَّرَه بالحديثِ الآخَرِ: (الدُّعَاءُ مُخُّ العِبَادَةِ) [١] أي: هو حقيقةُ العبادةِ وخالِصُها ولُبُّها ورُكْنُها، فمتَى صرَفَ أحَدٌ حقيقتَهُ لغيرِ اللهِ لم يَبْقَ له مِنَ العبادةِ شيءٌ.

ومَسأَلةُ (كَوْنِ الأولياءِ سببًا ووَسيلةً) هي التي دعَتِ الناظِمَ إلى ذِكرِ مَسألةِ القَدَرِ الآتيةِ، فاستطرَدَ إلى ذِكرِ مَشيئةِ العبدِ وقُدرتِه فقال:

النَّظْم

٦٢	إِنْ قُلْتَ: رَبِّي خَالِقُ الأَفْعَالِ	قُلْنَا: نَعَمْ يَنْهَى عَنِ الأَمْثَالِ
٦٣	قَدْ خَلَقَ الأَفْعَالَ مِنَّا وَقَضَا	مَا خَلْقُهَا مُسْتَلْزِمٌ مِنْهُ الرِّضَا [٢]
٦٤	أَرَادَهَا إِرَادَةً كَوْنِيَّهْ	لَكِنَّ مَا يَرْضَى لَنَا الشَّرْعِيَّهْ
٦٥	حَاشَا وَكَلَّا أَنْ يُحِبَّ الْمَعْصِيَهْ	بَلْ شَاءَهَا لِحِكْمَةٍ مُقْتَضِيَهْ
٦٦	إِنْ جَادَلُوا بِـ﴿مَا رَمَيْتَ﴾ ظَنُّوا	نُهُوضَهَا لِغَارَةٍ أَشَنُّوا

(١) سيأتي تخريجهما لاحقًا.
(٢) كذا كُتِبَت في الأصلِ: (قضا) مع أنَّها يائيةٌ؛ لتُشاكِلَ (الرِّضا).

الغريـب

(لِغَارَةٍ): الغارَةُ: الاسمُ مِنَ الإغارةِ على العَدُوِّ[١].

(أَشَنُّوا): يُقالُ: (شَنَّ) و(أَشَنَّ)، ومِنه قولُهم: شَنَّ عليهم الغارةَ وأَشَنَّ؛ إذا صَبَّها وبَثَّها وفرَّقَها عليهم مِن كُلِّ وجهٍ[٢].

الشَّـرْح

(٦٢- ٦٦) هذه الأبياتُ أرادَ الناظِمُ أن يذكُرَ فيها اعتِقادَ السلفِ في بابِ القَدَرِ، وهو إثباتُ أفعالِ اللهِ وإرادتِهِ ومَشيئتِهِ، وإثباتُ أفعالِ العبدِ واختِيارِه ومَشيئتِه على التَّفصيلِ المعروفِ عندَ السلفِ.

ثمَّ الردَّ على ثلاثِ طوائِفَ:

الأُولَى: **القَدَرِيَّةُ**: أَتْباعُ مَعْبَدٍ الجُهنيِّ وغَيْلانَ الدِّمَشْقيِّ: وقد نَفَوْا صِفةَ العِلْمِ لله والمشيئةِ والخَلْقِ، وزعَمُوا أنَّ العبدَ خالِقٌ لِفعلِه، ولا يَدَ للهِ عليه؛ بلِ اللهُ لا يَعلمُ عن فِعلِ العبدِ ، وأَنكرُوا عِلمَ اللهِ بالجُزئياتِ.

الثانيةُ: **الجَبْرِيَّةُ**: أَتْباعُ الجَهمِ بنِ صَفْوانَ: غَلَوْا في إثباتِ القَدَرِ حتَّى أَنكَرُوا فِعْلَ العبدِ وقُدرتَهُ واختِيارَه له، فهو مَجبورٌ على أفعالِه، وحقيقةُ الفِعلِ فقطْ لله، فنسَبُوا للهِ القَبائِحَ.

ويَلزمُ على قولِهم: تركُ الإنكارِ على أهلِ الكُفرِ والفِسقِ في فعلِ المَعاصي.

الثالثةُ: **الأشاعِرةُ**: أصحابُ نَظَريةِ الكَسْبِ، أرادَ الأشعريُّ أن يُوفِّقَ ويَتوسَّطَ بين القَدَريَّةِ والجَبْريةِ، فوافَقَ الجَبْريةَ في نفيِ قُدرةِ العبدِ وفِعلِه له، لكنَّهُ أثبَتَ الكَسْبَ

---

(١) انظر: الصحاح (٢/ ٧٧٤).

(٢) انظر: الصحاح (٥/ ٢١٤٦)، واللِّسان (١٣/ ٢٤٢).

للعبدِ؛ وهو: إرادةٌ تحصُلُ عندَ الفِعلِ لا بِهِ!

فمثلًا: إذا قطَعَ العبدُ بالسِّكِّينِ.. فليس العبدُ هو الذي قطَعَ؛ بل إرادةٌ وافَقَتْ قَدَرَ اللهِ وقَضاءَه فقطَعَتِ السِّكِّينُ. وهذه إحدَى عَجائبِ الكلامِ الثَّلاثِ المشهورةِ، وهي:

١. طَفْرةُ النَّظَّامِ: بأنَّ اللهَ خلَقَ العالَمَ دَفْعةً واحِدةً.

٢. وأحوالُ أَبي هاشمٍ الجُبَّائيِّ: بأنْ نفَى مَعانِيَ الصِّفاتِ كالعِلمِ والقُدرةِ، وأثبَتَ كونَهُ عالِمًا وقادرًا!

٣. وكَسْبُ الأشعريِّ هذا.

وقولُه: (**يَنْهَى عَنِ الأَمْثَالِ**) أي: أنَّه لا يَجوزُ في أفعالِ اللهِ أن تُقاسَ بخَلْقِه، وتُشَبَّهَ بهم، كما قال سبحانَهُ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل]؛ لأنَّه كما أنَّه لا مِثْلَ لذاتِهِ فلا مِثْلَ لأفعالِهِ سبحانَهُ كما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى].

قال ابنُ القيِّم: قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، فالإيمانُ والطاعةُ مِن أجَلِّ النِّعَمِ بلْ هما أجَلُّ النِّعَمِ على الإطلاقِ، فهُمَا منه سبحانَهُ تعليمًا وإرشادًا وإلهامًا وتوفيقًا ومشيئةً وخَلْقًا، ولا يَصِحُّ أن يُقالَ: إنَّهما أمرًا وبيانًا فقط، فإنَّ ذلك حاصلٌ بالنِّسبةِ إلى الكُفَّارِ والعُصاةِ فتكونُ نِعمَتُه على أكفَرِ الخَلْقِ كنِعْمَتِه على أهلِ الإيمانِ والطاعةِ والبرِّ منهم؛ إذ نِعمةُ البيانِ والإرشادِ مُشترَكةٌ، وهذا قولُ القَدَريَّةِ، وقد صرَّحَ به كثيرٌ مِنهم، ولم يَجعلُوا للهِ على العبدِ نِعمةً في مشيئتِهِ، وخَلْقِه فِعلَهُ وتوفيقِهِ إيَّاهُ حينَ فعَلَه.

وهذا مِن قولِهم الذي بايَنُوا به جميعَ الرُّسُلِ والكُتُبِ، وطرَدُوا ذلك حينَ لم يَجعلُوا للهِ على العبدِ مِنَّةً في إعطائِهِ الجزاءَ، بلْ قالوا: ذلك محضُ حَقِّه الذي لا

مِنَّةَ للهِ عليه فيه، واحتَجُّوا بقولِهِ: ﴿لَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ ٨﴾ [فصلت]، قالوا: أي غيرُ ممنونٍ به عليهم؛ إذ هو جزاءُ أعمالِهم، قالوا: والمِنَّةُ تُكدِّرُ النِّعمةَ والعَطِيَّةَ، ولم يَدَعْ هؤلاءِ للجهلِ باللهِ مَوضِعًا، وقاسُوا مِنَّتَه على مِنَّةِ المخلوقِ، فإنَّهم مُشبِّهةٌ في الأفعالِ مُعطِّلةٌ في الصِّفاتِ، وليستِ المِنَّةُ في الحقيقةِ إلَّا للهِ، فهو المانُّ بفَضْلِه، وأهلُ سمواتِهِ وأهلُ أَرْضِهِ في محضِ مِنَّتِه عليهم، قال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسۡلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٧﴾ [الحجرات]، وقال لكَلِيمِه مُوسى: ﴿وَلَقَدۡ مَنَنَّا عَلَيۡكَ مَرَّةً أُخۡرَىٰٓ ٣٧﴾ [طه]، وقال: ﴿وَلَقَدۡ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ١١٤﴾ [الصافات]، وقال: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَنَجۡعَلَهُمۡ أَئِمَّةٗ وَنَجۡعَلَهُمُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ٥﴾ [القصص].

ولمَّا قال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للأنصارِ: (أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالًا فَهَدَاكُمُ اللهُ بِي، وَعَالَةً فَأَغْنَاكُمُ اللهُ بِي، قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَمَنُّ) (١)، وقال الرسُلُ لقومِهم: ﴿إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ﴾ [إبراهيم: ١١]، فمَنُّه سبحانَهُ وتعالى محضُ إحسانِهِ وفَضْلِهِ ورحمتِهِ، وما طابَ عيشُ أهلِ الجَنَّةِ فيها إلَّا بمِنَّتِه عليهم؛ ولهذا قال أهلُها وقد أقبَلَ بعضُهم على بعضٍ يَتساءلُونَ: ﴿إِنَّا كُنَّا قَبۡلُ فِيٓ أَهۡلِنَا مُشۡفِقِينَ ٢٦ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ ٢٧﴾ [الطور]، فأخبَرُوا لمعرفتِهم بربِّهم وحقِّه عليهم أن نَجَّاهُم مِن عذابِ السَّمومِ بمحضِ مِنَّتِه عليهم.

وقد قال أعلَمُ الخَلْقِ باللهِ وأحَبُّهم إليه وأقرَبُهم منه وأطوَعُهم له: (لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنْكُمُ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ). قالُوا: ولا أنتَ يا رسولَ اللهِ؟! قال: (وَلَا أَنَا؛ إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ). وقال: (إِنَّ اللهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ

---

(١) خ (٤٣٣٠) م (١٠٦١) عن عبدِاللهِ بنِ زيدِ بنِ عاصمٍ.

غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ لَهُمْ خَيْرًا مِنْ أَعْمَالِهِمْ). والأوَّلُ في الصحيحِ(١)، والثاني في المسنَدِ والسُّنَنِ وصحَّحَه الحاكمُ وغيرُه(٢).

فأخبَرَ سيِّدُ العالَمِين والعامِلِينَ أنَّه لا يدخُلُ الجَنَّةَ بعمَلِه، وقالتِ القَدَريةُ: إنَّهم يدخُلُونَها بأعمالِهم؛ لِئَلَّا يَتكدَّرَ نعيمُهم عليهم بمشيئةِ اللهِ، بلْ يكونُ ذلك النَّعيمُ عِوَضًا!

وما رَمَى السلفُ - مِنَ الصحابةِ والتابعِينَ ومَن بعدَهم - القدريةَ عن قوسٍ واحدةٍ إلَّا لعِظَمِ بِدَعِهم ومُنافاتِها لِمَا بعَثَ اللهُ به أنبياءَهُ ورُسُلَه، فلو أتَى العِبَادُ بكلِّ طاعةٍ وكانتْ أنفاسُهُم كلُّها طاعاتٍ للهِ، لَكانُوا في محضِ مِنَّتِه وفضلِهِ وكانت له المِنَّةُ عليهم، وكُلَّما عظُمَت طاعةُ العبدِ كانتْ مِنَّةُ اللهِ عليه أعظَمَ، فهو المانُّ بفضلِهِ، فمَن أنكَرَ مِنَّتَه فقد أنكَرَ إحسانَهُ. وأمَّا قولُه تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ۝٨﴾ [فصلت] فلم يختلِفْ أهلُ العلمِ باللهِ ورسولِهِ وكتابِهِ أنَّ معناه: غيرُ مقطوعٍ، ومنه: ﴿رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ۝٣٠﴾ [الطور]، وهو الموتُ؛ لأنَّه يَقطَعُ العُمرَ(٣).

وخُلاصةُ رَدِّ الناظمِ عليهم في أُمورٍ:

١- التفريقُ بينَ الإرادةِ الكَوْنيةِ القَدَريةِ وبينَ الإرادةِ الشَّرْعيةِ، وأنَّ الأُولَى لا تَستلزِمُ محبَّةَ اللهِ ورِضاهُ؛ بخِلافِ الثانيةِ، ونصوصُ الكِتابِ والسُّنَّةِ هي التي فرَّقتْ بينهما، وهذا لم تَفْهَمْه تلك الطوائفُ التي خالَفَتِ السلفَ في القَدَرِ وغيرِه فخلَطُوا بينَهما.

وقولُه: (لَكِنَّ مَا يَرْضَى) قال الناظمُ في هامشِ الأصلِ: (ما) بمعنَى الذي. ا.هـ.

(١) خ (٦٤٦٣) م (٢٨١٦) حم (٧٤٧٩) واللفظُ له عن أبي هريرةَ.
(٢) حم (٢١٥٨٩) د (٤٦٩٩) ق (٧٧) وصححه حب (٧٢٧) عن ابن الديلمي.
(٣) انظر: شفاء العليل (ص٥٨).

والمعنى: أنَّ إرادةَ اللهِ الكونيةَ هي مشيئتُهُ الشاملةُ لجميعِ الموجوداتِ، فهي عامَّةٌ فيما يُحِبُّه اللهُ وما لا يُحِبُّه، أمَّا الإرادةُ الشرعيةُ فاللهُ يريدُها ويَرْضَاها ويطلُبُها مِنَ الخَلْقِ، فهي بمعنى المَحَبَّةِ، وهو سبحانَهُ لا يُحِبُّ الشِّركَ ولا المعاصيَ؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، ولكنْ يُريدُها كونًا أيْ مشيئةً، فكُلُّ ما في السمواتِ والأرضِ فهو بمشيئةِ اللهِ وتقديرِه.

وقولُه: (**شَاءَهَا لِحِكْمَةٍ مُقْتَضِيَهْ**) إشارةٌ إلى القاعدةِ في أفعالِ اللهِ تبارَكَ وتعالى، وهي أنَّ عامَّةَ أفعالِهِ سبحانَهُ لا تصدُرُ إلَّا عن حِكمةٍ بالغةٍ، وسأذكُرُ كلامًا نفيسًا مِن أجَلِّ ما كُتِبَ في وجوهِ حِكمةِ اللهِ عزَّ وجلَّ للإمامِ الحافظِ ابنِ القيِّمِ وأختَصِرُه، ولولا التَّطويلُ لذكَرْتُه بطُولِه، قال - قدَّسَ اللهُ رُوحَه - [(١)]:

إنْ قِيلَ: فإبليسُ شرٌّ محضٌ والكفرُ والشِّركُ كذلك، وقد دخَلُوا في الوجودِ، فأيُّ خيرٍ في إبليسَ وفي وجودِ الكفرِ.

قِيلَ: في خَلْقِ إبليسَ مِنَ الحِكَمِ والمَصالِحِ والخيراتِ التي ترَتَّبَتْ على وجودِهِ ما لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ، كما سنُنَبِّهُ على بعضِهِ، فاللهُ سبحانَهُ لم يخلُقْه عَبَثًا ولا قصَدَ بخَلْقِه إضرارَ عِبادِه وهلاكَهم، فكَمْ للهِ في خَلْقِه مِن حِكمةٍ باهرةٍ وحُجَّةٍ قاهرةٍ وآيةٍ ظاهرةٍ ونِعمةٍ سابغةٍ، وهو وإنْ كانَ للأديانِ والإيمانِ كالسُّمومِ للأبدانِ، ففي إيجادِ السُّمومِ مِنَ المَصالِحِ والحِكَمِ ما هو خيرٌ مِن تفويتِها.

وأمَّا الذي لا خيرَ فيه ولا شَرَّ، فلا يدخُلُ أيضًا في الوجودِ، فإنَّه عبَثٌ، فتعالى اللهُ عنه. وإذا امتنَعَ وجودُ هذا القِسمِ في الوجودِ، فدُخولُ ما الشَّرُّ في إيجادِهِ أغلَبُ مِنَ الخيرِ أَولى بالامتناعِ، ومَن تأمَّلَ هذا الوجودَ عَلِمَ أنَّ الخيرَ فيه غالبٌ، وأنَّ الأمراضَ

(١) انظر: شفاء العليل (ص١٩٠).

وإن كثُرَتْ فالصِّحَّةُ أكثَرُ مِنها، واللَّذَّاتُ أكثَرُ مِنَ الآلامِ، والعافيةُ أعظَمُ مِنَ البلاءِ والغَرَقِ والحَرَقِ والهَدْمِ ونحوِها، وإن كثُرَتْ فالسَّلامةُ أكثَرُ، ولو لم يُوجَدْ هذا القِسمُ الذي خيرُهُ غالبٌ لأجلِ ما يَعرِضُ فيه مِنَ الشَّرِّ لَفَاتَ الخيرُ الغالبُ، وفواتُ الخيرِ الغالِبِ شرٌّ غالِبٌ.

ومِثالُ ذلك: النارُ؛ فإنَّ في وجودِها مَنافِعَ كثيرةً، وفيها مفاسِدُ، لكنْ إذا قابَلْنَا بين مَصالِحِها ومفاسدِها لم تكنْ لِمَفاسدِها نِسبةٌ إلى مَصالحِها، وكذلك المَطَرُ والرِّياحُ والحَرُّ والبَرْدُ.

وبالجُملةِ فعناصِرُ هذا العالَمِ السُّفليِّ خيرُها مُمتزِجٌ بشَرِّها ولكنَّ خيرَها غالِبٌ، وأمَّا العالَمُ العُلْويُّ فبَريءٌ مِن ذلك... وهو سبحانَهُ حكيمٌ لا يَفعلُ شيئًا عَبَثًا ولا لغيرِ معنًى ومصلحةٍ، وحِكَمُه هي الغايةُ المقصودةُ بالفعلِ، بلْ أفعالُهُ سبحانَهُ صادِرةٌ عن حِكمةٍ بالغةٍ لأجلِها فعَلَ كما هي ناشِئةٌ عن أسبابٍ بها فَعَلَ، وقد دَلَّ كلامُه وكلامُ رسولِهِ على هذا، وهذا في مواضِعَ لا تَكادُ تُحصَى، ولا سبيلَ إلى استيعابِ أفرادِها، فنذكُرُ بعضَ أنواعِها:

النَّوعُ الأوَّلُ: التَّصريحُ بلفظِ الحِكمةِ وما تَصرَّفَ منه، كقولِه: ﴿حِكْمَةٌ بَٰلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥]، وقولِه: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، وقولِه: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، والحِكمةُ هي العِلمُ النافعُ والعمَلُ الصالحُ. وسُمِّيَ حِكمةً؛ لأنَّ العِلمَ والعمَلَ قد تَعلَّقَا بمُتعلَّقِهما وأوصَلَا إلى غايتِهما، وكذلك لا يكونُ الكلامُ حِكمةً حتَّى يكونَ مُوصِّلًا إلى الغاياتِ المحمودةِ والمَطالِبِ النافعةِ، فيكونُ مُرشِدًا إلى العِلمِ النافعِ والعملِ الصالحِ، فتحصُلُ الغايةُ المطلوبةُ، فإذا كان المُتكلِّمُ به لم يَقصِدْ مصلحةَ المخاطَبِينَ ولا إيصالَهم إلى سعادتِهم

ودلالَتَهم على أسبابِها وموانِعها، ولا كان ذلك هو الغايةَ المقصودةَ المطلوبةَ، ولا تكلَّمَ لأجلِها، ولا أرسَلَ الرُّسُلَ وأنزَلَ الكُتُبَ لأجلِها ولا نصَبَ الثوابَ والعقابَ لأجلِها لم يكن حكيمًا ولا كلامُه حِكمةً، فضلًا عن أن تكونَ بالِغةً.

النَّوعُ الثاني: إخبارُه أنَّه فعَلَ كذا لكذا، وأنَّه أمَرَ بكذا لكذا، كقولِه: ﴿ذَٰلِكَ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المائدة: ٩٧]، وقولِه: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ١٢﴾ [الطلاق]، وقال: ﴿۞جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَٰٓئِدَۚ ذَٰلِكَ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ٩٧﴾ [المائدة]، وقولِه: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقولِه: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤].

النَّوعُ الثالثُ: الإتيانُ بـ«كي» الصريحةِ في التَّعليلِ، كقولِه تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ﴾ [الحشر: ٧]، فعلَّلَ سبحانَهُ قِسمةَ الفيءِ بين هذه الأصنافِ كي لا يَتداولَهُ الأغنياءُ دُونَ الفُقراءِ والأقوياءُ دُونَ الضُّعفاءِ. وقولِهِ سبحانَهُ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٢٢ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾ [الحديد]، فأخبَرَ سبحانَهُ أنَّه قدَّرَ ما يُصيبُهم مِنَ البلاءِ في أنفُسِهم قبْلَ أن يَبرأَ الأنفُسَ أوِ المصيبةَ أوِ الأرضَ أوِ المجموعَ، وهو الأحسَنُ.

ثمَّ أخبَرَ أنَّ مصدرَ ذلك قُدرتُهُ عليه، وأنَّه يَسيرٌ عليه، وحِكمتُهُ البالغةُ التي منها

أَلَّا يَحزَنَ عبادُهُ على ما فاتَهم إذا عَلِمُوا أنَّ المُصيبةَ فيه بقَدَرِه وكِتابتِهِ ولا بُدَّ قد كُتِبَت قبلَ خَلْقِهم؛ هان عليهم الفائتُ، فلم يأسُوا عليه، ولم يَفْرَحُوا بالحاصلِ؛ لعِلمِهم أنَّ المُصيبةَ مُقدَّرةٌ في كلِّ ما على الأرضِ فكيفَ يُفرَحُ بشيءٍ قد قُدِّرَتِ المصيبةُ فيه قَبْلَ خَلْقِه! ولمَّا كانتِ المُصيبةُ تَتضمَّنُ فواتَ محبوبٍ أو خوفَ فواتِه، أو حصولَ مكروهٍ أو خوفَ حصولِهِ، نبَّهَ بالأَسَى على الفائتِ على مُفارَقةِ المحبوبِ بعدَ حصولِهِ وعلى فوتِهِ حيثُ لم يحصُلْ، ونبَّهَ بعدَمِ الفرَحِ به - إذا وُجِدَ - على توطينِ النَّفْسِ لِمُفارقَتِهِ قبلَ وقوعِها، وعلى الصَّبرِ على مَرارتِها بعدَ الوقوعِ، وهذه هي أنواعُ المصائبِ.

فإذا تَيقَّنَ العبدُ أنَّها مكتوبةٌ مُقدَّرةٌ، وأنَّ ما أصابَهُ منها لم يكن لِيُخطِئَه، وما أخطَأَه لم يكنْ لِيُصيبَهُ، هانت عليه وخَفَّ حملُها وأنزَلَها مَنزِلةَ الحَرِّ والبَرْدِ.

النَّوعُ الرابعُ: ذِكرُ المفعولِ له، وهو عِلَّةٌ للفعلِ المعلَّلِ به، كقولِه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [النحل: ٨٩]، ونَصْبُ ذلك على المفعولِ له أحسَنُ مِن غيرِه، كما صُرِّحَ به في قولِه: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وفي قولِه: ﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾﴾ [البقرة]، فإتمامُ النِّعمةِ هو الرَّحمةُ، وقولِه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧] أي: لأجلِ الذِّكرِ، كما قال: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [الدخان]، وقولِه: ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا ﴿٥﴾ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴿٦﴾﴾ [المرسلات] أي: للإعذارِ والإنذارِ، وقولِه: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الأنعام]، فهذا كلُّه مفعولٌ لأجلِه، وقولِه: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾﴾ [عبس] إلى قولِه: ﴿مَّتَاعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴿٣٢﴾﴾ [عبس]، والمَتاعُ واقعٌ مَوقِعَ التَّمتيعِ كما يقَعُ السلامُ موقعَ

التسليمِ والعطاءُ موضِعَ الإعطاءِ.

النَّوعُ الخامِسُ: الإتيانُ بـ«أَنْ» والفعلِ المستقبَلِ بعدَها تعليلًا لِمَا قَبْلَه، كقولِه: ﴿أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلۡكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيۡنِ مِن قَبۡلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦]، وقولِه: ﴿أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦]، وقولِه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ونظائرِهِ، وفي ذلك طريقانِ؛ **أحدُهما**: للكوفِيِّين؛ والمعنَى: لِئَلَّا تَقولُوا، و: لِئَلَّا تقولَ نفسٌ، **والثاني**: للبَصْرِيِّين؛ أنَّ المفعولَ له محذوفٌ، أي: كراهةَ أن تقولُوا، أو: حذَرًا أن تقولوا.

النَّوعُ السادسُ: ذِكرُ ما هو مِن صرائحِ التعليلِ؛ وهو: «مِن أجلِ» كقولِه: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا﴾ [المائدة: ٣٢].

النَّوعُ السابعُ: التعليلُ بـ«لعلَّ»، وهي في كلامِ الله سبحانَهُ وتعالى للتعليلِ مُجرَّدةً عن معنَى التَّرَجِّي، فإنَّها إنَّما يُقارِنُها معنَى التَرجِّي إذا كانت مِنَ المخلوقِ، وأمَّا في حقِّ مَن لا يَصِحُّ عليه الترجِّي فهي للتعليلِ المحضِ، كقولِه: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾ [البقرة]، فقيل: هو تعليلٌ لقولِه: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾، وقيل: تعليلٌ لقولِه: ﴿خَلَقَكُمۡ﴾، والصَّوابُ: أنَّه تعليلٌ للأمرَينِ؛ لشَرْعِه وخَلْقِه، ومنه قولُه: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣﴾ [البقرة]، وقولُه: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢﴾ [يوسف]، وقولِه: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ٤٤﴾ [طه]، فـ«لعلَّ» في هذا كلِّه قد أُخلِصَت للتَّعليلِ، والرَّجاءُ الذي فيها مُتعلِّقٌ بالمُخاطَبِين.

النَّوعُ الثامنُ: ذِكرُ الحُكمِ الكَوْنيِّ والشَّرعيِّ عَقِيبَ الوصفِ المُناسِبِ له وتارةً يُذكَرُ بـ «أنْ» وتارةً يُقرَنُ بالفاءِ وتارةً يُذكَرُ مُجرَّدًا، فالأوَّلُ كقولِه: ﴿وَزَكَرِيَّآ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرۡنِي فَرۡدٗا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ٨٩ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَوَهَبۡنَا لَهُۥ يَحۡيَىٰ وَأَصۡلَحۡنَا لَهُۥ زَوۡجَهُۥٓۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَيَدۡعُونَنَا رَغَبٗا وَرَهَبٗاۖ وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ ٩٠﴾ [الأنبياء]، والثاني كقولِه: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة: ٣٨]، والثالثُ كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ٤٥﴾ [الحجر]، وهذا في التَّنزيلِ يزيدُ على عِدَّةِ آلافِ موضِعٍ، بلِ القرآنُ مملوءٌ منه.

النَّوعُ التاسعُ: تعليلُه سبحانَهُ عدمَ الحُكمِ القَدَريِّ والشَّرعيِّ بوجودِ المانعِ منه كقولِه: ﴿۞وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٖ مَّا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٞ ٢٧﴾ [الشورى].

النَّوعُ العاشرُ: إخبارُه عنِ الحِكَمِ والغاياتِ التي جعلَها في خَلْقِه وأَمْرِه، كقولِه: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ سَكَنٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ بُيُوتٗا تَسۡتَخِفُّونَهَا يَوۡمَ ظَعۡنِكُمۡ وَيَوۡمَ إِقَامَتِكُمۡ وَمِنۡ أَصۡوَافِهَا وَأَوۡبَارِهَا وَأَشۡعَارِهَآ أَثَٰثٗا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٖ ٨٠﴾ [النحل]، وقولِه: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡبَحۡرَ لِتَجۡرِيَ ٱلۡفُلۡكُ فِيهِ بِأَمۡرِهِۦ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ١٢﴾ [الجاثية] إلى أضعافِ أضعافِ ذلك في القرآنِ ممَّا يُفيدُ مَن له أدنى تأمُّلٍ القطعَ بأنَّه سبحانَهُ فعَلَ ذلك للحِكَمِ والمَصالحِ التي ذكَرَها وغيرِها مما لم يذكُرْه.

النَّوعُ الحادي عشَرَ: إنكارُه سبحانَهُ على مَن زعَمَ أنَّه لم يخلُقِ الخَلْقَ لغايةٍ ولا لحِكمةٍ، كقولِه: ﴿أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وقولِه: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى ٣٦﴾ [القيامة]، وقولِه: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ٣٨ مَا خَلَقۡنَٰهُمَآ

﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان]، والحقُّ هو الحِكَمُ والغاياتُ المحمودةُ التي لأجلِها خلَقَ ذلك كلَّه، وهو أنواعٌ كثيرةٌ:

منها: أن يُعرَفَ اللهُ تعالى بأسمائِهِ وصِفاتِهِ وأفعالِهِ وآياتِهِ.

ومنها: أن يُحبَّ ويُعبَدَ ويُشكَرَ ويُذكَرَ ويُطاعَ.

ومنها: أن يأمُرَ وينهى ويَشْرعَ الشرائعَ.

ومنها: أن يُدبِّرَ الأمرَ ويُبرِمَ القضاءَ ويَتصرَّفَ في المَمْلكةِ بأنواعِ التَّصرُّفاتِ.

ومنها: أن يُثيبَ ويُعاقِبَ فيجازِيَ المُحسِنَ بإحسانِهِ والمسيءَ بإساءتِهِ فيُوجِدَ أثَرَ عَدْلِه وفضلِهِ موجودًا مشهودًا فيُحمَدَ على ذلك ويُشكَرَ.

ومنها: أن يُعلِمَ خَلْقَه أنَّه لا إلهَ غيرُه ولا ربَّ سِواه.

ومنها: أن يَصْدُقَ الصادقُ فيُكرِمَه ويَكْذِبَ الكاذبُ فيُهينَهُ.

ومنها: ظهورُ آثارِ أسمائِهِ وصفاتِهِ على تَنوُّعِها وكَثْرَتِها في الوجودِ الذِّهْنيِّ والخارجيِّ فيَعلَمُ عِبادُه ذلك علمًا مُطابِقًا لِمَا في الواقعِ.

ومنها: شهادةُ مخلوقاتِهِ كلِّها بأنَّه وحدَهُ ربُّها وفاطِرُها ومَلِيكُها، وأنَّه وحدَهُ إلَهُهَا ومعبودُها.

ومنها: ظهورُ أثَرِ كَمالِهِ المُقدَّسِ، فإنَّ الخَلْقَ والصُّنعَ لازِمُ كمالِهِ، فإنَّه حيٌّ قديرٌ، ومَن كان كذلك لم يكنْ إلَّا فاعلًا مُختارًا.

ومنها: أن يظهَرَ أثَرُ حِكمتِهِ في المخلوقاتِ بوضعِ كلٍّ مِنها في موضِعِه الذي يليقُ به، ومحبَّتُه على الوجهِ الذي تَشهدُ العقولُ والفِطَرُ بحُسنِه فتُشْهَدُ حِكمتُه الباهرةُ.

النَّوعُ الثاني عشَرَ: إنكارُه سبحانَهُ أن يُسوَّى بين المختلِفَينِ أو يُفرَّقَ بين المتماثلَينِ، وأنَّ حِكمتَهُ وعَدْلَه يأبى ذلك، أمَّا الأوَّلُ فكقولِهِ: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝٣٦﴾ [القلم]، فأخبرَ أنَّ هذا حُكمٌ باطلٌ جائرٌ يَستحيلُ نِسبتُهُ إليه، وأمَّا الثاني فكقولِه: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

النَّوعُ الثالثَ عشَرَ: أمرُهُ سبحانَهُ بتدَبُّرِ كلامِهِ والتفكُّرِ فيه، وفي أوامِرِه ونَواهيه وزواجِرِه، ولولا ما تَضمَّنَه مِنَ الحِكَمِ والمَصالحِ والغاياتِ المطلوبةِ والعواقِبِ الحميدةِ التي هي مَحَلُّ الفكرِ لَمَا كان للتفكيرِ فيه معنًى، وإنَّما دعاهم إلى التفكُّرِ والتدَبُّرِ لِيُطلِعَهم ذلك على حِكمتِهِ البالغةِ وما فيها مِنَ الغاياتِ والمَصالِحِ المحمودةِ التي تُوجِبُ لمَن عرَفَها إقرارَهُ بأنَّه تنزيلٌ مِن حكيمٍ حميدٍ.

النَّوعُ الرابعَ عشَرَ: إخبارُهُ عن صدورِ الخَلْقِ والأمرِ عن حِكمتِهِ وعِلمِه، فيذكُرُ هذينِ الاسمينِ عندَ ذِكرِ مصدرِ خَلْقِه وشَرْعِه تنبيهًا على أنَّهما إنَّما صدَرَا عن حِكمةٍ مقصودةٍ مُقارِنةٍ للعِلمِ المحيطِ التامِّ كقولِه: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٣٨﴾ [المائدة]، وإذا تأمَّلْتَ ختمَ الآياتِ بالأسماءِ والصِّفاتِ وجَدتَّ كلامَهُ مُختتَمًا بذِكرِ الصِّفةِ التي يقتَضيها ذلك المَقامُ حتَّى كأنَّها ذُكِرَت دليلًا عليه ومُوجِبةً له، وهذا كقولِه: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١١٨﴾ [المائدة]، أي: فإنَّ مَغفِرتَكَ لهم صدَرَت عن عِزَّةٍ هي كمالُ القُدرةِ لا عن عجزٍ وجَهْلٍ. ومِن هذا: خَتْمُه سبحانَهُ قصصَ الأنبياءِ وأُمَمِهم في سورةِ الشُّعراءِ عَقِيبَ كلِّ قِصَّةٍ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾، فإنَّ ما حكَمَ به لرُسُلِه وأتباعِهم ولأعدائِهم صادِرٌ عن عِزَّةٍ ورحمةٍ، فوضَعَ الرحمةَ في محلِّها، وانتقَمَ مِن أعدائِهِ بعِزَّتِه، ونَجَّى رُسُلَه وأتباعَهم برحمتِهِ، والحِكمةُ الحاصلةُ

مِن ذلك أمرٌ مطلوبٌ مقصودٌ، وهي غايةُ الفعلِ لا أنَّها أمرٌ اتِّفاقيٌّ.

النَّوعُ الخامسَ عشَرَ: إخبارُه بأنَّ حُكمَهُ أحسَنُ الأحكامِ، وتقديرَهُ أحسَنُ التقاديرِ، ولولا مطابقتُهُ للحِكمةِ والمصلحةِ المقصودةِ المرادةِ لَمَا كان كذلك، قال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة].

النَّوعُ السادسَ عشَرَ: إخبارُه سبحانَهُ أنَّه على صراطٍ مستقيمٍ في موضعَينِ مِن كتابِهِ ووصْفُه سبحانَهُ بأنَّه على صراطٍ مُستقيمٍ هو كونُه يقولُ الحقَّ ويفعلُ الصوابَ، فكَلِماتُه صِدقٌ وعَدْلٌ، وكلُّها صوابٌ وخيرٌ، واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يَهدي السبيلَ، فلا يقولُ إلَّا ما يُحمَدُ عليه لكونِهِ حقًّا وعدلًا وصِدْقًا وحِكمةً في نَفْسِه، وهذا معروفٌ في كلامِ العربِ[١].

النَّوعُ السابعَ عشَرَ: حمدُهُ سبحانَهُ لنَفْسِه على جميعِ ما يَفعلُهُ، وأمرُهُ عبادَهُ بحَمْدِه، وهذا لِمَا في أفعالِهِ مِنَ الغاياتِ والعواقبِ الحميدةِ التي يستحِقُّ فاعلُها الحمدَ.

النَّوعُ الثامنَ عشَرَ: إخبارُهُ بإنعامِهِ على خَلقِهِ وإحسانِهِ إليهم، وأنَّه خلَقَ لهم ما في السَّمواتِ وما في الأرضِ، وأَعْطاهم الأسماعَ والأبصارَ والأفئدةَ لِيُتِمَّ نِعمتَهُ عليهم. ومعلومٌ أنَّ المُنعِمَ المُحسِنَ لا يكونُ كذلك ولا يستحِقُّ هذا الاسمَ حتَّى يَقصِدَ الإنعامَ على غيرِه والإحسانَ إليه، فلو لم يَفعلْ سبحانَهُ لغَرَضِ الإنعامِ والإحسانِ، لم يكن مُنعِمًا في الحقيقةِ ولا مُحسِنًا؛ إذ يَستحيلُ أن يكونَ كذلك مَن لم يَقصِدِ الإنعامَ والإحسانَ، وهذا غَنِيٌّ عنِ التَّقريرِ، يُوضحُهُ: أنَّه سبحانَهُ حيثُ ذكَرَ إنعامَهُ وإحسانَهُ فإنَّما يذكُرُه مقرونًا بالحِكَمِ والمَصالحِ والمَنافعِ التي خلَقَ الخَلْقَ وشرَعَ الشرائعَ لأجلِها؛ كقولِه:

---

(١) يعني: تفسيرَ «الصِّراطِ المستقيمِ» هكذا في كلامِ العَرَبِ.

﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡجِبَالِ أَكۡنَٰنٗا وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُسۡلِمُونَ ٨١﴾ [النحل].

النَّوعُ التاسعَ عشَرَ: اتِّصافُهُ بالرَّحمةِ، وأنَّه أرحَمُ الراحِمِينَ، وأنَّ رحمتَهُ وَسِعَت كلَّ شيءٍ. وذلك لا يَتحقَّقُ إلَّا بأن تُقصَدَ رحمةُ خَلْقِه بما خلَقَه لهم وبما أمَرَهم به، فلو لم تكنْ أوامِرُه لأجلِ الرَّحمةِ والحِكمةِ والمَصلحةِ وإرادةِ الإحسانِ إليهم لَمَا كان رحمةً، ولو حصَلَتْ بها الرَّحمةُ لكانتِ اتِّفاقيةً لا مقصودةً، وذلك لا يُوجِبُ أن يكونَ الآمِرُ سبحانَهُ أرحَمَ الراحِمِينَ، فتعطيلُ حِكمتِهِ والغايةِ المقصودةِ التي لأجلِها يَفعلُ: إنكارٌ لرحمتِهِ في الحقيقةِ وتعطيلٌ لها.

النَّوعُ العِشرونَ: جوابُهُ سبحانَهُ لمَن سأَلَ عنِ التَّخصيصِ والتَّمييزِ الواقعِ في أفعالِهِ بأنَّه لحِكمةٍ يَعلَمُها هو سبحانَهُ، وإن كان السائلُ لا يَعلَمُها؛ كما أجابَ الملائكةَ لَمَّا قال لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾ فقالوا: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ﴾ فأجابَهم بقولِه: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٣٠﴾ [البقرة]. ولو كان فِعلُه مُجرَّدًا عنِ الحِكَمِ والغاياتِ والمَصالحِ لكانَ الملائكةُ أعلَمَ به أن سأَلُوا هذا السُّؤالَ، ولم يَصِحَّ جوابُهم بتفرُّدِه بعِلمِ ما لا يَعْلَمُونَه مِنَ الحِكَمِ والمَصلحةِ التي في خَلْقِ هذه الخليقةِ؛ ولهذا كان سؤالُهم إنَّما وقَعَ عن وجهِ الحِكمةِ، ولم يكُنِ اعتِراضًا على الربِّ تعالى، ولو قُدِّرَ أنَّه على وجهِ الاعتراضِ فهو دليلٌ على عِلمِهم أنَّه لا يَفعلُ شيئًا إلَّا لحِكمةٍ، فلمَّا رأَوْا أنَّ خَلْقَ هذه الخليقةِ مُنافٍ للحِكمةِ في الظاهِرِ سأَلُوه عن ذلك.

النَّوعُ الحادي والعِشرونَ: إخبارُه سبحانَهُ عن تَرْكِه بعضَ مَقدورِهِ لِمَا يَستلزِمُه

مِنَ المَفْسَدةِ وأنَّ المَصلحةَ في تركِهِ، ولو كان الأمرُ راجِعًا إلى محضِ المشيئةِ لم يكن ذلك عِلَّةً للحُكمِ كقولِه تعالى: ﴿۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ۝٢٢ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ۝٢٣﴾ [الأنفال]؛ فعلَّلَ سبحانَهُ عدمَ إسماعِهم السَّماعَ الذي ينتفِعونَ به - وهو سماعُ الفهمِ - بأنَّهم لا خيرَ فيهم يحسُنُ معه أن يُسمِعَهم، وبأنَّ فيهم مانعًا آخرَ يَمنعُ مِنَ الانتفاعِ بالمسموعِ لو سَمِعُوه وهو الكِبْرُ والإعراضُ، فالأوَّلُ مِن بابِ تعليلِ عدَمِ الحُكمِ بعدمِ ما يقتضيه، والثاني مِن بابِ تعليلِهِ بوجودِ مانِعِه، وهذا إنَّما يَصِحُّ ممَّن يأمُرُ وينهى ويَفعلُ للحِكَمِ والمَصالحِ...».

٢- أنَّه يَلزَمُ على أصلِكم الفاسدِ في عدمِ التفريقِ بينَ الإرادةِ الكونيةِ والشَّرْعيةِ: أنَّه يُسَوَّى بين فِعلِ المُنكَراتِ كالزِّنَى والخَمْرِ، ولا يُنكَرُ على أصحابِها، وبينَ المُباحاتِ كالأكلِ والشُّربِ والنِّكاحِ؛ لأنَّهم مُشترِكونَ في هذه الأفعالِ قَدَرًا.

فسوَّيْتُم بين العابثِ والطائعِ فكان فِعلُهما سَواءً، وصحَّ على قولِكم أن يُطلَقَ على العابثِ أنَّه مُطيعٌ للهِ!

وقولُه: (رَمَيْتَ) يشيرُ إلى قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ الآيةَ [الأنفال: ١٧]. والرَّدُّ على دَعْواهم في الآيةِ أنَّهم إذا استدَلُّوا بأوَّلِ الآيةِ ردَّتْهم آخِرُ الآيةِ، والعكسُ...، بلْ في الآيةِ أيضًا رَدٌّ مُضاعَفٌ عليهم: حيثُ ذكَرَ اللهُ فيها فِعلَ العبدِ مرتَينِ، وأثبَتَ فِعلَهُ مَرَّةً واحدةً.

٣- الرَّدُّ على شُبْهَتِهم في الاحتِجاجِ بالقَدَرِ على فِعلِ المَعْصيةِ:

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ:

وقولُ هؤلاءِ يَظهَرُ بُطلانُهُ مِن وجوهٍ:

أحَدُها: أنَّ الواحدَ مِن هؤلاءِ إمَّا أن يَرى القَدَرَ حُجَّةً للعبدِ، وإمَّا ألَّا يَراهُ حُجَّةً للعبدِ، فإنْ كانَ القَدَرُ حُجَّةً للعبدِ فهو حُجَّةٌ لجميعِ الناسِ، فإنَّهم كلَّهم مشترِكونَ في القَدَرِ، وحينَئِذٍ فيَلْزَمُ ألَّا يُنكِرَ على مَن يَظلِمُه ويَشتِمُهُ ويأخُذُ مالَهُ ويُفسِدُ حريمَهُ ويَضرِبُ عُنُقَه، ويُهلِكُ الحرثَ والنَّسْلَ! وهؤلاءِ جميعُهم كذَّابونَ مُتناقِضونَ؛ فإنَّ أحَدَهم لا يَزالُ يذُمُّ هذا ويُبغِضُ هذا ويُخالِفُ هذا، حتَّى إنَّ الذي يُنكِرُ عليهم يُبغِضونَهُ ويُعادُونَهُ ويُنكِرونَ عليه، فإن كانَ القَدَرُ حُجَّةً لمَن فعَلَ المُحرَّماتِ وترَكَ الواجباتِ، لَزِمَهم ألَّا يذُمُّوا أحَدًا ولا يُبغِضُوا أحَدًا ولا يقولُوا في أَحَدٍ: إنَّه ظالِمٌ، ولو فعَلَ ما فعَلَ.

ومعلومٌ أنَّ هذا لا يُمكِنُ أحدًا فِعلُه، ولو فعَلَ الناسُ هذا لهلَكَ العالَمُ. فتَبيَّنَ أنَّ قولَهم فاسِدٌ في العقلِ، كما أنَّه كُفرٌ في الشرعِ، وأنَّهم كذَّابونَ مُفْتَرُونَ في قولِهم: إنَّ القَدَرَ حُجَّةٌ للعبدِ.

الثاني: إنَّ هذا يَلْزَمُ منه أن يكونَ إبليسُ وفِرعونُ وقومُ نُوحٍ وعادٍ وكلُّ مَن أهلَكَه اللهُ بذُنوبِه معذورًا! وهذا مِنَ الكفرِ الذي اتَّفَقَ عليه أربابُ المِلَلِ.

الثالثُ: أنَّ هذا يَلْزَمُ منه ألَّا يُفرَّقَ بين أولياءِ اللهِ وأعداءِ اللهِ، ولا بينَ المؤمنينَ والكُفَّارِ، ولا أهلِ الجنَّةِ وأهلِ النارِ. وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر]، وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ۝٢٨﴾ [ص]، وقال: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ۝٢١﴾ [الجاثية]. وذلك أنَّ هؤلاءِ جميعَهم سبقَت لهم عندَ اللهِ السوابقُ، وكتَبَ اللهُ مقاديرَهم قبْلَ أن يخلُقَهم، وهم مع هذا قدِ انقسَمُوا

إلى سعيدٍ بالإيمانِ والعملِ الصالحِ، وإلى شَقِيٍّ بالكُفرِ والفِسقِ والعِصيانِ، فعُلِمَ بذلك أنَّ القضاءَ والقَدَرَ ليس بحُجَّةٍ لأحَدٍ على معاصي اللهِ.

الرابعُ: أنَّ القَدَرَ نُؤمِنُ به ولا نَحتَجُّ به، فمَنِ احتَجَّ بالقَدَرِ فحُجَّتُهُ داحِضةٌ، ومَنِ اعتذَرَ بالقَدَرِ فعُذْرُه غيرُ مقبولٍ، ولو كانَ الاحتجاجُ مقبولًا لقُبِلَ مِن إبليسَ وغيرِه مِنَ العُصاةِ، ولو كان القَدَرُ حُجَّةً للعِبادِ لم يُعذَّبْ أحَدٌ مِنَ الخَلْقِ لا في الدُّنيا ولا في الآخِرةِ، ولو كانَ القَدَرُ حُجَّةً لم تُقطَعْ يدُ سارقٍ ولا قُتِلَ قاتِلٌ ولا أُقيمَ حَدٌّ على ذي جريمةٍ ولا جُوهِدَ في سبيلِ الله ولا أُمِرَ بالمعروفِ ولا نُهِيَ عنِ المُنكَرِ.

الخامِسُ: أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عن هذا، فقال: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ). فقِيلَ: يا رسولَ اللهِ، أفَلَا نَدَعُ العملَ ونَتَّكِلُ على الكِتابِ؟ قال: (لَا، اعْمَلُوا؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ). رواه الشَّيخانِ [(١)]. وفي حديثٍ آخَرَ في الصحيحِ [(٢)] أنَّه قيلَ: يا رسولَ اللهِ، أرأَيْتَ ما يَعملُ الناسُ فيه ويَكْدَحونَ، أفِيما جفَّتْ به الأقلامُ وطُوِيَتْ به الصُّحُفُ؟ أمْ فيما يَستأنِفونَ ممَّا جاءَهم به؟ - أوْ كما قِيلَ - فقالَ: (بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الأَقْلَامُ وَطُوِيَتْ بِهِ الصُّحُفُ)، فقِيلَ: ففِيمَ العمَلُ؟ فقالَ: (اعْمَلُوا؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ).

السادِسُ: أن يُقالَ: إنَّ اللهَ عَلِمَ الأمورَ وكتَبَها على ما هي عليه؛ فهو سبحانَهُ قد كتَبَ أنَّ فُلانًا يُؤمِنُ ويَعملُ صالحًا فيدخُلُ الجَنَّةَ، وفلانًا يَعصي ويفسُقُ فيدخُلُ النارَ؛ كما عَلِمَ وكتَبَ أنَّ فُلانًا يَتزوَّجُ امرأةً ويطَؤُها فيأتيه ولَدٌ، وأنَّ فُلانًا يأكُلُ ويَشربُ فيَشبعُ ويَرْوَى، وأنَّ فُلانًا يبذُرُ البَذْرَ فينبُتُ الزَّرعُ. فمَن قالَ: إن كُنتُ مِن أهلِ الجَنَّة فأنا أدخُلُها بلا عمَلٍ صالحٍ، كان قولُه قولًا باطِلًا مُتناقِضًا؛ لأنَّه عَلِمَ أنَّه يدخُلُ الجَنَّةَ

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) م (٢٦٤٨) عن جابرٍ بنحوه.

بعمَلِه الصالحِ، فلو دخَلَها بلا عمَلٍ كان هذا مُناقِضًا لِمَا عَلِمَه اللهُ وقدَّرَه.

ومِثالُ ذلك مَن يقولُ: أنا لا أطَأُ امرأةً، فإنْ كان قد قضَى اللهُ لي بولَدٍ فهو يُولَدُ! فهذا جاهِلٌ؛ فإنَّ اللهَ إذا قضَى بالولَدِ قضَى أنَّ أباهُ يطَأُ امرأةً فتَحبَلُ فتَلِدُ، وأمَّا الولَدُ بلا حَبَلٍ ولا وَطْءٍ، فإنَّ اللهَ لم يُقدِّرْه ولم يكتُبْه.

كذلك الجَنَّةُ، إنَّما أعَدَّها اللهُ للمؤمنِينَ، فمَن ظَنَّ أنَّه يدخُلُ الجَنَّةَ بلا إيمانٍ كان ظَنُّه باطلًا، وإذا اعتقَدَ أنَّ الأعمالَ التي أمَرَ اللهُ بها لا يحتاجُ إليها ولا فرقَ بين أنْ يَعْمَلَها أو لا يَعْمَلَها؛ كان كافرًا، واللهُ قد حرَّمَ الجنةَ على الكافرِينَ، فهذا الاعتقادُ يُناقِضُ الإيمانَ الذي لا يدخُلُ صاحِبُه النارَ. ا. هـ[1].

وقولُه: (...**لِغَارَةٍ أَشَنُّوا**) المعنَى: أنَّهم أَجلَبُوا وصوَّتُوا بالكلامِ الباطلِ في شُبْهَتِهم في الاحتِجاجِ بالآيةِ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، ولا دلالةَ فيها؛ بل هي رَدٌّ عليهم كما عرفتَ.

واعلَمْ أنَّ احتِجاجَ أهلِ البِدَعِ بالقَدَرِ هو مِن جنسِ حُجَجِ المشركِينَ التي ذكَرَها اللهُ عنهم في القرآنِ، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل].

وقال سبحانَه: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام].

قال ابنُ القَيِّمِ: أصلُ ذلك كلِّه هو الفَرْقُ بينَ مَحبَّةِ اللهِ ورِضاهُ ومَشيئتِه وإرادتِه

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٣).

الكَوْنيةِ، ومَنشأُ الضَّلالِ في هذا البابِ مِنَ التَّسْوِيَةِ بينَهما، أوِ اعتِقادِ تَلازُمِهما، فسَوَّى بينَهما الجَبْرِيةُ والقَدَريةُ وقالوا: المَشيئةُ والمَحَبَّةُ سواءٌ، أو مُتلازِمانِ. ثمَّ اختلَفُوا:

- فقالتِ الجَبْريةُ: الكونُ كلُّه - قَضاؤُه وقَدَرُه، طاعتُهُ ومَعاصِيه، خَيْرُه وشَرُّه - فهو محبوبُه...؛ إذ هي صادِرةٌ عن مَشيئتِه، وهي عَينُ مَحبَّتِه ورِضاهُ... فلَزِمَ مِن ذلك ما تَقدَّمَ: مِن أنَّه لا يَستقبِحُ سَيِّئةً، ولا يَستنكِرُ مُنكَرًا. وتلك اللوازِمُ الباطِلةُ المنافِيةُ للشَّرائعِ جُملةً.... وانضافَ إلى ذلك: اعتِقادُهم جَبْرَ العبدِ عليها، وأنَّها ليستْ فِعلَه، فلَزِمَ مِن ذلك رفعُ الأمرِ والنهيِ، وطَيُّ بِساطِ الشَّرْعِ، والاستِسلامُ للقَدَرِ والذَّهابُ معه حيثُ كانَ.

- وقالتِ القَدَريةُ النُّفاةُ: ليستِ المَعاصي محبوبةً للهِ ولا مَرْضِيةً له، فليستْ مُقدَّرةً له ولا مَقْضِيةً، فهي خارِجةٌ عن مَشيئتِه وخَلْقِه!

قالوا: ونحنُ مَأمورونَ بالرِّضا بالقَضاءِ، ومَأمورونَ بسخطِ هذه الأفعالِ وبُغضِها وكَراهتِها، فليستْ إذًا بقضاءِ الله؛ إذِ الرِّضَا والقضاءُ مُتلازِمانِ، كما أنَّ مَحبَّتَه ومَشيئتَه مُتلازِمانِ أو مُتَّحِدانِ!

وهؤلاءِ لا يجيءُ مِن سالِكِيهم وعُبَّادِهم ما جاء مِن سالِكِي الجَبْريةِ وعُبَّادِهم البَتَّةَ؛ لمنافاةِ عقائدِهم لمَشاهِدِ أولئكَ وعقائدِهم؛ بل غايتُهم التَّعَبُّدُ والوَرَعُ، وهُمْ في تعظيمِ الذُّنوبِ والمعاصي خيرٌ مِن أولئكَ، وأولئكَ قد يكونونَ أقوَى حالًا وتأثيرًا مِنهم.

فمَنشأُ الغَلَطِ: التَّسْوِيَةُ بين المشيئةِ والمَحَبَّةِ، واعتِقادُهم وجوبَ الرِّضا بالقَضاءِ ا. هـ [(١)].

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ: طريقةُ أئِمَّةِ الفُقهاءِ وأهلِ الحَديثِ وكثيرٍ مِن أهلِ النَّظَرِ

(١) مدارج السالكِين (١/ ٢٥١- ٢٥٢).

وغيرِهم: أنَّ الإرادةَ في كتابِ اللهِ نوعانِ: إرادةٌ تَتعلَّقُ بالأمرِ، وإرادةٌ تتعلَّقُ بالخَلْقِ.

فالإرادةُ المُتعلِّقةُ بالأمرِ: أن يريدَ مِنَ العبدِ فِعلَ ما أمَرَه به.

وأمَّا إرادةُ الخَلْقِ: فأن يُريدَ ما يَفعلُه هو.

فإرادةُ الأمرِ هي المُتضمِّنةُ للمَحبَّةِ والرِّضا، وهي الإرادةُ الدِّينيةُ.

والثانيةُ المُتعلِّقةُ بالخَلْقِ: هي المَشيئةُ، وهي الإرادةُ الكَوْنيةُ القَدَريةُ.

فالأُولَى كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النِّساء: ٢٦] إلى قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٨]، وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾ [الأحزاب].

والثانيةُ كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقولِ نُوحٍ: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ﴾ [هود: ٣٤].

ومِن هذا النَّوعِ قولُ المسلمينَ: ما شاءَ اللهُ كان، وما لم يَشَأْ لم يكُنْ. ومِنَ النَّوعِ الأوَّلِ قولُهم لمَن يَفعلُ القَبائحَ: هذا يَفعلُ ما لا يُريدُه اللهُ.

وإذا كان كذلك؛ فالكُفرُ والفُسوقُ والعِصيانُ ليس مرادًا للرَّبِّ بالاعتِبارِ الأوَّلِ، والطاعةُ مُوافَقةُ تلك الإرادةِ أو مُوافَقةٌ للأمرِ المُستلزِمِ لتلك الإرادةِ. فأمَّا مُوافَقةُ مُجرَّدِ النوعِ الثاني فلا يكونُ به مُطيعًا. ا. هـ [١].

(١) مِنهاج السُّنَّةِ النبويةِ (٣/ ١٥٦- ١٥٧).

النَّـظْم

٦٧	قُـلْ: خَلَقَ الْحَكِيـمُ فِعْـلَ الْعَاصِي	فَـلَا تَلُـمْ مُرْتَكِـبَ الْمَعَاصِي
٦٨	بِاللـهِ يَـا هَـذَا اتْرُكَنْـهُ يَعْبَـثْ	وَقُـلْ لَهُ: أَنْـتَ الْمُطِيـعُ فَالْبَثْ
٦٩	نَسْـأَلُكُمْ هَـلِ النِّكَاحُ عَادِي؟!	وَالأَكْلُ وَالشُّـرْبُ إِذَنْ لِلصَّادِي؟!
٧٠	لِأَنَّ هَـذَا فِـي عُمُـومِ أَصْلِكُـمْ	جَوَّزْتُمُو بِالْجَهْلِ سُـوءَ فِعْلِكُمْ [١]
٧١	فَالِاعْتِـزَالُ وَطَرِيـقُ الْمُجْبِـرَهْ	مَـا عَنْهُمَا بُدٌّ لَكُمْ مَـا الْمَعْذِرَهْ؟!

الغريـب

(**لِلصَّادِي**): للعَطْشانِ.

(**فَالِاعْتِزَالُ**) أي: مذهبُ المُعتزِلةِ.

(**الْمُجْبِرَهْ**) أي: مذهبُ الجَبْرِيَّةِ.

الشَّـرْح

(٦٧- ٧٠) ردَّ الناظِمُ على القَدَرِيَّةِ:

١- بأنَّ اللهَ خالِقُ كُلِّ شيءٍ، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ۝٦٢﴾ [الزمر]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [غافر: ٦٢].

ومذهبُ السلفِ مع هذا: أنَّ اللهَ ربُّ كلِّ شيءٍ ومَليكُه، وأنَّه ما شاءَ كانَ وما لم يشَأْ لم يكُنْ، وأنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنَّه هو الذي خلَقَ العبدَ، والعبدُ فاعلٌ حقيقةً وله مشيئةٌ وقدرةٌ، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨﴾ [التكوير]، ولا يخرُجُ شيءٌ عن

---

(١) هذا البيتُ عدَّلَه الناظمُ في الأصلِ، وقد كانَ هكذا:

لِأَنَّ هَـذَا فِي عُمُـومِ الْقَاعِدَهْ   مِنْ جَهْلِكُمْ لَمْ تَفْهَمُوا مَفَاسِـدَهْ

قُدرتِهِ ومَشيئتِهِ كما قال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير].

ومِن ذلك أفعالُ العبدِ: قال البخاريُّ في خَلْقِ أفعالِ العِبادِ[(١)]: فأمَّا أفعالُ العِبادِ فقدْ حدَّثَنا عليُّ بنُ عبدِاللَّهِ، حدَّثَنا مَرْوانُ بنُ مُعاوِيةَ، حدَّثَنا أبو مالكٍ عن رِبْعِيِّ بن حِرَاشٍ، عن حُذَيْفةَ، قالَ النَّبيُّ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ). وتَلَا بَعضُهُم عِندَ ذلكَ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات]، فأخبَرَ أنَّ الصِّناعاتِ وأهلَها مخلوقةٌ. ا.هـ. ثمَّ رواه مِن وجهٍ آخرَ موقوفًا بلفظِ: (إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ).

٢- ونبَّهَ **الناظمُ** بقولِه: (**فَلَا تَلُمْ مُرْتَكِبَ الْمَعَاصِي**) إلى عدمِ لَوْمِ المذنِبِ التائبِ، بلِ الْمُؤمِنُ مأمورٌ أن يَرجِعَ إلى القَدَرِ عندَ المَصائبِ، لا عندَ الذُّنُوبِ والمَعايبِ؛ لِمَا في الصحيحينِ[(٢)] عن أبي هُرَيرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: (احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجَتْكَ خَطِيئَتُكَ مِنَ الجَنَّةِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ، ثُمَّ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟!) فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: (فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى) مَرَّتَيْنِ.

وقولُه: (**بِاللهِ يَا هَذَا...**) أي: أنَّ مَنِ احتجَّ بالقَدَرِ في فعلِ المَعاصي فهو يَعبَثُ بالقَدَرِ الذي هو أحَدُ أُصولِ الإيمانِ، ويَلْزَمُ هذا العابثَ أن يَجعَلَ كلَّ مَن جرَتْ عليه المقاديرُ مِن أهلِ المعاذيرِ؛ ولذا أشارَ عليه الناظمُ مُتهكِّمًا بأنْ يَبْقَى على ما هو عليه مِنَ العبَثِ الذي يَظُنُّ أنَّه فيه مُطيعٌ؛ لِيَلْقَى اللهَ بهذه الطاعةِ!

---

(١) في (ص٤٦).

(٢) خ (٣٤٠٩)، واللفظُ له، م (٢٦٥٢).

وقولُه: (**بِاللهِ**): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقانِ بِفعلِ قسَمٍ محذوفٍ، تقديرُه: أَسألُكَ باللهِ أن تترُكه في عَبَثِه، فهو مِنَ القَسَمِ الطَّلَبيِّ، وهو مِن بابِ سَوْقِ المعلومِ مَساقَ غيرِه لنُكتةٍ، وهي هنا: السُّخريَّةُ والتَّوبيخُ.

٣- ثمَّ قال لهم الناظمُ: لماذا تُسلِّمُ للقَدَرِ على فِعلِ المعصيةِ، ولا تُسلِّمُ للقَدَرِ في الجُوعِ حينَ تَجوعُ، وحينَ تُريدُ الوَلَدَ تتزوَّجُ وتأخُذُ بالأسبابِ، ثمَّ تترُكُ الأسبابَ فيما لا تَشتهي! فهُمْ «في ذلك مُتناقِضونَ مُخالِفونَ للشَّرعِ والعَقْلِ والذَّوْقِ والوَجْدِ؛ فإنَّهم لا يُسَوُّونَ بينَ مَن أحسَنَ إليهم وبينَ مَن ظلَمَهم ولا يُسَوُّونَ بينَ العالِمِ والجاهلِ والقادرِ والعاجزِ، ولا بينَ الطَّيِّبِ والخبيثِ ولا بينَ العادلِ والظالِمِ؛ بلْ يُفرِّقونَ بينَهما، ويُفرِّقونَ أيضًا بمُوجِبِ أهوائِهم وأغراضِهم لا بمُوجِبِ الأمرِ والنَّهيِ ولا يَقِفُونَ لا مع القَدَرِ ولا مع الأمرِ؛ بلْ كما قال بعضُ العلماءِ: أنتَ عندَ الطاعةِ قَدَريٌّ، وعندَ المعصيةِ جَبْريٌّ؛ أيُّ مذهبٍ يُوافِقُ هواكَ تَمَذْهَبْتَ به! ولا يُوجَدُ أحَدٌ يَحتجُّ بالقَدَرِ في تركِ الواجبِ وفِعلِ المُحرَّمِ: إلَّا وهو مُتناقِضٌ لا يَجْعَلُه حُجَّةً في مُخالَفةِ هواه، بلْ يُعادي مَن آذاهُ وإن كان مُحِقًّا، ويُحِبُّ مَن وافَقَه على غَرَضِه وإن كانَ عَدُوًّا للهِ، فيكونُ حُبُّه وبُغْضُه ومُوالاتُه ومُعاداتُه: بحسَبِ هَواهُ وغَرَضِه لا بحسَبِ أَمْرِ اللهِ ونَهْيِه ومَحَبَّتِه وبُغضِه وولايتِهِ وعداوتِهِ. إذ لا يُمكِنُه أن يَجعَلَ القَدَرَ حُجَّةً لكُلِّ أَحَدٍ. فإنَّ هذا مُستلزِمٌ للفَسادِ الذي لا صلاحَ معه والشَّرِّ الذي لا خيرَ فيه؛ إذ لو جازَ أن يَحتجَّ كُلُّ أحدٍ بالقَدَرِ لَمَا عُوقِبَ مُعْتَدٍ ولا اقتُصَّ مِن ظالِمٍ ولا أُخِذَ لمظلومٍ حَقُّه مِن ظالِمِه، ولفعَلَ كلُّ أحَدٍ ما يشتهيه مِن غيرِ مُعارِضٍ يُعارِضُه فيه! وهذا فيه مِنَ الفساد، ما لا يَعْلَمُه إلَّا ربُّ العباد.

فمِنَ المعلومِ بالضَّرورةِ: أنَّ الأفعالَ تنقسِمُ إلى ما ينفَعُ العِبادَ وإلى ما يضُرُّهم، واللهُ قد بعَثَ رسولَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأمُرُ المؤمنِينَ بالمعروفِ ويَنْهاهم عنِ المُنكرِ

ويُحِلُّ لهم الطَّيِّباتِ ويُحرِّمُ عليهم الخبائثَ، فمَن لم يَتَّبعْ شرعَ اللهِ ودِينَه: تبعَ ضِدَّهُ مِنَ الأهواءِ والبِدَعِ، وكان احتجاجُهُ بالقَدَرِ مِنَ الجَدَلِ بالباطلِ ليُدحِضَ به الحقَّ لا مِن بابِ الاعتمادِ عليه»[١].

٤- ثمَّ نبَّهَ الناظمُ بأنَّه يَلْزَمُ على قولِكم في عدمِ التَّفريقِ بينَ الإرادةِ الكَوْنيَّةِ والإرادةِ الشَّرعِيَّةِ:

أنَّ أفعالَ العِبادِ كُلَّها سواءٌ: المُطِيعُ والعاصِي، والمُصلِحُ والمُفسِدُ سواءٌ! وهذا لا يُقبَلُ عَقْلًا ولا شرعًا كما تَقدَّمَ، فهو جهلٌ تَرتَّبَ عليه سوءُ أفعالٍ اقترَفَها هؤلاءِ المُبتدعةُ وأتباعُهم باسمِ القَدَرِ، وهذا معنى قولِ الناظمِ: (عُمُومِ أَصْلِكُمْ...).

ومِن ها هنا بحَثَ بعضُ المتكلِّمينَ في الكُتبِ المُتأَخِّرةِ في المَنطِقِ والفَلْسَفةِ والأُصولِ والتصوُّفِ قَضيةً خبيثةً؛ وهي إمكانُ تصويبِ المجتَهِدِ في العقائدِ، على اختِلافِ هذه العَقائدِ: الجَهْمِيُّ والمُعتزِليُّ والأشعريُّ... إلخ، ثمَّ يخرُجُ الغُلاةُ إلى بحثٍ أخبَثَ؛ وهو إمكانُ تصويبِ اليَهوديِّ والنَّصرانيِّ والصَّابئِ... إلخ.

وهذا الذي انتهَى إليه أمرُ الحَلَّاجِ وابنُ عربيٍّ وأَضْرابِهما، فقالوا في قولِه تعالى عن فِرعونَ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]، هذا توحيدٌ، فخرَجُوا إلى الحُلولِ والاتِّحادِ، حتَّى أَفْضَى بهم ذلك إلى الزَّنْدَقةِ المَحْضةِ، التي هي في الحقيقةِ نَفْيُ الإلَهِ.

والواقعُ أنَّ هؤلاءِ لا يريدونَ إسلامًا ولا إيمانًا، بلْ يريدونَ دِينًا يُوافِقُ أهواءَهم، فهم مِن جِنسِ المنافقِينَ، كما قيلَ:

وَمَا انْتَسَبُوا إِلَى الإِسْلَامِ إِلَّا لِصَوْنِ دِمَائِهِمْ أَلَّا تُسَالَا

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٣٠٠).

فَيَأْتُـونَ الْمَعَاصِـي فِـي نَشَـاطٍ وَيَأْتُـونَ الصَّـلَاةَ وَهُـمْ كُسَـالَى

(٧١) أي: أنَّكم إذا سلكْتُم هذا المَسْلَكَ في عدمِ التَّفريقِ بين الإرادةِ الكَوْنيَّةِ والشرعيةِ، إمَّا أن: تَصيروا قَدَرية تَنْفُونَ القَدَرَ وأفعالَ اللهِ تعالى وقُدْرتَهُ ومشيئتَهُ، أو جَبْرية تَنْفُونَ فِعلَ العَبدِ واللهُ الفاعلُ لكلِّ شيءٍ، فتَنْسُبونَ إلى اللهِ القبائحَ. وكلُّهم مُعتزِلةٌ وجَهْميةٌ أَلْحَدُوا وانحرَفُوا.

النَّـظْم

٧٢	فَالْمُلْحِدُ [١] الْمُعْتَزِلِيْ قَدْ قَالَا:	مَـا الشَّـرُّ خَلْـقُ رَبِّنَـا تَعَالَى
٧٣	بِضِدِّهِ الْجَبْرِيُّ قَـالَ: الْعَاصِي	مُمْتَثِـلٌ مُحَقِّـقُ الْإِخْـلَاصِ
٧٤	لَكِنَّمَا السُّـنِّيُّ طَوْعُ الشَّـرْعِ	وَلَـمْ يَزَلْ يَسْـعَى بِبَذْلِ الْوُسْـعِ
٧٥	قَدْ عَبَـدَ الْمَوْلَـى بِفِعْلِ الأَمْرِ	مُخَالِفًـا لِلْقَـدَرِيْ وَالْجَبْـرِي
٧٦	يَقُولُ: لِي كَسْـبٌ، وَلَكِنْ خَالِقِي	خَلَّاقُـهُ، رِبْحِي وَإِثْمِـي لَاحِقِي
٧٧	مُفَادُ كُتْبِ اللهِ هَذَا وَالرُّسُـلْ	مَا نَفْعُهُـمْ إِنْ كَانَ تَحْصِيلٌ حَصَلْ

الغريب

(الْمُعْتَزِلِي): نِسبةً إلى المُعتَزِلةِ، وهُمُ القائلونَ بأنَّ العِبادَ خالِقُو أفعالِهم، وبنَفْيِ الرُّؤيةِ، وبوُجوبِ الثَّوابِ والعِقابِ، وبنَفْيِ الصِّفاتِ وغيرِ ذلك مِنَ الآراءِ الفاسدةِ، وهم عِشرونَ فِرقةً يَجْمَعُهم تقديمُ العقلِ على الشَّرعِ، فما وافقَ العقلَ قَبِلوه وما لم

(١) في المخطوطِ والأصلِ: (فَوَاصِلُ)، وصحَّحه الناظِمُ بخَطِّه في الأصلِ: (فَالْمُلْحِدُ)، والمرادُ بِوَاصِلٍ هذا هو: واصلُ بنُ عَطاءٍ مِن رُؤوسِ المعتزِلةِ الذين نفَوُا القَدَرَ وخَلْقَ اللهِ للأفعالِ، وكأَنَّ الناظمَ عدَّلَ (فَوَاصِلُ) إلى (فَالْمُلْحِدُ) لأنَّ واصِلًا لم يَختَصَّ بهذه المَقالةِ وَحْدَه، بلْ كانت قبلَهُ وبعدَهُ، انظر: المِلَلَ والنِّحَلَ (١/ ٤٠-٤١)، والمواقِفَ للإيجي (٣/ ٦٥٨).

يَقْبَلْه تركُوه [(١)].

(**الْجَبْرِيُّ**): نِسبةً إلى الجَبْريةِ، وهُمُ الَّذينَ لا يُثبِتُونَ للعبدِ فِعلًا، ولا قُدرةً على الفِعلِ أصلًا، بل يُضيفونَ الفِعلَ إلى اللهِ تعالى [(٢)].

(**لِلْقَدَرِيْ**): نِسبةً إلى القَدَريةِ، وهُمُ الذينَ يَنْفُونَ القَدَرَ، ويزعُمُونَ أنَّ كلَّ عبدٍ خالِقٌ لفِعلِه، ولا يَرَوْنَ الكُفرَ والمَعاصيَ بتقديرِ اللهِ تعالى [(٣)].

(**كَسْبٌ**): قال ابنُ القيِّمِ: الطَّوائفُ كلُّها مُتَّفِقةٌ على الكَسْبِ ومُختلِفونَ في حقيقتِهِ؛ فقالَتِ القَدَريَّةُ: هو إحداثُ العبدِ لِفعلِهِ بقُدْرَتِه ومَشيئتِهِ استِقلالًا، وليس للرَّبِّ صُنْعٌ فيه ولا هو خالِقٌ فِعلَهُ ولا مُكوِّنُهُ ولا مُريدٌ له، وقالتِ الجَبْريةُ: الكَسْبُ: اقتِرانُ الفِعلِ بالقُدرةِ الحادِثةِ مِن غيرِ أن يكونَ لها فيه أمرٌ، وكِلَا الطائفتَينِ فرَّقَ بينَ الخَلْقِ والكسبِ، ثمَّ اختلَفُوا فيما وقَعَ به الفَرْقُ... [(٤)].

(**خَلَّاقُهُ**): أي: خالِقُه.

(**مُفَادُ**): بضَمِّ الميمِ، وقد ضبَطَها بعضُهم بفتحِ المِيمِ، وهو لَحْنٌ؛ فإنَّها مِن (أفادَ) فهو مُفادٌ، وليس في العربيةِ (فادَ) مِنَ الثلاثيِّ بهذا المعنى. كـ: مُرَادٍ، ومُعادٍ. مِن: أرادَ، وأعادَ.

الشَّـرْح

(٧٢) أي: أنَّ المُعتزِليَّ انحرَفَ عنِ الحقِّ فقال: الشَّرُّ لم يخلُقْه اللهُ!

---

(١) انظر: الانتصار، في الرَّدِّ على المعتزِلةِ القَدَريةِ الأشرار؛ ليحيى بنِ أَبي الخيرِ العِمْرانيِّ (١/ ٨٩)، والدُّرَر السَّنِيَّة، في الأجوبة النَّجْدِيَّة (١/ ٣٥٦ و٣/ ٢٠٨)، ومرقاة المفاتيح (١/ ٢٥٩).

(٢) انظر مع المراجعِ السابقةِ: المِلَل والنِّحَل (١/ ٧٩ - ٨٣)، والفَرْقَ بينَ الفِرَقِ (ص١٢٦ - ١٣٠).

(٣) انظُرْ مع المراجعِ السابقةِ: التعريفاتِ (ص١٧٤).

(٤) انظر: شفاءَ العليلِ (ص١٣٠).

فكذَّبَ اللهَ حينَ قال: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر]، وقال: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾﴾ [النساء].

وتأمَّلْ قولَه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يعني: أنَّ التقديرَ والجزاءَ والخَلْقَ والإيجادَ كلَّه مِن عندِ اللهِ، مع أنَّها تابعةٌ لأسبابِها، فإنَّه لمَّا أرادَ أن يُبيِّنَ الفرقَ بين ما جاء مِنَ اللهِ مِنَ الخيرِ، وبينَ ما كان سببُهُ فِعلَ المَعْصيةِ مِنَ العبدِ، قال بعدَها: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ يعني: أنَّ النِّعَمَ هي مِنَ اللهِ، ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ يعني: مِنَ المَصائبِ بسببِ نَفْسِك؛ لأنَّك لا تُصابُ إلَّا بسببِ ذُنوبِك[١].

قال ابنُ القيِّمِ: والجَميعُ مِن عندِ اللهِ، فالسيِّئةُ مِن نَفْسِ الإنسانِ بلا ريبٍ، والحَسَنةُ مِنَ اللهِ بلا ريبٍ، وكِلاهما مِن عِندِه سبحانَهُ قضاءً وقَدَرًا وخَلْقًا، ففَرْقٌ بينَ ما مِنَ اللهِ، وبينَ ما مِن عِندِه، والشَّرُّ لا يُضافُ إلى اللهِ إرادةً ولا مَحبَّةً ولا فِعلًا ولا وصفًا ولا اسمًا، فإنَّه لا يُريدُ إلَّا الخيرَ ولا يُحِبُّ إلَّا الخيرَ ولا يَفعَلُ شَرًّا ولا يُوصَفُ به ولا يُسمَّى باسمِه. ا.هـ[٢].

ولهذا كانَ النبيُّ ﷺ يقولُ في الاستِفتاحِ: (وَالْخَيْرُ كلُّه بِيَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)[٣]، أي: فإنَّكَ لا تخلُقُ شَرًّا محضًا، بلْ كُلُّ ما تخلُقُه ففيه حِكمةٌ، هو باعتبارِها خيرٌ، ولكنْ قد يكونُ فيه شرٌّ لبعضِ النَّاسِ، فهذا شرٌّ جُزئيٌّ إضافيٌّ، فأمَّا شَرٌّ كُلِّيٌّ، أو شَرٌّ مُطلَقٌ - فالرَّبُّ سبحانَهُ وتعالى مُنزَّهٌ عنه. وهذا هو الشَّرُّ الَّذي ليس إليه.

---

(١) انظر شرحَ هذه الآيةِ في: مِنهاجِ السُّنَّةِ (٥/ ١٣٩)، وشِفاءِ العليلِ (ص١٥٩).

(٢) شفاء العليل (ص١٦٦).

(٣) م (٧٧١) عن عليٍّ.

ولهذا لا يُضافُ الشَّرُّ إليه مُفردًا قطُّ، بل إمَّا أن يدخُلَ في عمومِ المخلوقاتِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقولِه: ﴿كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وإمَّا أن يُضافَ إلى السَّبَبِ، كقولِهِ: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ٢﴾ [الفلق]، وإمَّا أن يُحذَفَ فاعِلُه، كقولِ الجِنِّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ١٠﴾ [الجن][1].

(٧٣) أي: أنَّ المعتزليَّ الجَبْريَّ قالَ بعَكْسِ المُعتزليِّ القَدَريِّ، قال: العبدُ مجبورٌ على فِعلِ المَعاصي، فجعَلَ اللهَ هو الفاعلَ لا العبدَا! وبعضُهم قال: العاصي هو في الحَقيقةِ مُمتثِلٌ لأمرِ اللهِ! بلْ جعَلُوه كامِلَ الإيمانِ تامَّ الإخلاصِ.

(٧٤) أي: أمَّا صاحِبُ السُّنَّةِ فمُتابِعٌ للشَّرْعِ، باذلٌ وُسْعَهُ في طاعةِ اللهِ.

(٧٥) أي: أنَّ صاحِبَ السُّنَّةِ عبَدَ اللهَ بفِعلِ أوامِرِه واجتِنابِ مَناهِيه، فخالَفَ القَدَريَّةَ والجَبْرية. ثمَّ فصَّلَ الناظِمُ فقال:

(٧٦) إنَّ السُّنِّيَّ يقولُ: (لِي كَسْبٌ)، وهذا ردٌّ على الجَبْريةِ القائِلينَ بأنَّ العبدَ مجبورٌ على فِعلِه. **والكَسْبُ: الفِعْلُ.**

وقولُه: (وَلَكِنْ... وَإِثْمِي لَاحِقِي): يُشيرُ إلى قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ [البقرة: ٢٨٦] خيرًا أو شرًّا، وقولِهِ تعالى: ﴿وَلِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ [الجاثية: ٢٢].

قال ابنُ جَريرٍ: لِيُثيبَ اللهُ كلَّ عاملٍ بما عَمِلَ مِن عَمَلٍ... المُحسِنُ بالإحسانِ، والمُسيءُ بما هو أهلُه، لا لنَبْخَسَ المُحسِنَ ثوابَ إحسانِه، ونَحمِلَ عليه جُرمَ غيرِه، فنُعاقِبَه، أو نَجعلَ للمُسيءِ ثوابَ إحسانِ غيرِه فنُكرِمَه، ولكنْ لِنَجْزِيَ كُلًّا بما كسَبَتْ

(١) انظر: شرح العقيدة الطَّحاويةِ لابنِ أبي العِزِّ (ص٣٥٥).

يداهُ، وهم لا يُظلَمُونَ جزاءَ أعمالِهم [(١)].

وهذا ردٌّ على القَدَريةِ الذينَ يقولونَ بأنَّ العبدَ يخلُقُ فِعلَه، فنفَوا خَلْقَ اللهِ لأفعالِ العِبادِ فكذَّبُوا النُّصوصَ كما تقدَّمَ.

قال البَغَويُّ في قولِهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٢﴾ [التغابن] وجُملةُ القولِ فيه: أنَّ اللهَ خلَقَ الكافِرَ، وكُفْرُه فِعلٌ له وكَسْبٌ، وخلَقَ المؤمِنَ، وإيمانُه فِعلٌ له وكَسْبٌ، فلِكُلِّ واحدٍ مِنَ الفريقينِ كسبٌ واختيارٌ، وكسبُهُ واختيارُه بتقديرِ اللهِ ومَشيئتِه. فالمؤمِنُ بعدَ خَلْقِ اللهِ إيَّاه يَختارُ الإيمانَ؛ لأنَّ اللهَ تعالى أرادَ ذلك منه وقدَّرَه عليه وعَلِمَه مِنه. والكافِرُ بعدَ خَلْقِ اللهِ تعالى إيَّاه يَختارُ الكُفرَ؛ لأنَّ اللهَ تعالى أرادَ ذلك منه وقدَّرَه عليه وعَلِمَه مِنه. وهذا طريقُ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، مَن سلَكَه أصابَ الحَقَّ وسَلِمَ مِنَ الجَبْرِ والقَدَرِ [(٢)].

(٧٧) أي: أنَّ هذا هو الذي دلَّتْ عليه كُتُبُ اللهِ المُنزَّلةُ، ورُسُلُ اللهِ المُرسَلةُ، وأفعالُهم مع أُمَمِهم في الحَثِّ على التَّوحيدِ والطاعةِ والزَّجْرِ عنِ الشِّرْكِ والمَعْصِيةِ، وإلَّا فما فائِدةُ بَعثةِ الرُّسُلِ وإنزالِ الكُتبِ على مَذهبِ القَدَريةِ والجَبْريةِ؟! هو في الحقيقةِ تَحصيلُ حاصلٍ ولا فائدةَ منها.

(١) تفسير ابنِ جريرٍ (٢١/ ٩٢).

(٢) تفسير البغويِّ (٨/ ١٤٠).

النَّـظْم

فَصْلٌ: فِي إِيضَاحِ مَا مَرَّ مِنْ إِطْلَاقِ الأَسْبَابِ فِي نَقْضِ أَصْلِهِمْ [١]

٧٨	وَعِنْدَنَا الأَسْبَابُ مِنْهَا مَا حُمِدْ	فَفِعْلُهُ كَيْسٌ إِذَا لَمْ يُعْتَمَدْ
٧٩	وَبَعْضُهَا عَنْهُ النَّبِيُّ يَنْهَى	فَابْحَثْ عَنِ الْمَطْلُوبِ تَدْرِي [٢] الْكُنْهَا
٨٠	وَالِاحْتِجَاجُ مُطْلَقًا بِالْقَدَرِ	مَعْ تَرْكِكَ الأَسْبَابَ رَأْسُ الْمُنْكَرِ
٨١	وَغَلِّبِ الخَوْفَ عَلَى الرَّجَاءِ	وَسِرْ لِمَوْلاكَ بِلَا تَنائِي [٣]
٨٢	لَا تَعْتَمِدْ عَلَى صَلاحِ العَمَلِ	وَلَا تُقَنِّطْ عَاصِيًا وَامْتَثِلِ
٨٣	أَمْرَ الرَّسُولِ حِينَ قَالُوا: نَتَّكِلْ	[فَقَالَ: بَلْ يُسِّرَ كُلٌّ لِعَمَلْ] [٤]
٨٤	فَفِي الْحَدِيثِ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكْ»	وَاحْذَرْ تَقُلْ: «لَوْلَا» فَعَنْهَا يَمْنَعُكْ
٨٥	قَالَ الرَّسُولُ لِلصَّحَابَةِ: «اعْمَلُوا	فَكُلُّكُمْ» يَلْقَى وَلَا تَتَّكِلُوا
٨٦	فَارْجِعْ إِلَى رَدِّ التَّقِيِّ الْهَادِي	مَقَالَهُمْ تَجِدْهُ يُرْوِي الصَّادِي
٨٧	سَرَّحْتُ طَرْفِي بُرْهَةً فِي غُرَرِهْ	لَكِنَّ نَظْمِي قَاصِرٌ عَنْ أَكْثَرِهْ

الغريب

(كَيْسٌ): الكَيْسُ: الفِطْنَةُ [٥].

(الْكُنْهَا): كُنْهُ الشيءِ: حقيقتُهُ ونِهايتُه، يقالُ: أَعرِفُهُ كُنْهَ المَعرفةِ [٦].

---

(١) عنوانُ الفصلِ عليه ضَرْبٌ في الأصلِ.

(٢) كذا في الأصلِ، وإثباتُ الياءِ وحذفُها جائزانِ لغةً ووزنًا.

(٣) هذا البيتُ مقتبَسٌ مِنَ الخريدةِ للدَّردير (ص١٠):

وَغَلِّبِ الخَوْفَ عَلَى الرَّجَاءِ ... وَسِرْ لِمَوْلَاكَ بِلَا تَنَاءِ

وقولُ الناظم (تَنَائِيْ) تقدَّمَ نظيرُه عندَ قولِه: (وَفَاطِرٍ مَعْ سَبَأٍ قُلْ كَافِي) فراجِعْه ثَمَّ.

(٤) باقي البيتِ غيرُ واضحٍ في الأصلِ بسببِ التَّصويرِ، فاستظهرتُ ما بينَ المعقوفينِ.

(٥) انظر: الصحاح (٣/ ٩٧٢)، والمصباح المنير (٢/ ٥٤٥).

(٦) انظر: الصحاح (٦/ ٢٢٤٧).

(تَنائيْ) نَأَيْتُ: أي بَعُدتُّ، وتَناءى: تَباعَدَ، والتَّنائِي: مصدرٌ [(١)].

(الصَّادِي): العَطْشانُ [(٢)].

(بُرْهَةً): البُرْهةُ والبَرْهةُ جَمِيعًا: الحِينُ الطَّوِيلُ مِنَ الدَّهْرِ [(٣)].

(غُرَرِهْ): غُرَّةُ كُلِّ شيءٍ: أوَّلُه وأَكْرَمُه [(٤)].

الشَّـرْح

(٧٨- ٧٩) هذا الفصلُ عقَدَه الناظمُ لبيانِ فِعلِ الأسبابِ، فذكَرَ أنَّها قِسمانِ، هما:

١- المحمودةُ شرعًا، فهذه مُعتبَرةٌ.

٢- المَنْهيُّ عنها، فهذه مَمْنوعةٌ.

وضابِطُهما شرعًا: أنَّ ما عدَّهُ الشرعُ سببًا ووسيلةً إلى المطلوبِ فهو مقبولٌ، وما لم يَنُصَّ الشرعُ على سببِيَّتِه فغيرُ مقبولٍ؛ لأنَّ السببَ مِن جُملةِ العملِ الصالحِ المُفتقِرِ إلى الدَّليلِ، وعلى ذلك قامتْ دَعْوةُ الرُّسُلِ، إخلاصٌ واتِّباعٌ.

وقولُه: (فَابْحَثْ عَنِ الْمَطْلُوبِ...) أي: فابحَثْ عن هذه الأسبابِ في المأموراتِ والمَنْهِيَّاتِ وحِكَمِها وعِلَلِها؛ لتُدرِكَ حقيقةَ الفَرْقِ بينَ الإرادتَينِ: الكونيةِ التي قدَّرَها اللهُ، والشَّرعيةِ التي أحَبَّها.

(٨٠) أي: أنَّ الاحتِجاجَ بالقَدَرِ وتركَ الأسبابِ لا يَجوزُ، وهو رأسُ المُنكَرِ في هذا البابِ؛ لأنَّ فيه فتحًا لبابِ القَبائحِ؛ بلِ الشِّركِ بدَعْوَى أنَّها مِنَ القَدَرِ!

---

(١) تاج العروس (٤٠/ ٥).

(٢) لسان العرب (١٤/ ٤٥٣).

(٣) لسان العرب (١٣/ ٤٧٦).

(٤) انظر: الصحاح (٦/ ٢٢٤٧).

«فمَن قال مِن أهلِ الكلامِ: إنَّه لا يَفعلُ الأشياءَ بالأسبابِ؛ بلْ يَفعلُ عِندَها لا بها ولا يَفعلُ لحِكمةٍ ولا في الأفعالِ المأمورِ بها ما لأجلِهِ كانتْ حَسَنةً ولا المنهيِّ عنها ما لأجلِهِ كانت سيِّئةً، فهذا مُخالِفٌ لنُصوصِ القرآنِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأُمَّةِ مِنَ السلفِ.

وأوَّلُ مَن قالَهُ في الإسلامِ جهمُ بنُ صفوانَ، الذي أجمَعَتِ الأُمَّةُ على ضلالتِهِ؛ فإنَّه أوَّلُ مَن أنكَرَ الأسبابَ والطبائعَ، كما أنَّه أوَّلُ مَن ظهَرَ عنه القولُ بنفيِ الصِّفاتِ، وأوَّلُ مَن قال بخَلْقِ كلامِ اللهِ وإنكارِ رؤيتِهِ في الآخرةِ. ونصوصُ الكِتابِ والسُّنَّةِ في إبطالِ هذا كثيرةٌ جِدًّا، كقولِهِ: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ۝٦٩﴾ [الأنبياء]، فسلَبَ النارَ طبيعتَها. وقوله: ﴿لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا ۝١٥﴾ [النبأ]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾ [الأعراف: ٥٧]، فأخبَرَ أنَّ الرِّياحَ تُقِلُّ السَّحابَ، أي: تَحمِلُه، فجعَلَ هذا الجَمادَ فاعلًا بطَبْعِه. وقال: ﴿ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ﴾ [الحج: ٥] فجعَلَها فاعلةً بطَبْعِها. وقولِه: ﴿فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ۝١٠﴾ [لقمان]، وهو الكثيرُ المنفعةِ، والزَّوجُ: الصِّنفُ. والأدِلَّةُ في ذلك كثيرةٌ يُخبِرُ فيها أنَّه يخلُقُ بالأسبابِ والحِكَمِ»[1].

واعجَبْ إلى زعمِهم الإجماعَ على تركِ الأسبابِ! وأعجَبُ منه: أنَّهم لم يُسنِدُوا قولَهم ولو إلى واحدٍ مِن أئمةِ السلفِ! بلْ أعجَبُ وأعجَبُ حُكْمُهم على مُثْبِتِ الأسبابِ بالكفرِ والضَّلالِ، مع أنَّ المُثبِتَ هم عامَّةُ السلفِ!!

«ومَن قال: إنَّ قُدرةَ العبدِ وغيرَها مِنَ الأسبابِ التي خلَقَ اللهُ تعالى بها المخلوقاتِ ليستْ أسبابًا، أو أنَّ وُجودَها كعَدَمِها وليس هناك إلَّا مُجرَّدُ اقترانٍ عاديٍّ كاقترانِ الدَّليلِ بالمدلولِ، فقد جحَدَ ما في خَلْقِ اللهِ وشَرْعِه مِنَ الأسبابِ والحِكَمِ

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٩٢).

والعِلَلِ، ولم يَجعلْ في العينِ قُوَّةً تَمتازُ بها عنِ الخدِّ تُبصِرُ بها، ولا في القلبِ قُوَّةً يَمتازُ بها عنِ الرِّجْلِ يَعقِلُ بها، ولا في النارِ قُوَّةً تمتازُ بها عنِ التُّرابِ تحرِقُ بها، وهؤلاءِ يُنكِرونَ ما في الأجسامِ المطبوعةِ مِنَ الطبائعِ والغرائزِ، قال بعضُ الفُضَلاءِ: تَكلَّمَ قومٌ مِنَ الناسِ في إبطالِ الأسبابِ والقُوَى والطَّبائعِ، فأضحكُوا العُقلاءَ على عقولِهم. ثمَّ إنَّ هؤلاءِ يقولونَ: لا يَنبغي للإنسانِ أن يقولَ: إنَّه شَبِعَ بالخُبزِ ورَوِيَ بالماءِ، بلْ يقولُ: شَبِعْتُ عندَهُ ورَوِيتُ عِندَه؛ فإنَّ اللهَ يخلُقُ الشِّبَعَ والرِّيَّ ونحوَ ذلك مِنَ الحوادثِ عندَ هذه المُقترِناتِ بها عادَةً؛ لا بها. وهذا خِلافُ الكِتابِ والسُّنَّةِ، فإنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقال: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وقال: ﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ﴾ [التوبة: ١٤]، وقال: ﴿قُلۡ هَلۡ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحۡدَى ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِۖ وَنَحۡنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمۡ أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٖ مِّنۡ عِندِهِۦٓ أَوۡ بِأَيۡدِينَاۖ﴾ [التوبة: ٥٢]، وقال: ﴿وَنَزَّلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ مُّبَٰرَكٗا فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ٩﴾ [ق]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وقال: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٖ مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهَاۚ﴾ [فاطر: ٢٧]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗۖ لَّكُم مِّنۡهُ شَرَابٞ وَمِنۡهُ شَجَرٞ فِيهِ تُسِيمُونَ ١٠ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [النحل]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا ...﴾ إلى قولِه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ﴾ [البقرة: ٢٦]، وقال: ﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ١٥ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة].

ومِثلُ هذا في القرآنِ كثيرٌ. وكذلك في الحديثِ عنِ النبيِّ ﷺ كقولِهِ: (لَا يَمُوتَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا آذَنْتُمُونِي بِهِ حَتَّى أُصَلِّيَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ اللهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِ بَرَكَةً وَرَحْمَةً) [١]. وقال ﷺ: (إِنَّ هَذِهِ القُبُورَ مَمْلُوءَةٌ عَلَى أَهْلِهَا ظُلْمَةً، وَإِنَّ اللهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ نُورًا)، ومِثلُ هذا كثيرٌ.

ونظيرُ هؤلاءِ الذين أبطَلُوا الأسبابَ المُقدَّرةَ في خَلْقِ اللهِ: مَن أبطَلَ الأسبابَ المشروعةَ في أمرِ اللهِ؛ كالذينَ يظُنُّونَ أنَّ ما يحصُلُ بالدُّعاءِ والأعمالِ الصالحةِ وغيرِ ذلك مِنَ الخيراتِ إنْ كان مُقدَّرًا حصَلَ بدُونِ ذلك، وإن لم يكنْ مُقدَّرًا لم يحصُلْ بذلك. وهؤلاءِ كالَّذينَ قالوا للنبيِّ ﷺ: أفَلا نَدَعُ العملَ ونتَّكِلُ على الكتابِ؟ فقال: (لَا، اعْمَلُوا؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ). وفي السُّنَنِ أنَّه قيلَ: يا رسولَ اللهِ؛ أرأَيْتَ أَدْوِيَةً نَتداوى بها، ورُقًى نَسْترقِي بها، وتُقاةً نَتَّقِيها؛ هلْ ترُدُّ مِن قَدَرِ اللهِ شيئًا؟ فقال: (هِيَ مِنْ قَدَرِ اللهِ) [٢]؛ ولهذا قال مَن قال مِنَ العُلماءِ: الالتِفاتُ إلى الأسبابِ شِركٌ في التَّوحيدِ، ومحوُ الأسبابِ أن تكونَ أسبابًا: تغييرٌ في وجهِ العقلِ؛ والإعراضُ عنِ الأسبابِ بالكُلِّيَّةِ قَدْحٌ في الشرعِ. واللهُ سبحانَهُ خلَقَ الأسبابَ والمُسبَّباتِ؛ وجعَلَ هذا سببًا لهذا.

فإذا قالَ القائلُ: إنْ كان هذا مُقدَّرًا حصَلَ بدُونِ السببِ وإلَّا لم يحصُلْ؛ جوابُهُ: أنَّه مُقدَّرٌ بالسببِ وليس مُقدَّرًا بدُونِ السببِ؛ كما قال النَّبيُّ ﷺ: (إِنَّ اللهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ) [٣]، وقال ﷺ: (اعْمَلُوا؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ:

---

(١) هذا والذي بعدَه حديثٌ واحدٌ تعددتْ رواياتُه، وأصلُه في خ (٤٥٨) م (٩٥٦) عن أبي هريرةَ، واللفظُ الأولُ بنحوِهِ عند حم (١٩٤٥٢) س (٢٠٢٢) عن يزيدَ بنِ ثابتٍ، وهو أخو زيدِ بنِ ثابتٍ.

(٢) حم (١٥٤٧٢) ت (٢٠٦٥) وحسّنه، ق (٣٤٣٧) ك (٨٧) وصححه عن أَبِي خِزَامَةَ عن أبيه.

(٣) م (٢٦٦٢) عن عائشةَ أمِّ المؤمنينَ.

أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ)[١].

بلْ قولُهم فتَحَ البابَ للطعنِ في التَّوحيدِ، ولاستهزاءِ أعداءِ الرُّسُلِ بهم على ما جاؤوا به كما قالَ ابنُ القيِّمِ: «إنَّ ضُعفاءَ العقولِ إذا سَمِعُوا أنَّ النارَ لا تحرِقُ - والماءَ لا يُغرِقُ، والخُبزَ لا يُشبِعُ، والسَّيفَ لا يَقطعُ، ولا تأثيرَ لشيءٍ مِن ذلك البَتَّةَ، ولا هو سبَبٌ لهذا الأثَرِ، وليسَ فيه قُوَّةٌ، وإنَّما الخالِقُ المُختارُ يَشاءُ حُصولَ كلِّ أثَرٍ مِن هذه الآثارِ عندَ مُلاقاةِ كذا بكذا -: قالتْ: هذا هو التَّوحيدُ وإفرادُ الرَّبِّ بالخَلْقِ والتأثيرِ، ولم يَدْرِ هذا القائلُ أنَّ هذا إساءةُ الظنِّ بالتَّوحيدِ، وتسليطٌ لأعداءِ الرُّسُلِ على ما جاؤوا به كما تَراهُ عِيانًا في كُتُبِهم يُنفِّرونَ به الناسَ عنِ الإيمانِ...».

وقال: «إنَّه سبحانَهُ ربَطَ الأسبابَ بمُسبَّباتِها شرعًا وقَدَرًا، وجعَلَ الأسبابَ محلَّ حِكمتِهِ في أَمْرِه الدِّينيِّ والشَّرعيِّ وأَمرِهِ الكونيِّ القَدَريِّ، ومحلَّ مُلكِهِ وتَصرُّفِه، فإنكارُ الأسبابِ والقُوَى والطبائعِ جحدٌ للضَّرورياتِ وقَدْحٌ في العقولِ والفِطَرِ ومُكابَرةٌ للحِسِّ وجحدٌ للشَّرعِ والجزاءِ، فقد جعَلَ سبحانَهُ مَصالحَ العبادِ في مَعاشِهِم ومَعادِهِم والثَّوابَ والعِقابَ والحُدودَ والكَفَّاراتِ والأوامرَ والنَّواهيَ والحِلَّ والحُرمةَ: كُلَّ ذلك مُرتبِطًا بالأسبابِ قائمًا بها، بلِ العبدُ نَفْسُه وصِفاتُه وأفعالُهُ سببٌ لِمَا يصدُرُ عنه، بلِ المَوْجوداتُ كلُّها أسبابٌ ومُسبَّباتٌ، والشَّرعُ كلُّه أسبابٌ ومُسبَّباتٌ، والمَقاديرُ أسبابٌ ومُسبَّباتٌ، والقَدَرُ جارٍ عليها مُتصرِّفٌ فيها، فالأسبابُ محلُّ الشرعِ والقَدَرِ، والقرآنُ مَملوءٌ مِن إثباتِ الأسبابِ، كقولِهِ: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝١٠٥﴾ [المائدة]، ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ۝٣٩﴾ [الأعراف]، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٣٦)، والحديثُ عند خ (١٣٦٢) م (٢٦٤٧) عن عَلِيٍّ، وسيأتي بتمامه.

يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾﴾ [الحاقة]، ﴿جَزَاءً وِفَاقًا ﴿٢٦﴾﴾ [النبأ]، ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [النساء: ١٥٥] إلى قوله: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا ﴿١٥٦﴾ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء].

وكلُّ مَوضِعٍ رُتِّبَ فيه الحُكمُ الشرعيُّ أو الجَزائيُّ على الوصفِ، أفاد كونَهُ سببًا له؛ كقولِه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقولِه: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

وكلُّ موضعٍ تضمَّنَ الشرطَ والجزاءَ، أفادَ سببيةَ الشرطِ والجزاءِ، وهو أكثَرُ مِن أن يُستوعَبَ؛ كقولِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، وقولِهِ: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧].

وكلُّ موضِعٍ رُتِّبَ فيه الحكمُ على ما قَبْلَه بحرفٍ أفادَ التسبُّبَ، وكلُّ موضِعٍ ذُكِرَت فيه الباءُ تعليلًا لِمَا قَبْلَها بما بعدَها أفادَ التَّسبُّبَ، وكُلُّ موضعٍ صُرِّحَ فيه بأنَّ كذا جزاءٌ لكذا أفادَ التسبيبَ؛ فإنَّ العِلَّةَ الغائيةَ عِلَّةٌ للعِلَّةِ الفاعليةِ، ولو تتبَّعْنا ما يفيدُ إثباتَ الأسبابِ مِنَ القرآنِ والسُّنَّةِ لزادَ على عَشرةِ آلافِ مَوضعٍ، ولم نقُلْ ذلك مُبالَغةً بلْ حقيقةً، ويكفي شهادةُ الحِسِّ والعقلِ والفِطَرِ.

ولهذا قال مَن قال مِن أهلِ العلمِ: تكلَّمَ قومٌ في إنكارِ الأسبابِ، فأضحَكُوا ذَوِي العقولِ على عُقولِهم، وظَنُّوا أنَّهم بذلك ينصُرُونَ التوحيدَ، فشابَهُوا المُعطِّلَةَ الذين أنكرُوا صِفاتِ الرَّبِّ ونُعوتَ كمالِهِ وعُلُوَّه على خَلْقِه واستِواءَه على عَرْشِه وتكلُّمَه

بكُتُبِه وتكليمَهُ لملائكتِهِ وعبادِه، وظَنُّوا أنَّهم بذلك ينصُرُونَ التَّوحيدَ! فما أفادَهم إلَّا تكذيبُ اللهِ ورُسُلِه وتنزيهُهُ عن كلِّ كمالٍ، ووصفُهُ بصِفاتِ المعدومِ والمستحيلِ!

ونظيرُ مَن نزَّهَ اللهَ في أفعالِهِ وأن يقومَ به فِعلٌ البَتَّةَ، وظَنَّ أنَّه ينصُرُ بذلك حدوثَ العالَمِ وكونَهُ مخلوقًا بعدَ أن لم يكُنْ، وقد أنكرَ أصلَ الفِعلِ والخَلْقِ جُملةً.

ثمَّ مِن أعظَمِ الجِنايةِ على الشَّرائعِ والنُّبُوَّاتِ والتوحيدِ: إيهامُ الناسِ أنَّ التوحيدَ لا يَتِمُّ إلَّا بإنكارِ الأسبابِ، فإذا رأَى العُقلاءُ أنَّه لا يُمكِنُ إثباتُ توحيدِ الرَّبِّ سبحانَهُ إلَّا بإبطالِ الأسبابِ ساءتْ ظنونُهم بالتَّوحيدِ وبمَن جاء به، وأنتَ لا تَجِدُ كتابًا مِنَ الكتبِ أعظَمَ إثباتًا للأسبابِ مِنَ القرآنِ، ويا للهِ العَجَب! إذا كان اللهُ خالِقَ السببِ والمسبَّبِ، وهو الذي جعَلَ هذا سببًا لهذا، والأسبابُ والمُسبَّباتُ طوعُ مشيئتِهِ، وقُدرتُهُ مُنقادةٌ لحُكمِه، إن شاءَ أن يُبطِلَ سببيةَ الشيءِ أبطَلَها كما أبطَلَ إحراقَ النارِ على خليلِهِ إبراهيمَ وإغراقَ الماءِ على كليمِهِ وقومِهِ، وإن شاءَ أقامَ لتلك الأسبابِ موانِعَ تَمنعُ تأثيرَها مع بقاءِ قُواها، وإن شاءَ خلَّى بينها وبين اقتضائِهِ لآثارِها، فهو سبحانَهُ يَفعلُ هذا وهذا، فأيُّ قَدْحٍ يُوجِبُ ذلك في التَّوحيدِ، وأيُّ شِركٍ يَترتَّبُ على ذلك بوجهٍ مِنَ الوجوهِ...»[(١)].

(٨١ - ٨٣) قولُه: ﴿**وَغَلِّبِ الخَوْفَ عَلَى الرَّجَاءِ...**﴾ أيْ: أنَّ المُكلَّفَ يَنبغي له أن يُغلِّبَ في حياتِهِ جانبَ الخوفِ على الرَّجاءِ غالبًا، والمُرادُ بذلك في حالِ الصِّحَّةِ لِيتدرَّجَ به فيها إلى تكثيرِ الأعمالِ الصالحةِ؛ ولذا قال بعدَهُ: ﴿**وَسِرْ لِمَوْلَاكَ بِلَا تَنَائِيْ**﴾ أي: واجتَهِدْ في سَيْرِكَ إلى اللهِ بالعَمَلِ الصالحِ ولا تكن بعيدًا عنه مُتراخِيًا فيه، بخلافِ مَن غلَّبَ الرَّجاءَ على الخوفِ غالبًا؛ فإنَّه يُقصِّرُ في الخيراتِ كثيرًا.

---

(١) انظر: شفاء العليل (ص١٨٨).

فالقُوَّةُ في أمرِ اللهِ وطاعتِهِ، والمُسابَقةُ بالخيراتِ، مِن أخَصِّ صِفاتِ الأنبياءِ والرُّسُلِ؛ ولهذا مدَحَهم اللهُ بذلك كما في قولِهِ: ﴿وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ ٤٥﴾ [ص]، فالأَيْدِي: القُوَّةُ، والعزائمُ في تنفيذِ أمرِ اللهِ. وقولِه: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ١٧﴾ [ص].

وأمَّا إذا حانَ الموتُ وقرُبَ الأجَلُ، فإنَّ الناظِمَ لم يَتعرَّضْ له، والذي يَنبغي في هذه الحالِ: أن يُغلِّبَ الرَّجاءَ وحُسنَ الظَّنِّ باللهِ على الخَوفِ في قولِ عامَّةِ السلفِ؛ لحديثِ جابِرِ بنِ عبدِاللهِ قال: سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ، قَبْلَ موتِهِ بثلاثةِ أيَّامٍ، يقولُ: (لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ)[(١)].

وأصلُ المسألةِ مُختلَفٌ فيها بينَ السلفِ، إلَّا أنَّ الناظمَ كأنَّه اختارَ هذا القولَ مِن بينِ الأقوالِ لمُناسبتِهِ في الرَّدِّ على القَدَريَّةِ والجَبْريَّةِ في تَهاوُنِهم في الأوامرِ الشَّرعيةِ والمَناهي؛ ولذا قال بعدَهُ: (لَا تَعْتَمِدْ عَلَى صَلَاحِ العَمَلِ) فتتَّكِلَ عليه، بلِ اتَّكِلْ على توفيقِ اللهِ ورحمتِهِ كما في حديثِ أبي هُرَيرةَ، عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه قالَ: (لَنْ يُنَجِّيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ)، قالُوا: ولا أنتَ يا رسولَ اللَّهِ؟ قالَ: (وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ، سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَاغْدُوا وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدُّلْجَةِ، وَالقَصْدَ القَصْدَ تَبْلُغُوا)[(٢)]، ومع ذلك فقدِ استدرَكَ الناظِمُ فقال: (**وَلَا تُقَنِّطْ عَاصِيًا وَامْتَثِلِ**) فنبَّهَ إلى أنَّه لا يجوزُ أن نُقَنِّطَ العاصيَ مِن رحمةِ اللهِ وسَعَةِ فَضْلِهِ وعفوِهِ؛ لأنَّه قد يَظُنُّ أنَّ قِلَّةَ عَمَلِه قد لا يَقبَلُها اللهُ، فيَنبغي أن يُرغِّبَه في الخيرِ ويُوسِّعَ له فيه لعلَّ اللهَ أن يَفتَحَ عليه.

وإنَّما أشارَ الناظمُ إلى ذلك لأنَّ العُلماءَ نبَّهُوا إلى أنَّه لا بُدَّ مِن اقترانِ الخوفِ

---

(١) م (٢٨٧٧).

(٢) خ (٦٤٦٣)، واللفظُ له، م (٢٨١٦).

والرَّجاءِ في قلبِ المؤمنِ؛ لئَلَّا يُفضِيَ به الرَّجاءُ إلى الأمنِ مِن مَكْرِ اللهِ، أو يُفضِيَ به الخوفُ إلى القُنوطِ مِن رحمةِ اللهِ.

ثمَّ أكَّدَ الناظمُ هذا المعنَى بحديثٍ جامعٍ يُداوي القلوبَ التي تَحيَّرتْ في بابِ القدَرِ فقال: (أَمْرَ الرَّسُولِ حِينَ قَالُوا: نَتَّكِلْ) أي: يجبُ أن نَمتثِلَ قولَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في حديثِ عَلِيٍّ قالَ: كانَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في جَنازةٍ، فأخَذَ شيئًا فجعَلَ ينكُتُ به الأرضَ، فقالَ: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ)، قالُوا: يا رسولَ اللَّهِ، أفلا نَتَّكِلُ على كِتابِنا، ونَدَعُ العملَ؟ قالَ: (اعْمَلُوا؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ)، ثُمَّ قرأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦﴾ الآيةَ [الليل] [١].

(٨٤– ٨٥) ذكَرَ الناظمُ هنا في قولِهِ: (فَفِي الْحَدِيثِ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكْ») بُطلانَ الاحتِجاجِ بالقَدَرِ على تركِ الأسبابِ بحديثِ أَبي هُريرةَ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ...) أيِ: احرِصْ على طاعةِ اللهِ والرَّغبةِ فيما عندَهُ واطلُبِ الإعانةَ مِنَ اللهِ على ذلك، ولا تَكسَلْ عن طلَبِ الطاعةِ ولا عن طلَبِ الإعانةِ.

ثمَّ قالَ: (وَاحْذَرْ تَقُلْ: «لَوْلَا» فَعَنْهَا يَمْنَعُكْ) أي: فالحديثُ يَنهاكَ عنها، ويُشيرُ بذلك إلى تتِمَّةِ الحديثِ: (وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ) [٢].

ووجهُ ذلك: « أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حضَّ على الرِّضا بقَضاءِ اللهِ وقَدَرِه، بعدَ بذلِ

---

(١) خ (٤٩٤٧) واللفظُ له، م (٢٦٤٧).
(٢) (م: ٢٦٦٤).

الجُهدِ، واستفراغِ الوُسعِ في الحِرصِ على النافعِ. فإذا أصابَ العبدَ ما يَكْرَهُه فلا يَنسِبُ ذلك إلى تركِ بعضِ الأسبابِ التي يُظَنُّ نَفْعُها لو فعَلَها، بلْ يسكُنُ إلى قضاءِ اللهِ وقَدَرِه لِيزدادَ إيمانُه، ويسكُنَ قلبُهُ وتَستريحَ نَفْسُه؛ فإنَّ (لو) في هذه الحالِ تَفتحُ عمَلَ الشيطانِ بنقصِ إيمانِهِ بالقَدَرِ، واعتراضِهِ عليه، وفتحِ أبوابِ الهَمِّ والحَزَنِ المُضعِفِ للقلبِ. وهذه الحالُ التي أرشَدَ إليها النبيُّ ﷺ هي أعظَمُ الطُّرُقِ لراحةِ القلبِ، وأدعَى لحُصولِ القَناعةِ والحياةِ الطيِّبةِ، وهو الحِرصُ على الأمورِ النافعةِ، والاجتهادُ في تحصيلِها، والاستعانةُ باللهِ عليها، وشكرُ اللهِ على ما يسَّرَه منها، والرِّضا عنه بما فاتَ، ولم يحصُلْ منها» [١].

ووجهُ رَبْطِ جُزئَيِ الحديثِ في بابِ القَدَرِ: «أنَّ الحِرصَ على ما يَنفَعُ مطلوبٌ شرعًا، وأنَّ تَرْكَ ذلك عجزٌ مُخالِفٌ للشَّرْعِ؛ ولذا نهَى رسولُ اللهِ ﷺ عنِ الاسترسالِ مع القَدَرِ بدُونِ الحِرصِ على فِعلِ المأمورِ الذي يَنفَعُ العبدَ» [٢].

وأمَّا استِعمالُ الناظمِ «لولا» في مكانِ «لو» فعلَى حَدِّ قولِ الفَرَّاءِ: «لولا» إنَّما هي «لو» ضُمَّتْ إليها «لا» فصارتَا حرفًا واحدًا. ا.هـ [٣]. ولا يَستقيمُ البيتُ إلَّا بذلك.

وقوله: (وَاحْذَرْ تَقُلْ) أصلُها: (تَقُولُ)، فهو مرفوعٌ بِضَمّةٍ مقدَّرةٍ حُذفتْ للتخفيفِ، لضرورةِ الوزنِ، فالتقَى ساكنانِ فحُذفتِ الواوُ، ومنه:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِن اللهِ ولا واغِلِ

فسكَّنَ الباءَ مِن «أشربْ». والوجهُ أن يقول «أشربُ» بالرفعِ.

---

(١) بهجة قلوب الأبرار، وقرة عيون الأخيار، في شرح جوامع الأخبار؛ لابنِ سعدي (ص٣٧)، وانظر في تحريرِ مسألةِ «اللَّوِّ»: مجموعَ الفتاوى (١٨/ ٣٤٧)، وزاد المعاد (٢/ ٣٢٥)، وتيسير العزيز الحميد (ص٥٨٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣١).

(٣) معاني القرآن (٢/ ٣٧٧)، وانظر: خزانة الأدب (١/ ٤٦٣).

وقولُه:

تَأبى قُضاعةُ أنْ تَعْرِفْ لكمْ نَسَبًا وابْنَا نِزَارٍ فأنتمْ بَيْضَةُ البَلَدِ

فإنّه أَسْكَنَ المفتوحَ.

وتَسكينُ حركاتِ الإعرابِ للضرورةِ مذهبُ جمهورِ النَّحْويين. وقد رُوِّينا في «الكتاب» لسيبويهِ أنّه قال: «وقد يجوزُ أنْ يُسْكِنوا الحرفَ المرفوعَ والمجرورَ في الشِّعرِ»[(١)].

ثمَّ أكَّدَ الناظمُ ما تقدَّمَ بقولِهِ: (**قَالَ الرَّسُولُ لِلصَّحَابَةِ: اعْمَلُوا...**) يُشيرُ بذلك إلى حديثِ عليٍّ المُتقدِّمِ قريبًا في الصحيحَينِ، وقد جاءَ في روايةِ ابنِ ماجهْ[(٢)]: قِيلَ: يا رسولَ اللَّهِ، أفلا نَتَّكِلُ؟ قالَ: (لَا، اعْمَلُوا وَلَا تَتَّكِلُوا، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ...).

ووجهُهُ: أنَّ العَمَلَ الصالحَ سببٌ للتَّيسيرِ، والعملَ الطالِحَ سببٌ للتعسيرِ.

وقولُ الناظمِ: (**فَكُلُّكُمْ يَلْقَى**) أي: كلُّكُم مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له. و(**وَلَا تَتَّكِلُوا**) أي: على القَدَرِ.

(٨٦ - ٨٧) هذا إرشادٌ مِنَ **الناظمِ** إلى الرُّجوعِ إلى كلامِ شيخِ الإسلامِ تَقِيِّ الدِّينِ ابنِ تيميَّةَ في هذا البابِ، وإليه الإشارةُ بـ(التَّقِيِّ)، وردِّه على مَقالاتِهم وشُبَهِهم في كُتبِه في (القَضاءِ والقَدَرِ)[(٣)]، فإنَّه يُروي العَطْشانَ.

وقولُه: (**مَقَالَهُمْ**): مفعولٌ به للمصدرِ (**رَدِّ**).

ثمَّ يُشيرُ **الناظمُ** إلى أنَّه قرأَ كلامَ شيخِ الإسلامِ في كُتبِه ورُدودِه زمانًا طويلًا، ولم

---

(١) الكتاب (٤/ ٢٠٣).

(٢) (٧٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٧٢)، ومنهاج السُّنة (٣/ ٢٣). وقد ذكَرَ - رحمه الله - سِتةَ أوجُهٍ في الردِّ على المحتَجِّينَ بالقَدَرِ في فِعلِهم المعاصيَ وتَركِهم الأسبابَ. مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٤- ٢٦٦).

يَسْتَطِعْ نَظْمَه كلَّه لعظَمَتِه، ولكنَّه نظَمَ بعضَ خُلاصتِه.

النَّـظْم

فَصْلٌ: فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَالْكَلَامِ فِيهِمَا إِجْمَالًا

٨٨	وَالدِّيـنُ هُـوْ الْإِسْـلَامُ عِنْـدَ اللـهِ	مَـنْ يَتَّبِـعْ سِـوَاهُ فَهْـوَ اللَّاهِـي [(١)]
٨٩	فَأَسْـلِمِ الْوَجْـهَ لِمَـنْ أَحْيَـاكَا	وَانْقَـدْ لَـهُ تَلْقَـى [(٢)] غَـدًا مُنَـاكَا
٩٠	لَا تَحْسَـبِ الْإِيمَـانَ فِعْـلَ الْقَلْـبِ	مِـنْ دُونِ أَعْمَالٍ نَشَـتْ عَـنْ حُبِّ [(٣)]

الغريـب

(نَشَتْ): أصلُها: نَشَأَتْ، فحذَفَ الهمزةَ، وحَذْفُها لغةٌ صحيحةٌ كثيرةٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ وكلامِ العربِ، وبذلك يَستقيمُ الوزنُ.

الشَّـرْح

خُلاصةُ ما ذكَرَه الناظمُ في هذا الفصلِ هو:

١- أنَّ الدِّينَ - الذي لا يقبلُ اللهُ غيرَهُ - هو الإسلامُ، فمَن لم يكنْ مُسلِمًا فهو كافِرٌ لاهٍ وليس عابدًا للهِ؛ لأنَّه لم يُحقِّقِ التوحيدَ، فمَن أرادَ أن يكونَ مؤمنًا فلْيُسلِمْ وجهَهُ للهِ بالتَّوحيدِ، ولْيَنْقَدْ له بالعُبوديةِ؛ ليَلْقَى ما يَتمنَّاه مِنَ الخيرِ في الآخرةِ.

٢- أنَّ الإيمانَ قولٌ وعمَلٌ واعتِقادٌ، وأنَّ العمَلَ رُكنٌ في الإيمانِ، وأنَّ العمَلَ وفِعلَ القلبِ مُتلازِمانِ.

---

(١) في المخطوطِ: «يَبْتَغِي» بدَلَ «يَتَّبِعْ».

(٢) كذا في الأصلِ، وإثباتُ الألِفِ وحذفُها جائزانِ لغةً ووزنًا. فبحَذْفِ الألِفِ: لأنَّه جوابُ الطلَبِ. وبإثباتِها: على الاستِئنافِ.

(٣) الأبياتُ (٩٠-٩٨) مِن قولِه: (لَا تَحْسَبِ الإِيمَانَ) إلى قولِه: (فَهْمِي) ضُرِبَ عليها بخَطٍّ خفيفٍ في الأصلِ. وكُتبَ بينَه وفي أعلَى الصَّفحةِ كلامٌ كثيرٌ غالبُه غيرُ واضحٍ يصعُبُ قِراءتُه، ولعلَّ اللهَ يُيسِّرُ نُسخةً جيِّدةً تَكشِفُ ذلك بمَنِّه وفَضْلِه.

٣- رَدُّ دَعاوَى المُرجِئةِ الكثيرةِ في بابِ الإيمانِ، ومنها:

- زَعْمُهم أنَّ الإيمانَ إذا زالَ بعضُه زالَ كلُّه، فلمَّا احتَجُّوا بحديثِ: (**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**) [١] احتجَّ عليهمُ الناظمُ بحديثِ: (**وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ**)[٢]. وبه رَدَّ الناظمُ على مَن كفَّرَ فاعلَ الكبيرةِ، وأنَّ السلَفَ قالوا: هو مُؤمِنٌ فاسِقٌ بكَبيرتِهِ.

ومِن ذلك قسَّمَ الناظِمُ النِّفاقَ إلى:

- **اعتِقاديٍّ**: يُخرِجُ مِنَ المِلَّةِ مِن جِنسِ المنافِقِينَ.

- **عَمَليٍّ**: لا يُخرِجُ مِنَ المِلَّةِ كحديثِ: (**آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ...**) [٣].

٤- أطالَ الناظِمُ الكلامَ في مسألةِ الإسلامِ والإيمانِ: هل هما بمعنًى واحدٍ أو مختلِفانِ؟ فذكَرَ أقوالَ السلفِ الثلاثةَ [٤]:

الأوَّلُ: أنَّهما بمعنًى واحدٍ، وكثيرٌ مِنَ الأدِلَّةِ ترُدُّه: كآيةِ الذارياتِ والحُجُراتِ، وحديثِ مسلمٍ الذي ذكَرَه الناظمُ.

والثاني: أنَّ الإسلامَ للأعمالِ الظاهرةِ والإيمانَ للأعمالِ الباطنةِ، وهذا وإن كانَ أحسَنَ ممَّا قَبْلَهُ إلَّا أنَّ فيه نَظَرًا.

والثالثُ: قولُ بعضِ السلَفِ واختيارُ شيخِ الإسلامِ وجماعةٍ مِن أئمةِ الدَّعوةِ، وهو:

أ- أنَّهما إذا اجتمَعا افترَقا: كما في حديثِ جِبريلَ حينَ سأَلَ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) خ (٢١٥٢)، م (٦٨١٠) عن أبي هُريرةَ.
(٢) خ (١٢٣٧)، م (٩٤) عن أبي ذَرٍّ.
(٣) خ (٢٦٨٢)، م (١٠٧) عن أبي هُريرةَ.
(٤) وهي مسألةٌ محتَمِلةٌ لا يَنبني عليها كبيرُ خِلافٍ، كما سيذكُرُه الناظمُ.

عنِ الإيمانِ والإسلامِ [١].

ب- عَكْسُه. وعليه: فبينَهما عُمومٌ وخُصوصٌ كما ذكَرَ الناظمُ، وعامَّةُ النُّصوصِ تَنتظِمُ مع هذا القولِ، ولأجلِه أورَدَ الناظمُ حديثَ مسلمٍ.

(٩٠) يُشيرُ الناظمُ - رحمه الله - إلى أنَّ الإيمانَ مبنيٌّ على أصلَينِ:

١- اعتِقادُ القلبِ وعَمَلُه، مع عملِ الجوارحِ، ومنه القولُ باللِّسانِ.

٢- والمَحبَّةُ للهِ.

فيَلزمُ على ذلك ضَرورةً أن يَتحرَّكَ البَدَنُ بالأقوالِ والأفعالِ الظاهرةِ. وانظُر إلى حديثِ جِبريلَ عنِ الإسلامِ والإيمانِ والإحسانِ، كيف جمَعَ بينها.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: إذا قامَ بالقلبِ التَّصديقُ به والمَحَبَّةُ له، لَزِمَ ضرورةً أن يَتحرَّكَ البَدَنُ بمُوجبِ ذلك مِنَ الأقوالِ الظاهرةِ والأعمالِ الظاهرةِ، فما يَظهرُ على البَدَنِ مِنَ الأقوالِ والأعمالِ هو مُوجَبُ ما في القلبِ ولازمُه، ودليلُه ومعلولُه، كما أنَّ ما يقومُ بالبَدَنِ مِنَ الأقوالِ والأعمالِ له أيضًا تأثيرٌ فيما في القلبِ. فكُلٌّ مِنهما يؤثِّرُ في الآخَرِ، لكنَّ القلبَ هو الأصلُ، والبَدَنَ فرعٌ له، والفرعُ يُستمَدُّ مِن أصلِه، والأصلُ يثبُتُ ويَقْوَى بفَرْعِه. كما في الشَّجرةِ التي يُضرَبُ بها المَثَلُ لكلمةِ الإيمانِ، قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم]، وهي كلمةُ التَّوحيدِ، والشَّجرةُ كُلَّما قوِيَ أصلُها وعَرِقَ ورَوِيَ، قَوِيَتْ فُروعُها [٢].

وقال الأوزاعيُّ: لا يَستقيمُ الإيمانُ إلَّا بالقولِ، ولا يَستقيمُ الإيمانُ والقولُ إلَّا

(١) خ (٥٠) م (٨) عن أبي هُريرةَ.
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤١-٥٤٢).

بالعَمَلِ، ولا يَستقيمُ الإيمانُ والقولُ والعمَلُ إلَّا بنِيَّةٍ مُوافِقةٍ للسُّنَّةِ، فكان مَن مضى ممَّن سلَفَ لا يُفرِّقونَ بين الإيمانِ والعَمَلِ، العملُ مِنَ الإيمانِ، والإيمانُ مِنَ العملِ، وإنَّما الإيمانُ اسمٌ يَجمَعُ كما يَجمَعُ هذه الأديانَ اسمُها، وتصديقُهُ العمَلُ، فمَن آمَنَ بلِسانِه وعرَفَ بقَلْبِه وصدَّقَ ذلك بعَمَلِه؛ فذلك العُرْوةُ الوُثْقى التي لا انفِصامَ لها. ومَن قال بلِسانِهِ ولم يَعرِفْ بقَلْبِهِ ولم يُصدِّقْ بعَمَلِه؛ لم يُقبَلْ منه، وكان في الآخِرةِ مِنَ الخاسرِينَ [1].

النَّـظْم

٩١	فَيُطْلَـقُ الْإِسْــلَامُ فِـي مَوَاضِعِ	وَيُقْصَـدُ الْعُمُومُ عِنْدَ السَّـامِعِ
٩٢	وَيُقْرَنَـانِ مِثْلُ قَـوْلِ ﴿آمَنُـوا	وَعَمِلُـوا﴾ وَالْحُكْـمُ فِيـهِ بَائِنُ

الشَّـرْح

(٩١-٩٢) أشارَ الناظِمُ إلى اختيارِه في مسألةِ الإيمانِ والإسلامِ: وهو أنَّهما إذا اجتمَعَا افترَقَا وإذا افترَقَا اجتمَعَا. وهو قولُ أكابرِ العُلماءِ، ومِنهم شيخُ الإسلامِ ابنُ تيْمِيَّةَ [2].

- فإذا اجتمَعَا: فُسِّرَ الإسلامُ بالأعمالِ الظاهرةِ، والإيمانُ بالأعمالِ الباطنةِ، كما في الآيةِ: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ٣]؛ ولذا قال الناظِمُ: «**وَالْحُكْمُ فِيهِ بَائِنُ**» أي: واضِحٌ.

- وإذا افترَقَا: شَمِلَ كلُّ واحدٍ مِنهما عمومَ الأعمالِ الظاهرةِ والباطنةِ.

والخِلافُ في المسألةِ لا يَترتَّبُ عليه كبيرُ شيءٍ، كما سيقولُهُ الناظمُ في البيتِ الآتي.

---

(١) شرح أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ للَّالكائيِّ (٥/ ٩٥٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦١- ٣٦٢).

النَّـظْم

٩٣	هُمَـا سَـوَاءٌ عِنْـدَ أَهْـلِ الْحِفْـظِ	وَالْخُلْفُ مِنْ بَـابِ النِّزَاعِ اللَّفْظِي
٩٤	وَعِنْدَهُـمْ إِسْـلَامُكَ الْحَقِيقِـي	مُـرَادِفُ الْإِيمَـانِ بِالتَّحْقِيـقِ
٩٥	إِذْ جُـزْؤُهُ الأَعْمَـالُ عِنْدَ السَّلَفِ	خِلَافُ قَوْلِ الْمُرْجِـئِ الْمُنْحَرِفِ
٩٦	وَكَوْنُـهُ جُـزْءًا لَـهُ، إِذَا انْتَفَـى	يَنْتَفِـي[1] أَلْإِيمَانُ هَـذَا فِي خَفَى
٩٧	وَالسَّـلَفُ الْمَاضُـونَ عَنْهُ سَكَتُوا	وَإِنَّمَـا الأَخْـلَافُ عَنْـهُ نَكَتُوا
٩٨	وَعِلْـمُ مِثْلِـي قَاصِـرٌ عَـنْ جَزْمِي	أَرْجُـو إِلَهِـي أَنْ يُقَـوِّيْ فَهْمِي

الغريـب

(أَهْلِ الْحِفْظِ): أي: الحُفَّاظِ مِنَ العلماءِ.

(الْخُلْفُ): اسمُ مَصدرٍ مِن قولِهم: اختلَفَ القومُ؛ إذا ذهَبَ كلٌّ واحدٍ إلى خِلافِ ما ذهَبَ إليه الآخَرُ، وهو ضِدُّ الاتِّفاقِ[2].

(الْمُرْجِئ): بالهَمْزةِ مِنَ الإرجاءِ، وهو التأخيرُ، وهم طوائفُ: فمِنهم الذين يقولونَ: الإيمانُ إقرارٌ باللِّسانِ مِن غيرِ عمَلٍ، سُمُّوا بذلك؛ لتأخيرِهم العملَ، فلا يرَوْنَ الطَّاعةَ مِنَ الإيمانِ، ويقولونَ: الإيمانُ لا يَزيدُ بالطَّاعةِ، ولا ينقُصُ بالمعصيةِ، فيَجعلونَ مدارَ الإيمانِ على المعرفةِ باللهِ والمحبَّةِ له والإقرارِ بوَحْدانِيَّتِه فقط، وبعضُهم يقولُ: إنَّ أهلَ القِبْلةِ لن يدخُلوا النارَ مهما ارتكَبُوا مِنَ المَعاصي؛ لأنَّهم يقولونَ بأصلِهم الفاسدِ: «لا يضُرُّ مع الإيمانِ ذنبٌ»، ومِنَ المُرجِئةِ: الجَبْريةُ الذينَ

---

(١) في بعضِ طَبَعاتِ النَّظْمِ أُبدِلَتِ الياءُ همزةً، فصارت: (يَنتَفِئُ). والأقرَبُ أنَّ الناظمَ قطَعَ همزةَ (أل) مِنَ (الإيمانِ) للوزنِ، كما أَثْبَتُّ. وهذا أشبَهُ مِن هَمْزِ الياءِ، وكذا أشبهُ مِن ضَمِّ الياءِ لُغةً (ينتفيُ) والله أعلم.

(٢) المصباح المنير (١/ ١٧٩).

يقولونَ بأنَّ العبدَ لا فِعلَ له، وإضافةُ الفعلِ إليه بمَنزلةِ إضافتِهِ إلى الجَماداتِ، ومِنهم الجَهْمِيَّةُ، فيَجْعَلُونَ الإيمانَ تَصديقَ القلبِ! فعلى قولِهم لا تكونُ الشَّهادتانِ ولا الصَّلاةُ ولا الزَّكَاةُ ولا غيرُهُنَّ مِنَ الإيمانِ، ويَجعلونَهُ المعرفةَ؛ فيدخُلُ إبليسُ وفِرعونُ وعامَّةُ الكُفَّارِ والمنافِقينَ الذين كفَّرَهم اللهُ في الإيمانِ [١].

(**نَكَثُوا**): نكَثَ الشيءَ: نثَرَ ما فيه أو أخرَجَه، يقالُ: نكَثَ كِنانَتَهُ: نثَرَ ما فيها [٢].

الشَّـرْح

(**٩٣-٩٤**) أي: وقولُ بعضِ السلفِ مِنَ الحُفَّاظِ - كالثَّوْريِّ والبُخاريِّ ومحمَّدِ بن نصرٍ المَرْوَزيِّ -: بأنَّ الإسلامَ والإيمانَ معناهما واحِدٌ ولا فَرْقَ: قد علَّقَ عليه الناظِمُ في هامِشِ الأصلِ بقولِهِ:

هما سَواءٌ عندَ بعضِ السلفِ ... وعندَهم فيه نُصوصٌ [تكْفِي] [٣]

ثمَّ أشارَ إلى أنَّ الخِلافَ لا يَترتَّبُ عليه شيءٌ، فقال: «**وَالخُلْفُ مِنْ بَابِ النِّزَاعِ اللَّفْظِي**».

والناظِمُ يذكُرُ بعدَ هذا أنَّ ممَّا يقولُهُ بعضُ السلفِ مِنَ الحُفَّاظِ الذينَ أشارَ إليهم: أنَّ الإسلامَ والإيمانَ لفظانِ مُترادِفانِ، فالإسلامُ الواجبُ يدخُلُ فيه أصلُ الإيمانِ على أقَلِّ تقديرٍ، وهو ما عبَّرَ عنه الناظمُ بالإسلامِ الحقيقيِّ بقولِهِ:

«**وَعِنْدَهُمْ إِسْلَامُكَ الْحَقِيقِي ... مُرَادِفُ الْإِيمَانِ بِالتَّحْقِيقِ**»

وهذا القولُ بالترادُفِ لم يَخْتَرْه الناظِمُ، بلِ اختيارُهُ: ما نصَّ عليه لاحِقًا بقولِه:

«**فَكُلُّ مَنْ آمَنَ فَهْوَ الْمُسْلِـمُ ... مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ وَالْإِلَهُ أَعْلَمُ**»

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٤ و٧/ ١١٦ و٧/ ١٤١)، والميسَّر في شرحِ مصابيحِ السُّنَّةِ؛ للتُّوربشتي (١/ ٦٦)، ومقالات الإسلاميين (١/ ١١٤- ١٢٩).

(٢) المعجم الوسيط (٢/ ٩٥٠).

(٣) كأنَّ الناظِمَ أرادَ تعديلَ بيتٍ لم يَتَّضِح واقتصَرَ على ذلك، وما بينَ المعقوفينِ أكمَلْناه استِظهارًا.

ثمَّ بيَّنَ الناظمُ بعدَ هذا مذهبَ السلفِ في دخولِ الأعمالِ في الإيمانِ:

(٩٥) أي: أنَّ الأعمالَ جُزءٌ مِنَ الإيمانِ ورُكنٌ فيه عندَ السلَفِ، خِلافًا للمُرجِئةِ.

والأَدِلَّةُ على ذلك كثيرةٌ جِدًّا، منها:

١. قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: صلاتكم، فسمَّى العملَ - وهو الصلاةُ - إيمانًا كما في سببِ نُزولِ الآيةِ في الصَّحيحِ [(١)]. قال الحَليميُّ: أجمَعَ المفسِّرونَ على أنَّه أرادَ صلاتَكم إلى بيتِ المَقْدِسِ. فثبَتَ أنَّ الصلاةَ إيمانٌ. وإذا ثبَتَ ذلك، فكُلُّ طاعةٍ إيمانٌ؛ إذ لم أَعلَمْ فارقًا فرَّقَ في هذه التَّسميةِ بينَ الصلاةِ وسائرِ الطاعاتِ [(٢)].

٢. وقولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال] فهذه الآيةُ وما في معناها مِنَ الآياتِ كثيرٌ، يُنبِّهُ اللهُ فيها على دُخولِ عمَلِ القلبِ وعمَلِ الجوارحِ في مُسمَّى الإيمانِ، بلْ نَفَى الإيمانَ عمَّنْ لم يأتِ بها، فإنَّ حرفَ «إنَّما» يدُلُّ على إثباتِ المذكورِ ونفيِ غيرِه.

٣. وحديثُ وَفْدِ عبدِالقَيْسِ الآتي، وفيه: (أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ...) [(٣)]. ففسَّرَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للوَفْدِ الإيمانَ هنا بقولِ اللِّسانِ وهو الشهادتانِ، وأعمالُ الجوارحِ.

٤. وقولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) [(٤)]؛ قال الحافظُ

---

(١) خ (٤٠) عنِ البَراءِ بنِ عازِبٍ.
(٢) المنهاج في شُعَبِ الإيمان (١/ ٣٧).
(٣) سيأتي تخريجه.
(٤) خ (٢١٥٢) م (٦٨١٠) عن أبي هُريرةَ.

ابنُ رجَبٍ: لولَا أنَّ تَرْكَ هذه الكَبائرِ مِن مُسمَّى الإيمانِ، لَمَا انتَفَى اسمُ الإيمانِ عن مُرتَكِبِ شيءٍ مِنها؛ لأنَّ الاسمَ لا يَنتفي إلَّا بانتفاءِ بعضِ أركانِ المُسَمَّى أو واجِباتِه[١].

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: سائرُ الأحاديثِ التي يُجعَلُ فيها أعمالُ البِرِّ مِنَ الإيمانِ إنْ نُفِيَ الإيمانُ عندَ عدَمِها؛ دَلَّ على أنَّها واجبةٌ، وإن ذُكِرَ فضلُ إيمانِ صاحبِها - ولم يَنفِ إيمانَه - دَلَّ على أنَّها مُستحبَّةٌ؛ فإنَّ اللهَ ورسولَهُ لا يَنفي اسمَ مُسمَّى أَمْرٍ - أَمَرَ اللهُ به ورسولُهُ - إلَّا إذا ترَكَ بعضَ واجباتِهِ، كقولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأُمِّ القُرْآنِ) [٢].

٥. وحكَى الشَّافعيُّ على ذلك إجماعَ الصَّحابةِ والتَّابعِينَ ومَن بعدَهم ممَّن أدركَهم. وأنكرَ السَّلَفُ على مَن أخرجَ الأعمالَ مِنَ الإيمانِ إنكارًا شديدًا. وممَّن أنكرَ ذلك على قائِلِه، وجعَلَه قولًا مُحدَثًا: سعيدُ بنُ جُبَيرٍ، ومَيْمونُ بنُ مِهرانَ، وقتادةُ، وأيُّوبُ السَّختيانيُّ، وإبراهيمُ النَّخَعيُّ، والزُّهْريُّ، ويحيى بنُ أَبي كَثيرٍ، وغيرُهم. وقال الثَّوْريُّ: هو رأيٌ مُحدَثٌ، أدركْنَا النَّاسَ على غيرِه. وقال الأوزاعيُّ: كان مَن مضَى ممَّن سلَفَ لا يُفرِّقونَ بينَ الإيمانِ والعمَلِ [٣].

ونُنبِّهُ إلى: أنَّ بعضَ المتأخِّرِينَ يقولونَ: «العَمَلُ شَرْطٌ في الإيمانِ». وهذا تعبيرٌ كلاميٌّ لم يَتكلَّمْ به السلَفُ، ومعلومٌ أنَّ الشَّرطَ عندَ المُتكلِّمِ خارِجٌ عن ماهِيَّةِ العمَلِ وسابِقٌ له، كما نقولُ: الطَّهارةُ شرطٌ للصَّلاةِ.

والتَّعبيرُ بذلك وكذا التَّعبيرُ بـ«أنَّ الأعمالَ شَرْطُ كَمالٍ أو شرطُ صِحَّةٍ» كلُّ هذا

---

(١) جامع العلوم والحِكَم (ص١٠٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١٤) والحديث عند م (٣٩٤) وغيره، بز (٢٧٠٣) واللفظ له عن عبادةَ بنِ الصامتِ.

(٣) جامع العلوم والحِكَم (ص١٠٤).

مِن عِباراتِ المُرجِئةِ، ولا يُعرَفُ عنِ السلفِ.

والتَّعبيرُ الصَّحيحُ أن نقولَ: الأعمالُ رُكْنٌ في الإيمانِ، وهو تعبيرٌ صحيحٌ، وهو جارٍ على قواعِدِ علمِ الأُصولِ، وإلَّا فالسلَفُ لم يَقولوا شيئًا مِن ذلك، إنَّما قالُوا: العمَلُ مِنَ الإيمانِ، وقالُوا: هو أصلٌ في الإيمانِ.

قال ابنُ القيِّم: فكُلُّ إسلامٍ ظاهرٍ لا ينفُذُ صاحِبُه منه إلى حقيقةِ الإيمانِ الباطِنةِ؛ فليسَ بنافِعٍ حتَّى يكونَ معه شيءٌ مِنَ الإيمانِ الباطنِ. وكلُّ حقيقةٍ باطنةٍ لا يقومُ صاحبُها بشَرائعِ الإسلامِ الظاهرةِ؛ لا تَنفعُ ولو كانتْ ما كانتْ، فلو تَمزَّقَ القلبُ بالمَحَبَّةِ والخوفِ ولم يَتعبَّدْ بالأمرِ وظاهرِ الشَّرعِ؛ لم يُنجِهِ ذلك مِنَ النارِ، كما أنَّه لو قام بظواهرِ الإسلامِ وليسَ في باطنِهِ حقيقةُ الإيمانِ؛ لم يُنجِهِ مِنَ النارِ [١].

فائدةٌ: قال شيخُ الإسلامِ في ذِكرِ اختلافِ عِباراتِ السلفِ في تعريفِ الإيمانِ: رُبَّما قال بعضُهم وكثيرٌ مِنَ المتأَخِّرينَ: قولٌ وعمَلٌ ونِيَّةٌ، ورُبَّما قال آخَرُ: قولٌ وعمَلٌ ونِيَّةٌ واتِّباعُ السُّنَّةِ؛ ورُبَّما قال: قولٌ باللِّسان، واعتِقادٌ بالجَنان، وعمَلٌ بالأركان؛ أي: بالجوارحِ. وروَى بعضُهم هذا مرفوعًا إلى النبيِّ ﷺ في النُّسخةِ المنسوبةِ إلى أَبي الصَّلتِ الهَرَويِّ عن عليِّ بنِ مُوسَى الرِّضا، وذلك مِنَ الموضوعاتِ على النبيِّ ﷺ باتِّفاقِ أهلِ العلمِ بحديثِهِ. وليس بين هذه العِباراتِ اختِلافٌ معنويٌّ، ولكنَّ القولَ المُطلَقَ والعملَ المُطلَقَ في كلامِ السلفِ يَتناوَلُ قولَ القلبِ واللِّسانِ وعملَ القلبِ والجوارحِ، فقولُ اللِّسانِ بدُونِ اعتقادِ القلبِ هو قولُ المنافِقينَ، وهذا لا يُسمَّى قولًا إلَّا بالتَّقييدِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]، وكذلك عمَلُ الجوارحِ بدُونِ أعمالِ القلوبِ هي مِن أعمالِ

(١) الفوائد (ص١٤٢).

المنافِقِينَ؛ التي لا يَتقبَّلُها اللهُ.

فقولُ السلفِ يَتضمَّنُ القولَ والعمَلَ الباطِنَ والظاهِرَ؛ لكنْ لَمَّا كان بعضُ الناسِ قد لا يَفهَمُ دخولَ النِّيَّةِ في ذلك؛ قال بعضُهم: ونِيَّةٌ. ثمَّ بيَّنَ آخرونَ: أنَّ مُطلَقَ القولِ والعملِ والنِّيَّةِ لا يكونُ مَقبولًا إلَّا بمُوافَقةِ السُّنَّة. وهذا حَقٌّ أيضًا؛ فإنَّ أُولئك قالُوا: قولٌ وعمَلٌ ليُبيِّنُوا اشتمالَهُ على الجِنسِ ولم يكنْ مَقصودُهم ذِكرَ صِفاتِ الأقوالِ والأعمالِ؛ وكذلك قولُ مَن قال: اعتِقادٌ بالقلبِ وقولٌ باللِّسانِ وعملٌ بالجَوارِحِ. جعَلَ القولَ والعملَ اسمًا لِمَا يَظهرُ؛ فاحتاجَ أن يضُمَّ إلى ذلك اعتِقادَ القلبِ، ولا بُدَّ أن يدخُلَ في قولِه: «اعتِقادُ القلبِ» أعمالُ القلبِ المقارِنةُ لتصديقِهِ؛ مِثلُ حُبِّ اللهِ وخشيةِ اللهِ، والتَّوَكُّلِ على اللهِ ونحوِ ذلك. فإنَّ دُخولَ أعمالِ القلبِ في الإيمانِ أَولى مِن دُخولِ أعمالِ الجوارحِ باتِّفاقِ الطوائفِ كلِّها[(١)].

(٩٦) يُبيِّنُ الناظِمُ ها هنا شُبْهةَ المُرجِئةِ في إخراجِ العمَلِ عن مُسمَّى الإيمانِ بـ: «أنَّ الإيمانَ شيءٌ واحدٌ، فإذا ذهَبَ بعضُه ذهَبَ كلُّه».

وهذا القولُ المُبتدَعُ جاءتِ النصوصُ الكثيرةُ على خِلافِه، كحديثِ مُسلمٍ: (الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ سِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ...)[(٢)].

فهذا يدُلُّ على أنَّ الإيمانَ اسمٌ يَتناوَلُ مُسمَّياتٍ كثيرةً مِن أفعالٍ وأقوالٍ.

وكحديثِ الصحيحَينِ: (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ مِنَ الخَيْرِ ذَرَّةً...)[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٥).

(٢) م (٣٥) عن أبي هُريرةَ، وهو في خ (٩) مختصرٌ.

(٣) خ (٧٤١٠)، م (١٩٣) عن أنسٍ.

فدَلَّ الحديثانِ - وغيرُهما مِنَ النُّصوصِ - على «أنَّ الإيمانَ يَقبلُ التَّبعيضَ والتَّجْزِئةَ، وأنَّ قليلَهُ يُخرِجُ اللهُ به مِنَ النارِ مَن دخَلَها، ليس هو كما يقولُهُ الخارجونَ عن مَقالةِ أهلِ السُّنَّةِ: إنَّه لا يَقبلُ التبعيضَ والتَّجزئةَ؛ بلْ هو شيءٌ واحدٌ: إمَّا أن يحصُلَ كلُّه أوْ لا يحصُلَ مِنه شيءٌ» [١].

قال ابنُ القيِّمِ: حقيقةُ الإيمانِ مُركَّبةٌ مِن قولٍ وعملٍ، والقولُ قِسمانِ: قولُ القلبِ وهو الاعتقادُ، وقولُ اللِّسانِ وهو التكَلُّمُ بكلمةِ الإسلامِ، والعملُ قِسمانِ: عملُ القلبِ وهو نِيَّتُه وإخلاصُهُ، وعملُ الجوارحِ [٢].

وقال شيخُ الإسلامِ: والمُرجئةُ ثلاثةُ أصنافٍ: **الذينَ يقولونَ: الإيمانُ مُجرَّدُ ما في القلبِ**، ثمَّ مِن هؤلاءِ مَن يُدخِلُ فيه أعمالَ القلوبِ، وهُمْ أكثَرُ فِرَقِ المُرجئةِ، كما قد ذكَرَ أبو الحسَنِ الأشعريُّ أقوالَهم في كتابِهِ، وذكَرَ فِرَقًا كثيرةً يطولُ ذِكرُهم، لكنْ ذكَرْنَا جُمَلَ أقوالِهم، ومِنهم مَن لا يُدخِلُها في الإيمانِ كجَهْمٍ ومَنِ اتَّبَعَه كالصالحيِّ، وهذا الذي نصَرَه هو وأكثَرُ أصحابِهِ.

والقولُ الثاني: **مَن يقولُ: هو مُجرَّدُ قولِ اللِّسانِ**، وهذا لا يُعرَفُ لأحَدٍ قَبْلَ الكَرَّامِيَّةِ، **والثالثُ**: **تصديقُ القلبِ وقولُ اللِّسانِ**، وهذا هو المشهورُ عن أهلِ الفِقهِ والعِبادةِ مِنهم، وهؤلاءِ غَلِطُوا مِن وجوهٍ... [٣].

وأمَّا الرَّدُّ على شُبهتِهم فقال شيخُ الإسلامِ:

وأصلُ نِزاعِ هذه الفِرَقِ في الإيمانِ مِنَ الخوارجِ والمُرجئةِ والمُعتزلةِ والجَهْميةِ وغيرِهم: أنَّهم جعَلُوا الإيمانَ شيئًا واحدًا إذا زالَ بعضُه زالَ جميعُهُ، وإذا ثبَتَ بعضُهُ

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧٤).

(٢) كتاب الصلاة (ص٧٠).

(٣) وتابِعْ رَدَّهُ رحمه الله مُفصَّلًا في كتابِ الإيمانِ (ص١٥٥).

ثبَتَ جميعُهُ، فلم يقولوا بذَهابِ بعضِهِ وبقاءِ بعضِهِ، كما قال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنَ الإِيمَانِ) [١]. ثمَّ قالتِ الخوارجُ والمعتزلةُ: الطاعاتُ كلُّها مِنَ الإيمانِ، فإذا ذهَبَ بعضُها ذهَبَ بعضُ الإيمانِ فذهَبَ سائِرُه، فحكَمُوا بأنَّ صاحبَ الكبيرةِ ليس معه شيءٌ مِنَ الإيمانِ. وقالتِ المُرجئةُ والجَهْميةُ: ليس الإيمانُ إلَّا شيئًا واحدًا لا يَتبعَّضُ: إمَّا مجرَّدُ تصديقِ القلبِ كقولِ الجَهْميةِ، أو: تصديقُ القلبِ واللِّسانِ كقولِ المُرجئةِ قالوا: لأنَّا إذا أدخَلْنا فيه الأعمالَ صارتْ جُزءًا منه، فإذا ذهَبَتْ ذهَبَ بعضُهُ، فيَلْزَمُ إخراجُ ذي الكبيرةِ مِنَ الإيمانِ، وهو قولُ المُعتزلةِ والخوارجِ، لكنْ قد يكونُ له لوازمُ ودلائلُ؛ فيُستدَلُّ بعَدَمِه على عَدَمِه. وكان كُلٌّ مِنَ الطائفتَينِ بعدَ السلفِ والجماعةِ وأهلِ الحديثِ مُتناقضَينِ حيثُ قالُوا: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، وقالوا - مع ذلك -: لا يَزولُ بزَوالِ بعضِ الأعمالِ! حتَّى إنَّ ابنَ الخَطيبِ وأمثالَهُ جعَلُوا الشافعيَّ مُتناقِضًا في ذلك؛ فإنَّ الشافعيَّ كان مِن أئمةِ السُّنَّةِ، وله في الرَّدِّ على المُرجئةِ كلامٌ مشهورٌ، وقد ذكَرَ في كتابِ الطَّهارةِ مِنَ «الأُمِّ» إجماعَ الصحابةِ والتابعِينَ وتابعِيهم على قولِ أهلِ السُّنَّةِ، فلمَّا صنَّفَ ابنُ الخَطيبِ تصنيفًا فيه وهو يقولُ في الإيمانِ بقولِ جهمٍ والصالحيِّ، استشكَلَ قولَ الشافعيِّ ورآهُ مُتناقِضًا.

وجِمَاعُ شُبهتِهم في ذلك: أنَّ الحقيقةَ المُركَّبةَ تَزولُ بزوالِ بعضِ أجزائِها؛ كالعَشَرةِ: فإنَّه إذا زالَ بعضُها لم تَبْقَ عَشَرةً؛ وكذلك الأجسامُ المُركَّبةُ كالسَّكَنْجَبينِ [٢] إذا زالَ أحدُ جُزأَيهِ خرَجَ عن كونِهِ سكنجبينًا. قالُوا: فإذا كانَ الإيمانُ مُركَّبًا مِن أقوالٍ وأعمالٍ ظاهرةٍ وباطنةٍ لَزِمَ زوالُهُ بزوالِ بعضِها. وهذا قولُ الخوارجِ والمعتزلةِ؛

---

(١) أصله في الصحيحين كما سيأتي، لكن هذا اللفظ قريبٌ منه عند خ (٤٤) عن أنس بنحوه، وعن أبي سعيد عند ت (٢٥٩٨) وصححه.

(٢) السَّكَنْجَبِين: كلمةٌ فارسيَّةٌ مُعرَّبةٌ، مُركَّبةٌ مِن (سك انكبين) أي: خَلّ وعسَلٌ، ثمَّ صار يُطلَقُ على كلِّ مُركَّبٍ مِن حامضٍ وحُلوٍ. انظر: المعجم الوسيط (١/ ٤٤٠)، ومعجم الألفاظ الفارسية (ص٩٢).

قالُوا: ولأنَّه يَلْزَمُ أن يكونَ الرجُلُ مُؤمِنًا بما فيه مِنَ الإيمانِ كافرًا بما فيه مِنَ الكفرِ، فيقومُ به كُفرٌ وإيمانٌ، وادَّعَوْا أنَّ هذا خِلافُ الإجماعِ، ولهذه الشُّبهةِ - واللهُ أعلَمُ - امتنَعَ مَنِ امتنَعَ مِن أئمةِ الفقهاءِ أنْ يقولَ بنَقْصِه؛ كأنَّه ظَنَّ: إذا قال ذلك يَلْزَمُ ذَهابُه كلِّه؛ بخلافِ ما إذا زادَ.

ثمَّ إنَّ هذه الشُّبهةَ هي شُبهةُ مَن منَعَ أن يكونَ في الرجُلِ الواحدِ طاعةٌ ومعصيةٌ؛ لأنَّ الطاعةَ جُزءٌ مِنَ الإيمانِ والمَعصيةَ جُزءٌ مِنَ الكفرِ، فلا يجتمِعُ فيه كفرٌ وإيمانٌ، وقالوا: ما ثَمَّ إلا مُؤمِنٌ محضٌ أو كافرٌ محضٌ، ثمَّ نقَلُوا حُكمَ الواحدِ مِنَ الأشخاصِ إلى الواحدِ مِنَ الأعمالِ، فقالُوا: لا يكونُ العملُ الواحدُ محبوبًا مِن وجهٍ مكروهًا مِن وجهٍ، وغلَا فيه أبو هاشمٍ، فنقَلَه إلى الواحدِ بالنَّوعِ فقال: لا يَجوزُ أن يكونَ جِنسُ السُّجودِ أوِ الرُّكوعِ أو غيرِ ذلك مِنَ الأعمالِ بعضُ أنواعِهِ طاعةٌ وبعضُها معصيةٌ؛ لأنَّ الحقيقةَ الواحدةَ لا تُوصَفُ بوصفَينِ مختلفَينِ، بلِ الطاعةُ والمعصيةُ تَتعلَّقُ بأعمالِ القلوبِ، وهو قصدُ الساجدِ دُونَ عمَلِه الظاهرِ.

واشتَدَّ نكيرُ الناسِ عليه في هذا القولِ، وذكَرُوا مِن مُخالفَتِهِ للإجماعِ، وجحدِهِ للضَّرورياتِ شرعًا وعقلًا ما يَتبيَّنُ به فسادُهُ. وهؤلاءِ مُنتهى نظَرِهم أن يَرَوْا حقيقةً مُطلَقَةً مُجرَّدَةً تقومُ في أنفُسِهم فيقولونَ: الإيمانُ مِن حيثُ هو هو والسُّجودُ مِن حيثُ هو هو لا يَجوزُ أن يَتفاضَلَ، ولا يَجوزُ أن يَختلِفَ، وأمثالَ ذلك؛ ولوِ اهتَدَوْا لعَلِمُوا أنَّ الأمورَ الموجودةَ في الخارجِ عنِ الذِّهنِ مُتميِّزةٌ بخَصائصِها، وأنَّ الحقيقةَ المُجرَّدَةَ المُطلَقَةَ لا تكونُ إلَّا في الذِّهنِ، وأنَّ الناسَ إذا تَكلَّمُوا في التفاضُلِ والاختلافِ فإنَّما تَكلَّمُوا في تفاضُلِ الأمورِ الموجودةِ واختلافِها، لا في تفاضُلِ أمرٍ مُطلَقٍ مُجرَّدٍ في الذِّهنِ لا وجودَ له في الخارجِ، ومعلومٌ أنَّ السَّوادَ مختلِفٌ؛ فبعضُهُ أشَدُّ مِن بعضٍ، وكذلك البياضُ وغيرُهُ مِنَ الألوانِ. وأمَّا إذا قدَّرْنَا السوادَ المُجرَّدَ

المُطلَقَ الذي يَتصوَّرُهُ الذِّهنُ فهذا لا يَقبلُ الاختلافَ والتفاضُلَ، لكنْ هذا هو في الأذهانِ لا في الأعيانِ.

ومِثلُ هذا الغَلَطِ وقَعَ فيه كثيرٌ مِنَ الخائضِينَ في أُصولِ الفقهِ حيثُ أنكَرُوا تفاضُلَ العقلِ أوِ الإيجابِ أوِ التحريمِ، وإنكارُ التفاضُلِ في ذلك قولُ القاضي أبي بكرٍ وابنِ عَقيلٍ وأمثالِهما، لكنَّ الجمهورَ على خلافِ ذلك، وهو قولُ أَبي الحسَنِ التَّميميِّ وأَبي محمَّدٍ البَرْبَهاريِّ والقاضي أَبي يعلى وأَبي الخَطَّابِ وغيرِهم.

ونحنُ نذكُرُ ما يَتعلَّقُ بهذا الموضِعِ، فنَقولُ - ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ -: الكلامُ في طرفَينِ:

أحَدُهما: أنَّ شُعَبَ الإيمانِ هل هي مُتلازِمةٌ في الانتفاءِ؟

والثاني: هل هي مُتلازِمةٌ في الثُّبوتِ؟

أمَّا الأوَّلُ فإنَّ الحقيقةَ الجامعةَ لأُمورٍ - سواءٌ كانتْ في الأعيانِ أوِ الأعراضِ - إذا زالَ بعضُ تلك الأُمورِ فقد يَزولُ سائرُها وقد لا يَزولُ، ولا يَلْزَمُ مِن زوالِ بعضِ الأُمورِ المُجتمِعةِ زوالُ سائرِها، وسواءٌ سُمِّيَت مُركَّبةً أو مُؤلَّفةً أو غيرَ ذلك: لا يَلْزَمُ مِن زوالِ بعضِ الأجزاءِ زوالُ سائرِها. وما مثَّلُوا به مِنَ العَشَرةِ والسَّكَنْجَبينِ مُطابِقٌ لذلك؛ فإنَّ الواحدَ مِنَ العَشَرةِ إذا زالَ لم يَلْزَمْ زوالُ التِّسعةِ، بلْ قد تَبقى التِّسعةُ، فإذا زالَ أحَدُ جُزأَيِ المُركَّبِ لا يَلْزَمُ زوالُ الجُزءِ الآخَرِ؛ لكنَّ أكثَرَ ما يقولونَ: زالتِ الصُّورةُ المجتمِعةُ وزالتِ الهَيْئةُ الاجتماعيةُ وزالَ ذلك الاسمُ الذي استحَقَّتْه الهيئةُ بذلك الاجتماعِ والتركيبِ كما يَزولُ اسمُ العَشَرةِ والسَّكَنْجَبِينِ. فيُقالُ: أمَّا كونُ ذلك المجتمِعِ المُركَّبِ ما بَقِيَ على تركيبِه، فهذا لا يُنازِعُ فيه عاقِلٌ، ولا يَدَّعِي عاقلٌ أنَّ الإيمانَ أوِ الصلاةَ أوِ الحَجَّ أو غيرَ ذلك مِنَ العباداتِ المُتناوِلةِ لأمورٍ إذا زالَ بعضُها

بَقِيَ ذلك المجتمِعُ المُركَّبُ كما كان قَبْلَ زوالِ بعضِه، ولا يقولُ أحَدٌ: إنَّ الشَّجرةَ أوِ الدارَ إذا زالَ بعضُها بَقِيَت مجتمِعةً كما كانتْ، ولا أنَّ الإنسانَ أو غيرَهُ مِنَ الحَيَوانِ إذا زالَ بعضُ أعضائِهِ بَقِيَ مجموعًا، كما قال النبيُّ ﷺ: (كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟!) [1] فالمُجتمِعةُ الخَلْقِ بعدَ الجَدْعِ لا تَبْقى مجتمِعةً، ولكنْ لا يَلْزَمُ زوالُ بقيةِ الأجزاءِ.

وأمَّا زوالُ الاسمِ فيُقالُ لهم: هذا - أولًا - بحثٌ لفظيٌّ، إذا قُدِّرَ أنَّ الإيمانَ له أبعاضٌ وشُعَبٌ؛ كما قال رسولُ اللهِ ﷺ في الحديثِ المُتَّفَقِ عليه: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإيمانِ» [2]، كما أنَّ الصَّلاةَ والحَجَّ له أجزاءٌ وشُعَبٌ، ولا يَلْزَمُ مِن زوالِ شُعبةٍ مِن شُعَبِه زوالُ سائرِ الأجزاءِ والشُّعَبِ؛ كما لا يَلْزَمُ مِن زوالِ بعضِ أجزاءِ الحَجِّ والصلاةِ زوالُ سائرِ الأجزاءِ. فدَعْوَاهم أنَّه إذا زالَ بعضُ المُركَّبِ زالَ البعضُ الآخَرُ ليس بصوابٍ، ونحنُ نُسلِّمُ لهم أنَّه ما بَقِيَ إلَّا بعضُهُ لا كُلُّه، وأنَّ الهَيْئَةَ الاجتماعيةَ ما بَقِيَتْ كما كانت.

يَبقى النِّزاعُ هل يَلْزَمُ زوالُ الاسمِ بزَوالِ بعضِ الأجزاءِ فيُقالُ لهم: المُركَّباتُ في ذلك على وجهَينِ، منها: ما يكونُ التركيبُ شرطًا في إطلاقِ الاسمِ، ومنها: ما لا يكونُ كذلك، فالأوَّلُ كاسمِ العَشَرةِ، وكذلك السَّكَنْجَبينُ، ومنها ما يَبقى الاسمُ بعدَ زَوالِ بعضِ الأجزاءِ؛ وجميعُ المُركَّباتِ المُتشابِهةِ الأجزاءِ مِن هذا البابِ، وكذلك كثيرٌ مِنَ المختلِفةِ الأجزاءِ فإنَّ المَكيلاتِ والمَوْزوناتِ تُسمَّى حِنطةً، وهي بعدَ النَّقصِ حِنطةٌ، وكذلك التُّرابُ والماءُ ونحوُ ذلك. وكذلك لفظُ العِبادةِ والطاعةِ

(١) خ (١٣٥٨) م (٢٦٥٨) عن أبي هريرةَ.

(٢) تقدم قريبًا.

والخيرِ والحَسَنةِ والإحسانِ والصَّدَقةِ والعِلمِ ونحوِ ذلك ممَّا يدخُلُ فيه أُمورٌ كثيرةٌ يُطلَقُ الاسمُ عليها قليلِها وكثيرِها، وعندَ زوالِ بعضِ الأجزاءِ وبقاءِ بعضٍ، وكذلك لفظُ القرآنِ: فيُقالُ على جميعِهِ وعلى بعضِهِ، ولو نزَلَ قرآنٌ أكثَرُ مِن هذا لَسُمِّيَ قرآنًا، وقد تُسمَّى الكتبُ القديمةُ قرآنًا كما قال النبيُّ ﷺ: (خُفِّفَ عَلَى دَاوُدَ القُرْآنُ)[(١)]، وكذلك لفظُ القولِ والكلامِ والمَنطِقِ ونحوِ ذلك يقَعُ على القليلِ مِن ذلك وعلى الكثيرِ. وكذلك لفظُ الذِّكرِ والدُّعاءِ يُقالُ للقليلِ والكثيرِ، وكذلك لفظُ الجَبَلِ يُقالُ على الجَبَلِ وإن ذهَبَ منه أجزاءٌ كثيرةٌ. ولفظُ البحرِ والنَّهرِ يُقالُ عليه وإن نقَصَت أجزاؤُه، وكذلك المدينةُ والدارُ والقَرْيةُ والمَسجِدُ ونحوُ ذلك يُقالُ على الجُملةِ المجتمِعةِ، ثمَّ ينقُصُ كثيرٌ مِن أجزائِها والاسمُ باقٍ، وكذلك أسماءُ الحَيَوانِ والنَّباتِ كلفظِ الشَّجرةِ يُقالُ على جُملتِها فيدخُلُ فيها الأغصانُ وغيرُها ثمَّ يُقطعُ منها ما يُقطَعُ والاسمُ باقٍ، وكذلك لفظُ الإنسانِ والفَرَسِ والحِمارِ يقالُ على الحَيَوانِ المجتمِعِ الخَلْقِ ثمَّ يَذهبُ كثيرٌ مِن أعضائِهِ والاسمُ باقٍ، وكذلك أسماءُ بعضِ الأعلامِ: كزيدٍ وعَمرٍو يَتناولُ الجُملةَ المُجتمِعةَ ثمَّ يَزولُ بعضُ أجزائِها والاسمُ باقٍ.

وإذا كانتِ المُركَّباتُ على نوعَينِ - بلْ غالِبُها مِن هذا النَّوعِ - لم يَصِحَّ قولُهم: إنَّه إذا زالَ جُزْؤُهُ لَزِمَ أن يَزولَ الاسمُ إذا أمكَنَ أن يَبقى الاسمُ مع بقاءِ الجزءِ الباقي.
ومعلومٌ أنَّ اسمَ الإيمانِ مِن هذا البابِ؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ قال: (الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ)[(٢)]. ثمَّ مِنَ المعلومِ أنَّه إذا زالتِ الإماطةُ ونحوُها لم

(١) خ (٣٤١٧) عن أبي هريرةَ.
(٢) تقدم قريبًا.

يزُلِ اسمُ الإيمانِ. وقد ثبَتَ عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصحيحَينِ أنَّه قال: (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ)[١]، فأخبَرَ أنَّه يَتبعَّضُ ويَبقى بعضُه، وأنَّ ذاكَ مِنَ الإيمانِ؛ فعُلِمَ أنَّ بعضَ الإيمانِ يَزولُ ويَبقى بعضُه، وهذا ينقُضُ مآخِذَهم الفاسدةَ، ويُبيِّنُ أنَّ اسمَ الإيمانِ مِثلُ اسمِ القرآنِ والصَّلاةِ والحَجِّ ونحوِ ذلك.

أمَّا الحَجُّ ونحوُهُ ففيه أجزاءٌ ينقُصُ الحَجُّ بزَوالِها عن كمالِهِ الواجبِ ولا يبطُلُ كرَمْيِ الجِمارِ والمَبيتِ بمِنًى ونحوِ ذلك، وفيه أجزاءٌ ينقُصُ بزَوالِها مِن كمالِهِ المستحَبِّ كرفعِ الصَّوتِ بالإهلالِ والرَّمَلِ والاضطِباعِ في الطَّوافِ الأوَّلِ. وكذلك الصلاةُ فيها أجزاءٌ تنقُصُ بزَوالِها عن كمالِ الاستحبابِ، وفيها أَجزاءٌ واجِبةٌ تنقُصُ بزَوالِها عنِ الكمالِ الواجبِ مع الصِّحَّةِ في مذهبِ أَبي حنيفةَ وأحمدَ ومالكٍ، وفيها ما له أجزاءٌ إذا زالتْ جُبِرَ نقصُها بسُجودِ السَّهوِ، وأمورٌ ليست كذلك.

فقد رأيتَ أجزاءَ الشيءِ تختلِفُ أحكامُها شرعًا وطَبْعًا، فإذا قال المعترِضُ: هذا الجزءُ داخلٌ في الحقيقةِ، وهذا خارجٌ مِنَ الحقيقةِ، قيل له: ماذا تُريدُ بالحقيقةِ، فإن قالَ: أُريدُ بذلك ما إذا زالَ صارَ صاحبُهُ كافرًا، قِيلَ له: ليسَ للإيمانِ حقيقةٌ واحدةٌ مِثلُ حقيقةِ مُسمَّى مُسلِمٍ في حقِّ جَميعِ المكلَّفِينَ في جميعِ الأزمانِ بهذا الاعتبارِ، مِثلُ حقيقةِ السَّوادِ والبَياضِ؛ بلِ الإيمانُ والكفرُ يختلِفُ باختلافِ المُكلَّفِ وبلوغِ التكليفِ له وبِزوالِ الخِطابِ الذي به التَّكليفُ ونحوِ ذلك.

وكذلك الإيمانُ الواجبُ على غيرِه مُطلَقٌ؛ لا مِثلُ الإيمانِ الواجبِ عليه في كلِّ وقتٍ؛ فإنَّ اللهَ لمَّا بعَثَ محمَّدًا رسولًا إلى الخَلْقِ كان الواجبُ على الخَلْقِ تصديقَهُ فيما أخبَرَ وطاعتَهُ فيما أمَرَ، ولم يأمُرْهم حينئِذٍ بالصَّلواتِ الخَمْسِ ولا صيامِ شهرِ

(١) تقدم قريبًا.

رَمَضانَ ولا حجِّ البيتِ ولا حرَّمَ عليهم الخمرَ والرِّبا ونحوَ ذلك، ولا كان أكثَرُ القرآنِ قد نزَلَ، فمَن صدَّقَه حينَئِذٍ فيما نزَلَ مِنَ القرآنِ وأقَرَّ بما أمَرَ به مِنَ الشهادتَينِ وتوابعِ ذلك: كان ذلك الشخصُ حينَئِذٍ مؤمِنًا تامَّ الإيمانِ الذي وجَبَ عليه، وإن كان مِثلُ ذلك الإيمانِ لو أتَى به بعدَ الهِجرةِ لم يُقبَلْ منه، ولوِ اقتصَرَ عليه كان كافرًا. قال الإمامُ أحمدُ: كان بدءُ الإيمانِ ناقصًا، فجعَلَ يزيدُ حتَّى كمَلَ؛ ولهذا قال تعالى عامَ حجَّةِ الوداعِ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ [المائدة: ٣].

وأيضًا: فبَعْدَ نُزولِ القرآنِ وإكمالِ الدِّينِ، إذا بلَغَ الرجُلَ بعضُ الدِّينِ دُونَ بعضٍ، كان عليه أن يُصدِّقَ ما جاءَ به الرَّسولُ جُملةً وما بلَغَه عنه مُفصَّلًا، وأمَّا ما لم يبلُغْه ولم يُمكِنْه مَعرِفتُه فذاك إنَّما عليه أن يَعرِفَه مُفصَّلًا إذا بلَغَه.

وأيضًا: فالرجُلُ إذا آمَنَ بالرَّسولِ إيمانًا جازمًا، وماتَ قَبْلَ دخولِ وقتِ الصلاةِ أو وجوبِ شيءٍ مِنَ الأعمالِ، ماتَ كاملَ الإيمانِ الذي وجَبَ عليه، فإذا دخَلَ وقتُ الصَّلاةِ فعليه أن يُصلِّيَ وصارَ يَجِبُ عليه ما لم يَجِبْ عليه قَبْلَ ذلك. وكذلك القادرُ على الحَجِّ والجِهادِ يَجِبُ عليه ما لم يَجِبْ على غيرِه مِنَ التَّصديقِ المُفصَّلِ والعملِ بذلك.

فصارَ ما يَجِبُ مِنَ الإيمانِ يختلِفُ باختلافِ حالِ نُزولِ الوحيِ مِنَ السَّماءِ، وبحالِ المكلَّفِ في البلاغِ وعَدَمِه، وهذا ممَّا يَتنوَّعُ به نَفْسُ التَّصديقِ، ويختلِفُ حالُهُ باختلافِ القُدرةِ والعجزِ وغيرِ ذلك مِن أسبابِ الوجوبِ، وهذه يختلِفُ بها العملُ أيضًا. ومعلومٌ أنَّ الواجبَ على كلٍّ مِن هؤلاءِ لا يُماثِلُ الواجبَ على الآخَرِ. فإذا كان نفسُ ما وجَبَ مِنَ الإيمانِ في الشَّريعةِ الواحدةِ يختلِفُ ويَتفاضلُ - وإن كان بينَ جَميعِ هذه الأنواعِ قَدْرٌ مُشترَكٌ موجودٌ في الجميعِ: كالإقرارِ بالخالقِ وإخلاصِ

الدِّينِ له والإقرارِ برُسُلِه واليومِ الآخِرِ على وجهِ الإجمالِ - فمِنَ المعلومِ أنَّ بعضَ الناسِ إذا أتَى ببعضِ ما يَجِبُ عليه دُونَ بعضٍ، كانَ قد تبَعَّضَ ما أتَى فيه مِنَ الإيمانِ كتبَعُّضِ سائرِ الواجباتِ[١].

(٩٧) أي: أنَّ السلَفَ كانُوا لا يُفرِّقونَ بين الإيمانِ والعمَلِ، ولم يَخوضُوا في هذا كثيرًا؛ لأنَّ عِندَهم: مَن آمَنَ بقلبِه وصدَّقَ بعَمَلِه فهو المؤمِنُ، ومَن آمَنَ بلِسانِه ولم يُصدِّقْ بعَمَلِه فهو مِنَ الخاسرِينَ، ولم يُنقِّرُوا كما فعَلَ أهلُ الكلامِ؛ إذ جعَلُوا يُثيرونَ أبحاثًا ما أنزَلَ اللهُ بها مِن سُلطانٍ، فصارُوا يَخبِطُونَ لقِلَّةِ مَعرِفتِهم بالنُّصوصِ والآثارِ، وهذا كلُّه مِن شُؤمِ تَرْكِ اتِّباعِ السلفِ الصالحِ.

(٩٨) وقولُه: (**وَعِلْمُ مِثْلِي قَاصِرٌ عَنْ جَزْمِي**) فيه تواضُعُ الناظمِ في بيانِ هذه المَسائلِ وتحريرِها، مع أنَّه عالِمٌ مِن أجَلِّ علماءِ عَصْرِه؛ إذ يُشيرُ إلى أنَّ عِلمَهُ يقصُرُ عنِ البَتِّ فيها، ثمَّ يَسألُ اللهَ تعالى أن يُسدِّدَهُ ويُوفِّقَه لِيَقْوَى فَهْمُه، وهذا مَلْحَظٌ مُهِمٌّ لمَن أرادَ تحريرَ مسائلِ العِلمِ، فإنَّ حُسْنَ الفَهْمِ عنِ اللهِ ورسولِهِ مِن أعظَمِ ما يَنبغي أن يَسألَه المُحِبُّ للهِ ورسولِهِ؛ لأنَّه مِن أعظَمِ ما يُؤتاهُ العبدُ مِنَ النِّعَمِ، ومَن رأَى كثرةَ ضَلالِ الناسِ في مسائلِ الاعتقادِ عرَفَ عِظَمَ هذه المسألةِ وقَدْرَها.

---

(١) تابعْ بقيَّةَ ردِّهِ رحمه الله في مجموعِ الفتاوى (٧/ ٥١٠).

النَّظْم

٩٩	فَـكَانَ إِسْـلَامٌ مِنَ التَّسْـلِيمِ	بِالظَّاهِـرِ احْتَـاجَ إِلَـى التَّقْسِـيمِ
١٠٠	يَشْـتَرِكُ النِّفَـاقُ وَالْإِيمَـانُ	فِـي أَصْلِـهِ فَلَـزِمَ الْبَيَـانُ
١٠١	حَاشَـا نِفَـاقَ عَمَـلِ الأَرْكَانِ	فَإِنَّـهُ لَا يَنْـفِ لِلْإِيمَـانِ (١)
١٠٢	قُـلْ: فَاسِـقٌ مَـنْ فَعَـلَ الْكَبِيـرَهْ	وَمُؤْمِنٌ يُحْسِـنُ بَعْضَ السِّيرَهْ (٢)

الشَّرْح

(٩٩- ١٠١) يُشيرُ الناظمُ إلى ما ذكرَه سابقًا: أنَّ بينَ الإيمانِ والإسلامِ عمومًا وخُصوصًا، ومِن فروعِ ذلك: اشتِراكُ النِّفاقِ مع الإيمانِ في أصلِ الإسلامِ الظاهرِ؛ فإنَّه يُحكَمُ بالإسلامِ لصاحبِ النِّفاقِ الاعتِقاديِّ في أحكامِ الدُّنيا مع أنَّه لا إيمانَ له؛ بخلافِ النِّفاقِ العَمَليِّ، فإنَّ صاحبَهُ مُسلِمٌ ولا ينتفي معه الإيمانُ. وهذا كلُّه مُجمَعٌ عليه بينَ السلَفِ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: قدِ اتَّفقَ العلماءُ على أنَّ اسمَ المسلِمينَ في الظاهرِ يَجري على المنافِقينَ؛ لأنَّهم استَسْلَمُوا ظاهرًا، وأتَوْا بما أتَوْا به مِنَ الأعمالِ الظاهرةِ؛ بالصلاةِ الظاهرةِ، والزَّكاةِ الظاهرةِ، والحَجِّ الظاهرِ، والجِهادِ الظاهرِ، كما كان النبيُّ ﷺ يُجري عليهم أحكامَ الإسلامِ الظاهرِ.

واتَّفقُوا على أنَّه مَن لم يكن معه شيءٌ مِنَ الإيمانِ فهو كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] ...

---

(١) هذا البيتُ عدَّلَه الناظمُ في الأصلِ بخَطِّه إلى ما أثبَتُّ، وقد كان هكذا:

أَمَّا نِفَاقُ العَمَـلِ المُخَفَّفِ ... فَـإِنَّ إِيمَانًـا بِـهِ لَا يَنْتَفِي

(٢) في الأصلِ: (بِفِعْلِهِ) ثمَّ عدَّلَها الناظِمُ إلى (مَنْ فَعَلَ)، وهو أجوَدُ.

والمقصودُ أنَّ خيرَ المؤمنِينَ في أعلى دَرَجاتِ الجَنَّةِ، والمنافقونَ في الدَّرْكِ الأسفلِ مِنَ النارِ، وإن كانُوا في الدُّنيا مسلمِينَ ظاهرًا تَجري عليهم أحكامُ الإسلامِ الظاهِرةُ. فمَن كان فيه إيمانٌ ونِفاقٌ يُسمَّى مُسلِمًا؛ إذ ليسَ هو دُونَ المنافِقِ المَحْضِ. وإذا كان نِفاقُه أغلَبَ لم يَستحِقَّ اسمَ الإيمانِ؛ بلِ اسمُ المنافِقِ أحَقُّ به، فإنَّ ما فيه بياضٌ وسَوادٌ وسوادُهُ أكثَرُ مِن بَياضِه، هو باسمِ الأسوَدِ أحَقُّ منه باسمِ الأبيَضِ، كما قال تعالى: ﴿هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. وأمَّا إذا كان إيمانُهُ أغلَبَ ومعه نِفاقٌ يَستحِقُّ به الوعيدَ لم يكنْ أيضًا مِنَ المؤمنِينَ الموعودِينَ بالجَنَّةِ(١).

(١٠٢) فيه التَّنبيهُ على أنَّ فاعلَ الكبيرةِ فاسِقٌ، وليس بكافرٍ يخرُجُ مِنَ المِلَّةِ؛ ولذا قال الناظمُ: (**فَاسِقٌ بِفِعْلِهِ الْكَبِيرَهْ... وَمُؤْمِنٌ يُحْسِنُ بَعْضَ السِّيرَهْ**) أي: هو فاسقٌ ومؤمنٌ.

وقد دلَّ على ذلك نصوصُ الكتابِ والسُّنَّةِ، وإجماعُ السلفِ:

١. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فجعَلَ القاتلَ والمقتولَ مؤمنِينَ وإخوةً.

٢. وقال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٩]، فقد أطلَقَ اسمَ الإيمانِ على الطائفتَينِ المُقتتِلتَينِ وجعَلَهم مِنَ المؤمنِينَ؛ فدلَّ على أنَّ كبيرةَ القتلِ لم تُخرِجْهم مِنَ الإيمانِ، وكذا كبيرةُ البغيِ، بلْ قال اللهُ بعدَ ذلك: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٠] فجعَلَهم إخوةً.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥١- ٣٥٢).

٣. وكذا عامَّةُ النُّصوصِ التي ورَدَ فيها الحدودُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ الآيةَ [المائدة: ٣٨]، هي دالَّةٌ على عدمِ خُروجِهم مِنَ المِلَّةِ، وإلَّا لو كانُوا خارِجينَ منها لم تُقطَعْ أيديهم، بلْ يُقتَلونَ. وكذا حُكمُ الزَّاني غيرِ المُحصَنِ والقاذفِ وشاربِ الخمرِ وغيرِهم مِن أصحابِ الجِناياتِ التي لا تُوجِبُ قتلًا لا يُقتَلونَ بإجماعِ الصحابةِ والتابعِينَ.

٤. وقال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ)(١)، فدلَّ على أنَّ المُوحِّدينَ وإنِ استحَقُّوا النارَ بسببِ ذُنوبِهم إلَّا أنَّ مآلَهم الخروجُ مِنها ودخولُ الجَنَّةِ.

٥. وقال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (تَعَالَوْا بَايِعُونِي عَلَى أَلَّا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ)(٢).

٦. وعن أَبي ذَرٍّ قالَ: أَتيْتُ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعليه ثَوْبٌ أبيَضُ، وهو نائِمٌ، ثمَّ أتَيْتُهُ وقدِ استيقَظَ، فقالَ: (مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ)، قُلْتُ: وإنْ زَنَى وإنْ سرَقَ؟ قالَ: (وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ)، قُلْتُ: وإنْ زَنَى وإنْ سرَقَ؟ قالَ: (وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ)، قُلْتُ: وإنْ زَنَى وإنْ سرَقَ؟ قالَ: (وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ عَلَى رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ). وكانَ أبو ذَرٍّ إذا حدَّثَ بهذا قالَ: وإنْ

(١) تقدم، وهو عند خ (٢٢) واللفظُ قريبٌ منه، وم (١٨٤) عن أبي سعيدٍ.
(٢) خ (٣٨٩٢) واللفظُ له، م (١٧٠٩) عن عُبادةَ بنِ الصامتِ.

رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ[١]. والأحاديثُ في ذلك كثيرةٌ.

والخُلاصةُ: أنَّ مُرتكِبَ الكبيرةِ عندَ أهلِ السُّنَّةِ ليس بكافرٍ كما تقولُ الخوارجُ، وليس بكاملِ الإيمانِ كما تقولُ المُرجئةُ والجَهميةُ.

وقولُه: (يُحْسِنُ بَعْضَ السِّيرَهْ) هو لأجلِ إتمامِ المعنَى، ويُشيرُ به الناظمُ إلى أنَّ هذا الفاسقَ مؤمنٌ مُقصِّرٌ في أبوابِ الخيرِ؛ لقولِه: (بَعْضَ).

النَّـظْم

١٠٣	فَظَاهِــرُ الأَعْمَالِ قُلْ: إِسْــلَامُ	مَعَ اقْتِــرَانٍ قَالَــهُ الأَعْــلَامُ [٢]
١٠٤	لِأَنَّ فِــي حَدِيثِ عَبْــدِ الْقَيْسِ	مَعْنًى صَرِيحٌ [٣] عِنْــدَ أَهْلِ الْكَيْسِ
١٠٥	فَاعْتَبِــرَنَّ الأَصْــلَ إِنْ قَرَنْتَــا	ظَهْــرًا وَبَطْنًــا مِثْــلَ مَــا عَلِمْتَا

الغريـب

(الكَيْس): الْعَقْلُ وَالْفِطْنَةُ[٤].

الشَّـرْح

(١٠٣ - ١٠٤) يُشيرُ الناظمُ إلى أنَّه يُحكَمُ للإنسانِ بالإسلامِ بأداءِ الأعمالِ الظاهرةِ كما في حديثِ جِبريلَ، وسمَّى الأعمالَ الظاهرةَ إسلامًا لِمَا فيها مِنَ الانقيادِ للهِ والذُّلِّ والطاعةِ لأمرِهِ والوقوفِ عندَ حُدودِه عزَّ وجَلَّ، **والإسلامُ**: هو الاستسلامُ للهِ والانقيادُ لأمرِهِ بالأعمالِ الظاهرةِ، **والإيمانُ**: هو التَّصديقُ بالأمورِ الباطنةِ، وهذا

---

(١) خ (٥٨٢٧) واللفظُ له، م (٩٤).

(٢) كان في الأصلِ:(خَوْفَ اشْتِرَاكٍ) ثمَّ عدَّلَها الناظمُ إلى (مَعَ اقْتِرَانٍ)، وتأمَّلْ كيفَ استدرَكَ رحمه الله هذه الكلمةَ، وإلَّا فقد يُتعقَّبُ بأنَّ الأعمالَ الظاهرةَ مِن غيرِ اقترانٍ بأصلِ الإيمانِ يَدخُلُ فيه المنافقونَ.

(٣) سيأتي في الشَّرْحِ التنبيهُ على قوله: (صريحٌ).

(٤) انظر: المصباح المنير (٢/ ٥٤٥).

كلُّه عندَ الاقترانِ؛ ولهذا لمَّا قُرِنَ بينَهما في حديثِ جِبريلَ فسَّرَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإسلامَ بالأمورِ الظاهرةِ، والإيمانَ بالأمورِ الباطنةِ، وأمَّا عندَ انفرادِ الإسلامِ فلا بُدَّ أن يكونَ معه أصلُ الإيمانِ، وإلَّا كان نِفاقًا؛ ولذا قال الناظمُ: (**مَعَ اقْتِرَانٍ**) أي: اقترانِ أصلِ الإيمانِ بالأعمالِ الظاهرةِ.

«والإيمانُ إذا أُطلِقَ أدخَلَ اللهُ ورسولُهُ فيه الأعمالَ المأمورَ بها، وقد يُقرَنُ به الأعمالُ؛ وذلك لأنَّ أصلَ الإيمانِ هو ما في القلبِ. والأعمالُ الظاهرةُ لازمةٌ لذلك. لا يُتصوَّرُ وجودُ إيمانِ القلبِ الواجبِ مع عدمِ جميعِ أعمالِ الجوارحِ، بلْ متَى نقَصَتِ الأعمالُ الظاهرةُ كان لنقصِ الإيمانِ الذي في القلبِ، فصارَ الإيمانُ مُتناولًا للملزومِ واللَّازمِ وإن كان أصلُهُ ما في القلبِ، وحيثُ عطَفْتَ عليه الأعمالَ، فإنَّه أُريدَ أنَّه لا يُكتفى بإيمانِ القلبِ، بل لا بُدَّ معه مِنَ الأعمالِ الصالحةِ» [(١)].

ويُؤكِّدُ ذلك ما استدَلَّ به الناظمُ هنا مِن حديثِ وَفْدِ عبدِالقَيْسِ، وفيه: (أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الْخُمُسَ). خرَّجَاه [(٢)]. ففَسَّر به الإسلامَ. وهذا صريحٌ، ولا سيَّما إذا جمَعْتَ إليه حديثَ جبريلَ.

وقولُه: (**صريحٌ**): قد ضبَطَها الناظمُ في الأصلِ بخطِّه بالرَّفعِ، على أنَّ اسمَ (أنَّ) ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، ويُمكِنُ ضبطُها بالنَّصبِ (صَريحًا) اسمُ (أنَّ).

(١٠٥) وقولُه: (**فَاعْتَبِرَنَّ الأَصْلَ إِنْ قَرَنْتَا...**) أي: اعتبِرِ الأصلَ الذي أصَّلْناه، وهو: إذا اجتمَعَ الإسلامُ والإيمانُ واقترَنَا شَمِلَ كلٌّ منهما الأعمالَ الظاهرةَ

---

(١) انظر: الإيمان (ص١٥٧).

(٢) خ (٥٣)، وم (١٧)، عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

والباطنةَ، وإذا انفرَدَا فالأعمالُ الظاهرةُ يُرادُ بها الإسلامُ، والباطنةُ يُرادُ بها الإيمانُ، وهذا هو السببُ في إيرادِ الناظمِ للبيتِ بعدَهُ لحديثِ: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ)(١)، فنفَى الإيمانَ عنِ الزاني حينَ يَزْني ولم يَنْفِ عنه الإسلامَ؛ فدَلَّ على أنَّهما مُتغايرانِ عندَ الانفرادِ.

وتأمَّلْ كيفَ يَنْظِمُ أئمةُ الدَّعوةِ هذه النُّصوصَ في نِظامٍ واحدٍ لا يختلِفُ ولا يَتناقَضُ، وبه تَزولُ إشكالاتٌ كثيرةٌ في فهمِ بعضِ الناسِ لنُصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ، ولا يَتِمُّ ذلك إلَّا بتعظيمِ اللهِ حقَّ التعظيمِ، وشِدَّةِ التَّمَسُّكِ والمتابَعةِ للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فرَحِمَهم اللهُ رحمةً واسعةً، وألحَقَنا بهم في المَهْدِيِّينَ.

النَّـظْم

١٠٦	وَمَا أَتَى «لَا يَــزْنِ وَهْوَ مُؤْمِنُ»	أَيْ كَامِــلٌ لَــمْ يَنْفِــهِ الْمُؤْتَمَنُ
١٠٧	يُوضِحُهُ «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَــرَقْ»	فَاحْذَرْ تُضَاهِي فِي الضَّلَالِ مَنْ مَرَقْ

الشَّـرْح

(١٠٦- ١٠٧) يُشيرُ الناظمُ إلى إتمامِ بحثِ ما سبَقَ مِن مسألةِ الإيمانِ والإسلامِ عندَ اقترانِهما، وعندَ انفرادِهما إلى أنَّ حديثَ (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) ليس المرادُ به نَفْيَ الإيمانِ بالكُلِّيَّةِ، بلْ نفيَ كمالِهِ الذي لا يخرُجُ به مِنَ المِلَّةِ؛ ولذا قال: (**أَيْ كَامِلٌ لَمْ يَنْفِهِ الْمُؤْتَمَنُ**) أي: أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَنْفِ عنه جميعَ الإيمانِ، بل نَفَى كمالَه، أي: لا يَزْني وهو كاملُ الإيمانِ، ثمَّ دلَّلَ الناظمُ على صِحَّةِ ذلك بقولِهِ: (**يُوضِحُهُ «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقْ»**) أي: يُبيِّنُ هذا المعنى ويُؤكِّدُه الحديثُ الآخَرُ في الصحيحَينِ عن أبي ذَرٍّ مرفوعًا: (**مَنْ مَاتَ مِنْ**

(١) تقدّم قريبـًا وسيأتي.

أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ». قلتُ: وإنْ زَنَى وإنْ سرَقَ. قال: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»[(١)].

وفي هذا رَدٌّ على الخوارجِ وغيرِهم القائِلِينَ بتكفيرِ مُرتكِبِ الكبيرةِ في احتجاجِهم بحديثِ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»: بأنَّ الحديثَ لا يدُلُّ على نفي جميعِ الإيمانِ؛ ولذا أشارَ إليهم الناظمُ بقولِهِ: (فَاحْذَرْ تُضَاهِي فِي الضَّلَالِ مَنْ مَرَقْ) أي: احذَرْ أن تكونَ مِثلَ الخوارجِ.

وقولُه: (... مَنْ مَرَقْ): إشارةٌ إلى حديثِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنهم: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»[(٢)].

قال محمَّدُ بنُ نَصرٍ المَروزيُّ: غلَتْ في تأويلِ هذه الأخبارِ التي جاءَتْ في نفي الإيمانِ عمَّنِ ارتكَبَ الكبائرَ: طوائفُ مِن أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ، مِنهم الخَوارِجُ والمُعتزِلةُ والرافِضةُ.

- أمَّا الخَوارجُ: فتأَوَّلَتْها على إكفارِ المسلمينَ بالمعاصي، وسفكِ دِمائِهم. قالوا: تأويلُ قولِه: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»: أنَّه كافِرٌ باللهِ؛ لأنَّ الإيمانَ ضِدُّ الكُفرِ. فإذا لم يكنْ مُؤمِنًا فهو كافِرٌ؛ لأنَّهما فِعلانِ مُتضادَّانِ أحدُهما يَنفي الآخَرَ. فإذا فعَلَ الإيمانَ قيلَ: مؤمِنٌ لفِعلِهِ الإيمانَ. وإذا فعَلَ الكفرَ قيلَ: هو كافرٌ لفِعلِه الكُفرَ.

قالوا: فسَواءٌ قولُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، أو

---

(١) خ (١٢٣٧) و م (٩٤).

(٢) خ (٦٩٣٠)، م (١٠٦٣) مِن حديثِ جابرٍ، ومعناه: يخرُجُونَ منه خروجَ السَّهمِ إذا نفَذَ الصيدُ مِن جهةٍ أُخرى ولم يَتعلَّقْ به شيءٌ منه، والرَّمِيَّةُ هي الصَّيدُ المَرْميُّ، وهي فَعِيلةٌ بمعنَى مَفعولةٍ. شرح مسلم للنَّوويِّ (٧/ ١٥٩).

قال: لا يَزني إلَّا وهو كافِرٌ، لا يَصِحُّ في القولِ غيرُ ذلك...

قالوا: وأوجَبَ في آياتٍ كثيرةٍ النارَ لِمَنِ ارتكَبَ الكبائرَ نحوَ: القاتلِ والزاني وغيرِهما، وجاءتِ الأخبارُ عنِ النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإيجابِ النارِ لشاربِ الخَمْرِ، وغيرِه ممَّنِ ارتكَبَ الكبائرَ...

- وأمَّا المُعتزِلةُ والرافِضةُ فقالوا: كلُّ مَنِ ارتكَبَ كبيرةً فهو خارِجٌ مِنَ الإيمانِ، فليس بكافرٍ ولا مؤمنٍ ولكنَّه فاسِقٌ. وقال بعضُهم: مُنافِقٌ.

واحتَجُّوا بقولِ النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا...)** [١] مع سائرِ الأخبارِ التي رُوِيَت في ذِكرِ النِّفاقِ بالأعمالِ...، وزعَمُوا أنَّه مُنافِقٌ مخلَّدٌ في النارِ.

قال: وقدِ اتَّفَقَتْ هذه الفِرَقُ التي ذكَرْناها مِن أهلِ البِدَعِ مع اختلافِها في اسمِ مَنِ ارتكَبَ الكبائرَ: على أنَّ كلَّ مَنِ ارتكَبَ كبيرةً فمات غيرَ تائبٍ مِنها، فهو مِن أهلِ النارِ خالدًا مُخلَّدًا، لا يخرُجُ منها أبدًا، وأيَّسُوه مِن رحمةِ اللهِ...

ومِنَ الدليلِ على ضلالةِ الخوارجِ سِوَى ما ذكَرْنا: مخالَفَتُهم لجماعةِ أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ اقتتَلَ المسلمونَ يومَ الجَمَلِ، ويومَ صِفِّينَ، وأصحابُ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ المهاجِرِينَ والأنصارِ مُتوافِرونَ، فقُتِلَ بينَهم خَلْقٌ كثيرٌ لم يَشهَدْ بعضُهم على بعضٍ بالكفرِ، ولا استحَلَّ بعضُهم مالَ بعضٍ، وقعَدَ عنِ الفريقَينِ جميعًا جماعةٌ مِن أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلم يَشهَدِ القاعدونَ عليهم بالكُفرِ، ولا شَهِدُوا أولئكَ على هؤلاءِ بالكُفرِ، ولم يحجُبْ أحَدٌ مِنهم عن

---

(١) خ (٣٤) م (١٠٦) عن عبدِالله بنِ عمرٍو.

أحدٍ صلاتَهُ واستِغفارَه تأثُّمًا مِن ذلك[١].

النَّظْم

١٠٨	وَقَــالَ قَــوْمٌ: يَلْــزَمُ التَّغَايُــرُ	قَالُــوا: لِأَنَّ فِيــهِ نَــصٌّ ظَاهِرُ[٢]
١٠٩	فَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: «أَوْ مُسْلِمُ»؟	كَرَّرَهَــا النَّبِــيُّ عَــلَّ تُفْهَــمُ
١١٠	وَ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾ ظَنُّوهَا لَهُمْ	نَصًّا يُفِيــدُ الفَرْقَ دَعْ إِشْــكَالَهُمْ

الغريب

(عَلَّ تُفْهَمُ): أي: لعلَّها تُفهَمُ.

الشَّرْح

(١٠٨) بعدَ أن ذكَرَ الناظمُ اختِلافَ السلفِ في اسمِ الإيمانِ والإسلامِ، ذكَرَ القولَ الثانيَ، وهو قولُ جمهورِ السلفِ بأنَّهما مُتغايِرانِ:

- فذهَبَ بعضُهم إلى أنَّ الإسلامَ هو الكَلِمةُ (الشهادتانِ) والإيمانَ هو العَمَلُ.
- وذهَبَ بعضُهم إلى أنَّ الإسلامَ هو الأعمالُ الظاهرةُ، والإيمانَ هو الأعمالُ الباطِنةُ.

وذهَبُوا إلى هذا القولِ بالتغايُرِ لحديثٍ صريحٍ في البابِ كما سيأتي، وهو حديثُ سعدٍ.

وقولُه: (نَصٌّ ظَاهِرُ): كذا ضبطَه الناظمُ. وتخريجُه: أنَّ اسمَ «إنَّ» ضميرُ الشأنِ محذوفٌ؛ أي: لأنَّه فيه نصٌّ ظاهرٌ.

---

(١) تعظيم قَدْرِ الصلاةِ (٢/ ٦٢٤-٦٣٨) باختِصارٍ وتَصرُّفٍ يسيرٍ.
(٢) الأبياتُ (١٠٨-١١٠) عليها خطٌّ في الأصلِ، وفي حاشيةِ الأصلِ كتابةٌ للناظمِ بخَطٍّ غيرِ واضحٍ.

ويجوزُ أن يكونَ على لُغةِ رَبيعةَ؛ بنَصْبِ «نَصّ» مع حَذْفِ أَلِفِ التَّنوينِ؛ هكذا: لأنَّ فيه نصَّ ظاهرُ، ويكونُ قولُه: «ظاهرُ» رُفِعَ لأنَّه قُطِعَ عنِ النَّعْتيةِ.

ويجوزُ: أن تكونَ القافيةُ مُقيَّدةً ساكنةً هكذا:

وَقَالَ قَوْمٌ: يَلْزَمُ التَّغَايُرْ   قَالُوا: لِأَنَّ فِيهِ نَصًّا ظَاهِرْ.

(١٠٩) قولُه: (**مُسْلِمُ**) على الحِكايةِ. واقتِصارُ الناظمِ على رِوايةِ مُسلمٍ مع أنَّها في البخاريِّ؛ لأنَّها في البُخاريِّ منصوبةٌ(١)، فلا تُوافِقُ النَّظْمَ؛ بخلافِ رِوايةِ مسلمٍ، فإنَّها مرفوعةٌ.

والحديثُ هو: عن سعدِ بنِ أَبي وقَّاصٍ قال: قسَمَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَسْمًا، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، أَعْطِ فلانًا فإنَّه مؤمِنٌ. فقال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**أَوْ مُسْلِمٌ**). أَقولُها ثلاثًا ويُرَدِّدُها عَلَيَّ ثلاثًا: (**أَوْ مُسْلِمٌ**). ثمَّ قال: (**إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ مَخَافَةَ أَنْ يُكِبَّهُ اللهُ فِي النَّارِ**)(٢).

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: فأجابَ سعدًا بجوابَينِ:

أَحَدُهما: أنَّ هذا الذي شَهِدتَّ له بالإيمانِ قد يكونُ مسلمًا لا مؤمِنًا.

الثاني: إن كان مُؤمِنًا وهو أفضلُ مِن أولئكَ، فأنا قد أُعطِي مَن هو أضعَفُ إيمانًا؛ لِئَلَّا يَحمِلَه الحِرمانُ على الرِّدَّةِ فيُكِبَّهُ اللهُ في النارِ على وَجهِه. وهذا مِن إعطاءِ المؤلَّفةِ قلوبُهم(٣).

والاستِدلالُ به على التغايُرِ صحيحٌ، لكنْ ليسَ فيه نفيُ اشتِراكِ الإيمانِ والإسلامِ

(١) خ (٢٧، ١٤٧٨)، و م (١٥٠/ ٢٣٧، ١٣١).
(٢) م (١٥٠/ ٢٣٦).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٧٤- ٤٧٥).

عندَ اجتماعِهما، ولا العكسُ. وهكذا الاستِدلالُ بالآيةِ بعدَهُ:

(١١٠) هذا الاستِدلالُ الثاني للقولِ بالتغايُرِ وهو آيةُ الأعرابِ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤]. وهو أيضًا استِدلالٌ صحيحٌ على التغايُرِ، وهو يَنفي عن حالِهم الاشتِراكَ ولا يَنفي الاشتراكَ مُطلَقًا، بل يُشعِرُ أنَّ الإسلامَ سابقٌ على الإيمانِ وقد يَلْحَقُه في قلبٍ وقد يَتخلَّفُ الإيمانُ الكاملُ في آخَرَ.

وقولُه: (دَعْ إِشْكَالَهُمْ): يعني: لا يلتَبِسْ عليك ما التبَسَ عليهم مِنَ الاستدلالِ بالآيةِ والحديثِ.

النَّظْم

١١١	مِــنْ أَجْلِ ذَا قَدْ قَــالَ بِالْعُمُومِ	وَبِالْخُصُــوصِ حَافِــظُ الْعُلُــومِ
١١٢	أَلْقُــدْوَةُ الزَّاكِي تَقِــيُّ الدِّينِ	لِيَجْمَــعَ النُّصُــوصَ عَــنْ يَقِينِ
١١٣	وَقَبْلَــهُ الْإِمَــامُ أَيْضًــا أَحْمَدُ	مَعَ الْبُخَــارِيْ لَاحِظًا مَــا أَقْصِدُ
١١٤	فَكُلُّ مَنْ آمَنَ فَهْوَ الْمُسْــلِمُ [(١)]	مِنْ غَيْــرِ عَكْــسٍ وَالْإِلَــهُ أَعْلَمُ

الشَّرْح

(١١١- ١١٤) أي: لأجلِ هذينِ النَّصَّينِ وجَمْعِهما إلى النُّصوصِ الأُخرى: اختارَ شيخُ الإسلامِ ما تَقدَّمَ مما بينَ الإسلامِ والإيمانِ مِنَ العُمومِ والخُصوصِ، وقَبْلَهُ اختارَهُ الإمامُ أحمدُ والبُخاريُّ.

والناظمُ ها هنا نسَبه للبخاريِّ، لكنَّ ظاهرَ إيرادِ صاحبِ الصحيحِ له أنَّه جعَلَ

---

(١) عندَ كلمةِ (المسلم) علامةُ (X)، ولم أجِدْ تصحيحَ الناظمِ. وأمَّا عجُزُ البيتِ فعليه خطٌّ وفي الهامشِ كلامٌ غيرُ واضحٍ.

الإسلامَ والإيمانَ واحدًا، فإنَّه قال: «بابُ سُؤالِ جِبْريلَ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنِ الإيمانِ، والإسلامِ، والإحسانِ، وعلمِ السَّاعةِ وبيانِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له»، ثمَّ قالَ: « (جَاءَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ) فجعَلَ ذلك كُلَّهُ دِينًا»، ثمَّ ذكَرَ حديثَ جِبريلَ وقال: «قالَ أبو عبدِاللَّهِ: جعَلَ ذلك كُلَّهُ مِنَ الإيمانِ»، وقال: بابٌ إذا لم يكنِ الإسلامُ على الحقيقةِ وكان على الاستسلامِ أوِ الخوفِ مِنَ القتلِ؛ لقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]. فإذا كان على الحقيقةِ فهو على قولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] وقولِهِ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] (١).

قال الحافظُ ابنُ رجَبٍ:

معنَى هذا الكلامِ: أنَّ الإسلامَ يُطلَقُ باعتبارَينِ:

أحدُهما: باعتبارِ الإسلامِ الحقيقيِّ، وهو دِينُ الإسلامِ الذي قال اللهُ فيه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] .

والثاني: باعتبارِ الاستسلامِ ظاهرًا مع عدمِ إسلامِ الباطنِ إذا وقَعَ خوفًا كإسلامِ المنافقِينَ، واستدَلَّ بقولِهِ تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] وحمَلَه على الاستسلامِ خوفًا وتَقِيَّةً. وهذا مَرْويٌّ عن طائفةٍ مِنَ السلفِ، مِنهم مجاهِدٌ، وابنُ زيدٍ، ومُقاتِلُ بنُ حيَّانَ وغيرُهم. وكذلك رجَّحَه محمَّدُ بنُ نصرٍ المروزيُّ - كما رجَّحَه البخاريُّ -؛ لأنَّهما لا يُفرِّقانِ بينَ الإسلامِ والإيمانِ، فإذا انتفَى أحدُهما انتفَى الآخرُ. وهو اختيارُ ابنِ عبدِالبَرِّ،

---

(١) خ (١/ ١٩)، وجزَمَ به الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في الفتح (١/ ٥٥).

وحكاهُ عن أكثَرِ أهلِ السُّنَّةِ مِن أصحابِ مالكٍ والشافعيِّ وداودَ.

وأمَّا مَن يُفرِّقُ بينَ الإسلامِ والإيمانِ فإنَّه يَستدِلُّ بهذه الآيةِ على الفَرْقِ بينَهما ويقولُ: نَفْيُ الإيمانِ عنهم لا يَلْزَمُ منه نَفْيُ الإسلامِ، كما نُفِيَ الإيمانُ عنِ الزاني والسارقِ والشاربِ وإن كانَ الإسلامُ عنهم غيرَ منفيٍّ. وقد ورَد هذا المعنى في الآيةِ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وقتادةَ، والنَّخعيِّ، ورُوِيَ عنِ ابنِ زيدٍ معناه أيضًا، وهو قولُ الزُّهريِّ، وحمَّادِ بنِ زيدٍ، وأحمدَ، ورجَّحَه ابنُ جريرٍ وغيرُه.

واستدَلُّوا به على التفريقِ بينَ الإسلامِ والإيمانِ. وكذا قال قتادةُ في هذه الآيةِ قال: ﴿قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾: شهادةُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وهو دِينُ اللهِ، والإسلامُ دَرَجةٌ، والإيمانُ تحقيقٌ في القلبِ، والهِجرةُ في الإيمانِ دَرَجةٌ، والجِهادُ دَرَجةٌ، والقَتْلُ في سبيلِ الله دَرَجةٌ.

فجعَلَ قتادةُ الإسلامَ الكلمةَ، وهي أصلُ الدِّينِ، والإيمانَ ما قام بالقلوبِ مِن تحقيقِ التَّصديقِ بالغيبِ، فهؤلاءِ القومُ لم يُحقِّقوا الإيمانَ في قلوبِهم، وإنَّما دخَلَ في قلوبِهم تصديقٌ ضعيفٌ بحيثُ صَحَّ به إسلامُهم، ويدُلُّ عليه: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤].

واختَلَفَ مَن فرَّقَ بينَ الإسلامِ والإيمانِ في حقيقةِ الفرقِ بينَهما:

فقالت طائفةٌ: الإسلامُ: كَلِمةُ الشهادتَينِ، والإيمانُ: العملُ. وهذا مَرْويٌّ عنِ الزُّهريِّ وابنِ أَبي ذِئبٍ، وهو روايةٌ عن أحمدَ، وهي المذهبُ عندَ القاضي أبي يَعلى وغيرِه مِن أصحابِهِ. ويُشبِهُ هذا: قولُ ابنِ زيدٍ في تفسيرِ هذه الآيةِ قال: لم يُصدِّقُوا إيمانَهم بأعمالِهم فرَدَّ اللهُ عليهم وقال: ﴿لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤] فقال: الإسلامُ إقرارٌ، والإيمانُ تصديقٌ. وهو قولُ أَبي خَيْثمةَ وغيرِه مِن أهلِ الحديثِ.

وقد ضعَّفَ ابنُ حامدٍ مِن أصحابِنا هذا القولَ عن أحمدَ وقال: الصَّحيحُ: أنَّ مَذْهَبَه: أنَّ الإسلامَ قولٌ وعملٌ، رِوايةً واحدةً؛ ولكنْ لا يدخُلُ كلُّ الأعمالِ في الإسلامِ كما يدخُلُ في الإيمانِ، وذكَرَ أنَّ المنصوصَ عن أحمدَ أنَّه لا يُكفِّرُ تاركَ الصلاةِ، فالصلاةُ مِن خِصالِ الإيمانِ دُونَ الإسلامِ، وكذلك اجتِنابُ الكبائرِ مِن شرائطِ الإيمانِ دُونَ الإسلامِ.

كذا قال، وأكثَرُ أصحابِنا أنَّ ظاهِرَ مذهبِ أحمدَ تكفيرُ تاركِ الصلاةِ، فلو لم تكُنِ الصلاةُ مِنَ الإسلامِ لم يكنْ تاركُها عندَه كافرًا. والنُّصوصُ الدالةُ على أنَّ الأعمالَ داخلةٌ في الإسلامِ كثيرةٌ جِدًّا.

وقد ذهَبَ طائفةٌ إلى أنَّ الإسلامَ عامٌّ والإيمانَ خاصٌّ، فمَنِ ارتكَبَ الكبائرَ خرَجَ مِن دائرةِ الإيمانِ الخاصَّةِ إلى دائرةِ الإسلامِ العامَّةِ.

وهذا مَرْويٌّ عن أبي جعفرٍ محمَّدِ بنِ عليٍّ، وضعَّفَه ابنُ نصرٍ المروزيُّ مِن جهةِ راويه عنه، وهو فُضَيلُ بنُ يَسارٍ، وطعَنَ فيه، ورُوِيَ عن حمَّادِ بنِ زيدٍ نحوُ هذا أيضًا. وحُكِيَ روايةً عن أحمدَ أيضًا؛ فإنَّه قال في رِوايةِ الشَّالَنجيِّ في مُرتكِبِ الكبائرِ: يخرُجُ مِنَ الإيمانِ ويقَعُ في الإسلامِ. ونقَلَ حنبلٌ عن أحمدَ معناه. وقد تأوَّلَ هذه الروايةَ القاضي أبو يَعلى وأقَرَّها غيرُه، وهي اختيارُ أبي عبدِالله بنِ بَطَّةَ وابنِ حامدٍ وغيرِهما مِنَ الأصحابِ.

وقالت طائفةٌ: الفَرْقُ بينَ الإسلامِ والإيمانِ: أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ تصديقُ القلبِ فهو عِلمُ القلبِ وعَمَلُه، والإسلامُ: الخضوعُ والاستسلامُ والانقيادُ؛ فهو عمَلُ القلبِ والجوارحِ. وهذا قولُ كثيرٍ مِنَ العلماءِ، وقد حكاهُ أبو الفضلِ التَّميميُّ عن أصحابِ أحمدَ، وهو قولُ طوائفَ مِنَ المتكلِّمين؛ لكِنِ المتكلِّمونَ عندَهم أنَّ

الأعمالَ لا تدخُلُ في الإيمانِ وتدخُلُ في الإسلامِ.

وأمَّا أصحابُنا وغيرُهم مِن أهلِ الحديثِ فعِندَهم أنَّ الأعمالَ تدخُلُ في الإيمانِ مع اختلافِهم في دخولِها الإسلامَ - كما سبَقَ - فلهذا قال كثيرٌ مِنَ العلماءِ: إنَّ الإسلامَ والإيمانَ تختلِفُ دلالتُهما بالإفرادِ والاقترانِ، فإنْ أُفرِدَ أحدُهما دخَلَ الآخَرُ فيه، وإن قُرِنَ بينَهما كانا شيئَينِ حينَئِذٍ.

وبهذا يُجمَعُ بين حديثِ سُؤالِ جِبريلَ عنِ الإسلامِ والإيمانِ، ففرَّقَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بينَهما وبينَ حديثِ وفدِ عبدِالقيسِ حيثُ فسَّرَ فيه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإيمانَ المُنفرِدَ بما فسَّرَ به الإيمانَ المقرونَ في حديثِ جِبريلَ. وقد حكَى هذا القولَ أبو بكرٍ الإسماعيليُّ عن كثيرٍ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، ورُوِيَ عن أبي بكرِ بنِ أَبي شَيْبَةَ ما يدُلُّ عليه، وهو أقرَبُ الأقوالِ في هذه المسألةِ وأشبَهُها بالنُّصوصِ، واللهُ أعلَمُ.

والقولُ بالفَرْقِ بينَ الإسلامِ والإيمانِ مَرْوِيٌّ عنِ: الحسَنِ، وابنِ سيرينَ، وشَريكٍ، وعبدِ الرحمنِ بنِ مهديٍّ، ويحيى بنِ مَعينٍ، ومُؤمَّلِ بنِ إهابٍ، وحُكِيَ عن مالكٍ أيضًا، وقد سبَقَ حكايتُهُ عن قتادةَ، وداودَ بنِ أبي هندٍ، والزُّهريِّ، وابنِ أَبي ذئبٍ، وحمَّادِ بنِ زيدٍ، وأحمدَ، وأبي خَيْثمةَ، وكذلك حكاه أبو بكرٍ بنُ السَّمعانيِّ عن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ جُملةً.

فحِكايةُ ابنِ نصرٍ وابنِ عبدِالبَرِّ عنِ الأكثَرينَ التَّسْويةَ بينهما غيرُ جيِّدٍ؛ بلْ قد قيلَ: إنَّ السلفَ لم يُرْوَ عنهم غيرُ التَّفريقِ، واللهُ أعلَمُ.

وخرَّجَ البخاريُّ في هذا البابِ حديثَ سعدٍ...، فهذا الحديثُ محمولٌ عندَ البخاريِّ على أنَّ هذا الرجُلَ كان منافِقًا، وأنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفَى عنه

الإيمانَ وأثبتَ له الاستسلامَ دُونَ الإسلامِ الحقيقيِّ، وهو أيضًا قولُ محمَّدِ بنِ نصرٍ المروزيِّ. وهذا غايةُ البُعدِ.

وآخِرُ الحديثِ يرُدُّ على ذلك، وهو: قولُ النبيِّ ﷺ: (إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ...)[١]، فإنَّ هذا يدُلُّ على أنَّ النبيَّ ﷺ وكَلَه إلى إيمانِهِ كما كان يُعطِي المؤلَّفةَ قلوبُهم ويَمنعُ المهاجرِينَ والأنصارَ.

وزعَمَ عليُّ بنُ المَدينيِّ في كتابِ العِلَلِ له أنَّ هذا بابُ المُزاحِ مِنَ النبيِّ ﷺ؛ فإنَّه كان يَمْزَحُ ولا يقولُ إلَّا حَقًّا، فأوهَمَ سعدًا أنَّه ليس بمؤمِنٍ؛ بلْ مُسلمٌ، وهُمَا بمعنًى واحدٍ كما يقولُ لرجُلٍ يُمازِحُه وهو يَدَّعِي أنَّه أخٌ لرجُلٍ فيقولُ: إنَّما أنتَ ابنُ أَبيه أوِ ابنُ أُمِّه، وما أشبَهَ ذلك مما يُوهِمُ الفرقَ والمعنَى واحدٌ. وهذا تعسُّفٌ شديدٌ.

والظاهِرُ - واللهُ أعلَمُ -: أنَّ النبيَّ ﷺ زجَرَ سعدًا عنِ الشهادةِ بالإيمانِ؛ لأنَّ الإيمانَ باطنٌ في القلبِ لا اطِّلاعَ للعبدِ عليه، فالشهادةُ به شهادةٌ على ظَنٍّ، فلا يَنبغي الجزمُ بذلك كما قال: إنْ كنتَ مادحًا لا مَحالةَ فقُلْ: أَحسبُ فلانًا كذا ولا أُزكِّي على اللهِ أَحَدًا، وأمَرَه أن يَشهَدَ بالإسلامِ لأنَّه أمرٌ مُطَّلَعٌ عليه كما في المسندِ عن أَنسٍ مرفوعًا: (الإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالإِيمَانُ فِي القَلْبِ)[٢]. ولهذا كَرِهَ أكثَرُ السلفِ أن يُطلِقَ الإنسانُ على نَفْسِه أنَّه مُؤمِنٌ، وقالوا: هو صِفةُ مَدْحٍ، وتزكيةٌ للنَّفْسِ بما غاب مِن أعمالِها؛ وإنَّما يَشْهَدُ لنفسِهِ بالإسلامِ لظُهورِه، فأمَّا حديثُ: (إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ المَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالإِيمَانِ)[٣]، فقد خرَّجَه أحمدُ، والتِّرمذيُّ، وابنُ

---

(١) تقدّم تخريجه.
(٢) حم (١٢٣٨١) ش (٣٠٩٥٥) يع (٢٩٢٣) والإبانة الكبرى لابن بطّة (١٠٧٦).
(٣) حم (١١٦٥١) سع (١٠١٠) ت (٢٦١٧ و٣٠٩٣) وقال: حسن غريب. ق (٨٠٢) مي (١٢٥٩) وصححه خز (١٥٠٢) وحب (١٧٢١)، واللالكائي (١٦٧٥).

ماجه، مِن حديثِ درَّاجٍ، عن أبي الهيثمِ، عن أبي سعيدٍ مرفوعًا. وقال أحمدُ: هو حديثٌ مُنكَرٌ، ودَرَّاجٌ له مَناكيرُ.

وهذا الذي ذكَرَه البخاريُّ في هذا البابِ مِنَ الآيةِ والحديثِ إنَّما يُطابِقُ التبويبَ على اعتقادِهِ أنَّه لا فَرْقَ بينَ الإسلامِ والإيمانِ. وأمَّا على قولِ الأكثرينَ بالتَّفريقِ بينَهما: فإنَّما يَنبغي أن يُذكَرَ في هذا البابِ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾ [آل عمران: ٨٣]، فإنَّ الجُمهورَ على أنَّه أرادَ استسلامَ الخَلْقِ كلِّهم له وخُضوعَهم، فأمَّا المؤمِنُ فيستسلِمُ ويَخضعُ طوعًا، وأمَّا الكافرُ فإنَّه يضطَرُّ إلى الاستسلامِ عندَ الشَّدائدِ ونُزولِ البلاءِ به كرهًا، ثمَّ يعودُ إلى شِرْكِه عندَ زَوالِ ذلك كلِّه كما أخبَرَ اللهُ عنهم بذلك في مواضِعَ كثيرةٍ مِنَ القرآنِ.

والحديثُ الذي يُطابِقُ البابَ على اختيارِ المُفرِّقِينَ بينَ الإسلامِ والإيمانِ: قولُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذِكرِ قَرِينِه مِنَ الجِنِّ: (وَلَكِنَّ اللهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ). وقد رُوِيَ بضَمِّ الميمِ وفَتْحِها؛ فمَن رواهُ بضَمِّها قال: المُرادُ: أيْ: أنَا أَسلَمُ مِن شَرِّه، ومَن رواه بفَتْحِها، فمِنهم مَن فسَّرَه بأنَّه أسلَمَ مِن كُفرِه فصارَ مُسلِمًا. وقد ورَدَ التَّصريحُ بذلك في روايةٍ خرَّجَها البَزَّارُ في مُسنَدِه بإسنادٍ فيه ضعفٌ. ومِنهم مَن فسَّرَه بأنَّه استسلَمَ وخضَعَ وانقادَ كرهًا، وهو تفسيرُ ابنِ عُيَينةَ وغيرِه، فيُطابِقُ على هذا ترجمةَ البابِ، واللهُ أعلَمُ [١].

وسأذكُرُ خُلاصةَ كلامِ شيخِ الإسلامِ الذي أشارَ الناظمُ إلى أنَّه مُحرَّرٌ - وصدَقَ - بقولِهِ (لِيَجْمَعَ النُّصُوصَ عَنْ يَقِينِ) فقال في كتابِ الإيمانِ:

أثبَتَ اللهُ في القرآنِ إسلامًا بلا إيمانٍ في قولِهِ تعالى: ﴿۞قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل

(١) انظر: فتح الباري لابن رجبٍ (١/ ١٣٣).

لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤]. وقد ثبَتَ في الصحيحَينِ عن سعدِ بنِ أَبي وقَّاصٍ قال: أعطَى النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَهْطًا - وفي روايةٍ: قسَمَ قَسْمًا - وترَكَ فيهم مَن لم يُعطِهِ، وهو أعجَبُهم إلَيَّ، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، ما لَكَ عن فُلانٍ؟ فواللهِ إنِّي لَأراه مُؤمنًا، فقال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَوْ مُسْلِمًا). أَقولُها ثلاثًا، ويُردِّدُها عليَّ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاثًا، ثمَّ قال: (إنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ)(١)، فهذا الإسلامُ الذي نفَى اللهُ عن أهلِهِ دُخولَ الإيمانِ في قلوبِهم، هلْ هو إسلامٌ يُثابُونَ عليه؟ أمْ هو مِن جِنسِ إسلامِ المنافقِينَ؟ فيه قولانِ مَشْهورانِ للسلفِ والخَلَفِ:

أحدُهما: أنَّه إسلامٌ يُثابُونَ عليه، ويُخرِجُهم مِنَ الكُفرِ والنِّفاقِ. وهذا مَرْويٌّ عنِ الحسَنِ، وابنِ سِيرينَ، وإبراهيمَ النَّخعيِّ، وأبي جعفرٍ الباقرِ، وهو قولُ حمَّادِ بنِ زيدٍ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، وسهلِ بنِ عبدِاللهِ التُّسْتَريِّ، وأبي طالبٍ المَكِّيِّ، وكثيرٍ مِن أهلِ الحديثِ والسُّنَّةِ والحقائقِ.

قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: حدَّثَنا مُؤَمَّلُ بنُ إسحاقَ عن عمَّارِ بنِ زيدٍ قال: سَمِعتُ هِشامًا يقولُ: كان الحسَنُ ومحمَّدٌ يقولانِ: مُسلِمٌ، ويَهابانِ: مُؤمِنٌ، وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: حدَّثَنا أبو سَلَمةَ الخُزَاعِيُّ، قال: قال مالِكٌ، وشَريكٌ، وأبو بكرِ بنُ عيَّاشٍ، وعبدُالعزيزِ بنُ أَبي سَلَمةَ، وحمَّادُ بنُ سَلَمةَ، وحمَّادُ بنُ زيدٍ: الإيمانُ: المَعرِفةُ والإقرارُ والعملُ، إلَّا أنَّ حمَّادَ بنَ زيدٍ يُفرِّقُ بينَ الإسلامِ والإيمانِ، يَجعلُ الإيمانَ خاصًّا، والإسلامَ عامًّا.

والقولُ الثاني: أنَّ هذا الإسلامَ هو الاستِسلامُ خوفَ السَّبيِ والقتلِ، مِثلُ إسلامِ

(١) تقدّم تخريجه.

المنافِقِينَ، قالُوا: وهؤلاءِ كُفَّارٌ، فإنَّ الإيمانَ لم يدخُلْ في قلوبِهم، ومَن لم يدخُلِ الإيمانُ في قلبِهِ فهو كافِرٌ. وهذا اختيارُ البُخاريِّ، ومحمَّدِ بنِ نصرٍ المروزيِّ، والسلفُ مختلِفونَ في ذلك. والذينَ قالُوا: إنَّ هذا الإسلامَ هو كإسلامِ المنافقِينَ، لا يُثابونَ عليه، قالُوا: لأنَّ اللهَ نفَى عنهم الإيمانَ، ومَن نفَى عنه الإيمانَ فهو كافرٌ، وقال هؤلاءِ: الإسلامُ هو الإيمانُ، وكلُّ مسلمٍ مُؤمِنٌ، وكلُّ مؤمنٍ مُسلِمٌ، ومَن جعَلَ الفُسَّاقَ مسلِمِينَ غيرَ مؤمنِينَ، لَزِمَه ألَّا يَجعلَهم داخِلِينَ في قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦]، وأمثالِ ذلك، فإنَّهم إنَّما دُعُوا باسمِ الإيمانِ، لا باسمِ الإسلامِ، فمَن لم يكنْ مؤمِنًا لم يدخُلْ في ذلك.

وجوابُ هذا أن يُقالَ: الذينَ قالُوا مِنَ السلفِ: إنَّهم خرَجُوا مِنَ الإيمانِ إلى الإسلامِ، لم يقولوا: إنَّه لم يَبْقَ معهم مِنَ الإيمانِ شيءٌ، بل هذا قولُ الخوارجِ، والمعتزلةِ. وأهلُ السُّنَّةِ الذينَ قالوا هذا يقولونَ: الفُسَّاقُ يخرُجُونَ مِنَ النارِ بالشفاعةِ، وإنَّ معهم إيمانًا يخرُجُونَ به مِنَ النارِ. لكنْ لا يُطلَقُ عليهم اسمُ الإيمانِ؛ لأنَّ الإيمانَ المُطلَقَ هو الذي يستحِقُّ صاحبُهُ الثوابَ، ودخولَ الجنةِ، وهؤلاءِ ليسوا مِن أهلِهِ، وهُمْ يدخُلُونَ في الخِطابِ بالإيمانِ؛ لأنَّ الخِطابَ بذلك هو لمَن دخَلَ في الإيمانِ وإن لم يستكمِلْه، فإنَّه إنَّما خُوطِبَ لِيَفْعَلَ تمامَ الإيمانِ، فكيفَ يكونُ قد أتَمَّه قَبْلَ الخِطابِ؟! وإلَّا كُنَّا قد تَبَيَّنَّا أنَّ هذا المأمورَ مِنَ الإيمانِ قَبْلَ الخِطابِ، وإنَّما صارَ مِنَ الإيمانِ بعدَ أن أُمِرُوا به، فالخِطابُ بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، غيرُ قولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ﴾ [الحجرات: ١٥] ونظائرِها، فإنَّ الخِطابَ بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أوَّلًا: يدخُلُ فيه مَن أظهَرَ الإيمانَ، وإن كان مُنافِقًا في الباطنِ يدخُلُ فيه في الظاهرِ، فكيفَ لا يدخُلُ فيه مَن لم يكنْ مُنافِقًا، وإن لم يكنْ مِنَ المؤمنِينَ حقًّا.

وحقيقتُهُ: أنَّ مَن لم يكنْ مِنَ المؤمنِينَ حقًّا، يُقالُ فيه: إنَّه مُسلِمٌ، ومعه إيمانٌ يَمْنَعُه الخلودَ في النارِ، وهذا مُتَّفَقٌ عليه بينَ أهلِ السُّنَّةِ، لكنْ هلْ يُطلَقُ عليه اسمُ الإيمانِ؟ هذا هو الذي تَنازَعُوا فيه. فقِيلَ: يُقالُ: مُسلِمٌ، ولا يُقالُ: مُؤمِنٌ. وقيلَ: بلْ يُقالُ: مُؤمِنٌ.

والتَّحقيقُ أن يُقالَ: إنَّه مُؤمِنٌ ناقصُ الإيمانِ، مُؤمِنٌ بإيمانِهِ، فاسِقٌ بكبيرتِهِ، ولا يُعطَى اسمَ الإيمانِ المُطلَقِ، فإنَّ الكتابَ والسُّنَّةَ نَفَيَا عنه الاسمَ المُطلَقَ، واسمُ الإيمانِ يَتناوَلُه فيما أمَرَ اللهُ به ورسولُهُ؛ لأنَّ ذلك إيجابٌ عليه وتحريمٌ عليه، وهو لازِمٌ له كما يَلْزَمُه غيرُه، وإنَّما الكلامُ في اسمِ المدحِ المُطلَقِ.

وعلى هذا فالخِطابُ بالإيمانِ يدخُلُ فيه ثلاثُ طوائفَ: يدخُلُ فيه المؤمِنُ حقًّا. ويدخُلُ فيه المنافِقُ في أحكامِهِ الظاهرةِ، وإن كانُوا في الآخِرةِ في الدَّرْكِ الأسفلِ مِنَ النارِ، وهو في الباطنِ يُنفَى عنه الإسلامُ والإيمانُ، وفي الظاهرِ يُثبَتُ له الإسلامُ والإيمانُ الظاهرُ. ويدخُلُ فيه الذينَ أسلَمُوا وإن لم تدخُلْ حقيقةُ الإيمانِ في قلوبِهم، لكنْ معهم جُزءٌ مِنَ الإيمانِ والإسلامِ يُثابونَ عليه.

ثمَّ قد يكونونَ مُفرِّطِينَ فيما فُرِضَ عليهم، وليس معهم مِنَ الكبائرِ ما يُعاقَبُونَ عليه كأهلِ الكبائرِ، لكنْ يُعاقَبُونَ على تركِ المَفروضاتِ، وهؤلاءِ كالأعرابِ المذكورِينَ في الآيةِ وغيرِهم، فإنَّهم قالُوا: آمَنَّا، مِن غيرِ قيامٍ مِنهم بما أُمِرُوا به باطنًا وظاهرًا. فلا دخَلَتْ حقيقةُ الإيمانِ في قلوبِهم، ولا جاهَدُوا في سبيلِ اللهِ، وقد كان دَعَاهُمُ النبيُّ ﷺ إلى الجِهادِ وقد يكونونَ مِن أهلِ الكبائرِ المُعرَّضِينَ للوعيدِ، كالذينَ يُصَلُّونَ ويُزَكُّونَ ويُجاهِدونَ، ويأتُونَ الكبائرَ، وهؤلاءِ لا يخرُجُونَ مِنَ الإسلامِ، بلْ هم مسلمونَ ولكنْ بينَهم نِزاعٌ لفظيٌّ: هلْ يُقالُ: إنَّهم مؤمنونَ، كما سنذكُرُه إن شاءَ اللهُ؟

وأمَّا الخوارجُ والمُعتزِلةَ، فيُخرِجُونَهم مِن اسمِ الإيمانِ والإسلامِ؛ فإنَّ الإيمانَ والإسلامَ عندَهم واحدٌ، فإذا خرَجُوا عندَهم مِنَ الإيمانِ خرَجُوا مِنَ الإسلامِ، لكنَّ الخوارجَ تَقولُ: هُمْ كُفَّارٌ، والمُعتزِلةَ تقولُ: لا مسلمونَ ولا كُفَّارٌ، يُنزِلُونَهم مَنزِلةً بينَ المنزلتَينِ.

والدَّليلُ على أنَّ الإسلامَ المذكورَ في الآيةِ هو إسلامٌ يُثابونَ عليه وأنَّهم ليسُوا منافِقِينَ: أنَّه قال: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾، ثمَّ قال: ﴿وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤]، فدَلَّ على أنَّهم إذا أطاعُوا اللهَ ورسولَهُ مع هذا الإسلامِ، آجَرَهم اللهُ على الطاعةِ، والمنافِقُ عَمَلُه حابِطٌ في الآخرةِ.

وأيضًا: فإنَّه وصَفَهم بخلافِ صِفاتِ المنافِقِينَ؛ فإنَّ المنافِقِينَ وصَفَهم بكُفرٍ في قلوبِهم، وإنَّهم يُبطِنونَ خِلافَ ما يُظهِرونَ، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ الآياتِ [البقرة]، وقال: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾ [المنافقون]، فالمنافقونَ يَصِفُهم في القرآنِ بالكَذِبِ، وأنَّهم يقولونَ بأفواهِهم ما ليس في قلوبِهم، وبأنَّ في قلوبِهم مِنَ الكفرِ ما يُعاقَبونَ عليه، وهؤلاءِ لم يَصِفْهم بشيءٍ مِن ذلك، لكنْ لمَّا ادَّعَوُا الإيمانَ قال للرَّسولِ: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤].

ونَفيُ الإيمانِ المُطلَقِ لا يستلزِمُ أن يكونُوا منافِقِينَ، كما في قولِهِ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ

إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١﴾ [الأنفال]، ثمَّ قالَ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾ [الأنفال]، ومعلومٌ أنَّه ليس مَن لم يكن كذلك، يكونُ مُنافِقًا مِن أهلِ الدَّركِ الأسفلِ مِنَ النارِ، بلْ لا يكونُ قد أتَى بالإيمانِ الواجبِ، فنَفَى عنه كما يَنفي سائرَ الأسماءِ عمَّن ترَكَ بعضَ ما يَجِبُ عليه، فكذلك الأعرابُ لم يأتُوا بالإيمانِ الواجبِ، فنَفَى عنهم لذلك وإن كانُوا مسلمِينَ معهم مِنَ الإيمانِ ما يُثابُونَ عليه.

وهذا حالُ أكثَرِ الداخلِينَ في الإسلامِ ابتداءً، بلْ حالُ أكثَرِ مَن لم يَعرِفْ حقائقَ الإيمانِ، فإنَّ الرجُلَ إذا قُوتِلَ حتَّى أسلَمَ، كما كان الكُفَّارُ يُقاتَلونَ حتَّى يُسلِمُوا، أو أسلَمَ بعدَ الأَسْرِ، أو سَمِعَ بالإسلامِ فجاءَ فأسلَمَ-: فإنَّه مُسلمٌ مُلتزِمٌ طاعةَ الرسولِ، ولم تدخُلْ إلى قلبِهِ المعرفةُ بحقائقِ الإيمانِ، فإنَّ هذا إنَّما يحصُلُ لمَن تيَسَّرَت له أسبابُ ذلك، إمَّا بفهمِ القرآنِ وإمَّا بمُباشَرةِ أهلِ الإيمانِ والاقتداءِ بما يصدُرُ عنهم مِنَ الأقوالِ والأعمالِ، وإمَّا بهدايةٍ خاصَّةٍ مِنَ اللهِ يَهْدِيه بها. والإنسانُ قد يَظهرُ له مِن مَحاسِنِ الإسلامِ ما يَدْعُوه إلى الدُّخولِ فيه، وإن كان قد وُلِدَ عليه وتَربَّى بين أهلِهِ فإنَّه يُحِبُّه، فقد ظهَرَ له بعضُ مَحاسنِهِ وبعضُ مَساوِئِ الكُفَّارِ. وكثيرٌ مِن هؤلاءِ قد يَرتابُ إذا سَمِعَ الشُّبَهَ القادحةَ فيه، ولا يُجاهِدُ في سبيلِ اللهِ، فليسَ هو داخلًا في قولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ١٥]، وليس هو منافِقًا في الباطنِ مُضمِرًا للكفرِ، فلا هو مِنَ المؤمنِينَ حقًّا ولا هو مِنَ المنافقِينَ، ولا هو أيضًا مِن أصحابِ الكبائرِ، بلْ يأتي بالطاعاتِ الظاهرةِ ولا يأتي بحقائقِ الإيمانِ التي يكونُ بها مِنَ المؤمنينَ حقًّا، فهذا معه إيمانٌ وليس هو مِنَ المؤمنِينَ حقًّا، ويُثابُ على ما فعَلَ مِنَ الطاعاتِ؛ ولهذا قال

تعالى: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤]؛ وقال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسۡلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧] يعني: في قولكم: ﴿آمَنَّا﴾.

يقولُ: إن كنتُم صادِقِينَ فاللهُ يمُنُّ عليكم أنْ هَدَاكُم للإيمانِ، وهذا يَقتضي أنَّهم قد يكونونَ صادِقِينَ في قولِهم: ﴿آمَنَّا﴾. ثمَّ صِدْقُهم، **إمَّا أن يُرادَ به اتِّصافُهم بأنَّهم** ﴿ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ١٥﴾ [الحجرات]، **وإمَّا أن يُرادَ به أنَّهم لم يكونُوا كالمنافقِينَ**، بلْ معهم إيمانٌ وإن لم يكنْ لهم أن يَدَّعُوا مُطلَقَ الإيمانِ، وهذا أشبَهُ والله أعلَمُ؛ لأنَّ النِّسوةَ المُمتحَناتِ قال فيهنَّ: ﴿فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ولا يُمكِنُ نفيُ الرَّيبِ عنهنَّ في المستقبَلِ، ولأنَّ اللهَ إنَّما كذَّبَ المنافقِينَ ولم يُكذِّبْ غيرَهم، وهؤلاءِ لم يُكذِّبْهم ولكنْ قال: ﴿لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ﴾ كما قال: (لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ)[(١)]، وقولِهِ: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ)[(٢)]، وهؤلاء ليسُوا منافقِينَ.

وسياقُ الآيةِ يدُلُّ على أنَّ اللهَ ذمَّهم؛ لكَوْنِهم مَنُّوا بإسلامِهم لجَهْلِهم وجفائِهم، وأظهَرُوا ما في أنفُسِهم مع عِلمِ اللهِ به، فإنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿قُلۡ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمۡ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحجرات: ١٦]، فلو لم يكنْ في قُلوبِهم شيءٌ مِنَ الدِّينِ لم يكونوا يُعلِّمونَ اللهَ بدِينِهم، فإنَّ الإسلامَ الظاهرَ يَعرِفُه كلُّ أحدٍ، ودخلَتِ الباءُ في قولِهِ: ﴿أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمۡ﴾ لأنَّه ضُمِّنَ معنى: يُخبِرونَ ويُحدِّثونَ، كأنَّه قال: أتُخبِرونَهُ وتُحدِّثونَه بدِينِكم وهو يَعلمُ ما في السمواتِ وما في الأرضِ. وسِياقُ

---

(١) خ (١٣) م (٤٥) عن أنسٍ.

(٢) تقدَّم تخريجه.

الآيةِ يدُلُّ على أنَّ الذي أَخبَرُوا به اللهَ هو ما ذكَرَه اللهُ عنهم مِن قولِهم: ﴿آمَنَّا﴾ فإنَّهم أخبَرُوا عما في قلوبِهم.

وقد ذكَرَ المفسِّرونَ أنَّه لمَّا نزَلَت هاتانِ الآيتانِ أتَوْا رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ويَحلِفون أنَّهم مؤمنونَ صادقونَ، فنزَلَ قولُه تعالى: ﴿أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٦]؛ وهذا يدُلُّ على أنَّهم كانوا صادقِينَ أوَّلًا في دُخولِهم في الدِّينِ؛ لأنَّه لم يَتجدَّدْ لهم بعدَ نُزولِ الآيةِ جِهادٌ حتَّى يدخُلُوا به في الآيةِ، إنَّما هو كلامٌ قالُوه، وهو سبحانَهُ قال: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٤]، ولفظُ: «لَمَّا» يَنفي به ما يقرُبُ حصولُه ويحصُلُ غالبًا كقولِهِ: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقد قال السُّدِّيُّ: نزَلَتْ هذه الآيةُ في أعرابِ مُزَيْنَةَ وجُهَيْنَةَ وأسْلَمَ، وأشْجَعَ وغِفَارٍ، وهم الذينَ ذكَرَهم اللهُ في سورةِ الفَتْحِ وكانوا يقولونَ: آمَنَّا باللهِ؛ ليَأْمَنُوا على أنفُسِهم، فلمَّا استُنفِروا إلى الحُدَيْبِيةِ تَخلَّفُوا، فنزَلَتْ فيهم هذه الآيةُ. وعن مقاتِلٍ: كانتْ مَنازِلُهم بينَ مكَّةَ والمدينةِ، وكانُوا إذا مرَّتْ بهم سَرِيَّةٌ مِن سرايا رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قالوا: آمَنَّا؛ ليَأْمَنُوا على دِمائِهم وأموالِهم، فلمَّا سار رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلى الحديبيةِ استنفَرَهم، فلم يَنفِروا معه. وقال مجاهِدٌ: نزَلَتْ في أعرابِ بَني أسَدِ بنِ خُزَيْمةَ، ووصَفَ غيرُه حالَهم فقال: قَدِمُوا المدينةَ في سَنَةٍ مُجْدِبةٍ، فأظهَرُوا الإسلامَ ولم يكونُوا مؤمنِينَ وأفسَدُوا طُرُقَ المدينةِ بالعَذِراتِ وأَغْلَوْا أسعارَهم، وكانوا يمُنُّون على رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يقولونَ: أتَيْنَاكَ بالأثقالِ والعِيالِ، فنزَلَتْ فيهم هذه الآيةُ. وقد قال قتادةُ في قولِهِ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسۡلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧] قال: مَنُّوا على النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حينَ جاؤوا فقالُوا: إنَّا أَسلَمْنا بغيرِ قِتالٍ، لم نُقاتِلْكَ كما قاتَلَكَ بنو فُلانٍ وبنو فُلانٍ، فقال اللهُ لنَبيِّه: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ

أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١٧].

وقال مُقاتِلُ بنُ حَيَّانَ: هم أعرابُ بَني أسَدِ بنِ خُزَيمةَ، قالُوا: يا رسولَ اللهِ، أتَيْناكَ بغيرِ قِتالٍ، وترَكْنا العَشائِرَ والأموالَ، وكُلُّ قبيلةٍ مِنَ العَرَبِ قاتلَتْكَ حتَّى دخَلُوا كَرْهًا في الإسلامِ، فلنا بذلك عليك حَقٌّ! فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]. فله بذلك المَنُّ عليكم، وفيهم أنزَلَ اللهُ: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]، ويُقالُ: مِنَ الكبائرِ التي خُتِمَت بنارٍ، كُلُّ مُوجِبةٍ مَن رَكِبَها وماتَ عليها لم يَتُبْ مِنها.

وهذا كلُّه يُبيِّنُ أنَّهم لم يكونوا كُفَّارًا في الباطنِ، ولا كانوا قد دخَلُوا فيما يَجِبُ مِنَ الإيمانِ، وسورةُ الحُجراتِ قد ذكَرَتْ هذه الأصنافَ، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤]، ولم يَصِفْهم بكُفرٍ ولا نِفاقٍ، لكنَّ هؤلاءِ يُخشَى عليهم الكفرُ والنِّفاقُ؛ ولهذا ارتَدَّ بعضُهم لأنَّهم لم يُخالِطِ الإيمانُ بَشاشةَ قلوبِهم...، فالسُّورةُ تَنهى عن هذه المَعاصي والذُّنوبِ التي فيها تَعَدٍّ على الرَّسولِ وعلى المؤمنِينَ، فالأعرابُ المذكورونَ فيها مِن جِنسِ المنافقِينَ. وأهلُ السِّبابِ والفُسوقِ والمُنادُونَ مِن وراءِ الحُجراتِ وأمثالُهم، ليسوا مِنَ المنافقِينَ؛ ولهذا قال المفسِّرونَ: إنَّهم الذين استُنفِروا عامَ الحديبيةِ، وأولئك وإن كانوا مِن أهلِ الكبائرِ فلم يكونوا في الباطنِ كُفَّارًا منافقِينَ.

قال ابنُ إسحاقَ: لمَّا أرادَ رسولُ اللهِ ﷺ العُمْرةَ عُمْرةَ الحديبيةِ استنفَرَ مَن حولَ المدينةِ مِن أهلِ البوادي والأعرابِ لِيَخْرُجوا معه خوفًا مِن قومِه أن يَعرِضُوا له بحربٍ أو بصَدٍّ، فتثاقَلَ عنه كثيرٌ مِنهم، فهم الذين عَنَى اللهُ بقولِه: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ

مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا وَأَهۡلُونَا فَٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا﴾ [الفتح: ١١] أي: ادْعُ اللهَ أن يَغفِرَ لنا تَخلُّفَنا عنك، ﴿يَقُولُونَ بِأَلۡسِنَتِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ [الفتح: ١١] أي: ما يُبالونَ، استَغْفَرْتَ لهم أمْ لم تَستغفِرْ لهم، وهذا حالُ الفاسقِ الذي لا يُبالي بالذَّنبِ، والمنافقونَ قال فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوۡاْ رُءُوسَهُمۡ وَرَأَيۡتَهُمۡ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسۡتَكۡبِرُونَ ۝٥ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون]، ولم يقُلْ مِثلَ هذا في هؤلاءِ الأعرابِ. بلِ الآيةُ دليلٌ على أنَّهم لو صدَقُوا في طلبِ الاستغفارِ نفَعَهم استغفارُ الرسولِ لهم، ثمَّ قال: ﴿سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا﴾ [الفتح: ١٦]، فوعَدَهم اللهُ بالثوابِ على طاعةِ الداعي إلى الجِهادِ، وتوعَّدَهم بالتَّوَلِّي عن طاعتِهِ. وهذا كخِطابِ أمثالِهم مِن أهلِ الذُّنوبِ والكبائرِ، بخلافِ مَن هو كافِرٌ في الباطنِ، فإنَّه لا يَستحِقُّ الثوابَ بمُجرَّدِ طاعةِ الأمرِ حتَّى يُؤمِنَ أوَّلًا، ووعيدُهُ ليس على مُجرَّدِ تَوَلِّيهِ عنِ الطاعةِ في الجهادِ، فإنَّ كُفرَه أعظَمُ مِن هذا.

فهذا كلُّه يدُلُّ على أنَّ هؤلاءِ مِن فُسَّاقِ المِلَّةِ، فإنَّ الفِسقَ يكونُ تارةً بتَرْكِ الفرائضِ، وتارةً بفِعلِ المُحرَّماتِ، وهؤلاءِ لمَّا ترَكُوا ما فرَضَ اللهُ عليهم مِنَ الجِهادِ وحصَلَ عِندَهم نوعٌ مِنَ الرَّيبِ الذي أضعَفَ إيمانَهم، لم يكونُوا مِنَ الصادقِينَ الذين وصَفَهم، وإن كانُوا صادقِينَ في أنَّهم في الباطنِ مُتديِّنُونَ بدِينِ الإسلامِ.

وقولُ المفسِّرِينَ: لم يكونُوا مؤمنِينَ، نَفْيٌ لِمَا نفاهُ اللهُ عنهم مِنَ الإيمانِ كما نفاه عنِ الزاني، والسارقِ، والشاربِ، وعمَّن لا يأمَنُ جارُهُ بَوَائِقَه، وعمَّن لا يُجيبُ إلى حُكمِ اللهِ ورسولِهِ، وأمثالِ هؤلاءِ. وقد يحتجُّ على ذلك بقولِهِ: ﴿بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ

﴿بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١] كما قال: (سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ)(١)، فذَمَّ مَنِ استبدَلَ اسمَ الفُسوقِ بعدَ الإيمانِ؛ فدَلَّ على أنَّ الفاسقَ لا يُسمَّى مؤمِنًا، فدَلَّ ذلك على أنَّ هؤلاءِ الأعرابَ مِن جِنسِ أهلِ الكبائرِ لا مِن جِنسِ المنافِقِينَ.

وأمَّا ما نُقِلَ مِن أنَّهم أَسْلَمُوا خوفَ القتلِ والسبيِ، فهكذا كان إسلامُ غيرِ المهاجِرينَ والأنصارِ، أَسْلَمُوا رغبةً ورهبةً، كإسلامِ الطُّلَقاءِ مِن قُريشٍ بعدَ أن قهرَهم النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإسلامِ المُؤلَّفةِ قلوبُهم مِن هؤلاءِ ومِن أهلِ نَجْدٍ، **وليس كلُّ مَن أسلَمَ لرغبةٍ أو رهبةٍ كان مِنَ المنافِقِينَ** الذين هم في الدَّرْكِ الأسفَلِ مِنَ النارِ، بل يدخُلونَ في الإسلامِ والطاعةِ وليس في قلوبِهم تكذيبٌ ومُعاداةٌ للرَّسولِ، ولا استنارَتْ قلوبُهم بنُورِ الإيمانِ ولا استبصَرُوا فيه، وهؤلاءِ قد يحسُنُ إسلامُ أحَدِهم فيصيرُ مِنَ المؤمنِينَ كأكثرِ الطُّلَقاءِ، وقد يَبقى مِن فُسَّاقِ المِلَّةِ، ومِنهم مَن يصيرُ منافقًا مُرتابًا إذا قال له مُنكَرٌ ونكيرٌ: (مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ)(٢)، وقد تَقدَّمَ قولُ مَن قالَ: إنَّهم أَسْلَمُوا بغيرِ قِتالٍ، فهؤلاءِ كانوا أحسَنَ إسلامًا مِن غيرِهم، وأنَّ اللهَ إنَّما ذمَّهم لكونِهم مَنُّوا بالإسلامِ وأنزَلَ فيهم: ﴿وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ [محمد: ٣٣]، وإنَّهم مِن جِنسِ أهلِ الكبائرِ.

وأيضًا: قولُه: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٤]، و«لَمَّا» إنَّما يَنفي بها ما يُنتظَرُ ويكونُ حصولُهُ مُترقَّبًا، كقولِه: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، فقولُه: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ يدُلُّ على أنَّ دُخولَ الإيمانِ مُنتظَرٌ مِنهم، فإنَّ الذي يدخُلُ في

---

(١) خ (٤٨) م (٦٤) عن عبد الله بن مسعود.

(٢) خ (١٠٥٣) م (٩٠٥) بنحوه عن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ.

الإسلامِ ابتداءً لا يكونُ قد حصَلَ في قلبِهِ الإيمانُ، لكنَّه يحصُلُ فيما بعدُ كما في الحديثِ: (كَانَ الرَّجُلُ يُسْلِمُ أَوَّلَ النَّهَارِ رَغْبَةً فِي الدُّنْيَا، فَلَا يَجِيءُ آخِرُ النَّهَارِ إِلَّا وَالإِسْلَامُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ) (١)؛ ولهذا كان عامَّةُ الذين أسلَمُوا رغبةً ورهبةً دخَلَ الإيمانُ في قلوبِهم بعد ذلك، وقولُه: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ أَمْرٌ لهم بأن يَقولوا ذلك، والمنافِقُ لا يُؤمَرُ بشيءٍ، ثمَّ قال: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤]، والمُنافِقُ لا تَنْفَعُه طاعةُ اللهِ ورسولِهِ حتَّى يُؤمِنَ أوَّلًا.

وهذه الآيةُ ممَّا احتَجَّ بها أحمدُ بنُ حنبلٍ وغيرُه، على أنَّه يُستثنَى في الإيمانِ دُونَ الإسلامِ، وأنَّ أصحابَ الكبائرِ يخرُجُونَ مِنَ الإيمانِ إلى الإسلامِ. قال الميمونيُّ: سأَلتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ عن رأيِهِ في: أنَا مؤمِنٌ إن شاءَ اللهُ؟ فقال: أَقولُ: مُؤمِنٌ إنْ شاءَ اللهُ، وأَقولُ: مسلِمٌ ولا أَستثني، قال: قلتُ لأحمدَ: تُفرِّقُ بينَ الإسلامِ والإيمانِ؟ فقال لي: نَعَمْ، فقلتُ له: بأيِّ شيءٍ تَحتجُّ؟ قال لي: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وذكَرَ أشياءَ.

وأئمَّةُ أهلِ السُّنَّةِ كلُّهم مُتَّفِقونَ على أنَّ الفُسَّاقَ الذين ليسوا منافقِينَ معهم شيءٌ مِنَ الإيمانِ يخرُجُونَ به مِنَ النارِ، وهو الفارقُ بينَهم وبينَ الكُفَّارِ والمنافقِينَ، لكنْ إذا كان معه بعضُ الإيمانِ لم يَلْزَمْ أن يدخُلَ في الاسمِ المُطلَقِ الممدوحِ، وصاحبُ الشَّرعِ قد نَفَى الاسمَ عن هؤلاءِ فقال: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ)، وقال: (لَا يُؤْمِنُ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ) (٢)، وأقسَمَ على ذلك مرَّاتٍ

(١) م (٢٣١٢) بنحوه عن أنسٍ.
(٢) م (٤٦) بنحوه عن أبي هريرةَ.

وقال: (المُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ) [(١)].

والمُعتزلةُ يَنْفونَ عنه اسمَ الإيمانِ بالكُلِّيَّةِ، واسمَ الإسلامِ أيضًا، ويقولونَ: ليس معه شيءٌ مِنَ الإيمانِ والإسلامِ، ويقولونَ: نُنزِّلُه مَنزِلةً بين منزلتَينِ، فهُمْ يقولونَ: إنَّه يُخلَّدُ في النارِ لا يخرُجُ مِنها بالشفاعةِ، وهذا هو الذي أُنكِرَ عليهم، وإلَّا لو نَفَوْا مُطلَقَ الاسمِ وأثبَتُوا معه شيئًا مِنَ الإيمانِ يخرُجُ به مِنَ النارِ لم يكونوا مُبتدِعةً، وكلُّ أهلِ السُّنَّةِ مُتَّفِقونَ على أنَّه قد سُلِبَ كمالَ الإيمانِ الواجبِ، فزالَ بعضُ إيمانِهِ الواجبِ، لكنَّه مِن أهلِ الوعيدِ، وإنَّما يُنازِعُ في ذلك مَن يقولُ: «الإيمانُ لا يَتبعَّضُ» مِنَ الجَهْميةِ والمُرجئةِ، فيقولونَ: إنَّه كاملُ الإيمانِ، فالذي يَنفي إطلاقَ الاسمِ يقولُ: الاسمُ المُطلَقُ مقرونٌ بالمدحِ واستحقاقِ الثَّوابِ، كقولِنا: مُتَّقٍ، وبَرٌّ، وعلى الصِّراطِ المستقيمِ، فإذا كان الفاسقُ لا تُطلَقُ عليه هذه الأسماءُ، فكذلك اسمُ الإيمانِ، وأمَّا دخولُهُ في الخِطابِ، فلأنَّ المُخاطَبَ باسمِ الإيمانِ كلُّ مَن معه شيءٌ مِنه؛ لأنَّه أمرٌ لهم، فمَعاصِيهم لا تُسقِطُ عنهم الأمرَ.

وأمَّا ما ذكَرَه أحمدُ في الإسلامِ، فاتَّبعَ فيه الزُّهريَّ حيثُ قال: فكانُوا يَرَوْنَ الإسلامَ الكلمةَ، والإيمانَ العملَ، في حديثِ سعدِ بنِ أَبي وقَّاصٍ، وهذا على وجهَينِ، فإنَّه قد يُرادُ به الكلمةُ بتوابِعِها مِنَ الأعمالِ الظاهرةِ، وهذا هو الإسلامُ الذي بيَّنَه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيثُ قال: (الإِسْلَامُ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ). وقد يُرادُ به الكلمةُ فقطْ مِن غيرِ فِعلِ الواجباتِ الظاهرةِ، وليس هذا هو الذي جعلَه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإسلامَ. لكنْ قد يقالُ: إسلامُ الأعرابِ كان مِن هذا، فيقالُ: الأعرابُ وغيرُهم كانوا

---

(١) مرويٌّ عن غير واحدٍ من الصحابةِ منهم أبو هريرةَ عند حم (٨٩٣١) س (٤٩٩٥) ت (٢٦٢٧) وصححه هو وحب (١٨٠) وك (٢١).

إذا أسلَمُوا على عهدِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُلزِمُوا بالأعمالِ الظاهرةِ: الصلاةِ، والزَّكاةِ، والصِّيامِ، والحَجِّ، ولم يكنْ أحَدٌ يُترَكُ بمُجرَّدِ الكلمةِ، بلْ كان مَن أظهَرَ المعصيةَ يُعاقَبُ عليها.

وأحمدُ إن كانَ أرادَ في هذه الروايةِ أنَّ الإسلامَ هو الشهادتانِ فقطْ، فكُلُّ مَن قالَها فهو مسلِمٌ.

فهذه إحدَى الرِّواياتِ عنه، والرِّوايةُ الأُخرى: لا يكونُ مُسلِمًا حتَّى يأتيَ بها ويُصلِّيَ، فإذا لم يُصَلِّ كان كافرًا. **والثالثةُ**: أنَّه كافِرٌ بتَرْكِ الزَّكاةِ أيضًا. **والرابعةُ**: أنَّه يكفرُ بتركِ الزكاةِ إذا قاتَلَ الإمامَ عليها دُونَ ما إذا لم يُقاتِلْه [١]. وعنه أنَّه لو قالَ: أنَا أُؤدِّيها ولا أَدفَعُها إلى الإمامِ، لم يكنْ للإمامِ أن يقتُلَه، وكذلك عنه رِوايةٌ أنَّه يكفرُ بتركِ الصِّيامِ والحَجِّ، وإذا عزَمَ أنَّه لا يحُجُّ أبدًا. ومعلومٌ أنَّه على القولِ بكُفرِ تاركِ المَباني يَمتنِعُ أن يكونَ الإسلامُ مُجرَّدَ الكلمةِ، بلِ المرادُ أنَّه إذا أتَى بالكلمةِ دخَلَ في الإسلامِ، وهذا صحيحٌ، فإنَّه يُشهَدُ له بالإسلامِ ولا يُشهَدُ له بالإيمانِ الذي في القلبِ، ولا يُستثنَى في هذا الإسلامُ؛ لأنَّه أمرٌ مَشهورٌ، لكنَّ الإسلامَ الذي هو أداءُ الخَمْسِ كما أُمِرَ به يَقبلُ الاستثناءَ، فالإسلامُ الذي لا يُستثنى فيه: الشهادتانِ باللِّسانِ فقطْ، فإنَّها لا تَزيدُ ولا تنقُصُ فلا استثناءَ فيها.

وقد صارَ الناسُ في مُسمَّى الإسلامِ على ثلاثةِ أَقْوالٍ:

قِيلَ: هو الإيمانُ، وهما اسمانِ لمُسمًّى واحدٍ.

وقِيلَ: هو الكلمةُ، وهذانِ القولانِ لهما وجهٌ سنذكُرُه.

لكنَّ التَّحقيقَ ابتداءً هو ما بيَّنَه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لـمَّا سُئِلَ عنِ الإسلامِ والإيمانِ،

---

(١) لأنَّ قِتالَه عليها دالٌّ على جَحْدِها.

ففسَّرَ الإسلامَ بالأعمالِ الظاهرةِ، والإيمانَ بالإيمانِ بالأُصولِ الخَمْسةِ، فليس لنا إذَا جمَعْنا بينَ الإسلامِ والإيمانِ أن نُجيبَ بغيرِ ما أجابَ به النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمَّا إذا أُفرِدَ اسمُ الإيمانِ فإنَّه يَتضمَّنُ الإسلامَ، وإذا أُفرِدَ الإسلامُ، فقد يكونُ مع الإسلامِ مؤمنًا بلا نِزاعٍ، وهذا هو الواجِبُ، وهل يكونُ مُسلِمًا ولا يقالُ له: مُؤمِنٌ؟ قد تَقدَّمَ الكلامُ فيه. وكذلك هل يَستلزِمُ الإسلامُ للإيمانِ؟ هذا فيه النِّزاعُ المذكورُ وسنُبيِّنُه...»[(١)].

وقوله (لَاحِظًا): يمكن أن يكونَ بتنوينِ آخرِه أو بفتحةٍ واحدةٍ؛ فَعَلى التنوينِ:

(لَاحِظًا): يحتملُ أن يكونَ اسمًا يُعْرَبُ حالًا مِن فعلٍ محذوفٍ تقديرُه (انظرْ لاحِظًا)، ويحتملُ أن يكونَ فعلًا آخرُه نونُ التوكيدِ الخفيفةُ يُخاطِبُ به قارئَ منظومتِه، ولعلّ هذا أشبهُ.

والمعنى العامُّ: انظر إلى هذا القولِ مُلاحِظًا ما رجَّحْتُه ـ كما سيأتي خلاصته ـ في البيتِ بعدَه.

ويحتملُ أن يكون آخرُها فتحةً (لَاحَظَا) فتكونَ فعلًا ماضيًا، والألِفُ ضميرٌ يعودُ إلى الإمامِ أحمدَ والبخاريِّ، والمعنى: أنّهما أشارَا إلى ذلك القولِ قبلَ الشيخِ تقيِّ الدِّينِ.

وقولُه: (**فَكُلُّ مَنْ آمَنَ فَهْوَ الْمُسْلِمُ**) هو خُلاصةُ اختِيارِ الناظمِ، وهو: كلُّ مُؤمِنٍ مسلِمٌ، وليس كلُّ مسلِمٍ مؤمنًا. واللهُ أعلَمُ.

«وأمَّا الإحسانُ فهو أعَمُّ مِن جهةِ نَفْسِه وأخَصُّ مِن جهةِ أصحابِهِ مِنَ الإيمانِ. والإيمانُ أعَمُّ مِن جهةِ نَفْسِه وأخَصُّ مِن جهةِ أصحابِهِ مِنَ الإسلامِ. فالإحسانُ

---

(١) انظر: الإيمان (ص١٨٣) وتابعْ بقيَّةَ كلامِهِ فهو نَفيسٌ.

يدخُلُ فيه الإيمانُ والإيمانُ يدخُلُ فيه الإسلامُ، والمحسنونَ أخَصُّ مِنَ المؤمنِينَ، والمؤمنونَ أخَصُّ مِنَ المسلمِينَ؛ وهذا كما يُقالُ في الرِّسالةِ والنُّبُوَّةِ، فالنُّبُوَّةُ داخلةٌ في الرِّسالةِ، والرِّسالةُ أعَمُّ مِن جهةِ نَفْسِها وأخَصُّ مِن جهةِ أهلِها؛ فكلُّ رسولٍ نبيٌّ وليس كلُّ نبيٍّ رسولًا؛ فالأنبياءُ أعَمُّ والنُّبُوَّةُ نَفْسُها جزءٌ مِنَ الرِّسالةِ؛ فالرِّسالةُ تَتناولُ النُّبُوَّةَ وغيرَها بخلافِ النُّبُوَّةِ؛ فإنَّها لا تَتناوَلُ الرِّسالةَ»[١].

النَّـظْم

فَصْلٌ: فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَاعْتِقَادِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللهِ تَعَالَى، مِنْ غَيرِ تَأْوِيلٍ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيل، أَوْ تَكْيِيفٍ يُفْضِي إِلَى تَمْثِيل

١١٥	وَفَـوِّضِ الْأُمُـورَ إِخْلَاصًـا إِلَـى	مَنْ قَــدْ تَعَالَى عَنْ سَــمِيٍّ وَعَلَا
١١٦	عُلُـوَّ قَـدْرٍ وَعُلُـوَّ الـذَّاتِ	سُــبْحَانَ رَبِّــي كَامِـلِ الصِّفَاتِ
١١٧	مُنَــزَّهٌ عَمَّــا يَقُــولُ الْجَهْمِي	مُعَطِّلُ الأَوْصَافِ عَبْــدُ الْوَهْمِ[٢]
١١٨	مُكَابِـرُ الْمَنْقُـولِ وَالْمَعْقُـولِ[٣]	مُكَــذِّبُ الْقُــرْآنِ وَالرَّسُــولِ
١١٩	فَـكُلُّ مَـنْ أَوَّلَ فِـي الصِّفَـاتِ	مِنْ غَيْرِ مَــا عِلْــمٍ وَلَا إِثْبَاتِ[٤]
١٢٠	فَقَـدْ تَعَـدَّى إِذْ صِفَـاتُ الْكَامِلِ	كَذَاتِــهِ فِــي النَّفْــيِ لِلْمُمَاثِــلِ

---

(١) الإيمان (ص١١).

(٢) قَبْلَ هذا البيتِ بيتٌ مِن زياداتِ المخطوطِ؛ وهو:

مُنَزَّهٌ عَــنْ كُلِّ [وَصْفٍ] يَلْزَمُ   مِنْهُ: الحُــدُوثُ، نَقْصُهُ أَوْ عَدَمُ

وكلمةُ (وصفٍ) كأنَّها ساقطةٌ، والوزنُ والمعنَى يَقتضِيها. و(الحدوثَ) كذا ضُبِطَ بالنَّصبِ في المخطوطِ، ولعلَّه سبقُ قَلَمٍ. ووقَعَ فيه أيضًا: (الحدوثَ ونقصه) وينكَسِرُ البيتُ بذلك فعدَّلتُه إلى ما ترَى.

(٣) في الأصلِ: (والعُقولِ).

(٤) في الأصلِ: (والإثباتِ) كذا، وهو خَطَأٌ مِنَ الناسخ يَنْكسِرُ به البيتُ. وما أَثْبَتُّ أجوَدُ، فإنَّ مِن خصائصِ أهلِ السُّنَّةِ أنَّهم أهلُ إثباتٍ، أي: للصِّفاتِ. وهو المناسِبُ لكلمةِ: (عِلْمٍ) وكلمةِ: (أوَّلَ). فإنَّ الإثباتَ خلافُ التأويلِ؛ الذي هو في الحقيقةِ تعطيلٌ.

الغريب

(**سَمِيّ**): مُماثِلٍ أو شبيهٍ.

(**مُنَزَّهٌ**): مُبَرَّأٌ؛ يُقالُ: نَزَّهَ نَفْسَه عنِ القَبيحِ تَنْزيهًا: نَحَّاها؛ ومِنه تَنْزِيهُ اللَّهِ تعالى، وهو تَقْديسُه عنِ الأَنْدادِ والأَشْباهِ وعمَّا لا يَجوزُ عليه مِنَ النَّقائِصِ [١].

(**الْجَهْمِي**): نِسبةً إلى الجهمِ بنِ صَفْوانَ، قال عنه الإمامُ أحمدُ: (إنَّه وضَعَ دِينَ الجهميةِ) [٢]، قتَلَه سَلْمُ بنُ أَحْوَزَ أَميرُ خُراسانَ سنةَ ١٢٨ هـ، له آراءٌ كثيرةٌ خبيثةٌ مِنها:

١ - نفيُ الأسماءِ والصِّفاتِ.

٢ - الإيمانُ هو المعرِفةُ فقطْ.

٣ - القولُ بالجَبْرِ، فلا فِعلَ لأحَدٍ في الحقيقةِ إلَّا اللهُ، وأنَّ نِسبةَ الأفعالِ للناسِ مَجازِيَّةٌ.

٤ - القولُ بفَناءِ الجَنَّةِ والنارِ.

٥ - القولُ بخَلْقِ القرآنِ.

وقد كفَّرَهم السلفُ، وحكَى الطَّبَرانيُّ واللَّالَكائيُّ تكفيرَهم عن خَمْسِ مِئَةٍ مِن أَئِمَّةِ الْمُسلمِينَ؛ فلذا قال ابنُ القيِّمِ في نُونيَّتِه:

وَلَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسُونَ فِي ... عَشْرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْبُلْدَانِ

وَاللَّالَكَائِيُّ الإِمَامُ حَكَاهُ عَنْـ ... ـهُمْ بَلْ حَكَاهُ قَبْلَهُ الطَّبَرَانِي [٣]

---

(١) تاج العروس (٣٦/ ٥٢٧).

(٢) انظر: الرَّدَّ على الجَهْميةِ للإمام أحمد (ص ١٠٥)، والتنبيهَ والرَّدَّ على أهلِ الأهواءِ للملطيِّ (ص٩٩ وما بعدَها)، وشرحَ أصولِ اعتقادِ أَهلِ السُّنَّةِ للَّالَكائيِّ (٢/ ٣٤٤)، والدُّرَرَ السَّنِيَّة (٤/ ٤٠٧)، واقرأْ كتابَ بيانِ تلبيسِ الجَهْميةِ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ فهو مِن أنفسِ الكُتُبِ في تاريخِ الإسلامِ في الرَّدِّ عليهم.

(٣) النُّونيَّة (ص٢٠٦ البيتَين: ٦٣٣- ٦٣٤).

بلْ أخرَجَهم جمعٌ مِنَ الأئمةِ مِنَ الثِّنتينِ وسبعينَ فِرقةً التي افترَقَت عليها الأُمَّةُ.

(أَوَّلَ): التأويلُ: حَملُ الظَّاهِرِ على المُحْتَمَلِ المَرجُوحِ، فإِنْ حُمِلَ لدَلِيلٍ فصَحِيحٌ، أو لِما يُظَنُّ دَلِيلًا، ففاسِدٌ، أو لا لشيءٍ، فلَعِبٌ وتحريفٌ لا تأويلٌ [(١)].

الشَّـرْح

في هذا الفصلِ يذكُرُ الناظمُ مذهبَ السلفِ في الأَسْماءِ والصِّفاتِ، وأنَّه يجبُ الإيمانُ بها على ما يَليقُ باللهِ تعالى، مِن غيرِ تأويلٍ يُفضِي إلى تَعْطِيل، أَوْ تَكْيِيفٍ يُفْضِي إِلَى تَمْثِيل، وهذا تأكيدٌ لِمَا ذكَرَه مِن مَقالاتِ السلفِ:

قال الزُّهْريُّ: «مِنَ اللّهِ الرِّسالةُ، وعلى رسولِ اللّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ البلاغُ، وعلينا التَّسليمُ» [(٢)].

وقال الأوزاعيُّ: كان الزُّهريُّ ومكحولٌ يقولانِ: أَمِرُّوا الأحاديثَ كما جاءتْ [(٣)].

وقال عُمَرُ بنُ عبدِالعزيزِ: «سَنَّ رسولُ اللّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وولاةُ الأمرِ بعدَهُ سُنَنًا، الأخذُ بها تصديقٌ لكتابِ اللّهِ واستِكمالٌ لطاعتِهِ وقُوَّةٌ على دِينِ اللّه ليس لأحَدٍ تغييرُها ولا تبديلُها ولا النَّظَرُ في رأيِ مَن خالَفَها فمَنِ اقتدَى بما سَنُّوا اهتدَى ومَن استبصَرَ بها تَبصَّرَ، ومَن خالَفَها واتَّبَعَ غيرَ سبيلِ المؤمنينَ ولَّاهُ اللّه ما تولَّى وأَصْلاهُ جهَنَّمَ وساءتْ مصيرًا» [(٤)].

وقال أبو حَنيفةَ: لا يَنبغي لأَحَدٍ أن يَنطِقَ في ذاتِ اللّه بشيءٍ، بلْ يَصِفُه بما وصَفَ

---

(١) تاج العروس (٢٨/ ٣٣)، ودرء تعارُضِ العقلِ والنَّقلِ (١/ ١٤).
(٢) خ (٩/ ١٥٤) معلَّقًا.
(٣) شرح أصول اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ لِلَّالَكائيِّ (٢/ ٤٧٨).
(٤) الفقيه والمتفقه للخطيب (١/ ٤٣٥).

به نَفْسَه، ولا يقولُ فيه برأيِهِ شيئًا؛ تبارَكَ اللهُ تعالى رَبُّ العالَمين [١].

وقال أيضًا: وله يدٌ ووجهٌ ونَفْسٌ كما ذكَرَه اللهُ تعالى في القرآنِ، فما ذكَرَه اللهُ تعالى في القرآنِ مِن ذِكرِ الوجهِ واليَدِ والنَّفْسِ فهو له صِفاتٌ بلا كيفٍ، ولا يُقالُ: إنَّ يَدَهُ قُدرتُهُ أو نِعمتُهُ؛ لأنَّ فيه إبطالَ الصِّفةِ، وهو قولُ أهلِ القَدَرِ والاعتزالِ، ولكنَّ يَدَهُ صِفَتُهُ بلا كيفٍ وغَضَبُهُ ورِضاهُ صِفتانِ مِن صفاتِ الله تعالى بلا كيفٍ [٢].

وقال الأوزاعيُّ: اصبِرْ نَفْسَكَ على السُّنَّةِ، وقِفْ حيثُ وقَفَ القومُ، وقُلْ بما قالُوا، وكُفَّ عمَّا كَفُّوا عنه، واسلُكْ سبيلَ سَلَفِكَ الصَّالحِ؛ فإنَّه يَسَعُك ما وَسِعَهم [٣].

وقال الوليدُ بنُ مُسلِمٍ: سأَلْتُ الأوزاعيَّ وسفيانَ الثَّوْريَّ، ومالكَ بنَ أنَسٍ عن هذه الأحاديثِ الَّتي فيها ذِكرُ الرُّؤيةِ، فقالُوا: «أَمِرُّوها كما جاءتْ بلا كيفٍ» [٤].

وقال سفيانُ بنُ عُيينةَ: «كلُّ شيءٍ وصَفَ اللّٰهُ به نَفْسَه في القرآنِ فقِراءتُهُ تفسيرُهُ، لا كيفَ ولا مِثلَ» [٥].

وقال وَكِيعٌ: إذا سُئِلتُم: هل يَضْحَكُ ربُّنا؟ فقولُوا: كذلك سَمِعْنا [٦].

وقال محمَّدُ بنُ الحسَنِ: اتَّفَقَ الفقهاءُ كلُّهم مِنَ المَشرِقِ إلى المَغرِبِ على الإيمانِ بالقرآنِ والأحاديثِ الَّتي جاء بها الثِّقاتُ عن رسولِ اللّٰهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صِفةِ الرَّبِّ عزَّ وجلَّ، مِن غيرِ تغييرٍ ولا وصفٍ ولا تشبيهٍ، فمَن فسَّرَ اليومَ شيئًا مِن ذلك فقد خرَجَ ممَّا كان عليه النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفارَقَ الجماعةَ، فإنَّهم لم يَصِفُوا

---

(١) انظر: الاعتقاد لصاعدٍ النيسابوريِّ (ص٨٩)، وشرح الطَّحاويةِ (ص ٢٩٣).
(٢) الفقه الأكبر (ص٢٧).
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّةِ والجماعةِ لِلَّالَكائيِّ (١/ ١٧٤).
(٤) اللالكائي (٣/ ٥٨٢).
(٥) اللالكائي (٣/ ٤٧٨).
(٦) اللالكائي (٣/ ٤٧٧).

ولم يُفسِّروا، ولكنْ أَفْتَوْا بما في الكتابِ والسُّنَّةِ ثمَّ سكَتُوا، فمَن قال بقولِ جَهْمٍ فقد فارَقَ الجماعةَ؛ لأنَّه قد وصَفَه بصِفةٍ لا شيءٍ[(١)].

وقال الشافعيُّ: آمَنتُ باللهِ، وبما جاء عنِ اللهِ على مرادِ اللهِ، وآمَنتُ برسولِ اللهِ وبما جاءَ عن رسولِ الله على مُرادِ رسولِ اللهِ[(٢)].

وقال أيضًا - وقد سُئِلَ عن صِفاتِ اللهِ تعالى وما يُؤمِنُ به -: للهِ تعالى أسماءٌ وصِفاتٌ، جاء بها كِتابُه، وأخبَرَ بها نَبِيُّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّته، لا يَسَعُ أحدًا مِن خَلْقِ اللهِ تعالى قامتْ عليه الحُجَّةُ رَدَّها؛ لأنَّ القُرآنَ نزَلَ بها، وصَحَّ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القولُ بها فيما روَى عنه العدولُ[(٣)].

وقال حَنْبلُ بنُ إسحاقَ: سألْتُ أبا عبدِاللّهِ أحمدَ بنَ حنبلٍ عنِ الأحاديثِ الَّتي تُروَى عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا)، فقال أبوعبدِاللّهِ: نُؤمِنُ بها ونُصدِّقُ بها ولا نرُدُّ شيئًا منها إذا كانتْ أسانيدَ صِحاحًا، ولا نرُدُّ على رسولِ اللّهِ قولَه، ونَعلَمُ أنَّ ما جاءَ به الرَّسولُ حقٌّ[(٤)].

وقال نُعَيمُ بنُ حمَّادٍ: «مَن شبَّهَ اللهَ بشيءٍ مِن خَلْقِه فقد كفَرَ، ومَن أنكَرَ ما وصَفَ اللهُ به نَفْسَه فقد كفَرَ، فليس ما وصَفَ اللهُ به نَفْسَه ورسولُهُ تشبيهً»[(٥)].

وقال إسحاقُ بنُ راهويه: «مَن وصَفَ اللهَ فشبَّهَ صِفاتِهِ بصفاتِ أحَدٍ مِن خَلْقِ اللهِ فهو كافرٌ باللهِ العظيمِ؛ لأنَّه وصفٌ لصِفاتِهِ إنَّما هو استِسلامٌ لأمرِ اللهِ ولِمَا سَنَّ الرَّسولُ»[(٦)].

---

(١) اللالكائي (٣/ ٤٨٠).
(٢) لمعة الاعتقاد (ص٧).
(٣) إثبات صفة العلو لابنِ قُدامةَ (ص١٨١).
(٤) اللالكائي (٣/ ٥٠٢).
(٥) اللالكائي (٣/ ٥٨٧).
(٦) اللالكائي (٣/ ٥٨٨).

وقال ابنُ أَبي حاتمٍ: سأَلْتُ أَبي وأبا زُرعةَ عن مذاهبِ أهلِ السُّنَّةِ في أُصولِ الدِّينِ وما أدرَكَا عليه العلماءَ في جميعِ الأمصارِ وما يعتقِدانِ مِن ذلك فقالَا: أدرَكْنَا العلماءَ في جميعِ الأمصارِ - حِجازًا وعِراقًا وشامًا ويَمَنًا - فكان مِن مذهَبِهم: أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ على عرشِهِ بائِنٌ مِن خَلْقِه كما وصَفَ نَفْسَه في كتابِهِ وعلى لِسانِ رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلا كيفٍ، أحاطَ بكلِّ شيءٍ علمًا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وأنَّه تبارَكَ وتعالى يُرى في الآخِرةِ؛ يَراه أهلُ الجَنَّةِ بأبصارِهم ويَسْمعونَ كلامَهُ كيف شاءَ وكما شاءَ [(١)].

(١١٥) أي: فَوِّضْ أُمورَكَ وأحوالَكَ وما يَأتيك عنِ اللهِ تعالى في هذا البابِ مُخلِصًا له، فهو الذي لا نِدَّ له ولا شَبيهَ ولا مَثيلَ له في ذاتِهِ وصِفاتِهِ وأفعالِهِ سبحانَهُ وتعالى.

(١١٦) فيه التَّنبيهُ على أنَّ عُلُوَّ اللهِ نوعانِ: عُلُوُّ قَدْرٍ، وعُلُوُّ ذاتٍ. وهذا ردٌّ على الجَهْميةِ نُفاةِ العُلُوِّ للهِ تعالى، وتابَعَهم المعتزِلةُ وطوائفُ مِن مُتأخِّري الأشعريَّةِ.

قال أبو القاسِمِ التَّيميُّ المُلقَّبُ بِقَوَّامِ السُّنَّةِ: وقد أجمَعَ المسلمونَ أنَّ اللهَ هو العَلِيُّ الأعلَى، ونطَقَ بذلك القرآنُ في قولِهِ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وزعَمُوا: أنَّ ذلك بمعنَى عُلُوِّ الغَلَبةِ لا عُلُوِّ الذاتِ، وعندَ المسلمِينَ أنَّ للهِ - عزَّ وجَلَّ - عُلُوَّ الغَلَبةِ، والعُلُوَّ مِن سائرِ وجوهِ العُلُوِّ؛ لأنَّ العُلُوَّ صِفةُ مَدْحٍ، فثبَتَ أنَّ للهِ تعالى عُلُوَّ الذاتِ، وعُلُوَّ الصِّفاتِ، وعُلُوَّ القَهْرِ والغَلَبةِ [(٢)].

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: والأنبياءُ كُلُّهم مُتطابِقونَ على أنَّه في العُلُوِّ، وفي القرآنِ والسُّنَّةِ ما يُقارِبُ أَلْفَ دَلِيلٍ على ذلك، وفي كَلامِ الأنبياءِ المُتَقَدِّمِينَ ما لا يُحصَى [(٣)].

---

(١) اللالكائي (١/ ١٩٧).
(٢) الحُجَّة، في بيان المَحجَّة (٢/ ١١٧).
(٣) الجواب الصحيح، لمَن بدَّل دِينَ المسيح (٤/ ٣١٨).

(١١٧) أي: أنَّ اللهَ سُبحانَهُ مُنزَّهٌ عما يقولُ الجَهْميُّ الذي يُعطِّلُ الصِّفاتِ عن معانِيها، وقد ردَّ اللهُ عليهم وعلى المُشبِّهةِ بقولِهِ تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فأثبتَ له الأسماءَ والصِّفاتِ، ونَفَى التشبيهَ.

وحقيقةُ مَذهبِهم: أنَّ المُشبِّهَ يعبُدُ صَنمًا، والمُعطِّلَ يعبُدُ عَدمًا، والمُثبِتَ يعبُدُ اللهَ الذي له الأسماءُ الحُسنَى والصِّفاتُ العُلَا.

ولذا قالَ ابنُ القيِّمِ:

لَسْـنَا نُشَـبِّهُ وَصْفَـهُ بِصِفَاتِنَا ... إِنَّ المُشَـبِّهَ عَابِـدُ الأَوْثَـانِ

كَلَّا وَلَا نُخْلِيـهِ مِـنْ أَوْصَافِهِ ... إِنَّ المُعَطِّـلَ عَابِـدُ البُهْتَـانِ

مَنْ مَثَّلَ اللـهَ العَظِيـمَ بِخَلْقِهِ ... فَهُوَ النَّسِيبُ لِمُشْـرِكٍ نَصْرَانِي

أَوْ عَطَّلَ الرَّحْمَنَ مِـنْ أَوْصَافِهِ ... فَهُوَ الكَفُورُ وَلَيْـسَ ذَا إِيمَانِ [١]

ومِن قَبيحِ ما قالتِ الجَهْميَّةُ هنا: أنَّهم وصَفُوا اللهَ بأنَّه ليس فوقَ العالَمِ ولا تحتَهُ ولا عن يَمينِهِ ولا عن شِمالِهِ ولا داخِلَه ولا خارِجَه ولا مُتَّصِلًا به ولا مُنفَصِلًا عنه، فأفضَى بهم كَثْرةُ النَّفيِ الذي سمَّوْه توحيدًا بأنْ وصَفُوا اللهَ بالعَدَمِ، بلْ ليس هناك وصفٌ للعَدَمِ أبلَغُ مِن هذا الوصفِ الذي وصَفَ به هؤلاءِ الجهميةُ ربَّهم.

«ولوِ اعتصَمُوا بالكتابِ والسُّنَّةِ لَاتَّفَقُوا كما اتَّفَقَ أهلُ السُّنَّةِ والحديثِ؛ فإنَّ أئمةَ السُّنَّةِ والحديثِ لم يختلِفُوا في شيءٍ مِن أصولِ دينِهم؛ ولهذا لم يقُلْ أحَدٌ مِنهم: إنَّ اللهَ جِسمٌ، ولا قال: إنَّ اللهَ ليس بجِسمٍ، بلْ أنكَرُوا النفيَ لَمَّا ابتدعَتْهُ الجهميةُ مِنَ المُعتزِلةِ وغيرِهم، وأنكَرُوا ما نفتْه الجَهْميةُ مِنَ الصِّفاتِ مع إنكارِهم على مَن شبَّهَ صِفاتِهِ بصفاتِ خَلْقِه مع أنَّ إنكارَهم كان على الجَهْميةِ المُعطِّلةِ أعظَمَ منه على

---

(١) النونيَّة (ص٧٠١- ٧٠٢ الأبيات ٣٢١٩- ٣٢٢٢).

المُشبِّهةِ؛ لأنَّ مَرَضَ التَّعطيلِ أعظَمُ مِن مَرَضِ التَّشبيهِ، كما قِيلَ: المُعطِّلُ يعبُدُ عَدَمًا والمُشبِّهُ يعبُدُ صَنَمًا. ومَن يعبُدُ إلَهًا موجودًا موصوفًا بما يعتقِدُه هو مِن صفاتِ الكمالِ وإن كان مُخطِئًا في ذلك خيرٌ ممَّن لا يعبُدُ شيئًا أو يعبُدُ مَن لا يُوصَفُ إلَّا بالسُّلوبِ والإضافاتِ.

ونُفاةُ الصِّفاتِ وإن كانُوا لا يعتقِدُونَ أنَّ ذلك مُتضمِّنٌ لنفيِ الذاتِ لكنَّه لازِمٌ لهم لا مَحالةَ، لكنَّهم مُتناقِضونَ؛ ولهذا لا يُوجَدُ فيهم إلَّا مَن فيه نوعٌ مِنَ الشِّركِ، ولا بُدَّ مِن ذلك لنقصِ توحيدِهم الذي به يَتخلَّصُونَ مِنَ الشِّركِ»[1].

(١١٨) أي: والجَهْميُّ مَقالاتُه كلُّها مُخالِفةٌ للعَقلِ والنَّقْلِ، وتكذيبٌ للهِ ورسولِه، وحقيقةُ الأمرِ: أنَّ السلفَ سمَّوْهُم أهلَ الأهواءِ؛ لأنَّهم خالَفُوا المنقولَ والمعقولَ بأهوائِهم، وزعَمُوا أنَّ العقلَ يدُلُّ على مذهبِهم.

وأمَّا تقديمُهم العقلَ على النَّقلِ فهو إحدَى الجَرائمِ في تاريخِ الإسلامِ التي فتَحتِ البابَ على مِصْراعَيْهِ للبِدَعِ والمُنكَراتِ، بلْ لأنواعِ الشِّركِ والكُفرِ.

وقد قالَ تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقالَ: ﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٠٦﴾ [الأنعام]، وقالَ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾ [الأنبياء]، وقالَ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء ١٦٥]، فأخبَرَ اللهُ نَبيَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أنَّ بالسَّمْعِ والوَحْيِ عرَفَ الأنبياءُ قَبْلَهُ التَّوحيدَ، وبالوحيِ تكونُ الهِدايةُ، وبالرُّسُلِ تقومُ الحُجَّةُ، ولم يقُلْ: بالعقلِ ولا بالقواعدِ المَنطقيَّةِ.

قال الشاطبيُّ: «اللهُ جعَلَ للعقولِ في إدراكِها حَدًّا تَنتهي إليه لا تَتعدَّاهُ، ولم

(١) درء تعارُضِ العقلِ والنَّقلِ (١٠/ ٢٠٦).

يَجعلْ لها سبيلًا إلى الإدراكِ في كلِّ مَطلوبٍ، ولو كانت كذلك لاستوَتْ مع الباري تعالى في إدراكِ جميعِ ما كانَ وما يكونُ وما لا يكونُ إذ لو كان كيفَ كان يكونُ؛ فمعلوماتُ اللهِ لا تَتناهى، ومعلوماتُ العبدِ مُتناهِيَةٌ، والمُتناهي لا يُساوي ما لا يَتناهى»[(١)].

وممَّا يدُلُّ على فَسادِ قواعدِهم العقليةِ والمَنطقيةِ: كثرةُ التناقُضِ والاضطرابِ فيها، بلْ تَجِدُ الواحدَ مِنهم يذكُرُ القواطعَ العقليةَ في كتابٍ ثمَّ ينقُضُها في كتابٍ آخَرَ، فعقولٌ هذه حالُها لا يَجوزُ أن تكونَ مُعتبَرَةً في أُمورٍ جُزئيةٍ، فضلًا عن تقديمِها على نُصوصِ الوحيِ وما جاءتْ به الرُّسُلُ في الأُمورِ العظيمةِ مِن أُصولِ الدِّينِ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: «القولُ بتقديمِ الإنسانِ لمعقولِهِ على النُّصوصِ النَّبويَّةِ قولٌ لا ينضَبِطُ؛ وذلك لأنَّ أهلَ الكلامِ والفلسفةِ الخائضِينَ المُتنازِعِينَ فيما يُسمُّونَه عَقْلياتٍ، كُلٌّ مِنهم يقولُ: إنَّه يُعلَمُ بضَرورةِ العقلِ أو بنظَرِه ما يَدَّعِي الآخَرُ أنَّ المعلومَ بضَرورةِ العقلِ أو بنظَرِه نَقِيضُه»[(٢)].

فأَيُّ دِينٍ وأَيُّ إيمانٍ وأَيُّ عَقْلٍ يَحمِلُ الرجُلَ على تركِ مِئاتِ النُّصوصِ مِن صَريحِ الكتابِ والسُّنَّةِ وما آمَنَ به ساداتُ الأولياءِ مِن خيرِ القرونِ وما سَكَتُوا عنه، إلى عقليَّاتٍ لا يَدري الإنسانُ أَيَنْجُو بها يومَ القِيامةِ أمْ لا.

(١١٩- ١٢٠) أي: كلُّ مَن أوَّلَ الصِّفاتِ بلا دَليلٍ فقد تَعدَّى على اللهِ تعالى.

قال قوَّامُ السُّنَّةِ: لا يُسَمَّى إلَّا بما سمَّى به نَفْسَه في كِتابِه، أو سمَّاه به رسولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأجمَعَتْ عليه الأُمَّةُ، أو أجمَعَتِ الأُمَّةُ على تسمِيَتِه به، ولا يُوصَفُ

(١) الاعتصام (٣/ ٢٨٢).
(٢) درء تعارُضِ العقلِ والنَّقلِ (١/ ١٥٦).

إلَّا بما وصَفَ به نَفْسَه، أو وصَفَه به رسولُه صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أو أجمَعَ عليه المسلمونَ.

فمَن وصَفَهُ بغيرِ ذلك فهو ضالٌّ... وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ لم تَتعَدَّ الكِتابَ والسُّنَّةَ وإجماعَ السلفِ الصالحِ، ولم تَتَّبِعِ المُتشابِهَ وتأويلَهُ ابتِغاءَ الفِتنةِ، وإنَّما اتَّبَعُوا الصحابةَ والتابِعِينَ، وما أجمَعَ المسلمونَ عليه بعدَهم قولًا وفِعلًا [1].

«وكان السلفُ والأئمةُ يَعْلمونَ أنَّ مَرَضَ التَّعطيلِ أعظَمُ مِن مَرَضِ التَّشبيهِ، كما يُقالُ: المُعطِّلُ أَعْمَى، والمُشبِّهُ أَعْشَى، والمُعطِّلُ يعبُدُ عَدَمًا، والمُشبِّهُ يعبُدُ صَنَمًا. فكان كلامُهم وذَمُّهم للجَهْمِيَّةِ المُعطِّلةِ أعظَمَ مِن كلامِهم وذمِّهم للمُشبِّهةِ المُمثِّلةِ، مع ذمِّهم لكِلَا الطائفتَينِ» [2].

ثمَّ علَّلَ الناظمُ بذِكرِ القاعدةِ العظيمةِ عندَ أهلِ العِلمِ وهي: (**الكلامُ في الصِّفات، كالكَلامِ في الذات**)، فما يَقولُه المُبتدِعُ في الصِّفةِ يَلْزَمُه مِنَ القولِ نظيرُه في الذاتِ، نفيًا وإثباتًا.

قال الناظِمُ: الكلامُ في الصِّفاتِ، كالكلامِ في الذاتِ؛ لأنَّه فرعٌ عنه، يُحتذَى فيه حَذْوُه، ويُتَّبَعُ فيه مِثالُه؛ فإذا كان إثباتُ الذاتِ إثباتَ وجودٍ، لا إثباتَ كيفيةٍ، فكذلك إثباتُ الصِّفاتِ إثباتُ وجودٍ، لا إثباتُ كيفيةٍ، فنقولُ: إنَّ له يدًا، وسَمْعًا، وبَصَرًا، ولا نقولُ: إنَّ معنَى اليدِ القُدرةُ، ومعنَى السَّمعِ العِلمُ [3].

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: القولُ في الصِّفات، كالقولِ في الذات، فإنَّ اللهَ ليسَ كمِثلِهِ شيءٌ لا في ذاتِه ولا في صِفاتِه ولا في أفعالِه. فإذا كان له ذاتٌ حقيقةً لا

---

(١) الحُجَّة في بيان المَحَجَّة (٢/ ٤١٠).

(٢) بيان تلبيس الجَهْمية (١/ ٦).

(٣) الدُّرر السَّنِيَّة (٣/ ٣٤١).

تُماثِلُ الذَّوَاتِ، فالذاتُ مُتَّصِفةٌ بِصفاتٍ حقيقةً لا تُماثِلُ سائرَ الصِّفاتِ.

فإذا قال السائِلُ: كيفَ استَوَى على العرشِ؟ قيلَ له كما قال رَبيعةُ ومالكٌ وغيرُهما - رضي الله عنهما -: الاستِواءُ مَعْلوم، والكيفُ مَجْهول، والإيمانُ به واجِبٌ، والسُّؤالُ عنِ الكيفيةِ بِدعةٌ؛ لأنَّه سؤالٌ عمَّا لا يَعلَمُه البَشَرُ ولا يُمكِنُهم الإجابةُ عنه.

وكذلك إذا قالَ: كيفَ يَنزِلُ ربُّنا إلى السَّماءِ الدُّنيا؟

قيل له: كيفَ هو؟

فإذا قال: لا أَعلَمُ كيفيَّتَه.

قيل له: ونحنُ لا نَعلَمُ كيفيةَ نزولِه؛ إذِ العِلمُ بكيفيةِ الصِّفةِ يَستلزِمُ العِلمَ بكيفيةِ الموصوفِ، وهو فرعٌ له وتابعٌ له؛ فكيف تُطالِبُني بالعلمِ بكيفيةِ سَمْعِه وبَصَرِه وتكليمِه واستِوائِه ونُزولِه، وأنتَ لا تَعلَمُ كيفيةَ ذاتِه؟! وإذا كُنتَ تُقِرُّ بأنَّ له حقيقةً ثابتةً في نفسِ الأمرِ مُستوجِبةً لِصفاتِ الكمالِ لا يُماثِلُها شيءٌ، فسَمْعُه وبَصَرُه وكلامُه ونُزولُه واستِواؤُه ثابتٌ في نفسِ الأَمْرِ، وهو مُتَّصِفٌ بِصفاتِ الكمالِ التي لا يُشابِهُه فيها سَمْعُ المخلوقِينَ وبَصَرُهم وكلامُهم ونُزولُهم واستِواؤُهم. وهذا الكلامُ لازِمٌ لهم في العقليَّاتِ وفي تأويلِ السَّمْعِياتِ[1].

النَّـظْم

١٢١	وَكُلُّهَــا يَحْتَمِــلُ التَّأْوِيــلَا	إِنْ لَــمْ تَصُنْهَــا حَــاذِرِ التَّبْدِيلَا
١٢٢	أَسْــمَعَهَا النَّبِيُّ مِنَّــا الْبَدَوِي	وَالْحَضَــرِيَّ الْمَدَنِــيْ وَالْقَرَوِي
١٢٣	وَلَمْ يَقُــلْ: إِنَّ اعْتِقَادَ الظَّاهِرِ[2]	مِنْهَا ضَــلَالٌ فَاطْلُبُوا مِــنْ مَاهِرِ

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥- ٢٦).

(٢) في الأصلِ: (الظَّاهِري)؛ وهو خطأٌ مطبعيٌّ؛ لأن المرادَ الظاهرُ الذي هو عكسُ الباطنِ.

١٢٤	قَــدْ كَابَرَ الْمَوْلَــى وَقَالَ جَهْلَا	عُقُولُنَــــا بِالاتِّبَــاعِ أَوْلَــى
١٢٥	أَيَعْلَــمُ الْعَــلَّافُ وَالْفَارَابِي	صَوَابَهَــا وَيَجْهَــلُ الصَّحَابِي؟!
١٢٦	هَذَا مِنَ الطَّعْنِ عَلَى الرَّسُــولِ	أُوصِيــكَ يَــا سُــنِّيُّ بِالْمَنْقُولِ
١٢٧	أَمَا تَرَى اخْتِــلَافَ أَهْلِ الْعَقْلِ	فِيهِ وَحُسْــنَ مَا نَحَــا ذُو النَّقْلِ؟!

الغريب

(**الْعَـلَّافُ**) هـو: محمَّـدُ بـنُ الهُذَيـلِ البَصْـريُّ، مولَـى عبدِالقيـسِ، أبـو الهُذَيـلِ العَـلَّافُ، مِـن أئمَّـةِ المعتزلـةِ، كُـفَّ بَصَـرُه فـي آخِـرِ عُمـرِه، قـال الخطيـبُ: «كان خبيـثَ القـولِ، فـارَقَ إجماعَ المسـلِمينَ، ورَدَّ نَـصَّ كِتابِ اللـه عَزَّ وَجَـلَّ»، وتوفِّيَ بسـامِرَّا سـنةَ (٢٣٥هـ)[1].

(**الْفَارَابِي**) هو: محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ طَرْخانَ بنِ أَوْزَلَغ، أبو نَصرٍ الفارابيُّ، ويُعرَفُ بالمُعلِّمِ الثاني؛ لشرحِهِ مُؤلَّفاتِ أَرِسْطو المعلِّمِ الأوَّلِ، تُرْكيُّ الأصلِ، مُستعرِبٌ، وُلِدَ في فاراب (على نَهرِ جَيْحُونَ)، وانتقلَ إلى بغدادَ فنشَأَ فيها، وألَّفَ بها أكثَرَ كُتُبِه، ورحَلَ إلى مِصرَ والشامِ، واتَّصلَ بسيفِ الدولةِ ابنِ حَمْدانَ، له نحوُ مِئةِ كِتابٍ، قال الذهبيُّ: «له تَصانِيفُ مَشهورةٌ، مَنِ ابتَغى الهُدى مِنها ضلَّ وحارَ، مِنها تَخرَّجَ ابنُ سِينَا، نَسأَلُ اللهَ التَّوفيقَ». وتُوفِّيَ بدِمَشْقَ سنةَ (٣٣٩هـ)[2].

الشَّـرْح

(١٢١) أي: أنَّ الصِّفاتِ كلَّها بابُها واحِدٌ، فمَن فتَحَ التأويلَ في بعضِها لَزِمَه تأويلُها كلِّها، وإلَّا كان تَحكُّمًا، وهذا يَفتحُ البابَ لتأويلاتٍ أخطَرَ؛ إذ سيُفضِي إلى

(١) تاريخ بغداد (٤/ ٥٨٢)، ووفَيَات الأعيان (٤/ ٢٦٥)، والأعلام للزِّرِكْلي (٧/ ١٣١).
(٢) وفَيَات الأعيان (٥/ ١٥٣)، والنُّبلاء (١٥/ ٤١٦)، والأعلام للزِّرِكْلي (٧/ ٢٠).

تأويلِ الذاتِ نَفْسِها، وهذا مِن زَنْدقةِ الفلاسِفةِ، فالواجِبُ غَلْقُ هذا البابِ؛ لأنَّه أحَدُ الطواغيتِ الكُبرى وهو التَّحريفُ.

قال الناظمُ الشيخُ إسحاقُ: قد سَدَّ السلَفُ - رِضوانُ اللهِ عليهم- بابَ الخوضِ والكلامِ فيما لم يكنْ على عهدِ السلَفِ الكِرامِ؛ لأنَّهم أعرَفُ باللهِ، وبأسمائِهِ، وصِفاتِه، ولم يَتكلَّمُوا فيها بما يُحيلُها عن ظاهِرِها المُرادِ اللائقِ باللهِ لا بالعِبادِ، وهُمْ أَزْكَى الأُمَّةِ عُقولًا، وأوفَرُها عُلومًا، وأرسَخُها إيمانًا، أثبَتُوا للهِ ما أثبَتَه لنَفْسِهِ وما أثبَتَه رسولُه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وكانوا أشَدَّ الناسِ في ذلك، وفي سَدِّ تلك الطُّرُقِ والمَسالِك، المُفْضِيَةِ إلى المَهالِك [١].

(١٢٢) أي: أنَّ النبيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان يَقرأُ صِفاتِ الربِّ جلَّ وعلَا على العُلماءِ والعامَّةِ مِنَ البَدْوِ والحَضَرِ، ومع ذلك لم يَسْأَلْه أحَدٌ مِنهم عن كُنْهِها، ولا اعترَضَ أحدُهم بشيءٍ؛ بل سلَّمُوا وأَمَرُّوها كما سَمِعُوها؛ لرُسوخِ إيمانِهم. وأمَّا أُولئكَ المُتكلِّمونَ فقدِ اختلَفُوا في الصِّفاتِ اختلافًا كثيرًا يدُلُّ على فسادِ أقوالِهم واضطرابِها.

قال ابنُ عبدِالبَرِّ: أهلُ السُّنَّةِ مُجمِعونَ على الإقرارِ بالصِّفاتِ الوارِدةِ كُلِّها في القرآنِ والسُّنَّةِ، والإيمانِ بها وحَمْلِها على الحَقيقةِ لا على المَجازِ، إلَّا أنَّهم لا يُكَيِّفونَ شيئًا مِن ذلك، ولا يحُدُّونَ فيه صِفةً مَحْصورةً.

وأمَّا أهلُ البِدَعِ والجَهْميةُ والمُعتزِلةُ كلُّها والخوارِجُ، فكلُّهم يُنكِرُها ولا يَحمِلُ شيئًا مِنها على الحَقيقةِ، ويزعُمُونَ أنَّ مَن أقَرَّ بها مُشَبِّهٌ، وهُمْ عِندَ مَن أثبَتَها نافونَ للمعبودِ. والحَقُّ فيما قالَهُ القائلونَ بما نطَقَ به كِتابُ اللهِ وسُنَّةُ رسولِهِ، وهم أَئِمَّةُ الجَماعةِ، والحَمدُ للهِ [٢].

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة، في الأجوبةِ النجديَّة (٣/ ٣٣٦).
(٢) التمهيد (٧/ ١٤٥).

(١٢٣) أي: ومع إسماعِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للناسِ صِفاتِ الرَّبِّ جلَّ وعلَا، لم يقُلْ لهم – كما قالَه أهلُ الكلامِ –: «إنَّ ظاهِرَها غيرُ مرادٍ، أو ضلالٌ، أو كُفرٌ، فاطلُبُوا ذكيًّا عالمًا يَبحثُ لكم عن تأويلِها»، ولم يُنقَلْ عنه حرفٌ واحدٌ سِوى قراءتِها على الناسِ .

ثمَّ الصحابةُ الذينَ نقَلُوا عنه اضطِرابَ لِحْيَتِهِ في الصلاةِ أيترُكُونَ النَّقْلَ عنه بأنَّها ضلالٌ وكُفرٌ!

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: لا يَجوزُ أن يكونَ اللهُ أنزَلَ كلامًا لا معنَى له، ولا يجوزُ أن يكونَ الرسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجميعُ الأُمَّةِ لا يَعْلَمُونَ معناه، كما يقولُ ذلك مَن يقولُهُ مِنَ المتأَخِّرِينَ. وهذا القولُ يَجِبُ القطعُ بأنَّه خَطَأٌ، سواءٌ كان مع هذا تأويلُ القرآنِ لا يَعْلَمُه الراسِخونَ، أو كان للتأويلِ مَعْنَيَانِ: يَعْلَمُونَ أحدَهُما، ولا يَعْلَمُونَ الآخَرَ.

وإذا دارَ الأمرُ بينَ القولِ بأنَّ الرسولَ كان لا يَعلَمُ معنَى المُتشابِهِ مِنَ القرآنِ، وبينَ أن يُقالَ: الراسخونَ في العِلمِ يَعْلَمُونَ، كان هذا الإثباتُ خيرًا مِن ذلك النَّفْيِ؛ فإنَّ معنى الدلائلِ الكثيرةِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ السلفِ: على أنَّ جميعَ القرآنِ ممَّا يُمكِنُ عِلمُه وفَهْمُه وتدَبُّرُه، وهذا ممَّا يَجِبُ القطعُ به.

وليسَ معناه قاطعًا على أنَّ الراسِخِينَ في العلمِ لا يَعْلَمُونَ تفسيرَ المُتشابِهِ؛ فإنَّ السلَفَ قد قال كثيرٌ مِنهم: إنَّهم يَعْلَمُونَ تأويلَه... [١].

(١٢٤) أي: أنَّ هذا المُبتدِعَ مكابِرٌ جاهِلٌ؛ بلِ الواجبُ أن تكونَ عُقولُنا مُتابِعَةً للسلفِ لا لهؤلاءِ الخَلَفِ.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٩٠).

قال الناظمُ الشيخُ إسحاقُ: الرَّسولُ ﷺ جعَلَه اللهُ إمامًا للناسِ، فكما أنزَلَ عليه القرآنَ، أنزَلَ عليه السُّنَّةَ، موافِقةً للقرآنِ مُبيِّنةً له؛ فما وافَقَ هديَهُ فهو الصِّراطُ المُستقِيم، وما خالَفَه فهو البِدْعةُ والضَّلالُ الوَخِيم، وكُلُّ بِدْعةٍ ضلالةٌ؛ إذ لا طَريقَ إلى الحَقِّ إلَّا مِن طَريقِه، ولا شُرْبَ إلَّا مِن حَوْضِهِ ورَحِيقِه، وجميعُ الطُّرقِ مَسدودةٌ، وجميعُ الآراءِ مَردودةٌ، إلَّا ما وافَقَ الكتابَ والسُّنَّةَ.

قال الإمامُ أحمدُ - رحمه الله تعالى -: عَجِبتُ لقومٍ عرَفُوا الإسنادَ وصِحَّتَه، يَذْهَبُونَ إلى رأيِ سُفيانَ، واللهُ يقولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ الآيةَ [النور: ٦٣].

فانظُرْ إلى إنكارِه على مَن وافَقَ رأيَ سُفيان، فكيفَ بمَنِ اتَّبَعَ رأيَ فُلانٍ وفُلَتَان، وترَكَ النظرَ في السُّنَّةِ والقُرآن![1].

(١٢٥) هذا البيتُ مِن أجمَلِ ما في هذا النَّظْمِ، ومعناهُ: أنَّ هذا التأويلَ الذي يزعُمُونَه توحيدًا أُصِيبُ فيه الفلاسِفةُ المنحرِفونَ الحقَّ عِلمًا وعملًا ونُصرةً للدِّين، ويَضِلُّ عنه ساداتُ الصحابةِ الذين أثْنَى اللهُ عليهم في كتابِهِ، وفتَحُوا العالَمَ شرقًا وغربًا، فالأُمَّةُ في مِيزانِ حَسَناتِهم! هذا لا يَقولُه عاقِلٌ.

(١٢٦) يشيرُ الناظمُ إلى أنَّ مِن لَوازمِ ذلك: الطَّعْنَ على الرَّسولِ ﷺ بتَرْكِ البلاغِ في هذا الأمرِ الخَطيرِ؛ ولذا أُوصيكَ يا مَن تُعظِّمُ سُنَّتَه بالاتِّباعِ، والوقفِ حيثُ وقَفَ النَّصُّ، فإنَّ الرَّسولَ ﷺ قد بلَّغَ البلاغَ المُبينَ الذي لا أعظَمَ منه بلاغٌ، فمَن لم يُصدِّقْ بذلك فهو كافِرٌ كاذبٌ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَـٰذِبِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [النحل]، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (٣/ ٣٣٥).

﴿لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل]، وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

ولهذا لمَّا سأَلَ رجُلٌ شيخَ الإسلامِ: هلْ يَجوزُ الخوضُ فيما تكلَّمَ الناسُ فيه مِن مَسائلِ أُصولِ الدِّينِ، وإن لم يُنقَلْ عنِ النبيِّ ﷺ فيها كلامٌ أم لا؟

قال: هذا «سؤالٌ ورَدَ بحسبِ ما عُهِدَ مِنَ الأوضاعِ المُبتدَعةِ الباطلةِ، فإنَّ المَسائلَ التي هُنَّ مِن أُصولِ الدِّينِ التي تَستحِقُّ أن تُسمَّى أُصولَ الدِّينِ - أَعني الدِّينَ الذي أرسَلَ اللهُ به رسولَهُ، وأنزَلَ به كِتابَه - لا يَجوزُ أن يُقالَ: لم يُنقَلْ عنِ النبيِّ ﷺ فيها كلامٌ، بلْ هذا كلامٌ مُتناقِضٌ في نَفْسِه؛ إذ كونُها مِن أُصولِ الدِّينِ يُوجِبُ أن تكونَ مِن أهَمِّ أُمورِ الدِّينِ، وأنَّها ممَّا يَحتاجُ إليه الدِّينُ.

ثمَّ نَفْيُ نَقْلِ الكلامِ فيها عنِ الرَّسولِ يُوجِبُ أحَدَ أمرَينِ: إمَّا أنَّ الرسولَ أهمَلَ الأمورَ المُهِمَّةَ التي يَحتاجُ إليها الدِّينُ فلم يُبيِّنْها، أو أنَّه بيَّنَها فلم تنقُلْها الأُمَّةُ. وكِلَا هذينِ باطلٌ قطعًا، وهو مِن أعظَمِ مَطاعِنِ المنافِقِينَ في الدِّينِ، وإنَّما يظُنُّ هذا وأمثالَهُ مَن هو جاهِلٌ بحقائقِ ما جاء به الرَّسولُ، أو جاهلٌ بما يَعقِلُه الناسُ بقلوبِهِم، أو جاهلٌ بهما جميعًا...؛ وذلك أنَّ أصولَ الدِّينِ إمَّا أن تكونَ **مسائلَ** يَجِبُ اعتقادُها، ويَجِبُ أن تُذكَرَ قولًا، أو تُعمَلَ عَمَلًا، كمسائلِ التَّوحيدِ والصِّفاتِ، والقَدَرِ، والنُّبُوَّةِ، والمَعادِ، أو **دلائلَ** هذه، أمَّا القِسمُ الأوَّلُ فكُلُّ ما يَحتاجُ الناسُ إلى معرفتِهِ واعتقادِهِ والتَّصديقِ به مِن هذه المسائلِ فقد بيَّنَه اللهُ ورسولُهُ بيانًا شافيًا قاطعًا للعذرِ؛ إذ هذا مِن أعظَمِ ما بلَّغَه الرسولُ البلاغَ المُبينَ، وبيَّنَه للناسِ، وهو مِن أعظَمِ ما أقامَ اللهُ الحُجَّةَ على عبادِهِ فيه بالرُّسُلِ الذين بيَّنُوه وبلَّغُوه، وكتابُ اللهِ الذي نقَلَ الصحابةُ ثمَّ التابعونَ عنِ الرَّسولِ لفظَهُ

ومعانِيه، والحكمةُ التي هي سُنَّةُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي نقَلُوها أيضًا عنِ الرَّسولِ، مُشتمِلةٌ مِن ذلك على غايةِ المرادِ، وإنَّما يظُنُّ عدمَ اشتمالِ الكتابِ والحِكمةِ على بيانٍ: مَن كان ناقصًا في عَقْلِه وسمعِه، ومَن له نصيبٌ مِن قولِ أهلِ النارِ الذينَ قالُوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ۝١٠﴾ [الملك]، وإن كان ذلك كثيرًا في كثيرٍ مِنَ المُتفلسِفةِ والمُتكلِّمةِ، وجُهَّالِ أهلِ الحديثِ والمُتفقِّهةِ والصُّوفيةِ...»[1].

(١٢٧) يقولُ الناظمُ: أَلَا تَلْحَظُ أنَّ مِن أَمارةِ سلامةِ مَنْهَجِ السلفِ: أنَّ القولَ فيه واحِدٌ على تَفَرُّقِ البُلدانِ، واختِلافِ الأزمانِ. ومِن أَمارةِ فَسادِ منهجِ المتكَلِّمِينَ: كَثرةُ الاختلافِ والتناقُضِ في كُلِّ المَسائِلِ عنِ الله وصِفاتِه، مع أنَّهم قد يكونونَ في بَلَدٍ واحدٍ، وفي زمنٍ واحدٍ، بلْ رُبَّما في بيتٍ واحدٍ، كما حصَلَ لأبي عليٍّ الجُبَّائيِّ وولَدِه أَبي هاشِمٍ مِنَ الاختِلافِ.

بلْ إنَّ هؤلاءِ «ارتكَبُوا أربَعَ عظائِمَ:

إحداها: رَدُّهم لنُصوصِ الأنبياءِ؛ عليهم الصلاةُ والسَّلامُ.

والثانيةُ: ردُّهم ما يُوافِقُ ذلك مِن معقولِ العقلاءِ.

والثالثةُ: جَعْلُ ما خالَفَ ذلك مِن أقوالِهم المُجمَلةِ أوِ الباطِلةِ هي أصولَ الدِّينِ.

والرابعةُ: تكفيرُهم أو تفسيقُهم أو تَخطِئتُهم لمَن خالَفَ هذه الأقوالَ المُبتدَعةَ المخالِفةَ لصَحيحِ المنقولِ وصَريحِ المعقولِ.

---

(١) وتابعْ بقيَّةَ هذا في: درء تعارُضِ العقلِ والنَّقلِ (١/ ٢٦).

وأمَّا أهلُ العلمِ والإيمانِ: فهُمْ على نَقيضِ هذه الحالِ يَجعلون كلامَ اللهِ وكلامَ رسولِهِ هو الأصلَ الذي يُعتمَدُ عليه، وإليه يُرَدُّ ما تنازَعَ الناسُ فيه؛ فما وافَقَه كان حقًّا، وما خالَفَه كان باطلًا»[(١)].

و«تقديمُ المعقولِ على الأدلَّةِ الشرعيةِ مُمتنِعٌ مُتناقِضٌ، وأمَّا تقديمُ الأدلَّةِ الشرعيةِ فهو مُمكِنٌ مُؤتلِفٌ، فوجَبَ الثاني دُونَ الأوَّلِ؛ وذلك لأنَّ كونَ الشيءِ معلومًا بالعقلِ، أو غيرَ معلومٍ بالعقلِ، ليس هو صِفةً لازمةً لشيءٍ مِنَ الأشياءِ، بلْ هو مِنَ الأُمورِ النِّسبيةِ الإضافيةِ، فإنَّ زيدًا قد يَعلَمُ بعَقْلِه ما لا يَعْلَمُه بَكْرٌ بعَقْلِه، وقد يَعلَمُ الإنسانُ في حالٍ بعَقْلِه ما يَجْهَلُه في وقتٍ آخَرَ.

والمَسائلُ التي يُقالُ: إنَّه قد تَعارَضَ فيها العقلُ والشَّرعُ، جميعُها ممَّا اضطرَبَ فيه العقلاءُ، ولم يَتَّفِقُوا فيها على أنَّ مُوجَبَ العقلِ كذا، بلْ كُلٌّ مِنَ العقلاءِ يقولُ: إنَّ العقلَ أثبتَ، أو أوجَبَ، أو سوَّغَ، ما يقولُ الآخَرُ: إنَّ العقلَ نفاهُ، أو أحالَه، أو منَعَ منه، بلْ قد آلَ الأمرُ بينَهم إلى التنازُعِ فيما يقولونَ إنَّه مِنَ العلومِ الضَّروريةِ، فيقولُ هذا: نحنُ نَعلَمُ بالضَّرورةِ العقليةِ ما يقولُ الآخَرُ: إنَّه غيرُ معلومٍ بالضَّرورةِ العقليةِ!

كما يقولُ أكثَرُ العقلاءِ: نحنُ نَعلَمُ بالضَّرورةِ العقليةِ امتناعَ رُؤيةِ مرئيٍّ مِن غيرِ مُعايَنةٍ ومُقابَلةٍ، ويقولُ طائفةٌ مِنَ العُقلاءِ: إنَّ ذلك مُمكِنٌ. فلو قيلَ بتقديمِ العقلِ على الشَّرعِ، وليستِ العقولُ شيئًا واحدًا بَيِّنًا بنَفْسِه، ولا عليه دليلٌ معلومٌ للناسِ، بلْ فيها هذا الاختلافُ والاضطرابُ، لوجَبَ أن يُحالَ الناسُ على شيءٍ لا سبيلَ إلى ثُبوتِه ومعرفتِهِ، ولا اتِّفاقَ للناسِ عليه.

وأمَّا الشرعُ فهو في نَفْسِه قولُ الصادقِ، وهذه صِفةٌ لازِمةٌ له، لا تختلِفُ باختلافِ

(١) درء تعارُضِ العقلِ والنَّقلِ (١/ ٢٧٧).

أحوالِ الناسِ، والعِلمُ بذلك مُمكِنٌ، ورَدُّ الناسِ إليه مُمكِنٌ؛ ولهذا جاءَ التَّنزيلُ بردِّ الناسِ عندَ التنازُعِ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٩﴾ [النساء]، فأمَرَ اللهُ تعالى المؤمنينَ عندَ التنازُعِ بالرَّدِّ إلى اللهِ والرَّسولِ»[١].

قال الناظِمُ: إذا تواطَأَ الكِتابُ والسُّنَّةُ على إثباتِ حُكْمٍ، فلا يُمكِنُ أن يُعارَضَ ثبوتُه؛ بل إنْ كان المُعارِضُ سَمْعِيًّا كان كذَّابًا قَطْعًا أو كان المُعارِضُ به أخطأَ في فَهْمِه، أو عَقْليًّا؛ فكذلك[٢].

النَّـظْم

١٢٨	كُنْ مُؤْمِنًا بِجُمْلَـــةِ الأَوْصَافِ	وَذَا الْجِدَالِ احْـــذَرْهُ لَا تُصَافِي[٣]
١٢٩	فَمَالِـــكٌ مِنْ دَارِهِ قَـــدْ أَخْرَجَا	مُجَـــادِلًا يَبْغِـــي الأُمُـــورَ عِوَجَا
١٣٠	فَادْرُجْ[٤] عَلَى مَا قَدْ نَحَاهُ السَّلَفُ	فَغَيْـــرُهُ وَاللـــهِ فِيـــهِ التَّلَـــفُ
١٣١	مَـــا فِيـــهِ تَفْرِيـــطٌ وَلَا إِفْرَاطُ	كُنْ وَسَـــطًا يَـــا حَبَّذَا الأَوْسَـــاطُ
١٣٢	وَالْكَيْـــفُ مَمْنُـــوعٌ ذَرِ التَّمْثِيلَا	وَحَـــاذِرِ الْجُحُـــودَ[٥] وَالتَّعْطِيلَا
١٣٣	وَنَزِّهِ الْبَـــارِيْ عَـــنِ الْحُلُولِ	وَالِاتِّحَـــادِ وَاقْـــضِ بِالْمَنْقُـــولِ
١٣٤	وَلَا تُطِـــعْ أَئِمَّـــةَ الضَّـــلَالِ	مِـــنْ جَاحِـــدٍ مُعَطِّـــلٍ أَوْ غَالِي
١٣٥	فَجَاحِدُ الصِّفَاتِ عَبْـــدُ الْعَدَمِ	وَسَـــالِكُ التَّشْـــبِيهِ عَبْـــدُ الصَّنَمِ

(١) انظر: درء تعارُضِ العقلِ والنقلِ (١/ ١٤٤).
(٢) الأجوبة السَّمْعِيَّات، لحَلِّ الأسئلة الروافيات (ص٦٧).
(٣) في المخطوطِ: (وَاحْذَرْ تُصَافِي غَالِيًا أَوْ جَافِ).
(٤) في المخطوط: (وَادْرُجْ).
(٥) في المخطوط: (التَّأْوِيلَ).

الغريـب

(**الْجِدَال**): هو التخاصُمُ بما يَشغلُ عن ظُهورِ الحَقِّ ووُضوحِ الصوابِ، ثمَّ استُعمِلَ على لِسانِ حَمَلةِ الشَّرْعِ في مُقابَلةِ الأدِلَّةِ لظُهورِ أرجَحِها، وهو محمودٌ إن كانَ للوقوفِ على الحَقِّ، وإلَّا فمَذْمومٌ [١].

(**فَادْرُجْ**): امْضِ على طريقِ السلَفِ، ومُتْ عليه [٢].

(**التَّلَفُ**): الهَلاكُ [٣].

(**تَفْرِيطٌ**): يُقالُ: فرَّطَ في الأمرِ تفريطًا: قصَّرَ فيه وضيَّعَه [٤].

(**إِفْرَاطُ**): أفرَطَ إفراطًا: أسرَفَ وجاوَزَ الحَدَّ [٥].

(**الْكَيْف**): جعلُ كيفيةٍ للشيءِ، وهو حالُه وصِفَتُه [٦].

(**التَّمْثِيلَا**): مَثَّلْتُ الشيءَ بالشَّيْءِ، إذا قَدَّرْتَه على قَدْرِه، ويكونُ تَمثيلُ الشَّيْءِ بالشَّيءِ تَشْبيهًا له [٧].

(**التَّعْطِيلَا**): أصلُ التعطيلِ: إفراغُ القولِ مِن معناه [٨].

(**الْحُلُول**): اتِّحادُ الجِسمَينِ بحيثُ تكونُ الإشارةُ إلى أحَدِهما إشارةً إلى الآخَرِ، والحُلوليَّةُ: فِرقةٌ مِنَ المُتصوِّفةِ تعتقِدُ مذهبَ الحُلولِ، وهو: القولُ بأنَّ الله

---

(١) المصباح المنير (١/ ٩٣).
(٢) تاج العروس (٥/ ٥٥٤).
(٣) المصباح المنير (١/ ٧٦).
(٤) المصباح المنير (٢/ ٤٦٩).
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصباح المنير (٢/ ٥٤٦).
(٧) تهذيب اللغة (١٥/ ٧٢).
(٨) الصحاح (٥/ ١٧٦٧).

حالٌّ في كلِّ شيءٍ[١].

(**الِاتِّحاد**): أن يَصِيرَ الشيئانِ أوِ الأشياءُ شيئًا واحدًا[٢].

الشَّـرْح

(١٢٨) أي: عليكَ بالإيمانِ بكُلِّ ما أثبَتَه اللهُ لنَفْسِه، وما أثبَتَه له رسولُهُ ﷺ، واحذَرِ الخوضَ فيه؛ بلِ احذَرِ اللِّينَ مع الخائضِينَ؛ لأنَّ الأمرَ يَتعلَّقُ بالرَّبِّ جَلَّ وعلَا. وكان عجُزُ البيتِ في المخطوطِ:

.... وَاحْذَرْ تُصَافِي غَالِيًا أَوْ جَافِ

فعدَّلَه الناظمُ كما تَرَى.

وإنَّما حذَّرَ الناظمُ مِن ذلك لأنَّ كَثْرَةَ الجَدَلِ تُورثُ الحَيْرةَ، «وممَّا يُوضِّحُ هذا: أنَّ العِلْمَ الإلَهِيَّ لا يَجوزُ أن يُستدَلَّ فيه بقِياسٍ تَمْثِيليٍّ يَستوي فيه الأصلُ والفرعُ، ولا بقِياسٍ شُموليٍّ تَستوي فيه أفرادُه؛ فإنَّ اللهَ سبحانَهُ ليس كمِثْلِه شيءٌ، فلا يَجوزُ أن يُمثَّلَ بغيرِه، ولا يَجوزُ أن يدخُلَ تحتَ قضيَّةٍ كُلِّيَّةٍ تَستوي أفرادُها.

ولهذا لمَّا سلَكَ طوائفُ مِنَ المُتفلسِفةِ والمُتكلِّمةِ مِثلَ هذه الأقيِسةِ في المَطالِبِ الإلهيةِ لم يَصِلُوا بها إلى اليقينِ، بلْ تناقَضَت أدِلَّتُهم، وغلَبَ عليهم - بعدَ التَّناهي - الحَيْرةُ والاضطرابُ؛ لِمَا يَرَوْنَه من فَسادِ أدِلَّتِهم أو تكافُئِها، ولكنْ يُستعمَلُ في ذلك قِياسُ الأَوْلَى، سواءٌ كان تمثيلًا أو شُمولًا، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]»[٣].

فائدةٌ: ليسَ كلُّ جِدالٍ يكونُ مذمومًا شرعًا، بلِ «المذمومُ شرعًا ما ذمَّهُ اللهُ

---

(١) المعجم الوسيط (١/ ١٩٤).
(٢) المعجم الوسيط (٢/ ١٠١٦)، وسيأتي الفرقُ بينَهُ وبين الحُلولِ.
(٣) درء تعارُضِ العقلِ والنقلِ (١/ ٢٩).

ورسولُهُ، كالجَدَلِ بالباطلِ، والجَدَلِ بغيرِ عِلمٍ، والجَدَلِ في الحَقِّ بعدَ ما تَبيَّنَ.

فأمَّا المُجادَلةُ الشَّرعيةُ، كالتي ذكَرَها اللهُ تعالى عنِ الأنبياءِ عليهِمُ السلامُ وأمَرَ بها، مِثلِ قولِهِ تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢]، وقولِهِ: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]، وأمثالِ ذلك، فقد يكونُ واجبًا أو مُستحبًّا، وما كان كذلك لم يكنْ مذمومًا في الشَّرعِ»[(١)].

(١٢٩) يُشيرُ **الناظمُ** إلى قِصَّةِ إخراجِ الإمامِ مالكٍ الرجُلَ الذي سألَهُ عنِ الاستواءِ: كيفَ استوَى؟ لأنَّ سُؤالَهُ سؤالُ بِدعةٍ وتنطُّعٍ.

وقد رواها جماعةٌ مِن أصحابِ مالكٍ عنه، قال يحيى بنُ يحيى: كُنَّا عِندَ مالكِ بنِ أَنَسٍ، فجاءَ رجُلٌ فقالَ: يا أبا عبدِاللَّهِ، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، كيفَ استوَى؟ قالَ: فأطرَقَ مالكٌ رَأْسَهُ، حتَّى عَلاهُ الرُّحَضاءُ ثمَّ قالَ: الاستِواءُ غَيرُ مَجهول، والكَيفُ غيرُ مَعقول، والإيمانُ به واجِبٌ، والسُّؤالُ عنه بِدْعةٌ، وما أَراكَ إلَّا مُبتدِعًا، فأمَرَ به أن يُخرَجَ[(٢)].

وإنَّما نصَّ **الناظمُ** على إخراجِ الإمامِ مالكٍ للرَّجُلِ لأنَّ مَنهجَ السلفِ عدمُ مُخالَطةِ أهلِ البِدَعِ ومُجالَسَتِهم، وعدمُ السَّماحِ لهم ببَثِّ بِدَعِهم، وكلامُهم في هذا كثيرٌ، حتَّى لم تكَدْ تَخْلُو عقيدةٌ مِن عقائدِهم مِنَ التَّحذيرِ مِن ذلك.

(١٣٠ - ١٣١) **(فَادْرُجْ)** أي: اسلُكْ طريقةَ السلفِ ومَنْهَجهم، واترُكْ طريقةَ أهلِ

---

(١) درء تعارُضِ العقلِ والنَّقلِ (٧/ ١٥٦).

(٢) انظر: الرَّدَّ على الجَهميةِ للدارميِّ (ص٦٦)، والمعجم لابنِ المُقرِئِ (ص٣١٠)، وعقيدة السلفِ أصحابِ الحديثِ لأبي عثمانَ الصابونيِّ (ص١٨١)، والغُنية عنِ الكلامِ وأهلِه للخَطَّابيِّ (ص١٨)، واللَّالَكائي (٣/ ٤٤١)، والحِلْية (٦/ ٣٢٥)، والأسماء والصِّفات للبيهقيِّ (٢/ ٣٠٥)، والاعتقاد له (ص١١٦) واللَّفظُ له، والتَّمهيد (٧/ ١٣٨ و١٥١).

الأهواءِ، ففيها الهَلاكُ لكثرةِ اشتِمالِها على الضَّلالاتِ. وهذا البيتُ الجميلُ للناظمِ يُشبِهُ بيتًا مِثْلَه لابنِ الجَزَرِيِّ في الطَّيِّبة، قال [(١)]:

فَكُنْ عَلَى سَـــبِيلِ نَهجِ السَّلَفِ   فِي مُجْمَعٍ عَلَيْـــهِ أَوْ مُخْتَلَفِ

قال الناظِمُ: لأنَّهم أعرَفُ باللهِ، وبأسمائِهِ وصِفاتِه... وهُمْ أَزْكَى الأُمَّةِ عُقولًا، وأوفَرُها عُلومًا، وأرسَخُها إيمانًا... [(٢)].

وقال ابنُ غانِمٍ العَلْثِيُّ الحنبليُّ يَنصحُ ابنَ الجوزيِّ عن تعطيلِ بعضِ الصِّفاتِ ويَنْهاهُ عنِ الجِدالِ فيها:

«... ثُمَّ تعرَّضتَ لِصفاتِ الخالقِ تعالى، كأنَّها صدَرَتْ لا مِن صَدْرٍ سكَنَ فيه احتِشامُ العليِّ العظيمِ، ولا أَمْلَاها قلبٌ مليءٌ بالهَيبةِ والتَّعظيمِ، بلْ مِن واقعاتِ النُّفوسِ البَهْرَجِيَّةِ الزُّيوفِ. وزعَمْتَ أنَّ طائفةً مِن أهلِ السُّنَّةِ والأخيارِ تلَقَّوْها وما فَهِمُوا. وحاشاهم مِن ذلك. بل كَفُّوا عنِ الثَّرْثرةِ والتَّشَدُّقِ، لا عجزًا - بحمدِ اللهِ - عنِ الجِدالِ والخِصامِ، ولا جهلًا بطُرُقِ الكلامِ. وإنَّما أمسَكُوا عنِ الخوضِ في ذلك عن عِلمٍ ودِرايةٍ، لا عن جهلٍ وعَمايةٍ.

والعجَبُ مِمَّن يَنتحِلُ مذهبَ السلفِ، ولا يَرى الخوضَ في الكلامِ. ثُمَّ يُقدِمُ على تفسيرِ ما لَمْ يَرَهُ أوَّلًا، ويقولُ: إذَا قلنا كذا أدَّى إلى كذا، ويَقيسُ ما ثبَتَ مِن صفاتِ الخالقِ على ما لَمْ يثبُتْ عندَه. فهذا الذي نهَيْتُ عنه. وكيفَ تنقُضُ عَهْدَكَ وقولَكَ بقولِ فُلانٍ وفلانٍ مِنَ المتأَخِّرينَ؟ فلا تُشمِتْ بنا المُبتدعةَ؛ فيقولونَ: تَنسبونَنا إلى البِدَعِ وأنتُم أكثرُ بِدَعًا مِنَّا، أفَلَا تنظُرُون إلى قَوْلِ مَنِ اعتقَدتُّم سلامةَ عَقْدِه،

(١) طَيِّبَة النَّشْرِ في القِرَاءاتِ العَشْرِ (ص٣٢).
(٢) الدُّرَر السَّنِيَّة (٣/ ٣٣٦).

وتُثبِتونَ مَعرفتَهُ وفَضْلَه. كيفَ أَقولُ ما لم يُقَلْ، فكيفَ يَجوزُ أن تتبعَ المتكلِّمين فِي آرائِهم، وتَخوضَ مع الخائضِينَ فيما خاضوا فيه، ثُمَّ تُنكِرُ عليهم. هذا مِنَ العجَبِ العَجيبِ. ولو أنَّ مخلوقًا وصَفَ مخلوقًا مِثْلَهُ بصِفاتٍ مِن غيرِ رُؤيةٍ ولا خبَرِ صادقٍ، لكانَ كاذبًا في إخبارِه. فكيفَ تَصِفُون اللهَ سبحانَهُ بشيءٍ ما وقَفْتُم على صِحَّتِه، بلْ بالظُّنونِ والواقعاتِ، وتَنْفُونَ الصِّفاتِ التي رَضِيَها لنَفْسِه، وأخبرَ بها رسولُهُ بنقلِ الثِّقاتِ الأثباتِ، يَحتمِلُ، ويَحتمِلُ» [1].

ثمَّ أشارَ الناظمُ إلى الحَثِّ على الاعتدالِ والتَّوَسُّطِ؛ لأنَّه مذهبُ السلفِ، فليسَ فيه إفراطٌ في إثباتِ الصِّفاتِ فيُؤدِّيَ إلى تشبيهِ اللهِ بخَلْقِه، كما فَعَلَتْه المُشبِّهةُ كالكرَّاميَّةِ، وليس فيه تفريطٌ وتضييعٌ للصِّفاتِ فيُؤدِّيَ إلى التعطيلِ كما فَعَلتْه عامَّةُ الفِرَقِ التي خالَفَتِ السلفَ كالجَهْميَّةِ والمعتزِلةِ والأشعريَّةِ والماتُريديَّةِ، تَعالى اللهُ عمَّا يقولونَ علوًّا كبيرًا.

بلِ السلفُ «هُمُ الوَسَطُ في فِرَقِ الأُمَّةِ؛ كما أنَّ الأُمَّةَ هي الوَسَطُ في الأُمَمِ:

فهُم وَسَطٌ في: بابِ صِفاتِ اللَّهِ سُبحانَهُ وتعالى بينَ أهلِ التَّعطيلِ «الجَهْميَّةِ»، وبينَ أَهلِ التَّمثيلِ «المُشَبِّهةِ».

وهُم وَسَطٌ في: بابِ أفعالِ اللَّهِ تعالى بينَ «القَدَرِيَّةِ»، «والجَبْرِيَّةِ».

وفي: بابِ وَعيدِ اللَّهِ بينَ «المُرْجِئةِ»، وبينَ «الوَعِيديَّةِ» مِنَ «القَدَريَّةِ» وغَيرِهم.

وفي: بابِ الإيمانِ والدِّينِ بينَ «الحَروريَّةِ» «والمُعتزِلةِ»، وبينَ «المُرْجِئةِ» «والجَهميَّةِ».

---

[1] ذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٤٤٨).

وفي: أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ بينَ «الرَّوافِضِ»، وبينَ «الخوارِجِ» (١).

(١٣٢) أشارَ الناظمُ هنا إلى تحريمِ بِدعةِ التَّكييفِ والتَّمْثيلِ.

والفَرْقُ بينَهما: **أنَّ التكييفَ**: اعتقادُ أنَّ صِفاتِه تعالى على كَيْفيةِ كذا، أو يسألُ عنها بكَيْفَ.

وأمَّا التَّمْثيلُ؛ فهو اعتِقادُ أنَّها مِثلُ صِفاتِ المخلوقِينَ. وليس المرادُ أنَّهم يَنْفُونَ الكيفَ مُطْلَقًا؛ فإنَّ كلَّ شيءٍ لا بُدَّ أن يكونَ على كيفيةٍ مَّا، ولكنَّ المرادَ أنَّهم يَنْفُونَ عِلْمَهم بالكيفِ؛ إذ لا يَعلَمُ كيفيةَ ذاتِه وصِفاتِه إلَّا هو سُبحانَه (٢).

والتَّعطيلُ: إنكارُ ما يَجِبُ للهِ مِنَ الصِّفاتِ.

وهذا كلُّه مَسْلَكٌ باطلٌ؛ لأنَّه لا دليلَ عليه، ولأنَّه جَحْدُ ما أخبَرَ اللهُ به عن نَفْسِه، أو أخبَرَ عنه رسولُه ﷺ، وهو قولٌ على اللهِ بلا عِلمٍ.

قال شيخُ الإسلامِ: مَن قال: إنَّه جِسمٌ، وأرادَ أنَّه مُركَّبٌ مِنَ الأجزاءِ، فهذا قولُهُ باطلٌ، وكذلك إنْ أرادَ أنَّه يُماثِلُ غيرَهُ مِنَ المخلوقاتِ فقد عُلِمَ بالشَّرعِ والعقلِ أنَّ اللهَ ليس كمِثْلِه شيءٌ في شيءٍ مِن صِفاتِهِ، فمَن أثبَتَ للهِ مِثْلًا في شيءٍ مِن صِفاتِهِ فهو مُبطِلٌ، ومَن قال: إنَّه جِسمٌ بهذا المعنَى فهو مُبطِلٌ، ومَن قال: إنَّه ليس بجِسمٍ بمعنَى أنَّه لا يُرى في الآخِرةِ ولا يَتكلَّمُ بالقرآنِ وغيرِه مِنَ الكلامِ ولا يقومُ به العلمُ والقُدرةُ وغيرُهما مِنَ الصِّفاتِ ولا تُرفَعُ الأيدي إليه في الدُّعاءِ، ولا عرَجَ بالرَّسولِ ﷺ إليه، ولا يَصعَدُ إليه الكَلِمُ الطيِّبُ، ولا تعرُجُ الملائكةُ والرُّوحُ إليه، فهذا قولُهُ باطلٌ. وكذلك كلُّ مَن نفَى ما أثبَتَه اللهُ ورسولُهُ، وقال: إنَّ هذا تجسيمٌ، فنَفيُهُ

(١) الواسطية (ص٨٢).
(٢) انظر: شرح الواسطية للهَرَّاسِ (ص٦٩).

باطلٌ، وتَسميةُ ذلك تجسيمًا تلبيسٌ منه؛ فإنَّه إنْ أرادَ أنَّ هذا في اللُّغةِ يُسمَّى جِسمًا فقد أبطَلَ، وإنْ أرادَ أنَّ هذا يَقتضي أن يكونَ جِسمًا مُركَّبًا مِنَ الجواهِرِ الفَرْدةِ أو مِنَ المادَّةِ والصُّورةِ، أو أنَّ هذا يَقتضي أن يكونَ جِسمًا، والأجسامُ مُتماثِلةٌ، قيلَ له: أكثَرُ العقلاءِ يُخالِفونكَ في تماثُلِ الأجسامِ المخلوقةِ، وفي أنَّها مُركَّبةٌ، فلا يقولونَ: إنَّ الهواءَ مِثلُ الماءِ، ولا: أبدانُ الحَيَوانِ مِثلُ الحديدِ والجِبالِ، فكيفَ يُوافِقونكَ على أنَّ الرَّبَّ تعالى يكونُ مُماثِلًا لخَلْقِه إذا أثبَتُوا له ما أثبَتَ له الكِتابُ والسُّنَّةُ، واللهُ تعالى قد نفَى المُماثِلاتِ في بعضِ المخلوقاتِ، وكِلاهما جِسمٌ؛ كقولِهِ: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم ٣٨﴾ [محمد]، مع أنَّ كِلاهُما بَشَرٌ. فكيفَ يَجوزُ أن يُقالَ: إذا كان لرَبِّ السَّمواتِ عِلمٌ وقُدرةٌ، أنَّه يكونُ مُماثِلًا لخَلْقِه، واللهُ تعالى ليس كمِثْلِه شيءٌ لا في ذاتِهِ ولا في صِفاتِهِ ولا في أفعالِهِ[(١)].

(١٣٣- ١٣٤) يأمُرُ الناظمُ بتَنزيهِ اللهِ عنِ القولِ الخَبيثِ الذي قالَتْه الحُلولِيَّةُ والاتِّحادِيَّةُ مِنَ الفلاسِفةِ والباطنيَّةِ والصُّوفيةِ: كالقولِ بأنَّ اللهَ يَحُلُّ في بعضِ الأشخاصِ أوِ الأولياءِ، أو يَتَّحِدُ معهم؛ لأنَّ هذا طريقٌ لإزاحةِ الشريعةِ والدِّينِ، وإحلالِ دِينٍ جديدٍ يُشرِّعُه الأولياءُ كما حصَلَ في تاريخِ الإسلامِ.

وكِلَا القولَينِ خبيثٌ، إلَّا أنَّ الاتحادَ أخبَثُ مِنَ الحُلولِ؛ لأنَّه اعتقادُ ذاتٍ واحدةٍ، بخلافِ الحُلولِ كما قدَّمتُ.

وهذا شيءٌ، لكنَّ الناظِمَ أرادَ بالحُلولِ والاتِّحادِ فيما يخُصُّ مبحثَ الأسماءِ والصِّفاتِ، وهذا سببُ ذِكرِهما هنا؛ وذلك أنَّ مِنَ الجَهميَّةِ مَن قال: إنَّ اللهَ بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣١٧).

ولِتَصوُّرِ مسألةِ الحلولِ والاتِّحادِ في جملتِها لا بُدَّ مِن ذِكرِ كلامٍ مُهِمٍّ لشيخِ الإسلامِ أذكُرُه مُختصَرًا.

قال رحمه الله:

مَن جعَلَ الرَّبَّ هو العبدَ حقيقةً؛ فإمَّا أن يقولَ بحُلولِه فيه؛ أوِ اتِّحادِه به، وعلى التَّقديرينِ فإمَّا أن يَجعَلَ ذلك مُختَصًّا ببعضِ الخَلْقِ كالمَسيحِ، أو يَجعَلَه عامًّا لجميعِ الخَلْقِ.

فهذه أربعةُ أقسامٍ:

الأوَّلُ: هو الحُلولُ الخاصُّ، وهو قولُ النَّسْطُوريَّةِ مِنَ النَّصارى ونحوِهم ممَّن يقولُ: إنَّ اللَّاهوتَ حَلَّ في الناسوتِ وتَدرَّعَ به كحُلولِ الماءِ في الإناءِ! وهؤلاءِ حقَّقُوا كُفرَ النَّصارى؛ بسببِ مُخالَطَتِهم للمسلمينَ، وكان أوَّلُهم في زمَنِ المأمونِ؛ وهذا قولُ مَن وافَقَ هؤلاءِ النَّصارى مِن غاليةِ هذه الأُمَّةِ كغاليةِ الرافضةِ الَّذِين يقولونَ: إنَّه حَلَّ بعليِّ بنِ أَبي طالبٍ وأئمةِ أهلِ بيتِهِ وغاليةِ النُّسَّاكِ الذين يقولونَ بالحُلولِ في الأولياءِ ومَن يعتقِدونَ في الولايةِ أو في بعضِهم: كالحَلَّاجِ ويونُسَ والحاكمِ ونحوِ هؤلاءِ.

والثاني: هو الاتِّحادُ الخاصُّ، وهو قولُ يَعْقوبيَّةِ النَّصارى، وهم أخبَثُ قولًا، وهُمُ السُّودانُ والقِبطُ، يقولونَ: إنَّ اللَّاهوتَ والناسوتَ اختلَطَا وامتزَجَا كاختلاطِ اللَّبَنِ بالماءِ، وهو قولُ مَن وافَقَ هؤلاءِ مِن غاليةِ المنتسبِينَ إلى الإسلامِ.

والثالثُ: هو الحلولُ العامُّ، وهو القولُ الذي ذكَرَه أئمةُ أهلِ السُّنَّةِ والحديثِ عن طائفةٍ مِنَ الجهميةِ المُتقدِّمينَ، وهو قولُ غالبِ مُتعبِّدةِ الجَهميةِ؛ الذين يقولونَ: إنَّ اللهَ بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ؛ ويَتمسَّكُونَ بمُتشابِهٍ مِنَ القرآنِ؛ كقولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، وقولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، والرَّدُّ على هؤلاءِ كثيرٌ مشهورٌ

في كلامِ أئمةِ السُّنَّةِ وأهلِ المعرفةِ وعلماءِ الحديثِ.

الرابعُ: الاتِّحادُ العامُّ، وهو قولُ هؤلاءِ المَلاحدةِ الذين يزعُمُونَ أنَّه عينُ وجودِ الكائناتِ، وهؤلاءِ أكفَرُ مِنَ اليهودِ والنَّصارى مِن وجهَينِ: مِن جِهةِ أنَّ أولئك قالُوا: إنَّ الرَّبَّ يَتَّحِدُ بعبدِهِ الذي قرَّبَه واصطَفاهُ بعدَ أنْ لم يكونَا مُتَّحِدينِ، وهؤلاءِ يقولونَ: ما زالَ الرَّبُّ هو العبدَ وغيرُه مِنَ المخلوقاتِ ليس هو غيرَهُ. والثاني: مِن جهةِ أنَّ أولئك خَصُّوا ذلك بمَن عظَّمُوه كالمَسيحِ، وهؤلاءِ جعَلُوا ذلك سارِيًا في الكلابِ والخنازيرِ والأقذارِ والأوساخِ، وإذا كان اللهُ تعالى قد قالَ: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ الآيةَ [المائدة: ١٧] . فكيفَ بمَن قال: إنَّ اللهَ هو الكُفَّارُ والمنافقونَ والصِّبْيانُ والمَجانينُ والأَنْجاسُ والأَنْتانُ وكلُّ شيءٍ، وإذا كانَ اللهُ قد رَدَّ قولَ اليهودِ والنصارى لَمَّا قالُوا: ﴿نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ ، وقال لهم: ﴿قُلۡ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمۖ بَلۡ أَنتُم بَشَرٞ مِّمَّنۡ خَلَقَ﴾ الآيةَ [المائدة: ١٨]، فكيفَ بمَن يزعُمُ أنَّ اليهودَ والنَّصارى هم أعيانُ وجودِ الرَّبِّ الخالقِ ليسوا غيرَهُ ولا سِواه؟ ولا يُتصوَّرُ أن يُعذِّبَ اللهُ إلَّا نَفْسَه! وأنَّ كلَّ ناطقٍ في الكونِ فهو عينُ السامعِ؟... ا. هـ [(١)].

وهؤلاءِ الجَهميَّةُ قدِ استعمَلُوا ذلك في مسائلَ عِدَّةٍ في الاعتقادِ كبابِ القَدَرِ وأفعالِ اللهِ، وقد تَقدَّمَ تفصيلُه، وفي بابِ الصِّفاتِ، وسأُشيرُ إلى ذلك مع بيانِ مذهبِ السلفِ وخُلاصةِ الرَّدِّ على الجَهميَّةِ:

قِيلَ لأَبي عبدِاللهِ أحمدَ بنِ حَنْبلٍ: اللهُ عزَّ وجلَّ، فوقَ السماءِ السابعةِ على عَرْشِهِ، بائِنٌ مِن خَلْقِه، وقُدرتُه وعِلمُه في كُلِّ مَكانٍ؟ قال: نَعَمْ؛ على العَرْشِ وعِلْمُه لا يَخْلُو منه مَكانٌ [(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٧١).
(٢) شرح أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ (٣/ ٤٤٥).

وقال ابنُ جَريرٍ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، يقولُ: وهو شاهِدٌ لكم أيُّها الناسُ أينَما كنتُم، يَعْلَمُكم، ويَعْلَمُ أعمالَكم، ومُتقلَّبَكم ومَثْوَاكم، وهو على عَرشِه فوقَ سَمَواتِهِ السَّبْعِ (١).

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّةَ: مِنَ الإيمانِ باللهِ: الإيمانُ بما أخبَرَ اللهُ به في كتابِهِ، وتَواتَرَ عن رسولِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأجمَعَ عليه سلَفُ الأُمَّةِ: مِن أنَّه سُبحانَه فَوْقَ سمواتِه على عَرْشِه، عَلِيٌّ على خَلْقِه، وهو سُبحانَه معهم أينَما كانُوا، يَعلَمُ ما هم عامِلونَ، كما جمَعَ بين ذلك في قولِه: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد].

وليس معنَى قولِه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾: أنَّه مُختلِطٌ بالخَلْقِ؛ فإنَّ هذا لا تُوجِبُه اللُّغَةُ، وهو خلافُ ما أجمَعَ عليه سلَفُ الأُمَّةِ، وخِلافُ ما فطَرَ اللهُ عليه الخَلْقَ؛ بلِ القَمَرُ آيةٌ مِن آياتِ اللهِ مِن أصغَرِ مَخلوقاتِه، هو موضوعٌ في السماءِ، وهو مع المُسافِرِ وغيرِ المُسافِرِ أينَما كانَ، وهو سُبحانَه فوقَ العرشِ رَقيبٌ على خَلْقِه مُهَيْمِنٌ عليهم مُطَّلِعٌ إليهم، إلى غيرِ ذلك مِن مَعاني رُبوبِيَّتِه.

وكلُّ هذا الكلامِ الذي ذكَرَه اللهُ سبحانَه - مِن أنَّه فوقَ العرشِ وأنَّه مَعَنا - حقٌّ على حقيقتِه لا يَحتاجُ إلى تحريفٍ، ولكنْ يُصانُ عنِ الظُّنونِ الكاذِبةِ مِثلِ: أن يُظَنَّ أنَّ ظاهِرَ قولِه: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ أنَّ السماءَ تُقِلُّه أو تُظِلُّه. وهذا باطِلٌ بإجماعِ أهلِ العِلمِ والإيمانِ؛ فإنَّ اللهَ قد وَسِعَ كُرْسِيُّه السمواتِ والأرضَ، وهو الَّذي يُمسِكُ السمواتِ والأرضَ أن تَزُولَا، ويُمسِكُ السماءَ أن تَقَعَ على الأرضِ إلَّا بإذنِه...

(١) تفسير الطبريِّ (٢٢/ ٣٨٧).

وقد دخَلَ في ذلك: الإيمانُ بأنَّه قريبٌ مِن خَلْقِه مُجيبٌ، كما جمَعَ بين ذلك في قولِه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٨٦]، وقولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للصحابةِ لمَّا رفَعُوا أصواتَهم بالذِّكْرِ: **(أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا** (١)**؛ إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ)** (٢).

وما ذُكِرَ في الكِتابِ والسُّنَّةِ - مِن قُرْبِه ومَعِيَّتِهِ - لا يُنافي ما ذُكِرَ مِن عُلُوِّه وفَوْقِيَّتِه؛ فإنَّه سُبحانَهُ ليسَ كمِثْلِه شيءٌ في جميعِ نُعوتِه، وهو عَلِيٌّ في دُنُوِّه، قريبٌ في عُلُوِّه (٣).

وقال القُرْطبيُّ: ومعنى ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ﴾: أي: بالعِلمِ والرُّؤيةِ والسَّمعِ، هذا قولُ أهلِ السُّنَّةِ.

وقالتِ الجَهْميةُ والقَدَريةُ والمعتزِلةُ: هو بكُلِّ مكانٍ، تَمسُّكًا بهذه الآيةِ وما كان مِثلَها، «قالوا: لمَّا قال: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ ثبَتَ أنَّه بكُلِّ مكانٍ؛ لأنَّه قد أثبَتَ كونَه معهم».

تعالى اللهُ عن قولِهم؛ فإنَّ هذه صِفةُ الأجسامِ، واللهُ تعالى مُتَعالٍ عن ذلك، ألَا ترى مُناظَرةَ بِشرٍ في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] حينَ قال: هو بذاتِه في كُلِّ مكانٍ. فقال له خَصْمُه: هو في قَلَنْسُوَتِكَ وفي حَشْوِكَ، وفي جَوْفِ حِمارِكَ؟! تعالى اللهُ عما يقولونَ (٤).

ثمَّ يُشيرُ الناظمُ إلى القضاءِ بالمنقولِ، أيِ: الحُكْمُ له والعملُ به، ولا يطيعُ رُؤوسَ الضَّلالِ مِنَ الزنادِقةِ والمُعطِّلةِ والغُلاةِ؛ لأنَّهم خالَفُوا الكتابَ والسُّنَّةَ وما عليه سلفُ الأُمَّةِ.

---

(١) إلى هنا مُتَّفَقٌ عليه خ (٢٩٩٢)، م (٢٧٠٤)؛ عن أَبي مُوسى الأشعريِّ.
(٢) م (٢٧٠٤)، وحم (٤/ ٤٠٢ رقم ١٩٥٩٩)؛ عن أَبي موسى.
(٣) الواسطية مِن مجموعِ الفتاوى (٣/ ١٤٢-١٤٣).
(٤) الجامع لأحكام القرآنِ (٥/ ٣٧٩). وهذا كلامٌ جيِّدٌ، لكنَّ قولَه: (صِفةُ الأجسامِ...) قد تَقدَّمَ التَّنبيهُ عليه بأنَّ لفظَ الجِسمِ لَا يَصِحُّ إطلاقُه نفيًا ولا إثباتًا؛ لأنَّه لم يَرِدْ في الكِتابِ والسُّنَّةِ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ: كلُّ ما يَحتاجُ الناسُ إلى مَعرفتِهِ واعتِقادِه والتَّصديقِ به مِن هذه المَسائلِ، فقد بيَّنَه اللهُ ورسولُه بيانًا شافيًا قاطعًا للعُذرِ؛ إذ هذا مِن أعظَمِ ما بلَّغَه الرسولُ البلاغَ المُبينَ وبيَّنَه للناسِ، وهو مِن أعظَمِ ما أقامَ اللهُ به الحُجَّةَ على عِبادِه فيه بالرُّسُلِ الذينَ بيَّنُوه وبلَّغُوه.

وكِتابُ اللهِ الذي نقَلَ الصحابةُ ثمَّ التابعونَ عنِ الرَّسولِ لَفْظَهُ ومعانِيَه، والحِكمةُ التي هي سُنَّةُ رسولِ اللهِ التي نقَلُوها أيضًا عنِ الرَّسولِ، مُشتمِلةٌ مِن ذلك على غايةِ المُرادِ وتَمامِ الواجبِ والمُستحَبِّ [١].

فائدةٌ: الفرقُ بينَ الحُلولِ والاتِّحادِ: أنَّ الحُلولَ دُخولُ شيءٍ في شيءٍ؛ كالرُّوحِ في البَدَنِ بحَيثُ يَتميَّزُ عنه، فيكونُ لكُلٍّ مِنهما صِفاتُه، وأمَّا الاتِّحادُ فهو مِثلُه إلَّا أنَّه لا يَتميَّزُ أحدُهما عنِ الآخَرِ كما قالَتْه الحُلوليَّةُ بأنَّ اللهَ هو عينُ مخلوقاتِه، فاللهُ هو الحيواناتُ وهو الجماداتُ وهو الإنسانُ وهو الأفلاكُ...إلخ، وكِلاهما ينقَسِمُ عندَ أربابِهِ إلى خاصٍّ وعامٍّ [٢]!

تعالى اللهُ عمَّا يقولُ الظالمونَ عُلُوًّا كبيرًا.

(١٣٥) أي: **أنَّه يَلزمُ على جاحِدِ الصِّفاتِ**: أنَّه يعبُدُ عدمًا؛ لأنَّ الذي ليس له صِفاتٌ هو العَدَمُ. وتأَمَّلْ قولَ موسَى لمَن عبَدَ العِجلَ: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ١٤٨﴾ [الأعراف]، وقال: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا وَلَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا ٨٩﴾ [طه]، فجعَلَ مِنَ الدليلِ على بُطلانِ إلهِيَّةِ العجلِ أنَّه لا

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٩٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٧١)، والجواب الصحيح (٤/ ٥)، وجامع العلومِ في اصطلاحاتِ الفنون (١/ ٢٨ و٢/ ٣٨)، والكُلِّيَّات للكفويِّ (ص٣٦).

يَرجِعُ إليهم قولًا، ولا يرُدُّ عليهم جوابًا، ولا يَتكلَّمُ، ولا يَهدِيهم، ولا يَملِكُ لهم ضَرًّا ولا نَفْعًا، وكُلُّ هذه صِفاتٌ عظيمةٌ في المعبودِ يَستحِقُّ بها العبوديَّةَ، فلمَّا نَفاها عن آلهتِهم دَلَّ على أنَّه لا يجوزُ نفيُها عنِ اللهِ تعالى، وإلَّا لم يَستحِقَّ العبوديَّةَ.

ويَلزمُ على مَنْ شبَّهَ اللهَ بخَلْقِه: أنَّه يعبُدُ صَنَمًا؛ لأنَّ المُشبِّهَ هو الذي خلَقَ لهذا الذي يعبُدُه هذه الأوصافَ، وقد تَقدَّمَ التنبيهُ إلى ذلك كلِّه.

النَّـظْم

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ التَّوْحِيدْ، أَلَّذِي هُوَ حَقُّ اللهِ عَلَى الْعَبِيدْ[١]

١٣٦	وَحَقِّـقِ التَّوْحِيـدَ إِخْلَاصًـا وَلَا	تَبْغِي[٢] عَنِ الدِّيـنِ الْقَوِيمِ مَعْدِلَا
١٣٧	لِأَنَّ فِيـهِ وَقَـعَ الْخِصَـامُ	وَشُـرِعَ الْجِهَـادُ وَالْإِمَـامُ
١٣٨	يَقُـولُ جَـلَّ: ﴿وَلَقَـدْ بَعَثْنَـا﴾	فَافْهَـمْ خِطَابًا عَمَّنَا مَا اسْـتَثْنَى[٣]
١٣٩	﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ اتْرُكُوا الطَّاغُوتَا	مَا صَـحَّ إِخْلَاصٌ وَهَـذَا يُوتَى[٤]

الغريب

(الطَّاغُوت): الكاهِنُ والشَّيْطانُ، وكُلُّ رأسٍ في الضلالةِ، قال الزَّجَّاجُ: كلُّ ما عُبِدَ من دُونِ اللهِ جِبتٌ وطاغُوتٌ[٥].

---

(١) في المخطوطِ: (بيانُ توحيدِ الإلَهيَّةِ الذي كانتْ فيه الخُصومةُ بين الرُّسُلِ وأُمَمِهم).
(٢) كذا في الأصلِ، وإثباتُ الياءِ وحذفُها جائزانِ لغةً ووزنًا.
(٣) في المخطوطِ: (في كُلِّ جِيلٍ مُرسَلًا ما استَثْنَى).
(٤) في المخطوطِ: (أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ اسْتَمِعْ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ يَا مَنْ لِلصَّوَابِ يَطْلُبُ) ويَستقيمُ الشَّطرُ الثاني بحذفِ «أل» من أوَّلِهِ!
(٥) الصحاح (٦/ ٢٤١٣)، وتاج العروس (٣٨/ ٤٩٦).

الشَّـرْح

(١٣٦ - ١٣٩) يُبيِّنُ الناظمُ هنا تحقيقَ التَّوحيدِ العَمَليِّ بإخلاصِ العِبادةِ لله وحدَهُ، لا شريكَ له، وألَّا يَبتغيَ عنه بَدَلًا مهما ظهَرَ له في غيرِه مِنَ الحُسْنِ وزُخْرُفِ القولِ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران]، وقال: ﴿فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١٤﴾﴾ [غافر]؛ أي: فاعْبُدُوا اللَّهَ، وقال: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [غافر]، وقال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾﴾ [البينة].

فإنَّ هذا هو سببُ بَعْثِ الرُّسلِ جميعًا، ولأجلِهِ شُرِعَ الجِهادُ، وفُصِّلَتِ الأحكامُ، وشُرِعَ مَنصِبُ الإمامِ في الإسلامِ، ورُتِّبَ عليه أحكامٌ كثيرةٌ لإقامةِ العبوديَّةِ للهِ وحدَهُ.

ثمَّ ساقَ الناظمُ الأدلَّةَ على ذلك، ومِنها: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فهذا خِطابٌ عامٌّ لجَميعِ الرُّسلِ، ولجَميعِ الأُمَمِ، وجَميعِ ما أمَرَ اللهُ به مِنَ العِبادةِ، ولم يَستَثْنِ عِبادةً منها لتُصْرَفَ إلى مخلوقٍ.

وفسَّرَ وجهَ العمومِ في إخلاصِ العبادةِ، وهو جُملةُ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾، و﴿وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾؛ فهو عامٌّ في كُلِّ عِبادةٍ للهِ، وفي كُلِّ ما يُضادُّ ذلك مِن عبادةِ غيرِ اللهِ، ومعنى ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ أي: وَحِّدُوا اللهَ بالعِبادةِ، ﴿وَٱجْتَنِبُواْ﴾: اترُكُوا وفارِقُوا عِبادةَ ما سِواهُ، إلَّا أنَّ الفِعلَ ﴿وَٱجْتَنِبُواْ﴾ أبلَغُ مِن «اترُكوا»، فإنَّ «اترُكُوا» لعدمِ الفِعلِ، وأمَّا ﴿وَٱجْتَنِبُواْ﴾ فتَقتضي ذلك وتَقتضي المُباعَدةَ والمُجانَبَةَ، وهذه الآيةُ هي معنى لا إلهَ إلَّا اللهُ؛ فإنَّها تَضمَّنَتِ النفيَ والإثباتَ، كما تَضمَّنَتْه لا إلهَ إلَّا اللهُ، ففي قولِهِ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ إثباتٌ، وقولِهِ: ﴿وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ نفيٌ.

«والطاغوتُ: كُلُّ ما تَجاوَزَ به العبدُ حدَّهُ مِن مَعبودٍ أو متبوعٍ أو مُطَاعٍ؛ فطاغوتُ كلِّ قومٍ: مَنْ يَتحاكَمُونَ إليه غيرَ اللَّهِ ورسولِهِ، أو يعبُدُونَه مِن دُونِ اللَّه، أو يَتَّبِعونه على غيرِ بصيرةٍ مِنَ اللَّه، أو يُطيعونَهُ فيما لا يَعْلَمون أَنَّه طاعةٌ للَّه؛ فهذه طواغيتُ العالَمِ إذا تأَمَّلْتَها وتأَمَّلْتَ أحوالَ الناسِ معها»[١].

وقولُه: (مَا صَحَّ إِخْلَاصٌ وَهَذَا يُوتَى) أي: أنَّه لا يَصِحُّ إخلاصُ المسلمِ ولا توحيدُهُ حتَّى يَجمَعَ مع عِبادةِ الله اجتِنابَ الطاغوتِ والكُفرَ به، والبَراءةَ مِن أهلِهِ، وكما جمَعَ اللهُ بينَهما في هذه الآيةِ فقد نبَّهَ في مواضِعَ أُخَرَ كذلك، فقال: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]؛ فدَلَّ على أنَّ عِبادةَ اللهِ لا تحصُلُ إلَّا بالكُفرِ بالطاغوتِ، فمَن لم يكفُرْ بالطاغوتِ فليس عابدًا للهِ حقيقةً؛ ولذلك جعَلَه شَرْطًا للاستِمساكِ بالعُروةِ الوُثقى.

وقال: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦۖ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ٦٠﴾ [النساء]، وانظُرْ عِظَمَ الثَّناءِ على مَن حقَّقَ ذلك في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰۚ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٨﴾ [الزمر].

قال ابنُ القيِّمِ: طريقةُ القرآنِ أن يَقرِنَ النفيَ بالإثباتِ فيَنفيَ عِبادةَ ما سِوَى اللهِ ويُثبِتَ عبادتَهُ، وهذا هو حقيقةُ التَّوحيدِ، والنفيُ المحضُ ليس بتوحيدٍ، وكذلك الإثباتُ بدُونِ النفيِ، فلا يكونُ التوحيدُ إلَّا مُتضمِّنًا للنفيِ والإثباتِ، وهذا حقيقةُ لا إلهَ إلَّا اللهُ. ا.هـ[٢].

---

(١) إعلام الموقِّعين (١/ ٤٠).

(٢) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٢٣٦).

وقولُه: (**وَهَذَا يُوتَى**) أي: يُؤتَى، والواوُ حاليَّةٌ، والمعنَى: ما صَحَّ إخلاصٌ حالَ أنْ يُعْبَدَ الطاغوتُ.

النَّـظْم

١٤٠	قَـدْ عَـدَّهُ أَهْـلُ الْبَيَـانِ شَـرْطَا	لِصِحَّـــةٍ فَاسْـــلُكْ طَرِيقًا وَسْـــطَا
١٤١	مَعْنَـــاهُ أَنْ تُحَقِّقُـــوا الْعِبَـــادَهْ	وَتُخْلِصُـــوا النِّيَّـــاتِ[1] وَالْإِرَادَهْ
١٤٢	فِي الْخَوْفِ وَالْحُبِّ[2] مَعَ الرَّجَاءِ	وَالذَّبْـــحِ وَالنَّـــذْرِ مَـــعَ الدُّعَـــاءِ
١٤٣	وَتَسْـتَعِينُوا تَسْـتَغِيثُوا تَخْضَعُـوا	تَوَكَّلُوا ثُمَّ اسْـــتَعِيذُوا وَاخْشَعُوا[3]
١٤٤	لِلَّـــهِ إِذْ جَمِيـــعُ مَـــا يُسَـــمَّى	عِبَـــادَةً وَاللَّفْـــظُ مِنْهَـــا[4] عَمَّـــا
١٤٥	فَصَـــرْفُهُ لِغَيْـــرِهِ سُـــبْحَانَهْ	شِـــرْكٌ بِهِ مُخَالِـــفٌ مَـــنْ دَانَهْ[5]
١٤٦	قَـدْ جَعَـلَ الْحَسْـبَ لَهُ وَالرَّغْبَهْ	دُونَ الرَّسُـــولِ فِي عِتَابِ الْعُصْبَهْ
١٤٧	وَجَعَـلَ الصَّـلَاةَ وَالْأَنْسَـاكَا	لَـــهُ تَعَالَى حَـــاذِرِ الْإِشْـــرَاكَا[6]
١٤٨	وَفِي ﴿تَعَالَـوْا أَتْـلُ﴾ لَفْظُ النَّكِرَهْ	وَآيَـــةٌ فِي الْجِـــنِّ غَيْـــظُ[7] الْكَفَرَهْ
١٤٩	إِذْ فِي سِـــيَاقِ النَّفْيِ قَالُوا: إِنَّهَا	تَعُـــمُّ فَاعْـــرِفْ لَا حُرِمْـــتَ فَنَّهَا

(١) في المخطوطِ: (وتُخلِصونَ القَصْدَ).

(٢) في المخطوطِ: (في الحُبِّ والخَوفِ).

(٣) في المخطوطِ ورَد هذا الشَّطرُ هكذا: (تَوَكَّلُونَ تَسْتَعِيذُوا تَخْشَعُوا).

(٤) في الأصلِ والمخطوطِ: (منها). وهذا أنسَبُ لعَوْدِ الضميرِ على العِبادةِ، لكنْ يَنبغي اختِلاسُ حرفِ الأَلِفِ في قِراءةِ البيتِ لِئَلَّا يَنكسِرَ، ولو قيلَ: (مِنْهُ) فهو مُحتمِلٌ، ويعودُ الضميرُ إلى اللهِ تعالى.

(٥) يَجوزُ الضَّمُّ والسُّكونُ في الهاءِ مِن كلمَتَيْ: (سُبْحانَهُ)، (دانَهُ). وفي المخطوطِ: (فَاعْرِفْ لَهُ بُرْهَانَهُ).

(٦) في المخطوطِ: (صَرْفَهُ إِشْرَاكَا).

(٧) في المخطوطِ: (وأَحَدٌ فِي الجِنِّ غَيْظُ)، يُشيرُ إلى قولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ۝١٨﴾ [الجن]؛ كما هو مُوضَّحٌ بخَطِّ الناظمِ على الأصلِ. وما في المخطوطِ مِن لفظِ (أَحَدٌ) أخصُّ وأدَلُّ مِن لفظِ (آيةٌ) الذي في الأصلِ.

الغريب

(**دانَهُ**): اعتقَدَه، يُقالُ: دانَ بالإسلامِ دِينًا: تَعبَّدَ به، وتَدَيَّنَ به [١].

(**الْحَسْب**): الكافي، وأحسَبَنِي الشيءُ، أي: كَفَانِي. وأحسَبْتُهُ وحَسَّبْتُه بالتَّشديدِ بمعنًى، أي: أعطَيْتُه ما يُرضيه، وحَسْبُكَ دِرْهمٌ أي: كَفاكَ، وهو اسمٌ. وشيءٌ حِسَابٌ، أي: كافٍ، ومِنه قولُه تعالى: ﴿عَطَآءً حِسَابًا ۝٣٦﴾ [النبأ]، أي: كافيًا [٢].

(**الرَّغْبَه**): الضَّراعةُ والمَسْألةُ [٣].

(**الْعُصْبَهْ**): العُصْبةُ مِنَ الرِّجالِ: ما بينَ العَشَرةِ إلى الأربَعِين [٤].

(**الأَنْسَاكَا**): جمعُ مُفرَدُه: نُسُكٌ، وهو العِبادةُ والطاعةُ وكُلُّ ما تُقُرِّبَ به إلى اللهِ تعالى، وأصلُ النُّسُكِ: الدَّمُ [٥].

الشَّـرْح

(**١٤٠**) قولُه: (**عَدَّهُ**) أي: إخلاصَ العِبادةِ لله. (**أَهْلُ البَيَانِ**) أي: المُفَسِّرونَ. و(**وَسْطَا**) بإسكانِ السِّينِ لأجلِ توافُقِ الضَّرْبِ مع العَروضِ. والإسكانُ بمعنَى التَّحريكِ على لُغةٍ.

المعنى: أنَّ عامَّةَ أئمَّةِ التَّفسيرِ قد جعَلُوا الإخلاصَ شرطًا لِصِحَّةِ العِبادةِ لله عزَّ وجلَّ، فيَبْقَى عليك أن تسلُكَ طريقَ الوَسَطِ، وهو طريقُ السلَفِ، بإخلاصِ العِبادةِ للهِ وحدَهُ لا شريكَ له.

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٠٥).
(٢) الصحاح (١/ ١١٠).
(٣) تاج العروس (٢/ ٥٠٨).
(٤) الصحاح (١/ ١٨٢).
(٥) تاج العروس (٢٧/ ٣٧٢).

قال ابنُ كثيرٍ في قولِه تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٢٥] قال: أخلَصَ العَمَلَ لرَبِّه - عزَّ وجلَّ - فعَمِلَ إيمانًا واحتِسابًا، ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ أي: اتَّبَعَ في عَمَلِه ما شرَعَه اللهُ له، وما أرسَلَ به رسولَهُ مِنَ الهُدَى ودِينِ الحَقِّ، وهذانِ الشَّرْطانِ لا يَصِحُّ عَمَلُ عاملٍ بدُونِهما، أي: يكونُ خالِصًا صوابًا، **والخالِصُ**: أن يكونَ للهِ، **والصوابُ**: أن يكونَ مُتَّبِعًا للشريعةِ، فيَصِحُّ ظاهِرُه بالمُتابَعةِ، وباطِنُه بالإخلاصِ.

فمتَى فقَدَ العَمَلُ أحدَ هذينِ الشَّرْطينِ فسَدَ، فمتَى فقَدَ الإخلاصَ كان مُنافِقًا، وهُمُ الذين يُراؤونَ الناسَ، ومَن فقَدَ المُتابَعةَ كان ضالًّا جاهِلًا. ومتَى جمَعَهما فهو عمَلُ المؤمنينَ: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِي كَانُواْ يُوعَدُونَ ١٦﴾ [الأحقاف][1].

(١٤١ - ١٤٥) أي: أنَّ معنَى هذا الشَّرْطِ: هو إخلاصُ العِبادةِ للهِ وحدَهُ في النِّيَّةِ والقَصْدِ ممَّا هو مُتعلِّقٌ باللهِ مِنَ الخَصائصِ؛ مِثلِ: الخَوفِ والحُبِّ والرَّجاءِ والذَّبحِ والنَّذْرِ والدُّعاءِ والاستِعانةِ والاستِغاثةِ والخُضوعِ والتَّوَكُّلِ والاستِعاذةِ والخُشوعِ، فإنَّ هذه عِباداتٌ مِن خَصائصِ الرُّبوبيَّةِ - وقد جاءَ لفظُ العِبادةِ فيها عامًّا - فصَرْفُها لغيرِه شِركٌ.

قال الإمامُ المُجدِّدُ الشيخُ محمَّدُ بنُ عبدِالوَهَّابِ: وأنواعُ العِبادةِ الَّتي أمَرَ اللهُ بها - مِثلُ: الإسلامِ، والإيمانِ، والإحسانِ، ومنه: الدُّعاءُ، والخَوْفُ، والرَّجاءُ، والتَّوَكُّلُ، والرَّغْبةُ، والرَّهْبةُ، والخُشوعُ، والخَشْيةُ، والإنابةُ، والاستعانةُ، والاستعاذةُ، والاستغاثةُ، والذَّبْحُ، والنَّذْرُ، وغيرُ ذلك مِن أنواعِ العِبادةِ الَّتي أمَرَ اللهُ بها - كلُّها للهِ تعالى.

(١) تفسير ابن كثير (النساء - ١٢٥).

والدَّليلُ: قولُه تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن]. فمَن صرف مِنها شيئًا لغيرِ اللهِ؛ فهو مُشرِكٌ كافرٌ؛ **والدَّليلُ**: قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [المؤمنون].

وفي الحديثِ: (الدُّعاءُ مُخُّ العِبادَةِ)[(١)]. **والدَّليلُ**: قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر].

ودليلُ الخوفِ: قولُه تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾ [آل عمران].

ودليلُ الرَّجاءِ: قولُه تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف].

ودليلُ التَّوكُّلِ: قولُه تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [المائدة]، وقولُه: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

ودليلُ الرَّغْبةِ، والرَّهْبةِ، والخُشوعِ: قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنبياء].

ودليلُ الخَشْيةِ: قولُه تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى﴾ الآيةَ [البقرة: ١٥٠].

ودليلُ الإنابةِ: قولُه تعالى: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ...﴾ الآيةَ [الزمر: ٥٤].

ودليلُ الاستعانةِ: قولُه تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة]. وفي

---

(١) ت (٣٣٧١) عن أنسٍ. وقال: هذا حديثٌ غريبٌ مِن هذا الوَجْهِ، لا نَعرِفُهُ إلَّا مِن حديثِ ابنِ لَهيعةَ. ثمَّ رواه (٣٣٧٢) عنِ النُّعمانِ بنِ بَشِيرٍ بلفظِ: (الدُّعاءُ هُوَ العِبادَةُ)، ثُمَّ قرأَ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ...﴾ الآيةَ [غافر: ٦٠].
وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ.
واعلمْ أنّ أئمة السلفِ قد أوردوا اللفظينِ كِلَيْهما للتنبيهِ على أنّ لفظَ (الدُّعاءُ مُخُّ العِبادَةِ) تفسيرٌ لِلَّفظِ المشهورِ، وأنّ معناهُ: أنّ الدعاءَ ركنٌ عظيمٌ، وهو حقيقةُ العبادةِ.

الحديثِ: (... وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ).

ودليلُ الاستعاذةِ: قولُه تعالى: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ١﴾ [الفلق]، و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ١﴾ [الناس].

ودليلُ الاستغاثةِ: قولُه تعالى: ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ﴾ [الأنفال: ٩].

ودليلُ الذَّبحِ: قولُه تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ دِينٗا قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٦١ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ١٦٣﴾ [الأنعام]. ومِنَ السُّنَّةِ: (لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ) [1].

ودليلُ النَّذْرِ: قولُه تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا ٧﴾ [الإنسان] [2].

وقال الحافظُ ابنُ رجَبٍ: كما أنَّ كُلَّ عَمَلٍ لا يُرادُ به وجهُ اللهِ تعالى فليس لعامِلِه فيه ثوابٌ، فكذلك كُلُّ عَمَلٍ لا يكونُ عليه أَمرُ اللهِ ورسولِه فهو مردودٌ على عامِلِه، وكلُّ مَن أحدَثَ في الدِّينِ ما لم يَأْذَنْ به اللهُ ورسولُه، فليس مِنَ الدِّينِ في شيءٍ [3].

(١٤٦) هذا شُروعٌ مِنَ الناظمِ في ذِكرِ أدِلَّةِ ما ذكَرَه مِنَ الخَصائصِ:

فأَوَّلُها: قولُه تعالى في عِتابِ (**العُصْبَة**)، وهُمُ المنافِقونَ، حيثُ استنكَرَ عليهم فقال: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤۡتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ٥٩﴾ [التوبة]، فتأَمَّلْ كيفَ أفرَدَ ما يَختَصُّ باللهِ وشَرَّكَ في الفِعلِ ما يشترِكُ الربُّ فيه وغيرُه، فقال: ﴿ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ ﴿حَسۡبُنَا ٱللَّهُ﴾ ﴿سَيُؤۡتِينَا

(١) م (١٩٧٨) عن عليٍّ.
(٢) الأصول الثلاثة (ص٦).
(٣) جامع العلوم والحِكَم (١/ ٧٦).

ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ ﴿إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾.

- **لطيفةٌ**: استعارَ **الناظِمُ** لفظَ **(العُصْبَةِ)** للمنافقِينَ مِن سُورةِ النُّورِ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ...﴾ [النور: ١١].

(١٤٧) يُشيرُ إلى قولِه تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام]، وهذا هو **الدليلُ الثاني**، «وقد قرَنَ اللهُ بين هاتَينِ العِبادتَينِ: الصَّلاةِ والنُّسُكِ، فإذا كان مَن صلَّى لغيرِ اللهِ أو ركَعَ لغيرِ اللهِ أو سجَدَ لغيرِ اللهِ فقد أشرَكَ في عِبادةِ اللهِ غيرَه، فكذلك مَن ذبَحَ القُربانَ لغيرِ اللهِ فقد أشرَكَ في عبادةِ اللهِ غيرَه»[1].

(١٤٨- ١٤٩) والدليلُ الثالثُ والرابعُ: قولُه تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقولُه تعالى في سُورةِ الجِنِّ: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا ١٨﴾ [الجن]، فإنَّ لفظَ **(شيئًا)** و**(أَحدًا)** مِن أعَمِّ النَّكِراتِ[2]، خُصوصًا في النَّهيِ والنَّفْيِ، كما ذكَرَه الناظِمُ هنا على هامشِ المخطوطِ فقال: «اعلَمْ أنَّ (شيء) و(أَحد) مِن أعَمِّ النَّكِراتِ، خصوصًا في النَّهيِ والنَّفيِ».

ففي قولِه: ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ تحريمُ الشِّركِ والنَّهيُ عنه، فشَمِلَ ذلك كُلَّ مُشرَكٍ به أيًّا كان، وكلَّ مُشْرَكٍ فيه مِن أيِّ أنواعِ العبادةِ، فإنَّ ﴿شَيۡـٔٗاۖ﴾ مِنَ النَّكِراتِ فتعُمُّ جميعَ الأشياءِ؛ لأنَّ ذلك أعظَمُ الظُّلمِ وأقبَحُ القبيحِ، وقولُه: ﴿تُشۡرِكُواْ﴾ يدُلُّ على أنَّ المُشركِينَ كانوا يعبُدُونَ اللّهَ، ولكنَّهم يُشرِكونَ به غيرَه مِنَ الصالحِينَ والأصنامِ؛ فكانَ خِطابُ اللهِ صريحًا لهم على تركِ عِبادةِ غيرِه، وإفرادِه تعالى بالعِبادةِ.

---

(١) انظر: الكلمات النافعة، في المُكفِّرات الواقعة؛ للشيخِ عبدِالله بنِ محمَّدِ بنِ عبدِالوَهَّابِ (ص٣٣٣).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٢/ ١٠٣).

وقولُه: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ أي: لا تعبُدُوا مع اللهِ غيرَه، ولا تَتوجَّهُوا بطلَبِ الحوائجِ إلَّا إليه كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦﴾ [يونس]، ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ٥٥﴾ [الأعراف]. فمَن صرفَ مِنها شيئًا لغيرِ الله فهو مُشرِكٌ كافرٌ؛ لأنَّه: عبَدَ مع اللهِ غيرَه، وجعَلَه نِدًّا لله في عبادتِه.

النَّـظْم

١٥٠	وَقَوْلُـهُ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ﴾ ـــا	قَــدْ قَطَعَـــتْ كُلَّ الشُّـــكُوكِ عَنَّا
١٥١	لِأَنَّهَـا هِـيْ[1] الْحِكْمَةُ الشَّــرْعِيَّهْ	لَهَـــا خُلِقْنَـــا حِكْمَـــةً[2] مَرْعِيَّهْ
١٥٢	قَـدْ رَضِيَهَـا[3] دِينًـا لَنَـا وَمِلَّـهْ	أَقَامَهَـــا[4] بِوَاضِـحِ الأَدِلَّــهْ
١٥٣	وَصَّـى أُولِـي الْعَـزْمِ بِهَـا الْعَزِيزُ	إِنَّ السَّـــعِيدَ مَـــنْ لَهَـــا يَحُـــوزُ

الغريـب

(مِلَّهْ): الدِّينُ والشَّريعةُ[5].

(أُولِي الْعَزْمِ) مِنَ الرُّسُلِ: الَّذينَ عزَمُوا على أَمرِ اللهِ فيما عَهِدَ إليهم، وهُمْ: نُوحٌ، وإبراهيمُ، ومُوسى، وعيسى، ومُحمَّدٌ، عليهم الصلاةُ والسلامُ، وقيل: هُمْ أُولُو الجِدِّ والثَّباتِ والصَّبْرِ، والعَزْمُ في لُغةِ هُذَيلٍ بمعنى الصَّبْرِ، يقولونَ: ما لي عنك عَزْمٌ، أي: صَبْرٌ[6].

---

(١) بسُكونِ الياءِ؛ لاستقامةِ الوَزْنِ، وهي لغةُ قَيسٍ وأَسَدٍ.
(٢) لعلَّ نَصْبَ (حِكمةً) على الحالِ أشْبَهُ. والرفعُ جائزٌ.
(٣) كذا في الأصلِ والمخطوطِ. ويَلْزَمُ على ذلك إسكانُ الضَّادِ؛ لِئَلَّا ينكَسِرَ البيتُ، ولو حُذِفَت (قَدْ) لاستقامَ البيتُ ولكسَرْنَا ضادَ (رَضِيهَا).
(٤) في المخطوطِ: (أَبَانَها).
(٥) انظر: الصحاح (٥/ ١٨٢١).
(٦) انظر: تاج العروس (٣٣/ ٨٩).

(**يحوزُ**): يضُمُّ ويَجمَعُ [١].

الشَّـرْح

(**١٥٠ – ١٥١**) أي: أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات] قطعَت كُلَّ شَكٍّ توَهَّمه الكَلاميُّونَ، فإنَّ العِبادةَ إذا أُطلِقَت دخَلَ فيها كلُّ ما أمَرَ اللهُ به. وذكَرَها اللهُ هنا بِصيغةٍ تدُلُّ على الغايةِ والحِكمةِ العُظمَى، وهي توحيدُه. قال ابنُ عبَّاسٍ: يعبُدُونِ: يُوحِّدُونِ.

وقولُه: (**قَدْ قَطَعَتْ كُلَّ الشُّكُوكِ**): إشارةٌ إلى ما وقَعَ لبعضِ المتكلِّمين مِنَ التَّشكيكِ في دلالةِ هذه الآيةِ على وجوبِ التَّوحيد.

فإنَّ معنَى ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾: إلَّا لِيتذَلَّلُوا لي ويَخْضَعوا لي بالذُّلِّ والطاعةِ، وهذا هو تفسيرُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وذهَبَ أهلُ البِدَعِ إلى أنَّ معنَى ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ أي: إلَّا لِيَخْضَعُوا لأوامِرِي القَدَريةِ، وهذا غيرُ صحيحٍ؛ إذ ليس هنالك أحَدٌ خارِجٌ عن أمرِ اللهِ القَدَريِّ [٢].

كما أنَّ فِي الآيةِ أُسلوبَ الحَصرِ، فإنَّ الاستِثناءَ بـ(إلَّا) بعدَ النَّفي بـ(ما) يُفيدُ الحَصرَ، والمعنَى: خُلِقَتِ الجِنُّ والإنسُ لِغايةٍ واحِدةٍ هي العِبادةُ للهِ وحدَهُ دُونَ ما سِواهُ.

(**١٥٢ – ١٥٣**) أي: رَضِيَ عِبادةَ التَّوحيدِ لنا دِينًا، وبَيَّنَ ذلك بأدِلَّةٍ كثيرةٍ واضحةٍ، كما قال اللهُ في وَصِيَّتِهِ لأُولي العَزْمِ: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ...﴾ [الشورى: ١٣]، فالسَّعيدُ مَن حَفِظَ هذه الوَصِيَّةَ وعَمِلَ بِها.

---

(١) انظر: المصباح المنير (١/ ١٥٦).

(٢) انظر تَمامَ الرَّدِّ عليهم في: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٧٩).

«ومَن تَدبَّرَ أحوالَ العالَمِ وجَدَ كلَّ صلاحٍ في الأرضِ فسببُه توحيدُ اللهِ وعِبادتُه وطاعةُ رسولِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلَّ شرٍّ في العالَمِ وفِتنةٍ وبلاءٍ وقَحْطٍ وتَسليطِ عدُوٍّ وغيرِ ذلك؛ فسببُه مُخالَفةُ الرَّسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والدَّعوةُ إلى غيرِ اللهِ. ومَن تَدبَّرَ هذا حَقَّ التدَبُّرِ وجَدَ هذا الأمرَ كذلك في خاصَّةِ نَفْسِه وفي غيرِهِ عمومًا وخُصوصًا»[(١)].

النَّـظْم

١٥٤	وَحَقُّــــهُ سُــبْحَانَهُ عَلَيْنَـا	تَوْحِيــدُهُ لَــوْلَاهُ مَــا اهْتَدَيْنَـا
١٥٥	وَحَقُّنَــا عَلَيْــهِ بِالْإِخْــلَاصِ	أَوْجَبَــهُ فَضْــلًا بِــلَا قِيَــاسِ

الشَّـرْح

(١٥٤- ١٥٥) يُشيرُ النَاظِمُ إلى حديثِ مُعاذٍ في الصحيحَينِ: قال: **(يَا مُعَاذُ؛ هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ؟)**، قلتُ: اللهُ ورسولُه أعلَمُ، قال: **(حَقُّ اللهِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)**، ثمَّ قال: **(هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ إِذَا فَعَلُوهُ؟)**، قلتُ: اللهُ ورسولُهُ أعلَمُ، قال: **(حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ أَلَّا يُعَذِّبَهُمْ)**[(٢)].

ثمَّ بيَّنَ أنَّ حَقَّنا عليه هو فَضْلٌ منه أوجَبَه على نَفْسِه، لا مِن بابِ القِياسِ والمُقابَلةِ على حَقِّه علينا، كما يَجِبُ للمخلوقِ على المخلوقِ.

وأهلُ السُّنَّةِ: **مَنَعُوا** أن يُوجِبَ العقلُ على اللهِ شيئًا، **ولم يَمْنَعُوا** أن يُوجِبَ على نَفْسِه ما أرادَ.

فهُم في الإيجابِ على اللهِ وَسَطٌ بينَ:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٥).

(٢) خ (٢٨٥٦) م (٣٠) عن مُعاذِ بنِ جَبَلٍ.

١- المُعتزِلةِ الذينَ يُوجِبونَ على اللهِ بِناءً على اعتِقادِهم بالتَّحسينِ والتَّقبيحِ العَقْلِيَّيْنِ.

٢- والأشاعِرةِ الذين يَنْفُون ذلك مُطْلَقًا [١].

قال ابنُ بطَّالٍ: مَن زعَمَ مِنَ المُرجِئةِ أنَّ اللهَ يَجِبُ عليه ثوابُ المُطيعينَ. فجَوابُ أَهلِ السُّنَّةِ لهم القائلينَ: إنَّ اللهَ لا يَجِبُ عليه شيءٌ لِعبادِه: أنَّ هذا اللفظَ خرَجَ على التَّزاوُجِ والتقابُلِ لِمَا تَقدَّمَ في أوَّلِ الكلامِ مِن ذِكرِ حَقِّ اللهِ على العِبادِ، كما قال تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فسَمَّى الجَزاءَ على السَّيِّئةِ باسمِ السَّيِّئةِ، فكذلك ها هنا سمَّى ثوابَهُ للطائِعِينَ مِن عِبادِه باسمِ ما استَحَقَّهُ تعالى عليهم مِن طاعتِهم له، وإنَّما معنَى حَقِّ العِبادِ على اللهِ إنجازُ ما وعَدَ به تعالى مِن أن يُدخِلَهم الجَنَّةَ [٢].

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: مَن قال: ليس للمخلوقِ على الخالِقِ حقٌّ يُسأَلُ به، كما رُوِيَ: أنَّ اللهَ تعالى قال لداودَ: وأَيُّ حقٍّ لآبائِكَ عَلَيَّ؟ فهو صحيحٌ إذا أُريدَ بذلك أنَّه ليس للمخلوقِ عليه حَقٌّ بالقِياسِ والاعتِبارِ على خَلْقِه، كما يَجِبُ للمخلوقِ على المخلوقِ.

وهذا كما يظُنُّه جُهَّالُ العُبَّادِ مِن أنَّ لهم على اللهِ سُبحانَه حَقًّا بعِبادتِهم؛ وذلك أنَّ النُّفوسَ الجاهلِيَةَ تَتخيَّلُ أنَّ الإنسانَ بعِبادتِه وعِلمِه يَصيرُ له على اللهِ حَقٌّ، مِن جِنسِ ما يَصيرُ للمَخلوقِ على المَخلوقِ، كالَّذينَ يخدُمُونَ مُلوكَهم ومُلَّاكَهم فيَجلِبُونَ لهم مَنفعةً، ويَدفَعُونَ عنهم مَضَرَّةً، ويَبقى أحَدُهم يَتقاضَى العِوَضَ والمُجازاةَ على ذلك، ويقولُ له عندَ جَفاءٍ أو إعراضٍ يَراهُ منه: أَلَمْ أَفعَلْ كذا؟! يمُنُّ عليه بما يَفعَلُه معه، وإنْ لم يَقُلْهُ بلِسانِه كان ذلك في نَفْسِه، وتَخيُّلُ مِثلِ هذا في حقِّ الله تعالى مِن جَهْلِ الإنسانِ وظُلمِه.

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص٤٠٩).

(٢) شرح صحيح البخاري (٩/ ٥٠- ٥١).

ولهذا بيَّنَ سبحانَه أنَّ عمَلَ الإنسانِ يعودُ نَفْعُه عليه، وأنَّ اللهَ غَنِيٌّ عنِ الخَلْقِ، كما في قولِه تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، وقولِه تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت]، وقولِه تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، وقولِه تعالى: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [النمل]...

وقد بيَّنَ سبحانَه أنَّه المَانُّ بالعَمَلِ، فقال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ [الحجرات]...»[1].

النَّـظْم

١٥٦	وَمُحْكَمُ الْقُرْآنِ يَكْفِي الْمُنْصِفَا[2]	إِذَا رَأَى الْبُرْهَانَ فِيهِ اعْتَرَفَا
١٥٧	وَمَا أَتَى فِي سُورَةِ الأَحْقَافِ	وَفَاطِرٍ مَعْ سَبَأٍ قُلْ كَافِي[3]
١٥٨	إِنْ قَالَ فِي الأَصْنَامِ ذَا فَاسْأَلْهُ	هَلْ يَعْرِفُ الْقُرْآنَ كَيْ يَقْبَلَهُ!
١٥٩	قُلْ فِي جِدَالِ ابْنِ الزِّبَعْرَى لِلنَّبِي	فِي آيَةِ التَّعْمِيمِ تَنْبِيهُ[4] الْغَبِي
١٦٠	قَدْ أَخْرَجَتْ مَا بَعْدَهَا مَنْ سَبَقَتْ	مِنْ رَبِّنَا الْحُسْنَى لَهُمْ وَفَرَّقَتْ[5]

(١) قاعدة جليلة، في التَّوسُّلِ والوسيلة (ص٥٧).
(٢) في المخطوطِ: (مُنصِفًا).
(٣) في الأصلِ والمخطوطِ: (كَافِ) بلا ياءٍ. والجادَّةُ كَتْبُها بالياءِ، وهي مَبنيَّةٌ على الوقفِ؛ فإنَّنا لو وقَفْنا على المنقوصِ المنوَّنِ نعيدُ الياءَ التي كانت حُذِفَتْ للتخلُّصِ مِنَ الثِّقَلِ على لُغةٍ حكاها أبو الخَطَّابِ ويُونسُ، ومنها قِراءةُ ابنِ كَثِيرٍ وقفًا (ولِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي) كما في الكتابِ لسيبويه (٢/ ٢٨٨)، أمَّا اللُّغةُ الأُخرى - وهي الوقفُ بالسُّكونِ - فتُفسِدُ القافيةَ. وانظر: ارتشافَ الضرَبِ (٢/ ٣٧٩).
وفي المخطوطِ وقع البيتُ هكذا: (وَفَاطِرٍ وَفِي سَبَأٍ كافِ).
(٤) في المخطوطِ: (بُرْهَانُ).
(٥) في المخطوطِ: (فَأَشْرَقَتْ).

الغريب

(مُحْكَمُ الْقُرْآنِ): الثابتُ الواضِحُ الحُجَّةِ.

(ابْنِ الزِّبَعْرَى): هو: عبدُاللهِ بنُ الزِّبَعْرَى بنِ قيسِ بن عَدِيٍّ القُرشيُّ السَّهْميُّ الشاعرُ الصَّحابيُّ، كان مِن أشَدِّ الناسِ على رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابِه بلِسانِه ونَفْسِه قبلَ إسلامِه، ثمَّ أسلَمَ بعدَ الفتحِ وحسُنَ إسلامُه واعتذَرَ عن زَلَّاتِه حين أتى النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١).

(فَرَّقَتْ) أي: فرَّقَتْ بين مَن يُحِبُّ اللهَ ومَن لا يُحِبُّ.

الشَّـرْح

(١٥٦) أي: أنَّ المُنصِفَ الذي يُريدُ الهِدايةَ يَكْفِيه مُحكَمُ القرآنِ الذي لا يختلِفُ؛ لِمَا فيه مِن واضحِ البُرهانِ على توحيدِ اللهِ وإخلاصِ العُبوديَّةِ له.

(١٥٧) يُريدُ الناظمُ بهذا: الآياتِ الثلاثَ في:

١- الأحقافِ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ...﴾ [٤].

٢- وفاطرٍ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ...﴾.

٣- وسَبَأٍ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾، فهذه الآياتُ كافيةٌ في نَقضِ الشِّركِ.

---

(١) أُسد الغابة (٣/ ١٣٥)، وتهذيب الأسماءِ واللغات (١/ ٥٢١).

قال الناظِمُ: المُتكَلِّمونَ خَفِيَ عليهم هذا، وظَنُّوا أنَّ تحقيقَ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ والقُدرةِ، هو الغايةُ المقصودةُ، والفناءَ فيه هو تحقيقُ التوحيدِ؛ وليس الأمرُ كذلك؛ بل هذا لا يَكفي في أصلِ الإسلامِ، إلَّا إذا أُضِيفَ إليه واقترَنَ به توحيدُ الإلهيةِ: إفرادُ اللهِ تعالى بالعِبادةِ، والحُبِّ، والخُضوعِ، والتَّعظيمِ، والإنابةِ، والتَّوَكُّلِ، والخَوفِ، والرَّجاءِ، وطاعةِ اللهِ، وطاعةِ رسولِه.

هذا أصلُ الإسلامِ وقاعِدتُه؛ والتوحيدُ الأوَّلُ... هو: توحيدُ الرُّبوبيَّةِ والقُدرةِ والخَلْقِ والإيجادِ، وهو الذي يُبنى عليه توحيدُ العملِ والإرادةِ، وهو دَليلُه الأكبَرُ، وأصلُه الأعظَمُ.

وكثيراً ما يَحتَجُّ به سبحانَه على مَن صرَفَ العملَ لغيرِه، قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ الآياتِ [البقرة]، وقال: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ [النمل ٦٢] إلى آخِرِ الآياتِ. وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ الآيةَ [الأعراف: ٥٤]، ومَن نظَرَ في تفاسيرِ السلفِ، عَلِمَ هذا [(١)].

(١٥٨) أي: أنَّه إذا ادَّعَى القُبوريُّ أنَّ هذه الآياتِ نزَلَتْ في الأصنامِ فقُلْ له: أفَلَا تَتدبَّرُ القُرآنَ!! فإنَّ العِلَّةَ واحدةٌ، وهي: كلُّ ما عُبِدَ مِن دُونِ اللهِ.

واعلَمْ «أنَّ أعداءَ اللهِ لهم اعتِراضاتٌ كثيرةٌ على دِينِ الرُّسُلِ يصُدُّون بها الناسَ عنه؛ مِنها قولُهم: نحنُ لا نُشرِكُ باللهِ، بلْ نَشهدُ أنَّه لا يخلُقُ ولا يرزُقُ ولا يَنفَعُ ولا يضُرُّ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأنَّ محمَّدًا - عليه السلام - لا يَملِكُ لنَفْسِه نَفْعًا ولا ضَرًّا، فضلًا عن عبدِالقادرِ أو غيرِه، ولكنْ أنا مُذنِبٌ، والصالحونَ لهم

---

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ٥٢٧).

جاهٌ عِندَ اللهِ، وأطلُبُ مِنَ اللهِ. فجاوِبْه بما تَقدَّمَ وهو: أنَّ الذين قاتَلَهم رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُقِرُّونَ بما ذكَرْتَ، ومُقِرُّون أنَّ أوثانَهم لا تُدبِّرُ شيئًا، وإنَّما أرادُوا الجاهَ والشفاعةَ، واقرَأْ عليه ما ذكَرَه اللهُ في كِتابِه ووَضَّحَه.

فإنْ قال: هؤلاءِ الآياتُ نزَلَتْ فيمَن يعبُدُ الأصنامَ! كيف تَجعلونَ الصالِحِينَ مِثلَ الأصنامِ، أمْ كيف تَجعلونَ الأنبياءَ أصنامًا؟! فجاوِبْه بما تَقدَّمَ. فإنَّه إذا أقَرَّ أنَّ الكُفَّارَ يَشهدونَ بالرُّبوبيةِ كلِّها للهِ، وأنَّهم ما أرادُوا ممَّن قصَدُوا إلَّا الشفاعةَ، ولكنْ إذا أرادَ أن يُفرِّقَ بين فِعلِه وفِعلِهم بما ذكَرَ فاذكُرْ له أنَّ الكفارَ مِنهم مَن يدعو الأصنامَ، ومِنهم مَن يدعو الأولياءَ الذينَ قال اللهُ فيهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، ويَدْعُون عِيسى بنَ مريمَ وأُمَّهُ وقد قال تعالى: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٧٥ قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٧٦﴾ [المائدة]، واذكُرْ له قولَهُ تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٤٠ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ ٤١﴾ [سبأ]، وقولَه تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ١١٦﴾ [المائدة]، فقُلْ له: أعرَفْتَ أنَّ اللهَ كفَّرَ مَن قصَدَ الأصنامَ؟ وكفَّرَ أيضًا مَن قصَدَ الصالِحِينَ، وقاتَلَهم رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فإنْ قال: الكُفَّارُ يريدونَ مِنهم، وأنا أَشهدُ أنَّ اللهَ هو النافعُ الضارُّ المُدبِّرُ لا أُريدُ إلَّا منه، والصالحونَ ليس لهم مِنَ الأمرِ شيءٌ، ولكنْ أَقصِدُهم أرجُو مِنَ اللهِ شفاعتَهم.

فالجوابُ: أنَّ هذا قولُ الكُفَّارِ سواءٌ بسواءٍ، واقرأْ عليه قولَهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وقولَه تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، واعلَمْ أنَّ هذه الشُّبَهَ الثلاثَ هي أكبَرُ ما عِندَهم، فإذا عرَفْتَ أنَّ اللهَ وضَّحَها لنا في كِتابِهِ وفَهِمْتَها فهمًا جيِّدًا فما بعدَها أيسَرُ منها» [١].

وقولُه: (يَقْبَلْهُ) كذا ضَبطه الناظمُ بجزمِ اللامِ، وأصلُها النصبُ كما لا يَخفى، وجَزَمَها الناظمُ ضرورةً، ويَحتمِلُ أن تكونَ على لُغةِ مَن يَجزِمُ المضارعَ بلا جازمٍ تخفيفًا، وهي لُغةُ تميمٍ وأَسَدٍ وبعضِ أهلِ نَجدٍ، كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٦] و﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] و﴿وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] في قِراءةِ بعضِ السَّبْعةِ [٢].

(١٥٩- ١٦٠) وقُلْ أيضًا لعُبَّادِ القُبورِ: إنَّ اللهَ عَمَّمَ في الرَّدِّ على كُلِّ مَن عبَدَ غيرَ اللهِ: مِنَ المَلائكةِ والأنبياءِ والأصنامِ، وذلك في سببِ نُزولِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ ۝٩٨﴾ [الأنبياء]، فروَى ابنُ جَريرٍ أنَّ ابنَ الزِّبَعْرَى - قبْلَ إسلامِه - رَدَّ على النبيِّ ﷺ: بأنَّ مِنَ الناسِ مَنْ عبَدَ عِيسَى ومُوسى والمَلائكةَ، فهؤلاءِ سيَكونونَ أيضًا في النارِ؟! فنزَلَتْ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ۝١٠١...﴾ [الأنبياء] [٣].

فالاستِثناءُ مِعيارُ العُمومِ، ولكنَّ الجاهِلَ الغَبِيَّ لا يَفهمُ ذلك؛ فإنَّ الآيةَ عامَّةٌ في

(١) كشف الشُّبُهات (ص١٧).

(٢) انظر: البحر المحيط لأبي حيَّانَ (٤/ ٤٣٣)، والدُّرَّ المَصون (١/ ٣٦١)، والنَّشر لابنِ الجزريِّ (٥/ ١٥٩٩)، وإتحاف فضلاء البشر (١/ ١٧٨).
ووقَعَ في المخطوطِ: (هذا) بدلَ (ذا)، و(حتَّى) بدَلَ (كي).

(٣) ج (١٦/ ٤١٧- ٤١٨).

النَّهيِ عن كُلِّ معبودٍ حتَّى لو كان نَبيًّا أو مَلَكًا. ومَن عُبِدَ وهو راضٍ فهو مِن حَصَبِ جهَنَّمَ.

«فإنْ قال: أنَا لا أُشرِكُ باللهِ شيئًا حاشَا وكَلَّا. ولكنَّ الالتجاءَ إلى الصالحِينَ ليس بشِركٍ.

فقُلْ له: إذا كُنتَ تُقِرُّ أنَّ اللهَ حرَّمَ الشِّركَ أعظَمَ مِن تحريمِ الزِّنى وتُقِرُّ أنَّ اللهَ لا يَغفِرُه، فما هذا الأمرُ الذي حرَّمَه اللهُ وذكَرَ أنَّه لا يَغفِرُه؟ فإنَّه لا يَدري.

فقُلْ له: كيفَ تُبرِّئُ نَفْسَك مِنَ الشِّركِ وأنتَ لا تَعرِفُه؟ أم كيفَ يُحرِّمُ اللهُ عليك هذا ويذكُرُ أنَّه لا يَغفِرُه ولا تَسأَلُ عنه ولا تَعرِفُه، أتظُنُّ أنَّ اللهَ يُحرِّمُه ولا يُبيِّنُه لنا.

فإنْ قالَ: الشِّركُ عِبادةُ الأصنامِ، ونحنُ لا نعبُدُ الأصنامَ، فقُلْ له: ما معنَى عبادةِ الأصنامِ؟ أتظُنُّ أنَّهم يَعتقِدونَ أنَّ تلكَ الأخشابَ والأحجارَ تخلُقُ وترزُقُ وتُدبِّرُ أمرَ مَن دعاها؟! فهذا يُكذِّبُه القرآنُ.

وإنْ قال: هو مَن قصَدَ خَشَبةً أو حجَرًا أو بَنِيَّةً على قبرٍ أو غيرِه يَدْعُون ذلك ويَذْبَحُون له، ويقولون: إنَّه يُقرِّبُنا إلى اللهِ زُلفى ويَدفعُ اللهُ عنا ببركتِهِ أو يُعطينا ببركتِهِ.

فقُلْ: صدَقْتَ، وهذا هو فِعلُكم عندَ الأحجارِ والأبنيةِ التي على القُبورِ وغيرِها، فهذا أقَرَّ أنَّ فِعلَهم هذا هو عبادةُ الأصنامِ، فهو المطلوبُ.

ويُقالُ له أيضًا: قولُكَ: «الشِّركُ عِبادةُ الأصنامِ»: هلْ مُرادُكَ أنَّ الشِّركَ مخصوصٌ بهذا، وأنَّ الاعتمادَ على الصالحِينَ ودُعاءَهم لا يدخُلُ في ذلك؟! فهذا يرُدُّه ما ذكَرَه اللهُ في كتابِهِ مِن كُفرِ مَن تَعلَّقَ على الملائكةِ وعيسى والصالحينَ، فلا بُدَّ أن يُقِرَّ لك أنَّ مَن أشرَكَ في عبادةِ اللهِ أحدًا مِنَ الصالحِينَ فهو الشِّركُ المذكورُ في القرآنِ، وهذا هو المطلوبُ»[(١)].

(١) كشف الشُّبُهات (ص٢٧).

وقولُه: (**وَفَرَّقَتْ**) ضبَطَه الناظمُ في الأصلِ هكذا بتشديدِ الراءِ، وهو صحيحٌ لُغةً وعَرُوضًا، ويَصِحُّ ضبطُها كذلك بالتَّخفيفِ.

النَّـظْم

١٦١	إِنَّ قُرَيْشًـــا وَافَقَتْ إِذْ سَمِعَتْ	«تِلْكَ الْغَرَانِيقُ الْعُلَا» فَسَـــجَدَتْ
١٦٢	وَقَدْ نَهَانَـــا عَنْ دُعَـــاءِ الأَنْبِيَا	فِي سُـــورَةِ الْإِسْـــرَاءِ عَنْهُ مُنْبِيَا [١]
١٦٣	قَدْ خَصَّهُمْ بِالذِّكْـــرِ وَالْمَلَائِكَهْ	مَعْ قُرْبِهِـــمْ لِتَبْطُلَ الْمُشَـــارَكَهْ [٢]
١٦٤	وَيَقْتَـــضِي أَنَّ الَّذِيـــنَ دُونَهُمْ	أَوْلَـــى وَلَكِـــنْ حَكَّمُـــوا ظُنُونَهُمْ

الغريـب

(**الْغَرَانِيق**): الغَرَانِيق ها هنا: «هي المَلائكةُ على قولٍ، وعلى آخَرَ: هي الأصنامُ، ولا تَنافيَ بينهما؛ فإنَّ المقصودَ بعبادتِهم: الأصنامُ والملائكةُ والصالحون» [٣]، وهي في الأصلِ: الذُّكُورُ مِن طَيْرِ الماءِ، واحِدُها: غُرْنُوقٌ وغُرْنَيْقٌ [٤]، سُمِّيَ به لِبَيَاضِهِ، وقِيلَ: هو الكُرْكِيُّ وهو طائِرٌ كَبيرٌ أغبَرُ اللَّوْنِ طويلُ العُنُقِ والرِّجْلَينِ أبتَرُ الذَّنَبِ قليلُ اللَّحمِ يَأْوِي إلى الماءِ أحيانًا. والغُرْنُوقُ أيضًا: الشَّابُّ النَّاعِمُ الأبيَضُ، وكانوا

---

(١) بعدَ هذا البيتِ زيادةُ بيتٍ في المخطوطِ، وهو:

فِي قَوْلِهِ سُـــبْحَانَهُ: ﴿قُلِ ادْعُوا﴾ فِيهَا أَبَانَ اللـــهُ عَجْزَ الْمَدْعُو

يعني قولَهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ٥٦﴾ [الإسراء]، فإنَّ اللهَ أوضَحَ فيها عَجْزَ هذه الآلهةِ عن إيصالِ أيِّ نفعٍ أو دفعِ أيِّ ضُرٍّ، كما لا يَملِكون أيضًا تحويلَه مِن شخصٍ إلى آخَرَ مِن شِدَّةٍ إلى ما دُونَها، فإذا كانُوا بهذه الصِّفةِ فلِأيِّ شيءٍ تَدْعُونَهم مِن دُونِ اللهِ؟ فإنَّهم لا كَمَالَ لهم ولا فَعَالَ نافِعةٌ، فاتِّخاذُهم آلهةً نَقْصٌ في الدِّينِ والعقلِ وسَفَهٌ في الرَّأيِ.

(٢) (لِتَبْطُلَ) كذا في المخطوطِ بالتاءِ، وفي الأصلِ كُتِبَتْ بالتاءِ والياءِ.

(٣) تيسير العزيز الحميد (ص٢٣٥).

(٤) **فائدةٌ**: ذكَرَ في التاج (٢٦/ ٢٤٧) لُغاتِها فقال: «والغُرْنَيْقُ بالضَّمِّ وفتحِ النُّونِ وكزُنْبورٍ، وقِنْديلٍ، وسَمَوْءلٍ، وفِرْدَوْسٍ، وقِرْطاسٍ، وعُلابِطٍ، فهي سَبْعُ لُغاتٍ».

يزعُمونَ أنَّ الأصنامَ تُقرِّبُهم مِنَ اللَّهِ وتَشفَعُ لهم، فشُبِّهَت بالطُّيُورِ التي تَعْلُو في السَّماءِ وتَرْتَفِعُ [(١)].

(**مُنْبِيًا**) أي: مُخْبِرًا.

الشَّـرْح

(**١٦١**) أرادَ **النَّاظِمُ** الإشارةَ إلى قِصَّةِ الغَرانيقِ المشهورةِ في التفسيرِ والسِّيَرِ، وخُلاصَتُها:

أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكَرَ «الغرانِيقَ العُلَا»، وهي الملائِكةُ، وأنَّ شفاعتَهم لَتُرْتَجى، وعظَّمَها. وقد كانوا يعبُدُونَها، وقالوا: قد عظَّمَ آلِهَتَنا فسجَدُوا.

أراد الاستِدلالَ بها على وقوعِ الشِّرْكِ بعبادةِ الملائكةِ، حيثُ سجَدَ المشركونَ ورَضُوا، فنسَخَ اللهُ هاتينِ الكلمتَينِ، وأبطَلَ ما يتوَهَّمُونَ ويعبُدُون، فأنزَلَ اللهُ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٢ لِّيَجۡعَلَ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمۡ﴾ [الحج].

وقِصَّةُ الغَرانيقِ كان السلَفُ يُورِدُونَها في التفسيرِ مِن غيرِ نكيرٍ: كابنِ جَريرٍ وابنِ أبي حاتمٍ وابنِ المُنذِرِ، وتابعَهم كالعادةِ أئمةُ الدَّعوةِ [(٢)]، والذي يَنبغي في مِثلِ هذا الأمرِ: أنْ يُتنبَّهَ إلى أنَّه إذا أمكَنَ أن نَفهَمَ الشيءَ فَهْمًا حسَنًا، فهو أحسَنُ مِن أن نرُدَّ على السلَفِ رِواياتِهم واختياراتِهم - كما فعَلَ بعضُ المتأخِّرينَ - فهُمْ أَئِمَّةُ هذا الشانِ، ويَبعُدُ أن تَخفَى عليهم نكارةُ مِثلِ ذلك لو كان، وهُمُ الأعلَمُ بما يليقُ بِجَنابِ اللهِ ورسولِه.

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٦٤).

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص٢٣٥).

ثمَّ اختلَفَ مَن بعدَهم فيها، فأنكَرَها جَمْعٌ وصحَّحَها جَمْعٌ:

١- فمَن أنكَرَها قال: الخطأُ في سَمْعِهم، فإنَّ الشيطانَ ألْقَى هذا الكلامَ في سَمْعِهم.

٢- ومَن قَوَّاها قال: إذا حصَلَ البيانُ ونَسَخَ اللهُ ما ألْقاهُ الشيطانُ لم يكنْ في ذلك مَحذورٌ، وكان ذلك دليلًا على صِدْقِ نُبُوَّتِه، وأَمانَتِه، فإنَّه غيرُ مُتَّبِعٍ لِهَواهُ ولا مُصِرٍّ على غيرِ الحَقِّ؛ كفِعلِ طالبِ الرِّياسةِ المُصِرِّ على خَطَئِه [(١)].

وقد مالَ شيخُ الإسلامِ إلى ذلك، وكذا النَّاظِمُ [(٢)]؛ فإنَّه نقَلَ عنِ الحافظِ ابنِ حجَرٍ أنَّه مالَ إلى تَقويةِ القِصَّةِ بكَثْرةِ الطُّرُقِ في الفَتْحِ.

قال الحافظُ: كَثْرةُ الطُّرُقِ تدُلُّ على أنَّ للقِصَّةِ أصلًا، مع أنَّ لها طريقَينِ آخرَينِ مُرسلَينِ رِجالُهما على شرطِ الصحيحَينِ... وقد تَجرَّأَ أبو بكرِ بنُ العَرَبيِّ كعادتِه فقال: ذكَرَ الطَّبَريُّ في ذلك رِواياتٍ كثيرةً باطِلةً لا أصلَ لها [(٣)]. وهو إطلاقٌ مَردودٌ عليه. وكذا قولُ عِياضٍ: هذا الحديثُ لم يُخرِجْه أحَدٌ مِن أهلِ الصِّحَّةِ ولا رواهُ ثِقَةٌ بسَنَدٍ سليمٍ مُتَّصِلٍ، مع ضعفِ نَقَلَتِه واضطِرابِ رِواياتِه وانقِطاعِ إسنادِه. وكذا قولُه: ومَن حُمِلَت عنه هذه القِصَّةُ مِنَ التابعينَ والمُفسِّرينَ لم يُسنِدْها أحَدٌ مِنهم ولا رفَعَها إلى صاحبٍ، وأكثَرُ الطُّرقِ عنهم في ذلك ضَعيفةٌ واهِيَةٌ.. ثمَّ ردَّه مِن طريقِ النَّظَرِ: بأنَّ ذلك لو وقَعَ لارتَدَّ كثيرٌ ممَّنْ أسلَمَ، قال: ولم يُنقَلْ ذلك. انتهى [(٤)].

وجميعُ ذلك لا يَتمشَّى على القواعدِ، فإنَّ الطُّرُقَ إذا كثُرَتْ وتَبايَنَتْ مَخارِجُها دلَّ

---

(١) انظر: الجواب الصحيح (٢/ ٣٥)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٣٣٥).
(٢) بخَطِّه على هامشِ (الأصل) (ص٩).
(٣) أحكام القرآن لابنِ العربيِّ (٣/ ٢٥٧).
(٤) الشِّفا للقاضي عياضٍ (٢/ ١٢٥).

ذلك على أنَّ لها أصلًا، وقد ذكَرتُ أنَّ ثلاثةَ أسانيدَ مِنها على شرطِ الصحيحِ، وهي مَراسِيلُ يَحْتَجُّ بمِثلِها مَن يَحْتَجُّ بالمُرسَلِ، وكذا مَن لا يَحتَجُّ به لاعتِضادِ بعضِها ببَعْضٍ.

وإذا تَقرَّرَ ذلك تَعيَّنَ تأويلُ ما وقَعَ فيها ممَّا يُستنكَرُ، وهو قولُه: (أَلْقَى الشَّيطانُ على لِسانِه: تلك الغَرانِيقُ العُلَى [1]، وإنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجَى)، فإنَّ ذلك لا يَجوزُ حَمْلُه على ظاهِرِه؛ لأنَّه يَستحيلُ عليه ﷺ أن يَزيدَ في القرآنِ عَمْدًا ما ليسَ منه، وكذا سهوًا، إذا كانَ مُغايِرًا لِمَا جاء به مِنَ التوحيدِ؛ لِمَكانِ عِصْمَتِه.

وقد سلَكَ العلماءُ في ذلك مَسالِكَ:

١- فقِيلَ: جرَى ذلك على لِسانِه حينَ أصابَتْه سِنَةٌ وهو لا يشعُرُ، فلمَّا عَلِمَ بذلك أحكَمَ اللهُ آياتِه.

ورَدَّهُ عِياضٌ بأنَّه لا ولايةَ للشَّيطانِ عليه في النَّوْمِ.

٢- وقيلَ: إنَّ الشيطانَ أَلْجَأَهُ إلى أنْ قال ذلك بغيرِ اختيارِه.

ورَدَّهُ ابنُ العَرَبيِّ بقولِه تعالى حِكايةً عنِ الشَّيطانِ: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ﴾ الآيةَ [إبراهيم: ٢٢]، قال: فلو كانَ للشَّيطانِ قُوَّةٌ على ذلك لَمَا بَقِيَ لأحدٍ قُوَّةٌ في طاعةٍ.

٣- وقيل: إنَّ المشركينَ كانوا إذا ذكَرُوا آلِهَتَهم وصَفُوهم بذلك، فعَلِقَ ذلك بحِفْظِه ﷺ فجرَى على لِسانِه لمَّا ذكَرَهم سَهْوًا. ورَدَّ ذلك عِياضٌ فأجادَ.

٤- وقيل: لعلَّه قالَها توبيخًا للكُفَّارِ. قال عِياضٌ: وهذا جائِزٌ إذا كانتْ هُناكَ قرينةٌ تدُلُّ على المُرادِ.

---

(١) قوله: «العُلَى» واوِيَّةٌ، فحَقُّها أن تُكتَبَ بالألِـفِ كما مَرَّ، لكنْ تركْناها هنا بالياءِ لمُشاكَلةِ السَّجْعةِ «لَتُرْتَجَى»، على أنَّ كَتْبَها بالياءِ جائزٌ على المَذْهَبِ الكوفيِّ في كُلِّ مضمومِ الأوَّلِ أو مكسورِه.

٥- وقيلَ: إنَّه لمَّا وصَلَ إلى قولِه: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ٢٠﴾ [النجم] خَشِيَ المشركونَ أن يأتيَ بَعْدَها بشيءٍ يذُمُّ آلِهَتهم به، فبادَرُوا إلى ذلك الكلامِ فخلَطُوه في تِلاوةِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على عادَتِهم في قولِهم: ﴿لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦]، ونُسِبَ ذلك للشَّيطانِ لكونِهِ الحامِلَ لهم على ذلك، أو المُرادُ بالشيطانِ: شيطانُ الإنسِ.

٦- وقيل: المرادُ بالغَرانيقِ العُلَا: المَلائِكةُ، وكان الكُفَّارُ يَقولونَ: المَلائكةُ بَناتُ اللهِ! ويعبُدُونَها، فسِيقَ ذِكرُ الكُلِّ لِيَرُدَّ عليهم بقولِه تعالى: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلۡأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١]، فلمَّا سَمِعَه المشركونَ حمَلُوه على الجَميعِ، وقالُوا: قد عظَّمَ آلِهَتَنا، ورَضُوا بذلك، فنسَخَ اللهُ تلك الكلمتَينِ وأحكَمَ آياتِه.

٧- وقيل: كان النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرَتِّلُ القرآنَ فارتَصَدَهُ الشيطانُ في سَكْتةٍ مِنَ السَّكَتاتِ ونطَقَ بتلكَ الكلماتِ مُحاكِيًا نَغْمَتَه، بحيثُ سَمِعَه مَن دَنَا إليه فظَنَّها مِن قولِه وأشاعَها.

قال: وهذا أحسَنُ الوُجوهِ. ويُؤيِّدُه ما تَقدَّمَ في صدرِ الكلامِ عنِ ابنِ عبَّاسٍ مِن تفسيرِ ﴿تَمَنَّىٰٓ﴾ بـ«تَلَا». وكذا استحسَنَ ابنُ العَرَبيِّ هذا التأويلَ، وقال قَبْلَه: إنَّ هذه الآيَةَ نصٌّ في مَذْهَبِنا في براءةِ النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممَّا نُسِبَ إليه. قال: ومعنى قولِهِ: ﴿فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ أي: في تِلاوَتِه، فأخبَرَ تعالى في هذه الآيةِ أنَّ سُنَّتَه في رُسُلِه إذا قالُوا قولًا زادَ الشيطانُ فيه مِن قِبَلِ نَفْسِه، فهذا نصٌّ في أنَّ الشيطانَ زادَهُ في قولِ النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا أنَّ النبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَهُ.

قال: وقد سبَقَ إلى ذلك الطَّبَرِيُّ لجَلالةِ قَدْرِه وسَعةِ عِلمِه وشِدَّةِ ساعِدِه في

النَّظَرِ، فصوَّبَ على هذا المعنَى وحوَّمَ عليه [(١)].

وقال شيخُ الإسلامِ: (تلكَ الغَرانيقُ العُلَى، وإنَّ شفاعَتَها لَتُرْتَجَى): هذا فيه قولانِ للناسِ:

- مِنهم مَن يَمنَعُ ذلك... وطعَنَ في وقوعِ ذلك، ومِن هؤلاءِ مَن قال: إنَّهم سَمِعُوا ما لم يقُلْه، فكانَ الخطَأُ في سَمْعِهم والشيطانُ ألْقَى في سَمْعِهم.

- ومَن جوَّزَ ذلك قال: إذا حصَلَ البيانُ ونُسِخَ ما ألْقَى الشيطانُ، لم يكنْ في ذلك محذورٌ، وكان ذلك دليلًا على صِدْقِه وأمانَتِه ودِيانتِه، وأنَّه غيرُ مُتَّبِعٍ هواهُ ولا مُصِرٍّ على غيرِ الحَقِّ، كفِعلِ طالبِ الرِّياسةِ المُصِرِّ على خَطَئِه. وإذا كان نَسْخُ ما جُزِمَ بأنَّ اللهَ أنزَلَه لا محذورَ فيه، فنَسْخُ مِثلِ هذا أَوْلَى ألَّا يكونَ فيه محذورٌ [(٢)].

(١٦٢- ١٦٤) أي: أنَّ اللهَ قد نهَى عن دُعاءِ الأنبياءِ والمَلائكةِ، كما أخبَرَنا اللهُ في قولِه في سورةِ الإسراءِ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ أي: الأنبياءُ والمَلائكةُ ﴿ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ...﴾ [الإسراء]، وهذا يقتضي أنَّه إذا نُهِيَ عن دُعاءِ هؤلاءِ مع قُرْبِهم مِنَ اللهِ فغَيْرُهم مِنَ الناسِ أَوْلَى ألَّا يُشْرَكُوا مع اللهِ، وفي هذا إشارةٌ قَوِيَّةٌ إلى قَطْعِ المُشارَكةِ مع اللهِ. وهذا لمَن كان له قلبٌ يَفهَمُ عنِ الله، أمَّا مَنِ اتَّبعَ الظُّنونَ فإنَّ الظَّنَّ لا يُغني مِنَ الحَقِّ شيئًا.

---

(١) فتح الباري (٨/ ٤٣٩) باختِصارٍ.

(٢) الجواب الصحيح، لمَن بدَّلَ دِينَ المَسِيح (٢/ ٣٥- ٣٦).

النَّـظْم

١٦٥	قَدْ عَارَضُوا هَذَا بِتَلْفِيقِ الشُّـبَهْ	وَغَيَّرُوا الأَسْـمَاءَ مِنْ قُبْحِ السَّبَهْ[١]
١٦٦	وَلَقَّبُـوا أَهْـلَ الْهُـدَى أَلْقَابَا	شَـنِيعَةً فَالْمَوْعِـدُ[٢] الْحِسَـابَا
١٦٧	وَطَعَنُـوا فِي دِينِ مَـنْ دَعَاهُمُ	أَنْ يُخْلِصُـوا لِرَبِّهِـمْ دُعَاهُـمُ[٣]
١٦٨	سَـمَّوْهُمُ خَوَارِجًا قَـدْ كَفَّرُوا	مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ نَحْوَهُـمْ بَلْ حَجَّرُوا[٤]
١٦٩	وَخَالَفُوا الْمَذَاهِبَ الْمَشْهُورَهْ[٥]	وَأَنْكَـرُوا الزِّيَـارَةَ الْمَأْثُـورَهْ[٦]
١٧٠	وَزَعَمُـوا بِأَنَّـهُ مِنْ أَعْصُـرِ	وَالنَّـاسُ قَدْ عَادُوا لِسُـبْلِ الْمُنْكَرِ
١٧١	وَأَنَّـهُ بِمُطْلَـقِ التَّوَسُّـلِ	بِالصَّالِحِيـنَ احْكُـمْ بِتَكْفِيرٍ جَلِي
١٧٢	حَاشَـاهُمُ مِنْ هَـذِهِ الأَقْوَالِ	صُدُورُهَـا لَا شَـكَّ مِـنْ جُهَّالِ

الغريـب

(السَّبَه) قِلَّةُ العَقْلِ[٧]، والسَّفَه: الخِفَّةُ، والسَّفِيهُ: الخفيفُ العَقْلِ[٨].

(خَوَارِجًا): الخَوارِجُ: قَوْمٌ مِن أهلِ الأهواءِ، وهم الَّذينَ أنكَرُوا على عليٍّ رضي الله عنه التحكيمَ وجعَلُوه كُفرًا، وتبرَّؤُوا منه ومِن عُثمانَ رضي الله عنه ومِن ذُرِّيَّتِه وقاتَلُوه، وأوَّلُ سيفٍ سُلَّ على الخِلافِ في القواعدِ الدِّينيةِ سيفُ الخوارجِ، وأشهَرُ

(١) في المخطوطِ: (السَّفَه). وفي الأصلِ: (السَّبَه)، والعَوَامُّ عِندَنا يقولونَ: سُبْهةٌ ومَسْبُوهٌ.
(٢) في المخطوطِ: (لِينفِرُوا وَالْمَوْعِدُ) كذا ضُبط في المخطوطِ بِشَدَّةٍ على الفاءِ، ولعله سَبْقُ قَلَم؛ لأنه ينكسرُ به الوزنُ، والصوابُ ضبطُها (لِيُنفِرُوا) ليصحَّ الوزنُ، يقال: نَفَرْتُ الوحشَ تنفيرًا واستَنْفَرْتُه وأَنْفَرْتُه، كُلُّه بِمعنًى. كما في تاج العروس (١٤/ ٢٦٥).
(٣) يجوزُ السكونُ والضَّمُّ في ميمِ: (دَعَاهم)، و(دُعَاهم). وفي المخطوطِ: (يُخلِصُوا وَيُفْرِدُوا مَوْلَاهُمُ).
(٤) في المخطوطِ: (وَحَجَّرُوا).
(٥) في المخطوطِ: (المَعْرُوفَه).
(٦) في المخطوطِ: (الْمَوْصُولَهْ).
(٧) لسان العرب (١٣/ ٤٩٥).
(٨) تهذيب اللغة (٦/ ٨١).

بِدَعِهم: تكفيرُ مُرتكِبِ الكبيرةِ، والخروجُ على أئمةِ المسلمِينَ، واستباحةُ دِماءِ المسلمِينَ، وهُمْ فِرَقٌ كثيرةٌ [(١)]، وعامَّةُ فِرَقِهم خليطٌ بين بِدَعِ المعتزلةِ والجَهميَّةِ.

(**حَجَّرُوا**): يُقالُ: تَحجَّرَ على مَا وسَّعَهُ اللهُ، أي: حَرَّمَه وضَيَّقَه وخَصَّ به نَفْسَه دُونَ غَيْرِه [(٢)].

(**التَّوَسُّل**): يُقالُ: توَسَّلَ فلانٌ إلى فلانٍ بوَسيلةٍ، أي: تَسَبَّبَ إليه بسَبَبٍ، وتَقرَّبَ إليه بحُرمةِ آصِرةٍ تَعطِفُه عليه، ووسَّلَ إلى اللهِ تعالى تَوْسيلًا وتَوَسَّلَ إليه تَوَسُّلًا: عَمِلَ عملًا تَقرَّبَ به إليه [(٣)].

الشَّـرْح

(١٦٥ – ١٦٧) أشارَ الناظمُ ها هنا إلى ثلاثةِ أُمورٍ:

١- أنَّنا لمَّا ذكَرْنا لهم الأدِلَّةَ على خُطورةِ الشِّركِ عارَضَ أعداءُ الدَّعوةِ الحَقَّ بتأليفِ الشُّبَهِ؛ للتلبيسِ على الناسِ وغيَّرُوا أسماءَ الشِّركِ إلى مَحَبَّةِ الأولياءِ وتعظيمِهم ونحوِ ذلك.

قال الشيخُ عبدُاللَّطيفِ بنُ عبدِالرَّحمنِ: وتَلطَّفَ الشيطانُ في كَيدِ هؤلاءِ الغُلاةِ في قُبورِ الصالحِينَ: بأنْ دَسَّ عليهم تَغييرَ الأسماءِ والحُدودِ الشَّرعيةِ، والألفاظِ اللُّغويةِ، فسَمَّوُا الشِّركَ وعِبادةَ الصالحِينَ توَسُّلًا ونِداءً، وحُسنَ اعتِقادٍ في الأولِياءِ، وتشَفُّعًا بهم، واستِظهارًا بأرواحِهم الشريفةِ، فاستَجابَ له صِبيانُ العُقولِ، وخَفافيشُ البَصائرِ، ودَارُوا مع الأسماءِ، ولم يَقِفُوا مع الحَقائقِ.

---

(١) تهذيب اللُّغة (٧/ ٢٧)، والفصل لابنِ حزمٍ (٤/ ١٨٨)، والتنبيه والرد للملطيِّ (٦٢- ٨٤)، ومنهاج السُّنَّة (٦/ ٣٢٨).

(٢) تهذيب اللُّغةِ (٤/ ٨٣)، وتاج العروس (١٠/ ٥٤٧).

(٣) تهذيب اللُّغةِ (١٣/ ٤٨)، وتاج العروس (٣١/ ٧٥).

فعادتْ عِبادةُ الأولياءِ والصالحِين، ودعاءُ الأوثانِ والشياطين، كما كانتْ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وفي زمانِ الفَتْرةِ حذوَ النَّعْلِ بالنَّعْلِ، وحذوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ، وهذا مِن أعلامِ النُّبُوَّةِ، كما ذكَرَه غيرُ واحدٍ، ولم يَزَلْ ذلك في ظُهورٍ وازدِياد، حتَّى عَمَّ ضَرَرُه، وبلَغَ شَرَرُه الحاضرَ والباد [(١)].

٢- وسَمَّوْا دُعاةَ التوحيدِ بأسماءٍ تُنَفِّرُ عنهم؛ كالحَشْويةِ والنابِتَةِ والمُشبِّهةِ.

٣- وطعَنُوا في دِينِ دُعاةِ التوحيدِ، وما ذلك إلَّا لأنَّهم أمَرُوهم بتَجريدِ العُبوديَّةِ للهِ وحدَهُ لا شَريكَ له.

قال الحافظُ ابنُ أَبي حاتمٍ: سَمِعتُ أَبي يقولُ: وعَلَامَةُ أهلِ البِدَعِ: الوَقيعةُ في أهلِ الأثَرِ، وعلامةُ الزَّنادقةِ: تسمِيَتُهم أهلَ السُّنَّةِ حَشْويةً، يُريدونَ إبطالَ الآثارِ. وعلامةُ الجَهْميةِ: تَسْمِيَتُهم أهلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهةً، وعلامةُ القَدَريةِ: تَسْمِيَتُهم أهلَ الأثَرِ مُجْبِرةً، وعلامةُ المُرجِئةِ: تَسْمِيَتُهم أهلَ السُّنَّةِ مُخالِفةً ونُقْصانيةً، وعلامةُ الرافضةِ: تَسْمِيَتُهم أهلَ السُّنَّةِ ناصِبةً - وقال مَرَّةً: نابِتةً - ولا يَلحَقُ أهلَ السُّنَّةِ إلَّا اسمٌ واحدٌ، ويَستحيلُ أن تَجمَعَهم هذه الأسماءُ [(٢)].

وقال شيخُ الإسلامِ: قد صنَّفَ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عُثمانَ بنِ دِرْباسٍ الشافعيُّ جزءًا سمَّاهُ: تَنْزيهَ أَئِمَّةِ الشريعهْ، عنِ الألقابِ الشَّنيعهْ، ذكَرَ فيه كلامَ السلفِ وغيرِهم في معاني هذا البابِ، وذكَرَ أنَّ أهلَ البِدَعِ كلُّ صِنفٍ منهم يُلقِّبُ أهلَ السُّنَّةِ بلقَبٍ افْتَرَاهُ - يزعُمُ أنَّه صحيحٌ على رأيِهِ الفاسدِ - كما أنَّ المشركِينَ كانُوا يُلقِّبونَ النبيَّ بألقابٍ افْتَرَوْها -. فالرَّوافِضُ تُسمِّيهِم نَواصِبَ، والقَدَريةُ يُسمُّونَهم مُجبِرةً، والمُرجِئةُ تُسمِّيهم شُكَّاكًا، والجَهْميةُ تُسَمِّيهم مُشَبِّهةً، وأهلُ

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (١٢/ ٢٨٣).

(٢) شرح أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ (١/ ٢٠٠- ٢٠١) و(٣/ ٥٨٨).

الكلامِ يُسمُّونَهم حَشْويةً ونَوابِتَ وغُثاءً وغُثْرًا، إلى أمثالِ ذلك [(١)].

(١٦٨) أي: ومِمَّا سمَّى به أعداءُ الدَّعوةِ دُعاةَ التوحيدِ: أنَّهم خوارِجُ، ومِن افترائِهم عليهم: أنَّ دُعاةَ التوحيدِ يُكفِّرونَ كُلَّ مَن لم يُهاجِرْ إلى البُلْدانِ التي فيها دُعاةُ التوحيدِ.

قال الإمامُ المُجدِّدُ: وأمَّا الكَذِبُ والبُهتانُ، فمِثلُ قولِهم: إنَّا نُكَفِّرُ بالعُمومِ، ونُوجِبُ الهِجرةَ إلينا على مَن قدَرَ على إظهارِ دِينِه، وإنَّا نُكفِّرُ مَن لم يُكفِّرْ، ومَن لم يُقاتِلْ، ومِثلُ هذا وأضعافُ أضعافِه، فكلُّ هذا مِنَ الكَذِبِ والبُهتانِ، الذي يصُدُّونَ به الناسَ عن دِينِ اللهِ ورَسولِه.

وإذا كُنَّا لا نُكفِّرُ مَن عبَدَ الصَّنَمَ، الذي على عبدِالقادرِ، والصَّنَمَ الذي على قَبْرِ أحمَدَ البَدَويِّ، وأمثالِهما، لأجلِ جَهْلِهم، وعدمِ مَن يُنَبِّهُهم، فكيفَ نُكفِّرُ مَن لم يُشرِكْ باللهِ إذا لم يُهاجِرْ إلينا، أو لم يُكفِّرْ ويُقاتِلْ؟ ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ١٦﴾ [النور] [(٢)].

وقال أيضًا: الذي نعتَقِدُه ونَدينُ اللهَ به، أنَّ مَن دانَ بالإسلامِ، وأطاعَ رَبَّه فيما أَمَر، وانتَهَى عمَّا نهَى عنه وزَجَر، فهو المُسلِمُ حَرامُ المالِ والدَّمِ، كما دَلَّ على ذلك الكِتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ الأُمَّةِ، ولم نُكفِّرْ أحدًا دانَ بدِينِ الإسلامِ؛ لكونِهِ لم يدخُلْ في دائِرَتِنا، ولم يَتَسَمَّ بسِمَةِ دَوْلَتِنا؛ بل لا نُكفِّرُ إلَّا مَن كفَّرَ اللهُ ورسولُه، ومَن زعَمَ أنَّا نُكفِّرُ الناسَ بالعُمومِ، أو نُوجِبُ الهِجرةَ إلينا على مَن قدَرَ على إظهارِ دِينِه ببَلَدِه، فقد كذَبَ وافْتَرَى [(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١١١).
(٢) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ١٠٤).
(٣) الدُّرَر السَّنِيَّة (٩/ ٢٥٢).

ومِن أعجَبِ كَذِبِهم: أنَّهم يَتَّهِمون دُعاةَ التَّوحيدِ بأنَّهم خوارِجُ! والواقِعُ: أنَّهم هم الخوارِجُ؛ لأنَّ عامَّةَ أهلِ البِدَعِ يَنُصُّون في كُتُبِهم على جوازِ الخروجِ على الحاكمِ إذا ارتكَبَ كبيرةً وفسَقَ؛ على اختلافِ تفصيلِهم في ذلك، بخلافِ أهلِ السُّنَّةِ ودُعاةِ التَّوحيدِ فإنَّهم يُحرِّمون ذلك، فأَيُّ الفريقينِ أحَقُّ بوَصْفِ الخوارجِ؟!

وأعجَبُ مِن ذلك وأقبَحُ: أنَّهم يَتَّهِمون دُعاةَ التَّوحيدِ بأنَّهُم استباحُوا دِماءَ المسلِمينَ، وهذا مِن أعظَمِ الفِرَى؛ فإنَّ دُعاةَ التَّوحيدِ هم الذين اعتُدِيَ عليهم وطُرِدوا وشُرِّدوا وسُفِكَتْ دِماؤهم، فكان عليهم الدِّفاعُ عن دِينِهم وأنفُسِهم وأعراضِهم، وسانَدَهم على ذلك عِدَّةُ قبائلَ وقُرًى، وكان على إثْرِ ذلك أنْ رأَوْا أنَّ القُرى التي فتَحَت أبوابَها لهم لا بُدَّ لها مِن قُوَّةٍ تَحمِيها، وكاتَبَهم في ذلك أُناسٌ كثيرونَ لَيْسُوا تحتَ مُسمَّى خِلافةٍ ولا لأحَدٍ عليهم سلطانٌ قائمٌ بالحقِّ، فبدَؤوا بتحريرِ البُلدانِ وضَمِّها إلى مُسمَّى الدَّولةِ السُّعوديةِ، فكانتْ هذه الدَّولةُ العظيمةُ التي لا تُقارِبُها دَوْلةٌ إلى اليومِ في حِمايةِ الدِّينِ، وصارتْ أعظَمَ بلادِ الإسلامِ دِينًا وعِلْمًا واقتِصادًا وسياسةً وقُوَّةً وهَيْبةً ورَخاءً واستِقرارًا.

(١٦٩) أي: افْتَرَوْا على دُعاةِ التوحيدِ بأنَّهم خالَفُوا الأئِمَّةَ الأربعةَ، وبَدَّعُوا مَن تَمَذْهَبَ، وأنكَرُوا زيارةَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلُّ ذلك كَذِبٌ على أهلِ الحَقِّ.

وقولُه: (**وَخَالَفُوا**): مُتعلِّقةٌ بآخِرِ البيتِ الذي قبلَهُ: (**بَلْ حَجَّرُوا**).

والمعنى: أنَّهم افْتَرَوْا علينا بأنَّنا حجَّرْنا واسِعًا، فخالَفْنا المذاهِبَ الأربعةَ.

وللشيخِ عبدِاللهِ ابنِ الإمامِ المُجدِّدِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ في رَدِّ هذه التُّهَمةِ وغيرِها مِنَ التُّهَمِ كلامٌ عظيمٌ يُلخِّصُ فيه دعوةَ أبيه، ولأهمِّيَّتِهِ سأذكُرُه مُوجَزًا، قال رحمه الله:

ونحنُ أيضًا في الفروعِ، على مذهبِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، ولا نُنكِرُ على مَن قلَّدَ أحدَ الأئمةِ الأربعةِ، دُونَ غيرِهم؛ لعدمِ ضبطِ مذاهبِ الغيرِ: الرافضةِ، والزَّيديةِ، والإماميةِ، ونحوِهم، ولا نُقِرُّهم ظاهرًا على شيءٍ مِن مَذاهبِهم الفاسدةِ، بلْ نُجبِرُهم على تقليدِ أحَدِ الأئمةِ الأربعةِ.

ولا نَستحِقُّ مرتبةَ الاجتهادِ المُطلَقِ، ولا أحَدَ لَدَيْنَا يَدَّعِيها، إلَّا أنَّنا في بعضِ المَسائلِ، إذا صَحَّ لنا نَصٌّ جليٌّ - مِن كِتابٍ، أو سُنَّةٍ - غيرُ منسوخٍ، ولا مُخصَّصٍ، ولا مُعارَضٍ بأقوَى منه، وقال به أحَدُ الأئمةِ الأربعةِ: أخَذْنَا به، وترَكْنا المذهبَ، كإرثِ الجَدِّ والإخوةِ، فإنَّا نُقدِّمُ الجَدَّ بالإرثِ، وإن خالَفَ مذهبَ الحنابلةِ.

ولا نُفَتِّشُ على أحَدٍ في مذهبِهِ، ولا نعترِضُ عليه، إلَّا إذا اطَّلَعْنا على نَصٍّ جليٍّ، مخالِفٍ لمذهبِ أحدِ الأئمةِ، وكانتِ المسألةُ ممَّا يحصُلُ بها شِعارٌ ظاهرٌ، كإمامِ الصلاةِ، فنأمُرُ الحنفيَّ، والمالكيَّ مثلًا، بالمُحافَظةِ على نحوِ الطُّمَأنينةِ في الاعتدالِ، والجلوسِ بينَ السجدتَينِ؛ لوضوحِ دليلِ ذلك، بخلافِ جهرِ الإمامِ الشافعيِّ بالبَسْملةِ، فلا نأمُرُه بالإسرارِ، وشَتَّانَ ما بين المسألتَينِ، فإذا قَوِيَ الدليلُ أرشَدْناهم بالنَّصِّ، وإن خالَفَ المذهبَ، وذلك يكونُ نادرًا جِدًّا. ولا مانعَ مِنَ الاجتهادِ في بعضِ المسائلِ دُونَ بعضٍ، فلا مُناقَضةَ لعدمِ دعوَى الاجتهادِ، وقد سبَقَ جمعٌ مِن أئمةِ المذاهبِ الأربعةِ، إلى اختِياراتٍ لهم في بعضِ المسائلِ، مُخالِفينَ للمَذْهَبِ، الملتزِمينَ تقليدَ صاحبِهِ.

ثمَّ إنَّا نَستعينُ على فهمِ كِتابِ الله، بالتفاسيرِ المُتداوَلةِ المُعتبَرةِ، ومِن أَجَلِّها لَدَيْنا: تفسيرُ ابنِ جَريرٍ، ومُختصَرُه لابنِ كثيرٍ الشافعيِّ، وكذا البَغَويُّ، والبيضاويُّ، والخازنُ، والحَدَّادُ، والجلالَينِ، وغيرُهم، وعلى فَهمِ الحديثِ، بشُروحِ الأئمةِ

المُبرزينَ: كالعَسْقلانيِّ، والقَسْطلَّانيِّ، على البخاريِّ، والنَّوويِّ على مسلمٍ، والـمُناوِيِّ على الجامعِ الصغيرِ.

ونَحرِصُ على كُتُبِ الحديثِ، خصوصًا: الأُمَّهاتِ السِّتَّ، وشُروحَها، ونَعتني بسائرِ الكُتُبِ، في سائرِ الفنونِ، أُصولًا، وفروعًا، وقواعدَ، وسِيَرًا، ونحوًا، وصَرْفًا، وجميعَ علومِ الأُمَّةِ.

ولا نأمُرُ بإتلافِ شيءٍ مِنَ المؤلَّفاتِ أصلًا، إلَّا ما اشتمَلَ على ما يُوقِعُ الناسَ في الشِّركِ، كرَوْضِ الرَّياحينِ [1]، أو يحصُلُ بسببِه خَلَلٌ في العقائدِ، كعِلمِ المنطِقِ، فإنَّه قد حرَّمَه جمعٌ مِنَ العلماءِ، على أنَّا لا نَفحصُ عن مِثلِ ذلك، وكالدَّلائلِ، إلَّا إنْ تَظاهَرَ به صاحِبُه مُعانِدًا، أُتلِفَ عليه، وما اتَّفَقَ لبعضِ البَدْوِ، في إتلافِ بعضِ كُتُبِ أهلِ الطائفِ، إنَّما صدَرَ منه لجَهْلِه، وقد زُجِرَ هو وغيرُه عن مِثلِ ذلك.

وممَّا نحنُ عليه: أنَّا لا نَرى سَبْيَ العربِ، ولم نَفْعَلْه، ولم نُقاتِلْ غيرَهم، ولا نَرى قتلَ النِّساءِ والصِّبيانِ.

وأمَّا ما يُكذَبُ علينا - سترًا للحَقِّ، وتلبيسًا على الخَلْقِ - بأنَّا نُفسِّرُ القرآنَ برأينا، ونأخُذُ مِنَ الحديثِ ما وافَقَ فَهْمَنا، مِن دُونِ مراجَعةِ شرحٍ، ولا مُعوَّلَ على شيخٍ، وأنَّا نضَعُ مِن رُتبةِ نبيِّنا محمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقولِنا: النبيُّ رِمَّةٌ في قبرِه، وعَصَا أحَدِنا أنفَعُ له مِنه، وليس له شفاعةٌ، وأنَّ زِيارتَهُ غيرُ مندوبةٍ، وأنَّه كان لا يَعرِفُ معنَى لا إلَهَ إلَّا اللهُ، حتَّى أُنزِلَ عليه: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، مع كونِ الآيةِ مَدَنيةً، وأنَّا لا نعتمِدُ على أقوالِ العلماءِ، ونُتلِفُ مؤلَّفاتِ أهلِ المذاهبِ؛ لكونِ فيها الحقُّ والباطلُ، وأنَّا مُجسِّمةٌ، وأنَّا نُكفِّرُ الناسَ - على الإطلاقِ - أهلَ زمانِنا، ومِن بعدِ

(١) (رَوضُ الرَّياحِين، في حِكاياتِ الصالحِين) ط. لعبدِالله بنِ أسعد اليافعيِّ (ت ٧٦٨هـ) مَليءٌ بالخُرافاتِ والغُلُوِّ التي تُشبِهُ ما افتعَلَه الرافضةُ مِنَ القَصصِ عن أئمةِ أهلِ البيتِ.

السِّتِّ مئةٍ، إلَّا مَن هو على ما نحنُ عليه.

ومِن فروعِ ذلك: أنَّا لا نَقبلُ بيعةَ أحَدٍ إلَّا بعدَ التقريرِ عليه بأنَّه كان مُشرِكًا، وأنَّ أبوَيهِ ماتَا على الإشراكِ باللهِ، وأنَّا نَنهى عنِ الصلاةِ على النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، ونُحرِّمُ زيارةَ القبورِ المشروعةَ مُطلَقًا، وأنَّ مَن دانَ بما نحنُ عليه، سقَطَتْ عنه جميعُ التَّبِعاتِ، حتَّى الدُّيونُ، وأنَّا لا نَرى حَقًّا لأهلِ البيتِ - رِضوانُ اللهِ عليهم - وأنَّا نُجبِرُهم على تزويجِ غيرِ الكُفءِ لهم، وأنَّا نُجبِرُ بعضَ الشيوخِ على فِراقِ زوجتِهِ الشابَّةِ، لتَنْكِحَ شابًّا، إذا ترافَعُوا إلينا!

فلا وجهَ لذلك، فجميعُ هذه الخُرافاتِ وأشباهِها لمَّا اسْتَفْهَمَنَا عنها مَن ذكرَ أوَّلًا، كان جوابُنا في كلِّ مسألةٍ مِن ذلك: سُبحانَكَ هذا بُهتانٌ عظيمٌ، فمَن روَى عنَّا شيئًا مِن ذلك، أو نسَبَه إلينا، فقد كذَبَ علينا وافترَى.

ومَن شاهَدَ حالَنا، وحضَرَ مَجالِسَنا، وتَحقَّقَ ما عندَنا، عَلِمَ قطعًا أنَّ جميعَ ذلك وضَعَه وافتَراه علينا أعداءُ الدِّينِ، وإخوانُ الشَّياطينِ، تنفيرًا للناسِ عنِ الإذعانِ بإخلاصِ التَّوحيدِ للهِ تعالى بالعِبادةِ، وتركِ أنواعِ الشِّركِ، الذي نَصَّ اللهُ عليه، بأنَّ اللهَ لا يغفِرُه ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]. فإنَّا نَعتقِدُ أنَّ مَن فعَلَ أنواعًا مِنَ الكبائرِ، كقتلِ المسلمِ بغيرِ حقٍّ، والزِّنى، والرِّبا، وشُربِ الخمرِ، وتَكرَّرَ منه ذلك؛ أنَّه لا يخرُجُ بفِعلِه ذلك عن دائرةِ الإسلامِ، ولا يُخلَّدُ به في دارِ الانتقامِ، إذا ماتَ مُوحِّدًا بجميعِ أنواعِ العبادةِ.

والذي نعتقِدُه أنَّ رُتبةَ نبيِّنا محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أعلَى مَراتبِ المخلوقِينَ على الإطلاقِ، وأنَّه حيٌّ في قبرِه، حياةً بَرْزخيةً، أبلَغَ مِن حياةِ الشُّهَداءِ المنصوصِ عليها في التَّنْزيلِ؛ إذ هو أفضَلُ مِنهم بلا ريبٍ، وأنَّه يَسمعُ سلامَ المُسلِّمِ عليه،

وتُسَنُّ زيارتُهُ، إلَّا أنَّه لا يُشَدُّ الرَّحْلُ إلَّا لزيارةِ المسجدِ والصلاةِ فيه، وإذا قصَدَ مع ذلك الزِّيارةَ فلا بأسَ، ومَن أنفَقَ نفيسَ أوقاتِهِ بالاشتغالِ بالصلاةِ عليه – عليه الصلاةُ والسلامُ – الواردةِ عنه، فقد فازَ بسعادةِ الدارَينِ، وكُفِيَ هَمَّه وغَمَّه، كما جاء في الحديثِ عنه. ولا نُنكِرُ كراماتِ الأولياءِ، ونعترِفُ لهم بالحَقِّ وأنَّهم على هُدًى مِن ربِّهم، مهما سارُوا على الطريقةِ الشرعية، والقوانينِ المَرْعِيَّة؛ إلَّا أنَّهم لا يَستحِقُّونَ شيئًا مِن أنواعِ العباداتِ، لا حالَ الحياةِ، ولا بعدَ المماتِ؛ بلْ يُطلَبُ مِن أحَدِهم الدُّعاءُ في حالِ حياتِهِ، بلْ ومِن كلِّ مُسلِمٍ؛ فقد جاءَ في الحديثِ: (دُعَاءُ المَرْءِ المُسْلِمِ مُسْتَجَابٌ لِأَخِيهِ)[1]، وأمَرَ ﷺ عُمَرَ، وعَلِيًّا، بسؤالِ الاستغفارِ مِن «أُوَيسٍ»، ففعَلَا.

ونُثبِتُ الشفاعةَ لنبيِّنا ﷺ يومَ القيامةِ حسَبَ ما ورَدَ، وكذلك نُثبِتُها لسائرِ الأنبياءِ، والملائكةِ، والأولياءِ، والأطفالِ حسَبَ ما ورَدَ أيضًا، ونَسألُها مِنَ المالكِ لها، والإذنُ فيها لمَن يشاءُ مِنَ الموحِّدِين، الذين هم أسعَدُ الناسِ بها، كما ورَدَ، بأن يقولَ أحَدُنا – مُتضرِّعًا إلى اللهِ تعالى: اللَّهُمَّ شَفِّعْ نبيَّنا محمَّدًا ﷺ فينا يومَ القيامةِ، أو: اللَّهُمَّ شَفِّعْ فينا عِبادَكَ الصالحِينَ، أو ملائكتَكَ، أو نحوَ ذلك، ممَّا يُطلَبُ مِنَ اللهِ، لا مِنهم؛ فلا يقالُ: يا رسولَ اللهِ، أو يا وَلِيَّ الله، أَسألُكَ الشفاعةَ، أو غيرَها، كـ: أَدْرِكْني، أو أَغِثْني، أوِ اشْفِني، أوِ انصُرْني على عَدُوِّي، ونحوُ ذلك، ممَّا لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ تعالى. فإذا طلَبَ ذلك ممَّا ذكرَ في أيَّامِ البَرْزخِ، كان مِن أقسامِ الشِّركِ؛ إذ لم يَرِدْ بذلك نَصٌّ مِن كتابٍ أو سُنَّةٍ، ولا أثَرٌ مِنَ السلفِ الصالحِ في ذلك، بلْ ورَدَ الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ السلفِ أنَّ ذلك شِركٌ أكبَرُ، قاتَلَ عليه رسولُ اللهِ ﷺ.

(١) م (٢٧٣٣) عن أبي الدَّرداءِ بنحوه.

فإن قلتَ: ما تقولُ في الحَلِفِ بغيرِ الله والتَّوَسُّلِ به؟

قلتُ: ننظُرُ إلى حالِ المُقسِمِ، إن قصَدَ به التَّعظيمَ كتعظيمِ اللهِ أو أشَدَّ، كما يقَعُ لبعضِ غُلاةِ المشركِينَ مِن أهلِ زمانِنا، إذا استُحلِفَ بشيخه، أيْ مَعبودِهِ الذي يَعتمِدُ في جميعِ أُمورِه عليه، لا يَرضى أن يَحلِفَ إذا كان كاذبًا أو شاكًّا، وإذا استُحلِفَ بالله فقطْ رَضِيَ، فهو كافرٌ مِن أقبَحِ المشركِينَ، وأجهَلِهم إجماعًا. وإن لم يَقصِدِ التعظيمَ، بلْ سبَقَ لِسانُه إليه، فهذا ليس بشِركٍ أكبَرَ، فيُنهى عنه ويُزجَرُ، ويُؤمَرُ صاحبُهُ بالاستغفارِ عن تلك الهَفْوةِ.

وأمَّا التَّوَسُّلُ، وهو أن يقولَ القائلُ: اللَّهُمَّ إنِّي أتوَسَّلُ إليك بجاهِ نَبيِّك محمَّدٍ ﷺ، أو بحَقِّ نبيِّك، أو بجاهِ عبادِكَ الصالحِينَ، أو بحَقِّ عبدِك فلانٍ، فهذا مِن أقسامِ البِدَعِ المذمومةِ، ولم يَرِدْ بذلك نَصٌّ، كرفعِ الصَّوتِ بالصلاةِ على النبيِّ ﷺ عندَ الأذانِ.

وأمَّا أهلُ البيتِ: فقد ورَد سؤالٌ على علماءِ الدِّرْعِيَّةِ في مِثلِ ذلك، وعن جوازِ نِكاحِ الفاطِميَّةِ غيرَ الفاطميِّ، وكان الجوابُ عليه ما نَصُّه: أهلُ البيتِ - رِضوانُ اللهِ عليهم - لا شَكَّ في طلَبِ حُبِّهم ومَوَدَّتِهم؛ لِمَا ورَد فيه مِن كتابٍ وسُنَّةٍ، فيَجِبُ حُبُّهم ومَوَدَّتُهم، إلَّا أنَّ الإسلامَ ساوَى بينَ الخَلْقِ، فلا فَضْلَ لأحَدٍ إلَّا بالتَّقْوى، ولهم مع ذلك التَّوقيرُ والتكريمُ والإجلالُ، ولسائرِ العلماءِ مِثلُ ذلك، كالجُلوسِ في صُدورِ المَجالِسِ، والبداءةِ بهم في التَّكريمِ، والتَّقديمِ في الطريقِ إلى موضِعِ التَّكريمِ، ونحوِ ذلك، إذا تقارَبَ أحَدُهم مع غيرِه في السِّنِّ والعِلمِ.

وما اعتِيدَ في بعضِ البلادِ مِن تقديمِ صغيرِهم وجاهِلِهم، على مَن هو أمثَلُ منه، حتَّى إنَّه إذا لم يُقبِّلْ يَدَهُ كلَّما صافَحه عاتَبَه، وصارَمَه، أو ضارَبَه، أو خاصَمَه، فهذا

ممَّا لم يَرِدْ به نَصٌّ، ولا دَلَّ عليه دليلٌ، بلْ مُنكَرٌ تَجِبُ إزالتُهُ. ولو قبَّلَ يدَ أحَدِهم لقُدومٍ مِن سفَرٍ، أو لمَشيخةِ عِلمٍ، أو في بعضِ أوقاتٍ، أو لطُولِ غَيْبةٍ، فلا بأسَ به، إلَّا أنَّه لمَّا أُلِفَ في الجاهلِيَّةِ الأُخرى أنَّ التَّقبيلَ صارَ عَلَمًا لمَن يعتقِدُ فيه، أو في أسلافِه، أو عادةِ المُتكبِّرِينَ مِن غيرِهم، نَهينَا عنه مُطلَقًا، لا سِيَّما لمَن ذُكِرَ، حسمًا لذرائعِ الشِّركِ ما أمكَنَ.

وإنَّما هدَمْنَا بيتَ السَّيِّدةِ خديجةَ، وقُبَّةَ المَولِدِ، وبعضَ الزَّوايا المنسوبةِ لبعضِ الأولياءِ، حسمًا لتلك المادَّةِ، وتنفيرًا عنِ الإشراكِ باللهِ ما أمكَنَ، لعِظَمِ شأنِهِ؛ فإنَّه لا يُغفَرُ، وهو أقبَحُ مِن نِسبةِ الولَدِ للهِ تعالى؛ إذِ الولَدُ كمالٌ في حقِّ المخلوقِ، وأمَّا الشِّركُ فنقصٌ حتَّى في حقِّ المخلوقِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ الآيةَ [الروم: ٢٨].

وأمَّا نِكاحُ الفاطميَّةِ غيرَ الفاطميِّ فجائزٌ إجماعًا، بلْ ولا كَراهةَ في ذلك؛ وقد زوَّجَ عليٌّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ، وكفَى بهما قُدوةً، وتزوَّجَت سُكَيْنةُ بنتُ الحُسينِ بنِ عليٍّ، بأربعةٍ ليس فيهم فاطميٌّ، بلْ ولا هاشميٌّ، ولم يَزَلْ عملُ السلفِ على ذلك مِن دُونِ إنكارٍ، إلَّا أنَّا لا نُجبِرُ أحدًا على تزويجِ مَوْلِيَّتِه، ما لم تَطلُبْ هي، وتمتنِعْ مِن غيرِ الكُفءِ، والعَرَبُ أكْفاءُ بعضِهم لبعضٍ؛ فما اعتِيدَ في بعضِ البلادِ مِنَ المنعِ دليلُ التَّكبُّرِ، وطلَبِ التعظيمِ، وقد يحصُلُ بسببِ ذلك فسادٌ كبيرٌ، كما ورَدَ؛ بلْ يَجوزُ الإنكاحُ لغيرِ الكفءِ، وقد تَزوَّجَ زيدٌ - وهو مِنَ المَوالِي - زينبَ أُمَّ المؤمنِينَ، وهي قُرَشيةٌ، والمسألةُ معروفةٌ عندَ أهلِ المَذاهبِ، انتهى.

فإنْ قالَ قائلٌ مُنفِّرٌ عن قَبولِ الحقِّ والإذعانِ له: يَلْزَمُ مِن تقريرِكم وقَطْعِكم، في أنَّ مَن قال: يا رسولَ اللهِ، أَسألُكَ الشفاعةَ، أنَّه مُشرِكٌ مُهدَرُ الدَّمِ، أن يُقالَ بكُفرِ غالبِ الأُمَّةِ، ولا سِيَّما المتأخِّرِين؛ لتصريحِ عُلمائِهم المعتبَرِين أنَّ ذلك مندوبٌ،

وشَنُّوا الغارَةَ على مَن خالَفَ في ذلك! قلتُ: لا يَلْزَمُ؛ لأنَّ لازمَ المذهبِ ليس بمَذهبٍ، كما هو مُقرَّرٌ، ومِثلُ ذلك لا يُلزِمُ أن نكونَ مُجسِّمةً، وإن قُلنا بجِهةِ العُلُوِّ، كما ورَد الحديثُ بذلك.

ونحنُ نقولُ فِيمَن ماتَ: تلك أُمَّةٌ قد خلَتْ، ولا نُكفِّرُ إلَّا مَن بلَغَتْه دَعْوَتُنا للحقِّ، ووضَحَتْ له المَحَجَّةُ، وقامتْ عليه الحُجَّةُ، وأصَرَّ مُستكبِرًا مُعانِدًا، كغالبِ مَن نُقاتِلُهم اليومَ، يُصِرُّون على ذلك الإشراكِ، ويمتَنِعونَ مِن فعلِ الواجباتِ، ويَتظاهَرُون بأفعالِ الكبائرِ والمُحرَّماتِ، وغيرُ الغالبِ إنَّما نُقاتِلُه لمُناصَرتِه مَن هذه حالُهُ، ورِضاهُ به، ولتَكثيرِ سَوادِ مَن ذُكِرَ، والتأليبِ معه، فله حينَئِذٍ حُكمُهُ في قِتالِه، ونَعتذِرُ عمَّن مضَى بأنَّهم مخطئونَ مَعذورونَ؛ لعدمِ عِصمتِهم مِنَ الخطأِ، والإجماعُ في ذلك ممنوعٌ قطعًا، ومَن شَنَّ الغارةَ فقد غَلِطَ، ولا بِدْعَ أن يَغْلَطَ، فقد غَلِطَ مَن هو خيرٌ منه، كمِثلِ عُمرَ بنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه، فلمَّا نبَّهَتْه المرأةُ رجَعَ في مسألةِ المهرِ، وفي غيرِ ذلك، يُعرَفُ ذلك في سِيرتِهِ، بلْ غَلِطَ الصحابةُ وهم جَمْعٌ، ونبيُّنا ﷺ بين أظهُرِهم، سارَ فيهم نُورُهُ، فقالوا: اجعَلْ لنا ذاتَ أنواطٍ كما لهم ذاتُ أنواطٍ! (١)

فإنْ قلتَ: هذا فيمَن ذَهِلَ، فلمَّا نُبِّهَ انتبَه، فما القولُ فيمَن حرَّرَ الأدلةَ، واطَّلَعَ على كلامِ الأئمةِ القُدوةِ، واستَمَرَّ مُصِرًّا على ذلك حتَّى مات؟ قلتُ: ولا مانعَ أن نَعتذِرَ لمَن ذُكِرَ، ولا نقولَ: إنَّه كافرٌ، ولا لِمَا تَقدَّمَ أنَّه مُخطِئٌ، وإنِ استَمَرَّ على خَطَئِه؛ لعَدَمِ مَن يُناضِلُ عن هذه المسألةِ في وقتِهِ، بلسانِهِ وسَيْفِه وسِنانِهِ، فلم تقُمْ عليه الحُجَّةُ، ولا وضَحَت له المَحَجَّة؛ بلِ الغالبُ على زمَنِ المؤلِّفينَ المذكورينَ التَّواطُؤُ على هجرِ كلامِ أئمةِ السُّنَّةِ في ذلك رأسًا، ومَنِ اطَّلَعَ عليه أعرَضَ عنه، قَبْلَ أن يَتمكَّنَ في قلبِهِ، ولم يَزَلْ أكابِرُهم تَنهى أصاغِرَهم عن مُطلَقِ النَّظَرِ في ذلك، وصَوْلَةُ الملوكِ

(١) حم (٢١٩٠٠) سي (١٤٤٣) عب (٢٠٧٦٣) ت (٢١٨٠) وصححه، سك (١١١٢١) عن أبي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ.

قاهِرةٌ لمَن وقَرَ في قلبِهِ شيءٌ مِن ذلك إلَّا مَن شاءَ اللهُ مِنهم.

هذا وقد رأى معاويةُ وأصحابُهُ - رضي الله عنهم - مُنابَذةَ أميرِ المؤمنِينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه وقِتالَه، ومُناجزَتَه الحربَ، وهم في ذلك مخطئونَ بالإجماعِ، واستمَرُّوا في ذلك الخَطَأ، ولم يشتَهِرْ عن أحدٍ مِنَ السلفِ تكفيرُ أحَدٍ مِنهم إجماعًا، بلْ ولا تَفْسِيقُه، بلْ أثبَتُوا لهم أجرَ الاجتهادِ، وإن كانوا مخطئينَ، كما أنَّ ذلك مشهورٌ عندَ أهلِ السُّنَّةِ.

ونحنُ كذلك لا نقولُ بكُفرِ مَن صحَّتْ دِيانتُهُ، وشُهِرَ صلاحُهُ، وعُلِمَ وَرَعُه وزُهدُه، وحَسُنَت سِيرتُهُ، وبلَغَ مِن نُصحِه الأُمَّةَ، ببَذْلِ نفسِهِ لتدريسِ العلومِ النافعةِ، والتأليفِ فيها، وإن كان مُخطِئًا في هذه المسألةِ أو غيرِها، كابنِ حَجَرٍ الهيتميِّ، فإنَّا نَعرِفُ كلامَهُ في الدُّرِّ المُنظمِ، ولا نُنكِرُ سَعَةَ عِلمِه؛ ولهذا نَعتني بكُتُبِه، كشرحِ الأربَعِين، والزَّواجِرِ، وغيرِها، ونعتمِدُ على نَقْلِه إذا نقَلَ لأنَّه مِن جُملةِ علماءِ المسلمِينَ.

هذا ما نحنُ عليه، مخاطِبِينَ مَن له عقلٌ وعِلمٌ، وهو مُتَّصِفٌ بالإنصاف، خالٍ عنِ الميلِ إلى التَّعَصُّبِ والاعتساف، ينظُرُ إلى ما يُقال، لا إلى مَن قال، وأمَّا مَن شأنُهُ لُزومُ مألوفِهِ وعادتِهِ، سواءٌ كان حَقًّا، أو غيرَ حقٍّ، فقلَّدَ مَن قالَ اللهُ فيهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ٢٣﴾ [الزخرف]، عادتُهُ وجِبِلَّتُه أن يَعرِفَ الحقَّ بالرِّجالِ لا الرِّجالَ بالحَقِّ، فلا نُخاطِبُه وأمثالَهُ إلَّا بالسَّيفِ، حتَّى يَستقيمَ أَوَدُه، ويَصِحَّ مُعْوَجُّه. وجُنودُ التَّوحيد - بحَمدِ اللهِ - منصورهْ، وراياتُهم بالسَّعدِ والإقبالِ منشورهْ، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ٢٢٧﴾ [الشعراء]، و: ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ٥٦﴾ [المائدة]. وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ١٧٣﴾ [الصافات]، و﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٤٧﴾ [الروم]،

و﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ۝١٢٨﴾ [الأعراف].

هذا؛ ومِمَّا نحنُ عليه أنَّ البِدعةَ - وهي ما حدَثَتْ بعدَ القرونِ الثلاثةِ - مذمومةٌ مُطلَقًا، خلافًا لمَن قال: حَسَنةٌ، وقبيحةٌ، ولمَن قسَّمَها خمسةَ أقسامٍ، إلَّا إنْ أمكَنَ الجمعُ بأن يُقالَ: الحَسَنةُ ما عليه السلفُ الصالحُ شامِلةً للواجبةِ، والمندوبةِ، والمُباحةِ، ويكونَ تَسميتُها بِدعةً مَجازًا، والقبيحةُ ما عدا ذلك شاملةً للمُحرَّمةِ، والمكروهةِ، فلا بأسَ بهذا الجمعِ.

فمِنَ البِدَعِ المذمومةِ التي نَنهى عنها: رفعُ الصوتِ في مواضِعِ الأَذانِ بغيرِ الأَذانِ، سواءٌ كان آياتٍ، أو صلاةً على النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو ذِكرًا غيرَ ذلك بعدَ أَذانٍ، أو في ليلةِ الجُمعةِ، أو رمضانَ، أو العِيدينِ، فكُلُّ ذلك بِدعةٌ مذمومةٌ. وقد أبطَلْنا ما كانَ مألوفًا بمكَّةَ، مِنَ التذكيرِ، والتَّرحيمِ[1]، ونحوِه، واعترَفَ علماءُ المذاهبِ أنَّه بِدعةٌ.

ومنها: قراءةُ الحديثِ عن أبي هُريرةَ بينَ يَدَيْ خُطبةِ الجُمعةِ، فقد صرَّحَ شارحُ الجامعِ الصغيرِ بأنَّه بِدعةٌ.

ومِنها: الاجتماعُ في وقتٍ مخصوصٍ على مَن يَقرأُ سِيرةَ المَولِدِ الشَّريفِ، اعتِقادًا أنَّه قُربةٌ مَخصوصةٌ مطلوبةٌ، دُونَ عِلمِ السِّيَرِ، فإنَّ ذلك لم يَرِدْ.

ومِنها: اتِّخاذُ المسابحِ، فإنَّا نَنهى عنِ التَّظاهُرِ باتِّخاذِها.

ومِنها: الاجتماعُ على رواتِبِ المشايخِ برفعِ الصَّوتِ، وقِراءةِ الفواتحِ، والتوَسُّلِ بهم في المُهِمَّاتِ، كراتبِ السمانِ، وراتبِ الحدادِ، ونحوِهما، بلْ قد يشتمِلُ ما ذُكِرَ على شِركٍ أكبَرَ، فيقاتَلونَ على ذلك، فإنْ سَلَّمُوا مَن أُرشِدُوا إلى أنَّه على هذه الصُّورةِ المألوفةِ غيرُ سُنَّةٍ، بلْ بِدعةٌ، فذاك؛ فإنْ أَبَوْا، عزَّرَهم الحاكمُ بما يراه رادِعًا.

---

(١) التَّذكيرُ والتَّرحيمُ: ما كان يَفعَلُه المؤذِّنونَ على مَنائِرِ الحَرَمِ مِنَ الذِّكرِ وسُؤالِ اللهِ الرَّحمةَ.

وأمَّا أحزابُ العلماءِ المنتخَبةُ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ، فلا مانِعَ مِن قِراءتِها، والمُواظَبةِ عليها، فإنَّ الأذكارَ والصلاةَ على النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاستغفارَ، وتلاوةَ القرآنِ، ونحوَ ذلك، مَطلوبٌ شرعًا؛ والمُعتني به مُثابٌ مأجورٌ، فكُلَّما أكثَرَ منه العبدُ كان أوفَرَ ثوابًا، لكنْ على الوجهِ المشروعِ، مِن دُونِ تنَطُّعٍ، ولا تغييرٍ، ولا تحريفٍ، وقد قال تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]. ولله دَرُّ النَّوويِّ في جَمْعِه كتابَ الأذكارِ، فعلى الحريصِ على ذلك به، ففيه الكِفايةُ للمُوفَّقِ.

ومنها: ما اعتِيدَ في بعضِ البلادِ، مِن قراءةِ مولِدِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقصائدَ بألحانٍ، وتُخلَطُ بالصلاةِ عليه، وبالأذكارِ والقراءةِ، ويكونُ بعدَ صلاةِ التراويحِ، ويَعتقدُونَهُ على هذه الهيئةِ مِنَ القُرَبِ، بلْ تَتوهَّمُ العامَّةُ أنَّ ذلك مِنَ السُّنَنِ المأثورةِ، فيُنهى عن ذلك؛ وأمَّا صلاةُ التراويحِ فسُنَّةٌ، لا بأسَ بالجماعةِ فيها والمواظَبةِ عليها.

ومِنها: ما اعتِيدَ في بعضِ البلادِ، مِن صلاةِ الخَمسةِ الفروضِ، بعدَ آخِرِ جُمعةٍ مِن رَمَضانَ، وهذه مِنَ البِدَعِ المُنكَرةِ إجماعًا؛ فيُزْجَرونَ عن ذلك أشَدَّ الزَّجرِ.

ومِنها: رفعُ الصوتِ بالذِّكرِ عندَ حملِ الميِّتِ، أو عندَ رَشِّ القبرِ بالماءِ، وغيرِ ذلك ممَّا لم يَرِدْ عنِ السلفِ. وقد ألَّفَ الطُّرْطُوْشيُّ المغربيُّ كِتابًا نَفيسًا سمَّاه: الحوادثَ والبِدَعَ، واختصَرَه أبو شامَةَ المقدسيُّ، فعلى المعتَني بدِينِه بتَحْصيلِه.

وإنَّما نَنهى عنِ البِدَعِ المُتَّخَذةِ دِينًا وقُربةً؛ وأمَّا ما لا يُتَّخَذُ دِينًا وقُربةً، كالقَهْوةِ، وإنشاءِ قصائدِ الغَزَلِ، ومدحِ الملوكِ، فلا نَنهى عنه، ما لم يُخلَطْ بغيرِه إمَّا ذِكرٍ أو اعتكافٍ في مسجِدٍ، ويُعتقَدْ أنَّه قُربةٌ؛ لأنَّ حَسَّانَ رَدَّ على أميرِ المؤمنينَ عُمرَ بنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه، وقال: قد أنشَدتُّه بينَ يدَيْ مَن هو خيرٌ مِنك، فقَبِلَ عُمَرُ.

ويَحِلُّ كلُّ لَعِبٍ مُباحٍ؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقَرَّ الحَبَشَةَ على اللَّعِبِ في يومِ العِيدِ، في مسجِدِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ويَحِلُّ الرَّجَزُ والحُداءُ في نحوِ العِمارةِ، والتدريبُ على الحربِ بأنواعِهِ، وما يُورِثُ الحماسةَ فيه، كطَبْلِ الحربِ، دُونَ آلاتِ المَلاهي، فإنَّها مُحرَّمةٌ؛ والفرقُ ظاهرٌ، ولا بأسَ بدُفِّ العُرسِ، وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بُعِثْتُ بِالحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ) [(١)]، وقال: (لِتَعْلَمَ يَهُودُ أَنَّ فِي دِينِنَا فُسْحَةً) [(٢)].

هذا وعندَنا أنَّ الإمامَ ابنَ القيِّمِ وشيخَهُ إمامَا حَقٍّ مِن أهلِ السُّنَّةِ، وكُتُبُهم عندَنا مِن أعَزِّ الكُتُبِ، إلَّا أنَّا غيرُ مُقلِّدِينَ لهم في كلِّ مسألةٍ، فإنَّ كُلَّ أحَدٍ يُؤخَذُ مِن قولِهِ ويُترَكُ إلَّا نبيَّنا محمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ومعلومٌ مُخالَفَتُنا لهما في عِدَّةِ مسائلَ، منها: طلاقُ الثَّلاثِ بلفظٍ واحدٍ في مَجلِسٍ، فإنَّا نَقولُ به تَبَعًا للأئمةِ الأربعةِ، ونَرى الوقفَ صحيحًا، والنَّذْرَ جائزًا، ويَجِبُ الوفاءُ به في غيرِ المعصيةِ.

ومِنَ البِدَعِ المنهيِّ عنها: قراءةُ الفواتحِ للمَشايخِ بعدَ الصلواتِ الخمسِ، والإطراءُ في مَدْحِهم، والتَّوَسُّلُ بهم على الوجهِ المعتادِ في كثيرٍ مِنَ البلادِ، وبعدَ مَجامعِ العِباداتِ، معتقدِينَ أنَّ ذلك مِن أكمَلِ القُرَبِ، وهو رُبَّما جَرَّ إلى الشِّركِ مِن حيثُ لا يشعُرُ الإنسانُ، فإنَّ الإنسانَ يحصُلُ مِنه الشِّركُ مِن دُونِ شُعورٍ به؛ لخَفائِهِ، ولولَا ذلك لَمَا استعاذَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منه بقولِهِ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ شَيْئًا وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا أَعْلَمُ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ) [(٣)]. ويَنبغي المُحافظةُ على

---

(١) صحّ هذا عن جماعةٍ من الصحابةِ منها: عند حم (٢٢٢٩١) والرُّوياني (١٢٧٩) طب (٧٨٨٣) عن أبي أمامةَ، وعلّقه خ (١/ ١٦) وسيأتي أيضًا عن عائشة في الحديث الآتي.

(٢) حم (٢٤٨٥٥) عن عَائِشَةَ بلفظ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لِتَعْلَمَ يَهُودُ أَنَّ فِي دِينِنَا فُسْحَةً، إِنِّي أُرْسِلْتُ بِحَنِيفِيَّةٍ سَمْحَةٍ ».

(٣) خد (٧١٦) يع (٥٩) وابن بطّة في الإبانة (٩٨١) عن معقلِ بنِ يَسارٍ بلفظ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لا أَعْلَمُ»، ورواه هَنّاد بن السَّرِي في الزهد (٨٤٩) عن مجاهدٍ مرسلًا.

هذه الكلماتِ، والتَّحَرُّزُ عنِ الشِّركِ ما أمكَنَ، فإنَّ عُمرَ بنَ الخَطَّابِ قال: إنَّما تُنقضُ عُرَى [(١)] الإسلامِ عُروةً عُروةً إذا دخَلَ في الإسلامِ مَن لا يَعرِفُ الجاهليةَ، أو كما قال؛ وذلك لأنَّه يَفعلُ الشِّركَ ويعتقِدُ أنَّه قُربةٌ، نَعوذُ باللهِ مِنَ الخِذلانِ، وزَوالِ الإيمانِ.

هذا ما حضَرَني، فمَن أرادَ تَحقيقَ ما نحنُ عليه، فلْيَقْدَمْ علينا الدِّرْعِيَّةَ، فسيَرَى ما يسُرُّ خاطِرَه، ويُقِرُّ ناظِرَه، مِنَ الدُّروسِ في فنونِ العِلمِ، خُصوصًا التَّفسيرَ، والحديثَ، ويَرى ما يَبْهَرُه بحمدِ اللهِ وعونِهِ، مِن إقامةِ شعائرِ الدِّينِ، والرِّفقِ بالضُّعَفاءِ والوفودِ والمساكِينِ.

ولا نُنكِرُ الطريقةَ الصُّوفيةَ، وتَنْزيهَ الباطنِ مِن رذائلِ المَعاصي المتعلِّقةِ بالقلبِ والجوارحِ، مهما استقامَ صاحبُها على القانونِ الشرعيِّ، والمنهجِ القويمِ المَرْعيِّ، إلَّا أنَّا لا نتكلَّفُ له تأويلاتٍ في كلامِهِ، ولا في أفعالِهِ، ولا نُعوِّلُ، ونستعينُ، ونستنصِرُ، ونَتوكَّلُ في جميعِ أُمورِنا إلَّا على اللهِ تعالى، فهو حَسْبُنا ونِعمَ الوَكيلُ، نِعمَ المولَى ونِعمَ النَّصيرُ، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ» [(٢)].

ويقولُ الناظمُ الشيخُ إسحاقُ أيضًا مُبيِّنًا موقِفَ جَدِّه الشيخِ محمَّدٍ مِنَ التَّصَوُّفِ المُنحَرِفِ: «ولا يَرى ما ابتدَعَتْه الصُّوفيةُ مِنَ البِدَعِ والطرائقِ المُخالِفةِ لهديِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وسُنَّتِه، في العباداتِ والخَلَواتِ والأذكارِ المخالِفةِ للشرعِ» [(٣)].

=ورواه حم (١٧١١٤) ش (٢٩٩٧١) ت (٣٤٠٧) وقال: هَذَا حَدِيثٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الوَجْهِ. حب (٩٣٥) ك (١٨٧٢) عن شدّادِ بنِ أوسٍ بلفظ «أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَعْلَمُ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا تَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ مِمَّا تَعْلَمُ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ».

(١) كذا في المطبوع (عُرَى) يائيٌّ، على مذهبِ الكسائيِّ وبعضِ الكوفيّينَ في أنّ الثلاثيَّ مضمومَ الأوّلِ ومَكْسُورَهُ يجوزُ كَتْبُه بياءٍ ولو كان واوِيًّا، والأشهرُ كَتْبُه (عُرًا) لأنّه واوِيٌّ. انظر: ارتشاف الضَّرَب (٢/ ٥٦٥) والمصباح (٢/ ٥٢٧) والمطالع النَّصريّة (ص٢٥٨، ٢٦٢).

(٢) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ٢٢٧).

(٣) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ٥٢٧).

(١٧٠) أي: وافْتَرَوْا علينا بأنَّنا نقولُ: «إنَّ الناسَ كُلَّهم مُنْذُ سِتِّ مِئةِ سَنَةٍ وهُمْ على الشِّركِ».

وهذا كَذِبٌ علينا؛ إذًا كيفَ طلَبْنا العِلمَ في الحَرَمينِ والأحساءِ والبَصْرةِ والشامِ والهِندِ، هل طلَبْناه على كُفَّارٍ!

وقد علَّقَ الناظمُ على هامشِ الأصلِ مَن المقصودُ بذلك فقال: يَعني أنَّ محمَّدَ بنَ عبدِالوهابِ يقولُ هذا. ا. هـ أيْ أنَّهم يَفْتَرُون ذلك عليه بهذه المَقالةِ.

(١٧١) أي: وافْتَرَوْا عَلَيْنا بأنَّنا نُكفِّرُ مَن وقَعَ في التَّوَسُّلِ البِدْعِيِّ: كالتَّوَسُّلِ بالنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعدَ وفاتِه، أو التَّوَسُّلِ بجاهِهِ وجاهِ الصالحِينَ، فإنَّه بِدْعةٌ لا تَجوزُ؛ ولكنْ لا يُكفَّرُ فاعِلُه.

قال الإمامُ المُجدِّدُ الشيخُ محمَّدُ بنُ عبدِالوَهَّابِ: المسائلُ التي شُنِّعَ بها: مِنها ما هو مِنَ البُهْتانِ الظاهِرِ، وهي قولُه: إنِّي مُبْطِلٌ كُتُبَ المذاهِبِ.

وقولُه: إنِّي أَقولُ: إنَّ الناسَ مِن ستِّ مِئةِ سَنَةٍ لَيْسُوا على شيءٍ.

وقولُه: إنِّي أَدَّعِي الاجتِهادَ.

وقولُه: إنِّي خارجٌ عنِ التقليدِ.

وقولُه: إنِّي أَقولُ: إنَّ اختِلافَ العُلماءِ نِقمةٌ.

وقولُه: إنِّي أُكفِّرُ مَن توَسَّلَ بالصالحِينَ.

وقولُه: إنِّي أُكفِّرُ البُوصِيريَّ؛ لقولِه: «يا أَكْرَمَ الخَلْقِ...».

وقولُه: إنِّي أَقولُ: لو أَقدِرُ على هَدْمِ حُجرةِ الرَّسولِ لَهَدَمْتُها، ولو أَقْدِرُ على الكَعْبةِ، لَأَخَذْتُ مِيزابَها وجعَلْتُ لها مِيزابًا مِن خَشَبٍ.

وقولُه: إنِّي أُنكِرُ زِيارةَ قَبْرِ النبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وقولُه: إنِّي أُنكِرُ زِيارةَ قبرِ الوالِدَينِ وغيرِهم، وإنِّي أُكفِّرُ مَن حلَفَ بغيرِ اللهِ.

فهذه اثْنَتَا عَشْرةَ مَسْألةً، جَوابِي فيها أنْ أَقولَ: سُبْحانَكَ هذا بُهتانٌ عَظيمٌ.

ولكنْ قَبْلَه مَن بهتَ النبيَّ محمَّدًا صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه يسُبُّ عِيسى بنَ مَرْيَمَ، ويسُبُّ الصالِحِينَ، تَشابَهَتْ قُلوبُهم! وبهَتُوه بأنَّه يزعُمُ أنَّ الملائِكةَ وعِيسى وعُزَيْرًا في النارِ، فأنزَلَ اللهُ في ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ١٠١﴾ الآيةَ [الأنبياء] (١).

(١٧٢) أي: حاشَا دُعاةَ التَّوحيدِ أنَّهم يقولونَ بهذه الافتِراءاتِ، فإنَّهم لا يُكفِّرونَ مَن يَفعلُ ذلك؛ بل يَعذِرونَ بالجَهلِ ولا بُدَّ مِن قِيامِ الحُجَّةِ عليهم.

قال الشيخُ محمَّدُ بنُ عبدِالوَهَّابِ: تَمويهُه على الطَّغامِ: بأنَّ ابنَ عبدِالوهَّابِ يقولُ: الَّذي ما يدخُلُ تحتَ طاعَتِي كافِرٌ.

ونَقولُ: سُبْحانَكَ هذا بُهتانٌ عَظيمٌ! بلْ نُشهِدُ اللهَ على ما يَعلَمُه مِن قُلوبِنا، بأنَّ مَن عَمِلَ بالتوحيدِ، وتَبرَّأَ مِنَ الشِّركِ وأَهلِه، فهو المُسلِمُ في أيِّ زمانٍ، وأيِّ مكانٍ.

وإنَّما نُكفِّرُ مَن أشرَكَ باللهِ في إلَهِيَّتِه، بعدَما نُبَيِّنُ له الحُجَّةَ، على بُطلانِ الشِّركِ... (٢).

وقال أيضًا: ومِنها: ما ذكَرْتُم أنِّي أُكفِّرُ جميعَ الناسِ، إلَّا مَنِ اتَّبَعَني، وأنِّي أزعُمُ أنَّ أنكِحَتَهم غيرُ صحيحةٍ. فيا عجَبًا كيفَ يدخُلُ هذا في عقلِ عاقلٍ؟! وهل يقولُ هذا مُسلِمٌ؟ إنِّي أَبرأُ إلى اللهِ مِن هذا القولِ الذي ما يصدُرُ إلَّا عن مُختَلِّ العقلِ، فاقِدِ

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (١٠/ ١٣)، والذي شنَّعَ بهذه المسائلِ هو سُليمانُ بنُ محمَّدِ بنِ سُحَيم.
(٢) الدُّرَر السَّنِيَّة (١٠/ ١٢٨).

الإدراكِ. فقاتَلَ اللهُ أهلَ الأغراضِ الباطلةِ (١).

وقال الإمامُ عبدُالعزيزِ بنُ محمَّدِ بنِ سعودٍ: نحنُ نَعلمُ أنَّه يأتيكم أعداءٌ لنا، يَكذِبونَ علينا عِندَكم، ويَرْمُونَنا عِندَكم بالعَظائِمِ، حتَّى يَقولوا: إنَّهم يسُبُّونَ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُكفِّرونَ الناسَ بالعمومِ، وإنَّا نَقولُ: إنَّ الناسَ مِن نحوِ ستِّ مِئةِ سَنَةٍ ليسُوا على شيءٍ، وإنَّهم كُفَّارٌ، وإنَّ مَن لم يُهاجِرْ إلينا فهو كافِرٌ، وأضعافَ أضعافِ ذلك مِنَ الزُّورِ، الذي يَعلَمُ العاقلُ أنَّه مِنَ الظُّلمِ والعُدوانِ والبُهتانِ.

ولكنْ لنا في رسولِ اللهِ أُسوةٌ، فإنَّ أعداءَهُ قالُوا: إنَّه يَشتِمُ عِيسى وأُمَّه، وسَمَّوْه بالصابِئِ، والساحرِ، والمَجنونِ. ونحنُ لا نُكفِّرُ إلَّا مَن عرَفَ التوحيدَ وسَبَّهُ، وسَمَّاه دِينَ الخَوارجِ، وعرَفَ الشِّركَ وأحَبَّهُ، وأَهْلَه، ودعَا إليه، وحَضَّ الناسَ عليه بعدَما قامتْ عليه الحُجَّةُ (٢).

وقال الشَّيخُ عبدُاللَّطيفِ بنُ عبدِالرَّحمنِ: مَن أطلَقَ لِسانَهُ بالتَّكفيرِ لمُجَرَّدِ عداوةٍ، أو هوًى، أو لِمُخالَفةٍ في المَذهبِ، كما يَقعُ لكثيرٍ مِنَ الجُهَّالِ، فهذا مِنَ الخَطأِ البيِّنِ.

والتَّجاسُرُ على التَّكفيرِ أوِ التَّفسيقِ والتَّضليلِ، لا يَسُوغُ إلَّا لمَن رأَى كُفرًا بَوَاحًا، عندَه فيه مِنَ اللهِ بُرْهانٌ، والمُخالَفةُ في المسائلِ الاجتِهاديةِ التي قد يَخْفَى الحُكمُ فيها على كثيرٍ مِنَ الناسِ، لا تَقتضي كُفرًا ولا فِسقًا، وقد يكونُ الحُكمُ فيها قَطْعِيًّا جَلِيًّا عندَ بعضِ الناسِ، وعندَ آخَرِينَ يكونُ الحُكمُ فيها مُشتَبِهًا خَفِيًّا، واللهُ لا يُكلِّفُ نَفْسًا إلَّا وُسْعَها (٣).

---

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ٨٠).
(٢) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ٢٦٣- ٢٦٤).
(٣) الدُّرَر السَّنِيَّة (١٢/ ٢٦٢).

النَّـظْم

١٧٣	وَقَتَلُــوا جَمْعًــا كَثِيــرًا عُلَمَا	مِنْ بَلْــدَةِ الأَحْسَــا وَأَهْرَقُوا الدِّمَا
١٧٤	نَعَــمْ وَلَكِنْ يَقْتَضِيهِ الشَّــرْعُ	بِقَتْلِهِــمْ مَــنْ لِلْفَــلَاحِ يَدْعُو [(١)]
١٧٥	وَكُلُّهُمْ قُــرَّاءُ فِي الْمَسَــاجِدْ	مِنْ أَهْــلِ نَجْدٍ مَــا لِقَوْلِي جَاحِدْ
١٧٦	قَدْ عَدَّهُمْ حُسَــيْنُ فِي تَارِيخِهِ	فَادْمَغْ بِــهِ الْكَذَّابَ فِــي يَافُوخِهِ

الغريـب

(أَهْرَقُوا): سفَكُوا [(٢)].

(حُسَـيْنُ فِـي تَارِيخِـهِ): علَّقَ الناظـمُ في الأصلِ فقـال: أي: ابنُ غَنَّـامٍ ا. هـ وتاريخُه هـو «روضـةُ الأفـكارِ والأفهـام، لِمُرْتـادِ حـالِ الإمـام، وتَعْـدادِ غـزَواتِ ذَوِي الإسـلام»، وابـنُ غَنَّـامٍ هـو الشـيخُ حُسـينُ بنُ بكـرِ بـنِ غَنَّـامٍ الأحسـائيُّ المالكيُّ مَذهبًـا التَّميمـيُّ نَسَـبًا (ت١٢٢٥هـ) [(٣)].

(ادْمَغْ): دمَغ فلانًا دَمْغًا: كسَرَ عَظْمَ دِماغِه حتَّى بلَغَتِ الشَّجَّةُ دِماغَه، فالشَّجَّةُ دامِغةٌ، وهي التي تَخسِفُ الدِّماغَ ولا حياةَ معها [(٤)].

(يَافُوخِه): اليَأْفوخُ: يُهمَزُ وهو أفصَحُ، ولا يُهمَزُ، وهو وسَطَ الرَّأسِ.

الشَّـرْح

(١٧٣) أي: إنَّ هؤلاءِ المُناوئِينَ - وكانوا مِنَ الروافضِ والمُنتَفِعينَ بالشِّركِ -: قتَلُوا

---

(١) في الأصل: (يدعوا).

(٢) المعجم الوسيط (هـ ر ق).

(٣) انظُر ترجمتَهُ في: مَشاهيرِ عُلماءِ نَجْدٍ وغيرِهم لعبدِالرحمنِ بنِ عبدِاللَّطيفِ آلِ الشيخ (١/ ١٤٧)، والأعلام (١/ ٢٥١).

(٤) المصباح المنير (١/ ١٩٩).

دُعاةَ التَّوحيدِ في الأحساءِ سَنَةَ (١٢٠٧هـ) أثناءَ حُكمِ الإمامِ سُعودِ بنِ عبدِالعزيزِ بنِ محمَّدِ بنِ سُعودٍ، وقد عدَّهُم حسينُ بنُ غنَّامٍ في تاريخِه [1]، فبلَغُوا أكثَرَ مِن ثلاثين داعيةً وشيخًا. ولمَّا رأى الإمامُ سُعودٌ أنَّهم بين وَعْدٍ ونقضٍ للعهدِ، سار إليهم آخِرَ سَنَةِ (١٢١٠هـ) وقدِ اقتَصَّ لدُعاةِ التَّوحيدِ. ولذا قال الناظِمُ في البيتِ بعدَهُ:

(١٧٤) (**نَعَمْ وَلَكِنْ**) أي: أنَّ القتلَ إذا اقتضاهُ الشَّرْعُ في نحوِ القِصاصِ وقتلِ المُفسدِينَ بالشِّركِ: فهذا واجِبٌ.

(١٧٥- ١٧٦) أي: أنَّ المُناوئِينَ قتَلُوا حُفَّاظًا للقرآنِ بمَساجِدِ الأحساءِ، وهُمْ مِن أهلِ نَجْدٍ، ولا يَقدِرُ أحَدٌ على تكذيبِ ذلك لشُهرتِه في التاريخِ، وقد ذكَرَهم بأسمائِهم الشيخُ حُسينُ بنُ غَنَّامٍ في تاريخِه كما تَقدَّمَ [2].

وقولُه: (**فَادْمَغْ بِهِ الْكَذَّابَ فِي يَافُوخِهِ**): المعنى: فاضرِبْ بهذه الحقيقةِ رأسَ المُكذِّبِ.

وقد أجابَ ابنُ غَنَّامٍ على فِريةِ هَدْمِ المَساجِدِ رَدًّا على قائلِها فقال:

هذا كَذِبٌ .. فالذي جرَى مِنَ الشيخِ - رحمه الله- وأتباعِهِ: هدمُ البِناءِ الذي على القُبورِ، والمَسجِدِ المَجعولِ في المَقْبرةِ على القبرِ الذي يزعُمُونَ أنَّه قبرُ زيدِ بنِ الخَطَّابِ - رضي الله عنه - وذلك كَذِبٌ ظاهرٌ؛ فإنَّ قَبْرَ زيدٍ - رضي الله عنه - ومَن معه مِنَ الشُّهداءِ لا يُعرَفُ أينَ مَوْضِعُه، بلِ المَعروفُ أنَّ الشُّهداءَ مِن أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ قُتِلُوا في أيَّامِ مُسَيْلِمةَ في هذا الوادي، ولا يُعرَفُ أينَ مَوضِعُ قُبورِهم مِن قُبورِ غيرِهم، ولا يُعرَفُ قبرُ زيدٍ مِن قبرِ غيرِه، وإنَّما كذَبَ ذلك بعضُ

(١) روضة الأفكار (٢/ ١٥٩).

(٢) وانظر كذلك: عنوان المجد لابنِ بشرٍ (١/ ٢٠٢) وما بعدها.

الشياطينِ، وقال للناسِ: هذا قبرُ زيدٍ فافتَتَنُوا به، وصارُوا يَأْتُونَ إليه مِن جميعِ البِلادِ بالزِّيارةِ، ويجتمعُ عِندَه جَمْعٌ كثيرٌ، ويَسألُونَه قضاءَ الحاجاتِ، وتَفريجَ الكُرباتِ، فلأجلِ ذلك هدَمَ الشيخُ ذلك البِناءَ الذي على قَبرِه، وذلك المسجِدَ الذي على المَقبرةِ، اتِّباعًا لِمَا أمَرَ اللهُ به ورسولُه مِن تَسويةِ القُبورِ، والنهيِ والتغليظِ في بناءِ المَساجِدِ عليها [١].

النَّـظْم

١٧٧	وَأَنَّـــهُ قَـــدْ قَتَـلَ الْمُصَلِّـي	عَلَـى النَّبِـيْ بِأَشْـرَفِ الْمَحَلِّ
١٧٨	وَيَنْهَـــبُ الأَمْـــوَالَ وَالأَوْقَافَا	يُبْطِلُهَـــا وَيَدَّعِـــي الإِنْصَافَـــا
١٧٩	وَيَدَّعِـــي بِأَنَّـــهُ يُجَاهِـــدْ	مَـــعْ هَدْمِـــهِ الرِّبَاطَ وَالْمَسَـــاجِدْ
١٨٠	وَأَنَّـــهُ يَقُـــولُ: إِنَّمَـــا النَّبِـــي	كَـــرِمَّةٍ فِي الْقَبْرِ تَحْـــتَ النُّصُبِ
١٨١	سَـــوْطِي بِـــهِ نَفْعٌ وَلَيْـــسَ فِيهِ	نَفْـــعٌ لَهُـــمْ وَخَـــابَ مَـــنْ يَأْتِيهِ
١٨٢	وَأَنَّهُمْ قَـــدْ كَشَـــفُوا الْحِجَابَا	عَـــنْ قَبْـــرِهِ وَقَلَّعُوا الأَخْشَـــابَا
١٨٣	وَأَسْـــقَطُوا مِنْ بَغْيِهِمْ لِحُرْمَتِهْ	وَكَفَّـــرُوا مِـــنْ غَيِّهِـــمْ لِأُمَّتِـــهْ
١٨٤	قَدْ عَمَّمُوا [٢] بِالْكُفْرِ مَنْ سِـــوَاهُمُ	أَقُولُ: حَاشَـــاهُمْ إِذًا [٣] حَاشَـــاهُمُ

الغريـب

(**الرِّبَاط**): سكَنُ طَلَبَةِ العِلمِ ومَدرَستُهم.

---

(١) روضة الأفكار (١/ ١٢٣).

(٢) قوله: (قَدْ عَمَّمُوا) في المخطوطِ: (وَعَمَّمُوا).

(٣) كذا في الأصلِ والمخطوطِ، وكَتْبُها كذلك أو (إِذَنْ) مما فيه خِلافٌ مشهورٌ، والأمرُ فيه واسعٌ، وقد جاء رَسْمُها في مصاحفِ الأمصارِ كما رسَمَها الناظِمُ.

(**رِمَّة**): جمع رِمَمٍ، وهي العِظامُ البالِيةُ.

(**النُّصُب**): الحِجارةُ التي على القبرِ.

(**سَوْطِي**): السَّوْطُ: ما يُضربُ به مِن جِلْدٍ سواءٌ أكانَ مَضْفُورًا أم لم يكُنْ [(١)].

(**خَاب**): حُرِمَ ومُنِعَ، ولم يَنَلْ ما طلَبَ [(٢)].

(**بَغْيِهِم**): بغَى على الناسِ بَغْيًا: ظَلَمَ واعتَدَى فهو باغٍ، والجمعُ: بُغاةٌ، وبغَى: سعَى بالفَسادِ، ومِنه: الفِرقةُ الباغِيةُ؛ لأَنَّها عدَلَتْ عنِ القَصْدِ، وأصلُه مِن بغَى الجُرْحُ: إذا تَرامَى إلى الفَسادِ [(٣)].

(**غَيِّهِم**): يقالُ: غوَى غَيًّا: انهَمَكَ في الجَهلِ، وهو خِلافُ الرُّشدِ [(٤)].

(**حَاشَاهُمُ**): نزَّهَهُم اللهُ وبَرَّأَهم.

الشَّـرْح

(**١٧٧**) أي: وافتَرَوْا أيضًا علينا: بأنَّنا نقتُلُ مَن يَجهَرُ بالصلاةِ على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المَساجِدِ. وهذا مَحْضُ افتِراءٍ يُشوِّهُونَ به دَعْوةَ التَّوحيدِ.

وهذه شُبْهةٌ مَفضوحةٌ يُردِّدُها المُفْتَرُونَ كزيني دَحْلانَ بأنَّ الشيخَ محمَّدَ بنَ عبدِالوَهَّابِ قتَلَ رجُلًا أعمَى مُؤذِّنًا صالِحًا ذا صوتٍ حسَنٍ، لم يَنْتَهِ عن ذِكرِ الصلاةِ على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعدَ الأذانِ، فأمَرَ بقَتْلِه! [(٥)].

---

(١) المعجم الوسيط (س و ط).

(٢) تاج العروس (٢/ ٣٨٨).

(٣) المصباح المنير (١/ ٥٧).

(٤) المصباح المنير (٢/ ٤٥٧).

(٥) الدُّرَر السَّنِيَّة، في الردِّ على الوَهَّابيةِ لزيني دحلان (ص١٠٨)، وعامَّةُ ما ذكَرَه عنِ الإمامِ المجدِّدِ مِنَ القصصِ كلُّها كَذِبٌ وافتِراءٌ سيَلْقَى اللهَ به يومَ القيامةِ.

(١٧٨) أي: وافْتَرَوْا أيضًا علينا: بأنَّنا نَنهَبُ الأموالَ ونُعطِّلُ الأوقافَ ونُبْطِلُها، ومع ذلك نَدَّعِي أنَّنا مُنصِفونَ للناسِ. وهذا كَذِبٌ، فأَئِمَّةُ الدَّعوةِ إنَّما قاتَلُوا مُشركِينَ وغَنِمُوا أموالَهم بِسَيْفِ الشَّرْعِ.

وأمَّا الأوقافُ على الشِّركِ فهدَمُوها وصَرَفُوا أوقافَها على الوَجهِ الشرعيِّ لا الشِّرْكيِّ.

وقد أجابَ الشيخُ عن ذلك بقولِه: هذا كَذِبٌ وبُهتانٌ افْتَراهُ علَيَّ الشياطينُ، الَّذين يُريدونَ أن يأكُلُوا أموالَ الناسِ بالباطلِ، مِثلُ أَوْلادِ شمسانَ، وأولادِ إدريسَ، الذينَ يأمُرُونَ الناسَ يَنذِرُونَ لهم، ويَنْخَوْنَهم، ويَندُبُونَهم، وكذلك فُقراءُ الشيطانِ الَّذينَ ينتَسِبُونَ إلى الشيخِ عبدِالقادرِ - رَحِمَه اللهُ - وهو مِنهم بريءٌ، كبَراءةِ عليِّ بنِ أَبي طالبٍ مِنَ الرافِضةِ [1].

وهذه الفِريةُ مِن أعجَبِ الفِرَى، فإنَّ القِبابَ على المَشاهِدِ ما اختَرَعَها عُبَّادُ القبورِ هؤلاءِ إلَّا لسَرِقةِ أموالِ الناسِ وابتزازِهم، فانظُرْ كيفَ يَبتَزُّ عُبَّادُ الدِّينارِ والدِّرهَمِ أموالَ المساكِينِ والمُضطَرِّين، ثمَّ يَرمي بهذه التُّهَمةِ على العُبَّادِ الزاهِدِين، الذين خرَجُوا مِنَ الدُّنيا ولا يَكادُ الواحدُ مِنهم يترُكُ شيئًا لِوَرَثَتِه؛ لاستِغراقِ أوقاتِه بدَعْوةِ الخَلْقِ إلى التَّوحيدِ.

(١٧٩) أي: وافْتَرَوْا علينا: بأنَّنا نزعُمُ أنَّنا نُجاهِدُ في سبيلِ اللهِ، في الوقتِ الذي نَهدِمُ فيه المَساجِدَ والأَرْبطةَ. وهذا كَذِبٌ مَحْضٌ؛ بلْ إنَّما هدَمَ أئمةُ الدَّعوةِ المَشاهِدَ والأَضْرِحةَ الشِّرْكيةَ التي يُسَمُّونَها مساجِدَ، والأربِطةَ التي تشتَمِلُ على الأضرِحةِ الشِّرْكيةِ.

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ٧٤).

وتأمَّلْ - إن كانَ اللهُ أرادَ بك خيرًا - كيف قامَ أئمةُ التَّوحيدِ ووُلاتُه في بِلادِنا بعِمارةِ الحرمَينِ الشريفَينِ أحسَنَ العِمارةِ وأَبْهاها، بحيثُ لم يكنْ لها نَظيرٌ ليس في تاريخِ الإسلامِ فحَسْبُ، بلْ في تاريخِ العالَمِ، في حينَ أنَّ مَن حارَبَهم عَمَّروا قُصورَهم ومُتنَزَّهاتِهم ومَشاهِدَ الشِّركِ أعظَمَ مِن عِمارةِ الحرمَينِ لـمَّا كانُوا وُلاةً عليها، فأَيُّ الفريقَينِ أحَقُّ ببُيوتِ اللهِ، وأيُّ الفريقَينِ أحَقُّ ببُيوتِ الشِّركِ!

(١٨٠) أي: ويَفْتَرُونَ على الشيخِ محمَّدِ بنِ عبدِالوَهَّابِ بأنَّه يقولُ: «إنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعدَ مَوتِه، هو عِبارةٌ عن عِظامٍ باليَةٍ في قَبْرِه». نَعوذُ باللهِ مِنَ التفكيرِ في هذا!

وهذا مَحْضُ افتراءٍ؛ بلْ يَعتقِدُ أئمةُ الدَّعوةِ أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سيِّدُ الأوَّلينَ والآخِرينَ، وهو في قَبْرِه حَيٌّ حياةً بَرْزَخِيةً، هي أكمَلُ الحياةِ البَرْزَخيةِ، كما تقدَّمَ في كلامِ الشيخِ عبدِاللهِ ابنِ الإمامِ محمَّدِ بنِ عبدِالوَهَّابِ.

وقال شيخُ مَشايِخِنا العَلَّامةُ محمَّدُ بنُ عبدِاللَّطيفِ في بيانِ مُعتقَدِ أئمَّةِ الدَّعوةِ: ونعتقِدُ أنَّ رُتبتَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلَى رُتَبِ المخلوقِينَ على الإطلاقِ، وأنَّه حيٌّ في قبرِهِ حياةً برزخيةً، أبلَغَ مِن حياةِ الشُّهداءِ المنصوصِ عليها في التَّنْزيلِ؛ إذ هو أفضَلُ مِنهم بلا ريبٍ، وأنَّه يَسمعُ سَلَامَ المسلِّمِ عليه، وأمَّا الحياةُ التي تَقتضي العِلمَ والتَّصرُّفَ، والحَرَكةَ في التدبيرِ، فهي مَنْفيَّةٌ عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(١)].

وقد سُئِلَ الناظِمُ الشيخُ إسحاقُ عمَّا ورَدَ: أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأَى موسى وهو يُصلِّي في قَبْرِه، ورآه يطوفُ بالبيتِ، ورآه في السَّماءِ، وكذلك الأنبياءُ.

فأجابَ: هذه الأحاديثُ وأشباهُها، تُمَرُّ كما جاءتْ، ويُؤمَنُ بها؛ إذ لا مَجالَ

---

(١) الدُّرَر السَّنيَّة (١/ ٥٧٦).

للعقلِ في ذلك؛ ومَن فتَحَ على نَفْسِه هذا البابَ، هلَكَ، في جُملةِ مَن هلَكَ؛ وقد غَضِبَ مالكُ بنُ أنَسٍ لمَّا سأَلَه رجُلٌ عنِ الاستواءِ، فقالَ: الاستِواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ... إلى آخِرِ كلامِهِ، ثمَّ قال: وما أُراكَ إلَّا رجُلَ سوءٍ! فأمَرَ بإخراجِه؛ هذه عادةُ السلفِ.

فهذه الأحاديثُ التي مَرَّ البحثُ فيها: خاضَ فيها بعضُ الزنادِقةِ، وصنَّفَ مُصنَّفًا بناهُ عليها، وجادَلَ، وماحَلَ في أنَّ مَن كان حَيًّا هذه الحياةَ التي أُطلِقَت في القرآنِ، فيَنبغي أن يُنادى؛ إذْ لا فَرْقَ عندَ هذا الجاهِلِ بينَ الحياةِ الحِسِّيَّةِ والبَرْزخيةِ، لأنَّه اشتَبَهَ عليه أمرُ هذه الصلاةِ، وأمرُ هذا الرِّزقِ، ولم يَعلمْ أنَّه لا خلافَ في أنَّ أهلَ البَرْزخِ يَجري عليهم مِن نَعيمِ الآخِرةِ، ما يَلْتَذُّون به ممَّا هو ليس مِن عمَلِ التَّكليفِ.

ومَعاذَ اللهِ: أن نُعارِضَ نَصَّ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي رواه مُسلِمٌ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ...» إلخ [(١)] ، والحديثُ عامٌّ؛ لأنَّ المقصودَ به: جنسُ بَني آدمَ، لأنَّ المُفرَدَ يعُمُّ، كما هو مُقرَّرٌ في مَحالِّه؛ أَلَمْ يَعلمِ المِسكينُ أنَّ البَرْزخَ طَوْرٌ ثانٍ، وله حُكمٌ ثانٍ؟ إذ لو كان صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذه المَثابةِ، أنَّه يُلاقي الأولياءَ والأفاضِلَ، كما زعَمَ بعضُ المصنِّفين، لَبَطَلَ حُكمُ الاجتِهادِ بعدَهُ، ولم يَتراجَعِ الصحابةُ رِضوانُ الله عليهم بعدَهُ مَسائلَ طالَ فيها نِزاعُهم إلى زمَنِنا هذا.

إذا تَحقَّقْتَ هذه الإشارةَ، وتأَمَّلْتَها، فلا بُدَّ أن أنقُلَ لك كلامَ ابنِ تيميَّةَ، قدَّسَ اللهُ رُوحَه، في أحاديثِ السُّؤالِ.

قال ابنُ تيميةَ رحمه الله: « أمَّا رُؤيا موسَى في الطَّوافِ، فهذا كان رُؤيَا مَنامٍ، لم يكنْ ليلةَ المِعراجِ، كذلك جاءَ مُفسَّرًا، كما رأَى المسيحَ أيضًا، ورأَى الدَّجَّالَ؛

---

(١) م (١٦٣١) عن أبي هريرةَ.

أَمَّا رُؤيتُهُ، ورُؤيةُ غيرِه مِنَ الأنبياءِ ليلةَ المِعراجِ في السماءِ، لمَّا رأَى آدمَ في السَّماءِ الدُّنيا، ورأَى يحيى، وعِيسى؛ فهذا رأَى أرواحَهم مُصوَّرةً في صُورةِ أبدانِهم... وأمَّا كونُهُ رأَى مُوسى يُصلِّي في قَبْرِه، ورآه في السماءِ أيضًا، فهذانِ لا مُنافاةَ بينَهما، فإنَّ أمرَ الأرواحِ مِن جِنسِ أمرِ الملائكةِ، في اللَّحْظةِ الواحدةِ: تَصْعَدُ، وتَهبِطُ، كالمَلَكِ، ليست كالبَدَنِ؛ وقد بسَطْتُ الكلامَ في أمرِ الأرواحِ بعدَ مُفارَقةِ الأبدانِ، وذكَرْتُ الأحاديثَ والآثارَ في ذلك، بما هذا مُلخَّصُه.

وهذه الصلاةُ ممَّا يَتنعَّمُ بها الميِّتُ، ويستمتِعُ بها، كما يَتنعَّمُ أهلُ الجَنَّةِ بالتَّسبيحِ؛ فإنَّهم يُلْهَمُونَ التَّسبيحَ كما يُلهَمُ الناسُ النَّفَسَ في الدُّنيا، فهذا ليس مِن عمَلِ التَّكليفِ الذي يُطلَبُ به ثوابٌ مُنفَصِلٌ، بل نَفْسُ هذا العملِ هو مِنَ النَّعيمِ الذي تَتنعَّمُ به النَّفْسُ، وتَلْتَذُّ به. انتهَى كلامُه.

فعُلِمَ مِن كلامِهِ: أنَّ أرواحَهم صُوِّرَت في صُوَرِ أبدانِهم التي في القُبورِ، فاجتمَعَتِ النُّصوصُ، وزالَ الإشكالُ، واللهُ أعلَمُ»[١].

فائدةٌ لا فائدةَ فيها: مِن أعجَبِ ما مَرَّ بي مِنَ الكذبِ والفجورِ في الخُصومةِ أنَّ أعداءَ الدَّعوةِ زعَمُوا «أنَّ الشيخَ محمَّدَ بنَ عبدِالوهَّابِ ادَّعَى النُّبُوَّةَ»[٢]!

وحسْبُكَ مِن شَرٍّ سَمَاعُه.

(١٨١) أي: ومِن افترائِهم علينا: أنَّنا نَقولُ: «إنَّ سَوْطَ الواحدِ مِنَّا الذي يَستعمِلُه يَنفَعُ؛ بخِلافِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وهو مَيِّتٌ فإنَّه لا نَفْعَ فيه، وأنَّ مَن يأتيه يَزورُ قَبْرَه فهو خاسِرٌ».

---

(١) انظر: الدُّرَرَ السَّنِيَّة (١/ ٥٤٨).

(٢) انظر: كتابَ زيني دَحْلانَ خُلاصة الكلام (ص٢٣٩)، والدُّرَر السَّنِيَّة له (ص٤٧)، ومِنهم أيضًا: ابنُ عفالق الأحسائيُّ، والعامليُّ الرافضيُّ. انظر: دَعاوى المناوئينَ (ص١٠٥).

نَعوذُ باللهِ مِن هذا الكلامِ القبيحِ، وكلُّ هذا كَذِبٌ فاضِحٌ؛ فأينَ وجَدُوا هذا في كُتُبِنا؟! إنْ كانُوا صادقِينَ فلْيَعْزُوه إليها، ولكنْ هَيْهَاتَ هَيْهات!

ثمَّ إنَّ هذا ليس مِنَ الأدبِ مع النبيِّ ﷺ. ولم يَدْرِ هؤلاءِ الشياطينُ أنَّ العَمَلَ بسُنَّتِه وكثرةَ الصلاةِ عليه مِن أعظَمِ النَّفْعِ به.

وتأَمَّلْ كيف يَصِلُ الأمرُ بِعُبَّادِ القبورِ إلى هذا التَّفكيرِ في جَنابِ النبيِّ ﷺ!

ولذا قال بعضُ عُلماءِ نَجْدٍ: «اللهُ أكبَرُ على هؤلاءِ المَلاحِدةِ الذين يُنفِّرون الناسَ عنِ الدُّخولِ في دِينِ اللهِ، ﴿يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]، ﴿وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ۝٦٤﴾ [المائدة]، ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ۝١١٢ وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَلِيَرۡضَوۡهُ وَلِيَقۡتَرِفُواْ مَا هُم مُّقۡتَرِفُونَ ۝١١٣﴾ [الأنعام].

فمَن نسَبَ هذا إلينا، وافتَراهُ علينا، فعليه لَعْنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمَعِينَ، لا يَقبلُ اللهُ مِنه صَرْفًا ولا عَدْلًا، وفضَحه على رُؤوسِ الأشهادِ، ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡۖ وَلَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ۝٥٢﴾ [غافر].

ويا سُبحانَ اللهِ، كيفَ يُتصوَّرُ وُقوعَ هذا عاقِلٌ أو جاهلٌ أو مَجنونٌ؟ ولا يَقولُ هذا مَن يُؤمِنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ، ويَعلَمُ أنَّه موقوفٌ بينَ يَدَيِ اللهِ، ومَسؤولٌ عن ذلك، بلْ لا يقولُهُ إلَّا مَن هو أضَلُّ مِن حِمارِ أهلِهِ، نَعوذُ باللهِ مِن رَيْنِ الذُّنوب، وانتِكاسِ القلوب؛ ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ۝١٦﴾ [النور].

بلْ نُشهِدُ اللهَ وملائكتَهُ وجميعَ خَلْقِه أنَّا نَشهدُ أنَّ مُحمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، وأَمينُه على وَحْيِه، وخِيرتُهُ مِن خَلْقِه، أرسَلَه رحمةً للعالَمين، وقُدوةً للعامِلين، ومَحَجَّةً للسالكِين، وحُجَّةً على العِبادِ أجمَعِين، بعَثَه للإيمانِ مُنادِيًا، وإلى دارِ السلامِ دَاعِيًا، وللخَليقةِ

هادِيًا، ولكتابِهِ تالِيًا، وفي مَرْضاتِهِ ساعِيًا، وبالمعروفِ آمِرًا، وعنِ المُنكَرِ ناهِيًا. أرسَلَه على حِينِ فَتْرةٍ مِنَ الرُّسُل، فهدَى به إلى أَقْوَمِ الطُّرُقِ وأوضَحِ السُّبُل، وافترَضَ على العِبادِ طاعتَهُ ومحبَّتَه وتَعزيرَهُ وتوقيرَهُ والقِيامَ بحَقِّه. وسَدَّ إلى الجَنَّةِ جميعَ الطُّرُقِ فلم يَفْتَحْها لأحَدٍ إلَّا مِن طريقِهِ، فلو أَتَوْا مِن كُلِّ طريقٍ واستَفْتَحُوا مِن كلِّ بابٍ لَمَا فُتِحَ لهم حتَّى يَكونُوا خَلْفَه مِنَ الداخِلين، وعلى مِنهاجِهِ وطريقتِهِ مِنَ السالكِين»[(١)].

(١٨٢- ١٨٤) أي: وافْتَرَوْا علينا بأنَّنا: فتَحْنَا القبرَ وكشَفْناهُ إهانةً للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقلَّعْنا الأخشابَ المُحيطةَ بالقبرِ، وكفَّرْنا عُمومَ المسلمِينَ إلَّا مَنِ اتَّبَعَنا.

وهذا كلُّه كَذِبٌ وافتِراءٌ كسابِقِ الفِرَى.

قال الشيخُ عبدُاللَّطيفِ بنُ عبدِالرَّحمنِ: «أمَّا التَّجاسُرُ على حُجرةِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكأنَّهُ يُشيرُ به إلى المالِ الذي استَخْرَجَه الأميرُ سُعودٌ مِنَ الحُجرةِ الشَّريفةِ، وصرَفَهُ في أهلِ المَدينةِ ومَصالِحِ الحَرَمِ، وهو - رحمه الله - لم يَفْعَلْ هذا إلَّا بَعْدَ أنْ أفتاهُ علماءُ المَدينةِ، مِنَ الحَنَفيةِ، والمالكيَّةِ، والشافعيةِ والحَنْبليةِ.

فاتَّفقَتْ فَتْواهم على أنَّه يَتعيَّنُ ويَجِبُ على وَلِيِّ الأمرِ إخراجُ المالِ الذي في الحُجرةِ، وصَرْفُه في حاجةِ أهلِ المَدينةِ، وجيرانِ الحَرَمِ؛ لأنَّ المعلومَ السُّلْطانيَّ قد مُنِعَ في تلك السَّنَةِ، واشتَدَّتِ الحاجةُ والضَّرورةُ إلى استِخراجِ هذا المالِ وإنفاقِهِ؛ ولا حاجةَ لرَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى إبقائِهِ في حُجرَتِه وكَنْزِه لدَيْه.

وقد حرَّمَ كَنْزَ الذهبِ والفِضَّةِ، وأمَرَ بالإنفاقِ في سبيلِ اللهِ، لا سِيَّما إذا كان المَكْنُوزُ مُسْتَحَقًّا لفُقراءِ المسلمِينَ، وذَوِي الحاجةِ مِنهم، كالَّذي بأَيْدِي المُلوكِ

---

(١) مجموعة الرسائلِ والمسائلِ النَّجدية (٥/ ٨٣٣).

والسَّلاطينِ، فلا شَكَّ أنَّ استِخراجَها على هذا الوجهِ، وصَرْفَها في مَصارِفِها الشَّرْعيةِ، أحَبُّ إلى اللهِ ورَسولِه مِن إبقائِها واكتِنازِها؛ وأَيُّ فائدةٍ في إبقائِها عندَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأهلُ المدينةِ في أشَدِّ الحاجةِ والضَّرورةِ إليها؟!

وتَعظيمُ الرَّسولِ وتَوقيرُه، إنَّما هو في اتِّباعِ أَمْرِه، والتِزامِ دِينِه وهَدْيِه، فإنْ كان عِندَ مَن أنكَرَ علينا دَليلٌ شرعيٌّ يقتضي تحريمَ صَرْفِها في مَصالِحِ المسلمِينَ، فلْيَذْكُرْه لنا» [(١)].

وأمَّا شُبهةُ التكفيرِ بالعُمومِ، فقد سبَقَ رَدُّها.

وقد سُئِلَ الشيخُ حَمَدُ بنُ ناصرٍ، قال السائلُ: إنَّكم تُكفِّرونَ بالمَعاصي؟

فأجابَ: ليس هذا قَوْلَنا؛ بلْ هذا قولُ الخَوارجِ، الذينَ يُكفِّرونَ بالذُّنوبِ، ولم نُكفِّرْ أحدًا بعَمَلِ المَعاصي؛ بل نُكفِّرُ مَن فعَلَ المُكفِّراتِ، كالشِّركِ بالله بأن يُعبَدَ معه غيرُه، فيَدْعُو غيرَ اللهِ، أو يَذْبَحُ له، أو يَنذِرُ له، أو يَخافُهُ، أو يَرْجُوه، أو يَتوكَّلُ عليه، فإنَّ هذه الأُمورَ كُلَّها عِبادةٌ لله بنَصِّ القُرآنِ [(٢)].

النَّـظْم

١٨٥	عَنْ ضِدِّهِـــمْ نَقَلْتُمُ مَـــا قُلْتُمُ	جَهَّلْتُـــــمُ بَدَّعْتُـــمُ ضَلَّلْتُـمُ
١٨٦	لِأَنَّكُـــمْ وَاللـــهِ قَـــوْمٌ بُهْتُ	مِثْـلَ الْيَهُودِ أَبَـدًا شَـــابَهْتُو [(٣)]
١٨٧	جَوَابُنَـــا يَـــا فِرْقَـــةَ الطُّغْيَانِ:	سُـــبْحَانَكَ اللَّهُـــمَّ مِـــنْ بُهْتَـــانِ

---

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (١٢/ ٢٨٠- ٢٨١).

(٢) الدُّرَر السَّنِيَّة (١٠/ ٣٣٧- ٣٣٨).

(٣) كذا في الأصلِ: (شابَهْتُوا). والصوابُ لُغةً: شابَهْتُم. ولو أنَّها كُتِبَت: (شابَهْتُ) قد يكونُ أقرَبَ، ولكنَّه حذَفَ المِيمَ وهو حرفٌ صحيحٌ، وأشبَعَ الحَرَكةَ فتولَّدَ حرفُ الواوِ، وهو بهذا اختارَ النُّطقَ العامِّيَّ لِيَكونَ هو القافيةَ، فأشبَهَ صنيعَ أربابِ الزَّجَلِ.

١٨٨	أَقُـــولُ: وَامْقُتْ يَـــا إِلَهِي مِنَّا	مَنْ أَبْغَـــضَ الْهَادِيْ وَمَا قَدْ سَـــنَّا
١٨٩	سَـــلَّمْتُ أَنَّ فِي الْبِلَادِ الشَّاسِعَهْ	مَنْ قَاتَلُوا مِـــنْ غَيْرِ مَـــا مُرَاجَعَهْ
١٩٠	وَأَخْطَـــؤُوا فِي نَـــادِرِ الوَقَائِعْ	مَـــا الْقَدْحُ فِينَـــا وَالْمَـــلَامُ رَاجِعْ
١٩١	مَا قَدَحَ الْخِـــطَاءُ[1] مِنْ أُسَامَهْ	وَخَالِـــدٍ فِي الْمُصْطَفَـــى مَنْ لَامَهْ

الغريب

(**بُهْت**) البُهْتُ: الكَذِبُ.

(**امْقُت**): ابغَضْه أشَدَّ البُغضِ لقَبيحِ فِعلِه [2].

(**قَدَحَ**): عابَ.

(**الْخِـطَاءُ**): بكسرِ الخاءِ وفتحِها مع المَدِّ: الخَطَأُ والإثمُ.

الشَّـرْح

(**١٨٥ - ١٨٦**) أي: أنَّ كُلَّ هذه الافتِراءاتِ نقَلُوها عن أعداءِ الدَّعْوةِ، فجهَّلْتُمونا وبدَّعْتُمونا وضلَّلْتُمونا. وكان الواجِبُ الأخذَ مِن كُتُبِنا لا مِن خُصومِنا.

وهذا الفِعْلُ مِنكم بُهتانٌ شابَهْتُم فيه اليهودَ، ويُشيرُ بذلك إلى حديثِ أَنَسٍ في قِصَّةِ إسلامِ عبدِالله بنِ سَلَامٍ، وفيها قال: يا رسولَ اللَّهِ، إنَّ اليَهودَ قَومٌ بُهتٌ، وإنَّهم إنْ يَعْلَمُوا بإسْلامي قبلَ أنْ تَسألَهُم يَبْهَتُوني، فجاءتِ اليهودُ، فقالَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَيُّ رَجُلٍ

(١) كذا في الأصلِ، فيُمكِنُ ضَبْطُها بكَسرِ الخاءِ على قِراءةِ ابنِ كَثيرٍ في قولِه: «إنَّ قَتْلَهم كان خِطَاءً كبيرًا»، بكسرِ الخاءِ وفتحِ الطاءِ والمَدِّ، وهو مَصْدَرُ خاطأ يُخاطِئُ خِطَاءً، كقاتَلَ يُقاتِلُ قِتالًا، أو هو لُغةٌ في الخِطْءِ بمعنى الإثم. ويُمكِنُ ضبطُها بالفتحِ، وهو لُغةٌ؛ ففي لسان العرب (خطأ) (١/ ٦٥): «الخَطَأُ والخَطاءُ: ضِدُّ الصَّوَابِ». وهي قِراءةٌ للحسَنِ البَصْريِّ، فتكونُ اسمَ مصدرٍ مِن أخطأَ كالعَطاءِ مِن أعطَى؛ قالَه ابنُ جِنِّي. انظُر: النَّشْر (٥/ ١٧٧٨)، والمحتسب لابن جنِّي (٢/ ١٩)، والبحر المحيط (٦/ ٢٩)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنَّا (ص٣٥٧)، وروح المعاني (١٥/ ٦٧).

(٢) المصباح المنير (٢/ ٤٥٧).

عَبْدُ اللَّهِ فِيكُمْ). قالُوا: خَيْرُنَا وابنُ خَيْرِنَا، وسَيِّدُنَا وابنُ سَيِّدِنَا، قالَ: (أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَسْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ). فقالُوا: أَعَاذَهُ اللَّهُ مِن ذلك، فخرَجَ عبدُاللَّهِ فقال: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فقالُوا: شَرُّنَا وابنُ شَرِّنَا، وَانْتَقَصُوهُ، قالَ: فهذا الذي كُنْتُ أَخَافُ يَا رَسُولَ اللَّهِ[(١)].

(١٨٧) أي: وجَوابُنا عليكم في هذه الافتِراءاتِ: سُبحانَكَ هذا بُهتانٌ عظيمٌ.

وهذا جوابُ جَدِّ الناظمِ الشيخِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ في رَدِّه على ابنِ سُحَيمٍ في الافتِراءاتِ الأربعةِ والعِشرينَ المشهورةِ، وقد تَقدَّمَ ذِكرُها.

(١٨٨) هنا يُبيِّنُ الناظِمُ صِدقَ مَحبَّتِه للنبيِّ ﷺ فيَدْعُو على أنَّ مَن كَرِهَه، أو كَرِهَ سُنَّتَه مِنَّا أو مِنكم؛ فعليه غضَبُ اللهِ. وجمَعَ الناظمُ نَفْسَه مع الخَصمِ إنصافًا؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾ [سبأ].

(١٨٩- ١٩١) هذا البيتُ وما بعدَهُ يُبيِّنُ الناظِمُ فيه الجوابَ عن هذه الشُّبَهِ والافتِراءاتِ فيقولُ: سَلَّمْنا أنَّ أحدًا مِن جُنودِ التَّوحيدِ قتَلَ إنسانًا بغيرِ حقٍّ، ولم يُرَاجِعُوا العلماءَ، فإنَّ هذا مع كونِه خطَأً إلَّا إنَّه نادِرٌ، وهذا لا يُحسَبُ علينا ولا تَجوزُ نِسبتُه إلينا؛ لأنَّنا نُنكِرُهُ. ولو صَحَّت نِسبتُه إلينا لَصَحَّتْ نِسبةُ قتلِ أُسامةَ بنِ زيدٍ للرجُلِ الذي قال: (لَا إلهَ إلَّا اللهُ) إلى النبيِّ ﷺ. خرَّجاهُ[(٢)].

وكذا قَتلُ خالدٍ لبَنِي جَذيمةَ - حينَ قالُوا: صبَأْنَا - يَلْزَمُ منه نِسبةُ ذلك إلى النبيِّ ﷺ؛ ولكنَّه قال: (**اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ**)[(٣)].

فإنَّ النبيَّ ﷺ أنكَرَ عليهما.

(١) خ (٤٤٨٠).
(٢) خ (٤٢٦٩)، و م (٩٦) عن أُسامةَ بنِ زيدٍ.
(٣) خ (٤٣٣٩) عنِ ابنِ عُمرَ.

النَّـظْم

١٩٢	وَلَيْسَ مِنْ شَــرْطِ الدُّعَاةِ الْعِصْمَهْ	إِذَا صَفَـا إِخْلَاصُهُمْ مِــنْ وَصْمَهْ
١٩٣	قَدْ قَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ: اجْعَلْ لَنَا	لَانْوَاطَ [(١)] حَقَّ قَوْمِ مُوسَــى، خَلِّنَا
١٩٤	مِنْ طَعْنِ ذِي طَعْــنٍ فَإِنَّ الْحَقَّا	كَالشَّمْسِ فَانْصُــرْ مَا تَرَاهُ الصِّدْقَا
١٩٥	وَلَمْ نُكَفِّرْ غَيْرَ قَــوْمٍ جَعَلُوا [(٢)]	وَسَــائِطًا يَدْعُونَهُــمْ وَسَــأَلُوا
١٩٦	لَامْوَاتَ وَالْغُيَّابَ مَـــا لَا يَقْدِرُ	عَلَيْــهِ إِلَّا اللَّــهُ وَهْــوَ الْأَكْبَــرُ

الغريـب

(**الْعِصْمَة**): المَنْعُ، ويُقالُ: أصلُ العِصمةِ: الرَّبطُ، ثمَّ صارتْ بمعنى المَنْعِ، وعِصمةُ اللهِ عَبْدَه: أن يَعصِمَه مما يُوبِقُه. وقال المُناويُّ: العِصمةُ: مَلَكةُ اجتِنابِ المَعاصي مع التَّمكُّنِ منها [(٣)].

(**وَصْمَة**): هي العيبُ والعارُ [(٤)].

(**لَانْوَاطَ**): اسمُ شَجرةٍ بعَيْنِها كانَتْ للمُشرِكِينَ يَنُوطونَ بها سِلاحَهم، أي: يُعلِّقونَهُ بها، ويعكُفُونَ حَوْلَها [(٥)].

(**حَقَّ قَوْمِ مُوسَى**) هذا ممَّا أدخَلَهُ الناظمُ في نَظْمِه من عامِّيَّةِ نَجْدٍ، ومعناهُ: مِثْل الذي كان لقَوْمِ موسى.

---

(١) في الأصلِ: (الانواط)، وكذا الكلمةُ التي بعدَ بيتَينِ (الاموات) بإثباتِ الألِـفِ في الموضِعَين، وهي تُقرَأُ هكذا: (لَنْوَاطَ)، وكذا: (لَمْوَاتَ) بالابتداءِ بلامٍ مفتوحةٍ مِن غيرِ أَلِفٍ قَبْلَها؛ لاستِقامةِ الوَزنِ.

(٢) في المخطوطِ: (مَا كَفَّرُوا إِلَّا الَّذِينَ جَعَلُوا).

(٣) تاج العروس (٣٣/ ١٠٠).

(٤) الصحاح (٥/ ٢٠٥٢).

(٥) النِّهاية لابنِ الأثيرِ (٥/ ١٢٨).

(**خَلِّنَا**): هذه الكلمةُ مُتعلِّقةٌ بما بعدَها، أيِ: اترُكْنا مِنْ طَعْنِ ذِي طَعْنٍ...، وهو عِندَ علماءِ العَرُوضِ يُسمَّى «التَّضمينَ» وهو مِن عُيوبِ الشِّعرِ عندَ الأكثَرِ، واستعمَلَه الناظِمُ للضَّرورةِ ككثيرٍ مِنَ القُدماءِ[1].

الشَّـرْح

(١٩٢ - ١٩٤) أي: وليس مِن شَرْطِ الدُّعاةِ إلى اللهِ أن يكونُوا مَعصومِينَ مِنَ الخطَأِ؛ لأنَّهم إذا خَلَوْا مِنَ الشِّرك وكان مَقْصُودُهم خيرًا واجتهَدُوا؛ فهُمْ مأجورونَ. بدليلِ أنَّ الخطأَ وقَعَ مِن بعضِ الصَّحابةِ كما تَقدَّمَ، واستنكَرَ عليهم النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومِن ذلك: ما في المُسنَدِ والنَّسائيِّ والتِّرمذيِّ وصحَّحَه: أنَّ بعضَ الصَّحابةِ في غَزْوةِ حُنَينٍ مَرُّوا بسِدْرةٍ كان الكُفَّارُ يَنُوطونَ بها - أي يُعلِّقُونَ - أسلِحَتَهم، فقالُوا: يا رسولَ اللهِ، اجعَلْ لنا ذاتَ أَنْواطٍ كما لهم ذاتُ أنواطٍ. فأنكَرَ عليهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال: (**قُلْتُمْ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى**: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨])[2].

وهذا ظاهِرٌ في عُذرِ هؤلاءِ مع الإنكارِ على مَقالَتِهم. قال الشيخُ محمَّدٌ: لا خِلافَ في أنَّ الذينَ نَهاهُمُ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لو لم يُطيعوهُ واتَّخَذُوا ذاتَ أنواطٍ بعدَ نَهْيِه لَكَفَرُوا، وهذا هو المطلوبُ. ولكنَّ هذه القِصَّةَ تُفيدُ أنَّ المُسلِمَ - بلِ العالِمَ - قد يَقَعُ في أنواعٍ مِنَ الشِّرْكِ لا يَدرِي عنها، فتُفيدُ التَّعَلُّمَ والتحرُّزَ، ومَعرِفةَ أنَّ قولَ الجاهِلِ: التَّوْحيدُ فهِمْناهُ، أنَّ هذا مِن أكبَرِ الجَهلِ ومَكائدِ الشيطانِ.

---

(١) التَّضمينُ: أن تَتعلَّقَ القافيةُ أو لفظةٌ ممَّا قَبْلَها بما بَعْدَها، أو هو: ما لم تَتِمَّ مَعاني قوافِيهِ إلَّا بالبيتِ الذي يليه، وجوَّزَه جماعةٌ وكَرِهَه الأكثَرُ، فانظُرْ بحثًا فيه في: الصِّناعتَينِ لأبي هِلالٍ العَسْكريِّ (ص٣٦)، والمُنصِفُ لابنِ وَكيعٍ (ص٣٧٦)، والعُمدةِ لابنِ رَشيقٍ (١/ ١٧١)، والبديعِ في نقدِ الشِّعرِ لأُسامةَ بنِ مُنقِذٍ (١/ ٢٤٩).

(٢) تقدَّمَ تخريجه.

وتُفيدُ أيضًا: أنَّ المُسلِمَ المجتَهِدَ إذا تكلَّمَ بكلامٍ كُفرٍ وهو لا يَدري، فنُبِّهَ على ذلك فتابَ مِن ساعتِه، أنَّه لا يكفرُ، كما فعَلَ بنو إسرائيلَ والذينَ سألُوا النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وتُفيدُ أيضًا: أنَّه لو لم يُكفَّرْ فإنَّه يُغلَّظُ عليه الكلامُ تغليظًا شديدًا، كما فعَلَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[١].

وقال شيخُ الإسلامِ: وكثيرٌ مِنَ الناسِ قد يَنشأُ في الأمكِنَةِ والأزمِنَةِ التي ينَدرِسُ فيها كثيرٌ مِن عُلومِ النُّبُواتِ، حتَّى لا يَبقى مَن يُبلِّغُ ما بعَثَ اللهُ به رسولَه مِنَ الكتابِ والحِكمةِ، فلا يَعلَمُ كثيرًا مما يَبعَثُ اللهُ به رسولَه، ولا يكونُ هناك مَن يُبلِّغُه ذلك، ومِثلُ هذا لا يُكفَّرُ؛ ولهذا اتَّفَقَ الأئمةُ على أنَّ مَن نشَأَ بباديةٍ بعيدةٍ عن أهلِ العلمِ والإيمانِ، وكان حديثَ العهدِ بالإسلامِ، فأنكَرَ شيئًا مِن هذه الأحكامِ الظاهرةِ المتواترةِ، فإنَّه لا يُحكَمُ بكُفرِه حتَّى يَعرِفَ ما جاء به الرسولُ[٢].

ولمَّا كان الأمرُ بهذا الوضوحِ، أمَرَ الناظمُ المُنْصِفَ أن يترُكَ هذه الطُّعونَ الكاذِبةَ وأن ينصُرَ الحقَّ الذي هو كالشَّمْسِ.

وقال الناظِمُ الشيخُ إسحاقُ في بيانِ عقيدةِ جَدِّه وأخبارِه: والذي يُقضَى منه العَجَبُ: قِلَّةُ إنصافِهم، وفَرْطُ جَوْرِهم واعتِسافِهم؛ وذلك أنَّهم لا يَجِدونَ زَلَّةً مِنَ المنتَسِبينَ إليه، ولا عَثْرةً إلَّا نسَبُوها إليه، وجعَلُوا عارَها راجِعًا عليه، وهذا مِن تمامِ كرامتِه، وعِظَمِ قَدْرِه وإمامَتِه.

وقد عُرِفَ مِن جُهَّالِهم، واشتهَرَ مِن أعمالِهم، أنَّه ما دعَا إلى اللهِ أحَدٌ، وأمَرَ

---

(١) كَشْف الشُّبُهات (ص١٧٥) ضِمنَ مؤلَّفاتِ الشيخِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ.

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٠٧).

بِمَعروفٍ، ونهَى عن مُنكَرٍ، في أَيِّ قُطرٍ مِنَ الأقطارِ، إلَّا سَمَّوْهُ وَهَّابِيًّا، وكتبُوا فيه الرَّسائلَ إلى البُلدان، بكُلِّ قولٍ هائلٍ يَحتوِي على الزُّورِ والبُهتان[1].

(١٩٥- ١٩٦) ويُواصِلُ الناظِمُ الرَّدَّ فيقولُ: ولم نُكفِّرْ أحدًا مِنَ المسلمِينَ أبدًا إلَّا مَن كفَّرَه الشَّرْعُ، **كمَنْ دعَا غيرَ اللهِ**؛ بأنْ جعلَهم وسائِطَ بينَهُ وبينَ اللهِ. فهذا شِركٌ بالإجماعِ. أو **دعَا الأمواتَ**، أو **دعَا الأحياءَ فيما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ**، فهذا مِنَ الشِّرْكِ؛ لأنَّه صَرْفُ ما للهِ وَحْدَه إلى الخَلْقِ.

النَّـظْم

١٩٧	وَشَــرْطُهُ يَا ذَا: قِيَــامُ الْحُجَّةِ	وَعِنْدَنَــا فِــي ذَاكَ أَقْــوَى حُجَّةِ
١٩٨	رُكْــنُ الصَّلَاةِ عِنْدَنَــا صَلَاتُنَا	عَلَــى الرَّسُــولِ مَا سَــخَا عُدَاتُنَا
١٩٩	هُــوْ عِنْدَنَا أَحَبُّ مِنْ نُفُوسِــنَا	لِشَــرْعِهِ تَقْدِيمُنَــا تَقْدِيسُــنَا

الغريـب

(**الْحُجَّة**): الدَّليلُ والبُرهانُ، وقيلَ: ما دُفِعَ به الخَصمُ، وقال الأزهريُّ: الحُجَّةُ: الوجهُ الذي يكونُ به الظَّفَرُ عندَ الخُصومةِ. وإنَّما سُمِّيَتْ حُجَّةً لأنَّها تُحَجُّ، أي تُقصَدُ؛ لأنَّ القصدَ لها وإليها[2].

(**سَخَا**): ترَكَ؛ يُقالُ: سَخَا فلانٌ يَسْخُو سَخْوًا: سكَنَ مِن حَرَكَتِه، وسخَى نَفْسَه عنه، وسخَى بنَفْسِه: ترَكَهُ[3].

---

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ٥١٥).

(٢) المصباح المنير (١/ ١٢١)، وتاج العروس (٥/ ٤٦٤).

(٣) تاج العروس (٣٨/ ٢٥٣- ٢٥٥)، وفيه: وسَخَى الرَّجُلُ، كسَعَى ودَعَا وسَرُوَ ورَضِيَ؛ لُغاتٌ أربَعٌ.

(**تَقْدِيسُنَا**): التَّقْدِيسُ: التَّطْهِيرُ. وتَقَدَّسَ: تَطَهَّرَ وتَنَزَّه [١].

الشَّـرْح

(١٩٧) أي: ويُشتَرَطُ للحُكمِ بالكُفرِ المعيَّنِ على فاعلِ الكفرِ: أن تقومَ عليه الحُجَّةُ بأنَّ ما فَعلَه كُفْرٌ؛ لأنَّه قد يكونُ مُتأوِّلًا فيُعْذَر، والحُجَّةُ لذلك أدِلَّةٌ كثيرةٌ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ.

كقولِه تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء]، و﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء].

وكقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندَ مُسلِمٍ [٢]: **(وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ)**.

قال الطَّبَرِيُّ عندَ آيةِ النِّساءِ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾، يقولُ: أَرسَلْتُ رُسُلِي إلى عِبادِي مُبشِّرِينَ ومُنذِرِينَ؛ لئلَّا يَحتَجَّ مَن كفَرَ بي وعبَدَ الأندادَ مِن دُوني، أو ضَلَّ عن سبيلي، بأنْ يقولَ إن أَردتُّ عِقابَه: ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴿١٣٤﴾﴾ [طه]، فقطعَ حُجَّةَ كُلِّ مُبطِلٍ ألحَدَ في توحيدِهِ وخالَفَ أَمْرَه، بجَميعِ مَعاني الحُجَجِ القاطِعةِ عُذْرَه، إعذارًا منه بذلك إليهم؛ لِتكونَ للهِ الحُجَّةُ البالغةُ عليهم وعلى جَميعِ خَلْقِه [٣].

وقال شيخُ الإسلامِ: هنا أصلٌ لا بُدَّ مِن بيانِه، وهو أنَّه: قد دلَّتِ النُّصوصُ على

---

(١) تاج العروس (١٦/ ٣٥٨).
(٢) م (١٥٣) عن أبي هُرَيرةَ.
(٣) تفسير الطَّبَريِّ (٧/ ٦٩٣).

أنَّ اللهَ لا يُعذِّبُ إلَّا مَن أرسَلَ إليه رسولًا تقومُ به الحُجَّةُ عليه... قال تعالى عن أهلِ النارِ: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [المُلك]، وقال: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ۝٧١﴾ [الزمر]، وقال تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ۝١٣٠﴾ [الأنعام]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ۝٥٩﴾ [القصص]...[١].

وقال أيضًا: تكفيرُ المعيَّنِ مِن هؤلاءِ الجُهَّالِ وأمثالِهم - بحيثُ يُحكَمُ عليه بأنَّه مِنَ الكُفَّارِ -: لا يَجوزُ الإقدامُ عليه إلَّا بعدَ أن تقومَ على أحَدِهم الحُجَّةُ الرِّساليَّةُ التي يَتبيَّنُ بها أنَّهم مُخالِفونَ للرُّسُلِ، وإن كانتْ هذه المَقالةُ لا رَيْبَ أنَّها كُفْرٌ. وهكذا الكلامُ في تكفيرِ جَميعِ المُعَيَّنينَ، مع أنَّ بعضَ هذه البِدَعِ أشَدُّ مِن بعضٍ، وبعضَ المُبتدِعةِ يكونُ فيه مِنَ الإيمانِ ما ليس في بعضٍ، فليس لأحَدٍ أن يُكفِّرَ أحدًا مِنَ المسلِمينَ وإنْ أخطَأَ وغَلِطَ، حتَّى تُقامَ عليه الحُجَّهْ، وتُبيَّنَ له المَحجَّهْ.

ومَن ثبَتَ إيمانُه بيَقينٍ لم يَزُلْ ذلك عنه بالشَّكِّ؛ بلْ لا يَزولُ إلَّا بعدَ إقامةِ الحُجَّةِ وإزالةِ الشُّبْهةِ[٢].

وقال أيضًا: لهذا كان أهلُ العِلمِ والسُّنَّةِ لا يُكفِّرونَ مَن خالَفَهم، وإن كان ذلك

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ٢٩١).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٠٠- ٥٠١).

المُخالِفُ يُكفِّرُهم؛ لأنَّ الكُفرَ حُكمٌ شرعيٌّ فليسَ للإنسانِ أن يُعاقِبَ بمِثلِه، كمَن كذَبَ عليك وزنَى بأَهْلِك؛ ليس لك أن تَكذِبَ عليه وتَزْنِيَ بأهلِه؛ لأنَّ الكَذِبَ والزِّنَى حرامٌ لحَقِّ اللهِ.

وكذلك التكفيرُ حَقٌّ للهِ، فلا يُكفَّرُ إلَّا مَن كفَّرَهُ اللهُ ورسولُه، وأيضًا فإنَّ تكفيرَ الشخصِ المُعيَّنِ وجوازَ قَتْلِه موقوفٌ على أنْ تَبلُغَه الحُجَّةُ النبويةُ التي يُكفَّرُ مَن خالَفَها، وإلَّا فليسَ كلُّ مَن جَهِلَ شيئًا مِنَ الدِّينِ يُكفَّرُ.

ولهذا لمَّا استحَلَّ طائفةٌ مِنَ الصحابةِ والتابعِينَ كقُدامةَ بنِ مَظْعونٍ وأصحابِه شُربَ الخَمرِ؛ وظَنُّوا أنَّها تُباحُ لِمَنْ عَمِلَ صالحًا على ما فَهِمُوه مِن آيةِ المائدةِ؛ اتَّفَقَ علماءُ الصحابةِ كعُمَرَ وعليٍّ وغيرِهما على أنَّهم يُستتابُونَ، فإنْ أصَرُّوا على الاستِحلالِ كفَرُوا، وإنْ أقَرُّوا به جُلِدُوا فلم يُكفِّرُوهم بالاستِحلالِ ابتِداءً؛ لأجلِ الشُّبهةِ التي عرَضَتْ لهم، حتَّى يَتبيَّنَ لهم الحَقُّ، فإنْ أصَرُّوا على الجُحودِ كفَرُوا[١].

(١٩٨ - ١٩٩) أشارَ **النَّاظِمُ** بهذا البيتِ إلى رَدِّ دَعْوَى المُفتَرِينَ على أَئِمَّةِ الدَّعوةِ بأنَّهم يَكْرَهُونَ النبيَّ ﷺ: بأنَّ هؤلاءِ المخالِفِينَ يَرَوْنَ الصلاةَ على النبيِّ ﷺ في التَّشَهُّدِ الآخِرِ سُنَّةً، أمَّا أئمةُ الدعوةِ فيَرَوْنَها رُكنًا لا تَصِحُّ الصلاةُ إلا بها؛ بخلافِ المُناوِئِينَ فيَرَوْنَ صِحَّةَ الصلاةِ بدُونِها.

ولذا قال الناظمُ: (**ما سَخَا عُدَاتُنَا**)، والمعنَى: ترَكَ أعداؤنا القولَ بذلك، أمَّا أئمةُ الدَّعوةِ فيَرَوْنَ رُكْنِيَّتَها لتعظيمِهم النبيَّ ﷺ؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ مُقدَّمٌ في المَحبَّةِ - بعدَ اللهِ - على كُلِّ أحَدٍ، حتَّى الوالدِ والولَدِ.

قال شيخُ شيوخِنا محمَّدُ بنُ عليِّ بنِ تُركيٍّ عن أئمَّةِ الدَّعوةِ: «ولو تأَمَّلْتَ صلاتَهم

---

(١) تلخيص كتاب الاستغاثة (١/ ٤٩٢ - ٤٩٣).

لو جَدتَّهم يَجعلونَ الصلاةَ على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُكنًا مِن أركانِ الصلاةِ في التَّشَهُّدِ الأخيرِ، وغيرُهم يَجعلُها سُنَّةً، فكيفَ تَدَّعي أنَّهم يَكرهونَ الصلاةَ على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بلْ قد قالَ كثيرٌ مِن علماءِ مَذهبِهم: إنَّ الصلاةَ على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واجِبةٌ كُلَّما ذُكِرَ» (١).

بلْ هُمْ أكثَرُ الناسِ اليومَ صلاةً على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكثرةِ قراءتِهم السُّنَنَ والآثارَ وكُتُبَ الحديثِ والتفسيرِ التي كتبَها أئمةُ السلفِ، فهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِندَهم أحَبُّ إليهم مِنَ الأنفُسِ والأموالِ والأولادِ، وهم كذلك أكثَرُ الناسِ تعظيمًا وتنزيهًا لشريعتِهِ، بالعملِ بفرائِضِها، وكثرةِ الذَّبِّ عنها، وليس في أصحابِ المَذاهِبِ والفِرَقِ اليومَ مَن يبلُغُ مَبْلَغَهم في الحِرصِ على الاقتداءِ بالنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتزامِ هَدْيِه في جميعِ أحوالِهِ، وإن أرَدتَّ مِصداقَ ذلك فانظُرْ إلى أحوالِهم وفَتاوِيهم وأقضِيَتِهم وتَصانِيفِهم تَرَ الفَرْقَ الواسعَ بينَهم وبينَ غيرِهم إنْ كان اللهُ قد أعطاكَ عَقْلًا تُميِّزُ فيه ونُورًا تُفرِّقُ به.

وإذا «كان الرجُلُ خبيرًا بحقائقِ الإيمانِ الباطنةِ، فارقًا بينَ الأحوالِ الرَّحْمانيةِ والأحوالِ الشيطانيةِ، فيكونُ قد قذَفَ اللهُ في قلبِهِ مِن نُورِهِ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨]، فإذا كانَ العبدُ مِن هؤلاءِ فرَّقَ بينَ حالِ أولياءِ الرَّحمنِ وأولياءِ الشيطانِ كما يُفرِّقُ الصَّيْرفيُّ بينَ الدِّرهَمِ الجَيِّدِ والدِّرهَمِ الزَّيفِ وكما يُفرِّقُ مَن يَعرِفُ الخيلَ بين الفَرَسِ الجيِّدِ والفرَسِ الرَّديءِ وكما يُفرِّقُ مَن يَعرِفُ الفُروسيةَ بينَ الشُّجاعِ والجَبانِ وكما أنَّه يَجِبُ الفرقُ بينَ النبيِّ الصادقِ وبينَ المُتنبِّئِ الكذَّابِ، فيُفرِّقُ بينَ محمَّدٍ الصادقِ الأمينِ رسولِ ربِّ العالَمِينَ ومُوسى والمسيحِ وغيرِهم

(١) النفخة على النفحة والمنحة (ص٩).

وبينَ مُسيلِمةَ الكذَّابِ؛ والأسوَدِ العَنْسيِّ وطُلَيْحةَ الأَسَديِّ وغيرِهم مِنَ الكذَّابِين؛ وكذلك يُفرَّقُ بينَ أولياءِ اللهِ المُتَّقِينَ وأولياءِ الشَّيطانِ الضالِّينَ»[١].

وتأَمَّلْ كيفَ كَثُرت في كُتُبِهم الآياتُ والأحاديثُ وآثارُ السلفِ، وكيفَ ندَرَت في كُتُبِ غيرِهم، واستعاضُوا عنها بالكذِبِ مِنَ الأحاديثِ والمصنوعِ مِنَ الحكاياتِ والمُخترَعِ مِنَ الخُرافاتِ، واللهُ الهادي لا رَبَّ سِواه.

النَّـظْم

فَصْلٌ: فِي الزِّيَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ

٢٠٠	وَعِنْدَنَا التَّفْصِيلُ فِي الزِّيَارَةِ	فَاعْرِفْهُ بِالتَّصْرِيحِ لَا الْإِشَارَةِ
٢٠١	مَنْ قَالَ: زُورُوا قَالَ: لَا تَشُدُّوا	رَحْلًا إِلَى غَيْرِ الَّذِي أَعُدُّ [٢]
٢٠٢	كِلَاهُمَا قَدْ قَالَهُ الشَّفِيعُ	فَأَنْكِرُوا النَّصَّيْنِ أَوْ أَطِيعُوا
٢٠٣	نَدِينُ مَوْلَانَا بِإِتْيَانِ النَّبِي	إِتْيَانَ تَسْلِيمٍ وَهَذَا مَذْهَبِي
٢٠٤	لَا كَالَّذِي يَزُورُهُ اسْتِمْدَادَا	مَعْ لَعْنِهِ مَنْ جَعَلَ الْأَعْيَادَا
٢٠٥	وَلَعْنِهِ مَنْ جَعَلَ الْقُبُورَا	مَسَاجِدًا فَاجْتَنِبِ الْمَحْظُورَا

الغريب

(مَنْ قَالَ): علَّقَ الناظِمُ في الأصلِ فقال: هو الرَّسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(لَا تَشُدُّوا): لا تُوثِقُوا أو تَربِطُوا [٣].

(رَحْلًا): هو: كُورُ البَعيرِ وما يوضَعُ على ظَهْرِه، كَنى بشَدِّ الرِّحالِ عنِ السَّفَرِ

---

(١) انظر: الفرقان، بين أولياءِ الرَّحمنِ وأولياءِ الشيطان (ص١٧٦).

(٢) في الأصل: (أَعُدُّو)، والأشبهُ ما أثبتُّ كما يدُلُّ عليه معنى البيت.

(٣) تاج العروس (٨/ ٢٤١).

لأنَّه لازِمُه، وخرَجَ ذِكرُها مَخْرَجَ الغالبِ في رُكوبِ المُسافرِ، وإلَّا فلا فَرْقَ بين رُكوبِ الرَّواحلِ والخيلِ والبِغالِ والحَميرِ والمَشْيِ في المعنَى المذكورِ [١].

(**أَعُدُّ**): أُعدِّدُه عليكم.

(**نَدِينُ**): دانَ بالإسلامِ دِينًا: تَعبَّدَ به [٢].

(**اسْتِمْدَادًا**): طَلَبًا للمَدَدِ.

(**لَعْنِه**): لعَنَه لَعْنًا: طرَدَه وأبعَدَه عنِ الخيرِ، هذا مِنَ اللهِ تعالى، ومِنَ الخَلْقِ: السَّبُّ والدُّعاءُ [٣].

(**الأَعْيَاد**): العِيدُ: كُلُّ يومٍ فيه جَمْعٌ، واشتِقاقُهُ مِن عادَ يعودُ، كأنَّهم عادُوا إليه، وقيل: اشتِقاقُهُ مِنَ العادةِ؛ لأنَّهم اعتَادُوه، لَزِمَ البَدَلَ، ولو لم يَلْزَمْ لقِيلَ: أَعْوادٌ، كرِيحٍ وأَرْواحٍ، لأنَّه مِن عادَ يعودُ [٤].

(**الْمَحْظُور**): الحَظْرُ: الحَجْرُ، وهو خِلافُ الإباحةِ، والمَحْظورُ: المُحرَّمُ [٥].

الشَّـرْح

(**٢٠٠- ٢٠٥**) أي: هذا بيانُ عَقيدتِنا في زيارةِ قبرِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقُبورِ الصالحِينَ، وهو التَّفصيلُ:

١- فالزِّيارةُ الشَّرْعيةُ: هي إتيانُ قَبرِه للسلامِ عليه كما كان يَفعلُ السَّلَفُ.

٢- والزِّيارةُ البِدْعِيةُ: هي إتيانُ قَبرِه لطلَبِ المَدَدِ منه على كافَّةِ وُجوهِه: استِغاثةً وطَلَبًا للشِّفاءِ والوَلَدِ ونحوِ ذلك.

---

(١) تحفة الأحوذي (٢/ ٢٨٤).
(٢) المصباح المنير (١/ ٢٠٥).
(٣) المصباح المنير (٢/ ٥٥٤)، وتاج العروس (٣٦/ ١١٨).
(٤) تاج العروس (٨/ ٤٣٨).
(٥) الصحاح (٢/ ٦٣٤).

والناظِمُ ذكَرَ (اللَّعْنَ) فيمَنِ اتَّخَذَ القبورَ مَساجِدَ؛ لأنَّه صحَّ عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن وُجوهٍ لَعْنُ ذلك في الصحيحَينِ وغيرِهما [١].

وأمَّا لَعْنُ مَن جعَلَ قَبْرَه عِيدًا: فهو داخِلٌ في اتِّخاذِ القُبورِ مَساجِدَ؛ لأنَّ جَعْلَها مَسجِدًا إكثارٌ مِنَ الإتيانِ إليها، وهذا مِنَ العِيدِ - وأصلُهُ العَوْدُ - بل صحَّ مِن غيرِ وجهٍ أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **(لَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا...)** [٢]، وقال: **(لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ)** [٣].

وقولُه: (**مَنْ قَالَ: زُورُوا...**)، أي: أنَّ الذي قال - وهو النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: **(زُورُوا القُبُورَ...)** [٤]، هو نَفْسُه الذي قال: **(لَا تَشُدُّوا الرِّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ)**؛ خرَّجَاه عن أبي سعيدٍ واللَّفظُ لمُسلِمٍ [٥].

فإمَّا أن تأخُذُوا بالحديثَينِ جميعًا فتُطيعُوا، أو تُنكِرُوهما جميعًا فترُدُّوا على رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولَه.

وقولُه: (**غَيْرِ الَّذِي أَعُدُّ**) أي: أُعَدِّدُه عليكم، وهو المَساجِدُ الثلاثةُ: مَسجِدُ الحَرامِ، ومَسْجِدي، والمَسجِدُ الأَقْصَى.

قال شيخُ الإسلامِ: الحُجَّاجُ إلى القُبورِ والمُتَّخِذونَ لها أوثانًا ومَساجِدَ وأعيادًا، فهؤلاءِ لم يكُنْ على عهدِ الصحابةِ والتابِعينَ وتابعِيهم مِنهم طائفةٌ تُعرَفُ، ولا كان في الإسلامِ قَبْرٌ ولا مَشْهَدٌ يُحَجُّ إليه؛ بلْ هذا إنَّما ظهَرَ بعدَ القرونِ الثلاثةِ.

---

(١) خ (٤٣٥)، م (٥٢٩).
(٢) د (٢٠٤٢) عن أبي هُريرةَ.
(٣) خ (١٣٩٠)، و م (٥٢٩) عن عائشةَ.
(٤) م (٩٧٦) عن أبي هُريرةَ.
(٥) خ (١٩٩٥)، و م (٨٢٧).

والبِدعةُ كُلَّما كانتْ أظهَرَ مُخالَفةً للرسولِ يَتأخَّرُ ظُهورُها، وإنَّما يحدُثُ أوَّلًا ما كان أَخْفَى مُخالَفةً للكِتابِ والسُّنَّةِ... وأمَّا بِدَعُ أهلِ الشِّركِ وعِبادةُ القبورِ والحُجَّاجُ إليها، فهذا مِمَّا كان يَظهَرُ في القرونِ الثلاثةِ لكُلِّ أحَدٍ مُخالَفَتُه للرَّسولِ، فلم يَتجَرَّأْ أحَدٌ أن يُظهِرَ ذلك في القُرونِ الثلاثةِ [١].

وقال أيضًا: الصلاةُ عِندَها - يعني القُبورَ - وإنْ لم يُبْنَ هناك مَسجِدٌ، فإنَّ ذلك أيضًا اتِّخاذُها مَسجِدًا، كما قالتْ عائِشةُ: «لَوْلَا ذَلِكَ لَأُبْرِزَ قَبْرُهُ؛ وَلَكِنْ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» [٢]. ولم تَقصِدْ عائشةُ - رضي الله عنها - مُجرَّدَ بِناءِ مَسجِدٍ؛ فإنَّ الصحابةَ لم يكونُوا لِيَبْنُوا حولَ قَبْرِهِ مَسجِدًا، وإنَّما قصَدَتْ أنَّهم خَشُوا أنَّ الناسَ يُصَلُّونَ عندَ قَبْرِه. وكلُّ مَوضِعٍ قُصِدَتِ الصلاةُ فيه فقَدِ اتُّخِذَ مَسجِدًا؛ بلْ كُلُّ موضِعٍ يُصلَّى فيه فإنَّه يُسمَّى مَسجِدًا وإنْ لم يكُنْ هناكَ بِناءٌ، كما قال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (جُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا) [٣].

وقال العَلَّامةُ ابنُ القَيِّم: إنَّ المسلمينَ قد أجمَعُوا على ما عَلِمُوه بالاضطِرارِ مِن دِينِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أنَّ الصلاةَ عندَ القُبورِ مَنهيٌّ عنها، وأنَّه لعَنَ مَنِ اتَّخَذَها مَساجِدَ، فمِن أعظَمِ المُحدَثاتِ وأسبابِ الشِّركِ: الصلاةُ عِندَها واتِّخاذُها مَساجِدَ وبِناءُ المَساجِدِ عليها. وقد تَواتَرَتِ النُّصوصُ عنِ النبيِّ - عليه الصلاةُ والسَّلامُ - بالنَّهيِ عن ذلك والتغليظِ فيه [٤].

وقال العَلَّامَةُ الشَّوْكانيُّ: اعلَمْ أنَّه قدِ اتَّفَقَ الناسُ، سابِقُهم ولاحِقُهم، وأوَّلُهم وآخِرُهم مِن لَدُنِ الصحابةِ - رِضوانُ اللهِ عنهم - إلى هذا الوقتِ: أنَّ رفعَ القُبورِ

(١) الرد على الإخنائي (ص٦٦).
(٢) خ (١٤٤١)، م (٥٢٩) عن عائشةَ.
(٣) اقتضاء الصِّراطِ المستقِيم (ص٣٣٢). والحديثُ أخرَجه خ (٣٣٥)، م (٥٢١) عن جابرٍ.
(٤) إغاثة اللهفان (١/ ١٨٥).

والبِناءَ عليها بِدعةٌ مِنَ البِدَعِ التي ثبَتَ النهيُ عنها، واشتَدَّ وَعيدُ رسولِ اللهِ لفاعِلِها... ولم يُخالِفْ في ذلك أحَدٌ مِنَ المسلِمينَ أجمَعِينَ، لكنَّه وقَعَ للإمامِ يحيى بنِ حمزةَ مَقالةٌ تدُلُّ على أنَّه يَرى أنَّه لا بَأْسَ بالقِبابِ والمَشاهِدِ على قُبورِ الفُضلاءِ، ولم يقُلْ بذلك غيرُه، ولا رُوِيَ عن أحَدٍ سِواهُ، ومَن ذكَرَها مِنَ المُؤلِّفِينَ في كُتُبِ الفقهِ مِنَ الزَّيْدِيةِ، فهو جَرْيٌ على قولِهِ واقتِداءٌ به. ولم نَجِدِ القولَ بذلك ممَّن عاصَرَه، أو تَقدَّمَ عَصْرُه عليه؛ لا مِن أهلِ البيتِ ولا مِن غيرِهم [(١)].

وقال الناظِمُ: والعُلماءُ يَجرِي عليهم الخطأُ، ولَيْسُوا بمَعْصُومِينَ، ومَن حسَّنَ الظَّنَّ بهم مِن دُونِ نَظَرٍ في الكِتابِ والسُّنَّةِ؛ هلَكَ. انظُرْ إلى إيقادِ السُّرُجِ على القُبورِ اليومَ قد عَمَّ وطَمَّ، وقد صُرِفَت له الأوقافُ، واستَحْسَنَه بعضُ العلماءِ وكتَبُوا على أَوْقافِه، وكذلك تَجصيصُ القُبورِ. والرَّسولُ ﷺ قد لعَنَ مَن جصَّصَ القُبورَ، ولعَنَ زائراتِ القبورِ، والمُتَّخِذينَ عليها المَساجِدَ، والسُّرُجَ، هذه السُّنَّةُ تُنادِي بلَعْنِهم.

أتظُنُّ هذا الإجماعَ يُعتَدُّ به؟ هذا واللهِ كإجماعِ الناسِ على عِبادةِ القُبورِ، في زمَنِ الفَتْرةِ.

ويَشهَدُ لِمَا قُلنا: قولُه ﷺ: **(لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ القُذَّةِ بِالقُذَّةِ)**[(٢)].

وفي قولِه ﷺ: **(إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، كَانُوا يَتَّخِذُونَ القُبُورَ مَسَاجِدَ)** [(٣)] إيماءٌ إلى هذا المعنَى.

وقد أخبَرَ: أنَّ علماءَ بَني إسرائيلَ كتَمُوا العِلمَ وسيَقَعُ كِتمانُ العِلمِ في هذه الأُمَّةِ،

---

(١) شرح الصُّدور، بتحريم رفعِ القبور (ص٨) باختِصارٍ يسيرٍ.

(٢) خ (٣٤٥٦) م (٦٨٧٥) عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ بنحوه دون آخره فهو في رواية حم (١٧١٣٥).

(٣) م (٥٣٢) عن جُنْدُبِ بنِ عبدِاللَّهِ بنحوه.

ولو كان مُساعدةُ العلماءِ في بعضِ الأُمورِ دليلًا، لكان المأمونُ وأتباعُهُ مِن عُلماءِ وَقْتِه الذينَ لهم مِنَ العِلمِ ما ليس لغيرِهم مُصيبِينَ؛ لأنَّهم صنَّفُوا فيها المصنَّفاتِ ودَعَوُا الناسَ إليها، ولم يكنْ على الحقِّ إلَّا الإمامُ أحمَدُ وقلائِلُ مِنَ الناسِ مِن أهلِ السُّنَّةِ خائفِينَ مُسْتَخْفِينَ. أتظُنُّ أنَّ السَّوَادَ الأعظَمَ الكثرةُ في ذلك؟ بلِ السوادُ الأعظَمُ - واللهِ - الإمامُ أحمَدُ ومحمَّدُ بنُ نصرٍ الخُزاعيُّ، ومَن وافَقَهما [(١)].

وقولُه: (نَدِينُ مَوْلَانَا): لفظُ نَدينُ «يُستعمَلُ مُتَعَدِّيًا ولازمًا؛ يُقَالُ: دِنتُ اللهَ ودِنتُ لِلهِ، ويُقَالُ: فُلَانٌ لا يَدينُ اللهَ دِينًا ولا يَدينُ للهِ؛ لأَنَّ فيه معنى الطَّاعةِ والعِبادةِ ومعنَى الذُّلِّ، فإذا قيلَ: دَانَ اللهَ، فهو قَوْلُكَ: أطاعَ اللهَ وأحَبَّه، وإذا قيلَ: دَانَ للهِ فهو كقَوْلِك: ذَلَّ للهِ وخشَعَ لله» [(٢)].

والمعنَى: نَدينُ للهِ ونُذعِنُ له باتِّباعِ النبيِّ ﷺ اتِّباعَ تسليمٍ وتصديقٍ وعمَلٍ، وهذا مذهَبُنا واعتِقادُنا، وليس كاعتِقادِ عُبَّادِ القبورِ.

النَّـظْم

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ الشَّفَاعَةِ الْمُثْبَتَةِ وَالْمَنْفِيَّةِ

٢٠٦	شَــفَاعَةٌ مِنْ قَبْلِ يَوْمِ الْمَوْقِفِ	أَوْ دُونَ إِذْنِ اللــهِ هَــذَا مُنْتَفِــي
٢٠٧	أَوْ لِلَّــذِي لَا يَرْتَضِيــهِ الْمَوْلَى	قَــدْ أَبْطَلَتْــهُ وَاضِحَــاتٌ تُتْلَى
٢٠٨	وَعِنْدَنَــا لَا تُطْلَبُ الشَّــفَاعَهْ	مِنْ غَيْــرِ مَوْلَانَا بِشَــرْطِ الطَّاعَهْ
٢٠٩	لِأَنَّهَــا مَوْعُودَةٌ فِــي الْمَوْقِفِ	لِمُخْلِــصٍ لَا مُشْــرِكٍ مُنْحَرِفِ
٢١٠	قُلْ: يَا إِلَهَ الْحَقِّ شَــفِّعْ عَبْدَكَا	مُحَمَّــدًا فِينَــا وَحَقِّــقْ وَعْدَكَا
٢١١	وَعَافِنَــا مِــنْ فِتْنَةِ الْإِشْــرَاكِ	فَإِنَّهَــا حِبَالَــةُ الْأَشْــرَاكِ

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ٣٣٩- ٣٤٠).
(٢) انظر: جامعَ الرَّسائلِ (٢/ ٢١٩).

الغريب

(**شَفَاعَةٌ**): الشفاعةُ هنا: السُّؤالُ في التَّجاوُزِ عنِ الذُّنوبِ والجَرائمِ [١].

(**وَاضِحَاتٌ تُتْلَى**): آياتٌ صَريحةٌ.

(**يَوْمِ الْمَوْقِفِ**): أي: يومُ القِيامةِ.

(**حِبَالَةُ الأَشْرَاكِ**): حِبالُ الصَّيدِ الَّتي يَنصِبُها الصَّيَّادُ [٢].

الشَّـرْح

(**٢٠٦- ٢١١**) بيَّنَ الناظِمُ في هذا الفصلِ أقسامَ الشفاعةِ: المُثْبَتةِ والمَنْفِيَّةِ، وذكَرَ ثلاثةَ أنواعٍ للشفاعةِ التي نَفاها الشَّرْعُ:

١- الشَّفاعةُ الشِّرْكِيَّةُ: وهي التي تُطْلَبُ إلى الأصنامِ أوِ الأنبياءِ والصالحِينَ في قُبورِهم، ويزعُمونَ أنَّها تُقرِّبُهم إلى اللهِ زُلْفَى. وقد **سَمَّاها اللهُ عِبادةً لغيرِه** كما في قولِه: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٨﴾ [يونس]، **وسَمَّاها كذلك شِركًا**.

ولو كان النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشفَعُ مِن حِينِ مَوتِه إلى يومِ القِيامةِ؛ لم يكُنْ لقولِه: (**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ...**) [٣] فائدةٌ في ذِكرِ يومِ القيامةِ وأَوَّلِيَّتِه.

٢- الشَّفاعةُ مِن دُونِ إذنِ اللهِ.

٣- الشَّفاعةُ عمَّن لا يَرْضَى مِنَ المشركِينَ.

---

(١) النِّهاية لابنِ الأثير (٢/ ٤٨٥).

(٢) الصحاح (٤/ ١٥٩٤).

(٣) م (٢٢٧٨) عن أبي هريرة.

ودَليلُهما قولُه تعالى: ﴿۞وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾ [النجم].

وقولُه: (**لِأَنَّهَا مَوْعُودَةٌ...**): هذا تعليلٌ لبُطلانِ الشفاعةِ المَنْفيةِ: بأنَّ الشفاعة خاصَّةٌ بأهلِ التوحيدِ لا أهلِ الشِّركِ.

ثمَّ بيَّنَ الناظِمُ الشفاعةَ المُثْبَتةَ، وهي التي جاءَ بإثباتِها الشَّرعُ، وهي أنواعٌ أيضًا:

١- فمِنها خاصٌّ بالنبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهي أنواعٌ: كالشَّفاعةِ العُظمَى في أهلِ المَوقِفِ، والشفاعةِ في أهلِ الكَبائرِ.

٢- ومنها شفاعةُ النَّبيِّينَ والمَلائكةِ والصالِحينَ.

وقولُه: (**يَا إِلَهَ الْحَقِّ...**): دُعاءٌ مِنَ الناظمِ أن تَحصُلَ له شفاعةُ النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يومَ القيامةِ.

وقولُه: (**حِبَالَةُ الأَشْرَاكِ**): شبَّهَ الشِّركَ باللهِ الذي يَدْعُو إليه شياطِينُ الإنسِ والجِنِّ بحِبالِ الصَّيَّادِ. وفي البيتِ لَطيفةٌ بلاغيَّةٌ وهي استِعمالُ الكلمتَينِ: (الْإِشْرَاك والأَشْرَاك) ويُسمَّى: الجِناسَ المُحرَّفَ.

قال القاضِي عِياضٌ: مَذْهَبُ أهلِ السُّنَّةِ: جوازُ الشفاعةِ عَقْلًا، ووجوبُها سَمْعًا، بصريحِ قولِه تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا ١٠٩﴾ [طه]، وقولِه: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وأمثالِهما، وبخبَرِ الصادقِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد جاءتِ الآثارُ التي بلَغَتْ بمجموعِها التواتُرَ بصِحَّةِ الشفاعةِ في الآخِرةِ لِمُذنِبي المؤمنِينَ، وأجمَعَ السلفُ والخَلَفُ ومَن بعدَهم من أهلِ السُّنَّةِ عليها. ومنَعَتِ الخوارجُ وبعضُ المُعتزِلةِ مِنها، وتَعلَّقُوا بمذاهبِهم في تخليدِ المذنبينَ في

النارِ، واحتَجُّوا بقولِه تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ۝٤٨﴾ [المدثر]، وبقولِه تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ۝١٨﴾ [غافر]، وهذه الآياتُ في الكُفَّارِ.

وأمَّا تأويلُهم أحاديثَ الشفاعةِ بكونِها في زيادةِ الدَّرَجاتِ؛ فباطِلٌ. وألفاظُ الأحاديثِ في الكتابِ وغيرِه صريحةٌ في بُطلانِ مَذْهَبِهم وإخراجِ مَنِ استَوْجَبَ النارَ [١].

قال شيخُ الإسلامِ: أبو حامدٍ الغَزاليُّ وغيرُه يقولونَ: مَن كان أكثَرَ صلاةً على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان أحَقَّ بالشفاعةِ مِن غيرِه. وكذلك مَن كان أحسَنَ ظَنًّا بشخصٍ وأكثَرَ تعظيمًا له: كان أحَقَّ بشفاعتِه. وهذا غلَطٌ؛ بلْ هذا هو قولُ المشركِينَ الذينَ قالوا: نَتوَلَّى الملائكةَ لِيَشْفَعُوا لنا، يظُنُّونَ أنَّ مَن أحَبَّ أحَدًا - مِنَ الملائكةِ والأنبياءِ والصالحِينَ وتَوَلَّاه - كان ذلك سببًا لشفاعتِه له. وليس الأمرُ كذلك؛ بلِ الشفاعةُ: سبَبُها توحيدُ اللهِ وإخلاصُ الدِّينِ والعبادةِ بجميعِ أنواعِها له، فكُلُّ مَن كان أعظَمَ إخلاصًا كان أحَقَّ بالشفاعةِ، كما أنَّه أحَقُّ بسائرِ أنواعِ الرحمةِ.

فإنَّ الشفاعةَ: مِنَ اللهِ مَبْدَؤُها، وعلى اللهِ تَمامُها، فلا يَشفَعُ أحَدٌ إلَّا بإذنِه، وهو الذي يَأْذَنُ للشافعِ، وهو الذي يَقبلُ شفاعتَهُ في المشفوعِ له. وإنَّما الشفاعةُ سببٌ مِنَ الأسبابِ التي بها يَرحَمُ اللهُ مَن يَرحَمُ مِن عِبادِه. وأحَقُّ الناسِ برَحْمَتِه هُمْ أهلُ التوحيدِ والإخلاصِ [٢].

قال العَلَّامَةُ ابنُ القَيِّمِ: إنَّ أمرَ الشفاعةِ أظهَرُ عندَ الأُمَّةِ مِن أن يَقْبَلَ شَكًّا أو نِزاعًا، وهو عِندَهم مِثلُ الصِّراطِ والحِسابِ، ونَحوِهما مما يُعلَمُ إخبارُ الرسولِ به

---

(١) شرح مسلم للنَّوويِّ (٣/ ٣٥).
(٢) مجموع الفتاوى (١٤/ ٤١٤).

قَطْعًا، ولكنْ إنَّما أُتِيَ القومُ لأنَّهم في غايةِ البُعدِ عما جاءَ به الرَّسولُ، أجانِبُ عنه ليسُوا مِنَ الوَرَثةِ.

وأمَّا الخَوارجُ فكذَّبُوا الصحابةَ صريحًا، وأمَّا المُرجِئةُ فإنَّهم يُجوِّزونَ ألَّا يدخُلَ النارَ أحَدٌ مِن أهلِ التَّوحيدِ، وهذا بخلافِ المعلومِ المتواترِ مِن نُصوصِ السُّنَّةِ بدُخولِ بعضِ أهلِ الكبائرِ النارَ، ثمَّ خُروجِهم منها بالشفاعةِ، ومع هذا التواتُرِ الذي لا يُمكِنُ دَفْعُه، لا يَجوزُ أن يقالَ بجوازِ ألَّا يدخُلَ أحَدٌ مِنهم النارَ؛ بل لا بُدَّ مِن دخولِ بعضِهم، وذلك البعضُ هو الذي خَفَّتْ مَوازِينُه ورجَحَتْ سيِّئاتُه، كما قال الصحابةُ، وحكَى أبو محمَّدِ بنُ حزمٍ هذا إجماعًا مِن أهلِ السُّنَّةِ [١].

النَّـظْم

فَصلٌ: فِي تَغْيِيرِهِمُ اسْمَ الشِّرْكِ الأَكْبَرِ، وَتَسْمِيَتِهِ تَوَسُّلًا؛ تَوَصُّلًا إِلَى الضَّلَالْ، وَتَعْمِيَةً عَلَى الْجُهَّالْ

٢١٢	قَدْ فَتَحُوا لِلشِّـــرْكِ بَابًا وَاسِعَا	بِشُـــبَهٍ وَأَبْطَلُـــوا الشَّـــرَائِعَا
٢١٣	قَالَ لَهُمْ جُهَّالُهُمْ: لَا تَسْــجُدُوا	وَكُلَّ شَــيْءٍ فَافْعَلُــوهُ تَرْشُــدُوا
٢١٤	نَــادُوا الدَّفِينَ عَاكِفِيــنَ رُكَّعَا	قُولُوا: النِّــدَا هَذَا وَلَيْــسَ بِالدُّعَا
٢١٥	أَقُولُ: فَالْخُضُوعُ وَالْخُشُــوعُ	لُــبُّ السُّــجُودِ إِنَّــهُ الْمَمْنُــوعُ

الغريـب

(**الشَّـرَائِعَا**): جمع الشَّريعةِ، والشَّريعةُ: ما شرَعَ اللهُ لعِبادِه مِنَ الدِّينِ [٢].

(**عَاكِفِينَ**): أقبَلُوا عليه مُواظِبِينَ [٣].

(١) طريق الهِجرتَينِ وباب السعادتَينِ (ص٥٧٠).
(٢) تهذيب اللُّغة (١/ ٢٧١)، والصحاح (٣/ ١٢٣٦).
(٣) الصحاح (٤/ ١٤٠٦).

الشَّـرْح

(٢١٢) أي: أنَّ هؤلاءِ المحارِبِينَ لدُعاةِ التَّوحيدِ فتَحُوا الطريقَ لكُلِّ شِركٍ بسببِ مَقالاتِهم وشُبهاتِهم، وتَغييرِ الأسماءِ الشِّرْكيةِ إلى أسماءٍ شَرْعِيَّةٍ، وتَرْكِهم للنُّصوصِ، وأفعالِهم الشنيعةِ في السُّكوتِ عن أنواعِ الشِّركِ تَلْبيسًا وتَدْلِيسًا، فبَطَل كثيرٌ مِنَ الشَّرعِ بسببِ ذلك.

ويشيرُ الناظمُ إلى أنَّ مِن أقبَحِ ذلك أنَّ هؤلاءِ القُبوريِّينَ سَمَّوا دُعاءَ الأمواتِ والاستغاثةَ بهم توسُّلًا؛ تلبيسًا على العوامِّ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦﴾ [يونس]، وقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ٦﴾ [الأحقاف].

«فإن قيلَ: يَجوزُ أن يكونَ لفظُ الاستغاثةِ بغيرِ اللهِ بمعنَى التَّوسُّلِ، فمعنَى قولِ المُستغيثِ: أَستغيثُ برسولِ اللهِ وبفُلانٍ الوَليِّ؛ أي: أتوَسَّلُ برسولِ اللهِ أو بالوَلِيِّ، ويَصِحُّ حينَئِذٍ أن يُقالَ: نُجوِّزُ الاستغاثةَ في كلِّ ما يُطلَبُ مِنَ اللهِ بالأنبياءِ والصالحِينَ، بمعنَى أنَّه يَجوزُ التوَسُّلُ بهم في ذلك، ويَصِحُّ لفظًا ومعنًى. فالجوابُ: أنَّ هذا باطِلٌ مِن وُجوهٍ:

أحَدُها: أنَّ لفظَ الاستغاثةِ في الكتابِ والسُّنَّةِ وكلامِ العَرَبِ إنَّما هو مُستعمَلٌ بمعنَى الطلَبِ مِنَ المُستغاثِ به، فقولُ القائلِ: استغَثْتُ فلانًا واستغَثْتُ به بمعنى طلَبْتُ منه الإغاثةَ لا بمعنَى توَسَّلْتُ به، وقدِ اتَّفقَ مَن يُعتَدُّ به مِن أهلِ العلمِ على أنَّ الاستغاثةَ لا تَجوزُ بغيرِ اللهِ فيما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ، وقولُ القائلِ: استغَثْتُ به بمعنَى توَسَّلْتُ بجاهِهِ، هذا كلامٌ لم يَنطِقْ به أحَدٌ مِنَ الأُمَمِ لا حقيقةً ولا مَجازًا، ولم

يقُلْ أحَدٌ مِثلَ هذا ولا معناه لا مُسلِمٌ ولا كافِرٌ، والقائلُ: أَستغيثُ بفُلانٍ عِندَكَ أن تَفعلَ بي كذا وكذا، ناطِقٌ بما لم يَنطِقْ به أحَدٌ في اللُّغةِ بلْ ولا مِن سائرِ الأُمَمِ.

الثاني: أنَّه لا يُقالُ: استغَثْتُ إليك يا فلانُ بفُلانٍ أن تَفعل بي كذا، وإنَّما يُقالُ: استغَثْتُ بفُلانٍ أن يَفعلَ بي كذا، فأهلُ اللُّغةِ يَجعلونَ فاعلَ المطلوبِ هو المُستغاثَ به نَفْسَه، ولا يَجعلونَ المُستغاثَ به واحدًا والمطلوبَ آخَرَ، فالاستِغاثةُ طلَبٌ منه لا به، وقولُهم: يااللهُ للمسلمِينَ أحَدُهما مطلوبٌ، والآخَرُ مطلوبٌ له لا مطلوبٌ به.

الثالثُ: أنَّ مَن سأَلَ بشيءٍ أو توَسَّلَ به لا يكونُ مُخاطِبًا له ولا مُستغيثًا به؛ لأنَّ قولَ السائلِ المُتوسِّلِ: أتوَسَّلُ إليك يا إلهي بفلانٍ، إنَّما هو خِطابٌ للهِ لا لذلك المُتوسَّلِ به بخلافِ المُستغاثِ به فإنَّه مُخاطَبٌ مَسؤولٌ منه الغوثُ فيما سأَلَ مِنَ اللهِ؛ فحصَلَتِ المُشارَكةُ في سؤالِ ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ، وكلُّ دُعاءٍ شرعيٍّ لا بُدَّ أن يكونَ اللهُ هو المَدْعُوَّ فيه كالأدعِيَةِ التي جاءَ بها الكِتابُ والسُّنَّةُ مما قَصَّ اللهُ عن عبادِهِ الصالحِين، مِن أهلِ السمواتِ والأرَضِين، وممَّا شرَعَه لعبادِهِ المؤمنِين، وممَّا أخبَرَ به عن خَلْقِه واحتَجَّ به عليهم في ألَّا يعبُدُوا غيرَهُ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ نَادَىٰنَا نُوحٞ فَلَنِعۡمَ ٱلۡمُجِيبُونَ ٧٥ وَنَجَّيۡنَٰهُ وَأَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلۡكَرۡبِ ٱلۡعَظِيمِ ٧٦﴾ [الصافات]، وقال: ﴿وَنُوحًا إِذۡ نَادَىٰ مِن قَبۡلُ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ فَنَجَّيۡنَٰهُ وَأَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلۡكَرۡبِ ٱلۡعَظِيمِ ٧٦﴾ [الأنبياء]، وقال عن إبراهيم: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]، وقال: ﴿رَبِّ هَبۡ لِي حُكۡمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ٨٣ وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ٨٤﴾ الآيةَ [الشعراء] ... إلى غيرِ ذلك مِنَ الآياتِ الدالَّةِ على هذا المعنى.

فالاستغاثةُ بالنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو بغيرِهِ مِنَ الأنبياءِ والصالحِينَ وغيرِهم في

كلِّ ما يُستغاثُ اللهُ فيه - على معنَى أنَّه وَسيلةٌ مِن وسائلِ اللهِ -: قولٌ لم يقُلْ به أحَدٌ مِن علماءِ المسلمِين، ولا مِنَ الصحابةِ ولا التابعِين ولا تابعِيهم ولا أئمةِ الفُتيا المُعتَدِّ بهم ولا علماءِ الحديثِ والتفسيرِ، بلْ قائلُ هذا القولِ مُغترٌّ على اللهِ مُلبِّسٌ على المسلمِينَ، ولا يخرُجُ مدلولُ قائلِ ذلك في اللُّغةِ المعروفةِ عن أن يكونَ كُفرًا؛ إذ معناهُ: طلَبُ الإغاثةِ والتخليصِ مِن جِنسِ الكُربةِ والشِّدَّةِ، سواءٌ كان طلَبُ ذلك مِنَ الخالقِ أوِ المخلوقِ، وإذا كان كذلك فهذا القولُ يَقتضي أنَّه يطلُبُ مِنَ المخلوقِ الحيِّ أوِ الميِّتِ إزالةَ الأمراضِ والأسقامِ، وكشفَ الجَدْبِ والقَحْطِ بإنزالِ المطَرِ وإسقامِ الأنامِ، وكشفَ كلِّ شِدَّةٍ وتفريجَ كُلِّ غُمَّةٍ، والنَّصرَ على الأعداءِ في الدِّينِ وإزالةَ الكُفَّارِ والمشركِينَ، وذلك هو الكُفرُ بربِّ العالَمِين، والمُضاهاةُ للنَّصارى والمشركِين، مع اعتقادِ هذا المُستغيثِ السائلِ أنَّ لمَنِ استغاثَهُ وسأَلَه مِنَ المخلوقِينَ قُدرةً كاسِبةً وأنَّ سائرَ فِعلِه كائنٌ بتأثيرِ اللهِ وكسبٍ مِنَ العبدِ ، ولكنَّه سأَلَه ما استغاثَ فيه ملاحِظًا ومُجرَّدُ المسؤولِ إمَّا نَفْسُ المخلوقِ المُستغاثِ، أو على معنَى أنَّ جاهَهُ قادِرٌ على تحصيلِ ما طلَبَ منه استِقلالًا، ولا يخرُجُ مدلولُ استغاثتِهِ عن أن يكونَ مَسؤولًا مأمولًا هو بنَفْسِه ما طُلِبَ منه ممَّا لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ زيادةً على اعتقادِهِ قُدرةَ الجاهِ على إيجادِ المطلوبِ وتحصيلِهِ.

الرابعُ: أنَّ لفظَ التوَسُّلِ والتوَجُّهِ ومعناهما يُرادُ به أن يَتوسَّلَ إلى اللهِ ويَتوجَّهَ إليه بدُعاءِ الأنبياءِ والصالحينَ وشفاعتِهم عندَ خالِقِهم في حالِ دُعائِهم إيَّاه، فهذا هو الذي جاءَ في ألفاظِ السلفِ مِنَ الصحابةِ رِضوانُ اللهِ عليهم كما في صحيحِ البُخاريِّ: «أنَّ عُمرَ بنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه استَسْقَى بالعَبَّاسِ وقال: اللَّهُمَّ إنَّا كُنَّا إذا أجدَبْنا توَسَّلْنا إليك بنَبِيِّنا فتَسْقِينا وإنَّا نتوَسَّلُ إليك بعَمِّ نبيِّنا فاسقِنَا، فيُسقَوْنَ»[1]،

---

(١) سيأتي تخريجه.

فهذا إخبارٌ عن عُمرَ رضي الله عنه عمَّا كانُوا يَفعلونَ وتوَسُّلٌ مِنهم بدُعاءِ العبَّاسِ كما كانُوا يَفعلونَ بدُعاءِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك مُعاويةُ بنُ أَبي سُفيانَ لمَّا استَسْقَى بأهلِ الشامِ توَسَّلَ بدُعاءِ يزيدَ بنِ الأسوَدِ الجُرَشيِّ، وهذا هو الذي عناهُ الفُقهاءُ في كتابِ الاستسقاءِ في قولِهم: يُستحَبُّ أن يَستسقيَ بالصالحِينَ وإذا كانُوا مِن أقاربِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو أفضَلُ، وكذلك الأعمَى الذي أتَى النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالَ: ادعُ اللهَ أن يُعافِيَني! قال: (إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ)، قال: ادعُ لي! فأمَرَه أن يَتوضَّأَ فيُحسِنَ وضوءَهُ ويدعُوَ بهذا الدُّعاءِ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتُقْضَى، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ)[1].

وقد طلَبَ مِنَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدُّعاءَ - لِيشفعَهُ اللهُ بدُعائِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما طلَبَ الصحابةُ مِنَ النبيِّ الاستسقاءَ - فدعَا اللهَ له وأمَرَه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يَسأَلَ اللهَ قَبولَ شفاعتِهِ فيه، وقولُه: (يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى اللهِ فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتُقْضَى) خِطابٌ لحاضِرٍ مُعايَنٍ في قلبِهِ، كقولِنا في صلاتِنا: السَّلامُ عليكَ أيُّها النَّبيُّ ورحمةُ اللهِ وبَرَكاتُه، وكاستِحضارِ الإنسانِ مُحِبَّه أو مُبغِضَه في قلبِهِ فيُخاطِبُه بما يَهْواه بلِسانِه، وهذا كثيرٌ في لِسانِ الخاصَّةِ دُونَ العامَّةِ، ومعناه: أتوَجَّهُ إليك بدُعاءِ نبيِّك أو شفاعتِهِ المُشتمِلةِ على الدُّعاءِ لي؛ ولهذا قال في تمامِ الحديثِ: اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فيَّ، وهذا مُتَّفَقٌ على جوازِه.

وقد مضَتِ السُّنَّةُ أنَّ الحيَّ يُطلَبُ منه الدُّعاءُ كما يُطلَبُ منه سائرُ ما يَقدِرُ عليه سواءٌ كان بلفظِ الاستغاثةِ أمْ بغيرِها، ومنه ما قَصَّ اللهُ عنِ الإسرائيليِّ المُستغيثِ

(١) حم (١٧٢٤١) ت (٣٥٧٨) وصححه سك (١٠٤٢٠) ق (١٣٨٥) وصححه خز (١٢١٩) و ك (١١٨٠) عن عُثْمانَ بنِ حُنَيْفٍ.

بمُوسى على القِبطيِّ في قولِه تعالى: ﴿ فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ ﴾ [القصص: ١٥]، أو كاستِشفاعِ الأُمَّةِ مِن أهلِ الموقِفِ بالأنبياءِ والطَّوافِ عليهم يَسألُونَهم أن يَشفَعُوا إلى اللهِ في أهلِ الموقِفِ عامَّةً، وأمَّا المخلوقُ الغائبُ أوِ الميِّتُ فلا يُستغاثُ ولا يُطلَبُ منه ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ البَتَّةَ.

الخامسُ: أنَّ التوَسُّلَ فيه إجمالٌ واشتِراكٌ بحسَبِ الاصطلاحِ، فمعناهُ في لُغةِ الصحابةِ والتابعِينَ طلَبُ الدُّعاءِ مِنَ النبيِّ أوِ الصالحِ أوِ التوَجُّهُ بدُعائِه كما تَقدَّمَ عنهم، ودُعاؤه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن أعظَمِ الوسائلِ عِندَ اللهِ، وأمَّا معناه في لُغةِ هؤلاءِ المعاندِينَ فهو أن يَسأَلَ اللهَ عزَّ وجَلَّ بذاتِ ذلك المخلوقِ ويُقسِمَ عليه تعالى به، أو يَسأَلَ ذلك المخلوقَ نَفْسَه على معنَى أنَّه وسيلةٌ مِن وسائلِ اللهِ يُتقرَّبُ بذاتِهِ ويُسألُ منه شفاعتُه، واللهُ تعالى واحِدٌ لا شَريكَ له في عِبادتِهِ ولا في مُعاملَتِه، بلْ هو أحَدٌ صَمَدٌ مُتعالٍ عنِ الأندادِ والأضدادِ، ولا يُقسَمُ عليه تعالى بشيءٍ مِن مَخلوقاتِهِ؛ فلا يُقالُ: أقسَمْتُ عليك يا ربِّ بنَبِيِّك أو بجاهِهِ، ولا بمَلائكتِكَ ولا بعِبادِكَ الصالحِين، ولا بكَعْبَتِك، كما لا يَجوزُ القَسَمُ بهذه الأشياءِ، ومُجرَّدُ ذواتِ الأنبياءِ والصالحِينَ ومَحبَّةِ اللهِ لهم وحصولِ الجاهِ لهم عندَهُ ليس بها ما يُوجِبُ حصولَ مقصودِ السائلِ بلا سبَبٍ بينَهُ وبينَهم مِن محَبَّتِهم وطاعتِهم واتِّباعِهم فيما جاءتِ الرُّسُلُ به فيُثابُ على ذلك، ويكونُ محبًّا للهِ طائعًا أمرَهُ راضيًا عنه فيَستجيبُ له ويَزيدُه مِن فَضْلِه ويَقبلُ دُعاءَهم له وشفاعتَهم فيه كما قال جلَّ شأْنُهُ: ﴿وَيَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضۡلِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٦].

وعَلامةُ محبَّةِ اللهِ: اتِّباعُ الرسولِ في كلِّ ما جاءَ به، قال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾ [آل عمران: ٣١]، فأمَّا مجرَّدُ سؤالِه بهم وبجاهِهم

مِن غيرِ اتِّباعٍ لِمَا جاءَ به الرَّسولُ فلا يَنْفَعُه وإنْ عظُمَ جاهُ المسؤولِ به عندَ اللهِ، ولا يَنالُ نَصيبًا مِن شفاعتِهِ لوجودِ المُنافي الذي هو عدَمُ الاتِّباعِ فيما جاءَ به الرَّسولُ مِنَ التَّوحيدِ لإلهِ كُلِّ العَبيدِ، ومع عدَمِ المُنافي ووجودِ التوحيدِ فلا نقولُ: إنَّ سؤالَ اللهِ بأحَدٍ مِن خَلْقِه كُفرٌ، بلْ مكروهٌ كراهةَ تحريمٍ على الأصَحِّ، كما قال به جمهورُ العلماءِ لِمَا فيه مِنَ الإقسامِ على اللهِ بخَلْقِه، وهو تعالى لا يُقسَمُ عليه بشيءٍ مِنَ المخلوقاتِ، ولكنَّ كثيرًا مِنَ الناسِ تَعوَّدَ ذلك كما تَعوَّدَ الحَلِفَ بهم، حتَّى يقولَ أحَدُهم: وحَقِّك على اللهِ، أو: وحَقِّ هذه الشَّيبةِ على اللهِ .

واللهُ إنَّما يُقسَمُ عليه بأسمائِهِ وصِفاتِهِ؛ كما قالَ جلَّ شأنُه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وكالأحاديثِ الواردةِ في السُّنَنِ عن بُريدةَ بنِ الحُصَيبِ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رجُلًا يقولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فقال: (لَقَدْ سَأَلْتَ بِالاسْمِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ)؛ أخرَجَه أبو داودَ وغيرُه[(١)]، وأخرَجَه أبو حاتمٍ في صحيحِه؛ ولفظُهُ عن بُريدةَ: أنَّه كان مع النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المسجِدِ، فإذا رجُلٌ يُصلِّي ويَدْعُو: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الأَحَدُ الصَّمَدُ... وذكَرَ الحديثَ بتمامِهِ[(٢)] .

وفي السُّنَنِ عن أنَسٍ أنَّه كان مع النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جالِسًا في حَلْقةٍ ورجُلٌ قائِمٌ يُصلِّي، فلمَّا ركَعَ وسجَدَ وتَشهَّدَ دعَا فقال في دُعائِه: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الحَمْدَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الحَنَّانُ المَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ)، فقال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَتَدْرُونَ بِمَ دَعَا؟) فقالُوا: اللهُ ورسولُهُ

---

(١) حم (٢٢٩٦٥) د (١٤٩٣) ت (٣٤٧٥) وحسّنه، عب (٤١٧٨) ش (٢٩٩٧٣) سك (١١٦٥٢) ق (٣٨٥٧).
(٢) حب (٨٩١).

أعلَمُ؛ فقال: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ دَعَا اللهَ بِاسْمِهِ الأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى)، ورواه أبو داودَ وغيرُه، ورواه أبو حاتمٍ في صحيحِهِ؛ واللَّفظُ له عن أنسٍ[(١)].

ومَن قال: أَسأَلُكَ بإيماني بك وبرَسُولِك ومَحبَّتِي له ونحوِ ذلك فقد أحسَنَ؛ قال تعالى في دُعاءِ المؤمنِينَ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ﴾ الآية [آل عمران: ١٩٣]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ١٦﴾ [آل عمران]، وقال تعالى عنِ الحَوارِيِّين: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلۡتَ وَٱتَّبَعۡنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ٥٣﴾ [آل عمران].

وكان ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه يقولُ: «اللَّهُمَّ إنَّك أمَرْتَني فأطَعْتُك، ودعَوْتَني فأجَبْتُك فاغفِرْ لي»[(٢)]، ومِن هذا البابِ: حديثُ الثلاثةِ الذين أصابَهم المَطَرُ فآوَوْا إلى الغارِ فانطبَقَتْ عليهم الصَّخرةُ، ثمَّ دعَوُا اللهَ بأعمالِهم ففرَّجَ عنهم... الحديثَ في الصحيحَينِ عنِ ابنِ عُمَرَ[(٣)].

وأمَّا توَسُّلُ السائلِ في قولِهِ: اللَّهُمَّ إنِّي أَسألُك بمَعاقِدِ العِزِّ مِن عَرْشِك، ففيه قولانِ للعلماءِ: قال الشيخُ أبو الحسَنِ القدوريُّ في كتابِهِ المُسمَّى بشرحِ الكرخيِّ المعروفِ والمشهورِ عنه، وقد عقَدَ فيه فَصْلًا في بابِ الكراهيةِ ونقَلَ فيه عن بِشرِ بنِ الوليدِ أنَّه قال: سَمِعتُ أبا يوسفَ يقولُ: قال أبو حنيفةَ رضي الله عنه: لا يَنبغي لأحدٍ أن يدعُوَ اللهَ إلَّا به، وأكرَهُ أن يقولَ: بمَعاقِدِ العِزِّ مِن عَرْشِك، أو: بحَقِّ خَلْقِك، وهو قولُ أَبي يوسفَ. فإن قالَ: بمَعاقِدِ العِزِّ مِن عَرشِك هو اللهُ فلا أكرَهُ هذا، وأكرَهُ: بحَقِّ فلانٍ، أو بحَقِّ أنبيائِك ورُسُلِك، وبحَقِّ البيتِ والمَشعَرِ الحرامِ، قال القدوريُّ:

---

(١) حم (١٢٦١١) د (١٤٩٥) ت (٣٥٤٤) وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ عَنْ أَنسٍ. س (١٣٠٠) ق (٣٨٥٨) حب (٨٩٣) وعنده ذِكْر «الحنّان».

(٢) الدعاء لمحمّدِ بنِ فُضَيلٍ الضبّي (٥٠) والتهجّد لابن أبي الدنيا (٢٩٣).

(٣) خ (٢٢١٥) م (٢٧٤٣).

المسألةُ بخَلْقِه تعالى لا يَجوزُ؛ لأنَّه لا حَقَّ للمخلوقِ على الخالقِ فلا تَجوزُ.

وقال البُلْدُحِيُّ في شرحِ المختارِ أيضًا: وأمَّا حديثُ أَبي سعيدٍ: أَسأَلُكَ بحَقِّ السائلين عليك وبحَقِّ مَمْشايَ هذا [(١)]، فقد رواه عَطِيَّةُ العوفيُّ، وفيه وهَنٌ، ومع تقديرِ ثُبوتِه إنَّما هو سؤالُ اللهِ بأفعالِه؛ لأنَّ حقَّ السائلِينَ أن يُجيبَهم وحَقَّ المُطيعِينَ أن يُثيبَهم، كقولِه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الروم]، وقوله: ﴿وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [التوبة: ١١١]، وقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقولِه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديثِ مُعاذِ بنِ جَبَلٍ: (حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ أَلَّا يُعَذِّبَهُمْ) [(٢)]، أو هو سُؤالُهُ بأعمالِهم؛ لأنَّ المشيَ إلى الطاعةِ وسؤالَهُ امتثالًا لأمرِه عملُ طاعةٍ، وذلك مِن أعظَمِ الوسائلِ المأمورِ بها في قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، وقد أجمَعَ العلماءُ أنَّها القُربةُ، ولا قُربةَ أعظَمُ مِن عملِ الطاعةِ. واللهُ أعلَمُ» [(٣)].

(٢١٣) أي: وممَّا شرَّعَ هؤلاءِ لأتباعِهم أنَّهم حصَرُوا لهم الشِّركَ في السُّجودِ لغيرِ اللهِ، وكذا اعتِقادُ شريكٍ للهِ في رُبوبِيَّتِه. وما سِوَى ذلك فافعَلُوه واعتَقِدُوه في الأولياءِ والصالحِينَ وغيرِ ذلك.

قال الشَّيخُ محمَّدُ بنُ عبدِالوهَّابِ: معلومٌ أنَّ المشركِينَ لم يزعُمُوا أنَّ الأنبياءَ والأولِياءَ والصالحِينَ شارَكُوا اللهَ في خَلْقِ السمواتِ والأرضِ، واستَقَلُّوا بشيءٍ مِنَ التدبيرِ والتأثيرِ والإيجادِ، ولو في خَلْقِ ذرَّةٍ مِنَ الذَّرَّاتِ، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ

---

(١) حم (١١١٥٦) ق (٧٧٨) ورواه ش (٢٩٨١٢) موقوفًا وهو أشبه كما قال أبو حاتم في العلل (٥/ ٣٦٦).

(٢) خ (٦٢٦٧) م (٣٠).

(٣) انظر: التَّوضيح عن توحيدِ الخَلَّاق، في جوابِ أهلِ العِرَاق؛ للشيخِ سُلَيمانَ بنِ عبدِالله ابنِ الشيخِ محمَّدِ بنِ عبدِالوَهَّابِ (ص٣٠٧).

﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزمر]، فهُمْ مُعترِفونَ بهذا، مُقِرُّونَ به، لا يُنازِعونَ فيه؛ ولذلك حسُنَ مَوقعُ الاستِفهامِ، وقامتِ الحُجَّةُ بما أقَرُّوا به مِن هذه الجُمَلِ، وبطَلَتْ عِبادةُ مَن لا يَكشِفُ الضُّرَّ، ولا يُمسِكُ الرَّحمةَ. ولا يَخْفَى ما في التَّنكيرِ مِنَ العمومِ والشُّمولِ المُتناوِلِ لأقَلِّ شيءٍ وأَدْناه مِن ضُرٍّ أو رَحْمةٍ.

قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف]، ذكَرَ فيه السلَفُ كابنِ عبَّاسٍ، وغيرِه: أنَّ إيمانَهم هنا بما أقَرُّوا به مِن رُبوبِيَّتِه ومُلكِه؛ وفُسِّرَ شِركُهم المذكورُ، بعِبادةِ غيرِ اللهِ [1].

وروَى الطَّبَريُّ عن مجاهِدٍ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف]: إيمانُهم قولُهم: اللهُ خالِقُنا ويرزُقُنا ويُميتُنا، فهذا إيمانٌ مع شِركِ عِبادَتِهم غيرَه.

قال الطَّبَريُّ: يقولُ تعالى ذِكرُه: وما يُقِرُّ أكثَرُ هؤلاءِ - الذينَ وصَفَ عزَّ وجلَّ صِفتَهم بقولِه: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [يوسف] - باللهِ أنَّه خالِقُه ورازِقُه وخالِقُ كلِّ شيءٍ ﴿إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف] في عِبادتِهم الأوثانَ والأصنامَ، واتِّخاذِهم مِن دُونِه أربابًا، وزَعْمِهم أنَّ له ولَدًا، تعالَى اللهُ عمَّا يقولونَ [2].

(٢١٤) أي: وقال دُعاةُ الشِّركِ لأتباعِهم: لازِموا قُبورَ الصالحِينَ ونادُوهم، فإنَّ هذا لا يُسمَّى دُعاءً كالذي في قولِه: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ ...﴾ [فاطر: ١٤] فحرَّفُوا اسمَ الدُّعاءِ إلى (النِّداءِ) تَلْبيسًا.

---

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ٥١٩- ٥٢٠).

(٢) تفسير الطَّبَريِّ (١٣/ ٣٧٢).

(٢١٥) هذا ردٌّ مِنَ الناظمِ على تلبيسِهم في النِّداءِ: فإنَّه يُنَظِّرُ بينَ (السُّجودِ والنِّداءِ) بأنَّه لا فرقَ بينَهما مع الخضوعِ؛ لأنَّ لُبَّ السُّجودِ هو الخُضوعُ والخُشوعُ، فالمعنَى فيهما واحِدٌ عندَ العالِمِ العاقلِ، وعلى ذلك دَلَّ النِّداءُ في كِتابِ اللهِ:

ولاحِظِ النِّداءَ إذا اقترَنَ بالخُضوعِ في دُعاءِ الأنبياءِ كقولِه عن أيُّوبَ: ﴿۞ وَأَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ٨٣﴾ [الأنبياء]، وقولِه: ﴿وَنُوحًا إِذۡ نَادَىٰ مِن قَبۡلُ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ فَنَجَّيۡنَٰهُ وَأَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلۡكَرۡبِ ٱلۡعَظِيمِ ٧٦﴾ [الأنبياء]، فمَن صرَفَ هذا لغيرِ الله فهو شِركٌ.

ولاحِظِ النِّداءَ إذا لم يقترِنْ بالخُضوعِ، كما في قولِه عن جبريلَ: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحۡتِهَآ أَلَّا تَحۡزَنِي قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا ٢٤﴾ [مريم]، وقولِه: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعۡزِلٖ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٤٢﴾ [هود]، فلا مَدْخلَ لهذا في الشِّركِ.

قال الناظِمُ: إسنادُ الخِطابِ إلى غيرِ اللهِ في شيءٍ مِنَ الأمورِ بياءِ النِّداءِ، إذا كان يشتَمِلُ على رَغْبةٍ أو رَهْبةٍ، فهذا هو الدُّعاءُ الذي صَرْفُه لغيرِ اللهِ شِركٌ. قال رسولُ اللهِ ﷺ: (الدُّعاءُ مُخُّ العِبادَةِ)[1]، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُعَذَّبِينَ ٢١٣﴾ [الشعراء]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ٦٠﴾ [غافر].

ومِنَ الدَّليلِ على أنَّ النِّداءَ المُتضمِّنَ لِمَا ذكَرْنا عَيْنُ الدُّعاءِ بلا شَكٍّ، قولُه تعالى: ﴿۞ وَأَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ٨٣ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ فَكَشَفۡنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرّٖ﴾ [الأنبياء]، وقال: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٣٨]، وقال:

---

(١) ت (٣٣٧١) عن أنسٍ، وتقدَّمَ.

﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝٢ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝٣﴾ إلى قوله: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۝٤﴾ [مريم]، فسَمَّى النِّداءَ المُتقدِّمَ في هذه الآياتِ: دُعاءً، والدُّعاءُ ممنوعٌ؛ لأنَّه عِبادةٌ، وهذا لا مَحِيدَ عنه، قال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١١٧﴾ [المؤمنون].

وأمَّا النِّداءُ المُجرَّدُ، الخَالي مِن رَغْبةٍ ورَهْبةٍ، فليس هو مَحِلَّ النِّزاعِ، وإن كان أهلُ الشُّبَهِ يُروِّجونَ به، ويُغالِطُونَ به، وما كان نِداءُ زَكَرِيَّا به مِثلَ نِداءِ اللهِ لمُوسَى، في قولِه: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ۝٥٢﴾ [مريم].

ومَن قال: إنَّ نِدائِي الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقولي: يا رسولَ اللهِ، خالٍ، مُجرَّدٌ، حُكمُه حُكمُ قولي: يا فلانُ أَقبِلْ، أو: يا فلانُ اخْرُجْ؛ فقد كذَبَ. فإذا لم يكُنْ كذلك، فهو حَقيقةُ الدُّعاءِ...

فاعرِفِ الفَرْقَ بينَ النِّداءَينِ، كما عرَفْتَ الفرقَ بين قولِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ)(1)، وقولِه: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥].

---

(1) رواه الطَّبَرانيُّ كما في مَجْمعِ الزوائدِ (١٠/ ١٥٩)، وقال الهَيْثميُّ: ورِجالُه رِجالُ الصَّحيحِ غيرَ ابنِ لَهِيعةَ، وهو حسَنُ الحديثِ. ا.هـ، وقد رواه حم (٢٢٧٠٦)، وابنُ وَهْبٍ كما في (تفسيرِ القرآنِ مِنَ الجامعِ لابنِ وهبٍ) (٣/ ٦)، و حا (١٤٤٦٧) واللَّفظُ له، والمعافى في الزُّهدِ (٨٦)، وابنُ سعدٍ في الطَّبَقاتِ (١/ ٣٨٧)، و يع كما في المَقصدِ العلي (٢٩٧٢) مِن وجهٍ آخَرَ بمعناه مُطوَّلًا ومُختصَرًا عنِ ابنِ لَهيعةَ، عنِ الحارثِ بنِ يزيدَ، عن عُلَيِّ بنِ رباحٍ، أنَّ رجُلًا سَمِعَ عُبادةَ بنَ الصامتِ يقولُ: خرَجَ علينا رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال أبو بكرٍ: قُومُوا نستغيثُ برَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من هذا المُنافِقِ، فقال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يُقَامُ لِي، إِنَّمَا يُقَامُ للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى)، واستَغْرَبَه ابنُ كَثيرٍ جِدًّا في تفسيرِه (٥/ ٣٣٣) ولعلَّه استغرَبَ اللَّفظَ المُطوَّلَ، وأمَّا المُختصَرُ فلا غَرابةَ فيه، بلْ لا بأسَ به للاستشهادِ على طريقةِ قُدماءِ الحُفَّاظِ؛ ولذا أورَدُوه في تفاسيرِهم ومَسانيدِهم كما تَرى.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في رَدِّه على البكريِّ حينَ ضعَّفَ الحديثَ: هذا الخبَرُ لم يُذكَرْ للاعتمادِ عليه، بلْ ذُكِرَ في ضِمنِ غيرِه لِيتبيَّنَ أنَّ معناهُ مُوافِقٌ للمعاني المعلومةِ بالكتابِ والسُّنَّةِ كما أنَّه إذا ذُكِرَ حُكمٌ بدليلٍ معلومٍ ذُكِرَ ما يُوافِقُه مِنَ الآثارِ والمَراسيلِ وأقوالِ العلماءِ وغيرِ ذلك؛ لِمَا في ذلك مِنَ الاعتِضادِ والمُعاوَنةِ لا لأنَّ الواحِدَ مِن ذلك يُعتمَدُ عليه في حُكمٍ شرعيٍّ؛ ولهذا كانَ العلماءُ مُتَّفِقينَ على جوازِ الاعتضادِ والتَّرجيحِ بما لا يصلُحُ أن يكونَ هو العُمدةَ مِنَ الأخبارِ التي تُكُلِّمَ في بعضِ رُواتِها لسُوءِ حِفظٍ أو نحوِ ذلك وبآثارِ الصحابةِ والتابعِينَ، بلْ بأقوالِ المَشايخِ والإسرائيلياتِ والمَناماتِ ممَّا يصلُحُ للاعتضادِ فما يصلُحُ للاعتضادِ نوعٌ وما يصلُحُ للاعتمادِ نوعٌ.

وهذا الخبَرُ مِنَ النوعِ الأوَّلِ فإنَّه رواه الطَّبَرانيُّ في مُعجَمِه مِن حديثِ ابنِ لَهيعةَ، وقد قال أحمدُ: قد كتَبْتُ حديثَ الرجُلِ لأَعتبِرَ وأَستشهِدَ به. مِثلُ حديثِ ابنِ لَهيعةَ؛ فإنَّ عبدَ اللهِ بنَ لَهيعةَ قاضيَ مِصرَ كان مِن أهلِ العِلمِ والدِّينِ

ومَن لا بَصيرةَ لديه يظُنُّ أنَّ القرآنَ يُخالِفُ السُّنَّةَ[١].

وقد أشارَ الناظمُ فيما سبقَ إلى تلبيسِهم بتغييرِ الأسماءِ فقال:

قَــدْ عَارَضُوا هَــذَا بِتَلْفِيقِ الشُّــبَهْ وَغَيَّــرُوا الأَسْــمَاءَ مِنْ قُبحِ السَّــبَهْ

النَّـظْم

٢١٦	وَقَدْ نَهَــى أَنْ يَسْــتَغِيثَ أَحَدُ	بِأَحَــدٍ أَوْ يَسْــتَعِيذَ أَحْمَــدُ
٢١٧	نَهَاهُــمُ عَنْ فِعْلِ شَــيْءٍ يَقْدِرُ	عَلَيْــهِ سَــدًّا لِلَّــذِي هُــوَ أَكْبَرُ
٢١٨	لَمْ تَعْرِفُوا مَقَاصِدَ الشَّــرِيعَهْ	فَجِئْتُــــمُ بِبِــدَعٍ فَظِيعَــــهْ
٢١٩	شَــبَّهْتُمُ عَلَى الطَّغَامِ وَالْبَــقَرْ	بِــأَنَّ إِجْمَاعًا عَلَى هَذَا اسْــتَقَرْ[٢]
٢٢٠	وَلَمْ يُخَالِفْ غَيْــرُ أَهْلِ الْعَارِضْ	بِــلَا دَلِيــلٍ عِنْدَهُــمْ يُعَــارِضْ

باتِّفاقِ العلماءِ، ولم يكنْ ممَّن يَكذِبُ باتِّفاقِهم، ولكنْ قِيلَ: إنَّ كُتُبَه احترَقَتْ فوقَعَ في بعضِ حديثِه غلَطٌ؛ ولهذا فرَّقوا بينَ مَن حدَّثَ عنه قديمًا وبينَ مَن حدَّثَ عنه حديثًا، وأهلُ السُّنَنِ يَرْوُونَ له، والسِّياقُ الذي ذُكِرَ فيه هذا الحديثُ في جوابِ الفُتْيا لفظُه: فأمَّا ما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ، فلا يَجوزُ أن يُطلَبَ إلَّا مِنَ اللهِ؛ لا يُطلَبُ ذلك لا مِنَ الملائكةِ ولا مِنَ الأنبياءِ ولا مِن غيرِهم... إلى أن ذكَرَ الحديثَ؛ لأنَّ فيه لفظَ الاستغاثةِ التي كان فيها النِّزاعُ، وهو في كتابٍ مشهورٍ، وقد روَى الناسُ هذا الحديثَ مِن أكثَرَ مِن خمسِ مئةِ سَنَةٍ إن كان ضعيفًا، وإلَّا فهو مَرْويٌّ مِن زمانِ النبيِّ ﷺ، وما زالَ العلماءُ يَقرؤونَ ذلك ويَسْمَعونَه في المَجالِسِ الكِبارِ والصِّغارِ، ولم يقُلْ أحَدٌ مِنَ المسلمِينَ: إنَّ إطلاقَ القولِ إنَّه لا يُستغاثُ بالنبيِّ ﷺ كفرٌ ولا حرامٌ.

وكان في إيرادِه بيانُ تَقَدُّمِ تَكَلُّمِ العلماءِ والسلفِ بهذا اللَّفظِ، ولو كان عبدُاللهِ بنُ لَهيعةَ ذاكرًا لا آثِرًا، ولم يُنكِرْه المسلمونَ عليه، لكان في ذلك مُستنَدٌ لهذا الإطلاقِ؛ فإنَّ الرجُلَ قاضي مِصرَ في ذلك الزَّمانِ، وهو مِن أكبَرِ العلماءِ المُفْتِينَ، ونَظيرٌ لِلَّيْثِ بنِ سعدٍ، والغَلَطُ الذي وقَعَ في حديثِه لا يَمنَعُه أن يكونَ مِن أهلِ الاجتهادِ والفُتيا مِثلَ محمَّدِ بنِ عبدِالرحمنِ بنِ أبي ليلى قاضي الكوفةِ، وكان زمانُهما مُتقارِبًا؛ فإنَّه مِن أعيانِ الفُقهاءِ المُفتِينَ وإن كان في حديثِه ضَعْفٌ، وكذلك شَريكُ بنُ عبدِاللهِ وأبو حَنيفةَ ومحمَّدُ بنُ الحسَنِ وغيرُهم مِنَ المشهورِينَ بالفُتيا إذا تُكُلِّمَ في حديثِهم لم يَمنَعْ هذا أن يكونُوا مِنَ المجتهِدِينَ المُفْتِينَ إذا كان النِّزاعُ في إطلاقِ لفظٍ، وقد أطلَقَه أحَدُ هؤلاءِ العلماءِ إمَّا آثِرًا وإمَّا ذاكِرًا، وسَمِعَه الناسُ منه ونقَلُوه عنه ولم يُعرَفْ أنَّ أحَدًا أنكَرَه؛ عُلِمَ أنَّ علماءَ المسلمينَ كانُوا يَتكلَّمُونَ بمِثلِ هذا اللَّفظِ، وأنَّ المُتكلِّمَ به ليس خارقًا للإجماعِ ولا مُبتدِعًا لفظًا لم يُسبَقْ إليه. **انظر**: تلخيصَ كِتابِ الاستغاثةِ (ص٣٠٧).

(١) الدُّرَر السَّنيَّة (١/ ٥٤١- ٥٤٣).

(٢) أصلُها: استقَرَّ، فخُفِّفَ التشديدُ للقافيةِ على ما أوجبَه المَعَرِّيُّ وتلميذُه التَّنوخيُّ. انظر: رسالة الصاهلِ والشاحِجِ للمَعَرِّيِّ (ص٤٤٤)، وكتاب القوافي للتَّنوخيِّ (ص٨٤).

الغريب

(**يَسْتَغِيث**): يطلُبُ المَعونةَ والنَّصْرَ.

(**يَسْتَعِيذ**): يَعْتَصِمُ.

(**أَحْمَدُ**): هو النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا مِن أسمائِهِ التي جاءتْ في كِتابِ اللهِ.

(**الطَّغَام**): هُمْ أراذِلُ الناسِ.

(**الْعَارِض**): العارضُ في القُرونِ الثلاثةِ المُتأخِّرةِ اسمٌ لمدينةِ: الرِّياضِ والدِّرْعِيَّةِ وما حولَهما مِنَ القُرَى؛ وهي: ضَرْمَا والعُيَيْنَةُ والجُبَيْلَةُ وسُدُوس والعَمَّاريةُ ومَنْفُوحةُ والمَصانِعُ وعِرْقةُ والحائِرُ.

الشَّرْح

(٢١٦-٢١٨) هنا يرُدُّ الناظمُ على شُبهةِ دُعاءِ غيرِ الله بـ:

١- أنَّ الشَّرْعَ نهَى أن يستغيثَ أحَدٌ بغيرِ اللهِ فيما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ؛ لقولِه: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢]. ولمَّا قال رجُلٌ: قُومُوا بِنا نَستغِيثُ برَسولِ اللهِ، قال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي...**) كما تقدَّمَ.

٢- أنَّ الشَّرْعَ نهَى أن يَستعيذَ أحَدٌ بغيرِ اللهِ فيما لا يَقدِرُ عليه إلَّا الله؛ لقولِهِ تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾ [الفلق]، وقولِه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ [الناس]، وقولِه: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ولحديثِ مُسلمٍ: (**مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا**

خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ) [١]، وفيه دليلٌ على أنَّ كلماتِ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ؛ لأنَّ الاستِعاذةَ بالمخلوقِ شِركٌ.

كما أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهَى عنِ الاستِغاثةِ به في شيءٍ يَقدِرُ عليه؛ تنبيهًا لهم على سَدِّ الذَّريعةِ فيما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ، كالحديثِ السابقِ: «قُومُوا بِنَا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللهِ...» [٢]، فقد كَرِهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُستعمَلَ هذا اللفظُ في حَقِّه وإن كانَ مما يَقدِرُ عليه؛ سَدًّا لذَرائعِ الشِّركِ، كما قال الإمامُ المجدِّدُ في كتابِ التَّوحيدِ حينَ قال: «حِمايةُ المُصطفَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَى التوحيدِ والتأَدُّبُ مع اللهِ».

فدُعاءُ غيرِ اللهِ مِنَ الجهلِ العظيمِ بمَقاصدِ الشريعةِ التي تسُدُّ كلَّ بابٍ يُوصِلُ إلى الشِّركِ.

وقولُه: (**وَقَدْ نَهَى... أَحْمَدُ**) أخَّرَ الناظِمُ الفاعلَ لتوافُقِ القافيةِ، والمعنى: قد نَهَى أحمدُ - وهو النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عنِ الاستغاثةِ والاستعاذةِ بالمخلوقِ فيما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ.

فائدةٌ: الفرقُ بينَ الدُّعاءِ والاستغاثةِ: «أنَّ الدُّعاءَ: عامٌّ في كلِّ الأحوالِ، والاستغاثةَ: هي الدُّعاءُ للهِ في حالةِ الشدائدِ، فكلُّ ذلك يَتعيَّنُ إخلاصُه للهِ وحدَهُ، وهو المُجيبُ لدُعاءِ الداعِينَ المُفرِّجُ لكُرباتِ المكروبين، ومَن دعَا غيرَهُ مِن نبيٍّ أو ملَكٍ أو وليٍّ أو غيرِهم، أوِ استغاثَ بغيرِ اللهِ فيما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ فهو مُشرِكٌ كافرٌ، وكما أنَّه خرَجَ مِنَ الدِّينِ فقد تَجرَّدَ أيضًا مِنَ العقلِ، فإنَّ أحَدًا مِنَ الخَلْقِ ليس عندَهُ مِنَ النَّفعِ والدَّفعِ مِثقالُ ذَرَّةٍ لا عن نَفْسِه ولا عن غيرِه، بلِ الكُلُّ فُقراءُ إلى اللهِ في كلِّ شُؤونِهم» [٣].

---

(١) م (٢٧٠٨).
(٢) تقدّم تخريجه قريبًا.
(٣) القولُ السديدُ، شرح كتابِ التوحيدْ؛ لابنِ سعديٍّ (ص٦٧).

(٢١٩) أي: ومِن تَلبيسِهم على العامَّةِ: أنَّهم حكَوْا لهم إجماعَ العلماءِ على ذلك. وقد فعَلَ هذا البَكْريُّ وردَّ عليه شيخُ الإسلامِ في كتابِ الاستِغاثةِ.

وقولُه: **(الطَّغَامِ وَالْبَقَرْ)**: شبَّهَهم الناظِمُ بالسَّفِلةِ مِنَ الناسِ والبَقَرِ مِنَ البهائمِ؛ لكونِ مَن أعرَضَ عنِ التَّوحيدِ وحارَبَه يَستحِقُّ هذا الوصفَ بلْ أكثَرَ منه، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف].

(٢٢٠) أي: ومِن تلبيسِهم أيضًا على العامَّةِ: أنَّهم أشاعُوا أنَّه لم يُخالِفْ في تقريرِ مسألةِ الاستغاثةِ هذه كِبارُ العلماءِ؛ بلْ خالَفَ فيها بعضُ علماءِ العارِضِ فقطْ، وأنَّه لا دليلَ لهم، وكلُّ ذلك في سِلْسلةٍ مِنَ الكذبِ والتلبيسِ لمُحارَبةِ التَّوحيدِ.

النَّظْم

٢٢١	مَعْ أَنَّ أَصْحَابَ الْإِمَامِ أَحْمَدْ	قَدْ أَطْلَقُوا عِبَارَةً لَا تُجْحَدْ
٢٢٢	دَلِيلُهُمْ تَوَسُّلُ الصَّحَابَهْ	أَقُولُ: أَبْعَدتُّمْ عَنِ الْإِصَابَهْ
٢٢٣	مِنْ جَهْلِكُمْ لَمْ تَفْهَمُوا الْمَقْصُودَا	أَحْدَثْتُمُ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْهُودَا
٢٢٤	فِي السَّلَفِ الْمَاضِينَ أَهْلِ الْعِلْمِ	أَلْخَائِضِينَ فِي بِحَارِ الْفَهْمِ
٢٢٥	بِفِعْلِهِ الْمَخْصُوصِ مَنْ ذَا يُنْكِرُهْ	فِي الزَّمَنِ الْمَخْصُوصِ أَوْ مَنْ يَحْضُرُهْ
٢٢٦	لَا بَأْسَ يُسْتَسْقَى بِأَهْلِ الدِّينِ	فِي مُمْحِلَاتِ الْقَحْطِ وَالسِّنِينِ
٢٢٧	فَيَخْرُجُ الصُّلَّاحُ لِلْمُصَلَّى	فَيَرْفَعُونَ الْأَيْدِ نَحْوَ الْأَعْلَى
٢٢٨	مِنْ أَيْنَ صَحَّ أَنَّهُ بِالْغَائِبْ	وَالْمَيِّتِينَ تُدْفَعُ النَّوَائِبْ

الغريـب

(لا تُجْحَدْ): لا تُنكَرُ، والجُحودُ: الإنكارُ مع العِلمِ[(١)].

(يُسْتَسْقَى): يُطْلَبُ إلى اللهِ السَّقْيُ بدُعائِهم[(٢)].

(مُمْحِلَاتِ الْقَحْطِ): أمحَلَ القومُ: أجدَبُوا واحتبَسَ عنهم المَطَرُ حتَّى مضَى زمانُ الوَسْمِيِّ فكانتِ الأرضُ مَحُولًا ومُمْحِلةً، والقَحطُ: الجَدْبُ؛ لأنَّه مِن أثَرِ احتِباسِ المَطَرِ[(٣)].

(السِّنِين): جمعُ السَّنَةِ، وهي: القَحطُ؛ وكذلك المُجْدِبةُ مِنَ الأراضي، أوقَعُوا ذلك عليه وعليها إكبارًا لها وتشنيعًا واستِطالةً، يقالُ: أصابَتْهُمُ السَّنَةُ[(٤)].

(النَّوائِب): جمعُ نائِبةٍ، وهي النازِلةُ وما يَنوبُ الإنسانَ، أي: يَنزِلُ به مِنَ المُهِمَّاتِ والحوادثِ[(٥)].

الشَّـرْح

(٢٢١- ٢٢٤) أي: مع أنَّ بعضَ أصحابِ أحمدَ حَكَوْا عن أحمدَ جوازَ التَّوَسُّلِ بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصَّةً، وهذا لا نَجحَدُه. فقد رُوِيَ عنِ الإمامِ أحمدَ جوازُ الحَلِفِ بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصَّةً، وفُرِّعَ عليه جوازُ التَّوسُّلِ به.

ويَنبغي أن يُعلَمَ: أنَّه كما في النُّصوصِ الشَّرعيةِ مُحكَمٌ ومُتشابِهٌ ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، ويَجِبُ فيها رَدُّ المُتشابِهِ إلى المُحكَمِ، فكذلك أهلُ العِلمِ يُرَدُّ مُتشابِهُ كَلامِهم إلى مُحكَمِه.

---

(١) الصحاح (٢/ ٤٥١).
(٢) انظر: المصباح المنير (١/ ٢٨١).
(٣) تاج العروس (٢٠/ ٧، و٣٠/ ٣٩٢).
(٤) تاج العروس (٣٦/ ٤٠٧).
(٥) تاج العروس (٤/ ٣١٧).

فلماذا تَمسَّكْتَ - أيُّها البِدْعِيُّ - بجُزئيةٍ صغيرةٍ فرَّعْتَ عليها وفرَّخْتَ، وترَكْتَ نُصوصَ النبيِّ ﷺ؟! ولهذا فإنَّ أتْباعَ السلفِ الصالحِ لا ينظُرُونَ في قولِ إمامٍ في مُقابِلِ النُّصوصِ، كما أنَّ المُحدِّثينَ لا يُبالونَ في تَخْطِئةِ المُخطِئِ في حديثِ النبيِّ ﷺ كائِنًا مَن كانَ.

قال الشيخُ عبدُاللَّطيفِ بنُ عبدِالرَّحمنِ بنِ حسَنٍ في «مِنهاجِ التأسيسِ والتَّقديس، في كشفِ شُبهاتِ داودَ بنِ جرجيس» حينَ أنكَرَ هذا القُبوريُّ على شيخِ الإسلامِ قولَه بشُذوذِ الرِّوايةِ عنِ الإمامِ أحمدَ في جوازِ الحَلِفِ به، قال: إنَّ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ أدَّى ما عليه، حكَى أنَّ اليَمينَ لا تنعقِدُ بغيرِ اللهِ، وأنَّه مَنهيٌّ عنه ولم يستَثْنِ إلَّا نبيَّنا، قال عن أحمدَ رِواية بانعقادِها به ﷺ، وبيَّنَ أنَّ هذا شاذٌّ لم يقُلْ به أحَدٌ، وهذا ليس فيه ما يَتمسَّكُ به مُبطِلٌ؛ فإنَّه وإن حكَى الخلافَ فقد ضعَّفَه، واختارَ القولَ الراجحَ الذي دلَّتْ عليه السُّنَّةُ المستفيضةُ، وجرَى عليه العملُ عندَ أهلِ العلمِ والحديثِ، وفي القرونِ المُفضَّلةِ.

وقوله ﷺ: (مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ) (١) دليلٌ شرعيٌّ على العمومِ، والرِّوايةُ عنِ الإمامِ أحمدَ ذكَرَ الشيخُ أنَّها شاذَّةٌ لا تُوافِقُ أصولَه وقواعِدَه، وما تواتَرَ عنه، وهذا معنَى الشُّذوذِ. ا.هـ (٢).

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: إذا كان النبيُّ ﷺ نهَى عنِ الصلاةِ التي تَتضمَّنُ الدُّعاءَ للهِ وحدَهُ خالِصًا عندَ القبورِ؛ لِئَلَّا يُفضيَ ذلك إلى نوعٍ مِنَ الشِّركِ برَبِّهم، فكيفَ إذا وُجِدَ ما هو نوعُ الشِّركِ مِنَ الرَّغبةِ إليهم، سواءٌ طلَبَ مِنهم قضاءَ الحاجاتِ، وتفريجَ الكُرُباتِ، أو طلَبَ مِنهم أن يطلُبُوا ذلك مِنَ اللهِ تعالى؟ بلْ لو

(١) سيأتي تخريجه.
(٢) مِنهاج التأسيس (ص٣٠٤).

أقسَمَ على اللهِ ببعضِ خَلْقِه مِنَ الأنبياءِ والملائكةِ وغيرِهم؛ لَنُهِيَ عن ذلك ولو لم يكنْ عندَ قبرِه، كما لا يُقسَمُ بمخلوقٍ مطلقًا، وهذا القَسَمُ منهيٌّ عنه، غيرُ مُنعقِدٍ باتِّفاقِ الأئمةِ.

وهل هو نهيُ تحريمٍ أو تَنزيهٍ؟ على قولَينِ: أَصَحُّهما: أنَّه نهيُ تحريمٍ، ولم يَتنازَعِ العلماءُ إلَّا في الحَلِفِ بالنبيِّ ﷺ خاصَّةً، فإنَّ فيه قولَينِ في مذهبِ أحمدَ وبعضِ أصحابِهِ، كابنِ عَقيلٍ طرَدَ الخلافَ في الحَلِفِ بسائرِ الأنبياءِ، لكنَّ القولَ الذي عليه جمهورُ الأئمةِ، كمالكٍ والشافعيِّ وأَبي حنيفةَ وغيرِهم: أنَّه لا ينعقِدُ اليمينُ بمخلوقٍ البَتَّةَ، ولا يُقسَمُ بمخلوقٍ البَتَّةَ، وهذا هو الصوابُ.

والإقسامُ على اللهِ بنَبيِّه محمَّدٍ ﷺ مبنيٌّ على هذا الأصلِ، ففيه هذا النِّزاعُ، وقد نُقِلَ عن أحمدَ في التوسُّلِ بالنبيِّ ﷺ في مَنسَكِ المَرُّوذيِّ ما يُناسِبُ قولَهُ بانعقادِ اليمينِ به، لكنَّ الصحيحَ أنَّه لا تنعقِدُ اليمينُ به. فكذلك هذا.

وأمَّا غيرُه: فما عَلِمتُ بينَ الأئمةِ فيه نِزاعًا، بلْ قد صرَّحَ العلماءُ بالنهيِ عن ذلك. ا.هـ[(١)].

ثمَّ أشارَ الناظمُ إلى أنَّهم استدَلُّوا بتوَسُّلِ الصحابةِ بالنبيِّ ﷺ كتوسُّلِ الأعمى بالنبيِّ ﷺ وغيرِه، وقد تَقدَّمَ.

والاستِدلالُ بذلك غيرُ صحيحٍ - كما سيأتي - بلْ هذا كما قال الناظمُ: (**أَحْدَثْتُمُ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْهُودَا**) أي: ابتدَعْتُم ما لا يُعْرَفُ عنِ السلفِ مِنَ الصحابةِ والتابعِينَ وأئمةِ الهُدَى، وإنَّما لا يَعرفُ هؤلاءِ ذلك عنِ السلفِ لجَهْلِهم وسوءِ مَقْصَدِهم - وإلَّا فلو كانوا صادِقِينَ مخلِصِينَ لفَهِمُوا عنِ السلفِ حقيقةَ الأمرِ، ثمَّ أشارَ إلى الرَّدِّ

(١) اقتِضاءُ الصِّراطِ المستقيمِ (ص٢٩٠).

عليهم مِن وُجوهٍ يَجمَعُها عدمُ فهمِهم للتوَسُّلِ، وبيانُ ذلك:

١- أنَّهم لم يُفرِّقُوا بين التَّوَسُّلِ به في حياتِه وبعدَ مَماتِه.

٢- أنَّهم لم يُفرِّقُوا بين سُؤالِه مِن دُونِ اللهِ، والسُّؤالِ به - وهو التوَسُّلُ -؛ فالأوَّلُ توَسُّلٌ شِرْكيٌّ، والآخَرُ بِدْعيٌّ.

٣- أنَّهم لم يُفرِّقُوا بينَ التوَسُّلِ بالإيمانِ به ﷺ وهو معنَى كلامِ أحمدَ، والتوَسُّلِ بذاتِه، فهذا بِدعةٌ لا أصلَ لها. وقد بسَطَ الكلامَ شيخُ الإسلامِ في عِدَّةِ كُتُبٍ له على هذه المسائلِ.

قال شيخُ الإسلامِ: فلو كان التوسُّلُ به في مَماتِهِ كما كانَ في حياتِه؛ لَزِمَ أن يكونَ المهاجرونَ والأنصارُ: إمَّا جاهِلِينَ بهذه التَّسويةِ وهذا الطريقِ، أو أنَّهم سلَكُوا في مَطلوبِهم أبعَدَ طريقٍ. وكِلاهما لا يَصِفُهم به إلَّا مَن كان مِن جِنسِ الرافضةِ الأراذلِ القادحِينَ في أولئكَ الأفاضلِ.

ثمَّ سلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُها وعُلماؤها إلى هذا التاريخِ سلَكُوا سبيلَ الصحابةِ في التوسُّلِ في الاستِسقاءِ بالأحياءِ الصالحِينَ الحاضرِينَ، ولم يذكُرْ أحَدٌ مِنهم - في ذلك - التوسُّلَ بالأمواتِ؛ لا مِنَ الرُّسُلِ ولا مِنَ الأنبياءِ ولا مِنَ الصالحِينَ. فمَنِ ادَّعَى أنَّه عَلِمَ هذه التسويةَ التي جَهِلَها علماءُ الإسلامِ وسلفُ الأُمَّةِ وخِيارُ الأُمَمِ، وكفَّرَ مَن أنكرَها وضلَّلَه، فاللهُ تعالى هو الذي يُجازِيه على ما قالَه وفعَلَه. ا.هـ [1].

(٢٢٥) قولُه: (**بِفِعْلِهِ الْمَخْصُوصِ**) يُجيبُ الناظمُ هنا عن معنَى التوَسُّلِ الواقعِ في الشَّرعِ بأنَّ الداعِيَ يَتوسَّلُ بفِعلِه المخصوصِ، أي: بعَمَلِه الصالحِ الخاصِّ به. وقولُه: (**مَنْ ذَا يُنْكِرُهْ**) أي: أنَّه لا نِزاعَ في جوازِه كما في حديثِ الثلاثةِ وغيرِه.

---

(١) تلخيص كتابِ الاستِغاثةِ (١/ ٢٦٤).

وقولُه: (فِي الزَّمَنِ الْمَخْصُوصِ) أيِ: التوسُّلُ بالنبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنَّما كان في زَمَنِه وحياتِه، وهذا جائزٌ أيضًا بلا خِلافٍ.

وقولُه: (أَوْ مَنْ يَحْضُرُهْ) أي: أنَّه إذا حضَرَ المُتوسِّلُ عندَ المُتوسَّلِ به لِيَدْعُوَ له، فذلك جائزٌ أيضًا بلا خلافٍ؛ كقِصَّةِ الأعمَى.

(٢٢٦- ٢٢٧) يُشيرُ الناظمُ هاهنا إلى: أنَّ أهلَ الدِّينِ لا بأسَ بطلبِ الدُّعاءِ مِنهم في الاستِسقاءِ حينَ القَحطِ، فيخرُجُ الناسُ بالصالحِينَ لِيُصَلُّوا ويَدْعُوا، فيُبالِغونَ برفعِ الأيدي وِفاقًا للسُّنَّةِ، كما في الصحيحَينِ عن أنَسٍ [(١)]، وفيهما عنه قالَ: بَيْنَمَا رسولُ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخطُبُ يومَ الجُمُعةِ، إذْ جاءَهُ رجُلٌ، فقالَ: يا رسولَ اللَّهِ، قَحَطَ المَطَرُ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِيَنَا، فدعَا فمُطِرْنَا، فما كِدْنَا أنْ نَصِلَ إلى مَنَازِلِنا فما زِلْنَا نُمطَرُ إلى الجُمُعةِ المُقْبِلةِ، قالَ: فقامَ ذلكَ الرَّجُلُ أو غَيرُهُ، فقالَ: يا رسولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنَّا، فقالَ رسولُ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا)، قَالَ: فلقَدْ رأيتُ السَّحابَ يَتقَطَّعُ يمينًا وشِمالًا، يُمطَرُونَ ولا يُمطَرُ أهلُ المدينةِ[(٢)].

وهذا مِنَ التوسُّلِ المشروعِ في حياةِ النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ به، وهو كذلك جائزٌ بعدَهُ بالأحياءِ مِن آلِ بيتِهِ والصحابةِ والصالحِينَ كما تَقدَّمَ، وسيذكُرُه الناظمُ قريبًا في قِصَّةِ العبَّاسِ.

(٢٢٨) يَرُدُّ الناظمُ هنا على دُعاةِ التوسُّلِ فيُطالِبُهم بالدَّليلِ على دَعْواهم فيَقولُ: أينَ الدَّليلُ على جوازِ التوسُّلِ بالأمواتِ أوِ الغائبينَ في دفعِ المَكارِهِ والمَصائبِ؟!

والجوابُ: أنَّه لا دَليلَ على ذلك مِن كتابٍ ولا سُنَّةٍ، ومُحصَّلُ أدلَّتِهم: أحاديثُ

---

(١) خ (٣٥٦٥)، م (٨٩٥).
(٢) خ (١٠١٥) واللَّفظُ له، م (٨٩٧).

صريحةٌ مكذوبةٌ، أو صحيحةٌ لا دلالةَ فيها على محلِّ البحثِ، أو قصصٌ لو صحَّتْ لا تُعتبَرُ أدلَّةً عندَ أهلِ العلمِ، فكيفَ وهي مُختَرَعةٌ مختَلَقةٌ.

والخلاصةُ: أنَّه «قد مضَتِ السُّنَّةِ أنَّ الحَيَّ يُطلَبُ منه الدُّعاءُ، كما يُطلَبُ منه سائِرُ ما يَقدِرُ عليه. وأمَّا المخلوقُ الغائبُ والمَيِّتُ فلا يُطلَبُ منه شيءٌ»[(١)].

النَّظْم

٢٢٩	وَفِي عُدُولِ الرَّاشِدِ الْفَارُوقِ	عَنِ الرَّسُولِ عِنْدَ ذِي التَّحْقِيقِ
٢٣٠	مِنْ بَعْدِهِ بِعَمِّهِ مُسْتَسْقِيَا	بِحَاضِرٍ[(٢)] يَدْعُو شَجَاءَ الأَغْبِيَا
٢٣١	قَالَ لَهُ: قُمْ فَادْعُ يَا عَبَّاسُ	وَهَذِهِ أَسْقَطَهَا الأَرْجَاسُ
٢٣٢	وَلَا يُقَاسُ الْمَيْتُ بِالأَحْيَاءِ	هُوَ فَارِقٌ وَالْجَهْلُ رَأْسُ الدَّاءِ
٢٣٣	مَا فِيهِ وَاللهِ لَهُمْ تَعَلُّقُ	وَمَنْ يَزِغْ عَنِ الصَّوَابِ أَحْمَقُ
٢٣٤	لَوْ كَانَ لِلْجَوَازِ فِيمَا يَزْعُمُ	مَنْ ضَلَّ عَادُوا عِنْدَ دَهْيَا تُؤْلِمُ
٢٣٥	وَسَأَلُوهُ حَيْثُ كَانَ الْمَحْيَا	مِثْلَ الْمَمَاتِ وَيْحَهُ مَا اسْتَحْيَا

الغريب

(شَجَاء): الشَّجَا - مَقْصورًا -: ما اعترَضَ في الحَلْقِ مِن عَظْمٍ ونَحوِه، واستعمَلَه هنا مَمدودًا لضرورةِ الوَزنِ[(٣)].

(الأَرْجَاسُ): الأنجاسُ، والرِّجْسُ كذلك: القَذَرُ[(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٤٤).

(٢) في الأصل: (بحاظرٍ) وكأنَّه خطأٌ مِنَ الناسخ، أو كُتِب على النُّطقِ العامِّيِّ، وإبدالُ الضَّادِ ظاءً لُغةٌ مسموعةٌ عنِ العربِ كما في تهذيبِ اللُّغةِ (١٢/ ٢٣) وقد مرَّ نحوُ هذا. والصوابُ ما أثبتُّ، والسِّياقُ واضِحٌ.

(٣) تاج العروس (٣٨/ ٣٥٢).

(٤) تاج العروس (١٦/ ١١٤- ١١٧).

(**يَزِغْ**): يَمِلْ، والزَّيْغُ: المَيْلُ [١].

(**دَهْيَا تُؤْلِمُ**): الدَّاهِيَةُ: الأمرُ العَظيمُ. ودَواهي الدَّهرِ: ما يُصيبُ الناسَ مِن عظيمِ نُوَبِهِ وحوادِثِه. قال ابنُ السِّكِّيتِ: دهَتْه داهِيَةٌ دَهْياءُ ودَهْواءُ، وهو توكيدٌ لها [٢].

(**وَيْحَهُ**): وَيْحٌ: كَلِمةُ رحمةٍ، وويلٌ: كلمةُ عذابٍ، وقال اليَزيديُّ: هما بمَعْنًى، وقال سيبويه: الوَيْلُ: يُقالُ لمَن وقَعَ في الهَلَكةِ، الوَيْحُ: زجرٌ لمَنْ أشرَفَ في الهَلَكةِ [٣].

الشَّـرْح

(**٢٢٩- ٢٣٣**) هنا يُجيبُ الناظِمُ عن شُبهةِ التوسُّلِ بإجابةٍ دامِغةٍ، فيَذكُرُ قِصَّةَ العبَّاسِ وهي:

ما رواه البخاريُّ عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ، أنَّ عُمرَ بنَ الخَطَّابِ رضي اللَّهُ عنه، كانَ إذا قُحِطُوا استَسْقَى بالعَبَّاسِ بنِ عَبدِ المُطَّلِبِ، فقالَ: «اللَّهُمَّ إنَّا كُنَّا نَتوَسَّلُ إليك بنَبيِّنَا فتَسْقِينَا، وإنَّا نَتوَسَّلُ إليك بعَمِّ نَبيِّنَا فاسْقِنَا. قالَ: فيُسْقَوْنَ» [٤].

فهذا يدُلُّ على فَسادِ التوسُّلِ بالأمواتِ، وبيانُه: أنَّ الخليفةَ الراشدَ عُمرَ بنَ الخَطَّابِ عدَلَ عنِ الاستِسقاءِ بالرَّسولِ ﷺ في قَبرِه إلى الاستِسقاءِ بعَمِّهِ العبَّاسِ؛ لكونِهِ حَيًّا حاضِرًا، ولو كان التَّوَسُّلُ بالأمواتِ جائزًا ما كان لائقًا بعُمَرَ أن يَعدِلَ عن سيِّدِ الأوَّلِينَ والآخِرِينَ إلى غيرِه؛ ولذا بوَّبَ عليه البيهقيُّ في سُنَنِه فقال:

---

(١) الصحاح (٤/ ١٣٢٠).
(٢) الصحاح (٦/ ٢٣٤٤).
(٣) الصحاح (١/ ٤١٧)، وتاج العروس (٧/ ٢٢٠).
(٤) خ (١٠١٠).

«بابُ الاستِسْقاءِ بِمَنْ تُرْجَى بَرَكَةُ دُعَائِهِ»[(١)].

«فترْكُهم ذلك في حقِّ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع قُربِهم مِن قَبْرِه، يدُلُّ على أنَّه مِنَ البِدَعِ التي يَجِبُ تركُها، وقد فرَّقُوا بينَ حالِ الحياةِ والوفاةِ، خوفًا مِنَ الوقوعِ فيما نُهُوا عنه، مِنَ الغُلُوِّ في الأمواتِ؛ ولكنَّ الاستسقاءَ بالشَّخصِ إنَّما هو بدُعائِه، بخلافِ حالِ الميتِ، فإنَّ الدُّعاءَ مُتعذِّرٌ في حقِّه، وهذا مِن غَزارةِ عِلمِ الصحابةِ، رضي الله عنهم، وقُوَّةِ إيمانِهم، وتَمسُّكِهم بما شُرِعَ لهم، وتركِهم ما لم يُشرَعْ؛ وهذا هو سبيلُ المؤمنِينَ»[(٢)].

وقولُه: (**شَجَاءَ الأَغْبِيَا**) أي: أنَّ هذه الحُجَّةَ يَغَصُّ بها الجَهلَةُ الأغبياءُ؛ لأنَّهم لا يَفْهَمونَ العِلمَ لِبَلادتِهم.

وقولُه: (**أَسْقَطَهَا الأَرْجَاسُ**) أي: أنَّ الرَّوافِضَ والقُبورِيِّينَ أسقَطُوا مِنَ الحديثِ: «قُمْ يَا عَبَّاسُ فَاسْتَسْقِ لَنَا»؛ تلبيسًا على الناسِ أنَّ ذلك توسُّلٌ بالعبَّاسِ بعد موتِه، وهذا اللفظُ الذي أشارَ إليه الناظِمُ رواه عبدُالرَّزَّاقِ، ومِن وجهٍ آخَرَ رواه ابنُ سعدٍ ومِن وجهٍ آخَرَ رواه ابنُ عساكِرَ[(٣)]، وإنَّما أشارَ إليه الناظِمُ لكونِهِ صريحًا في البابِ، وإلَّا فلفظُ الحديثِ ظاهِرٌ لا يَخفى إلَّا على صاحبِ هَوًى، فإنَّ قولَهُ في الحديثِ:

---

(١) هق(٦٦٥٧).

(٢) الدرر السنية (٥/ ١٦٣) بإيجازٍ.

(٣) عب (٤٩١٣) وفيه إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ أبي يحيى الأسلميُّ؛ وثَّقَه الشافعيُّ وغيرُه وترَكَه الجمهورُ، لكنْ رواهُ ابنُ سعدٍ - كما سيأتي - والبلاذُريُّ في أنسابِ الأشرافِ (٤/ ٧)، وابنُ عساكِرَ في تاريخِ دمشقَ (٢٦/ ٣٥٧) بمعناهُ مِن عِدَّةِ وُجوهٍ، وأمَّا رِوايةُ ابنِ عساكِرَ (٢٦/ ٣٥٧) المذكورةُ هنا، فمِن طريقِ ابنِ أبي الدُّنيا قال: حدَّثَني عليُّ بنُ الحسَنِ بنِ مُوسى نا أبو عبدِالرحمنِ القُرشيُّ عن شيخٍ مِن أهلِ المدينةِ عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّ عُمرَ قال للعبَّاسِ: «قُمْ فاستَسْقِ وادعُ ربَّكَ...».

وأمَّا رِوايةُ ابنِ سعدٍ (٣/ ٣٢١) فعنِ الواقديِّ قال: حدَّثَني أسامةُ بنُ زيدٍ، عن ميمونِ بنِ مَيْسرةَ، عنِ السائبِ بنِ يزيدَ قال: «... فدعَا ودَعَا الناسُ معه، ثمَّ أخَذَ بيَدِ العبَّاسِ فقال: اللَّهُمَّ إنَّا نَسْتَشْفِعُ بعَمِّ رسولِكَ إليك، فما زالَ العبَّاسُ قائمًا إلى جَنْبِه مَلِيًّا والعبَّاسُ يَدْعُو..» وعليه فلم ينفرِدْ بهذا اللفظِ الأسلميُّ كما زعَمَ بعضُ المعاصرِينَ.

«كُنَّا نَتوَسَّلُ...، وإنَّا نَتوَسَّلُ...» دالٌّ على أنَّهما كانَا في حالِ الحياةِ لا في حالِ الموتِ، بلْ قد جاءَ التَّصريحُ بمعناهُ عندَ ابنِ أَبي عاصمٍ بلفظِ: «كانُوا إذا قُحِطُوا على عهدِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، استَسْقَوْا بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيَستسقي لهم فيُسقَوْنَ، فلمَّا كان زمَنُ عمرَ قُحِطُوا، فخرَجَ عمرُ بالعبَّاسِ...» [(١)].

ومِن هذا الوجهِ رواه ابنُ سعدٍ بلفظِ: «أنَّهم كانُوا إذا قُحِطُوا على عَهدِ عُمرَ **خرَجَ بالعَبَّاسِ**، فاستَسْقَى به»، ورواه مِن وجهٍ آخَرَ عن مُوسَى بنِ عُمرَ، قالَ: «أصابَ النَّاسَ قَحْطٌ، فخرَجَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ يَستَسْقِي، **فأخَذَ بيَدِ العَبَّاسِ**، فاستَقْبَلَ به القِبْلَةَ، فقالَ: هذا عَمُّ نَبِيِّكَ عليه السَّلامُ، جِئْنَا نَتوَسَّلُ به إليكَ، فاسْقِنَا...» ورواه مِن وجهٍ آخَرَ عن يَحيَى بنِ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ حاطبٍ، عن أبيه، قالَ: «رأيتُ عُمرَ **آخِذًا بيَدِ العَبَّاسِ**، فقامَ به، فقالَ: اللَّهمَّ إنَّا نَستَشْفِعُ بعَمِّ رسولِكَ...» [(٢)].

فهذه الرِّواياتُ كلُّها تدُلُّ على أنَّ العبَّاسَ كان حيًّا، وأنَّهم توَسَّلُوا بدُعائِه لا بذاتِه، ولكنْ مِن أينَ لِأهلِ الأهواءِ والبِدَعِ أن يَعْلَمُوا هذه الرِّواياتِ، وهم مُعرِضونَ عن سُنَّةِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهَدْيِ السلفِ الصالحِ!

وقولُه: (**وَلَا يُقَاسُ... أَحْمَقُ**): إشارةٌ إلى مَن قاسَ المَيِّتَ بالحيِّ، فهذا قد أُتِيَ مِن جَهْلِه وحُمْقِه، وإلَّا فلا دلالةَ في هذا على ما زعَمُوه مِن جوازِ التوسُّلِ، إلَّا عندَ أهلِ الزَّيغِ والحُمْقِ.

---

(١) في الآحادِ والمثاني (٣٢٨)، وحب (٢٨٦١)، وعو (٢٥٢٠)، وطب (٨٤)، ومُسنَد أبي يعلى الكبيرِ كما أسنَدَه إليه في تاريخ دِمَشْق (٢٦/ ٣٥٥) مِن طريقِ محمَّدِ بنِ عبدِاللهِ الأنصاريِّ به كما سيأتي.

(٢) الطبقات (٤/ ٢٨) قال: أخبرَنا محمَّدُ بنُ عبدِاللهِ الأنصاريُّ، قال: حدَّثَني أبي، عن ثُمامةَ بنِ عبدِاللهِ، عن أَنسِ بنِ مالكٍ باللَّفظِ الأوَّلِ. وهذا إسنادٌ صحيحٌ. ورواه مِن وجهٍ آخَرَ عن مُوسَى بنِ عُمَرَ به كما ذكَرْتُه، وكذا رواه مِن وجهٍ آخَرَ عن يَحيى بنِ عبدِالرَّحمنِ بنِ حاطِبٍ، عن أبيه. وكذا رواه مِن وجهٍ آخَرَ عنِ السائبِ بنِ يزيدَ، وكذا رواه مِن وجهٍ آخَرَ عنِ ابنِ أبي عَوْنٍ قال: قال عُمَرُ... (٣/ ٣٢١).

قال الشيخُ عبدُاللَّطيفِ بنُ عبدِالرَّحمنِ: ومَن قاسَ هذا على ما صحَّ مِنَ التوسُّلِ بالأعمالِ الصالِحةِ، فقد أبعَدَ المَرْمَى، ولم يَعرِفْ مَناطَ الأحكامِ.

والتوسُّلُ صارَ مُشترَكًا في عُرفٍ كثيرٍ، فبعضُ الناسِ يُطلِقُه على قصدِ الصالِحينَ ودُعائِهم وعِبادتِهم مع اللهِ، وهذا هو المُرادُ بالتوسُّلِ في عُرفِ عُبَّادِ القُبورِ وأنصارِهم، وهو عندَ اللهِ ورَسولِه وعِندَ أُولِي العِلمِ مِن خَلْقِه: الشِّرْكُ الأكبَرُ والكُفرُ البَواحُ، والأسماءُ لا تُغيِّرُ الحَقائقَ.

ويُطلَقُ أيضًا: على مسألةِ اللهِ بجاهِ الصالحينَ والأنبياءِ، وحَقِّهم على اللهِ.

ويُطلَقُ أيضًا في عُرفِ السُّنَّةِ والقرآنِ وعُرفِ أهلِ العلمِ باللهِ ودِينِه على: التوسُّلِ والتَّقرُّبِ إلى اللهِ بما شرَعَه مِنَ الإيمانِ به وتوحيدِه وتصديقِ رُسلِه، وفِعلِ ما شرَعَهُ مِنَ الأعمالِ الصالحةِ التي يُحِبُّها الرَّبُّ ويَرْضاها، كما توَسَّلَ أهلُ الغارِ الثلاثةُ بالبِرِّ والعِفَّةِ وأداءِ الأمانةِ.

فإذا أُطلِقَ التوسُّلُ في كتابِ الله وسُنَّةِ رسولِه وكلامِ أهلِ العلمِ مِن خَلْقِه؛ فهذا هو المُرادُ، لا ما اصطَلَحَ عليه المُشركونَ الجاهلونَ بحُدودِ ما أنزَلَ اللهُ[١].

(٢٣٤- ٢٣٥) أي: أنَّ التوسُّلَ لو كانَ جائزًا فيما يزعُمُ هؤلاءِ الضُّلَّالُ، فإنَّه كان يَنبغي لهم أن يَتوسَّلُوا بالنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندَ حُدوثِ الدَّواهِي والشَّدائدِ؛ كعَامِ الرَّمَادةِ، ولسَأَلُوه عندَ قَبْرِه كما كانُوا يَسألُونَه في حياتِه. وإلَّا فيَلْزَمُ على ذلك أنَّهم لا يَسْتَحْيُونَ مِنَ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يَتأدَّبُوا معه.

«فهذه سُنَّةُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أهلِ القبورِ حتَّى توَفَّاه اللهُ، وهذه سُنَّةُ خُلفائِه الراشِدِينَ، وهذه طريقةُ جميعِ الصحابةِ والتابعِينَ، هل يُمكِنُ أحدًا أن يأتيَ

(١) مِصباح الظَّلَام، في الرَّدِّ على مَن كذَبَ على الشَّيخِ الإمام (٢/ ٢٨٦).

عنهم بنَقْلٍ صحيحٍ، أو حسَنٍ، أو ضعيفٍ أنَّهم كانُوا إذا كانتْ لهم حاجةٌ، أو عرَضَتْ لهم شِدَّةٌ، قصَدُوا القبورَ، فدَعَوْا عِندَها وتمَسَّحُوا بها، فضلًا عن أن يَسألُوها حوائِجَهم؟ فمَن كان عِندَه في هذا أثَرٌ، أو حرفٌ واحدٌ في ذلك، فلْيُوقِفْنَا عليه.

نَعَمْ، يُمكِنُهم أن يأتُوا عنِ الخُلوفِ الذين يقولونَ ما لا يَفْعَلون، ويَفْعَلون ما لا يُؤمَرُون، بكثيرٍ مِنَ المُختلَقاتِ، والحِكاياتِ المكذوباتِ؛ حتَّى لقد صُنِّفَ في ذلك عِدَّةُ مُصنَّفاتٍ، ليس فيها حديثٌ صحيحٌ عن رسولِ اللهِ ﷺ؛ وإنَّما فيها التَّمويهات، والحكاياتُ والمُختَرَعات، والأحاديثُ المكذوبات.

كقولِهم: (إذا أعيَتْكُمُ الأُمور، فعليكم بأصحابِ القُبور)[(١)]، وحديثِ: (لو أحسَنَ أحَدُكم ظَنَّه بحجَرٍ نَفَعَه)[(٢)]، ومِنها حكاياتٌ لهم عن تلك القُبورِ: إنَّ فُلانًا استغاثَ بالقبرِ الفلانيِّ في شِدَّةٍ فخلصَ مِنها، وفلانًا دَعاهُ أو دعَا به في حاجةٍ فقُضِيَت، وفلانًا نزَلَ به ضُرٌّ، فأتَى صاحبَ ذلك القبرِ، فكشَفَ ضُرَّه، ونحوَ ذلك ممَّا هو مُضادٌّ لِمَا بعَثَ اللهُ به محمَّدًا ﷺ مِنَ الدِّينِ.

ومَن له معرِفةٌ بما بعَثَ اللهُ به محمَّدًا ﷺ، يَعلَمُ أنَّه حمَى جانبَ التوحيدِ، وسدَّ الذرائِعَ المُوصلةَ إلى الشِّركِ؛ فكيفَ يُستدَلُّ بكلامِه على نَقيضِ ما أمَرَ به؟»[(٣)].

النَّـظْم

٢٣٦	حتَّى السُّــؤَالُ بِالنَّبِيِّ الْحَنَفِي[(٤)]	يُنْكِــرُهُ حَــكَاهُ كُلُّ مُنْصِــفِ
٢٣٧	يَقُولُ: لَا تَسْــأَلْ بِغَيْرِ الْخَالِقِ	أَوْ بِاسْــمِهِ أَوْ وَصْفِــهِ الْمُطَابِــقِ

(١) قال شيخ الإسلام في تلخيص كتابِ الاستغاثةِ (٢/ ٥٧٧): هذا مكذوبٌ باتّفاقِ أهلِ العلمِ لم يروِهِ عن النبيِّ ﷺ أحدٌ من علماءِ الحديثِ.

(٢) قال ابن القيّم في المنار المُنيف (ص١٣٩): هُوَ مِنْ وَضْعِ الْمُشْرِكِينَ عُبَّادِ الأَوْثَانِ.

(٣) الدُّرَر السَّنِيَّة (١١/ ٤٣).

(٤) بإسكانِ الياءِ.

٢٣٨	لَــوْ كَانَ حَيًّــا قُلْتُــمُ: تَوَهَّبَا	وَاخْتَارَ دِيــنَ الْعَارِضِــيِّ مَذْهَبَا
٢٣٩	فَأَيْنَ أَيْــنَ خَرْقُنَــا الْإِجْمَاعَا	وَقَوْلُنَــا عِنْــدَ الْهُدَاةِ شَــاعَا؟!
٢٤٠	وَلِلْإِمَــامِ ابْنِ عَقِيــلِ الْحَنْبَلِي	عِبَــارَةٌ بِهَــا الشُّــكُوكُ تَنْجَلِي
٢٤١	عَنْهَا سَــلِ التَّقِيَّ فِي رَسَــائِلِهْ	وَابْحَثْ تَرَى[١] الْإِقْنَاعَ فِي مَسَــائِلِهْ
٢٤٢	وَاتْبَعْ أَخِي فِــي الدِّينِ مَنْ تَقَدَّمَا	وَاحْذَرْ شُرُوحًا سَرَحَتْ وَادِيْ[٢] عَمَا

الغريـب

(**الْحَنَفِيْ**): الحَنيفُ في اللُّغةِ: مَن كان على مِلَّةِ إبراهيمَ عليه السلامُ، وسُمِّي إبراهيمُ حنيفًا لِمَيْلِه عنِ الباطلِ إلى الحقِّ؛ لأنَّ أصلَ الحَنَفِ: المَيْلُ [٣].

والمرادُ هنا قد علَّقَ عليه الناظمُ في هامشِ الأصلِ فقال: قولُ الإمامِ أبي حَنيفة ا.هـ. أي: أنَّ الإمامَ أبا حنيفةَ ينكِرُهُ.

(**تَوَهَّبَا**): علَّقَ الناظمُ هنا في الأصلِ فقال: صارَ وهَّابِيًّا ا.هـ. أي: اتَّبَعَ محمَّدَ بنَ عبدِ الوهَّابِ.

(**الْعَارِضِيّ**): نِسبةً إلى العارِضِ، وهي الدِّرْعِيَّةُ والرِّياضُ وما حولَهما كما تَقدَّمَ.

(**التَّقِيَّ**): تقيَّ الدِّينِ ابنَ تيميَّةَ.

(**سَرَحَتْ**): يُقالُ: سَرَحَتِ الماشِيةُ تَسرَحُ سَرْحًا وسُروحًا: سامَتْ فتُرِكت تأكُلُ في المَرْعى [٤].

---

(١) كذا في الأصلِ، وإثباتُ الألِفِ وحذفُها جائزانِ لُغةً ووزنًا.
(٢) وادِيْ: منصوبةٌ على المفعوليةِ، وسُكِّنَت هنا للوزنِ.
(٣) فتح الباري (١/ ٩٤).
(٤) تاج العروس (٦/ ٤٦١).

(وَادِيْ عَمَا): وادٍ في أقصَى الجَزيرةِ العربيةِ يبعُدُ عنِ الشارِقةِ في الإماراتِ نحوَ ١٠٠ كلم.

الشَّـرْح

(٢٣٦- ٢٣٧) أي: أنَّ السُّؤالَ بالنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو بحَقِّه يُنكِرُه الإمامُ أبو حَنيفةَ، وقد حكَى ذلك عنه عُلماءُ كَثيرونَ، فإنَّه قالَ: ويُكرَهُ أن يقولَ الداعي: أَسأَلُكَ بحَقِّ فُلانٍ، أو بحَقِّ أَنبيائِكَ ورُسُلِك.

وقال: لا يَنبغي لأحَدٍ أن يَدْعُوَ اللهَ إلَّا به، والدُّعاءُ المأذونُ فيه: قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف].

وقولُه: (يَقُولُ) أي: الإمامُ أبو حَنيفةَ: (لَا تَسْأَلْ) لا تَسألِ اللهَ إلَّا بأسمائِه وصِفاتِه.

قال شيخُ الإسلامِ: هذا هو الذي قال أبو حَنيفةَ وأصحابُه: إنَّه لا يَجوزُ، ونهَوْا عنه حيثُ قالُوا: لا يُسأَلُ بمَخلوقٍ. ولا يقولُ أحَدٌ: أَسأَلُكَ بحَقِّ أنبيائِكَ.

قال أبو الحُسينِ القدوريُّ في كتابِه الكبيرِ في الفقهِ المُسمَّى بـ «شرحِ الكَرْخيِّ» في بابِ الكراهةِ: وقد ذكَرَ هذا غيرُ واحدٍ مِن أصحابِ أَبي حنيفةَ [(١)].

(٢٣٨) أي: لو كان الإمامُ أبو حَنيفةَ حيًّا الآنَ لقالُوا: صارَ وهَّابيًّا، ودخَلَ في دِينِ هذا النَّجديِّ؛ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ ومَذْهَبِه!

(٢٣٩) هنا يَرُدُّ الناظمُ على كَذِبِهم في دَعْوَى أَنَّنا خالَفْنا الإجماعَ في هذه المسألةِ وغيرِها، فإنَّهم يُنفِّرونَ عن دُعاةِ التوحيدِ بأنَّهم يُخالِفونَ الإجماعَ دائمًا؛ لِيَقُولوا للناسِ إنَّهم شُذَّاذٌ، والحَقيقةُ أنَّهم هم الشُّذَّاذُ؛ فإنَّ أقوالَنا معروفةٌ عندَ المُهتدِينَ مِن علماءِ الأُمَّةِ، وعليها تدُلُّ نصوصُ الكِتابِ والسُّنَّةِ المُحْكَمةُ وآثارُ السلفِ الصالحِ،

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٠٢).

وهذا بخلافِ أقوالِ أهلِ البِدَعِ فإنَّهم لا يَقدِرونَ على إسنادِ شيءٍ مِنها إلى كتابِ اللهِ أو سُنَّةِ رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو إلى ساداتِ الأولياءِ مِنَ الصحابةِ والتابعِينَ والأئمةِ الأربعةِ.

(٢٤٠) يريدُ: أنَّ لِأَبي الوفاءِ بنِ عَقيلٍ الحَنبليِّ كلامًا نَفيسًا في توصيفِ بِدَعِ القُبورِيِّينَ، وبيانِ الحاملِ لهم على هَجرِ الشرعِ واستبدالِ البِدَعِ به، وهو أنَّه قالَ: لمَّا صَعُبَتِ التَّكاليفُ على الجُهَّالِ والطَّغَامِ عَدَلُوا عن أوضاعِ الشَّرْعِ إلى أوضاعٍ وضَعُوها لأنفُسِهم، فسَهُلَتْ عليهم؛ إذ لم يدخُلُوا بها تحتَ أمرِ غيرِهم، وهم عِندي كُفَّارٌ بهذه الأوضاعِ، مِثلِ: تعظيمِ القُبورِ، وإكرامِها بما نهَى عنه الشرعُ، وإيقادِ السُّرُجِ، وتَقبيلِها، وتَخليقِها [١]، وخِطابِ المَوْتَى بالحَوائجِ، وكَتْبِ الرِّقاعِ فيها: يا مَوْلاي افعَلْ بي كذا وكذا، وأَخذِ تُرْبَتِها تبرُّكًا، وإفاضةِ الطِّيبِ على القُبورِ، وشَدِّ الرَّحْلِ إليها، وإلقاءِ الخِرَقِ على الشَّجَرِ اقتداءً بمَنْ عبَدَ اللاتَ والعُزَّى.

والويلُ عِندَهم لمَن لم يُقبِّلْ مَشهَدَ الكَفِّ، ولم يَتمسَّحْ بالآجُرِّ يومَ الأربعاءِ، ولم يقُلِ الحَمَّالُونَ على جِنازتِه: أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ، أو محمَّدٌ، أو عليٌّ، أو لم يَعقِدْ على قبرِ أبيه أَزَجًا [٢] بالجِصِّ والآجُرِّ، ولم يَخرِقْ ثِيابَه إلى الذَّيْلِ، ولم يُرِقْ ماءَ الوَرْدِ على القبرِ [٣].

وقولُه: (**عِبَارَةٌ بِهَا الشُّكُوكُ تَنْجَلِي**) مُتعلِّقٌ بالبيتِ الآتي وهو (**عَنْهَا**) أي: تَنجلي عنها.

(٢٤١ - ٢٤٢) أوصَى **النَّاظِمُ** ها هنا طالِبَ الهُدى فقال: عليكَ بأبحاثِ شيخِ

---

(١) أي: تطييبِ مكانِ المَشْهدِ بالطِّيبِ.

(٢) الأَزَجُ: بَيْتٌ يُبْنَى طُولًا، كما في المِصباح (١/ ١٣)، وهو كالغُرفةِ تُبنَى على القبرِ.

(٣) ذكَرَه ابنُ القَيِّمِ في إغاثةِ اللَّهْفانِ (١/ ١٩٥). وانظر: الرَّدَّ على شُبُهاتِ المُستعينين بغيرِ اللهِ لابنِ عِيسَى (ص٥٦- ٥٧).

الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ وعُلومِه وكُتُبِه ورسائلِه التي أفرَدَها في الرَّدِّ على جميعِ أتباعِ الفِرَقِ والطوائفِ؛ لِتَرَى قُوَّةَ البَراهينِ فيها والحُجَجِ الدامِغةِ لأهلِ الباطلِ، وكم هدَى اللهُ بها مِن أهلِ الأهواءِ؛ لِمَا اشتمَلَتْ عليه مِنَ الصِّدقِ والإخلاصِ والمُتابَعةِ والتَّبحُّرِ وقُوَّةِ الحُجَّةِ.

ثمَّ قال: وعليكَ باتِّباعِ السلفِ الصالحِ ولُزومِ أَتْبَاعِهِم - لأَنَّهم خيرُ الناسِ بشَهادةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - واحذَرْ شُروحًا لبعضِ كُتُبِ العلمِ ففيها إقحامٌ لِبِدَعِهم وضَلالاتِهم.

ولذلك صُوَرٌ، مِنها:

١- شَرْحُ بعضِ الكُتبِ سواءٌ كانت في الحديثِ أوِ الفِقهِ أوِ التفسيرِ، ولكنَّه مُتضمِّنٌ لبِدَعٍ كثيرةٍ غليظةٍ: كالتوَسُّلِ بذاتِ المخلوقِينَ وجَاهِهم، فإذا أطلَقُوا التوَسُّلَ المشروعَ فيُريدونَ هذا، كما سبَقَ في كلامِ الشيخِ عبداللَّطيفِ بنِ عبدِالرَّحمنِ، وكتَعطيلِ الأسماءِ والصِّفاتِ، والخوضِ في أبحاثٍ كلاميَّةٍ إمَّا شِركيةٍ أو بِدعيَّةٍ، فهذه الكُتُبُ لا خيرَ فيها، ولا يَجوزُ تداوُلُها ولا قِراءتُها إلَّا مِن عالِمٍ يرُدُّ عليها ويُبيِّنُ عوارَها.

وأمَّا الشُّروحُ المُفيدةُ التي صنَّفَها العلماءُ العامِلون وتكونُ مُشتمِلةً على بِدَعٍ كلاميَّةٍ ومُخالَفاتٍ عقَديَّةٍ قليلةٍ اجتهَدُوا فيها فخالَفُوا السلفَ، فهذه ما زالَ أئمةُ الدَّعوةِ يَقرؤونَها ويُقرِئونَها، ويُثْنُونَ على أصحابِها، ويُبيِّنونَ ما فيها.

٢- وممَّا يَنبغي الحَذَرُ منه والتنَبُّهُ له: ما وقَعَ في تحقيقِ بعضِ المعاصرِينَ لكُتُبِ الحديثِ وغيرِها، فتَجِدُهم مَثَلًا: يذكُرُونَ في حواشِيها تَحريفَ الصِّفاتِ وتعطيلَها، وقد يذكُرُونَ مَذاهبَ الجَهْميةِ والمُعتزِلةِ - جهلًا مِنهم غالبًا - التي

كان هؤلاءِ الأئمةُ يُحارِبُونَها، مِثلَ قَولِهم: إنَّ حَوَّاءَ لم تُخلَقْ مِن آدَمَ. فهذا قولُ الجَهميةِ، وهو رَدٌّ لقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]، وكرَدِّ حديثِ الآحادِ، وتأويلِ الأحاديثِ بالعقلِ، فهذه الإبرازاتُ ما دامَ مُخْرِجُها حيًّا فالأَوْلَى مُناصحَتُه ليُعَدِّلَ ما أفسَدَ مِنها، فإن لم يَستجِبْ لذلك فلا كَرامةَ له، والذي يليقُ بأهلِ الإيمانِ العدولُ عنها إلى تحقيقاتٍ غيرِها.

وقولُه: (**سَرَحَتْ وَادِيْ عَمَا**) أي: ذهَبَتْ عنِ الحَقِّ بَعيدًا، ومثَّلَ الناظمُ في البُعدِ بِوادِي عَمَا في أقصَى بلادِ العَرَبِ على عادةِ العربِ في ضربِ الأمثالِ؛ للتنبيهِ إلى أنَّ هؤلاءِ المُبتدِعةَ اعتنَقُوا آراءً لا صِلَةَ لها بدِينِ الأنبياءِ وما أنزَلَه اللهُ مِنَ الوحيِ ولعلَّه اختارَ التَّمثيلَ في البُعدِ بهذا الوادي لِمَا في اسمِهِ مِن توريةٍ بعَمَى البصائرِ!

النَّـظْم

فَصْلٌ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَيَاةِ الْبَرْزَخِيَّةِ

٢٤٣	قَدْ كَابَـرُوا الْمَعْقُولَ وَالْمَنْقُولَا	وَخَالَفُـوا الْكِتَـابَ وَالرَّسُـولَا
٢٤٤	قَدْ خَطَبَ الصِّدِّيـقُ أَنَّ أَحْمَدَا	قَدْ مَاتَ، يَبْكِي وَبَكَى مَنْ شَـهِدَا
٢٤٥	يَتْلُـو عَلَيْهِـمْ آيَـةً وَعُمَـرُ	كَأَنَّـهُ لَـمْ يَتْلُهَـا قَـدْ ذَكَـرُوا
٢٤٦	وَكَانَ قَـدْ رَثَاهُ حَسَّـانُ الَّذِي	قَدْ صِيـنَ عَنْ لَغْوٍ وَلَيْـسَ بِالْبَذِي
٢٤٧	فَاقْتَدْ بِهِمْ أَوْ قُـلْ: هُمُ الْجُهَّالُ	أَوْ إِنَّهُـمْ بِضِـدِّ هَـذَا قَالُـوا
٢٤٨	أَوْ إِنَّهُـمْ صُدُّوا عَـنِ الْحَقَائِقِ	قَدْ حُجِبُـوا عَنْ وَاضِـحِ الطَّرَائِقِ
٢٤٩	حَاشَـا وَكَلَّا بَلْ هُمُ أَتْقَى الْوَرَى	وَهُمْ بِـهِ أَوْلَى وَأَهْـدَى مَنْ دَرَى
٢٥٠	أُعْطُـوا عُلُومًا وَعُقُـولًا ثَابِتَهْ	وَفِطَـرًا لِلتُّرَّهَـاتِ مَاقِتَـهْ

الغريـب

(**رَثَاهُ**): يقالُ: رَثَيْتُ المَيِّتَ مَرْثِيَةً ورَثَوْتُهُ أيضًا، إذا بكَيْتَهُ وعَدَّدتَّ مَحاسِنَه، وكذلك إذا نظَمْتَ فيه شِعرًا [١].

(**صِينَ عَنْ لَغْوٍ**): صِينَ: حُفِظَ، واللَّغْوُ: الباطلُ مِنَ القولِ [٢].

(**الْبَذِي**): الفاحِشِ [٣].

(**للتُّرَّهَاتِ**): الأَباطيلِ.

(**ماقِتَهْ**): كارِهَةً.

الشَّـرْح

(٢٤٣- ٢٥٠) هذا الفَصلُ عقَدَه الناظِمُ لإثباتِ وَفاةِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخطَرِ الاستِغاثةِ به بعدَ وفاتِهِ، والرَّدِّ على شُبهةِ القُبورِيِّينَ، ووُجوبِ التمَسُّكِ بأَمْرِه ونَهْيِه.

وهذا تفصيلُها:

١- يَنبغي أن يُتنبَّهَ إلى أنَّ مَن زعَمَ حياةَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حياةً مُطلَقةً في البَرْزخِ فإنَّما يُمَهِّدُ للاستغاثةِ به مِن دُونِ اللهِ أو معه.

٢- أنَّهم خالَفُوا العقلَ والنقلَ. فيُقالُ لهم عَقْلًا: إذا كان حَيًّا فلِمَ لا يُغيثُ أُمَّتَه ويُباشِرُ مَصالِحَها وكُروبَها ويَحُلُّ ما استَشْكَلَه الصحابةُ بعدَهُ؟!

٣- وأمَّا النَّقْلُ فإنَّ أبا بكرٍ -رضي الله عنه- خطَبَ الصحابةَ يومَ مَوْتِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعن عائِشةَ - رضي الله عنها - زوجِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أنَّ رسولَ اللهِ

---

(١) الصحاح (٦/ ٢٣٥٢).

(٢) انظر: الصحاح (٦/ ٢٤٨٣).

(٣) انظر: الصحاح (٦/ ٢٢٧٩).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مات وأبو بكرٍ بالسُّنْحِ - يعني بالعاليةِ - فقامَ عُمَرُ يقولُ: واللهِ ما ماتَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ! - قالتْ: وقال عُمَرُ: واللهِ ما كان يَقَعُ في نَفْسِي إلَّا ذاكَ - ولَيَبْعَثَنَّهُ اللهُ فلَيُقَطِّعَنَّ أيدِيَ رِجالٍ وأرجُلَهم. فجاء أبو بكرٍ فكشَفَ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقبَّلَه. قال: بأَبِي أنتَ وأُمِّي، طِبتَ حَيًّا ومَيِّتًا، والذي نَفْسِي بيدِه، لا يُذيقُكَ اللهُ المَوْتَتَيْنِ أبدًا، ثمَّ خرَجَ فقال: أيُّها الحالِفُ، على رِسْلِكَ، فلمَّا تكلَّمَ أبو بكرٍ جلَسَ عُمَرُ، فحَمِدَ اللهَ أبو بكرٍ وأثنَى عليه وقال: ألَا مَن كان يعبُدُ محمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنَّ محمَّدًا قد ماتَ، ومَن كان يعبُدُ اللهَ فإنَّ اللهَ حَيٌّ لا يموتُ. وقال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ٣٠﴾ [الزُّمَر]، وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ١٤٤﴾ [آل عمران] (١).

٤- وقولُه: (... وعُمَرُ كأنَّهُ لَمْ يَتْلُهَا قَدْ ذَكَرُوا):

يُشيرُ إلى رِوايةِ البُخاريِّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وفيه قال: «واللهِ، لَكَأَنَّ الناسَ لم يَعْلَمُوا أنَّ اللهَ أنزَلَ هذه الآيةَ حتَّى تَلَاها أبو بكرٍ...». وفيه قال عُمَرُ: «واللهِ، ما هو إلَّا أنْ سَمِعتُ أبَا بكرٍ تَلَاها، فعَقِرْتُ (٢) حتَّى ما تُقِلُّني رِجْلَايَ، وحتَّى أَهْوَيْتُ إلى الأرضِ حِينَ سَمِعتُه تَلاها عَلِمتُ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد ماتَ».

أَفَكان الصحابةُ صادِقِينَ في الحُكمِ بوفاتِهِ أمْ كانُوا كاذِبِينَ.

أم كانُوا مُصيبِينَ في تلاوتِهم كِتابَ اللهِ في ذلك أمْ كانوا مُخطئِين.

---

(١) خ (٤٤٥٢- ٤٤٥٤).

(٢) فعُقِرْتُ - بضَمِّ العينِ وكسرِ القافِ - أي: هلَكْتُ، وفي روايةٍ بفتحِ العينِ؛ أي: دَهِشتُ وتَحيَّرْتُ ويقالُ: سقطتُ. الفتح (٨/ ١٤٦).

٥- وممَّا يدُلُّ على وَفاتِه ﷺ: رِثاءُ شاعرِ النبيِّ ﷺ المُسدَّدِ مِن جِبريلَ: حَسَّانَ بنِ ثابتٍ في عِدَّةِ قَصائِدَ، ولو كان كاذبًا لَرَدَّه الصحابةُ ولم يُوافِقُوه.

وقولُه: (قَدْ صِينَ) أي: صانَ اللهُ حَسَّانَ عنِ اللَّغوِ والغَوايةِ التي تكونُ مع كثيرٍ مِنَ الشُّعراءِ، كما أنَّ اللهَ صانَ شِعرَهُ عنِ البَذاءةِ والقَبائحِ فلا يُعرَفُ عنه ذلك رضي الله عنه.

٦- ثمَّ ردَّ الناظِمُ شُبْهَتَهم بإلزامِهم بأحَدِ أُمورٍ:

الاقتِداءِ بالصحابةِ وتصديقِ ما قالُوا.

أو تَجهيلِهم.

أو إنَّهم كُلَّهم كذَبُوا في نقلِ وَفاتِه ﷺ.

أو إنَّ اللهَ صدَّهُم عن مَعرِفةِ حقيقةِ مَوتِه ﷺ.

٧- ثمَّ نزَّهَ الصحابةَ عن هذه الإلزاماتِ: بأنَّهم أَهْدَى الخَلقِ وأَعْلَمُهُم، وقد منَحَهم اللهُ عُقولًا راجِحةً وفِطَرًا لا تَقبلُ التُّرَّهاتِ، وهي الأباطيلُ المَكروهةُ. ولذا قال النبيُّ ﷺ كما في الصحيحَينِ: (فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ)[(١)].

ويَعتقِدُ أئمةُ الدَّعوةِ أنَّه ﷺ سيِّدُ الأوَّلِينَ والآخِرِينَ، وهو في قَبْرِه حَيٌّ حياةً بَرْزَخِيةً، هي أكمَلُ الحياةِ البَرْزَخيةِ، كما تقدَّمَ، وسيأتي.

وقد سُئِلَ الناظِمُ الشيخُ إسحاقُ عن كيفيةِ حياةِ الرَّسولِ في قبرِهِ؟ وهل هي كحياةِ الشُّهداءِ؟ أمْ أعلَى عندَ اللهِ؟ فأجابَ:

---

(١) خ (٣٦٧٣)، وم (٢٥٤١) عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ.

قال الحافظُ الحُجَّةُ شمسُ الدِّينِ ابنُ القيِّمِ، رحمه الله تعالى: لم يَرِدْ حديثٌ صحيحٌ، أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيٌّ في قبرِه، لكنْ نَقطَعُ أنَّ الأنبياءَ - لا سِيَّما خاتمُهم وأفضَلُهم محمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أعلَى مَرْتبةً مِنَ الشُّهداءِ، وقد قال - سبحانَهُ وبحَمْدِه - عنِ الشُّهداءِ، إنَّهم: ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ١٦٩﴾ [آل عمران]، فالأنبياءُ أَوْلَى بذلك، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًاۢ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ١٦٩﴾ [آل عمران]، ومع ذلك، فالشُّهداءُ داخِلونَ في قولِه تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ٣٠﴾ [الزمر].

أثبَتَ سبحانَهُ للشُّهداءِ مَوْتًا، بدُخولِهم في العمومِ، كالأنبياءِ، وهو الموتُ المُشاهَدُ، ونفَى عنهم موتًا؛ فالمَوتُ المُثبَتُ غيرُ الموتِ المَنفيِّ؛ فالموتُ المُثبَتُ هو: فِراقُ الرُّوحِ الجسَدَ، وهو مُشاهَدٌ مَحسوسٌ؛ والمَنفيُّ: زوالُ الحياةِ بالجُملةِ مِنَ الرُّوحِ والبَدَنِ؛ وقال البَيْضاويُّ، على قولِهِ سبحانَه: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ﴾: فيه تنبيهٌ على أنَّ حياتَهم ليستْ بالجَسَدِ، ولا بجِنسِ ما يُحَسُّ به مِنَ الحَيَوانات[١]، وإنَّما هي أمرٌ لا يُدرَكُ بالعقلِ، بلْ بالوحيِ. ا. هـ[٢].

قلتُ: وقولُ ابنِ القيِّمِ «لم يَرِدْ حديثٌ صحيحٌ، أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيٌّ في قَبْرِه» يشيرُ إلى ضعفِ حديثِ: «الأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءٌ يُصَلُّونَ فِي قُبُورِهِمْ» فذِكرُ الحياةِ المطلقةِ هنا غيرُ محفوظٍ.

قال رحمه الله في نُونيَّتِه:

وَحَدِيثُ ذِكْرِ حَيَاتِهِمْ بِقُبُورِهِمْ ... لَمَّا يَصِحَّ وَظَاهِرُ النُّكْرَانِ
فَانْظُرْ إِلَى الإِسْنَادِ تَعْرِفْ حَالَهُ ... إِنْ كُنْتَ ذَا عِلْمٍ بِهَذَا الشَّانِ

(١) أي: أنَّ حياةَ الشُّهداءِ ليستْ مُرتبطةً بالجَسَدِ، ولا هي مِن شَكْلِ ما يُشْعَرُ به وتُشاهَدُ آثارُه مِنَ الكائناتِ الحَيَّةِ.
(٢) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ٥٤٤).

هَذَا؛ وَنَحْنُ نَقُولُ: هُـــمْ أَحْيَاءُ لَـ ... كِنْ عِنْدَنَـــا كَحَيَـــاةِ ذِي الأَبْدَانِ
وَالتُّرْبُ تَحْتَهُمْ وَفَوْقَ رُؤُوسِـــهِمْ ... وَعَـــنِ الشَّـــمَائِلِ ثُمَّ عَـــنْ أَيْمَانِ
مِثْـــلُ الَّذِي قَـــدْ قُلْتُمُـــوهُ مَعَاذُنَا ... بِاللَّـــهِ مِـــنْ إِفْـــكٍ وَمِـــنْ بُهْتَانِ
بَلْ عِنْـــدَ رَبِّهِـــمُ تَعَالَـــى مِثْلَمَا ... قَدْ قَالَ فِي الشُّـــهَدَاءِ فِـــي الْقُرْآنِ
لَكِـــنْ حَيَاتُهُـــمُ أَجَـــلُّ وَحَالُهُمْ ... أَعْلَى وَأَكْمَلُ عِنْدَ ذِي الإِحْسَـــانِ

وانظُرْ بقيةَ نَظْمِه فهو نَفيسٌ [(١)].

وصدَقَ في قولِه: (...إِنْ كُنْتَ ذَا عِلْمٍ بِهَذَا الشَّانِ) فإنَّكَ إذا تأمَّلْتَ إسنادَه بتَأَنٍّ ورأيتَ إعراضَ قُدماءِ أئمةِ السلفِ عنه تبيَّنَ لك الأمرُ؛ ولذا اختارَ أئمةُ الدَّعوةِ عدمَ ثُبوتِه، فقال العَلَّامةُ عبدُاللهِ بنُ عبدِالرَّحمنِ أبابطين في ردِّهِ على داودَ بنِ جرجيسَ: كابَرَ فادَّعَى أنَّ جميعَ الصالحِينَ في قُبورِهم أحياءٌ، وكذَبَ في هذه الدَّعوى، واللهُ سبحانَهُ أخبَرَنا بحياةِ الشُّهداءِ في كِتابِه، والأنبياءُ أرفَعُ مِنَ الشُّهداءِ، فهُمْ أولَى بذلك مِنَ الشُّهداءِ، مع أنَّه لم يأتِ حديثٌ صحيحٌ بحياتِهم، وهذه حياةٌ لا يَعلمُ صِفتَها وحقيقتَها إلَّا اللهُ لقولِه سبحانَه: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ١٥٤﴾ [البقرة]. ا. هـ [(٢)].

وأمَّا الخبَرُ:

فقد رواهُ البَزَّارُ وضعَّفَه عنِ الحسَنِ بنِ قُتيبةَ المدائنيِّ، حدَّثَنا حمَّادُ بنُ سَلَمةَ عن عبدِالعزيزِ، عن أنَسٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ.

قال: وهذا الحديثُ لا نَعلمُ أحَدًا تابَعَ الحسَنَ بنَ قُتيبةَ على روايتِه عن حمَّادٍ وإنَّما يُروى عن أنَسٍ مِن حديثِ ثابتٍ وغيرِه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: (رَأَيْتُ

(١) وانظُرْ معه شرحَ النُّونيةِ: توضيحَ المقاصد، وتصحيحَ القواعد؛ لشيخِ مَشايخِ شُيوخِنا العَلَّامةِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ عِيسى (٢/ ١٧١) ففيه مَبحثٌ قيِّمٌ في هذا الباب.
(٢) تأسيس التقديس، في كشفِ تلبيسِ داودَ بنِ جرجيس (ص١٣٦).

مُوسَى يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ). ا. هـ [(١)].

يُشيرُ إلى أنَّ الحديثَ وَهْمٌ، وإنَّما الرِّوايةُ الصَّحيحةُ هي عن حمَّادِ بنِ سَلَمةَ عن ثابتٍ عن أنَسٍ في ذِكرِ مُوسى، كما رواهُ أئمَّةُ الحُفَّاظِ كمُسلِمٍ وأصحابِ السُّنَنِ والمَسانيدِ.

ثمَّ رواه البَزَّارُ كذلك عنِ الحسَنِ بنِ قُتيبةَ، حدَّثَنا المُسْتَلِمُ بنُ سعيدٍ، عنِ الحَجَّاجِ، يعني: الصَّوَّافَ [(٢)]، عن ثابتٍ، عن أنَسٍ؛ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (الأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءٌ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ).

وهذا الحديثُ لا نَعلمُ رواهُ عن ثابتٍ عن أنَسٍ إلَّا الحَجَّاجُ، ولا عنِ الحجَّاجِ إلَّا المُسْتَلِمُ بنُ سَعيدٍ، ولا نَعلمُ روَى الحَجَّاجُ عن ثابتٍ إلَّا هذا الحديثَ. ا. هـ [(٣)].

وقال الدارقطنيُّ: تَفرَّدَ به المُستلِمُ بنُ سعيدٍ عن حجَّاجٍ الأسودِ عن ثابتٍ.

ولأجلِ ضَعْفِه رواه الدارقطنيُّ في الغرائبِ [(٤)]، وتَمَّامٌ الرازيُّ في فوائِدِه [(٥)]، فإنَّ قُدماءَ الحُفَّاظِ صنَّفُوا كُتُبَ «الفوائدِ» و«الغرائبِ» للأحاديثِ التي غَلِطَ فيها الرُّواةُ وكذا الأحاديثُ المَناكيرُ.

وأمَّا الحسَنُ هذا فقال الذَّهبيُّ فيه: قال ابنُ عَدِيٍّ: أَرجو أنَّه لا بأسَ به.

قلتُ: بلْ هو هالِكٌ.

---

(١) بز (٦٣٩١).

(٢) اعترَضَ الحافِظُ في الفتح (٦/ ٤٨٧) على ما هنا بأنَّه وهمٌ، والصوابُ: الحجَّاجُ الأسودُ لا الصَّوَّافُ؛ كما وقَعَ التَّصريحُ به في روايةِ البيهقيِّ.

(٣) بز (٦٨٨٨).

(٤) أطراف الغرائب (٦٩٠).

(٥) الفوائد (١٤٣٢).

قال الدارقطنيُّ في رِوايةِ البُرقانيِّ: متروكُ الحديثِ. وقال أبو حاتمٍ: ضعيفٌ. وقال الأزديُّ: واهي الحديثِ. وقال العُقيليُّ: كثيرُ الوهمِ. ا. هـ [(١)].

وإنَّما جزَمَ الدارقطنيُّ بتفَرُّدِ المُسْتَلِمِ بنِ سعيدٍ لئلَّا يَستدرِكَ عليه مَن يأتي بعدَهُ بمُتابَعاتٍ مُتأخِّرةٍ هي في عُرفِ أئمةِ العِلَلِ لا تُساوي شيئًا، بلْ هي مِن أوهامِ الرُّواةِ وغرائبِ النَّقَلةِ كما هو في هذا الحديثِ؛ ولذلك أعرَضْتُ عنها كما أعرَضَ عنها هؤلاءِ الأئمةُ.

وقد فَهِمَ هذا البيهقيُّ، فقال - بعدَ إيرادِ الإسنادِ الأوَّلِ -: «هذا يُعَدُّ في أَفْرادِ الحسَنِ بنِ قُتيبةَ المدائنيِّ» فحكَمَ بالتفرُّدِ كما حكَمَ الحُفَّاظُ قبلَه، ثمَّ قال: «وقد رُوِيَ عن يحيى بنِ أَبي بُكَيْرٍ عنِ المُسْتَلِمِ بنِ سَعيدٍ عنِ الحَجَّاجِ عن ثابتٍ عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ». ا. هـ [(٢)].

وأمَّا تعَجُّبُ بعضِ الفُضلاءِ مِنَ البيهقيِّ بأنَّه «حكَمَ بتفَرُّدِ الحسَنِ ثمَّ يُعْقِبُه بطريقٍ آخَرَ مُتابعٍ له»، فالعجَبُ مِن هذا العجَبِ؛ فإنَّ قُدماءَ الحُفَّاظِ - كما ذكَرْتُ لك - إذا كان للحديثِ مَخْرَجٌ واحدٌ عن راوٍ معروفٍ، وجاء مَن بعدَ هذا الراوي بمِثلِه وليس هو مِنَ الأثباتِ بلْ مِن أصحابِ الغرائبِ وإن كان صدوقًا، ورُبَّما كان الطريقُ إليه فيه جَهالةٌ -: لم يُبالوا به كما هنا؛ بلْ يحكُمُونَ بالانفِرادِ، وهذا يُعلَمُ بالتتَبُّعِ لطريقتِهم في الإعلالِ، وتأمَّلْ كُتُبَ العِلَلِ تَرَ ذلك جَلِيًّا؛ ولذا تَجِدُ الإمامَ الحافِظَ مِنهم يُعِلُّ أحاديثَ كثيرةً بالانفرادِ فلا يَتعقَّبُه أَحَدٌ مِن أهلِ زمانِه ولا مَن بعدَهُ مِنَ الحُفَّاظِ في تاريخِ الإسلامِ، بلْ يُسلِّمونَ له، ويَخْضَعونَ لحِفْظِه وتبَحُّرِه، ولا تَجِدُ التعَقُّبَ إلَّا في بعضِ أهلِ زمانِنا! واللهُ يَغفِرُ للجميعِ بمَنِّه وكَرَمِه.

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٥١٩).

(٢) حياة الأنبياء للبيهقيِّ (٢).

وأمَّا ما رواهُ البيهقيُّ (١) بعدَ هذا مِن طَريقِ عُبَيدِ اللهِ بنِ أَبي حُمَيدٍ الهُذَليِّ عن أَبي المَليحِ عن أنَسِ بنِ مالكٍ موقوفًا بنَحوِه، فلا يَزيدُ الخبرَ إلَّا ضعفًا، فإنَّ عُبَيدَ اللهِ متروكٌ صاحبُ مَناكِيرَ.

واعلَمْ أنَّ أئمةَ الحُفَّاظِ يُعِلُّون مِثلَ هذا الخبَرِ لأنَّ فيه لفظًا فيه نظَرٌ - وهو «أحياءٌ» فقد يزعُمُ زاعِمٌ فيما بعدُ أنَّها الحياةُ الدُّنيويةُ، وقد كان ما توَقَّعُوه! - وهذا اللفظُ انفرَدَ به مَن ليس أهلًا لقَبولِ تفرُّدِه؛ ولذلك يُعرِضُ أئمَّةُ الحُفَّاظِ في صحاحِهم وسُنَنِهم ومَسانيدِهم التي هي دواوينُ العمَلِ عن مِثلِه، وإذا أرَدتَّ تَصديقَ ذلك فانظُرْ إلى الكتبِ المُصنَّفةِ في السُّنَّةِ والاعتقادِ في زمَنِ السلفِ لا تَجِدْ مِثلَ هذه الأخبارِ، وإنَّما تَجِدُه في كُتُبِ الرِّوايةِ المُتأخِّرةِ على رأسِ الثلاثِ مِئةٍ وما بعدَها، كما هو الحالُ هاهنا.

وعلى فَرْضِ ثُبوتِه فليس فيه دَليلٌ على حياتِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حياةً مُطلَقةً كحياةِ الأحياءِ، بلْ حياةٌ بَرْزَخيَّةٌ هي أكمَلُ الحياةِ البَرْزَخيَّةِ؛ بأَبي هو وأُمِّي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

«ومُقتضَى قولِ مَن يقولُ: إنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيٌّ في قبرِه، كحياتِهِ حينَ كان على وجهِ الأرضِ، أنَّ اللهَ يَجمعُ عليه مَوْتَتينِ؛ لأنَّه قد قامَ الدَّليلُ القاطعُ أنَّه عندَ النَّفخِ في الصُّورِ، لا يَبقى أحَدٌ حَيًّا؛ والعقلُ الصحيحُ يَمنعُ طلَبَ الدُّعاءِ مِنَ الميِّتِ، ولم يَرِدْ حديثٌ صحيحٌ بأنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيٌّ في قَبرِه؛ لكنْ نَقطعُ أنَّ الأنبياءَ أعلَى رُتبةً مِنَ الشُّهداءِ؛ وقد أخبَرَ اللهُ عنِ الشُّهداءِ: أنَّهم أحياءٌ عِندَ ربِّهم يُرزَقونَ؛ فالأنبياءُ أَوْلَى بذلك، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران]؛ ومع ذلك فالشُّهداءُ داخلونَ تحتَ قولِه سبحانَه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ

---

(١) حياة الأنبياء للبيهقيِّ (٣).

ٱلۡمَوۡتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٞ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ٣٠﴾ [الزمر]، فهذا الموتُ المُثبَتُ غيرُ الموتِ المنفيِّ.

فالموتُ المُثبَتُ: هو فِراقُ الرُّوحِ البدنَ، والمَنفيُّ: زوالُ الحياةِ بالجُملةِ عنِ الرُّوحِ والبَدَنِ؛ فلو جاءَ إنسانٌ إلى الشَّهيدِ بعدَ خُروجِ رُوحِه، وهو على وجهِ الأرضِ، لا يَتحرَّكُ ولا يَنطِقُ، يطلُبُ إليه أن يَدْعُوَ اللهَ، لَأنكرَ ذلك ذَوُو الفِطرةِ السَّليمةِ، والعقلِ الصحيحِ؛ فكيفَ إذا صارَ في بطنِ الأرضِ؟ فهو في تلك الحالتَينِ، حَيٌّ حياةً اللهُ أعلَمُ بحقيقتِها، مع القطعِ بأنَّها ليستْ كحياتِهِ لمَّا كان على وجهِ الأرضِ قَبْلَ القتلِ.

وثبَتَ عنِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أنَّ أرواحَ الشُّهداءِ في أجوافِ طَيْرٍ خُضرٍ، تَأوي إلى قناديلَ مُعلَّقةٍ بالعَرْشِ، تَسْرَحُ حيثُ شاءَتْ مِنَ الجَنَّةِ) [١]، وهُمْ مع ذلك أحياءٌ؛ وصَحَّ عنِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أنَّ نَسَمةَ المؤمِنِ طائِرٌ تَعلُقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ، حتَّى يَرجِعَهُ اللهُ إلى جَسَدِه يَوْمَ يَبْعَثُه) [٢]. وفي سُنَنِ أبي داودَ عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ، إلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي، حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ) [٣]، فهذا يدُلُّ على أنَّ رُوحه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليستْ في جَسَدِه دائمًا؛ بلْ هي في أعلَى عِلِّيِّين، ولها اتِّصالٌ بجسَدِه أحيانًا، اللهُ أعلَمُ بحقيقتِهِ.

وليس ذلك الرَّدُّ - أعني: رَدَّ الرُّوحِ - خاصًّا به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ بلْ ثبَتَ عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ أَخِيهِ، كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، إلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ، حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ) [٤]؛ هذا ورُوحُه في الجَنَّةِ، كما

---

(١) م (٤٩١٩) مي (٢٤٥٤) سي (٢٨٩) عب (٩٥٥٤) عن عبدِالله بنِ مسعودٍ بنحوه.

(٢) ط (٤٩) حم (١٥٧٧٧) ت (١٦٤١) وصححه، س (٢٠٩١) ق (١٤٤٩) عن كعب بن مالك.

(٣) سيأتي تخريجه.

(٤) رواه ابن عبد البرّ في الاستذكار (١٨٥٨) عن ابن عباس بلفظ « مَا مِنْ أَحَدٍ مَرَّ بِقَبْرِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا فَسَلَّمَ عليه إِلَّا عَرَفَهُ وَرَدَّ عليهِ السَّلَامَ ». قال الحافظ عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الصغرى

تَقدَّمَ في الحديثِ؛ فأرواحُ الشُّهداءِ - بلْ وعامَّةِ المؤمنِينَ - في الجَنَّةِ، ولها اتِّصالٌ بأجسادِهم في بعضِ الأحيانِ، لا يَعلَمُ صِفتَهُ إلَّا اللهُ؛ وأمرُ البَرْزَخِ وأحكامُه على خلافِ ما يُشاهَدُ في الدُّنيا.

وأمَّا امتناعُ طلَبِ الدُّعاءِ منه بعدَ موتِهِ شرعًا؛ فلأنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم - وهُمْ أعلَمُ باللهِ وبرسولِهِ ممَّن بَعْدَهم - لا يأتونَ إلى قَبْرِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يطلُبُونَ إليه أن يَدْعُوَ لهم، ويَستسقِيَ لهم، ويستنصِرَ لهم؛ لعِلمِهم أنَّ هذا مُمتنِعٌ بعدَ موتِهِ؛ ولم يأتِ أحَدٌ مِنهم يَستفتيه في قبرِه، في مسائِلَ كثيرةٍ أشكَلَت عليهم...»[(١)].

قال ابنُ القيِّمِ: ورُوحُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الرَّفيقِ الأعلَى دائمًا، ويرُدُّها اللهُ سبحانَهُ إلى القبرِ فترُدُّ السَّلامَ على مَن سلَّمَ عليه وتَسمعُ كلامَهُ، وقد رأَى رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُوسى قائمًا يُصلِّي في قبرٍ ورآه في السَّماءِ السادسةِ والسابعةِ، فإمَّا أن تكونَ سريعةَ الحَرَكةِ والانتقالِ كلَمْحِ البَصَرِ، وإمَّا أن يكونَ المُتَّصِلُ مِنها بالقبرِ وفَنائِهِ بمَنزلةِ شُعاعِ الشمسِ وجِرمُها في السماءِ، وقد ثبَتَ أنَّ رُوحَ النائمِ تَصعَدُ حتَّى تَخترِقَ السبعَ الطِّباقَ وتسجُدُ للهِ بينَ يدَيِ العرشِ ثمَّ تُرَدُّ إلى جسَدِه في أيسَرِ زمانٍ، وكذلك روحُ الميِّتِ تَصعدُ بها الملائكةُ حتَّى تُجاوِزَ السمواتِ السَّبْعَ وتَقِفُ بينَ يدي اللهِ فتسجُدُ له ويَقضي فيها قضاءً ويُرِيها المَلَكُ ما أعَدَّ اللهُ لها في الجَنَّةِ ثمَّ تَهْبِطُ فتَشهدُ غُسلَهُ وحَمْلَهُ ودَفْنَه.

وفي حديثِ البَرَاءِ بنِ عازبٍ[(٢)] أنَّ النَّفْسَ يُصعَدُ بها حتَّى تُوقَفَ بينَ يدَيِ اللهِ، فيَقولُ تعالى: اكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي فِي عِلِّيِّينَ، ثُمَّ أَعِيدُوهُ إِلَى الأَرْضِ، فَيُعَادُ إِلَى القَبْرِ؛

(١/ ٣٤٥): إسناده صحيح.

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (١٢/ ١٧٨).

(٢) هو الحديث المشهور في القبر واللفظ المذكور عند حم (١٨٥٣٤) بنحوه.

وذلك في مِقدارِ تَجهيزِه وتكفينِه، فقد صرَّحَ به في حديثِ ابنِ عبَّاسٍ [(١)] حيثُ قال: فيَهبِطُونَ عَلَى قَدْرِ فَرَاغِهِ مِنْ غُسْلِهِ وَأَكْفَانِهِ فَيُدْخِلُونَ ذَلِكَ الرُّوحَ بَيْنَ جَسَدِهِ وَأَكْفَانِهِ.

وقد ذكَرَ أبو عبدِاللهِ بنُ مَنْده مِن حديثِ عِيسى بنِ عبدِالرحمنِ حدَّثَنا ابنُ شِهابٍ حدَّثَنا عامِرُ بنُ سعدٍ عن إسماعيلَ بنِ طَلْحةَ بنِ عُبَيدِ اللهِ عن أبيه قال: أرَدتُّ مالي بالغابةِ فأدركَني الليلُ فأوَيْتُ إلى قبرِ عبدِاللهِ بنِ عَمرِو بنِ حَرامٍ، فسَمِعتُ قِراءةً مِنَ القبرِ ما سَمِعتُ أحسَنَ منها، فجِئتُ إلى رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فذكَرتُ ذلك له؟ فقال: (ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ قَبَضَ أَرْوَاحَهُمْ فَجَعَلَهَا فِي قَنَادِيلَ مِنْ زَبَرْجَدٍ وَيَاقُوتٍ، ثُمَّ عَلَّقَهَا وَسْطَ الجَنَّةِ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ أَرْوَاحُهُمْ، فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى إِذَا طَلَعَ الفَجْرُ رُدَّتْ أَرْوَاحُهُمْ إِلَى مَكَانِهِمُ الَّذِي كَانَتْ بِهِ)[(٢)].

ففي هذا الحديثِ بيانُ سرعةِ انتِقالِ أرواحِهم مِنَ العرشِ إلى الثَّرَى، ثمَّ انتِقالِها مِنَ الثَّرى إلى مكانِها؛ ولهذا قال مالكٌ وغيرُه مِنَ الأئمةِ: إنَّ الرُّوحَ مُرسَلَةٌ تَذهبُ حيثُ شاءت [(٣)].

النَّظْم

٢٥١	أَمَّا حَيَاةُ الْبَرْزَخِ الْمَنْقُولَهْ	فَإِنَّهَا إِلَى الْعَلِيِّ مَوْكُولَهْ
٢٥٢	وَلَيْسَ لِلظُّنُونِ فِيهَا مَدْخَلُ	وَالْحُكْمُ بِالْعُقُولِ فِيهَا يُعْضَلُ
٢٥٣	أَلشُّهَدَا فِيهِمْ أَتَى الْمُصَرِّحُ	أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ تَسْرَحُ
٢٥٤	وَلِلنَّبِيِّ فَوْقَهُمْ مَزِيَّهْ	سَنِيَّةٌ رَفِيعَةٌ عَلِيَّهْ
٢٥٥	لَهَا اتِّصَالٌ وَهْيَ فِي الرَّفِيقِ	وَكُنْهُهَا مَا بَانَ لِلْمَخْلُوقِ
٢٥٦	مَا عَرَفَ الْإِنْسَانُ كُنْهَ نَفْسِهِ	فِي نَوْمِهِ فَكَيْفَ حَالَ رَمْسِهِ؟!

(١) وعزاه أيضًا الحافظ العراقي في تخريج الإحياء (٦/ ٢٦٣٧) إلى ابن مردويه.
(٢) وعزاه في الجامع الكبير للسيوطي (١٨/ ٦٤٠) إلى الحاكم في الكُنَى.
(٣) الرُّوح (ص١٠١).

الغريب

(**الْبَرْزَخ**): البَرْزَخُ: الحاجِزُ بينَ الشيئَينِ، والبَرْزَخُ: ما بينَ الدُّنيا والآخِرةِ، مِن وقتِ المَوْتِ إلى البَعثِ، فمَن مات فقد دخَلَ البَرْزَخ [(١)].

(**مَوْكُولَهْ**): صُرِفَ أَمْرُها إليه، يَستقِلُّ بعِلمِه [(٢)].

(**يُعْضَلُ**): العَضْلُ: المَنْعُ [(٣)].

(**تَسْرَحُ**): تَسيرُ وتَرْعَى وتَتناوَلُ [(٤)].

(**كُنْهُهَا**): حَقيقتُها.

(**رَمْسِه**): قَبْرِه.

الشَّـرْح

(٢٥١- ٢٥٦) أشارَ الناظِمُ ها هنا إلى أُمورٍ:

١- أنَّ حياةَ البَرْزَخِ استأثَرَ اللهُ بعِلْمِها عندَهُ فلا نَدرِي كيفَ هي. فلا يَجوزُ قِياسُها على حياةِ الدُّنيا، ولا مَدْخَلَ للعقلِ فيها.

وهذا معنَى قولِهِ: (**يُعْضَلُ**) أي: يُمْنَعُ الحُكمُ فيها بالعُقولِ.

قال الشَّيخُ إسحاقُ: قال البَيْضاويُّ - على قولِهِ سبحانَه: ﴿بَلۡ أَحۡيَآءٌ﴾ -: فيه تنبيهٌ على أنَّ حَياتَهم ليستْ بالجَسَدِ، ولا بجِنسِ ما يُحَسُّ به مِنَ الحَيَواناتِ، وإنَّما هي أمرٌ لا يُدرَكُ بالعَقلِ، بلْ بالوحيِ. اهـ.

وقال الشيخُ عبدُاللهِ بنُ عبدِالرحمنِ أبا بُطَين - رحمه الله - في رَدِّه على العِراقيِّ:

---

(١) الصحاح (١/ ٤١٩).
(٢) النهاية (٥/ ٢٢١).
(٣) تاج العروس (٣٠/ ٦).
(٤) مرقاة المفاتيح (٦/ ٢٤٦٤).

ويدُلُّ على بُطلانِ دَعْوَى مَنِ ادَّعَى أنَّ النبيَّ ﷺ حيٌّ في قَبرِه كحَياتِه لمَّا كان على وجهِ الأرضِ: ما رواه أبو داودَ عنه ﷺ: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي، حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ)[(١)]. فهذا يدُلُّ على أنَّ رُوحَهُ الشريفةَ، ليستْ في بَدَنِه، وإنَّما هي في أَعْلَى عِلِّيِّينَ، ولها اتِّصالٌ بالجَسَدِ، واللهُ أعلَمُ بحقيقتِه، لا يُدرِكُه الحِسُّ، ولا العَقْلُ[(٢)].

وقال شيخُ الإسلامِ: أمَّا رُؤْيَا مُوسى - عليه السلامُ - في الطَّوافِ، فهذا كانَ رُؤْيَا مَنامٍ لم يكنْ ليلةَ المِعراجِ، كذلك جاء مُفسَّرًا، كما رأَى المَسيحَ أيضًا، ورأى الدَّجَّالَ. وأمَّا رُؤيتُهُ ورُؤيةُ غيرِه مِنَ الأنبياءِ ليلةَ المِعراجِ في السَّماءِ - لمَّا رأى آدمَ في السماءِ الدُّنيا، ورأَى يَحْيَى وعِيسَى في السَّماءِ الثانيةِ، ويوسفَ في الثالثةِ، وإدريسَ في الرابعةِ، وهارونَ في الخامِسةِ، ومُوسى في السادسةِ، وإبراهيمَ في السابعةِ، أو بالعكسِ - فهذا رأَى أرواحَهُم مُصوَّرةً في صُوَرِ أبدانِهم. وقد قال بعضُ الناسِ: لعلَّه رأَى نفسَ الأجسادِ المَدفونةِ في القُبورِ؛ وهذا ليس بشيءٍ[(٣)]. ا.هـ.

٢- ثمَّ استدَلَّ الناظِمُ على ذلك بأمرٍ يَحارُ فيه العَقْلُ ولا يَنفَعُ معه إلَّا التَّسليمُ للصادقِ المصدوقِ ﷺ؛ وهو فَضيلةٌ عظيمةٌ للشُّهَداءِ كما في مُسلم، قال: (أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ القَنَادِيلِ...)[(٤)].

٣- ثمَّ أشارَ إلى أنَّنا نُؤمِنُ بأنَّ النبيَّ ﷺ هو في أَعْلَى دَرَجاتِ الجَنَّةِ، كما

---

(١) حم (٢/ ٥٢٧ رقم ١٠٨١٥)، د (٢٠٤١) عن أبي هُريرةَ.
(٢) الدُّرَر السَّنِيَّة (١/ ٥٤٥).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٢٨).
(٤) م (١٨٨٧)؛ عنِ ابنِ مسعودٍ.

في حديثِ الأذانِ: (آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ...) [(١)]؛ قال: (سَلُوا اللهَ لِيَ الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِيَ الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ) [(٢)].

٤- ثمَّ ذكَرَ أنَّ الرُّوحَ لها اتِّصالٌ بالجسَدِ مع أنَّها في الرَّفيقِ الأعلَى مع النَّبيِّينَ على كَيْفيةٍ يَعْلَمُها اللهُ. أمَّا بالنِّسبةِ إلينا فلم يُطْلِعْنا اللهُ عليها، فلا نَدْرِي حقيقةَ الأمرِ ووَجْهَه. كما قال اللهُ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥].

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: «ومذهبُ الصحابةِ والتابعِينَ لهم بإحسانٍ وسائرِ سلفِ الأُمَّةِ وأَئمَّةِ السُّنَّةِ: أنَّ الرُّوحَ عينٌ قائمةٌ بنَفْسِها تُفارِقُ البَدَنَ وتُنعَّمُ وتُعذَّبُ ليستْ هي البَدَنَ ولا جُزءًا مِن أجزائِه» [(٣)].

وقال: «الصَّوابُ: أنَّها ليستْ مُركَّبةً مِنَ الجواهِرِ المُفرَدةِ ولا مِنَ المادَّةِ والصُّورةِ، وليستْ مِن جِنسِ الأجسامِ المُتحيِّزاتِ المشهودةِ المعهودةِ، وأمَّا الإشارةُ إليها فإنَّه يُشارُ إليها وتَصعَدُ وتَنزِلُ وتخرُجُ مِنَ البَدَنِ وتُسَلُّ منه كما جاءتْ بذلك النُّصوصُ ودلَّتْ عليه الشَّواهدُ العقليةُ، وأمَّا قولُ القائلِ: أينَ مَسْكَنُها مِنَ الجَسَدِ؟ فلا اختِصاصَ للرُّوحِ بشيءٍ مِنَ الجسَدِ، بلْ هي سارِيَةٌ في الجَسَدِ كما تَسري الحياةُ التي هي عَرَضٌ في جَميعِ الجَسَدِ، فإنَّ الحياةَ مشروطةٌ بالرُّوحِ، فإذا كانتِ الرُّوحُ في الجسَدِ كان فيه حياةٌ، وإذا فارقَتْهُ الرُّوحُ فارقَتْهُ الحياةُ» [(٤)].

قال الحافظُ ابنُ عبدِالهادي: لِيُعلَمْ أنَّ رَدَّ الرُّوحِ إلى البَدَنِ وعَوْدَها إلى الجَسَدِ

---

(١) خ (٦١٤)؛ عن جابر بن عبدالله.
(٢) م (٣٨٤)؛ عن عبدِاللهِ بنِ عَمرِو بنِ العاصِ.
(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٤١).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٢).

بعدَ الموتِ لا يَقتضي استِمرارَها فيه، ولا يَستلزِمُ حياةً أُخرى قبلَ يومِ النُّشورِ نَظيرَ الحياةِ المعهودةِ؛ بل إعادةُ الرُّوحِ إلى الجسَدِ في البَرْزَخِ إعادةٌ بَرْزَخِيَّةٌ لا تُزيلُ عنِ المَيِّتِ اسمَ الموتِ (١).

وقال أيضًا: قولُ أهلِ السُّنَّةِ مِنَ الفُقهاءِ والمُحدِّثِينَ وغيرِهم: أنَّ الرُّوحَ ذاتٌ قائِمةٌ بنَفْسِها، لها صِفاتٌ تَقومُ بها، وأنَّها تُفارِقُ البَدَنَ وتَصْعَدُ وتَنزِلُ، وتُقبَضُ، وتُنَعَّمُ وتُعذَّبُ، وتدخُلُ وتخرُجُ، وتذهَبُ وتَجِيءُ، وتُسأَلُ وتُحاسَبُ، ويَقبِضُها المَلَكُ ويَعرُجُ بها إلى السماءِ، ويُشيِّعُها ملائكةُ السَّمواتِ إن كانتْ طَيِّبةً، وإن كانتْ خَبيثةً طُرِحَت طرحًا، وأنَّها تُحِسُّ وتُدرِكُ، وتأكُلُ وتَشْرَبُ في البَرْزَخِ مِنَ الجَنَّةِ، كما دلَّتْ عليه السُّنَّةُ الصحيحةُ في أرواحِ الشُّهداءِ خُصوصًا، والمؤمنينَ عمومًا، ومع هذا فلها شأنٌ آخَرُ غيرُ شأنِ البَدَنِ؛ فإنَّها تكونُ في الملأِ الأعلَى فوقَ السمواتِ، وقد تَعلَّقَتْ بالبَدَنِ تعلُّقًا يقتضي رَدَّ السلامِ على مَن سلَّمَ عليه، وهي في مُستَقَرِّها في عِلِّيِّينَ مع الرَّفيقِ الأعلَى...(٢).

٥- ثمَّ أشارَ **الناظِمُ** إلى معنًى لطيفٍ، وهو رُوحُ الإنسانِ نَفْسه، فإنَّها بينَ جَنْبَيْه ومع ذلك تخرُجُ منه في النَّوْمِ كما قالَ اللهُ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا...﴾ [الزُّمَر: ٤٢]، ولا يَدرِي بها في الدُّنيا، فكيفَ بالإنسانِ في عالَمِ البَرْزَخِ؟!

وقولُه: (**حَالَ رَمْسِهِ**) النَّصبُ هنا على نَزْعِ الخافضِ، والمعنى: فكيف بحالِ رَمْسِه. ويَجوزُ رَفعُها على الابتداءِ.

---

(١) الصارم المُنْكِي، في الرَّدِّ على السُّبْكي (ص٢٩٣- ٢٩٤).
(٢) الصارم المُنْكِي (ص٢٩٨- ٢٩٩).

النَّـظْم

٢٥٧	قَـدْ شَـبَّهُوا بِهَذِهِ الْمَسَـائِلْ	ذَرِيعَـةً لِجَعْلِهِـمْ وَسَـائِلْ
٢٥٨	وَأَنَّهُـمْ غِيَـاثُ مَـنْ أَرَادُوا	مَا سَـمِعُوا أَخْبَـارَ مَنْ يُـذَادُ [١]
٢٥٩	عَنْ حَوْضِـهِ: يَقُولُ هُمْ أَصْحَابِي	يُقَالُ: لَا تَـدْرِي عَنِ الأَسْـبَابِ
٢٦٠	كَيْفَ اجْتِهَادُ سَـاغَ مَعْ حَيَاتِهِ	مِـنْ صَحْبِـهِ أَحْبَابِـهِ حُمَاتِـهِ
٢٦١	وَالنَّصُّ يَنْفِـي حُكْمَ قَوْلِ الْمُجْتَهِدْ	لِأَنَّـهُ مِـنَ النَّبِـيِّ قَـدْ وُجِـدْ
٢٦٢	لَوْ سَـاغَ هَذَا نَفَـعَ الأَصْحَابَا	بِحَـرَّةٍ أَيَّامَهَـا الصِّعَابَـا
٢٦٣	وَيَوْمَ صِفِّيـنَ الْعَظِيمَ وَالْجَمَلْ	مَنْ جَاءَهُ مُسْـتَنْجِدًا وَمَنْ سَـأَلْ
٢٦٤	أَنْتُـمْ لَـهُ أَشَـدُّ حُبًّـا مِنْهُمُ	أَوْ أَنَّهُـمْ عَمَّـا عَلِمْتُـمْ أَجْمُوا

الغريب

(**غِيَاثُ**): الغِيَاثُ: ما أغاثَكَ اللهُ به [٢].

(**يُذَادُ**): يُبْعَدُ [٣].

(**سَاغَ**): يقالُ: ساغَ له ما فعَلَ، أي: جازَ له ذلك. وأنا سَوَّغْتُهُ له، أي: جوَّزْتُه [٤].

(**بِحَرَّةٍ**): الحَرَّةُ: اسمٌ لأرضٍ ذاتِ حِجارةٍ نَخرةٍ سُودٍ، كأنَّها أُحرِقَتْ بالنارِ، والحَرَّةُ: أرضٌ بظاهرِ المَدينةِ المُشرَّفةِ، تحتَ واقِمٍ؛ ولذا تُعرَفُ بحَرَّةِ واقِمٍ، بها حِجارةٌ سُودٌ كبيرةٌ. وبها كانتْ وَقْعةُ الحَرَّةِ من أشهَرِ الوقائعِ في الإسلامِ، في ذي الحِجَّةِ سنة ثلاثٍ وسِتِّينَ مِنَ الهِجرةِ، أيَّامَ يزيدَ بنِ مُعاويةَ؛ وذلك حِينَ أنهَبَ المَدينةَ عَسْكَرَه

---

(١) في الأصل: (يداذُ) بالدَّالِ المُهمَلةِ، وهو خطأٌ مطبعيٌّ.
(٢) تهذيب اللغة (٨/ ١٥٩).
(٣) الصحاح (٢/ ٤٧١).
(٤) الصحاح (٤/ ١٣٢٢).

مِن أهلِ الشامِ، الذينَ ندَبَهم لقِتالِ أهلِ المدينةِ مِنَ الصحابةِ والتابعِينَ، وأمَّرَ عليهم مُسلِمَ بنَ عُقبةَ المُرِّيَّ، وعَقِيبَها هلَكَ يَزيدُ[(١)].

(**أَجَمُوا**): كَرِهُوا[(٢)].

الشَّرْح

(**٢٥٧ – ٢٥٩**) أي: أنَّ هؤلاءِ القُبورِيِّينَ:

- جاؤُوا بمَسألةِ حياةِ الأنبياءِ ثُمَّ الأولياءِ في القبورِ؛ لِيَتوصَّلُوا بها إلى الاستِغاثةِ الشِّركيَّةِ بهم والتوسُّلِ البِدعيِّ، وأنَّهم غِياثٌ لكُلِّ مَنِ استَغاثَ بهم. وقولُه: (**قَدْ شَبَّهُوا بِهَذِهِ الْمَسَائِلْ...**) أي: أنَّ مِن تلبيسِهم أنَّهم شبَّهُوا هذه الشِّركياتِ التي يَفْعَلُونها والبِدَعَ التي يَتديَّنُونَ بها بجِنْسِ ما أمَرَ اللهُ به ورسولُه، كما لو أنكَرْتَ عليهم الاستغاثةَ بالمخلوقِينَ فيما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ قالوا: إنَّ اللهَ أمَرَ بذلك فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، وأشباهَ ذلك مِن تحريفِ نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ وتفسيرِها بأهوائِهم.

وسِرُّ ذلك قد أشارَ إليه الإمامُ الشيخُ عبدُالرحمنِ بنُ حسَنٍ فقال: «ولمَّا استَمْكَنَت أصولُ البِدَعِ في قلوبِ مَن ينتَسِبُ إلى العلمِ مِنَ المتأَخِّرِين، حاوَلُوا صرفَ المعنى الذي دلَّتْ عليه النُّصوصُ، وأرادَه اللهُ ورسولُه بالنَّهيِ عنه والتَّغليظِ فيه، إلى ضُروبٍ مِنَ التَّحريفِ، فِرارًا مِن أن يدخُلَ الواقعُ مِنهم تحتَ ذلك النَّهيِ؛ فلمَّا لَبَّسُوا لُبِّسَ عليهم، فإنَّا للهِ وإنَّا إليه راجِعونَ»[(٣)].

- **ثمَّ حذَّرَ الناظِمُ** هؤلاءِ القُبورِيِّين: أنَّ ممَّن صَحِبَ النبيَّ ﷺ مَن يُبْعَدُ عن حَوْضِه،

(١) تاج العروس (١٠/ ٥٧٩– ٥٨٠، و٣١/ ١٨٧).
(٢) تاج العروس (٣١/ ١٨٧).
(٣) انظر: الدُّرر السَّنِيَّة (٥/ ١١١).

كما في الصحيحين أنَّ النبيَّ ﷺ قال: (أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، وَلَيُرْفَعَنَّ مَعِي رِجَالٌ مِنْكُمْ ثُمَّ لَيُخْتَلَجُنَّ دُونِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ...)[1]، لأنَّهم غيَّرُوا وبَدَّلُوا، فمَن بَعْدَهم أَوْلَى بالإبعادِ. نَسأَلُ اللهَ العافيةَ!

وقولُه: (**لَا تَدْرِي عَنِ الأَسْبَابِ**) أي: إنَّك لا تَدري عن سببِ إبعادِهم عنك.

(٢٦٠- ٢٦١) علَّقَ الناظِمُ في هامشِ المطبوعِ شارحًا البيتَ، فقال: لو كانَ حالُه في المَماتِ كحَالِهِ في الحَياةِ سواءً بسواءٍ لبَطَلَ الاجتهادُ بعدَهُ؛ لأنَّه لا اجتِهادَ مع النَّصِّ إجماعًا، فهو موجودٌ حيٌّ في كُلِّ زمَنٍ، وهذا هو النَّصُّ!

وقولُه: (**وَالنَّصُّ يَنْفِي حُكْمَ قَوْلِ الْمُجْتَهِدْ**) أي: أنَّ النَّصَّ يُبْطِلُ الاجتِهادَ، وسببُ ذلك: (**لِأَنَّهُ مِنَ النَّبِيِّ قَدْ وُجِدْ**) أي: أنَّه لا كلامَ لمُجتهِدٍ مع النبيِّ ﷺ، وأرادَ الناظِمُ أن يُبْطِلَ دَعْواهم في أنَّ النبيَّ ﷺ حيٌّ في قبرِه حياةً مُطلَقةً كما كان في الدُّنيا، بأنَّه يَلْزَمُكم التَّحاكُمُ والرَّدُّ إليه في جميعِ الأمورِ لأنَّه بزَعْمِكم حيٌّ، وهذا ما لا يَقولُه عاقِلٌ فضلًا عن عالِمٍ.

ولهذا ألزَمَهم بإلزامٍ آخَرَ فقال:

(٢٦٢- ٢٦٣) أي: لو صَحَّ ما زعَمْتُم مِن حياتِهِ ﷺ المُطْلَقةِ، لنفَعَ أصحابَهُ يومَ الحَرَّةِ، حينَ قتَلَ يزيدُ بنُ مُعاويةَ سنةَ ٦٣ هـ نحوَ ٨٠ صحابيًّا بالمدينةِ، وكان فيهم آخِرُ مَن بَقِيَ مِنَ الصحابةِ مِن أهلِ بدرٍ. ولنفَعَ أصحابَهُ يومَ صِفِّينَ، حينَ اقتتَلَ جَيشُ عليٍّ ومُعاويةَ سنةَ ٣٧ هـ. ولنفَعَ أصحابَهُ يومَ الجَمَلِ، حينَ اقتتَلَ عليٌّ مع طَلْحةَ والزُّبَيرِ سنةَ ٣٦ هـ. نفعًا يُوافِقُ حياتَهُ المطلَقةَ التي زعَمُوها كما كان يَفعلُ وهو بينهم، فيُحارِبُ معهم ويُرشِدُهم ويقضي بينهم ويَمنعُ أيَّ نِزاعٍ بينهم!

---

(١) خ (٦٥٧٦) واللَّفظُ له، م (٢٢٩٧) عن ابنِ مسعودٍ.

(٢٦٤) قولُه: (**أَنْتُمْ لَهُ**) الكلامُ هنا على الاستفهامِ؛ أي: «أَأَنْتُمْ لَهُ...».

وقولُه: (**أَجَمُوا**) أي: كَرِهُوا. والمعنى: أتظُنُّونَ أنَّكُم أشَدُّ حُبًّا مِنَ الصَّحابةِ حينَ لم يَستنجِدُوا به لو كانَ حيًّا، أم تظُنُّونَ أنَّهم كارهونَ له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! حاشاهُم.

النَّظْم

٢٦٥	هَذَا عَلِيٌّ قَالَ: لَيْسَ عِنْدَنَا	بَعْدَ الْكِتَابِ عَنْهُ شَيْءٌ خَصَّنَا
٢٦٦	بَلْ فِي قِرَابِي الْحُكْمُ فِي الدِّيَاتِ	وَالْعَقْلِ مَعْ فَرائِضِ الزَّكَاةِ
٢٦٧	فَاعْجَبْ لِمَنْ يَقُولُ: كَانَ حَالُهُ	مِثْلَ الْحَيَاةِ بُكَرًا آصَالُهُ
٢٦٨	أَقُولُ: لَا وَاللهِ حَاشَا كَلَّا	لَوْ كَانَ مَا اخْتَارَ الرَّفِيقَ الأَعْلَى
٢٦٩	تَصَوَّرُوا بِالْعَقْلِ ضِدَّ الشَّرْعِ	بِلَا دَلِيلٍ يَقْتَضِيهِ مَرْعِي
٢٧٠	لَوْ كَانَ يُفْتِي أَوْ يُغِيثُ ذَا الزَّمَنْ	لَمْ يَتْرُكِ الْحُسَيْنَ تَعْرُوهُ الْمِحَنْ
٢٧١	أَيَتْرُكُ الطُّغَاةَ وَالرَّيْحَانَهْ	قَدْ مَثَّلُوا بِرَأْسِهِ إِهَانَهْ؟!
٢٧٢	وَيَتْرُكُ الْبَتُولَ فِي إِشْكَالِ	مِيرَاثِهَا يُجْبَى لِبَيْتِ الْمَالِ؟!
٢٧٣	تَأْتِي إِلَى الصِّدِّيقِ عَنْهُ تَسْأَلُهْ	حَتَّى رَوَى[1] نَصًّا صَرِيحًا تَجْهَلُهْ

الغريب

(**قِرَابِي**): القِرَابُ: غِمْدُ السَّيفِ.

(**بُكَرًا**): جمعُ بُكْرَةٍ، وهي الغُدوةُ، وهو أوَّلُ النَّهارِ إلى طُلوعِ الشَّمسِ[2].

(**آصَالُهُ**): أصلُ الآصالِ: ما بعدَ العصرِ إلى المَغرِبِ.

(**تَعْرُوهُ**): تُصيبُه.

---

(١) في الأصل: (رُوِيْ) بالياءِ.

(٢) المصباح المنير (١/ ٥٨).

(**الرَّيْحَانَهْ**): هو الحُسَينُ بنُ عَلِيٍّ رضي الله عنهما.

(**الْبَتُول**) مِنَ النِّساءِ: العَذْراءُ المُنقَطِعةُ مِنَ الأزواجِ، ويُقالُ: هي المُنقطِعةُ إلى اللهِ تعالى عنِ الدُّنيا [(١)].

الشَّرْح

(**٢٦٥- ٢٦٧**) يُواصِلُ **النَّاظِمُ** الرَّدَّ على مَنِ ادَّعَى حياتَه صَلَّىٰللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ المُطْلَقَةَ في البَرْزخِ كحياةِ الأحياءِ، فيُورِدُ حديثَ عليٍّ كما رواه عنه أبو جُحَيْفةَ، قالَ: سأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هلْ عِندَكُم شيءٌ ممَّا ليسَ في القُرآنِ؟ - وقالَ ابنُ عُيَيْنةَ مَرَّةً: ما ليسَ عِندَ النَّاسِ؟ - فقالَ: «والَّذي فلَقَ الحَبَّةَ، وبرَأَ النَّسَمةَ، ما عِندَنا إلَّا ما في القُرآنِ، إلَّا فَهْمًا يُعطَى رَجُلٌ في كِتابِهِ، وما في الصَّحِيفةِ»، قُلتُ: وما في الصَّحِيفةِ؟ قالَ: «العَقلُ، وفَكاكُ الأَسيرِ، وألَّا يُقتَلَ مُسلِمٌ بكافرٍ» [(٢)]. وفي لفظٍ قالَ عَلِيٌّ: «ما عَهِدَ إلَيَّ رسولُ اللهِ صَلَّىٰللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ شيئًا خاصَّةً دُونَ النَّاسِ، إلَّا شيءٌ سَمِعتُهُ مِنه فهو في صَحيفةٍ في قِرَابِ سَيْفي» [(٣)]. وفي لفظٍ قالَ: «واللهِ ما عِنْدَنا كِتابٌ نَقْرَؤُهُ عليكم إلَّا كِتابَ اللهِ تعالى، وهذه الصَّحيفةَ - مُعَلَّقةً بِسَيْفِهِ - أَخَذْتُها مِن رسولِ اللهِ صَلَّىٰللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فيها فَرائِضُ الصَّدَقةِ» [(٤)].

والمعنى: كيفَ لِعَلِيٍّ أن يُخبِرَ أنَّه ليس له مِن رسولِ اللهِ في زمَنِ الفِتنةِ شيءٌ إلَّا العَقلُ - يعني الدِّياتِ - وفَكاكُ الأسيرِ، وفَرائضُ الزَّكاةِ، والحالُ أنَّه صَلَّىٰللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حيٌّ - في زَعْمِهم - إنَّ هذا لَمِمَّا يُتعَجَّبُ منه، بلْ لا يَنقضي منه العَجَبُ في الصَّباحِ (وهي البُكَرُ) وفي المَساءِ (وهي الآصالُ)، ألَا سأَلَ رسولَ اللهِ صَلَّىٰللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وهو

---

(١) الصحاح (٤/ ١٦٣٠).

(٢) خ (٦٩١٥) ونحوُه عندَ م (١٣٧٠).

(٣) حم (٩٥٩).

(٤) حم (٧٨٢).

قريبٌ منه، وأخَذَ عنه غيرَ ذلك مِن مسائلِ الدِّينِ!

(٢٦٨- ٢٦٩) أي: لا واللهِ، لو كان النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيًّا كما يزعُمُونَ، لَمَا قال عِندَ وفاتِهِ: (اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الأَعْلَى)(١)؛ أي:

- مع رِفاقِي الأنبياءِ؛ كما قالَه الجُمهورُ.
- أو: إلى اللهِ؛ كما قالَه بعضُ العُلماءِ.

ولكانَ هذا الكلامُ عَبَثًا؛ إذ كيفَ يَختارُ الانتقالَ إلى البَرْزخِ، والحالُ بزَعْمِهم أنَّ الحياةَ في البَرْزخِ كالحياةِ الدُّنيويةِ، أوَ ليسَ التَّخييرُ بين شيئَينِ يدُلُّ على اختِلافِهما؟!

ثمَّ بيَّنَ الناظِمُ مسألةً مُهمَّةً مِن بَلايا عِلمِ الكلامِ، وهي: أنَّهم تَصوَّرُوا هذه البِدعةَ عَقْلًا، ثمَّ بحَثُوا عمَّا يُوافِقُ أهواءَهم مِن طُرُقِ الاستِدلالِ.

«ومعلومٌ أنَّ الكلامَ الذي جاءتْ به الرُّسُلُ عنِ اللهِ نوعانِ: إمَّا إنشاءٌ وإمَّا خبَرٌ.

والإنشاءُ يَتضمَّنُ الأمرَ والنهيَ والإباحةَ، فأصلُ السَّعادةِ: تصديقُ خَبَرِه، وطاعةُ أمرِهِ، وأصلُ الشَّقاوةِ: مُعارَضةُ خبَرِه وأَمْرِه بالرأيِ والهَوَى، وهذا هو مُعارَضةُ النَّصِّ بالرأيِ، وتقديمُ الهَوَى على الشَّرعِ. ولهذا كان ضَلَالُ مَن ضَلَّ مِن أهلِ الكلامِ والنَّظَرِ في النَّوعِ الخَبَرِيِّ، بمُعارَضةِ خبَرِ اللهِ عن نَفْسِه وعن خَلْقِه بعَقْلِهم ورأيِهم، وضَلالُ مَن ضَلَّ مِن أهلِ العِبادةِ والفِقهِ في النَّوعِ الطَّلَبيِّ، بمُعارَضةِ أمرِ اللهِ - الذي هو شَرْعُه - بأهوائِهم وآرائِهم. وقولُه تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر ٤]، مُصدِّقٌ لقولِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مِرَاءٌ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ)(٢).

ومِنَ المعلومِ أنَّ كلَّ مَن عارَضَ القرآنَ، وجادَلَ في ذلك بعَقْلِه ورأيِه، فهو داخِلٌ

---

(١) خ (٤٤٦٣)، وم (٢٤٤٤) عن عائِشةَ.

(٢) مروي عن جماعة من الصحابة منهم عن أبي هريرةَ عند حم (٧٨٤٨) و(١٠١٤٣) و(١٠٥٣٩) و(١٠٨٣٤) د (٤٦٠٣) سك (٨٠٩٣) وعن أبي جُهيمٍ عند حم (١٧٥٤٢) وعن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو عند ش (٣٠٧٩٢).

في ذلك، وإن لم يزعُمْ تقديمَ كلامِهِ على كلامِ اللهِ ورسولِهِ، بلْ إذا قالَ ما يُوجِبُ المِريةَ والشَّكَّ في كلامِ اللهِ، فقد دخَلَ في ذلك، فكيفَ بمَن يزعُمُ أنَّ ما يَقولُهُ بعَقْلِه ورأيِهِ مُقدَّمٌ على نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ» (١).

(٢٧٠- ٢٧٣) يُواصِلُ الناظِمُ الرَّدَّ على شُبُهاتِ مَن يزعُمُ الحياةَ المُطلَقةَ البَرْزَخِيَّةَ للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيَقولُ:

١- لو كان حَيًّا - كما يزعُمُونَ - لم يترُكْ رَيْحانَتَه الحُسينَ بنَ عليٍّ يقتُلُه المُجرِمونَ مِن جيشِ يَزيدَ، ويُمثِّلُونَ به بقَطْعِ رأسِهِ. هذا طعنٌ في رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢- ولو كان حيًّا - كما يزعُمُون - لم يترُكْ بَضْعَتَه سيِّدةَ نِساءِ العالَمِينَ فاطِمةَ تُناقِشُ أبا بكرٍ في إعطائِها مِيراثَ أبيها، وأبو بكرٍ يقولُ: إنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: (لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ) (٢). ثمَّ يأخُذُه ويَجعلُه في بيتِ المالِ، وهي تَعترِضُ. هذا طعنٌ في رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن جهةٍ أُخرى: أنَّها طلَبَتْ مِيراثَها، ولا يُطلَبُ إلَّا مِيراثُ الميِّتِ لا الحيِّ، وقد وافَقَها الصحابةُ على هذا الفَهْمِ، لكنْ أخبَرَها أبو بكرٍ بأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ).

وقولُه: (**تَجْهَلُهْ**) أي: أنَّ فاطِمةَ لم تَعلَمْ بالنَّصِّ الصَّريحِ الذي قالَه أبو بكرٍ. وهذا صحيحٌ؛ ولكنْ كان هذا أوَّلًا فأبانَ أبو بكرٍ لها نصَّ كلامِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد دلَّتِ الرِّواياتُ على أنَّها هي وعليٌّ والعبَّاسُ كانُوا قد تأوَّلُوا الحديثَ بأنَّه رُبَّما كان هذا في أوَّلِ الإسلامِ، أو في حالِ عَدَمِ الحاجةِ مِنَ الوَرَثةِ، ونحوِ ذلك مِنَ التأويلاتِ؛ فإنَّها قالتْ لأبي بكرٍ: مَن يَرِثُكَ؟ قال: بَنِيَّ؛ قالتْ: فما لي لا أَرِثُ أبي؟! فاحتَجَّتْ عليه بمَعاني النُّصوصِ المُجمَعِ عليها، وهي أنَّ مَن ماتَ حازَ مِيراثَه وَلَدُه.

---

(١) درء تعارُضِ العقلِ والنقلِ (٥/ ٢٠٥).

(٢) خ (٣٠٩٢)، م (١٧٥٩) عن عائشة.

النَّـظْم

٢٧٤	بِاللــــهِ يَا قَوْمِ اتْرُكُــوا الضَّلَالَا	وَوَحِّــدُوا مَوْلَاكُــمُ تَعَالَــى
٢٧٥	وَاتَّبِعُوا الرَّسُــولَ فَهْوَ الْهَادِي	وَهْــوَ الْحَرِيــصُ مُرْشِــدُ الْعِبَادِ
٢٧٦	صَلُّوا عَلَيْهِ وَاتْرُكُوا السَّفَاسِــطْ	وَحَكِّمُــوهُ وَاحْــذَرُوا الْمَغَالِــطْ
٢٧٧	تَبْلُغُــهُ صَلَاتُنَــا مِــنْ بُعْدِنَا	تُــرَدُّ رُوحُ الْمُصْطَفَى مِــنْ قُرْبِنَا
٢٧٨	هَذَا لَعَمْــرِي نِعْمَــةٌ عَظِيمَهْ	وَمِنَّــةٌ جَلِيلَــةٌ جَسِيــمَهْ
٢٧٩	إِذَا نُصَلِّــي مَــرَّةً فَعَشْــرُ	مِنْ رَبِّنَــا نِعْــمَ الْجَــزَا وَالأَجْرُ

الغريـب

(**السَّفَاسِطْ**): جمعُ السَّفْسَطةِ، وهي كَلِمةٌ يُونانِيَّةٌ معناها: الغَلَطُ، والحِكمةُ المُموَّهةُ[1].

(**الْمَغَالِطْ**): جمعُ مَغْلَطةٍ، وهو: الكلامُ يُغلَطُ فيه[2].

(**لَعَمْرِي**): لَدِيني الذي أعمرُ، والعَمْرُ: الحَياةُ، وكذا الدِّينُ، قيل: ومِنه قولُهم في القَسَمِ: لَعَمْرِي ولَعَمْرُكَ[3].

الشَّـرْح

(٢٧٤- ٢٧٥) أي: أَسألُكم باللهِ يا أيُّها القُبورِيُّونَ: أنْ تترُكُوا هذه الضَّلالاتِ، وتُوحِّدُوا اللهَ، وتَتَّبِعُوا هَدْيَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو الَّذي بيَّنَ دقائقَ كُلِّ شيءٍ يَدُلُّنا على اللهِ، فلو كانتْ هذه الضَّلالاتُ هِداياتٍ لَأَرْشَدَنا إليها إرشادًا واضحًا جليًّا، فقد قال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خُطبةِ حَجَّةِ الوداعِ: ... (وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟)، قالُوا: نَشهَدُ

---

(١) تاج العروس (١٩/ ٣٥٣).
(٢) تاج العروس (١٩/ ٥١٧).
(٣) تاج العروس (١٣/ ١٢٣).

أنَّكَ قد بَلَّغْتَ وأدَّيْتَ ونصَحْتَ، فقالَ بإصْبَعِهِ السَّبَّابةِ، يرفعُها إلى السَّماءِ وينكُتُها إلى النَّاسِ: (اللَّهُمَّ، اشْهَدِ، اللَّهُمَّ، اشْهَدْ) ثلاثَ مرَّاتٍ [١].

وقال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديثِ العِرْباضِ بنِ سارِيَةَ: (قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى البَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ، فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ...) [٢].

وعن عَبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ، عنِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّهُ قالَ: (أَيُّهَا النَّاسُ، لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ إِلَى الجَنَّةِ، وَيُبَاعِدُكُمْ مِنَ النَّارِ، إِلَّا قَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يُقَرِّبُكُمْ مِنَ النَّارِ، وَيُبَاعِدُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ، إِلَّا قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ...) [٣].

(٢٧٦ - ٢٧٩) أي: عليكم بكَثْرةِ الصَّلاةِ والسَّلامِ عليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مُخلِصِين للهِ تعالى، مُحِبِّينَ له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومُعَظِّمين، واترُكُوا السَّفْسَطاتِ والمُغالَطاتِ؛ فإنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال - كما رواه مسلِمٌ -: (مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا) [٤]. وهذا مِن أعظَمِ النِّعَمِ علينا.

قال ابنُ القَيِّمِ: قال سُبحانَه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ۝٤١ وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ۝٤٢ هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخۡرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ

---

(١) م (١٢١٨) عن جابرٍ.

(٢) حم (١٧١٤٢) واللَّفظُ له، ومِن طريقِهِ ك (٣٣١)، وق (٤٣)، وابنُ أبي عاصم في السُّنَّةِ (٤٨ و٤٩)، والآجُرِّيُّ في الشَّريعةِ (٨٨ و٨٩)، وطب (٦١٩ و٦٢٠ و٦٤٢)، واللَّالَكائيُّ (٧٩)، وقد رواه جماعةٌ عنِ العِرباضِ، وصحَّحَه جماعةٌ مِنَ الحُفَّاظِ.

(٣) رواه ش (٣٥٤٧٣)، وبغ (٤١١١) واللَّفظُ له، والدارقُطنيُّ في العِلَلِ (٥/ ٢٧٤)، وقال: عن إسماعيلَ، عن زُبَيْدٍ مُرسَلًا، عنِ ابنِ مسعودٍ. وهذا أصَحُّ. ا.هـ.
وله شاهِدٌ مُرسَلٌ عنِ المُطَّلِبِ بنِ حَنْطبٍ رواه الشافعيُّ في مسنده (٦٧٣)، ومِن طريقِهِ هق(١٣٤٤٣)، وإسماعيلُ بنُ جعفرٍ في جُزئه (٣٦٨)، ومِن طريقِهِ بغ(٤١١٠).
وآخَرُ رواه مَعْمَرٌ في جامِعِه (٢٠١٠٠) عن عِمرانَ، صاحِبٍ له مُرسَلًا.

(٤) م (٣٨٤) عن عبدِاللهِ بنِ عَمرٍو.

﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا ٤٣﴾ [الأحزاب].

قال: فهذه الصلاةُ منه - تبارَكَ وتعالى - ومِن مَلائكتِه إنَّما هي سببُ الإخراجِ لهم مِنَ الظُّلُماتِ إلى النُّورِ، فأَيُّ خيرٍ لم يحصُلْ لهم وأَيُّ شرٍّ لم يندفِعْ عنهم؟ فيا حَسْرةَ الغافلِينَ عن ربِّهم ماذا حُرِمُوا مِن خيرِه وفَضْلِه! (١).

وقولُه: (**تَبْلُغُهُ صَلَاتُنَا... مِنْ قُرْبِنَا**) أي: أنَّه حينَ السلامِ على النبيِّ ﷺ عندَ قبرِه تُرَدُّ إليه رُوحُه فيرُدُّ السلامَ، وأنَّ السلامَ عليه مِنَ الشَّخصِ البعيدِ يُبَلِّغُه المَلَكُ فيرُدُّ النبيُّ ﷺ عليه السلامَ. وهذا التَّفصيلُ يُفْهَمُ مِن بعضِ الأخبارِ، وذهَبَ إليه جماعةٌ مِنَ العُلماءِ، مِنهم شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ (٢):

فمِنَ الأوَّلِ أحاديثُ، مِنها: ما في المسنَدِ وأَبي داودَ: (مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ) (٣).

ومِنَ الثاني: أحاديثُ، مِنها: ما في المسنَدِ وأَبي داودَ: (وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ) (٤).

وجمَعَ بينهما بعضُ العلماءِ بأنَّ الأوَّلَ عندَ قَبْرِه (٥)، والآخَرَ لِمَنْ بَعُدَ عنه.

وقد جاء هذا صريحًا في حديثِ أَبي هُريرةَ مرفوعًا: (مَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي سَمِعْتُهُ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ نَائِيًا أُبْلِغْتُهُ) (٦). لكنَّه واهٍ.

(١) الوابل الصَّيِّب، مِنَ الكَلِمِ الطَّيِّب (ص١٧٤).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٦).
(٣) حم (١٠٨١٥)، د (٢٠٤١) عن أَبي هُريرةَ.
(٤) حم (٨٨٠٤)، د (٢٠٤٢) عن أَبي هُريرة.
(٥) الصارم المُنكِي (ص١١٥).
(٦) عزاه القاضي عِيَاضٌ في الشِّفا (٢/ ٧٩) إلى أَبي بكرِ بنِ أَبي شَيْبةَ، وزاد بعضُهم أنَّه في المُصنَّف - وأخافُ أن يكونَ وهَمًا -، فليس هو في المُصنَّفِ، وقد رواه هب(١٤٨١)، وأبو جعفرِ بنُ البَختريِّ في جُزءٍ له (٧٣٥)، وابنُ النَّجَّارِ في الدُّرَّةِ الثَّمينة في أخبارِ المَدينةِ (ص١٥٦)، وأبو بكرٍ النَّصيبيُّ في جُزءٍ له (٥٣)، والضِّياءُ في

لكنْ هلْ هذا خاصٌّ بمَن دخَلَ الحُجرةَ، أو كان خارِجَ الحُجرةِ؟ فيه خِلافٌ كما قال ابنُ عبدِالهادي [(١)]، والأوَّلُ هو ظاهِرُ الحَديثِ؛ فإنَّ السلَفَ كانوا يدخُلونَ حُجرةَ عائِشةَ فيُسلِّمُونَ على النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال شيخُ الإسلامِ: كلُّ حديثٍ يُروى في زِيارةِ قبرِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنَّه ضعيفٌ، بلْ موضوعٌ، ولم يَرْوِ أهلُ الصحاحِ والسُّنَنِ والمسانيدِ - كمُسنَدِ أحمدَ وغيرِه - مِن ذلك شيئًا؛ ولكنَّ الذي في السُّنَنِ ما رواه أبو داودَ عنِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: (مَا مِنْ رَجُلٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ) [(٢)]، فهو يرُدُّ السلامَ على مَن سلَّمَ عليه عندَ قبرِه ويُبلِّغُ سلامَ مَن سلَّمَ عليه مِنَ البعيدِ كما في النَّسائيِّ عنه أنَّه قال: (إِنَّ اللهَ وَكَّلَ بِقَبْرِي مَلَائِكَةً يُبَلِّغُونِّي عَنْ أُمَّتِي السَّلَامَ)[(٣)]، وفي السُّنَنِ عنه [(٤)] أنَّه قال: (أَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَلَيْلَةَ الجُمُعَةِ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ)، قالُوا: وكيفَ تُعرَضُ صلاتُنا عليك وقد أرَمْتَ؟ فقال: (إِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى الأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ لُحُومَ الأَنْبِيَاءِ)؛ فبيَّنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ الصلاةَ والسلامَ تُوصَّلُ إليه مِنَ البعيدِ. ا.هـ [(٥)].

جُزءٍ له (٣١)، و خط (٤/ ٤٦٩)، والعُقَيْليُّ في الضُّعفاءِ (٤/ ١٣٦) عن محمَّدِ بنِ مروانَ، عنِ الأعمَشِ، عن أبي صالِحٍ، عن أبي هُريرةَ مرفوعًا وقال: لا أصلَ له مِن حديثِ الأعمشِ وليس بمحفوظٍ ولا يُتابِعُه إلَّا مَن هو دُونَه. ا.هـ.

قال في الميزانِ (٤/ ٣٢): محمَّدُ بنُ مروانَ السُّدِّيُّ: ترَكُوه واتَّهمه بعضُهم بالكَذِبِ.

وقال شيخُ الإسلامِ كما في الفَتاوى (٢٧/ ٢٤١): هذا إنَّما يَرويه محمَّدُ بنُ مَرْوانَ السُّدِّيُّ عنِ الأعمشِ. وهو كذَّابٌ بالاتِّفاقِ، وهذا الحديثُ موضوعٌ على الأعمَشِ بإجماعِهم.

(١) الصارم المُنكي (ص١١٥).

(٢) تقدّم تخريجه.

(٣) حم (٣٦٦٦) ابن المبارك في الزهد (١٠٢٨) عب (٣١١٦) ش (٨٧٩٧) س (١٢٨٢) مي (٢٨٠٥) وصححه حب (٩١٤) وك (٣٥٧٦) ووافقه الذهبي، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ.

(٤) تقدّم تخريجه قريبًا.

(٥) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٦).

وأمَّا قِصةُ سُهَيلٍ مع الحسَنِ بنِ الحسَنِ بنِ عليٍّ بنِ أَبي طالبٍ، حينَ كان يَتحيَّنُ المجيءَ إلى القبرِ فنهاهُ، وقال له: إذا دخَلْتَ المسجِدَ فسلِّمْ، ثمَّ قالَ له: إنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قال: (لَا تَتَّخِذُوا بَيْتِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ). ثمَّ قال له: ما أنتُمْ ومَن بالأندُلسِ إلَّا سواءً. (مُختصَرٌ. رواه سعيدٌ) [١].

فهذا يدُلُّ على أنَّ تكلُّفَ المجيءِ إلى قَبرِه ﷺ وقَصْدَ التَّكرارِ إليه والتردُّدِ عليه، هو مِنْ جَعْلِهِ عِيدًا، فأراد حِفظَ جَنابِ التَّوحيدِ. وهذا لا يُنافي ما أشارَ إليه الناظِمُ في قولِه: (**تُرَدُّ رُوحُ الْمُصْطَفَى مِنْ قُرْبِنَا**) فإنَّه إذا اتَّفَق كونُ الزائرِ للمسجِدِ النَّبويِّ قُرْبَ القبرِ فإنَّه يُسلِّمُ عليه ﷺ، وأمَّا تكلُّفُ المَجيءِ إلى القبرِ للسلامِ عليه فهذا ليسَ ممَّا شرَعَه اللهُ ورسولُه لهذه الأُمَّةِ، ولا جاءتِ الأخبارُ بالحَثِّ عليه، ولو كان مَشروعًا لَمَا ترَكَه الخلفاءُ الراشدونَ المَهْدِيُّون، وكذا السابقونَ الأوَّلُون مِنَ المهاجِرينَ والأنصارِ والذينَ اتَّبَعُوهم بإحسانٍ مِن ساداتِ أهلِ البيتِ وأئمةِ التابعِين، ومَن تَتَبَّعَ سِيَرَهم وآثارَهم قطَعَ بأنَّهم لم يكونوا يَصنعونَ ذلك، بلِ الأخبارُ عنهم على خِلافِ ما يَتوهَّمُه هؤلاءِ المُبتدِعةُ، كما في خبَرِ الحسَنِ بنِ الحسَنِ بنِ عليٍّ رضي الله عنهم المُتقدِّمِ، بلْ إنَّ عليَّ بنَ الحُسينِ رضي الله عنهما رأى رجُلًا يَجيءُ إلى فُرجةٍ كانتْ عندَ قبرِ النبيِّ ﷺ فيدخُلُ فيها فيَدْعُو، فدَعاه، فقال: ألَا أُحَدِّثُك بحديثٍ سَمِعتُه مِن أبي، عن جدِّي، عن رسولِ اللهِ ﷺ، قال: (لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ وَتَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي حَيْثُ مَا كُنْتُمْ) [٢].

(١) عزاه له شيخُ الإسلامِ في الفتاوى (٢٧/ ١٢١)، ورواه بنحوِه عب (٤٨٣٩ و٦٧٢٦)، وش (١١٨١٨)، وابنُ أبي عاصمٍ في الصَّلاةِ على النبيِّ (٢٧).

(٢) رواه إسماعيلُ القاضي في فضلِ الصَّلاةِ على النبيِّ (٢٠)، وش (٧٦٢٤) واللَّفظُ له، ومِن طريقِهِ خت (٢/ ١٨٦)، وابنُ أبي عاصمٍ في الصَّلاةِ على النبيِّ (٢٦)، ويع (٤٦٩)، ومِن طريقِهِ الضِّياءُ في المُختارةِ (٤٢٨).

ولذا قال الإمامُ المُجدِّدُ الشيخُ محمَّدُ بنُ عبدِالوهَّابِ: تَعْلِيلُه ذلك: بأنَّ صلاةَ الرجُلِ وسلامَهُ عليه يبلُغُه وإن بعُدَ، فلا حاجةَ إلى ما يَتوهَّمُه مَن أرادَ القُربَ. ا. هـ(١).

وقال حَفيدُه الشيخُ عبدُالرَّحمنِ: فهذا عليُّ بنُ الحُسينِ أفضَلُ التابعِينَ مِن أهلِ البيتِ، والحسَنُ بنُ الحسَنِ سيِّدُ أهلِ البيتِ في زمانِه، لم يَفْهَمَا مِن نهيِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقولِه: (لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا) إلَّا نَهْيَ أُمَّتِه عنِ اعتيادِ المجيءِ إلى قبرِه ومُلازمتِهِ؛ لأنَّ الصلاةَ عليه تبلُغُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ المصلِّي، وإن كان بعيدًا عن قبرِه.

ولِمَا في ذلك النَّهيِ مِن سدِّ الذَّريعةِ عنِ العُكوفِ عندَ القبرِ وتعظيمِه بما لم يُشرَعْ. والعُكوفُ: عِبادةٌ شرَعَها الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المساجِدِ، تقرُّبًا بها إلى اللهِ، فلا يَجوزُ أن يُفعلَ ما هو مَشروعٌ في المساجدِ عندَ القبرِ، فإنَّ المُلازَمةَ والعُكوفَ عِندَها ذريعةٌ قريبةٌ إلى عبادتِها، فتَعظيمُها بما لم يَشْرَعْه اللهُ ورسولُه غُلُوٌّ، والغُلُوُّ أعظَمُ وسائلِ الشِّركِ.

والذي فَهِمَه هذانِ السَّيِّدانِ الجَليلانِ، هو الذي فعَلَه السابقونَ الأوَّلُون، مِنَ المهاجِرينَ والأنصارِ؛ فإنَّ الثابتَ عنهم المُتواتِرَ أنَّهم كانُوا إذا دخَلُوا المسجِدَ، صلَّوْا على النبيِّ، وسلَّمُوا، واكتَفَوْا بذلك عنِ المجيءِ إلى قَبرِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وذلك لِعلمِهم بما شرَعَه اللهُ ورسولُه. وكان ابنُ عُمرَ رضي الله عنه إذا قَدِمَ مِن سفَرٍ سلَّمَ على النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثمَّ على أبي بكرٍ، ثمَّ على أبيه ثمَّ انصرَفَ؛ فهذا حالُ الصحابةِ رضي الله عنهم، وهُمْ أشَدُّ الناسِ تَمسُّكًا بالسُّنَّةِ، وأعلَمُ الناسِ بما يَجوزُ وما لا يَجوزُ. ا. هـ(٢).

قال ابنُ عبدِالهادي في الصَّارمِ المُنكي (٢٠٦): جيِّدٌ. ا.هـ. وقال السَّخاويُّ في القولِ البديعِ (ص١٦١): وهو حديثٌ حسَنٌ وله شاهِدٌ... ا.هـ. قال شيخُنا ابنُ باز: هو حديثٌ حسَنٌ. ا. هـ وله شواهِدُ.

(١) كتاب التَّوحيدِ (ص٦٧).

(٢) الدُّرَر السَّنِيَّة (٥/ ١٠٧).

«فانظُرْ هذه السُّنَّةَ كيف مَخْرَجُها مِن أهلِ المدينةِ، وأهلِ البيتِ رضي الله عنهم عن رِوايةِ عليِّ بنِ أَبي طالبٍ، وابنِهِ الحسَنِ وابنَي ابنِهِ عليِّ بنِ الحُسينِ زينِ العابدِينَ والحسَنِ بنِ الحسَنِ شيخِ بَني هاشمٍ في زمانِهِ الذي لهم مِن رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قُرْبُ النَّسَبِ وقُرْبُ الدار» [١].

قال ابنُ عبدِالهادي - نقلًا عن شيخِ الإسلامِ - عن هذه الأحاديثِ وغيرِها في الصَّلاةِ والسلامِ على النبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال:

«فهذه الأحاديثُ المعروفةُ عندَ أهلِ العلمِ التي جاءتْ مِن وجوهٍ حِسانٍ يصدِّقُ بعضُها بعضًا، وهي مُتَّفِقةٌ على أنَّ مَن صلَّى عليه وسلَّمَ مِن أُمَّتِه، فإنَّ ذلك يبلُغُه ويُعرَضُ عليه، وليس في شيءٍ مِنها أنَّه يَسمعُ صوتَ المصلِّي والمُسلِّمِ بنَفْسِه، إنَّما فيها أنَّ ذلك يُعرَضُ عليه ويبلُغُه صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ تسليمًا.

ومعلومٌ أنَّه أرادَ بذلك الصَّلاةَ والسلامَ الذي أمَرَ اللهُ به، سواءٌ صلَّى عليه وسلَّم في مسجِدِه، أو مدينتِهِ أو مكانٍ آخَرَ، فعُلِمَ أنَّ ما أمَرَ اللهُ به مِن ذلك، فإنَّه يبلُغُه، وأمَّا مَن سلَّمَ عليه عِندَ قبرِه، فإنَّه يرُدُّ عليه» [٢].

«والذين أثبَتُوا استِحبابَ السلامِ عليه عندَ الحُجرةِ - كمالِكٍ وابنِ حَبيبٍ وأحمدَ بنِ حنبلٍ وأبي داودَ - احتَجُّوا إمَّا بفِعْلِ ابنِ عُمرَ كما احتَجَّ به مالِكٌ وأحمدُ وغيرُهما، وإمَّا بالحديثِ الذي رواه أبو داودَ وغيرُه بإسنادٍ جيِّدٍ عن أبي هُريرةَ عنِ النبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قال: (مَا مِنْ رَجُلٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ)، فهذا عُمدةُ أحمدَ وأبي داودَ وابنِ حبيبٍ وأمثالِهم، وليس في لفظِ الحديثِ المعروفِ في السُّنَنِ والمسنَدِ: «عندَ قَبري» لكنْ عرَفُوا أنَّ هذا هو المُرادُ،

---

(١) الصارم المُنكي (ص١٩٨).
(٢) الصارم المنكي (ص٢٠٠)، وانظر (ص٨٠ و١١٤).

وأنَّه لم يَرُدَّ على كلِّ مُسلِّمٍ عليه في كلِّ صلاةٍ في شرقِ الأرضِ وغَرْبِها، مع أنَّ هذا المعنَى إن كان هو المُرادَ بطَلَ الاستِدلالُ بالحديثِ مِن كلِّ وجهٍ على اختِصاصِ تلك البُقعةِ بالسَّلامِ، وإن كان المرادُ هو السلامَ عليه عندَ قبرِهِ كما فَهِمَه عامَّةُ العلماءِ فهلْ يدخُلُ فيه مَن سلَّمَ مِن خارجِ الحُجرةِ؟ فهذا ممَّا تنازَعَ فيه الناسُ.

وقد نُوزِعُوا في دلالتِهِ، فمِنَ الناسِ مَن يقولُ: هذا إنَّما يَتناوَلُ مَن سلَّمَ عليه عندَ قَبْرِه كما كانُوا يدخُلُونَ الحُجرةَ على زمَنِ عائشةَ فيُسلِّمونَ على النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فكان يرُدُّ عليهم، فأولئكَ سلَّمُوا عليه عِندَ قَبرِه وكان يرُدُّ عليهم، وهذا قد جاءَ عمومًا في حقِّ المؤمنِينَ: (مَا مِنْ رَجُلٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ الرَّجُلِ كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ).

قالوا: فأمَّا مَن كانَ في المسجِدِ فهؤلاءِ لم يُسلِّمُوا عليه عِندَ قبرِه، بلْ سلامُهم عليه كالسَّلامِ عليه في الصَّلاةِ، وكالسَّلامِ عليه إذا دخَلَ المُسلِمُ المسجِدَ وخرَجَ منه، وهذا هو السلامُ الذي أمَرَ اللهُ به في حقِّه بقولِه: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ۝٥٦﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وهذا السَّلامُ قد ورَد أنَّه مَن سلَّمَ عليه مَرَّةً سلَّمَ اللهُ عليه عَشْرًا، كما أنَّه مَن صلَّى عليه مَرَّةً صلَّى اللهُ عليه بها عَشْرًا.

فأمَّا أثَرُ (مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مَرَّةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عَشْرًا)، فهذا ثابتٌ مِن وجوهٍ بعضُها في الصَّحيحِ كما في صَحيحِ مُسلِمٍ عن عبدِالله بنِ عَمرٍو عنِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: (إِذَا سَمِعْتُمُ المُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللهَ لِيَ الوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا دَرَجَةٌ فِي الجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ العَبْدَ، فَمَنْ سَأَلَ اللهَ لِيَ الوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ شَفَاعَتِي)، وهذا مَرْوِيٌّ عنِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن غيرِ هذا الوجهِ، كما

في حديثِ العلاءِ بنِ عبدِالرَّحمنِ عن أبيه عن أَبي هُريرةَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: (مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عَشْرًا)[١].

وأمَّا السَّلامُ فقد جاءَ أيضًا في أحاديثَ مِن أشهَرِها حديثُ عبدِاللهِ بنِ المُبارَكِ عن حمَّادِ بنِ سَلَمةَ عن ثابتٍ البُنانيِّ عن سُليمانَ مولَى الحسَنِ بنِ عليٍّ عن عبدِاللهِ بنِ أبي طلحةَ عن أبيه عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه جاءَ ذاتَ يومٍ والبُشرى تُرى في وَجْهِه فقال: (إِنَّهُ جَاءَنِي جِبْرَائِيلُ فَقَالَ: أَمَا يُرْضِيكَ يَا مُحَمَّدُ أَنَّـهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِكَ إِلَّا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ عَشْرًا؟ وَلَا يُسَلِّمُ عَلَيْكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِكَ إِلَّا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ عَشْرًا؟)[٢]. وقد رُوِيَ في عِدَّةِ أحاديثَ: أنَّ اللهَ يُصلِّي على كلِّ مَن صلَّى عليه، ويُسلِّمُ على مَن يُسلِّمُ عليه. ولم يذكُرْ عددًا، لكنَّ الحَسَنةَ بعَشْرِ أمثالِها، فالمُقيَّدُ يُفسِّرُ المُطلَقَ.

قال القاضي عِياضٌ مِن روايةِ عبدِالرَّحمنِ بنِ عوفٍ عنه عليه السلامُ قال: (لَقِيتُ جِبْرِيلَ فَقَالَ لِي: أُبَشِّرُكَ، أَنَّ اللهَ يَقُولُ: مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْكَ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ)[٣]، قال: ونحوُه مِن رِوايةِ أبي هُريرةَ ومالكِ بنِ أَوْسِ بنِ الحَدَثانِ وعُبيدِ اللهِ بنِ أَبي طَلْحةَ»[٤].

النَّـظْم

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟

٢٨٠	جَاءَ الْحَدِيثُ أَنَّ أَسْـعَدَ الْوَرَى	بِالْمُصْطَفَى شَـفَاعَةً مَـنْ طَهَّرَا
٢٨١	تَوْحِيدَهُ مِـنْ مُبْطِـلٍ وَحَقَّقَا	شَـهَادَةَ الْإِخْلَاصِ فِيهَـا صَدَّقَا

(١) م (٤٠٨).
(٢) حم (١٦٣٥٢) والزهد لابن المبارك (١٠٢٧) ش (٨٧٨٧) س (١٣١١) مي (٢٨٠٤) وصححه ك (٣٥٧٥) وله شواهد.
(٣) حم (١٦٦٢ و١٦٦٤) وصححه ك (٨١٠) ووافقه الذهبي، هق (٣٩٣٦).
(٤) الصارم المُنكي (ص٢٥٤).

٢٨٢	أَنَّ الرَّسُـــولَ أَنْـــذَرَ الْقَرَابَـــهْ	مُعَمِّمًـــا مُخَصِّصًـــا أَحْبَابَـــهْ
٢٨٣	يَقُولُ: يَا عَبَّـــاسُ عَمَّ الْمُصْطَفَى	لَا أُغْنِ شَـــيْئًا عَنْكَ كُـــنْ عَبْدَ الْوَفَا
٢٨٤	وَقَالَ: يَـــا قُرَيْشُ إِنِّـــي مُنْذِرُ	فَأَخْلِصُوا وَالرُّجْـــزَ فِيكُمْ فَاهْجُرُوا
٢٨٥	وَيَـــا ابْنَتِـــي فَاطِمَـــةُ اطْلُبِينِي	مِنْ مَـــالِ اُعْطِي[١] قُدْرَتِي سَـــلِينِي

الغريـب

(الْوَرَى): الخَلْقُ[٢].

(الرُّجْز): الأوثانُ؛ بضَمِّ الراءِ وكَسرِها، وبهما قُرِئَ في السَّبْعِ: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥﴾ [المدثر][٣].

الشَّـرْح

(٢٨٠- ٢٨٥) أشارَ الناظِمُ في هذا الفصلِ إلى مُهِمَّاتٍ:

١- أنَّ أسعَدَ الناسِ يومَ القِيامةِ مَن حقَّقَ التوحيدَ؛ لقولِ النبيِّ ﷺ: (أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ)[٤].

وقولُه: (طَهَّرَا) الأَلِفُ للإطلاقِ، وقولُه: (تَوْحِيدَهُ) مفعولٌ لـ(طَهَّرَا)، والمعنَى: أنَّ أسعَدَ الناسِ مَن طهَّرَ قَلْبَه مِنَ الشِّركِ.

وقولُه: (مِنْ مُبْطِلٍ وَحَقَّقَا) أي: مَن حقَّقَ التَّوحيدَ ولم يُفسِدْه بالشِّركِ. وقولُه: (صَدَّقَا) يُشيرُ إلى قولِ النبيِّ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»[٥].

---

(١) بوَصْلِ الأَلِفِ ويُسمَّى النَّقْلَ، وتُقرأُ هكذا: مِمَّالِ نُعْطِي.
(٢) الصحاح (٦/ ٢٥٢٢).
(٣) انظر: النَّشْر (٥/ ١٩٥٢).
(٤) خ (٩٩) عن أبي هُريرة.
(٥) خ (١٢٨) عن أَنسٍ.

قال ابنُ القيِّم: «إنَّ كُلَّ آيةٍ في القرآنِ فهي مُتضمِّنةٌ للتَّوحيدِ، شاهِدةٌ به، داعِيةٌ إليه، فإنَّ القرآنَ: إمَّا خبَرٌ عنِ اللهِ، وأسمائِهِ وصفاتِهِ وأفعالِه، فهو التَّوحيدُ العِلميُّ الخبريُّ، وإمَّا دَعْوةٌ إلى عبادتِهِ وحدَهُ لا شريكَ له، وخَلْعِ كلِّ ما يُعبَدُ مِن دُونِهِ، فهو التَّوحيدُ الإراديُّ الطَّلَبيُّ، وإمَّا أَمْرٌ ونهيٌ، وإلزامٌ بطاعتِهِ في نَهْيِه وأَمْرِه، فهي حقوقُ التَّوحيدِ ومُكمِّلاتُه، وإمَّا خبَرٌ عن كَرامةِ اللهِ لأهلِ توحيدِهِ وطاعتِه، وما فعَلَ بهم في الدُّنيا، وما يُكْرِمُهم به في الآخِرةِ، فهو جزاءُ تَوحيدِه، وإمَّا خبَرٌ عن أهلِ الشِّركِ، وما فعَلَ بهم في الدُّنيا مِنَ النَّكالِ، وما يَحِلُّ بهم في العُقبى مِنَ العذابِ، فهو خبَرٌ عمَّنْ خرَجَ عن حُكمِ التَّوحيدِ، فالقرآنُ كلُّه في التَّوحيدِ وحقوقِهِ وجزائِهِ، وفي شأنِ الشِّركِ وأهلِه وجزائِهم...»(١).

٢- وأشارَ إلى أنَّ الرسولَ ﷺ نبَّهَ قَرابَتَهُ وآلَ بيتِهِ إلى عِظَمِ هذا الأمرِ، فعَمَّمَ ذِكْرَ قُريشٍ وبَني عبدِمَنافٍ، ثمَّ خصَّصَ فذكَرَ أحبابَه، فذكَرَ عَمَّه العبَّاسَ بنَ عبدِالمُطَّلِبِ، ثمَّ صَفيَّةَ عَمَّتَه، ثمَّ أقرَبَ الناسِ إليه ابنتَهُ فاطِمةَ سيِّدةَ نِساءِ العالَمِينَ.

فروَى الشَّيخانِ أنَّ «أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾ [الشعراء]، قَالَ: (يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا - اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ المُطَّلِبِ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَيَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَلِينِي مَا شِئْتِ مِنْ مَالِي لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا)»(٢).

---

(١) مدارج السالكين (٣/ ٤١٧).
(٢) خ (٢٧٥٣) واللَّفظُ له، م (٢٠٦).

٣- فإذا كانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يَملِكُ لِأَخَصِّ الناسِ إليه شيئًا لو أشرَكُوا، فغَيرُهم مِن بابِ أَوْلَى.

قال شيخُ الإسلامِ: لا ينتفِعُ بشفاعتِهِ إلَّا أهلُ التَّوحيدِ المؤمنونَ دُونَ أهلِ الشِّركِ، ولو كان المُشرِكُ مُحِبًّا له مُعظِّمًا له، لم تُنقِذْهُ شفاعتُهُ مِنَ النارِ، وإنَّما يُنجيه مِنَ النارِ التَّوحيدُ والإيمانُ به؛ ولهذا لمَّا كان أبو طالِبٍ وغيرُه يُحِبُّونَه ولم يُقِرُّوا بالتَّوحيدِ الذي جاءَ به؛ لم يُمكِنْ أن يَخرُجُوا مِنَ النارِ بشفاعتِهِ ولا بغيرِها[١].

وقولُه: (عَبْدَ الوَفَا): هو مِن إضافةِ الشيءِ إلى فِعْلِه، أو صِفَتِه. والمعنَى: كُنْ عَبْدًا صِفَتُهُ الوَفاءُ، تَفي للهِ وَفَاءً بتوحيدِه لِمَا أَنْعَمَ عليك مِنَ النِّعَمِ.

النَّظْم

فَصْلٌ: فِي سَبَبِ وُقُوعِ الشِّرْكِ فِي الْعَالَمِ

٢٨٦	فَلْيُورِدُوا اسْتِغَاثَةً بِالْمَيِّتِ	عَنْ صَفْوَةِ الْقُرُونِ حِصْنِ السُّنَّةِ
٢٨٧	أَوْ خَبَرًا يُعَارِضُ الصَّحِيحَا	مُسَاوِيًا أَوْ يَقْتَضِي التَّرْجِيحَا
٢٨٨	إِنَّ الأُلَى سَدُّوا طَرِيقًا سَدَّهُ	لَمْ يَفْعَلُوا إِلَّا السَّلَامَ عِنْدَهُ
٢٨٩	وَالْخُلْفُ فِي اسْتِقْبَالِهِ وَقْتَ الدُّعَا	وَالْجُلُّ عَنْ حُكْمٍ بِهَذَا امْتَنَعَا
٢٩٠	سَدُّ الذَّرَائِعْ[٢] مِنْ أُصُولِ الشَّرْعِ	لَوْ لَمْ يَكُنْ دَلِيلُهُ فِي السَّمْعِ
٢٩١	إِنَّ الرَّسُولَ قَالَ: «لَا تُطْرُونِي»	خَوْفَ الْغُلُوِّ الْمُفْسِدِ الْمَلْعُونِ
٢٩٢	«وَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْيَهُودِ»	مَقْصُودُهُ حِمَايَةُ التَّوْحِيدِ

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٣-١٥٤).

(٢) بسُكونِ العَينِ؛ لاستِقامةِ الوَزنِ، وهو جائزٌ لُغةً.

الغريـب

(سَدُّ الذَّرَائِعْ): مَنْعُ الوسائلِ والطُّرُقِ المُفضِيةِ إلى المُحرَّمِ.

(السَّمْعِ): علَّقَ الناظِمُ هنا في الأصلِ فقال: أيْ: كِتابٌ وسُنَّةٌ.

(لَا تُطْرُونِي): الإطراءُ: مُجاوَزةُ الحَدِّ في المَدْحِ، والكَذِبُ فيه [١].

الشَّـرْح

(٢٨٦–٢٨٨) بَيَّنَ الناظِمُ هنا الرَّدَّ على مَن صرَفَ الاستِغاثةَ للمَخلوقِينَ، فذكَرَ أُمورًا:

١- مُطالَبَتُهم بالدَّليلِ على الاستِغاثةِ عنِ النبيِّ ﷺ أو عنِ السلَفِ الذينَ قال ﷺ فيهم: (خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...) [٢].

ألَيستِ الاستغاثةُ عِبادةً؟

ألَيس مَبْنَى العِباداتِ على التَّوقيفِ؟

فأينَ الدَّليلُ؟

٢- ومطالَبَتُهم بالأدِلَّةِ المُعارِضةِ للنُّصوصِ الشَّرعيةِ التي منَعَتْ مِنَ الاستِغاثةِ بالمخلوقِينَ، سواءٌ كانت هذه الأدلَّةُ – الَّتي يَزعُمُون – مُساوِيَةً لها أو مُشابِهَةً لها، يَلْجَؤُونَ فيها إلى التَّرجيحِ عندَ تعارُضِ الأدِلَّةِ.

وأنَّى لهم أن يأتُوا بذلك، وأدلَّةُ الكِتابِ والسُّنَّةِ كُلُّها تُوجِبُ إخلاصَ العُبوديَّةِ للهِ، وإفرادَه تعالى بالعِبادةِ وَحْدَه لا شريكَ له.

---

(١) النهاية (٣/ ١٢٣).

(٢) خ (٢٦٥٢)، م (٢٥٣٣) عنِ ابنِ مسعودٍ.

٣- ثمَّ رَدَّ عليهم بأنَّ عامَّةَ السلفِ الصالحِ سَدُّوا الطريقَ إلى الاستِغاثةِ سَدًّا مُحكَمًا - كما تقدَّمَ -، ولم يَفْعَلُوا ما فعَلْتُم مِنَ الاستغاثةِ بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ بلِ اقتصَرُوا على السَّلامِ عليه فقَطْ، وهذا معنَى قولِه: (**إِنَّ الأُلَى سَدُّوا طَرِيقًا سَدَّهُ**) أي: أنَّ الصحابةَ والسلفَ سدُّوا كُلَّ طريقٍ يُفضي إلى الشِّركِ؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سدَّ الطُّرُقَ المُفضِيةَ إلى الشِّركِ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: قد تَواتَرَ عنِ الصحابةِ أنَّهم كانُوا إذا نزَلَتْ بهمُ الشَّدائدُ - كحالِهم في الجَدْبِ والاستِسْقاءِ وعندَ القِتالِ والاستِنصارِ - يَدْعُونَ اللهَ ويَسْتَغيثونَهُ في المَساجدِ والبُيوتِ، ولم يكونُوا يَقصِدُونَ الدُّعاءَ عندَ قبرِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا غَيرِه مِن قُبورِ الأنبياءِ والصالحِينَ [(١)].

والآثارُ عنهم - رضي الله عنهم - كثيرةٌ دالَّةٌ على سَدِّهم طُرُقَ الشِّركِ كما سَدَّها النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمِن ذلك:

- أنَّ أَبا الهَيَّاجِ الأَسَدِيَّ، قالَ: قالَ لي عليُّ بنُ أبي طالِبٍ: أَلَا أَبعَثُكَ على ما بعَثَني عليه رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ «أَلَّا تَدَعَ تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ» [(٢)].

- ورأَى ابنُ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عنهما، فُسْطَاطًا على قَبرِ عبدِالرَّحمنِ، فقالَ: «انْزِعهُ يا غُلامُ، فإنَّما يُظِلُّه عَمَلُهُ» [(٣)].

- وقالَ ثُمامةُ بنُ شُفَيٍّ: كُنَّا مع فَضَالةَ بنِ عُبَيْدٍ بأرضِ الرُّومِ برُودِسَ، فتُوُفِّيَ صاحبٌ لَنَا، فأمَرَ فَضالةُ بنُ عُبَيْدٍ بقَبْرِهِ فسُوِّيَ، ثمَّ قالَ: سَمِعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَتِها [(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٢٢).
(٢) م (٩٦٩).
(٣) خ (٢/ ٩٥) مُعلَّقًا.
(٤) م (٩٦٨).

قالَ المَعرُورُ بنُ سُوَيْدٍ: خرَجْنَا مع عُمرَ في حَجَّةٍ حَجَّها، فقرأَ بِنَا في الفَجرِ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل]، و﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش]، فلَمَّا قضَى حَجَّهُ ورجَعَ والنَّاسُ يَبتدِرونَ فقالَ: «ما هذا؟»، فقالُوا: مَسجِدٌ صلَّى فيه رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالَ: «هكذا هلَكَ أَهلُ الكِتابِ، اتَّخَذُوا آثارَ أَنبيائِهِم بِيَعًا، مَن عرَضَتْ له مِنكُم فيه الصَّلاةُ فَلْيُصَلِّ، ومَنْ لَمْ تَعرِضْ له مِنكُم فيه الصَّلاةُ فلا يُصَلِّ»[(١)].

وقال نافِعٌ: «كان الناسُ يَأْتُونَ الشَّجرةَ التي يُقالُ لها شَجَرةُ الرِّضوانِ فيُصلُّون عِندَها؛ قال: فبلَغَ ذلك عُمرَ بنَ الخَطَّابِ فأَوْعَدَهم فيها وأمَرَ بها فقُطِعَتْ»، وفي روايةٍ: «يأتونَ الشَّجَرةَ التي بُويِعَ تحتَها»[(٢)].

وقال قَتادةُ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]: «إنَّما أُمِرُوا أنْ يُصَلُّوا عِندَه ولَمْ يُؤمَروا بمَسْحِهِ، ولقدْ تكلَّفَتْ هذه الأُمَّةُ شيئًا مِمَّا تكلَّفَتْهُ الأُمَمُ قَبلَها، ولقد ذكَرَ لَنَا بَعضُ مَن رأَى عَقِبَهُ وأصابِعَهُ، فما زالَتْ هذه الأُمَمُ يَمسَحُونَهُ حتَّى اخْلَوْلَقَ وانْمحَى»[(٣)].

- وقال البَغَويُّ: «قال قتادةُ ومُقاتِلٌ والسُّدِّيُّ: أُمِرُوا بالصَّلاةِ عِندَ مَقامِ إبراهيمَ، ولم يُؤمَروا بمَسْحِه وتَقْبيلِه»[(٤)].

(٢٨٩) يُتابِعُ **الناظِمُ** فيقولُ: إنَّ خلافَ العُلماءِ في جوازِ استِقبالِ قبرِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للدُّعاءِ - والأكثَرُ على المنعِ - دَليلٌ على منعِ الاستِغاثةِ به.

---

(١) ش (٧٥٥٠) واللَّفظُ له، وعب (٢٧٣٤) عنِ الأعمَشِ، عنِ المَعرُورِ به. وإسنادُهُ صحيحٌ، وصحَّحَه جماعةٌ مِنهم شيخُ الإسلامِ في فتاويه (١/ ٢٨١)، وابنُ كثيرٍ في مُسنَدِ الفاروقِ (١/ ١٦٩)، والحافظُ في الفتحِ (١/ ٦٧٨).

(٢) ش (٧٦٢٧)، وابن سعدٍ (٢/ ١٠٠) واللَّفظُ له، عن عبدِاللهِ بنِ عونٍ عن نافعٍ به.

(٣) ج (٢/ ٥٢٧).

(٤) تفسير البغويِّ (١/ ١٦٣).

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: «واتَّفَقَ العلماءُ الأربعةُ وغيرُهم مِنَ السلفِ على أنَّه إذا أرادَ أن يدعُوَ يَستقبِلُ القِبلةَ ولا يستقبِلُ قبرَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمَّا إذا سلَّمَ عليه فأكثَرُهم قالُوا: يَستقبِلُ القبرَ؛ قالَه مالِكٌ والشافعيُّ وأحمدُ، وقال أبو حَنيفةَ: بلْ يَستقبِلُ القِبلةَ أيضًا ويكونُ القبرُ عن يَسارِه»[١].

(٢٩٠) يُتابعُ الناظِمُ الرَّدَّ فيقولُ أيضًا: إنَّه لو لم يكُنْ دليلٌ إلَّا سَدَّ الذَّرائعِ إلى الشِّركِ لكانَ هذا كافِيًا ولو لم يأتِ به الشَّرعُ ويَنُصَّ عليه، فإنَّ السَّلامةَ لا يَعدِلُها شيءٌ، وسَدُّ الذَّرائعِ رُبعُ الدِّينِ.

قال ابنُ القيِّمِ: بابُ سَدِّ الذَّرائعِ أحَدُ أرباعِ التَّكليفِ، فإنَّه أَمْرٌ ونهيٌ، والأمرُ نوعانِ: أحَدُهما مقصودٌ لنَفْسِه والثاني وَسيلةٌ إلى المقصودِ، والنَّهيُ نوعانِ: أحَدُهما ما يكونُ المَنهيُّ عنه مَفسدةً في نَفْسِه، والثاني ما يكونُ وسيلةً إلى المَفْسَدةِ، فصار سَدُّ الذَّرائعِ المُفضِيةِ إلى الحرامِ أحَدَ أرباعِ الدِّينِ. ا. هـ[٢].

(٢٩١- ٢٩٢) يُتابعُ الناظِمُ الرَّدَّ فيذكُرُ دليلَينِ يسُدُّ فيهما النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طُرُقَ الشِّركِ والاستِغاثةِ، ويَحمي جَنابَ التَّوحيدِ:

الأوَّلُ: ما في البُخاريِّ أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ)[٣].

قال البَغَويُّ: الإطراءُ: مُجاوَزةُ الحَدِّ في المَدحِ والكَذِبُ فيه؛ وذلك أنَّ النصارَى أفرَطُوا في مَدْحِ عِيسَى وإطرائِهِ بالباطلِ، وجعَلُوه ولَدًا، فمنعَهم النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن أن يُطْرُوهُ بالباطلِ[٤].

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٧١).
(٢) إعلام الموقِّعين (٣/ ١٢٦).
(٣) خ (٣٤٤٥) عن عُمرَ.
(٤) شرح السُّنَّة (١٣/ ٢٤٦).

وعِلَّةُ ذلك - كما قال شيخُ الإسلامِ - أنَّه: إنَّما يُقِرُّ على الغُلُوِّ فيه وتَعظيمِهِ بغيرِ حقٍّ مَن يُريدُ عُلُوًّا في الأرضِ وفسادًا؛ كفِرعونَ ونحوِه، ومَشايخِ الضَّلالِ الذينَ غرَضُهم العُلُوُّ في الأرضِ والفَسادُ والفِتنةُ بالأنبياءِ والصالحِينَ، واتِّخاذُهم أربابًا والإشراكُ بهم ممَّا يحصُلُ في مَغِيبِهم وفي مَماتِهم، كما أُشرِكَ بالمَسيحِ وعُزَيرٍ [(١)].

الثاني: ما في الصَّحيحَينِ أنَّه ﷺ قال: (لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ) يُحذِّرُ ما صنَعُوا [(٢)]. فإذا كان المنعُ مِنَ المبالَغةِ في مَدْحِه ﷺ، وكذا المنعُ مِن جعلِ قُبورِ الأنبياءِ - الَّذينَ هُمْ خِيرةُ اللهِ مِن خَلْقِه - مَساجِدَ يُعظَّمونَ في ذلك؛ فغيرُهم أَوْلَى وأشَدُّ في المَنْعِ.

قال شيخُ الإسلامِ: كان النبيُّ ﷺ يُحقِّقُ التَّوحيدَ ويُعلِّمُه أُمَّتَه، حتَّى قال له رجُلٌ: ما شاءَ اللهُ وشِئتَ. فقال: (أَجَعَلْتَنِي للهِ نِدًّا؟ بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ) [(٣)]، وقال: (لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ وَلَكِنْ مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ) [(٤)]. ونهَى عنِ الحَلِفِ بغيرِ اللهِ فقال: (مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ) [(٥)]، وقال: (مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ) [(٦)]. وقال: (لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ) [(٧)]. ولهذا اتَّفَقَ العلماءُ على أنَّه ليس لأحَدٍ أن يَحلِفَ بمخلوقٍ كالكعبةِ ونحوِها.

ونهَى النبيُّ ﷺ عنِ السُّجودِ له، ولمَّا سجَدَ بعضُ أصحابِهِ نهاه عن ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٨١).
(٢) خ (٢٦٥٢)، م (٢٥٣٣) عن ابنِ مسعودٍ.
(٣) حم (١٨٣٩)، خد (٧٨٣) عن ابنِ عبَّاسٍ.
(٤) حم (٢٣٣٣٩)، ق (٢١١٨) عن حُذيفةَ.
(٥) خ (٢٦٧٩)، م (١٦٤٦) عن ابنِ مسعودٍ.
(٦) حم (٥٣٧٥)، د (٣٢٥١) عن ابنِ عُمرَ.
(٧) خ (٣٤٤٥) عن عُمرَ.

وقال: (لَا يَصْلُحُ السُّجُودُ إِلَّا للهِ)، وقال: (لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ المَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا)، وقال لِمُعاذِ بنِ جَبَلٍ - رضي الله عنه -: (أَرَأَيْتَ لَوْ مَرَرْتَ بِقَبْرِي أَكُنْتَ سَاجِدًا لَهُ؟) قال: لا؛ قال: (فَلَا تَسْجُدْ لِي)[١].

النَّـظْم

٢٩٣	فَاهْجُرْ أُنَاسًـا شَـيَّدُوا الْقِبَابَا	وَطَلَبُـوا دَفِينَهَـا الثَّوَابَـا
٢٩٤	يَأْتُونَـهُ دَاعِيـنَ: يَـا فُلَانَـا	جِئْنَـاكَ مِـنْ بُعْـدٍ فَلَا تَنْسَـانَا
٢٩٥	وَإِنْ عَلَاهُ الْمَوْجُ نَادَى سَـيِّدَهْ	مَـا عَـرَفَ الْإِلَـهَ حَتَّـى يَعْبُدَهْ
٢٩٦	أَمَّـنْ يُجِيبُ دَعْـوَةَ الْمُضْطَرِّ	وَمَنْ يُنَجِّـي فِيْ ظَـلَامِ[٢] الْبَحْرِ
٢٩٧	سُـبْحَانَ رَبِّي مَـا عَرَفْتُمْ قَدْرَهُ	خَالَفْتُـمُ أَحْكَامَـهُ وَأَمْـرَهُ
٢٩٨	جَعَلْتُمُ الْمَخْلُـوقَ كَالْخَلَّاقِ	هَـذَا لَعَمْـرِي غَايَـةُ الشِّـقَاقِ

الغريـب

(**الْخَلَّاق**): صِيغةُ مُبالَغةٍ مِنَ الخالِقِ، وهو اللهُ تعالى.

(**الشِّقَاق**) والمُشاقَّةُ: الخِلافُ والعَداوةُ[٣].

الشَّـرْح

(٢٩٣ - ٢٩٨) في هذه الأبياتِ يُوصِّفُ **النَاظِمُ** حالَ هؤلاء المستَغِيثين مُتعجِّبًا مُستنكِرًا **فيقولُ**:

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٧- ٣٩٨)، وحديثُ مُعاذٍ رواهُ د (٢١٤٠)، وك (٢٧٦٣).

(٢) كان هذا الشَّطرُ في الأصلِ: (وَمَنْ يُنَجِّي فِيْ ظُلُمَاتِ الْبَحْرِ)، وهو لا يَستقيمُ في الوزنِ، فلعلَّه خطأٌ مِنَ الطابعِ، وصوابُ البيتِ ما أثبتُّ لِيَستقيمَ الوزنُ.

(٣) الصحاح (٤/ ١٥٠٣).

١- اهْجُرْ هؤلاءِ الذينَ يَفْتَحُونَ للناسِ أبوابَ الشِّركِ وطُرُقَه، ببناءِ القِبابِ والمَشاهِدِ على القُبورِ، ولم يكتَفُوا بذلك؛ بلْ فعَلُوا الشِّركَ واستَغاثُوا بأصحابِها، فكانُوا قُدوةً للناسِ في ذلك، وهَجْرُ هؤلاءِ أصلٌ مِن أُصولِ السُّنَّةِ.

وقولُه: (وَطَلَبُوا دَفِينَهَا الثَّوَابَا) أي: طلَبُوا مِن صاحبِ القبرِ الأجرَ.

قال ابنُ جَريرٍ في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨]:

يقولُ: وأجتَنِبُكم وما تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ مِنَ الأوثانِ والأصنامِ، ﴿وَأَدۡعُواْ رَبِّي﴾، يقولُ: وأَدْعُو ربِّي، بإخلاصِ العِبادةِ له، وإفرادِهِ بالرُّبوبيَّةِ، ﴿عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيّٗا ٤٨﴾، يقولُ: عسَى ألَّا أَشْقَى بدُعاءِ ربِّي، ولكنْ يُجِيبُ دُعائِي، ويُعطِيني ما أَسْأَلُه [(١)].

قال الناظِمُ الشيخُ إسحاقُ: وقريبٌ مِن هذا: هَجْرُ أهلِ البِدَعِ والأهواءِ. وقد نَصَّ الإمامُ أحمدُ وغيرُهُ مِنَ السلفِ: على البُعدِ عنهم، ومجانَبتِهم، وترْكِ الصلاةِ عليهم، وقال: أهلُ البِدَعِ إنْ مَرِضُوا فلا تَعُودُوهم، وإن ماتُوا فلا تَشْهَدُوهم. فتَجِبُ مُفارَقتُهم بالقلبِ، واللِّسانِ، والبَدَنِ، إلَّا مِن داعٍ إلى الدِّينِ مُجاهِدٍ عليه بالحُجَّةِ، مع أَمْنِ الفِتنةِ، قال تعالى: ﴿وَقَدۡ نَزَّلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أَنۡ إِذَا سَمِعۡتُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكۡفَرُ بِهَا وَيُسۡتَهۡزَأُ بِهَا فَلَا تَقۡعُدُواْ مَعَهُمۡ﴾ الآيةَ [النساء: ١٤٠]. والآياتُ والأحاديثُ، وكلامُ العلماءِ في هذا كثيرٌ.

قال بعضُ المحقِّقينَ: ويَكفي العاقلَ قولُه تعالى - بعدَ نَهْيِه عن مُوالاةِ المُشركِينَ: ﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٣٠].

(١) تفسير الطبريِّ (١٥/ ٥٥٦).

وقد حكَى ابنُ كثيرٍ - رحمه الله تعالى - الإجماعَ على أنَّ تارِكَ الهِجرةِ عاصٍ، مُرتكِبٌ مُحرَّمًا على تركِ الهِجرةِ. ولا يَكفي بُغْضُهم بالقلبِ؛ بلْ لا بُدَّ مِن إظهارِ العداوةِ والبَغْضاءِ، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤] (١).

٢- ثمَّ ذكرَ الناظِمُ أنَّهم يأتونَ مِن أماكِنَ بعيدةٍ لِيَسْتَغيثُوا بالقُبورِ، فيَتضرَّعونَ إليها بأنَّهم جاؤوا مِن أماكِنَ بعيدةٍ؛ ليَرْحَمَهم ويُجيبَ دَعْوَتَهم - وهذا في الرَّخاءِ - وكذا إذا جاءتِ الشِّدَّةُ في أمواجِ البحرِ واضطِراباتِهِ أيضًا، يُنادي صاحبَ القبرِ فيقولُ: يا سَيِّدي فلانًا، نَجِّني. فانظُرْ إلى هذا كيفَ لم يُبْقِ في قَلْبِه شيئًا للهِ تعالى مِنَ الرَّغْبةِ والرَّهْبةِ، والمَحَبَّةِ والرَّجاءِ، والاستغاثةِ والدُّعاءِ.

٣- ويَستغرِبُ الناظِمُ: بأنَّ هؤلاءِ أَلَيْسوا يَقْرَؤونَ في القرآنِ قولَهُ تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [النمل] !، وقولَه سبحانَه: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنعام].

فهل ذكَرَ اللهُ غيرَه فيمَن يُدْعَى ويُنَجِّي؟! صدَقَ اللهُ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾.

٤- ثمَّ ذكرَ الناظِمُ أنَّ هؤلاءِ ما قدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِه حِينَ خالَفُوا أوامِرَه ونواهِيَه، وأنَّه حينَ جعَلُوا المخلوقَ كالخالقِ: أنَّ هذا أعظَمُ الإثمِ والمُنازَعةِ للهِ، بلْ أكثَرُ فُجورًا منه أنَّ فِئامًا مِن هؤلاءِ جعَلُوا المخلوقَ أعظَمَ مِنَ الخالقِ، فصارُوا لا

---

(١) الدُّرَر السَّنيَّة (٨/ ٣٠٤- ٣٠٥).

يَستغيثونَ إلَّا بالمَخلوقِ، ولا يَدْعُونَ في السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ إلَّا المخلوقَ، ولا يَحلِفونَ إلَّا به، ولا يَذْبَحونَ إلَّا له، ولا يَخافون إلَّا منه!

فانظُرْ إلى آثارِ فتحِ البابِ لتعظيمِ الأمواتِ والغُلُوِّ فيهم ما أقبَحَها، وانظُرْ إلى آثارِ سَدِّ الذرائعِ المُفضِيةِ إلى الشِّركِ ما أعظَمَها.

وقد قال ابنُ عبَّاسٍ: قال رجُلٌ لِلنَّبيِّ ﷺ: ما شاءَ اللهُ وشِئْتَ، فقال: (جَعَلْتَنِي للهِ نِدًّا، بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ)[١].

فتأمَّلْ كيفَ سَدَّ النبيُّ ﷺ الطريقَ إلى الشِّركِ، وكيفَ جعَلَ الشِّركَ باللَّفظِ مِن جَعْلِ الأندادِ للهِ تعالى، مع أنَّ الرجُلَ ما قصَدَ إلَّا الخيرَ، وما أرادَ إلَّا تعظيمَ مَقامِه الشَّريفِ.

النَّظْم

٢٩٩	ظَنَنْتُمُ بِأَنَّ بِالْإِقْرَارِ	يَصِحُّ إِسْلَامٌ مِنَ الْكُفَّارِ
٣٠٠	وَالنُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ يَكْفِي	لَوْ كَانَ ذَا شِرْكٍ صُرَاحٍ صِرْفِ
٣٠١	فَالأَوَّلُونَ بِالْمَعَانِي أَعْرَفُ	لِأَنَّهُمْ لَوْ نَطَقُوا مَا انْحَرَفُوا[٢]
٣٠٢	لِأَنَّهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ الْعَرَبِي	مِنْ أَجْلِهِ قَدْ فَهِمُوا قَصْدَ النَّبِي
٣٠٣	وَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُفَارِقُوا	أَوْثَانَهُمْ بِعَمَلٍ يُطَابِقُ

(١) رواه حم (١٨٣٩ و١٩٦٤ و٢٥٦١ و٣٢٤٧)، وخد (٧٨٣)، وسك (١٠٧٥٩)، وق (٢١١٧)، وش (٢٧٢٢٧)، وابن المُبارَكِ في مُسنَدِه (١٨١)، وابنُ أبي الدُّنيا في الصَّمتِ (٣٤٣)، وسن (٦٦٦). وتسميةُ ما رُوِيَ عنِ الفضلِ بنِ دُكَينٍ لأبي نُعَيمٍ الأصبهانيِّ (٦٢)، وطب (١٣٠٠٥ و١٣٠٠٦)، وحل (٤/ ٩٩)، وهق (٥٨١٢)، وفي الأسماءِ والصِّفاتِ (٢٩٣)، وابنُ المُقرئِ في مُعجَمِه (٤٨٤)، والطُّيوريَّات (٣٦٨) واللَّفظُ له، مِن طَريقِ جماعاتٍ مِن أئمَّةِ الحُفَّاظِ كالثَّوريِّ وأبي نُعيمٍ وابنِ المُبارَكِ وهُشيمٍ ويحيى بنِ سعيدٍ القَطَّانِ وأبي مُعاويةَ الضَّريرِ عنِ الأَجْلَحِ عن يزيدَ بنِ الأصَمِّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ به، وإسنادُهُ جيِّدٌ، وله شواهِدُ عن جَماعةٍ مِنَ الصحابةِ.

(٢) في الأصلِ: (انْحَرَفُ).

٣٠٤	قَالُوا لَــهُ لَمَّا أَتَاهُــمْ بِالْهُدَى:	أَجَعَــلَ الْأَرْبَــابَ رَبًّــا وَاحِدَا؟!
٣٠٥	لَوْ عَلِــمَ الْمَصْدُودُ عَمُّ الْمُصْطَفَى	بِأَنَّــهُ يَكْفِيــهِ نُطْــقٌ لَاكْتَفَــى
٣٠٦	وَقَالَهَا يُرْضِي بِهَــا الْمَعْصُومَا	لَمَّــا أَتَــاهُ مُشْــفِقًا مَهْمُومَــا
٣٠٧	وَقَالَ: قُلْهَــا إِنَّمَا شَــفَاعَتِي	لِتَارِكِ الْإِشْــرَاكِ ذِي الشَّــنَاعَةِ[١]
٣٠٨	فَصَــدَّهُ أَلْجُلَسَــا[٢] يُوصُونَهْ	وَذَكَّــرُوهُ الْحُجَّــةَ الْمَلْعُونَــهْ
٣٠٩	لِفَهْمِــهِ الْمَدْلُولَ يَدْرِي أَنَّــهُ	إِنْ لَــمْ يُفَــارِقْ عِنْدَهَا مَا سَــنَّهُ
٣١٠	وَاخْتَــارَهُ الْآبَــاءُ؛ فَالتَّلَفُّــظُ	مِــنْ دُونِ صِدْقٍ وَيَقِيــنٍ يَنْقُضُ[٣]

الغريب

(**ذَا شِـرْكٍ صُـرَاحٍ**): صاحِبَ شِرْكِيَّاتٍ صريحةٍ.

(**صِـرْفِ**): خالِصٍ.

(**الْأَرْبَابَ**): السادةَ المُطاعِينَ.

(**الشَّنَاعَةِ**): الفَظاعةِ[٤].

(**يَنْقُضُ**) النَّقْضُ: إفسادُ ما أَبرَمْتَ مِن عقدٍ أو بناءٍ[٥].

(١) في الأصلِ: (الشَّنَاعَتِي).
(٢) قطَعْتُ همزةَ «أل» هنا اضطِرارًا؛ لأجلِ الوزنِ.
(٣) وقَعَ هنا مِن زياداتِ المَخطوطِ بعدَ هذا البيتِ:

وَالصِّدْقُ وَالْإِخْلَاصُ وَالْمُتَابَعَهْ	أَرْكَانُهَــا الثَّلَاثَةُ الْــمُتَّابَعَهْ

ووقَعَ في ضَرْبِه (المُتَتَابِعَهْ) فصَحَّحتُ إلى ما ترى، وإلَّا سيَكونُ مِن بَحْرِ الكامِلِ، والقَصيدةُ مِنَ الرَّجَزِ، وهذا مَعِيبٌ عندَ الكِبارِ.
(٤) الصحاح (٣/ ١٢٣٩).
(٥) تهذيب اللُّغةِ (٨/ ٢٦٩).

الشَّرْح

(٢٩٩- ٣٠٨) في هذه الأبياتِ - إلى آخِرِ الفصلِ - يُبيِّنُ الناظمُ بِدعةً خطيرةً ويرُدُّها فيقولُ:

١- بأنَّ المُناوِئينَ للدَّعوةِ زعَمُوا:

- أنَّ الإقرارَ بالرُّبوبيةِ - دُونَ الإلهيَّةِ - مِنَ الكُفارِ يَكفي للدُّخولِ في الإسلامِ.

- وأنَّ التَّلَفُّظَ بالشهادتَينِ فقطْ كافٍ وعاصِمٌ، حتَّى لو وقَعَ صاحِبُهُ في أنواعِ الشِّرْكِ الأكبَرِ.

قال أبو العَبَّاسِ القُرْطبيُّ: هو مَذهَبٌ معلومُ الفَسادِ مِنَ الشَّريعةِ لِمَن وقَفَ عليها، ولأنَّه يَلْزَمُ منه تَسويغُ النِّفاقِ، والحُكمُ للمُنافِقِ بالإيمانِ الصَّحيحِ، وهو باطِلٌ قَطْعًا. ا. هـ [(١)].

وقال شيخُ الإسلامِ: تَواتَرَتِ الأحاديثُ بأنَّه (يَحْرُمُ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ)، ولكنْ جاءتْ مُقيَّدةً بالإخلاصِ واليَقينِ، وبمَوتٍ عليها، فكُلُّها مُقيَّدةٌ بهذه القُيودِ الثِّقالِ. ا. هـ [(٢)].

٢- يُبيِّنُ الناظِمُ في مُجمَلِ نَظْمِه: أنَّ التلفُّظَ بالشَّهادتَينِ لا بُدَّ مِن تَحقيقِهما عَمَلًا، وعدمِ الإتيانِ بناقِضٍ ينقُضُهما.

قال الشَّيخُ محمَّدُ بنُ عبدِالوهَّابِ عندَ قَولِه ﷺ: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ؛ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ) [(٣)]، قال: وهذا

---

(١) المُفهِم، لِمَا أشكَلَ مِن تلخيصِ كِتاب مُسلِم (١/ ٢٠٤).

(٢) تفسير آياتٍ أشكَلَت على كثيرٍ مِنَ العلماءِ (١/ ٣٥٩).

(٣) الحديث مرويٌّ في الصحيحين والسنن عن جماعة من الصحابة، واللفظ المذكور رواه م (٢٣) عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه.

مِن أعظَمِ ما يُبيِّنُ معنَى (لا إلهَ إلَّا اللهُ)، فإنَّه لم يَجعَلِ التلفُّظَ بها عاصِمًا للدَّمِ والمالِ، بلْ ولا مَعرِفةَ معناها مع لَفْظِها، بلْ ولا الإقرارَ بذلك، بلْ ولا كَوْنَه لا يَدْعو إلَّا اللهَ وَحْدَه لا شريكَ له، بلْ لا يَحرُمُ مالُه ودَمُه حتَّى يُضِيفَ إلى ذلك الكُفرَ بما يُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ، فإنْ شَكَّ أو توقَّفَ، لم يَحرُمْ مالُه ودَمُه، فيا لَها مِن مسألةٍ ما أعظَمَها وأجلَّها! ويا لَه مِن بَيانٍ ما أَوْضَحه! وحُجَّةٍ ما أقطَعَها للمُنازِعِ! ا. هـ[١].

٣- ثمَّ يُفصِّلُ الناظمُ الرَّدَّ فيقولُ:

إنَّ الكُفَّارَ الذينَ حارَبُوا النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا أعلَمَ مِن أعداءِ الدَّعوةِ بمعنَى الشهادتَينِ، فإنَّهم فَهِمُوا أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو إلى الشهادتَينِ اللَّتَينِ مِن مُقتضاهما تَرْكُ ما يعبُدُونَ مِنَ الأوثانِ، فلم يَقبَلُوا التَّلفُّظَ بها لمعرفَتِهم بلَوازِمِها، وأنَّها لا تَنفَعُهم إلَّا بتَحقيقِها؛ ولذا قال الناظمُ: (**لِأَنَّهُمْ لَوْ نَطَقُوا مَا انْحَرَفُوا**) أي: لو تلفَّظُوا بالشهادتينِ لم يكونُوا منحرِفينَ عنِ الإسلامِ، ولكنَّهم يَفْهَمونَ أنَّ لها مُقتضَياتٍ ولوازِمَ؛ ولأجلِ ذلك لم يَنطِقوا بها، ولذا أخبَرَ الناظمُ بأنَّهم يَفْهمونَ أنَّ مِن مُقتضياتِها مُفارَقةَ عِبادةِ الأصنامِ، فقال: (**وَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُفَارِقُوا... أَوْثَانَهُمْ بِعَمَلٍ يُطَابِقُ**) أي: بعملٍ يُطابِقُ شروطَ لا إلهَ إلَّا اللهُ.

قال والِدُ الناظمِ الشيخُ عبدُالرحمنِ بنُ حسَنٍ في جوابٍ له:

«وسَرَّنا ما ذكَرْتَ مِن مَعرفتِك جهلَ أكثرِ الناسِ بمعنى لا إلهَ إلَّا اللهُ، وإن تكلَّمُوا بها لفظًا، فقد أنكَرُوها معنًى، فانتبِهْ لأمورٍ سِتَّةٍ أو سبعةٍ، لا يَسلَمُ العبدُ مِنَ الكفرِ والنِّفاقِ إلَّا باجتماعِها، وباجتماعِها والعمَلِ بمُقتضاها يكونُ العبدُ مُسلِمًا؛ إذ لا

(١) كتاب التَّوحيدِ ص (٢٦).

بُدَّ مِن مُطابَقةِ القلبِ لِلِّسانِ؛ عِلْمًا، وعملًا، واعتِقادًا، وقَبولًا، ومَحبَّةً، وانقِيادًا.

فلا بُدَّ مِنَ العلمِ بها المُنافي للجهلِ، ولا بُدَّ مِنَ الإخلاصِ المنافي للشِّركِ؛ ولا بُدَّ مِنَ الصِّدقِ المُنافي للكَذِبِ، بخلافِ المشركِينَ والمنافقِينَ؛ ولا بُدَّ مِنَ اليقينِ المُنافي للشَّكِّ والرَّيبِ؛ فقد يقولُها وهو شاكٌّ في مدلولِها ومُقتضاها؛ ولا بُدَّ مِنَ المحبَّةِ المُنافِيةِ للكراهةِ؛ ولا بُدَّ مِنَ القَبولِ المُنافي للرَّدِّ، فقد يَعرِفُ معناها ولا يَقْبَلُه، كحالِ مُشرِكي العَرَبِ.

ولا بُدَّ أيضًا مِنَ الانقيادِ المُنافي للشِّركِ، لتَرْكِ مُقتضياتِها، ولوازِمها، وحقوقِها، المُصحِّحةِ للإسلامِ والإيمانِ؛ فمَن تَحقَّقَ ما ذكَرْتُه، ووقَعَ منه مَوقِعًا، صرَفَ الهِمَّةَ إلى تَعلُّمِ معنَى: لا إلهَ إلَّا اللهُ؛ وصارَ على بصيرةٍ مِن دِينِه، وفُرقانٍ، ونُورٍ، وهُدًى، واستقامةٍ» (١).

٤- وقولُه: (**قَالُوا لَهُ لَمَّا أَتَاهُمْ بِالْهُدَى...**) يُشيرُ إلى أنَّ المشركِينَ قالُوا عنِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ [ص].

وذلك كما قال ابنُ جَريرٍ: «قال هؤلاءِ الكافِرونَ الذينَ قالُوا: محمَّدٌ ساحِرٌ كذَّابٌ: أجعَلَ محمَّدٌ المعبوداتِ كُلَّها واحدًا، يَسمعُ دُعاءَنا جميعِنَا، ويَعلمُ عِبادةَ كلِّ عابدٍ عبدَه مِنَّا ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾: أي إنَّ هذا لشيءٌ عَجيبٌ، قال قتادةُ: عَجِبَ المشركونَ أنْ دُعُوا إلى اللهِ وحدَهُ، وقالُوا: يَسمعُ لحاجاتِنا جميعًا إلهٌ واحِدٌ! ما سَمِعْنا بهذا في المِلَّةِ الآخرةِ.

وكان سببُ قِيلِ هؤلاءِ المشركِينَ ما أخبَرَ اللهُ عنهم أنَّهم قالُوه مِن ذلك: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لهم: (أَسْأَلُكُمْ أَنْ تُجِيبُونِي إِلَى وَاحِدَةٍ تَدِينُ لَكُمْ بِهَا

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (٢/ ٢٥٥).

العَرَبُ، وَتُعْطِيكُمْ بِهَا الخَرَاجَ العَجَمُ) فقالُوا: وما هي؟ فقال: (تَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، فعندَ ذلك قالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ تعجُّبًا مِنهم مِن ذلك» ا. هـ [(١)].

فأشارَ الناظِمُ إلى أنَّ هؤلاءِ القُبورِيِّينَ شابَهُوا المشركِينَ الأوَّلِينَ، ووجهُ الشَّبَهِ بينَهم: أنَّ المشركِينَ قالُوا: كيفَ يَنْهَى عنِ اتِّخاذِ الشُّركاءِ والأندادِ، ويأمُرُ بإخلاصِ العِبادةِ للهِ وحدَهُ؟! إنَّ هذا لَشَيْءٌ يُقْضَى منه العجَبُ! وهؤلاءِ القبورِيُّونَ جعَلُوا شُرَكاءَ مع اللهِ في عِبادتِهِ، فكأنَّهم في داخِلةِ أنفُسِهم جعَلُوا هؤلاءِ الشُّرَكاءَ عَوْنًا للهِ في مَطالِبِهم وحاجاتِهم، وهو معنَى تَعدُّدِ الآلهةِ؛ ولذا تَعجَّبُوا مِن دعوةِ الشيخِ في إفرادِ العِبادةِ للهِ وحدَهُ.

٥- وفَهِمَ عَمُّ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبو طالبٍ أنَّه لا يَكفي التلفُّظُ بها، وإلَّا لقالَها تَطييبًا لخاطِرِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينَ عرَضَها عليه:

فروَى المسيبُ - والِدُ سعيدِ بنِ المسيبِ - قال: لمَّا حضَرَتْ أبا طالبٍ الوَفاةُ جاءَهُ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوجَدَ عندَهُ أبا جهلٍ وعبدَ اللهِ بنَ أَبي أُمَيَّةَ، فقال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(يَا عَمِّ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ)**. فقال أبو جَهلٍ وعبدُ اللهِ بنُ أَبي أُمَيَّةَ: يا أبا طالبٍ، أتَرغَبُ عن مِلَّةِ عبدِ المُطَّلِبِ؟! فلَمْ يَزَلْ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعرِضُها عليه، ويُعيدُ له تلك المَقالةَ؛ حتَّى قال أبو طالبٍ آخِرَ ما كَلَّمَهم: هو على مِلَّةِ عبدِ المُطَّلِبِ، أَبَى أن يقولَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ... الحديثَ. خرَّجاهُ [(٢)].

فتأمَّلْ كيفَ يَعرِضُها النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه وجُلَساؤُه يَنصحونَهُ ألَّا يَقولَها؛ لِمَا تَستلزِمُ مِنَ التغييرِ في نَفْسِ أبي طالبٍ والحياةِ العامَّةِ في مكَّةَ، فإنَّه كانَ سيِّدَ قُريشٍ،

(١) ج (٢٠/١٨).
(٢) خ (١٣٦٠)، م (٢٤).

ويُذكِّرُونَهُ بالكَلِمةِ الشِّرْكِيةِ الخَبيثةِ التي سمَّاها الناظِمُ: (المَلْعُونَة) - وهي: أتَرْغَبُ عن مِلَّةِ عبدِ المُطَّلِبِ؟! - يَعْنُون دِينَ آبائِكَ وأجدادِك.

وقولُه: (أَلْجُلَسَا): بقَطْعِ الهمزِ للوزنِ، ولو قالَ الناظِمُ - بدَلَ هذه الكلمةِ -: (جُلَّاسُهُ) لكانَ ألْطَفَ وزنًا.

(٣٠٩- ٣١٠) قولُه: (لِفَهْمِهِ.. يَنْقُضُ) أي: لأنَّ أبا طالِبٍ يَفهمُ أنَّ مدلولَ الشهادتَينِ: أنَّه إنْ لم يُفارِقْ ما سَنَّهُ الآباءُ واختارُوه مِن دِينِ الأصنامِ؛ فإنَّ التَّلَفُّظَ بذلك مِن غيرِ إيمانٍ حقيقيٍّ وصِدْقٍ في العملِ بمَدْلولِها يَنتَقِضُ بَداهةً؛ ولذا عقَّبَ الناظمُ بالبيتِ الآخِرِ - الذي حذَفَه - في المخطوطِ فقال:

(وَالصِّدْقُ وَالْإِخْلَاصُ وَالْمُتَابَعَهْ أَرْكَانُهَا الثَّلَاثَةُ الْمُتَّابِعَهْ)

ومع أنَّ أبَا طالبٍ كان يَحوطُ النبيَّ ﷺ وينصُرُه إلَّا أنَّ ذلك لم يُدخِلْه الجَنَّةَ؛ لأنَّ التَّوحيدَ هو المِفتاحُ، فقد قالَ العبَّاسُ بنُ عبدِالمُطَّلِبِ للنَّبيِّ ﷺ: ما أغنَيْتَ عن عمِّكَ، فإنَّه كانَ يَحوطُكَ ويَغضَبُ لكَ؟ قالَ: (هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ) [١].

وقولُه: (فَالتَّلَفُّظُ... يَنْقُضُ): كذا في الأصلِ، في العَروضِ: (فالتلفُّظُ) بالظاءِ، وفي الضَّرْبِ: (يَنْقُضُ) بالضادِ! كأنَّه لقُربِ المَخْرَجِ عبَّرَ به الناظِمُ هكذا. وقد بنَى قافيةَ البيتِ على عامِّيَّةِ نَجْدٍ التي تَقلِبُ الضَّادَ ظاءً، وهي لغةٌ عربيةٌ كما مرَّ، فعامَلَ الضادَ المُنقلِبةَ ظاءً على أنَّها ظاءٌ أصليَّةٌ.

(١) خ (٣٨٨٣)، م (٣٥٧).

النَّـظْم

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ شِرْكِ أَهْلِ الزَّمَانِ وَشِدَّتِهِ

٣١١	وَكَانَ شِـرْكُ الأَوَّلِيـنَ فِـي الرَّخَا	وَالْآنَ بَـاضَ الْمُغْتَـوِي[١] وَفَرَّخَـا
٣١٢	أَرْضَاهُمُ[٢] قَـالَ: اجْعَلُوا الْوَلَائِجَا	وَاقْضُـوا بِهِمْ فِي الشِّـدَّةِ الْحَوَائِجَا[٣]
٣١٣	أَعْمَالُكُـمْ قَـدْ ضَعُفَتْ قَصَّـرْتُمُ	فَادْعُوهُـمُ فِـي كُلِّ مَا أَرَدتُّـمُ
٣١٤	فَامْتَثَلُـوا أَمْـرَ اللَّعِيـنِ السَّـاعِي	فِـي أَنَّهُـمْ يَعْصُـونَ أَمْـرَ الدَّاعِـي
٣١٥	مَـا أَنْكَـرُوا جَمِيعُهُـمْ أَنْ يُعْبَدَا[٤]	بَـلْ أَنْكَـرُوا مِـنْ جَهْلِهِـمْ أَنْ يُفْـرَدَا

الغريـب

(**الرَّخَا**): مقصورٌ مِنَ الرَّخَاءِ، وهو: سَعةُ العَيشِ[٥].

(**بَاضَ... وَفَرَّخَا**): كِنايةٌ عن مُلازمَتِه لهم، وأنَّه اتَّخذَهم مَقرًّا ومَسْكنًا لا يُفارِقُهم، كما يُلازِمُ الطائِرُ موضِعَ بَيْضِه وأفراخِه؛ لأنَّ الطائِرَ إنَّما يَبيضُ ويُفرِّخُ في مُستقَرِّه[٦].

(**الْمُغْتَوِي**): المُجتهِدُ في الغَوايةِ والبِدعةِ والشِّرْكِ، والمرادُ به: إبليسُ.

(**الْوَلَائِجَا**): جمعُ وَلِيجةٍ، وهي: المَدْخَلُ إلى الشيءِ.

---

(١) في المخطوطِ: (المُسْتَفِزّ).

(٢) في المخطوطِ: (أَوْصَاهُمُوا).

(٣) في المخطوطِ: (وَاقْضُوا بِهِمْ لِفَضْلِهِمْ حَوَائِجَا).

وقد ورَدَ في المخطوطِ أبياتٌ زائدةٌ بعدَ هذا البيتِ وحذَفَها الناظمُ في الأصلِ، وهي:

قَدْ جَعَلُوا الْحُقُــوقَ لِلأَمْوَاتِ	وَعَدَلُوا عَنْ كَامِــلِ الصِّفَاتِ
هَذَا صَنِيــعُ الأَوَّلِيــنَ قَبْلَهُمْ	وَسَــائِطًا يَدْعُونَ وَاسْتِقْلَالَهُمْ
وَلَمْ يُفَــرِّقْ بَيْنَهُمْ بَــلْ قُوتِلُوا	لِكُفْرِهِمْ وَالشَّرْعُ حُكْمٌ أَعْدَلُ

وكتَبَ الناظِمُ - رحمه الله - في الأصلِ مُعلِّقًا: أي: لم يُفرِّقْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بينَ مَن جعلَهم وسائِطَ ومَن طلبَهم استِقلالًا.

(٤) ضُبِطَ في الأصلِ: (يعبُدا) هكذا، والصوابُ: (يُعْبَدَا) كما بيَّنْتُه في الشَّرحِ.

(٥) تهذيب اللُّغةِ (٧/ ٢٢١).

(٦) مقاييس اللُّغةِ (١/ ٣٢٧)، وكَشْف المُشكِلِ (٤/ ٣٨)، والنِّهاية (٣/ ٤٢٥).

الشَّـرْح

(٣١١- ٣١٥) يُبيِّنُ الناظِمُ في هذا الفصلِ أنَّ شِركَ الآخِرِينَ أشَدُّ مِن شِركِ الأوَّلِين فيقولُ:

١- إنَّ شِركَ الأوَّلِينَ كان في الرَّخاءِ، وأمَّا في الشِّدَّةِ فيَدْعُونَ اللهَ وحدَهُ، كما قال اللهُ عنهم: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [العنكبوت].

وأمَّا شِركُ أهلِ هذا الزَّمانِ فأقبَحُ؛ لأنَّهم يَدْعُونَ الأولياءَ في الشِّدَّةِ والرَّخاءِ، كما هو مُشَاهَدٌ لكلِّ ذي عَيْنَيْنِ اليومَ.

٢- أنَّ (المُغْتَوِي) - وهو الشَّيطانُ - نشَرَ الشِّركَ بينَهم نَشْرًا واسعًا، فقال لهم - مُلَبِّسًا عليهم -: إنَّ هؤلاءِ الأولياءَ لهم بَرَكةٌ عظيمةٌ ومَنزِلةٌ عالِيَةٌ عندَ اللهِ، وهو ما يَجعَلُ الاستِغاثةَ بهم محبوبةً عندَ اللهِ - لأنَّ اللهَ يُحِبُّهم ويُعظِّمُهم - بدَليلِ أنَّ أُناسًا حصَلَ لهم خيرٌ واستِجابةُ دُعاءٍ وشِفاءٌ، ونحوُ ذلك.

ثمَّ صارَ هؤلاءِ القُبورِيُّون يَزيدونَ على ذلك بالحكاياتِ الكاذبةِ لتَصيرَ حقيقةً وعقيدةً.

٣-وقولُه: (اجْعَلُوا الوَلَائِجَا) أيِ: اتَّخِذُوهم واسِطةً وقُرْبَى تُقرِّبُكم إلى اللهِ.

٤-ثمَّ إنَّه لَبَّسَ عليهم حِيلةً إبليسيةً فقال لهم: بأنَّكم قصَّرْتُم في عِبادةِ اللهِ ولَستُم كالسلَفِ الصالحِينَ، فسُدُّوا هذا النَّقْصَ بتَعظيمِ الأولياءِ والاستِغاثةِ بهم لمكانَتِهم عندَ اللهِ، واستَغِيثوا بهم في جميعِ حوائِجِكم، فسيَحصُلُ لكم أنتم المَكانةُ العالِيةُ كذلك.

٥- وبهذا صارَ الشِّركُ عقيدةً عندَهم يَصعُبُ أن تتزَحْزَحَ، فعصَوْا كلَّ داعِيَةٍ إلى التَّوحيدِ، وامتثَلُوا أمرَ اللَّعينِ إبليسَ الذي سَعَى بهم إلى كُلِّ شِرْكٍ.

٦- ثمَّ ختَمَ الشيخُ ببَيْتٍ مُهِمٍّ، وهو: أنَّ المشركِينَ لم يُنكِرُوا على النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا على الأنبياءِ ولا على دُعاةِ التَّوحيدِ أن يعبُدُوا اللهَ، ولكنَّهم أنكَرُوا إفرادَ اللهِ بالعُبوديَّةِ؛ لأنَّ ذلك يَهدِمُ كلَّ باطلٍ بَناهُ المشركونَ، وهذا معنَى قولِه: (يُعْبَدَا... يُفْرَدَا).

وهذا هو السِّرُّ في مُحارَبةِ أهلِ الباطلِ لكلِّ داعيةٍ إلى التَّوحيدِ. فتأَمَّلْ.

النَّظْم

فَصْلٌ: فِي وُجُوبِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ[1]

٣١٦	وَالْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ فَرْضٌ لَازِمُ	فِي الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى فَأَيْنَ الْعَالِمُ؟!
٣١٧	فِي آيَةِ[2] الْكُرْسِيِّ وَالنَّحْلِ الَّذِي	يَكْفِي وَيَشْفِي فَاشْرَبِ الصَّافِ[3] الْعَذِي
٣١٨	فَكُلُّ مَا قَدْ جَاوَزَ[4] الْمَشْرُوعَا	فَإِنَّهُ الطَّاغُوتُ قُلْ مَمْنُوعَا
٣١٩	عِبَادَةً أَوْ طَاعَةً أَوْ حُبَّا	سَمَّى الْمُطَاعَ فِي الضَّلَالِ رَبَّا
٣٢٠	هَذَا عَدِيٌّ قَالَ: لَسْنَا نَعْبُدُ	قَالَ النَّبِيُّ: لَيْسَ هَذَا الْمَقْصَدُ
٣٢١	يَتْلُو عَلَيْهِ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ﴾	أَرْبَابَهُمْ مُبَيِّنًا أَخْبَارَهُمْ
٣٢٢	هِيْ طَاعَةُ الأَحْبَارِ فِي التَّحْلِيلِ	كَذَاكَ فِي التَّحْرِيمِ[5] بِالتَّضْلِيلِ

(١) في المخطوطِ: (بيان الكُفرِ بالطاغوتِ الذي هو شَرْطٌ في كلمةِ الإخلاصِ).
(٢) في الأصلِ: (آيَتِ) بالتاءِ المفتوحةِ، وهي لغةٌ في التَّاءِ المربوطةِ، وبها جاءَ القرآنُ في مواضعَ نحوُ ﴿رَحْمَتَ﴾ و﴿نِعْمَتَ﴾.
(٣) في المخطوطِ: (المَاءَ).
(٤) في المخطوطِ: (إِذْ كُلُّ مَا تَجَاوَزَ).
(٥) في الأصلِ: (التَّجْرِيمِ) بالجيمِ، مِنَ الجُرمِ. وفي المخطوطِ: (التَّحْرِيمِ) بِالحاءِ، وهو الصوابُ؛ لأنَّه الموافِقُ

الغريب

(**الْعَـذِي**) يُقـالُ: أرضٌ عَذِيـةٌ وعَـذاةٌ، وهـي: الأرضُ الطَّيِّبـةُ التُّرْبـةِ، واسـتَعْذَيْتُ المـكانَ: وافَقَنـي هـواؤُه واسـتطَبْتُه [(١)].

(**الأَحْبَارِ**): جمعُ حَبْرٍ، وهو العالِمُ بتَحبيرِ الكلامِ والعِلمِ وتَحسينِه [(٢)].

الشَّـرْح

(**٣١٦- ٣١٧**) في هذا الفصلِ يذكُرُ الناظِمُ الأدلَّةَ على أنَّ مِن تحقيقِ التَّوحيدِ: الكُفرَ بالطاغُوتِ - وهو: كُلُّ ما عُبِدَ مِن غيرِ اللهِ - فيَقولُ: إنَّ الكُفرَ بالطاغوتِ فرضٌ لازمٌ لا يَحِلُّ لأحَدٍ التَّهاوُنُ فيه، وقد ذكَرَهُ اللهُ في مواضِعَ أشارَ الناظِمُ مِنها إلى موضعَينِ:

١- آيةِ الكُرْسيِّ: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

٢- وآيةِ سُورةِ النَّحلِ: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]. وكِلاهُما يَكفي ويَشفي مِن أَدْواءِ الشِّركِ لمَن وفَّقَه اللهُ وأرادَ له الهِدايةَ.

وها هنا أُمورٌ:

١- قولُه: (**فِي آيَةِ الكُرْسِيِّ**) أي: الآيةِ التي بعدَ آيةِ الكُرسيِّ، ونَسَبها إليها لأجلِ المُجاوَرةِ، وهذا في البلاغةِ يُسمَّى «المَجازَ المُرسَلَ» الذي تَرجِعُ عَلاقتُه لحديثِ عَدِيٍّ الآتي.

---

(١) الصحاح (٦/ ٢٤٢٣)، وتاج العروس (٣٩/ ٢٤).

(٢) الصحاح (٢/ ٦٢٠).

إلى المُجاوَرةِ، ومنه قولُ عبدِ اللهِ بنِ الشِّخِّيرِ لمَّا وفَدَ إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في رَهْطٍ مِن بَني عامِرٍ قالَ: «فأَتَيْناهُ فسَلَّمْنا عليه فقُلْنا:... وأنتَ الجَفْنةُ الغَرَّاءُ...»[1]. وإنَّما قالُوا له ذلك لأنَّ العربَ كانت تَدْعُو السَّيِّدَ المِطْعامَ جَفْنةً لأنَّه يَضَعُها ويُطعِمُ الناسَ فيها فسُمِّيَ باسمِها لكثرةِ مُجاورَتِه لها.

٢- خَصَّ الناظِمُ هاتينِ الآيتَينِ دُونَ غيرِهما لأنَّهما أكثَرُ صَراحةً مِن غيرِهما.

٣- وقولُه: (**فَأَيْنَ الْعَالِمُ**) أي: أينَ العالِمُ العاقلُ الذي يعي ذلك.

٤- وقولُه: (**الصَّافِ العَذِي**) أرادَ الماءَ الصافِيَ الطَّيِّبَ، أي: مَن أرادَ صفاءَ التَّوحيدِ فلْيَنْهَلْ مِن هاتينِ الآيتَينِ.

(٣١٨- ٣٢٢) أي: ومعنَى الطاغوتِ: هو كلُّ ما تَجاوَزَ به العَبْدُ حَدَّه؛ مِن مَعبودٍ، أو مَتْبوعٍ، أو مُطاعٍ، أو محبوبٍ. وقد سمَّاه اللهُ رَبًّا كما في حديثِ عَدِيِّ بنِ حاتمٍ عندَ التِّرمذيِّ وابنِ جَريرٍ وغيرِهما قال: أتيتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفي عُنُقي صَليبٌ مِن ذَهَبٍ، فقال: (يَا عَدِيُّ، اطْرَحْ هَذَا الوَثَنَ مِنْ عُنُقِكَ!) قال: فطرَحْتُه، وانتهَيْتُ إليه وهو يَقرأُ سورةَ براءةَ، فقرأَ هذه الآيةَ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، إنَّا لَسْنَا نعبُدُهم! فقال: (أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَتُحِلُّونَهُ؟) قال: قلتُ: بَلَى. قال: (فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ)[2].

---

(١) حم (١٦٣١١)، وابن أبي عاصمٍ في الآحادِ (١٤٨٢)، وابن أبي الدُّنيا في الصَّمتِ (٧٣)، وابن شَبَّةَ في تاريخ المدينةِ (٢/ ٥٢٠)، وأبو نُعَيمٍ في معرفةِ الصَّحابةِ (٤٢١٩)، والبيهقيُّ في الآدابِ (٣١٠)، والضِّياء في المُختارةِ (٤٤٦) عن مَهْدِيِّ بنِ مَيمونٍ، عن غَيلانَ بنِ جريرٍ، عن مُطرِّفِ بنِ عبدِاللَّهِ، عن أبيه به، وإسنادُهُ صحيحٌ.

(٢) خت (٧/ ١٠٦)، ت (٣٠٩٥) واستَغْرَبَه، و ج (١١/ ٤١٧)، و حا (٦/ ١٨٩٥ رقم١٠٠٥٧)، و طب (٢١٨)، ويعقوب بن سفيانَ في مَشْيَخَتِه (١٣٢)، والنَّحَّاس في معاني القرآنِ (٣/ ٢٠٢)، و هق (٢٠٣٥٠)، وفي المَدْخل (١٩٥)، وابن بِشرانَ في أماليه (١٢٨٢)، والواحدي في الوسيطِ (٤٠٦)، وأبو الحُسَينِ

فدَلَّ على أنَّ طاعةَ غيرِ اللهِ فيما هو للهِ مِنَ الشِّركِ واتِّخاذِ الأربابِ مِن دُونِ اللهِ.

قال ابنُ القَيِّمِ: والطاغُوتُ: كُلُّ ما تَجاوَزَ به العبدُ حَدَّه: مِن مَعبودٍ أو مَتبوعٍ أو مُطاعٍ؛ فطاغُوتُ كُلِّ قومٍ: مَن يَتحاكَمُونَ إليه غيرَ اللهِ ورسولِه، أو يعبُدُونَه مِن دُونِ اللهِ، أو يَتَّبِعُونَهُ على غيرِ بَصيرةٍ مِنَ اللهِ، أو يُطيعونَهُ فيما لا يَعْلَمُونَ أنَّه طاعةٌ للهِ؛ فهذه طواغِيتُ العالَمِ إذا تأَمَّلْتَها وتأمَّلْتَ أحوالَ الناسِ معها، رأَيْتَ أكثَرَهم عدَلُوا مِن عِبادةِ اللهِ إلى عِبادةِ الطاغوتِ، وعنِ التَّحاكُمِ إلى اللهِ وإلى الرَّسولِ، إلى التَّحاكُمِ إلى الطاغوتِ، وعن طاعتِه ومُتابَعةِ رَسولِه إلى طاعةِ الطاغوتِ ومُتابَعتِه، وهؤلاءِ لم يسلُكُوا طريقَ الناجِينَ الفائزِينَ مِن هذه الأُمَّةِ - وهُمُ الصَّحابةُ ومَن تَبِعَهم - ولا قصَدُوا قَصْدَهم، بلْ خالَفُوهم في الطريقِ والقَصْدِ معًا [1].

قال الشيخُ سُليمانُ بنُ عبدِاللهِ: ومعنَى الكُفرِ بالطاغوتِ: هو خَلْعُ الأندادِ والآلِهةِ التي تُدْعَى مِن دُونِ اللهِ مِنَ القلبِ، وتَركُ الشِّركِ بها رأسًا، وبُغْضُه وعَداوَتُه.

ومعنَى الإيمانِ باللهِ: هو إفرادُه بالعِبادةِ التي تَتضمَّنُ غايةَ الحُبِّ بغايةِ الذُّلِّ والانقِيادِ لأَمْرِه، وهذا هو الإيمانُ بالله المستَلْزِمُ للإيمانِ بالرُّسُلِ - عليهم السلامُ - المُستلزِمُ لإخلاصِ العِبادةِ لله تعالى، وذلك هو تَوحيدُ اللهِ تعالى ودِينُه الحَقُّ المستلزِمُ للعلمِ النافعِ، والعمَلِ الصالحِ، وهو حقيقةُ

الصَّيرفيُّ الطُّيوريُّ الحنبليُّ في الطُّيورياتِ (١٦٧)، والخطيبُ في الفقيه والمتفَقِّه (٧٤٧). قال شيخُ الإسلامِ في مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧): وهو حديثٌ حسَنٌ طويلٌ. ا.هـ. ورواه ابنُ سعدٍ (٢٨٤ و٢٨٩) مِن طريقَينِ أُخريَينِ مُطوَّلًا لكن عنِ الواقديِّ، ورواه يحيَى بنُ سَلَّامٍ في تفسيرِه (كما في تفسيرِ ابنِ أَبي زَمنِين ١/ ٢٩٣) مِن طريقٍ ثالثةٍ تَحتاجُ إلى تحريرٍ، وله شواهِدُ، مِنها عن حُذَيفةَ موقوفًا عندَ ابنِ جريرٍ وابنِ أَبي حاتمٍ والبيهقيِّ، وفسَّرَه السلفُ كذلك.

(١) إعلام الموقِّعِين، عن ربِّ العالَمين (١/ ٤٠).

شهادةِ أنْ لَا إلهَ إلَّا اللهُ، وحقيقةُ المعرِفةِ باللهِ، وحقيقةُ عبادتِه وحدَهُ لا شَريكَ له [١].

النَّظم

٣٢٣	وَالْحُكْمُ بِالْقَانُونِ أَمْرٌ مُنْكَرُ	لَا حَبَّذَا مَأْمُورُهُمْ وَالْآمِرُ
٣٢٤	قَدْ عَزَلَ الْقَانُونُ فِيكُمْ شَرْعَهْ	وَدِينَهُ غَيَّرْتُمُ بِالْبِدْعَهْ
٣٢٥	مَا عَلِمَ الْمِسْكِينُ[٢] حِينَ يُدْهِنُ	﴿لَا تَجِدُ﴾[٣] ﴿لَا تَقْعُدُوا﴾ ﴿لَا تَرْكَنُوا﴾
٣٢٦	يَقُولُ: دِينِي لِي وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا﴾	تَكْفِي وَلَكِنْ قَدْ دَهَاهُمْ جَهْلُهَا [٤]
٣٢٧	قَدْ أُنْزِلَتْ لِلْفَرْقِ وَالْمُصَارَمَهْ	فَاتُّخِذَتْ لِلْجَمْعِ وَالْمُسَالَمَهْ [٥]

الغريب

(**لَا حَبَّذَا**): تُقالُ في الذَّمِّ [٦].

(**عَزَلَ**): عزَلْتُ الشَّيءَ عن غَيرِهِ عَزْلًا: نَحَّيْتُهُ عنه [٧].

(**يُدْهِنُ**): يُحابِي في الحُكمِ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ.

(**دَهاهُمْ**): أصابَهُم.

(**الْمُصَارَمَهْ**): المُقاطَعَة.

---

(١) تيسير العزيز الحميد (ص٩٧).

(٢) في المخطوطِ: (الجَهولُ) بدلَ (المِسْكِينُ)، وسَقَطتْ (لا) الثالثةُ، ووقَعَ في الأصلِ: (تعقدوا) بدَلَ: (تَقْعُدُوا)، وهو خطأٌ مطبعيٌّ صحَّحَه الناظِمُ في الهامشِ.

(٣) كذا في الأصلِ، والمخطوطِ. وتُشبَعُ الدالُ للوزنِ.

(٤) كذا في الأصلِ. وفي المخطوطِ: (نَصٌّ وَلَكِنْ قَدْ دَهَاهُ جَهْلُهَا).

(٥) وفي المخطوطِ:

(مَا أُنْزِلَتْ لِلْجَمْعِ وَالْمُسَالَمَهْ ... بَلْ نُزِّلَتْ لِلْفَرْقِ وَالْمُصَارَمَهْ).

(٦) تاج العروس (٩/ ٣٩٣).

(٧) المصباح (٢/ ٤٠٧).

(**لِلْجَمْعِ**): الاجتِماعِ.

(**الْمُسَالَمَهْ**): يُقالُ: سالَمَا مُسالَمةً: صالَحَا، ومنه الحديثُ: (**أَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ**)(١)، هو مِنَ المُسالَمةِ وتَركِ الحَرْبِ، ويَحتمِلُ أن يكونَ دُعاءً وإخبارًا(٢).

الشَّـرْح

(**٣٢٣- ٣٢٤**) يُبيِّنُ الناظِمُ أنَّ الحُكمَ بالقَوانينِ المُخالِفةِ للشريعةِ هو مِنَ الحُكمِ بالطاغوتِ، وقد قال اللهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٠].

وأشارَ الناظِمُ إلى أنَّ مَن حارَبَ الدَّعوةَ قد عزَلَ حُكْمُهمْ بالقَوانينِ شريعةَ اللهِ وأحكامَهُ ونَحَّاها، كما غيَّرُوا دِينَ اللهِ بكثرةِ البِدَعِ التي غيَّرتْ مَعالمَ الدِّينِ.

قال العلامةُ ابنُ سَعْديٍّ: كُلُّ مَن حكَمَ بغيرِ شرعِ اللهِ فهو طاغوتٌ. والحالُ أنَّهم قد ﴿أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾، فكيفَ يَجتمِعُ هذا والإيمانَ؟ فإنَّ الإيمانَ يَقتضي الانقِيادَ لشرعِ اللهِ وتَحكيمَه في كُلِّ أمرٍ مِنَ الأمورِ، فمَنْ زعَمَ أنَّه مُؤمِنٌ واختارَ حُكمَ الطاغوتِ على حُكمِ اللهِ، فهو كاذِبٌ في ذلك. وهذا مِن إضلالِ الشيطانِ إيَّاهم؛ ولهذا قال: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا ۝٦٠﴾ عنِ الحَقِّ.

﴿فَكَيْفَ﴾ يكونُ حالُ هؤلاءِ الضالِّينَ ﴿إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [النساء: ٦٢] مِنَ المعاصي، ومنها تحكيمُ الطاغوتِ؟!

﴿ثُمَّ جَآءُوكَ﴾ مُعتذِرِينَ لِمَا صدَرَ مِنهم، ويقولونَ: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا ۝٦٢﴾ أي: ما قصَدْنَا في ذلك إلَّا الإحسانَ إلى المُتخاصِمَينِ والتَّوفيقَ

(١) خ (١٠٠٦)، م (٢٥١٥) عن أبي هُريرةَ.
(٢) تاج العروس (٣٢/ ٣٨٦).

بينَهم. وهُمْ كَذَبَةٌ في ذلك؛ فإنَّ الإحسانَ كُلَّ الإحسانِ: تحكيمُ اللهِ ورسولِه؛ ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة].

ولهذا قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ [النساء: ٦٣] أي: مِنَ النِّفاقِ والقصدِ السَّيِّئِ. ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾ أي: لا تُبالِ بهم ولا تُقابِلْهم على ما فعَلُوه واقترَفُوه. ﴿وَعِظۡهُمۡ﴾؛ أي: بَيِّنْ لهم حُكمَ اللهِ تعالى مع التَّرغيبِ في الانقِيادِ لله، والتَّرهيبِ مِن تَركِه، ﴿وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا ۝٦٣﴾ أي: انصَحْهُم سِرًّا بينَك وبينَهم، فإنَّه أنجَحُ لحُصولِ المَقصودِ، وبالِغْ في زَجْرِهم وقَمْعِهم عمَّا كانوا عليه [(١)].

وقد كان البيتُ بخَطِّ الناظِمِ هكذا:

وَالْحُكْمُ بِالقَانُونِ كُفْرٌ وَاضِحْ يَا خَيْبَةَ السَّاعِي لَهُمْ وَالنَّاصِحْ

ثمَّ عَدَّلَه الناظمُ إلى ما تَرى، وكأنَّه خَشِيَ أن يُفْهَمَ منه تكفيرُ مَن حكَمَ بالقانونِ مُطلَقًا، وهذا خلافُ الصوابِ عندَ المُحقِّقِينَ.

قال ابنُ أَبي العِزِّ: وهنا أمرٌ يَجِبُ أن يُتفطَّنَ له، وهو: أنَّ الحُكمَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ قد يكونُ كُفرًا ينقُلُ عنِ المِلَّةِ، وقد يكونُ مَعْصِيَةً: كبيرةً أو صَغيرةً. ويكونُ كُفرًا: إمَّا مَجازِيًّا، وإمَّا كُفرًا أصغَرَ، على القولَينِ المذكورَينِ؛ وذلك بحسَبِ حالِ الحاكِمِ:

فإنَّه إنِ اعتقَدَ أنَّ الحُكمَ بما أنزَلَ اللهُ غيرُ واجبٍ، وأنَّه مُخيَّرٌ فيه، أوِ استَهانَ به مع تيقُّنِه أنَّه حُكمُ اللهِ: فهذا كُفرٌ أكبَرُ.

وإنِ اعتقَدَ وجوبَ الحُكمِ بما أنزَلَ اللهُ، وعَلِمَه في هذه الواقعةِ، وعدَلَ عنه مع اعترافِه بأنَّه مُستحِقٌّ للعُقوبةِ، فهذا عاصٍ ويُسمَّى كافِرًا كُفرًا مَجازِيًّا، أو كُفرًا أصغَرَ.

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص١٨٤).

وإنْ جَهِلَ حُكمَ اللهِ فيها - مع بَذلِ جُهدِه واستِفراغِ وُسعِهِ في معرفةِ الحُكمِ وأخطَأَهُ - فهذا مُخطِئٌ له أَجرٌ على اجتِهادِه وخَطَؤُه مَغفورٌ [١].

وقال الشيخُ عبدُاللطيفِ بنُ عبدِالرحمنِ: يحرُمُ التحكيمُ إذا كان المستَنَدُ إلى شريعةٍ باطِلةٍ تُخالِفُ الكِتابَ والسُّنَّةَ، كأحكامِ اليُونانِ والإفرنجِ والتَّترِ وقَوانينِهم التي مَصْدَرُها آراؤُهم وأهواؤُهم، وكذلك سَوالِفُ الباديةِ وعاداتُهم الجاريةُ. فمَنِ استَحَلَّ الحُكمَ بهذا في الدِّماءِ أو غيرِها فهو كافِرٌ؛ قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]، وهذه الآيةُ ذكَرَ فيها بعضُ المفسِّرِينَ: أنَّ الكُفرَ المرادَ هنا كُفرٌ دُونَ الكُفرِ الأكبَرِ؛ لأنَّهم فَهِمُوا أنَّها تَتناوَلُ مَن حكَمَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ، وهو غيرُ مُستحِلٍّ لذلك، لكنَّهم يَتنازَعونَ في عُمومِها للمُستحِلِّ، وأنَّ كُفرَهُ مُخرِجٌ عنِ المِلَّةِ [٢].

وقال شيخُنا ابنُ بازٍ: الحُكَّامُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ أقسامٌ، تَختلِفُ أحكامُهم بحسَبِ اعتِقادِهم وأعمالِهم، فمَن حكَمَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ - يَرى أنَّ ذلك أحسَنُ مِن شرعِ اللهِ - فهو كافِرٌ عندَ جميعِ المسلِمينَ، وهكذا مَن يُحكِّمُ القوانينَ الوضعيةَ بدلًا مِن شرعِ اللهِ، ويَرى أنَّ ذلك جائزٌ، ولو قال: إنَّ تحكيمَ الشريعةِ أفضَلُ، فهو كافِرٌ لكونِهِ استَحَلَّ ما حرَّمَ اللهُ.

أمَّا مَن حكَمَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ اتِّباعًا للهَوى، أو لِرشوةٍ أو لعَداوةٍ بينَهُ وبين المَحكومِ عليه، أو لأسبابٍ أُخرى وهو يَعلمُ أنَّه عاصٍ لله بذلك، وأنَّ الواجِبَ عليه تحكيمُ شرعِ اللهِ، فهذا يُعتبَرُ مِن أهلِ المَعاصي والكبائرِ، ويعتبَرُ قد أتَى كُفرًا أصغَرَ، وظُلمًا أصغَرَ، وفِسقًا أصغَرَ، كما جاء هذا المعنَى عنِ ابنِ عبَّاسٍ - رضي الله عنهما

(١) شرح العقيدة الطَّحاويةِ (ص٣٠٥).
(٢) مِنهاج التأسيسِ (ص٧١).

- وعن طاوسٍ وجماعةٍ مِنَ السلَفِ الصالحِ، وهو المعروفُ عندَ أهلِ العِلمِ[(١)].

وقولُه: (لَا حَبَّذَا) أي: لا مَرْحَبًا بالآمِرِ ولا بالمأمورِ في تحكيمِ القوانينِ المخالِفةِ للشريعةِ.

(٣٢٥) وقولُه: (مَا عَلِمَ) أي: ما عَلِمَ هذا الحاكِمُ أنَّه حِينَ يُحابِي مَنْ يُحِبُّ في الحُكمِ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ أنَّه خالَفَ وَعِيدَ اللهِ وتهديدَهُ، في مواضِعَ، منها: ما أشار إليه الناظِمُ بقولِه: (لَا تَجِدُ) و(لَا تَقْعُدُوا) و(لَا تَرْكَنُوا) إلى آياتٍ ثلاثٍ؛ وهُنَّ:

قولُه تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ الآيةَ [المجادلة: ٢٢].

وقولُه تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾﴾ [النساء].

وقولُه تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ الآيةَ [هود: ١١٣].

فدَلَّتْ هذه الآياتُ على أنَّه لا يَحِلُّ لمؤمنٍ يُؤمِنُ باللهِ حقَّ الإيمانِ أنْ يُلْقِيَ بالمَوَدَّةِ إلى مَن حادَّ اللهَ ورسولَه، أو أنْ يَقْعُدَ معهم، أو يَميلَ إليهم بمُوافقَتِهم على ظُلمِهم والرِّضا به.

وفي الآيةِ الأُولى «أخبرَ أنَّك لا تَجِدُ مُؤمِنًا يُوادُّ المُحادِّينَ لِلَّهِ ورسولِهِ؛ فإنَّ نَفْسَ الإيمانِ يُنافي مُوادَّتَهُ كما يَنفي أحدُ الضِّدَّيْنِ الآخَرَ، فإذا وُجِدَ الإيمانُ انتفى ضِدُّهُ

---

(١) مجموع فتاوى ابنِ باز (٤/ ٤١٦) جمع الشُّوَيعِر.

وهو مُوالاةُ أعداءِ اللَّهِ، فإذا كانَ الرَّجُلُ يُوالي أعداءَ اللَّهِ بقَلْبِهِ؛ كانَ ذلك دليلًا على أنَّ قلبَهُ ليسَ فيه الإيمانُ الواجِبُ»[(١)].

فمَن كان مِن أهلِ الإيمانِ فهو الأعلَى كائنًا مَن كان، وهو الذي يكتُبُ اللهُ له العاقبةَ في الدَّارينِ، ومَن حادَّ اللهَ ورسولَهُ فهو الأدنَى، وهو الذي سيكتُبُ اللهُ له الذُّلَّ والصَّغارَ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡأَذَلِّينَ ٢٠﴾ [المجادلة]، إذا عُرِفَ هذا فقد مضَتْ سُنَّةُ اللهِ أنَّ كُلَّ مَن نصرَ التوحيدَ كتَبَ اللهُ له النَّصرَ والتأييدَ ولو ضعُفَت عُدَّتُه وعُدَدُه، ومَن حارَبَه كتَبَ اللهُ عليه الدَّبارَ والغَلَبَةَ ولو كثُرَ عَتادُه وعَدَدُه؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ٥١ يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡۖ وَلَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ٥٢﴾ [غافر].

وقولُهُ: (**لَا تَجِدُ**): ضبَطَها الناظِمُ بِضَمِّ الدَّالِ الذي يُشيرُ إلى إشباعِهِ، وهو كذلك؛ فإنَّه لا يَستقيمُ وزنُ البيتِ إلَّا بإشباعِ ضَمَّتِه حتَّى يَتولَّدَ حرفُ الواوِ؛ وإشباعُ الحَرَكةِ حتَّى يَتولَّدَ مِنها حرفٌ: هو لُغةٌ صحيحةٌ في كِتابِ الله في قِراءةِ هِشامٍ عنِ ابنِ عامرٍ: «**فَاجْعَلْ أَفْئِيدَةً مِنَ النَّاسِ**»[(٢)]. وتَقولُ العَرَبُ في صَيَارِفَ ومَسَاجِدَ ومَنَابِرَ: صَيارِيفُ ومَساجِيدُ ومَنابيرُ كما أشار إليه سِيبويه[(٣)].

(٣٢٦- ٣٢٧) يُشيرُ الناظمُ إلى أنَّ سُورةَ الكافرونَ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾؛ أُنزِلَت لأجلِ البَراءةِ مِنَ الشِّرْكِ وأهلِه، ولكنْ لِجَهْلِ أهلِ البِدعِ بحَقائقِ القرآنِ ومَعانيهِ عِندَ السَّلَفِ، فَهِمُوا منها العَكْسَ، وهو مُداهَنتُهم والاجتِماعُ بهم، مع أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبَرَ أنَّها بَراءةٌ مِنَ الشِّركِ؛ كما في المُسنَدِ والسُّنَنِ[(٤)]، ولفظُه عند

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٧).
(٢) النَّشر (٥/ ١٧٦٣).
(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٢٨).
(٤) حم (٢٣٨٠٧)، وش (٢٧٠٥٩ و٢٧٠٦٠)، ومي (٣٤٢٧)، ود (٥٠٥٥)، وسك (١٠٥٦٨)، وحب

سعيدِ بنِ منصورٍ عن عبدِالرَّحمنِ بنِ نَوْفلٍ الأَشْجَعيِّ، عن أبيه، قالَ: قُلتُ: يا رسولَ اللَّهِ، إنِّي حديثُ عَهدٍ بشِرْكٍ، فمُرْني بأَمرٍ يُبرِّئُني مِنَ الشِّركِ. قالَ: (اقْرَأْ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾)، فما أخطَأَها أبي مِن يومٍ ولا لَيلةٍ حتَّى فارَقَ الدُّنيا [1].

قال ابنُ القيِّمِ: النَّفْيُ المَحْضُ، فهذا هو خاصَّةُ هذه السُّورةِ العَظيمةِ، فإنَّها سُورةُ بَراءةٍ مِنَ الشِّرْكِ، كما جاء في وَصفِها أنَّها بَراءةٌ مِنَ الشِّركِ، فمَقصودُها الأعظَمُ هو البَراءةُ المطلوبةُ بينَ المُوحِّدِينَ والمُشرِكِينَ؛ ولهذا أتَى بالنَّفْيِ في الجانبَينِ تحقيقًا للبَراءةِ المطلوبةِ، هذا مع أنَّها متضمِّنةٌ للإثباتِ صريحًا، فقولُهُ: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ٢﴾ [الكافرون] بَراءةٌ مَحْضةٌ، ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ٣﴾ [الكافرون] إثباتُ أنَّ له معبودًا يعبُدُه وأنتُم بَريئونَ مِن عِبادتِه، فتَضمَّنَتِ النَّفْيَ والإثباتَ، وطابقَتْ قولَ إمامِ الحُنفاءِ: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ٢٦ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزُّخرُف]، وطابقَتْ قولَ فِئةِ المُوحِّدِينَ: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦]، فانتظَمَتْ حقيقةَ لا إلهَ إلَّا اللهُ تعالى.

ولهذا كان النبيُّ ﷺ يَقرُنُها بسُورةِ ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في سُنَّةِ الفَجرِ وسُنَّةِ المَغرِبِ [2]؛ فإنَّ هاتينِ السُّورتَينِ سُورتَا الإخلاصِ والتَّوحيدِ الذي لا نَجاةَ للعبدِ ولا فَلاحَ إلَّا بهما، وهما:

---

(٧٩٠)، وك (٣٩٨٢)، وت (٣٤٠٣) وقال بعدَه: «عن إسرائيلَ، عن أبي إسحاقَ، عن فَرْوةَ بنِ نَوْفلٍ، عن أبيه، أنَّه أتَى النبيَّ ﷺ فذكَرَ نحوَهُ بمعناهُ، وهذا أَصَحُّ. وروَى زُهَيرٌ هذا الحديثَ عن أبي إسحاقَ، عن فروةَ بنِ نوفلٍ، عن أبيه، عنِ النبيِّ ﷺ نحوَه، وهذا أشبَهُ وأَصَحُّ مِن حديثِ شُعبةَ، وقدِ اضطرَبَ أصحابُ أبي إسحاقَ في هذا الحديثِ، وقد رُوِيَ هذا الحديثُ مِن غيرِ هذا الوجهِ، قد رواهُ عبدُالرحمنِ بنُ نوفَلٍ، عن أبيه، عنِ النبيِّ ﷺ، وعبدُالرحمنِ هو: أخو فَرْوةَ بنِ نوفلٍ». وصحَّحَه ابنُ حِبَّانَ والحاكِمُ. وقالَ الحافظُ في نتائجِ الأفكارِ (٣/ ٦١): حديثٌ حسَنٌ.

(١) سع (١٢٨).

(٢) مرويٌّ عن جمعٍ من الصحابة منهم: عن ابن عمر عند حم (٤٧٦٣) س (١٠٠٤) سي (١٨٩٣) ش (٦٣٩٤) وصححه حب (٢٤٥٩) وساق فيه عن جماعة من الصحابة. وعن عبد اللهِ بنِ مسعودٍ عند ت (٤٣١) واستغربه، يع (٥٠٤٩) الطحاوي في معاني الآثار (١٧٦٧).
وهو عند م (٧٢٦) في ركعتي الفجرِ عن أبي هريرةَ.

توحيدُ العِلمِ والاعتِقادِ، المتضَمِّنُ تنزيهَ اللهِ عمَّا لا يَليقُ به مِنَ الشِّرْكِ والكُفرِ والوَلَدِ والوالدِ، وأنَّه إلَهٌ أحَدٌ صَمَدٌ...

والثاني: **تَوحيدُ القَصْدِ والإرادةِ**، وهو ألَّا يعبُدَ إلَّا إيَّاه، فلا يُشرِكُ به في عِبادتِه سِوَاه؛ بلْ يكونُ وحدَهُ هو المعبودَ [(١)].

النَّـظْم

فَصْلٌ: فِي الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ [(٢)]

٣٢٨	وَالأَمْرُ بِالْمَعْـــرُوفِ وَالتَّنَاهِي	هُــوْ مِلَّــةُ الْخَلِيـــلِ لَا التَّبَاهِي
٣٢٩	إِنَّ الرَّسُـــولَ قَالَ فِيمَا سَـــنَّا:	«لَتَأْمُـــرُنَّ» «أَوْ لَيُوشِكَنَّ»ـــا [(٣)]
٣٣٠	وَالْحُـــبُّ فِـــي اللهِ بِـــهِ تُنَالُ	وَلَايَـــةُ الْحَبِيـــبِ وَالْآمَـــالُ
٣٣١	وَالْبُغْـــضُ فِيـــهِ لَازِمُ التَّوْحِيدِ	فَاكْـــرَهْ وَفَـــارِقْ أُمَّـــةَ التَّنْدِيدِ [(٤)]

(١) بدائع الفوائد (١/ ٢٤٣- ٢٤٤).

(٢) في المخطوطِ: (بيانُ مِلَّةِ إبراهيمَ الخليل، التي لم يَتمسَّكْ بها إلَّا القليل).

(٣) في المخطوطِ: (مُرُوا تَنَاهَوْا أَوْ لَيُوشِكَنَّ). وفي الأصلِ: (... لَيُوشِكَنَّا) ثمَّ شطَبَ الناظِمُ على (مُرُوا تَنَاهَوْا) وكتَبَ ما أثبتُّ، وبجانِبِها (صح).

(٤) في المخطوطِ:

(وَالحُـــبُّ فِيـــهِ لَازِمُ التَّوْحِيد ... فَاكْـــرَهْ وَنَافِـــرْ أُمَّـــةَ التَّنْدِيد).

ووقعَ في المخطوطِ بعدَهُ هذه الأبياتُ:

لَا تَـــدَّعِي مَحَبَّـــةَ الرَّحْمَنِ ... يَـــا مَـــنْ تَوَلَّـــى أُمَّـــةَ الكُفْرَانِ

فَامْقُتْ أُنَاسًا أَعْرَضُوا عَنْ دِينِهِمْ ... صَالُوا عَلَى شَرْعِ الْهُدَى مِنْ حِينِهِمْ

وَأَعْرَضُوا عَنْ هَذِهِ الْمَسَـــائِلِ ... فَاعْرِفْ صَوَابَ الْقَـــوْلِ بِالدَّلَائِلِ

وَانْسِـــبْهُ لِلرَّسُـــولِ وَالْكِتَابِ ... وَلَا تَقُـــلْ هَـــذَا عَـــنِ الوَهَّابِي

فَيَنْسِـــبُونَ الْحَـــقَّ لِلْبُطْـــلَانِ ... بُغْضًا لِشَـــخْصِ ذَلِكَ الْإِنْسَـــانِ

لِأَنَّهُـــمْ أَتْبَـــاعُ كُلِّ نَاعِـــقِ ... وَيُتْبِعُـــونَ اللَّحْـــظَ كُلَّ بَـــارِقِ

واعْرِفْ بِأَنَّ الحقَّ فِي أَهْلِ الزَّمَنْ ... كَالنَّخْلِ لَا كَالنَّحْلِ فِي طورِ اليَمَنْ

قَدْ عَادَ فِـــي غُرْبَتِهِ الإِسْـــلَامُ ... كَمَـــا بَـــدَا قَـــدْ قَالَـــهُ الإِمَامُ

٣٣٢	وَاصْبِرْ عَلَى الْحَــقِّ فَهَذَا نَعْتُهُ	وَاقْبِــضْ عَلَى الْجَمْرِ فَهَــذَا وَقْتُهُ
٣٣٣	وَاعْرِفْ بِأَنَّ الدِّينَ[1] فِي أَهْلِ الزَّمَنْ	عَادَ غَرِيبًا طِبْقَ نَــصِّ الْمُؤْتَمَنْ[2]
٣٣٤	يَحِــقُّ أَنْ يَبْكِــيْ دَمًــا عَلَيْهِ	كُلُّ امْــرِئٍ مُنْتَسِــبٍ إِلَيْــهِ

الغريـب

(**التَّنَاهِي**): تَفاعُلٌ مِنَ النَّهي، أي: أَنْ يَنْهَى بعضُهم بعضًا[3].

(**التَّبَاهِي**): التَّفَاخُرُ، والمُباهاةُ: المُفاخرةُ[4].

(**لَيُوشِكَنَّا**): يُوشِكُ؛ أي: يقرُبُ ويَدْنُو ويُسرِعُ[5].

(**التَّنْدِيد**): مَن يَجعَلُ لله نِدًّا، أي: مَثيلًا ونظيرًا.

(**نَعْتُهُ**): وَصْفُهُ.

(**الْمُؤْتَمَنْ**): يعني: النبيَّ.

الشَّـرْح

(٣٢٨- ٣٢٩) هذا الفصلُ عقَدَهُ الناظِمُ للأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عنِ المُنكَرِ، وأعظَمُه: الأمرُ بالتَّوحيدِ والنهيُ عنِ الشِّركِ.. وبه يُحفَظُ الدِّينُ.. وتَتحقَّقُ الخَيريةُ

عَلَيْــهِ مِنَّــا عَــدَدَ الأَيَّــامِ ... أَزْكَــى الصَّــلَاةِ دَائِمُ السَّــلَامِ
وَآلِــهِ وَصَحْبِــهِ الأَخْيَــارِ ... وَالتَّابِعِيــنَ تَابِــعِ الآثَــارِ

ويحتمِلُ أنْ يكونَ قولُه: (تَوَلَّى): تُوَالِي، فإنَّ كِتابَتَهما مُتقارِبةٌ، ومعناهما واحِدٌ. كما أنَّه كُتِبَ في آخِرِ بيتٍ (وتابِعِ) والواوُ هنا سَبْقُ قَلَمٍ؛ لأنَّ البيتَ ينكَسِرُ.

(١) كذا في الأصلِ. وهو الموافِقُ للحَديثِ، وفي المخطوطِ: (الحَقَّ).

(٢) عَجزُ البيتِ في المخطوطِ: (كَالنَّخْلِ لَا كَالنَّخْلِ فِي طورِ اليَمَنْ) كما تقدَّمَ.

(٣) انظر: التفسير الوسيط للواحدي (٢/ ١٢٥).

(٤) انظر: النهاية (١/ ١٦٩).

(٥) النهاية (٥/ ١٨٩).

وتدومُ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾ [آل عمران: ١١٠]. فقدَّمهما لأنَّهما شِعارٌ، وبهما تتحقَّقُ الخَيريةُ وتَدومُ.

وقولُهُ: (**مِلَّةُ الْخَلِيلِ**): يَشمَلُ أبا الحُنفاءِ إبراهيمَ وجِهادَهُ مع قومِه، ويَشمَلُ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودَعْوتَه، فكِلاهما جاءتِ النُّصوصُ بأنَّهما خليلُ اللهِ.

وأشارَ إلى حديثِ المُسندِ والسُّنَنِ: (**لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ**)[(١)].

(**٣٣٠- ٣٣١**) يشيرُ الناظِمُ إلى أنَّ مِن مُقتضياتِ التَّوحيدِ: أن يُحِبَّ للهِ ويُبغِضَ للهِ، كما في أَبي داودَ: (**مَنْ أَحَبَّ للهِ وَأَبْغَضَ للهِ، وَأَعْطَى للهِ وَمَنَعَ للهِ، فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ**)[(٢)].

وجاء هذا عن جماعةٍ مِنَ الصحابةِ مرفوعًا وموقوفًا، ومِن ذلك: ما جاء عنِ البَراءِ بنِ عازبٍ، قالَ: كنتُ جالِسًا عِندَ رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالَ: (أَتَدْرُونَ أَيُّ عُرَا الْإِيمَانِ أَوْثَقُ؟) قَالُوا: الصَّلَاةُ، قَالَ: (إِنَّ الصَّلَاةَ لَحَسَنَةٌ وَمَا هِيَ بِهِ) قَالُوا:

(١) رواه إسماعيلُ بنُ جعفرٍ في جُزئِه (٣٧٨)، ومِن طريقِهِ حم (٢٣٣٠١ و٢٣٣١٢ و٢٣٣٢٧)، وش (٣٨٣٧٦)، وأبو عُبيدٍ في ناسخِ القرآنِ ومَنسوخِه (ص٢٩١)، وابن الجَعْدِ (٢٧٨٦)، وهق (٢٠١٩٩)، وهب (٧١٥٢)، وبغ (٤١٥٤)، وحل (١/ ٢٧٩)، والداني في السُّنَنِ الواردةِ في الفِتَنِ (٣/ ٦٩٥)، وت (٢١٦٩) واللَّفظُ له وقال: «هذا حديثٌ حسَنٌ». مِن طُرُقٍ عن حُذيفةَ، وله شواهِدُ عِدَّةٌ.

(٢) د (٤٦٨١) واللَّفظُ له، و طب (٧٦١٣ و ٧٧٣٧ و ٧٧٣٨)، و طس (٩٠٨٣)، وابن بَطَّةَ في الإبانةِ (٨٤٥)، واللَّالَكائيُّ (١٤٨٥ و ١٧١٤)، و يع(٣٤٦٩)، وقوام السُّنَّةِ في التَّرغيبِ (٣٢) عن أَبي أُمامةَ، وهو حديثٌ صحيحٌ.
وله شواهِدُ كثيرةٌ، مِنها عن مُعاذِ بنِ أنسٍ مرفوعًا بنَحْوِه عندَ حم(١٥٦١٧ و ١٥٦٣٨)، و ت(٢٥٢١) وحسَّنَه - وما وُجِدَ في بعضِ نُسَخِ التِّرمذيِّ أنَّه قال: «مُنكَرٌ» فلا أظُنُّه يَصِحُّ -، وابن نصرٍ في تعظيم قدرِ الصَّلاةِ (٣٩٥)، والخَلَّالِ في السُّنَّةِ (١٦١٦)، و يع(١٤٨٥)، وابنِ بَطَّةَ (٨٤٧)، و ك(٢٦٩٤) وصحَّحَه ووافَقَه الذَّهبيُّ، وعن كعبٍ موقوفًا عندَ ش(٣١٠٧٧)، واللَّالَكائيِّ (١٧٢٥)، وابنِ نصرٍ في تعظيمِ قدرِ الصَّلاةِ (٣٩٧)، وعندَهُ أيضًا عن أَبي هُريرةَ موقوفًا (٣٩٨)، ونحوُه عنِ ابنِ عبَّاسٍ (٣٩٦).

الزَّكَاةُ، قَالَ: (إِنَّ الزَّكَاةَ لَحَسَنَةٌ وَمَا هِيَ بِهِ) قَالُوا: الْحَجُّ، قَالَ: (إِنَّ الْحَجَّ لَحَسَنٌ وَمَا هُوَ بِهِ) قَالُوا: الْجِهَادُ، قَالَ: (إِنَّ الْجِهَادَ لَحَسَنٌ وَمَا هُوَ بِهِ) فَلَمَّا رَآهُمْ يَذْكُرُونَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ وَلَا يُصِيبُونَ قَالَ لَهُمْ: (أَوْثَقُ عُرَا الْإِيمَانِ: الْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ) (١).

قال شيخُ الإسلامِ: مِنَ المعلومِ أنَّ أوثَقَ عُرَا الإيمانِ: الحُبُّ في اللهِ والبُغضُ في اللهِ، وقد أمَرَنا اللهُ أن نأمُرَ بالمعروفِ ونُحِبَّه ونَرْضاه، ونُحِبَّ أهلَهُ. ونَنْهَى عنِ المُنكَرِ ونُبغِضَه ونَسْخَطَه، ونُبغِضَ أهلَهُ ونُجاهِدَهم بأيدِينا وألسِنَتِنا وقُلوبِنا (٢).

وقال أيضًا: إنَّ تحقيقَ الشَّهادةِ بالتَّوحيدِ يقتضي ألَّا يُحِبَّ إلَّا للهِ، ولا يُبغِضَ إلَّا للهِ، ولا يُواليَ إلَّا للهِ، ولا يُعادِيَ إلَّا للهِ، وأن يُحِبَّ ما يُحِبُّه اللهُ، ويُبغِضَ ما أبغَضَه، ويأمُرَ بما أمَرَ اللهُ به، ويَنْهَى عمَّا نهَى اللهُ عنه، وأنَّكَ لا تَرْجُو إلَّا اللهَ، ولا تخافُ إلَّا اللهَ، ولا تَسألُ إلَّا اللهَ. وهذا مِلَّةُ إبراهيمَ، وهذا الإسلامُ الذي بعَثَ اللهُ به جميعَ المرسلِينَ (٣).

وقال الشيخُ محمَّدُ بنُ عبدِالوهَّابِ: الواجبُ على كلِّ أحَدٍ، إذا عرَفَ التوحيدَ وأقَرَّ به: أنْ يُحِبَّه بقَلْبِه، وينصُرَهُ بيدِه ولِسانِه، وينصُرَ مَن نصَرَهُ ووالاهُ؛ وإذا عرَفَ الشِّرْكَ وأقَرَّ به: أنْ يُبغِضَه بقَلْبِه، ويخذُلَهُ بلِسانِه، ويخذُلَ مَن نصَرَهُ ووالاهُ، باليدِ واللِّسانِ والقلبِ. هذه حقيقةُ الأمرَينِ. فعِندَ ذلك يدخُلُ في سِلكِ مَن قال اللهُ فيهم:

---

(١) رواه حم (١٧٧٩٣)، وسي (٧٨٣)، وش (٣٠٤٢٠ و٣١٠٥٩)، وفي الإيمانِ (١٠٦)، وابن نصرٍ في تعظيم قدرِ الصلاةِ (٣٩٣) واللَّفظُ له، وابن أَبي الدُّنيا في الإخوانِ (١)، والرُّويانيُّ (٣٩٩)، وهب (١٤)، والغيلانيات (١٠٩٤)، وخط (١٣/ ٢٧٣)، وقدِ اختُلِفَ على ليثِ بنِ أبي سُلَيمٍ، والأشبَهُ: رِوايتُهُ عن عَمرِو بنِ مُرَّةَ عن مُعاويةَ بنِ سُوَيدِ بنِ مُقرِنٍ عنِ البَراءِ بنِ عازِبٍ به، وهو حديثٌ صحيحٌ.

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ١٩١).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣٧).

﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] [(١)].

وقولُهُ: (**أُمَّةَ التَّنْدِيدِ**) أي: أُمَّةَ مَن جعَلَ لله نِدًّا.

(٣٣٢- ٣٣٣) أي: واصبِرْ على التمسُّكِ بالحَقِّ؛ فإنَّ صِفَتَه:

١- ما في السُّنَنِ: أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (**إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامَ الصَّبْرِ، الصَّبْرُ فِيهِ مِثْلُ قَبْضٍ عَلَى الجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِمْ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ...**) [(٢)].

٢- وما في مُسلمٍ: (**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**) [(٣)].

قال الشيخُ حسنُ بنُ حُسينٍ ابنِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ رحمهم الله في شرحِ الحديثِ الأوَّلِ:

«المعنى الذي لأجلِهِ استحَقَّ الأجرَ العظيمَ والثَّوابَ، وساوَى فضلَ خَمْسينَ مِنَ الصَّحابةِ، إنَّما هو لعَدَمِ المُعاوِنِ والمُساعِدِ، على ما ذكَرَه الحافظُ أبو سليمانَ الخَطَّابيُّ، وأبو الفَرَجِ عبدُ الرحمنِ بنُ رجَبٍ وغيرُهما.

فالمُستقيمُ على المنهجِ السَّوِيِّ، والطَّريقِ النَّبويِّ، عندَ فَسادِ الزَّمانِ ومُروجِ الأديانِ، غريبٌ ولو عندَ الحَبيبِ؛ إذ قد تَوفَّرَتِ الموانِعُ وكثُرَتِ الآفات، وتَظاهَرَتِ

(١) الدُّرَر السَّنِيَّة (٢/ ١٢٤).

(٢) د(٤٣٤١) واللَّفظُ له، و ت(٣٠٥٨)، وأبو عُبَيدٍ في الناسخ والمنسوخ (٥٢٤)، و ق(٤٠١٤)، والسُّنَّة لمحمَّدِ بنِ نصرٍ المَرْوَزيِّ (٣١)، والزُّهد لابنِ أَبي عاصم (٢٦٦)، وابن أَبيَ الدُّنيا في الصبرِ (٢)، و حا (٤/ ١٢٢٥ رقم٦٩١٥)، والطَّحاويُّ في شرح مُشكِلِ الآثارِ (١١٧١)، و حب (٣٨٥)، و طب (٥٨٧)، وابن بطَّةَ (٧٤٦)، والداني في السُّنَنِ الواردةِ في الفِتَنَ (٢٩٣)، وبغ(٧/ ٢٧٨)، وحل(٢/ ٣٠)، وهق(٢٠٦٨٨)، وفي الاعتقاد (ص٢٥٢)، وقوامَ السُّنَّةِ في التَّرغيب (١٦٠٥) عن أَبي ثَعْلَبَةَ الخُشنيِّ، وحسَّنَه الترمذيُّ وصحَّحَه ابنُ حِبَّانَ والحاكِمُ ووافَقَه الذهبيُّ، وله شواهِدُ.

(٣) م (١٤٥) عن أَبي هُريرةَ.

القبائحُ والمُنكَرات، وظهَرَ التَّغييرُ في الدِّينِ والتَّبديل، واتِّباعُ الهَوَى والتَّضْليل، وفُقِدَ المُعِين، وعَزَّ مَن تَلُوذُ به مِنَ المُوحِّدِين، وصارَ الناسُ كالشيءِ المَشُوب، ودارَتْ بينَ الكُلِّ رَحَى الفِتَنِ والحُروب، وانتشَرَ شَرُّ المنافِقين، وعِيلَ صَبْرُ المُتَّقِين، وتَقطَّعَتْ سُبُلُ المَسالِك، وترادَفَتِ الضَّلالاتُ والمَهالِك، ومُنِعَ الخَلَاص، ولاتَ حِينَ مَناص؛ فالمُوحِّدُ بينَهم أعَزُّ مِنَ الكِبْريتِ الأَحْمَر، ومع ذلك فليسَ له مُجيبٌ ولا راع، ولا قابِلٌ لِمَا يقولُ ولا داع. وقد نُصِبَتْ له راياتُ الخِلاف، ورُمِيَ بقوسِ العداوةِ والاعتِساف، ونظَرَتْ إليه شَزْرُ العيون، وأتاهُ الأذَى مِن كلِّ مُنافِقٍ مَفْتُون، واستَحْكَمَت له الغُربةُ، وأفلاذُ كَبِدِه تَقطَّعَت ممَّا جرَى في دِينِ الإسلامِ وعُرَاهُ مِنَ الانثِلامِ والانفِصام، والباطِلُ قدِ اضطَرَمَتْ نارُه، وتطايَرَ في الآفاقِ شَرارُه؛ ومع هذا كلِّه، فهو على الدِّينِ الحَنيفيِّ مُستقِيم، وبحُجَجِ اللهِ وبَراهينِهِ مُقيم، فباللهِ، قُلْ لي: هلْ يصدُرُ هذا إلَّا عن يَقينِ صِدقٍ راسخٍ في الجَنان، وكمالِ توحيدٍ وصبرٍ وإيمان، ورِضًا وتسليمٍ لِمَا قدَّرَه الرَّحْمَن؟! وقد وعَدَ اللهُ الصابرينَ جَزيلَ الثَّواب: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ۝١٠﴾ [الزمر]. وقد قال بعضُ العُلماءِ، رحمهم الله: مَنِ اتَّبَعَ القرآنَ والسُّنَّةَ، وهاجَرَ إلى اللهِ بقَلْبِه، واتَّبَعَ آثارَ الصحابةِ، لم يَسبِقْه الصحابةُ، إلَّا بكَوْنِهم رأَوْا رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انتهى.

وفي ذلك الزَّمان، فالكُلُّ له أعوانٌ وإخوان، ومُساعِدون ومُعاضِدون؛ ولهذا قال عليُّ بنُ المَدينيِّ، كما ذكَرَه عنه ابنُ الجَوزيِّ: ما قام أحَدٌ بالإسلامِ بعدَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما قامَ أحمدُ بنُ حَنْبلٍ، قيل: يا أبَا الحسَنِ، ولا أبَا بكرٍ الصِّدِّيقَ؟ قال: إنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه كان له أصحابٌ وأعوانٌ، وأحمدُ بنُ حَنْبلٍ لم يكنْ له أصحابٌ. انتهى. وقد جاءَ في حديثِ الغُرَباءِ: قِيلَ: يا رسولَ اللهِ، ومَنِ الغُرَباءُ؟

قال: (النُّـزَّاعُ مِنَ القَبَائِلِ)[١]، وفي روايةٍ قال: (الَّذِينَ يُصْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ)[٢]، وفي روايةٍ قال: (الَّذِينَ يَفِرُّونَ بِدِينِهِمْ مِنَ الفِتَنِ)[٣]. وفي روايةٍ: (الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ سُنَّتِي)[٤]، وفي روايةٍ قال: (قَوْمٌ صَالِحُونَ قَلِيلٌ، فِي قَوْمِ سُوءٍ كَثِيرٍ، مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ)[٥].

قال الأوزاعيُّ في تفسيرِهِ: أَمَا إنَّه ما يَذهبُ الإسلامُ، ولكنْ يَذهبُ أهلُ السُّنَّةِ، حتَّى ما يَبقى في البلدِ مِنهم إلَّا رجُلٌ واحدٌ، أو رجُلانِ»[٦].

وقولُه: (**طِبْقَ نَصِّ الْمُؤْتَمَنْ**) أي: كما هو موافِقٌ لصريحِ قولِ الأمينِ ﷺ.

(٣٣٤) أي: يَحِقُّ للمُخلِصِ المنتسِبِ إلى الإيمانِ – بسببِ كَثْرةِ انتشارِ الشِّرْكيَّاتِ والمُنكَراتِ في هذا الزَّمانِ – أن يَبكِيَ بدلَ الدُّموعِ دَمًا.

وهذا التَّوجُّعُ له أصلٌ في السُّنَّةِ؛ فقد قال الزُّهريُّ: دخَلْتُ على أَنَسِ بنِ مالكٍ

---

(١) حم (٣٧٨٤) ش (٣٥٥٠٧) ت (٢٦٢٩) دون قوله (النُّـزَّاعُ مِنَ القَبائِلِ) وصححه، مي (٢٧٨٥) ق (٣٩٨٨) عن ابنِ مسعودٍ. وأما استنكار الإمام أحمد في المنتخب من العلل للخلال (ص٥١) للحديث فإنه رضي الله عنه يطلق النكارة على التفرّد.

(٢) هذا اللفظ مرويٌّ من غير وجه منها: عن عبدِالرَّحْمَنِ بنِ سَنَّةَ عند عبدِالله بنِ أحمدَ في زوائدِ المسندِ (١٦٦٩٠)، وعن ابنِ مسعودٍ عند الآجُرِّيّ في الغرباءِ (ص١٥)، وعن سهلِ بنِ سعدٍ الساعِديّ عند طس (٣٠٥٦) وعن جماعةٍ من الصحابةِ عند طب (٧٦٥٩) وابنِ بطّة (٥٣١)، وكلُّها غرائبُ.

لكنه جاء من وجوهٍ جيّدةٍ عن سعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ عند حم (١٦٠٤) وعن كَثِيرِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ عَوْفٍ عن أَبيهِ عن جَدِّهِ عند ت (٢٦٣٠) وحسّنه بنحوه.

وقوله (يُصْلِحُونَ) هذا ضبطُها، بدليل رواية ت (الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُنَّتِي).

(٣) رواه نعيم بن حماد في الفتن (١٦٨) والدَّوْرَقي في مسند سعد بن أبي وقّاص (٩٤) والآجُرِّي في الغرباءِ (٣٧) وابنُ بطّةَ في الإبانة (٧٧١) حل (١/ ٢٥) عن عبدِاللهِ بنِ عمرٍو بمعناه.

ورواه ابن المبارك في الزهد (١٥١٣) وأحمد في الزهد (٤٠٤ و٨٠٩) وابن أبي الدنيا في التواضع (١٦) موقوفًا وهو أشبهُ.

(٤) تقدّم تخريجه قريبًا.

(٥) حم (٦٦٥٠) واللفظ له وابن المبارك في الزهد (٧٧٥) ومن طريقه الآجُرِّي في الغرباءِ (٦) طب (١٤١٧٨) طس (٨٩٨٦) عن عبدِاللهِ بنِ عمرٍو.

(٦) الدُّرَر السَّنِيَّة (٨/ ٩١) بإيجازٍ.

بدِمَشْقَ وهو يَبْكي، فقُلتُ: ما يُبكِيكَ؟ فقالَ: «لا أَعرِفُ شيئًا مِمَّا أدركْتُ إلَّا هذه الصَّلاةَ، وهذه الصَّلاةُ قد ضُيِّعَتْ»[(١)].

وقالت أُمُّ الدَّرداءِ: دخَلَ علَيَّ أبو الدَّرداءِ وهو مُغضَبٌ، فقُلتُ: ما أغضَبَكَ؟ فقالَ: «واللَّهِ ما أَعرِفُ مِن أُمَّةِ مُحمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا إلَّا أنَّهُم يُصَلُّونَ جميعًا»[(٢)].

وقال يَزيدُ بنُ خُمَيْرٍ: سأَلْتُ عبدَ اللَّهِ بنَ بُسْرٍ صاحِبَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كيفَ حالُنا مِن حَالِ مَن كان قَبْلَنا؟ قالَ: «سُبْحانَ اللَّهِ! لو نُشِرُوا مِنَ القبورِ ما عرَفُوكم إلَّا أن يَجِدُوكم قِيامًا تُصَلُّونَ»[(٣)].

وعن حُذَيفةَ بنِ اليَمانِ: أنَّه أخَذَ حجَرَيْنِ فوضَعَ أحدَهُما على الآخَرِ ثمَّ قالَ لِأصحابِهِ: هلْ تَرَوْنَ ما بينَ هذينِ الحَجَرَيْنِ مِنَ النُّورِ؟ قالوا: يا أبا عبدِاللَّهِ ما نَرَى بَيْنَهما مِنَ النُّورِ إلَّا قليلًا، قالَ: والذي نَفْسي بيَدِهِ لَتَظْهَرَنَّ البِدَعُ حتَّى لا يُرَى مِنَ الحَقِّ إلَّا قَدْرُ ما تَرَوْنَ ما بينَ هذينِ الحَجَرَيْنِ مِنَ النُّورِ، واللَّهِ لَتَفْشُوَنَّ البِدَعُ حتَّى إذا تُرِكَ مِنها شيءٌ قالوا: تُرِكَتِ السُّنَّةُ[(٤)].

وقد أخبَرَني شيخُنا المُعمَّرُ أحمدُ بنُ نصرٍ النُّعْمانيُّ قِراءةً عليه بالمَدينةِ النَّبَويةِ قال: أخبَرَني عبدُالباقي الأَيُّوبيُّ بإسنادِهِ[(٥)] إلى هِشامِ بنِ عُروةَ عن أبيه عن عائِشةَ قالَتْ: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً)، وقالتْ عائِشةُ: يَرْحَمُ اللهُ لَبيدًا، وهو الذي يقولُ:

(١) خ (٥٣٠).
(٢) خ (٦٥٠).
(٣) الإبانة لابنِ بطَّةَ (٧١٧).
(٤) البِدَع لابنِ وضَّاح (١٥١)، وانظرْ آثارًا كثيرةً عندَهُ.
(٥) في المَناهلِ السَّلْسَلة في الأحاديثِ المُسَلْسلة (ص٧١). وانظر: مسلسلات العلائيِّ (ص٤٤). والخبرُ رواه أيضًا: ابنُ المُبارَكِ في الزُّهدِ (١٨٣)، والبخاريُّ في التاريخ الأوسَطِ (٢١٠)، وابنُ جَريرٍ في تهذيبِ الآثارِ (٢٠٤ و٢٠٥).

ذَهَــبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِــي أَكْنَافِهِمْ ... وَبَقِيتُ فِي خَلْــفٍ كَجِلْدِ الأَجْرَبِ

يَتَأَكَّلُــونَ خِيَانَــةً مَذْمُومَــةً ... وَيُعَابُ سَــائِلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَشْــغَبِ

قال عُرْوةُ: قالتْ عائشةُ: يَرحَمُ اللهُ لَبيدًا، كيفَ لو أدرَكَ زمانَنا هذا؟! وقال عُروةُ: يَرحَمُ اللهُ عائِشةَ، كيفَ لو أدرَكَتْ زمانَنا هذا؟!

وهكذا رُوِّيناه مُسلسَلًا إلى شيخِنا النُّعمانيِّ، وقال لي: يَرحَمُ اللهُ شيخَنا عبدَالباقي، كيفَ لو أدرَكَ زمانَنا هذا؟! وأنا أَقولُ: يَرحَمُ اللهُ شيخَنا النُّعمانيَّ، كيفَ لو أدرَكَ زمانَنا هذا؟!

النَّـظْم

٣٣٥	وَخَيْرُ خَتْمِي بِالصَّلَاةِ سَــرْمَدَا	عَلَــى النَّبِــيِّ الْعَرَبِــيِّ أَحْمَــدَا
٣٣٦	وَالْآلِ وَالْأَصْحَابِ أَنْصَارِ الْهُدَى	أَلْبَاذِلِينَ الْجُهْــدَ فِي نَفْيِ الرَّدَى [(١)]
٣٣٧	مَا غَــرَّدَ الْقُمْرِيُّ أَعْلَى [(٢)] الرَّاكِي	وَمَا بَكَى عِنْــدَ الْحَطِيــمِ الْبَاكِي
٣٣٨	وَمَا حَدَا الْعِيــسَ الْجِيادَ الْحَادِي	مُيَمِّمًــا أَعْــلَامَ ذَاكَ الْــوَادِي [(٣)]

الغريـب

(**سَرْمَدًا**): السَّرْمَدُ: الدَّائمُ [(٤)].

(**الرَّدَى**): الشِّركِ وما يُهلِكُ مِنَ الذُّنوبِ.

(**الْقُمْرِيُّ**): مِنَ الطَّيْرِ يُشبِهُ الحَمَامَ [(٥)].

(١) في الأصلِ: (الرَّدَا).
(٢) في الأصلِ: (أعلا).
(٣) كتَبَ الناظِمُ في آخِرِ المخطوطِ: «وقَعَ الفَراغُ منها يومَ الجمعةِ في شهرِ ذي القَعْدةِ سنةَ (١٣٠٨) ...». وبعدَهُ كلامٌ بِمِقدارِ سطرٍ لم يَتَّضِحْ بسببِ التَّصويرِ.
(٤) الصحاح (٢/ ٤٨٧).
(٥) تهذيب اللُّغة (٩/ ١٢٦).

(**الرَّاكِي**): إمّا أنّها البِئرُ. أو شَجَرُ الأَراكِ الذي يؤخذُ منه السِّوَاكُ، وكأنها كلمةٌ عامّيّةٌ، والله أعلم.

(**الْحَطِيم**): هو المُلتَزَمُ، وهو: ما بينَ بابِ الكعبةِ والحَجَرِ الأَسْودِ. وسُمِّيَ حَطيمًا لتَزاحُمِ الناسِ وحَطْمِ بعضِهم بعضًا [(١)].

(**حَدَا**): الحُدَاءُ: هو سَوْقُ الإبِلِ والغِناءُ لها [(٢)].

(**الْعِيسَ الْجِيادَ**): الإبِلَ الجَيِّدَةَ.

(**الْحَادِي**): المُغَنِّي والمُنشِدُ الذي يَسُوقُ الإبِلَ بصَوْتِه.

(**مُيَمِّمًا**): قاصدًا [(٣)].

(**أَعْلَام**): جمعُ عَلَمٍ، وهو الجَبَلُ.

(**الْوَادِي**): هو وادي أهلِ الإيمانِ والتَّوحيدِ.

الشَّـرْح

(**٣٣٥- ٣٣٨**) في هذه الأبياتِ الأربعةِ يَختِمُ **النّاظِمُ** هذه المَنظومةَ القَيِّمةَ؛ وذلك بـ:

١- الإشارةِ إلى أنَّ أحسَنَ ما يَختِمُ به النَّظمَ - بعدَ حَمدِ اللهِ تعالى في أوَّلِها - هو الصَّلاةُ الدائِمةُ على النَّبيِّ العربيِّ أحمَدَ.

وقولُه: (**أَحْمَدَا**) الألفُ هنا للإطلاق.

---

(١) انظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٩٣)، وأخبارَ مكَّةَ للأزرقيِّ (ص٢٣)، والفتح (٧/ ٢٠٤). وقدِ اختُلِفَ في الحَطِيمِ أينَ مَوضِعُه؟ والأشهَرُ ما ذكَرْتُه، وهو مقصودُ الناظم هنا؛ لأنَّه الذي دلَّتْ عليه الأخبارُ، وقد بوَّبَ أبو داودَ (٢/ ٤٨١) لذلك فقال: (بَابُ الْمُلْتَزَم) وذكَرَ فيه ثلاثَةَ أحاديثَ، ويُطلَقُ أيضًا على الحِجْرِ، كما في المَراجعِ المُتقدِّمةِ ولكنْ ليس هو المقصودَ هنا، وانظر: شرحَ خُطبةِ عائشةَ أُمِّ المؤمنينَ في أبيها للأنباريِّ (ص١٨).

(٢) اللِّسان (١٤/ ١٦٨).

(٣) الصحاح (٥/ ٢٠٦٤).

وأحمدُ: مِن أسماءِ النبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كما قال اللهُ تعالى عن بِشارةِ عِيسى عليه السلامُ به: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، وقال جُبَيْرُ بنُ مُطْعِمٍ: سَمِعتُ رسولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقولُ: (إِنَّ لِي أَسْمَاءً: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ...)[(١)].

٢- ثمَّ ثنَّى الناظِمُ بآلِ البيتِ والصَّحابةِ -رضي الله عنهم جميعًا-، وقولُه: (**أَلْبَاذِلِينَ الْجُهْدَ فِي نَفْيِ الرَّدَى**) فيه إشارةٌ إلى عِظَمِ ما قامُوا به في حِمايةِ الإسلامِ، وذلك بأُمورٍ كثيرةٍ؛ مِنها:

أ- أنَّهم حَفِظُوا الكتابَ العزيزَ حِفظًا دَقيقًا، حتَّى ضبَطُوا مَقادِيرَ المُدودِ والغُنَنِ، ومَخارِجَ الحُروفِ وصِفاتِها، وأدَّوْه على أحسَنِ الوُجوهِ.

ب- وحَفِظُوا السُّنَّةَ حِفظًا مَتينًا، فلا يُعرَفُ مِنهم أحَدٌ وَهِمَ في تَلَقِّيه عنِ النبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولا أحَدٌ منهم غَلِطَ في حديثٍ فاتُّخِذَ شريعةً.

ج- ونشَرُوا الإسلامَ شَرْقًا وغَرْبًا أثناءَ الفُتوحاتِ، وهدَمُوا مَظاهِرَ الشِّركِ والوثنيَّةِ في العالَمِ.

د- وأسَّسُوا مدارِسَ عظيمةً في البُلدانِ التي فتَحُوها فتَخرَّجَ على أيدِيهم فيها ساداتُ التابعِينَ الذينَ حمَلُوا أَلْوِيَةَ العِلمِ.

هـ- وبيَّنُوا عامَّةَ مَسائلِ التَّوحيدِ، وحذَّرُوا مِن طُرُقِ الشِّركِ، وحَمَوْا جَنابَ الشَّريعةِ، والآثارُ عنهم في ذلك كثيرةٌ، ولا سِيَّما في تفسيرِ القرآنِ.

و- وقامُوا بدعوةِ الخَلْقِ، وناظَرُوا علماءَ المِلَلِ والأديانِ.

---

(١) خ (٤٨٩٦) واللَّفظُ له، م (٢٣٥٤).

ز - ورَدُّوا شُبُهاتِ الملحدِينَ والمُشكِّكِينَ والجاهلِينَ، كما في قِصَّةِ صَبِيغٍ مع عُمَرَ، وقِصَّةِ ابنِ عبَّاسٍ مع الخوارجِ.

ح - وفضَحُوا المنافقِينَ، وبيَّنُوا صِفاتِهم لِئَلَّا يَغتَرَّ المسلمونَ بهم، أو يقَعُوا في حِبالِهم.

ط - وفصَّلُوا أحكامَ المُشرِكِينَ، مِن مُحارِبينَ وذِمِّيِّينَ ومُعاهَدِين ومُستأمَنِينَ ومُنافقِين.

ي - وميَّزُوا في الأحكامِ بينَ الشِّركِ الأكبَرِ والأصغَرِ، وبينَ الكُفرِ الأكبَرِ والأصغَرِ، وبينَ النِّفاقِ الأكبَرِ والأصغَرِ، ونبَّهُوا إلى آثارِها وعواقِبِها.

ك - وحذَّرُوا مِن أُصولِ البِدَعِ الاعتقاديَّةِ التي دعَا إليها رُؤوسُ الضَّلالةِ، بلْ حارَبُوا الفِرَقَ التي أنشَؤُوها لذلك الغَرَضِ، كالخوارجِ والشِّيعةِ والقَدَريةِ والمُرجِئةِ.

والأخبارُ عنهم في ذلك مُستفيضةٌ مَشهورةٌ دوَّنَها أئمةُ الحُفَّاظِ في كُتُبِ الحديثِ والآثارِ والتفاسيرِ والتَّواريخِ ومَبسوطاتِ الاعتقادِ.

٣- ثمَّ أشارَ الناظِمُ إلى دوامِ هذه الصَّلاةِ على النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآلِ بيتِهِ وأصحابِهِ، ويَدْعُو اللهَ أنْ تَدُومَ بِدَوَامِ صوتِ القُمْريِّ حينَ يُغرِّدُ فوقَ العُيونِ والآبارِ، وبدوامِ صوتِ الباكِينَ عندَ الملتزَمِ، وبدَوامِ ما غَنَّى المُغنِّي والمُنْشِدُ على ظُهورِ الإبلِ لِيَدْفَعها إلى الهِمَّةِ في السَّيرِ لتَسيرَ قاصِدةً واديَ التَّوحيدِ ومُعسكَرَ أهلِ الإيمانِ.

قال الشارحُ أبو محمَّدٍ عبدُاللهِ بنُ صالحِ بنِ محمَّدٍ العُبَيدُ:

كان الفَراغُ مِن مُسَوَّدةِ هذا الشَّرحِ في غُرَّةِ شهرِ ذِي القَعْدةِ سنةَ ١٤١٩ هـ، بعدَ قراءتِها على حَفيدِ ناظِمِها، والحمدُ للهِ أوَّلًا وآخِرًا وظاهِرًا وباطِنًا كما هو أَهْلُه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على إمامِ المُوحِّدِين، وعلى آلِهِ وصحبِهِ والتابعِين [(١)].

(١) ثمَّ كان إلقاءُ شَرْحِه في المسجِدِ النبويِّ يومَ السبتِ السادِسِ والعِشرينَ مِن ربيعٍ الآخِرِ سنةَ ١٤٣٩هـ الموافِقِ للثالثَ عشَرَ مِن يناير ٢٠١٨ م. ثمَّ دَفْعُه للطَّبعِ - مع تعديلاتٍ يسيرةٍ - في ١٠/٩/١٤٤٢ هـ.

إجـــــازة

الحمدُ لله وليّ الصالحين، والصلاة والسلام على سيّد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه والتّابعين. أمّا بعد:

فقد سمع عليَّ:

هذا .... وطَلبَ إليَّ الإجازة بِذلك وبجميعِ ما لي وعنّي، فأقولُ: قد أَجزتُ الفاضِلَ المذكُور إِجازةً عامّةً بِشرْطِها المُعتَبر عند أئمة الحديثِ والأثرِ، وأوصي المجاز الكريم بتقوى الله تعالى في السِّرِّ والعلن، والعمل بالكتاب والسُّنّة على منهج السَّلفِ الصَّالح، وألّا ينساني ووالديَّ ومشايخي مِن صالحِ دعواتهِ.

أمـــــلاه

عبدالله بن صالح بن محمد العبيد

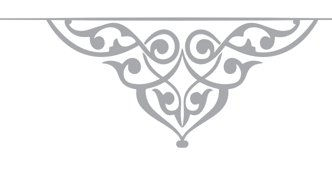




الأرجوزة المفيدة الأرجوزة المفيدة



ثبت المصادر والمراجع





ثبت المصادر والمراجع

١. الإبانة الكبرى؛ لأبي عبد الله عُبيدِ الله بنِ محمَّدِ بنِ محمَّد بن حمدانَ العُكْبَرِيِّ المعروفِ بابنِ بَطَّةَ العُكْبَرِيِّ (ت٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي وآخرين، دار الراية للنَّشرِ والتوزيعِ، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٢. إبطال التَّنديد، باختصارِ شرحِ التَّوحيد؛ للشيخِ حَمَدِ بنِ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ عَتيقٍ (ت١٣٠١هـ)، تقديم ومراجعة: الشيخ إسماعيل بن سعد بن عتيق، دار الكتاب والسُّنَّة، ط٦، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٣. إتحاف فضلاء البشر، في القراءاتِ الأربعة عشر؛ لأحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِالغنيِّ الدِّمْياطيِّ، شِهابِ الدِّينِ الشهيرِ بالبَنَّاءِ (ت١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٣، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٤. إثبات صفةِ العُلُوِّ؛ لأبي محمَّدٍ موفَّقِ الدِّين عبدِالله بنِ أحمدَ بنِ محمَّدٍ، الشهيرِ بابنِ قُدامةَ المَقْدسيِّ (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٥. الإجازةُ العِلْميةُ في نجدٍ (دراسة نظرية استقرائية)؛ للشيخِ د. هِشامِ بنِ محمَّدِ بن سليمانَ السَّعيدِ، إصدارات دارة الملك عبد العزيز (٣٧٨).

٦. الأجوبة السَّمْعِيَّات، لحَلِّ الأسئلة الروَّافيَّات؛ للشيخِ إسحاقَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ حسن آل الشيخ (ت١٣١٩هـ)، اعتنى بها: عادل بن بادي بن حمود المرشدي، دار أطلس الخضراء، الرياض، ط١، ١٤٢٥- ٢٠٠٥م.

٧. الآحاد والمثاني؛ لأبي بكر بن أبي عاصم (وهو أحمدُ بنُ عمرِو بنِ الضَّحَّاكِ بنِ مخلدٍ الشيبانيُّ) (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٨. الأحاديث المختارة، أو: المستخرج مِنَ الأحاديث المختارةِ مما لم يخرجْه البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما؛ لضياء الدين أبي عبد الله محمَّدِ بن عبدالواحد المقدسيِّ (ت٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٩. أحكام القرآن؛ لأبي بكرٍ محمَّدِ بنِ عبدِالله المعروفِ بابنِ العربيِّ (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٠. أخبار مكَّةَ وما جاءَ فيها مِنَ الآثار؛ لأبي الوليدِ محمَّدِ بنِ عبدِالله بنِ أحمدَ الأزرقيِّ، دراسة وتحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، ط١.

١١. الإخوان؛ لأبي بكرٍ عبدِالله بنِ محمَّدِ بن عُبيد بنِ سفيان بنِ قيسٍ البغداديِّ الأمويِّ القُرشيِّ المعروفِ بابنِ أَبي الدُّنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٢. الآداب؛ لأبي بكر أحمدَ بنِ الحسينِ بنِ عليٍّ بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٣. الأدب المفرد؛ لمحمَّدِ بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المغيرةِ البخاريِّ (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، مصر، ١٣٧٥هـ.

١٤. ارتشاف الضَّرَب، مِن لِسانِ العَرَبِ؛ لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٥. أزاهيرُ الفُصحى في دقائقِ اللُّغةِ، لعبَّاس أبو السُّعود، دار المعارف، ط٢.

١٦. أَسَد الغابة؛ لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٣٠)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٧. الأسماء والصِّفات؛ لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسينِ بنِ عليٍّ البيهقيِّ (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ.

١٨. الأصول الثلاثة؛ لمحمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ بنِ سليمانَ التَّميميِّ النَّجْديِّ (ت١٢٠٦هـ)، موقع الأكاديمية العلمية.

١٩. أطراف الغرائب والأفراد مِن حديثِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للإمامِ الدارقطنيِّ؛ لأبي الفضلِ محمَّدِ بن طاهرِ بنِ عليِّ بنِ أحمدَ المقدسيِّ الشَّيبانيِّ، المعروفِ بابنِ القَيْسرانيِّ (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصَّار، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م.

٢٠. الاعتِصَام؛ لإبراهيم بنِ موسى بنِ محمَّدٍ اللَّخْميِّ الغرناطيِّ الشهيرِ بالشاطبيِّ (ت٧٩٠هـ)، تحقيق ودراسة: الجزء الأول: د. محمَّد بن عبد الرحمن الشقير، الجزء الثاني: د. سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء الثالث: د. هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢١. الاعتقاد، والهداية إلى سبيل الرَّشاد، على مذهب السلف وأصحاب الحديث؛ لأبي بكر أحمدَ بنِ الحُسينِ بنِ عليِّ بنِ مُوسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقيِّ (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

٢٢. الاعتقاد؛ لصاعد بن محمد بن أحمد الأستوائيِّ النيسابوريِّ (ت٤٣٢هـ)

(عقيدةٌ مَرْويةٌ عنِ الإمامِ الأعظَمِ أَبي حنيفةَ النُّعمانِ رضي الله عنه وأرضاه)، تحقيق ودراسة: الدكتور سيد باغجوان أستاذ تاريخ الفرق الإسلامية المساعد بكلية الإلهيات - جامعة سلجوق.

٢٣. إعلام الموقِّعين، عن ربِّ العالَمين؛ لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، ابن قيِّمِ الجَوْزيةِ (ت٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٤. الأعلام؛ لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزِّرِكليِّ الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢ م.

٢٥. إغاثة اللَّهْفان، من مَصايدِ الشيطان؛ لشمس الدينِ محمَّدِ بنِ أبي بكرِ بنِ أيُّوبَ، ابن قيِّمِ الجوزيةِ (ت٧٥١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٦. اقتضاء الصِّراطِ المستَقِيم مخالفةَ أصحابِ الجحيم؛ لتقي الدين أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عبدِالحليمِ ابن تيميةَ الحَرَّانيِّ الحنبليِّ الدمشقيِّ (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السُّنةِ المحمدية، القاهرة، ط٢، ١٣٦٩هـ.

٢٧. أمالي ابن بشرانَ؛ لأبي القاسمِ عبد المَلِكِ بنِ محمَّدِ بنِ عبد الله بنِ بشْران بن محمد بن بشْران بن مهرانَ البغداديِّ (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمانَ، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٨. الإمتاع، بذِكرِ بعضِ كُتبِ السَّماع؛ للدكتورِ عبدِالله بنِ صالحٍ العُبَيدِ، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٩. الانتصار، في الرَّدِّ على المعتزِلةِ القَدَريةِ الأشرار؛ لأبي الحسين يحيى بنِ أبَي الخيرِ بنِ سالمٍ العِمرانيِّ اليمنيِّ الشافعيِّ (ت٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبدالعزيز

الخلف، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٠. أنساب الأشرافِ؛ لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُريِّ (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣١. الإيمان؛ لتقي الدين أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عبدِالحليمِ بنِ عبدِالسلامِ، ابن تيميةَ الحَرَّانيِّ الحنبليِّ الدمشقيِّ (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمَّان، الأردن، ط٥، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٣٢. بدائع الفوائد؛ لشمس الدين محمَّدِ بنِ أبي بكر بنِ أيوب، ابن قيِّمِ الجوزيةِ (ت٧٥١هـ)؛ تحقيق: علي بن محمد العِمران، دار عالم الفوائد، مكَّة المكرَّمة.

٣٣. البِدَع والنهي عنها؛ لأبي عبد الله محمَّدِ بنِ وضَّاحِ بن بزيع المروانيِّ القرطبيِّ (ت٢٨٦هـ)، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، مكتبة العلم، جدة – السعودية، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٤. البديع في نقدِ الشِّعرِ؛ لأبي المظفَّرِ مؤيَّدِ الدولةِ مجدِ الدين أُسامةَ بنِ مرشدِ ابنِ عليِّ بن مقلد بن نصرِ بن منقذٍ الكنانيِّ الكلبيِّ الشيزريِّ (ت٥٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد أحمد بَدَوِي، الدكتور حامد عبد المجيد، مراجعة: الأستاذ إبراهيم مصطفى، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.

٣٥. بهجة قلوب الأبرار، وقُرَّة عيون الأخيار، في شرح جوامع الأخبار؛ لأبي عبد الله عبد الرحمنِ بنِ ناصرِ بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعديٍّ (ت١٣٧٦هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدَّعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤٢٣هـ.

٣٦. بيان تلبيسِ الجَهْمية، في تأسيس بِدَعِهِم الكلامية؛ لتقي الدين أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عبد الحليمِ بنِ عبد السلام، ابن تيميةَ الحَرَّانيِّ الحنبليِّ الدمشقيِّ (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: مجموعةٍ مِنَ المحقِّقِين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٧. تاج العروس، من جواهر القاموس؛ لأبي الفيض محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ عبد الرزَّاقِ الحسينيِّ، الملقَّبِ بمرتضى، الزَّبيديِّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعةٍ مِنَ المحقِّقِين، دار الهداية.

٣٨. التاريخ الأوسَط؛ لأبي عبد الله البخاريِّ (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، فهرس أحاديثه: يوسف المرعشي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٩. التاريخ الكبير؛ لأبي عبد الله البخاريِّ (ت٢٥٦هـ)، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.

٤٠. تاريخ المدينة؛ لأبي زيدٍ عُمرَ بنِ شَبَّة «واسمه زيد» ابنِ عبيدةَ بنِ ريطة النميريِّ البصريِّ (ت٢٦٢هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طُبع على نفقةِ: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩هـ.

٤١. تاريخ بغداد؛ لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليِّ بن ثابتِ بنِ أحمدَ بنِ مهديٍّ الخطيبِ البغداديِّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٤٢. تاريخ دمشق؛ لأبي القاسم عليِّ بنِ الحسنِ بنِ هِبة الله المعروفِ بابنِ عساكرَ (ت٥٧١هـ)، تحقيق: محبِّ الدين أبي سعيدٍ عُمرَ بنِ غَرامةَ العمرويِّ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٤٣. تأسيس التقديس، في كشفِ تلبيسِ داودَ بنِ جرجيس؛ لعبد الله بن عبدِالرحمنِ بنِ

عبدِالعزيز بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سلطان بن خميس الملقَّبِ بـ«أبابطين» (ت١٢٨٢هـ)، تحقيق: عبد السلام بن برجس العبد الكريم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٤٤. تحصيل المَرام، في أخبارِ البيتِ الحرام، والمشاعر العِظام، ومكة والحَرَم ووُلاتِها الفِخام؛ للشيخِ محمَّدِ بنِ أحمد بنِ سالمِ بنِ محمَّدٍ المالكيِّ المكيِّ المعروفِ بالصبَّاغِ (ت١٣٢١هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٤٥. تحفة الأحوذي، بشرح جامع الترمذي؛ لأبي العلاء المباركفوري (ت١٣٥٣هـ)، راجعه: عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر.

٤٦. تحفة الطالب والجليس، في كشفِ شُبَهِ داود بنِ جرجيس؛ لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ (ت١٢٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٤٧. التذييل والتكميل، في شرح كتاب التَّسهيل؛ لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١.

٤٨. التُّراث العربيّ؛ للأستاذ عبد السلام هارون، مجلة الوعي، الكويت، الإصدار الثمانون، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

٤٩. التَّرغيب والترهيب؛ لأبي القاسم إسماعيلَ بنِ محمَّدِ بنِ الفضلِ بنِ عليٍّ القرشي الطليحيِّ التيميِّ الأصبهانيِّ، المُلقَّبِ بقوامِ السُّنَّة (ت٥٣٥هـ)، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٥٠. تسميةُ ما انتهى إلينا مِنَ الرُّواةِ؛ لأبي نُعيمٍ أحمد بنِ عبدِالله بنِ أحمد بنِ إسحاق بنِ موسى بنِ مِهرانَ الأصبهانيِّ (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥١. تسهيل السابلهْ، لمريدِ معرفةِ الحنابلهْ؛ لصالحِ بنِ عبد العزيزِ بنِ عليٍّ آل عثيمين، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥٢. التَّسهيل، لعلوم التنزيل؛ لأبي القاسم محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ عبد الله، ابن جُزَيٍّ الكلبيِّ الغرناطيِّ (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٥٣. التعريفات؛ لعليِّ بنِ محمدِ بنِ عليٍّ الزين الشريفِ الجُرجانيِّ (ت٨١٦هـ)، تحقيق: جماعةٍ مِنَ العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٤. تعظيم قَدْر الصلاةِ؛ لمحمَّدِ بنِ نصرِ بنِ الحَجَّاجِ المَرْوَزِيِّ (ت٢٩٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥٥. تفسير البحر المحيط؛ لأَثيرِ الدِّينِ أبي حيَّانَ محمَّدِ بنِ يوسفَ بنِ عليِّ بنِ يوسفَ بنِ حيَّانَ الأندلسيِّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرِين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٥٦. تفسير البغويِّ «مَعالِم التنزيل، في تفسيرِ القرآن»؛ لمحيي السُّنَّةِ أبي محمدٍ الحسينِ بنِ مسعودٍ البغويِّ (ت٥١٠هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ط٤،

١٤١٧هـ.

٥٧. تفسير القرآنِ العزيز؛ لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيريِّ المعروفِ بابنِ أَبي زَمَنِين المالكيِّ (ت٣٩٩هـ)، تحقيق: حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٥٨. تفسير القرآن العظيم؛ لأبي الفِداءِ إسماعيلَ بنِ عُمرَ بنِ كثيرٍ القرشيِّ البصريِّ ثمَّ الدمشقيِّ (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٥٩. تفسير القرآن العظيم؛ لأبي محمَّدٍ عبدِالرحمن بنِ محمَّدِ بنِ إدريس الرازيِّ، ابن أبي حاتمٍ (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.

٦٠. تفسير القرآن مِنَ الجامع؛ لأبي محمَّدٍ عبدِالله بنِ وهبِ بنِ مسلمٍ المصريِّ القرشيِّ (ت١٩٧هـ)، تحقيق: ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٦١. تفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن»؛ لأبي عبدِالله محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ أبي بكرِ بنِ فرحِ الأنصاريِّ الخزرجيِّ القرطبيِّ (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٦٢. تفسير الماوردي «النُّكَت والعيون»؛ لأبي الحسَنِ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ محمد بن حبيبٍ البصريِّ البغداديِّ، الشهيرِ بالماورديِّ (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٣. التفسير الوسيط (الوسيط في تفسير القرآن المجيد)؛ لأبي الحسنِ عليِّ بن

أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ عليٍّ الواحديِّ، النيسابوريِّ، الشافعيِّ (ت٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوَّض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجَمَل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدَّمَه وقرَّظَه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٦٤. تفسير آياتٍ أشكَلَت على كثيرٍ مِنَ العلماءِ؛ لشيخِ الإسلامِ أحمدَ بنِ عبدِالحليمِ بنِ تيميةَ، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦٥. تلخيص كِتابِ الاستغاثةِ (الردّ على البَكْريِّ)؛ لتقيِّ الدين أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عبد الحليمِ بنِ عبد السلامِ، ابن تيميةَ الحرانيِّ الحنبليِّ الدِّمَشقيِّ (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ.

٦٦. التمهيد، لِمَا في الموطَّأ مِنَ المعاني والأسانيد، لأبي عُمَرَ يوسفَ بنِ عبدالله بنِ محمَّدِ بنِ عبدِالبرِّ بنِ عاصمٍ النمريِّ القرطبيِّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٦٧. التنبيه والرَّدُّ على أهلِ الأهواءِ والبدع؛ لأبي الحسين محمَّدِ بنِ أحمدَ بن عبدِالرحمنِ المَلَطي العسقلانيِّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: محمَّد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.

٦٨. تهذيب الآثار، وتفصيل الثابت عن رسولِ الله مِنَ الأخبار (مسند عمر)؛ لأبي جعفر محمَّدِ بنِ جريرِ بن يزيد بن كثيرِ بنِ غالب الآملي الطبريِّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

٦٩. تهذيب الأسماء واللُّغات؛ لأبي زَكَريا مُحيي الدِّين يحيى بنِ شَرَفٍ النَّوويِّ (ت٦٧٦هـ)، شركة العلماء بمساعدة إدارة الطِّباعة المُنِيرية، يطلَب من: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٧٠. تهذيب اللُّغة؛ لأبي منصورٍ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ الأزهريِّ الهرويِّ (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٧١. توضيح المقاصد، وتصحيح القواعد، في شرحِ قصيدةِ الإمامِ ابن القيِّم؛ لأحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ حمد بنِ محمَّدِ بنِ حمدِ بنِ عبدِالله بنِ عِيسى (ت١٣٢٧هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ.

٧٢. التَّوضيح عن تَوحيدِ الخَلَّاق، في جوابِ أهلِ العِرَاق، وتذكرة أُولي الألباب، في طريقةِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ؛ لسليمانَ بنِ عبدِالله بنِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ (ت١٢٣٣هـ)، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٧٣. تيسير العزيز الحميدْ، في شرح كتاب التوحيدْ، ألذي هو حقُّ اللهِ على العَبيد؛ لسليمانَ بنِ عبدِالله بنِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ (ت١٢٣٣هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٧٤. تيسير الكريم الرحمن، في تفسير كلام المنان؛ لعبد الرحمنِ بنِ ناصرِ بنِ عبدالله السعديِّ (ت١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

٧٥. الجامع (منشور كملحقٍ بمصنَّفِ عبدِالرزَّاق)؛ لأبي عروة مَعْمَرِ بنِ أبي عمرٍو راشدٍ الأزديِّ مولاهم البصري، نزيل اليمن (ت١٥٣هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ.

٧٦. جامع البيان، في تأويلِ القرآن؛ لأبي جعفرٍ محمدِ بنِ جريرِ بنِ يزيدَ بنِ كثيرِ بنِ غالبٍ الآملي الطبريِّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٧٧. جامِع الرَّسائلِ؛ لتقي الدين أبي العَبَّاسِ أحمدَ بنِ عبد الحَليمِ بنِ عبدِ السلام، ابن تيميةَ الحرانيِّ الحنبليِّ الدمشقيِّ (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٧٨. جامع العلومِ في اصطلاحاتِ الفنون (دستور العلماء)؛ للقاضي عبدِالنبيِّ بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ)، عرَّب عباراتِه الفارسيةَ: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٧٩. جامع العلوم والحِكَم، في شرح خمسينَ حديثًا مِن جوامعِ الكلم؛ لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَّلامي البغداديِّ ثمَّ الدمشقيِّ الحنبليِّ (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٨٠. جزء أبي بكرٍ النَّصيبيِّ (حديث أبي بكرِ بنِ خلادٍ النَّصيبيِّ)؛ لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ يُوسُفَ بنِ خَلَّادِ بنِ مَنصورٍ النَّصيبيِّ ثمَّ البَغداديُّ العَطَّارِ (ت٣٥٩هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط١، ٢٠٠٤م.

٨١. جزء أبي جعفرِ بنِ البَختريِّ، ضِمنَ مجموعٍ فيه مصنَّفاتُ أبي جعفرِ ابنِ البختريِّ؛ لأبي جعفرٍ محمَّدِ بنِ عمرِو بنِ البختريِّ بنِ مدركِ بنِ سليمانَ البغداديِّ الرزاز (ت٣٣٩هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، لبنان/ بيروت [ضمن سلسلة مجاميع الأجزاء الحديثية (١)]، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٨٢. جزء إسماعيلَ بنِ جعفرٍ، ضِمنَ: حديثِ عليِّ بنِ حجرٍ السعديِّ عن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ المدنيِّ؛ لأبي إسحاق المدني - ويُكنَى أيضًا: أبا إبراهيمَ - إسماعيلَ بنِ جعفرِ بنِ أبي كثيرٍ الأنصاريِّ الزرقيِّ مولاهم، (ت١٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السُّفياني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض- شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٨٣. جزء للضِّياءِ، ضِمنَ: صفةِ النبيِّ ﷺ وأجزاءٍ حديثيةٍ أُخرى [مِن حديثِ أَبي نصرٍ العُكبَريِّ. ومِن حديثِ أبي بكرٍ النَّصيبيِّ. ومِن حَديثِ خَيْثمةَ الأطرابلسيِّ. صفة النبيِّ ﷺ روايةَ أبي عليٍّ محمَّدِ بنِ هارونَ بنِ شُعَيبٍ الأنصاريِّ، عن شُيوخِه. ومِن حديثِ عَنْبسةَ بنِ سعيدٍ]؛ جمع: ضياء الدين أبي عبدِالله محمَّدِ بنِ عبدِ الواحدِ المقدسيِّ (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٨٤. جهودُ الشيخِ إسحاقَ بنِ عبدِالرحمنِ بنِ حسَنِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ في تقريرِ عقيدةِ السلَفِ؛ د. سُلْطانُ بنُ راشدِ بنِ عبدِالرَّحمنِ الغنيمُ، الرِّياض، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

٨٥. الجواب الصحيح، لمَن بدَّل دِينَ المسيح؛ لشيخِ الإسلامِ تقيِّ الدِّينِ أحمدَ بنِ عبدِالحليمِ، ابن تيميَّةَ (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د. علي بن حسن بن ناصر، ود. عبد العزيز العسكر، ود. حمدان الحمدان، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٨٦. الحُجَّهْ، في بيانِ المَحَجَّهْ، وشرح عقيدةِ أهلِ السُّنة؛ لأبي القاسمِ إسماعيلَ بنِ محمَّدِ بنِ الفضلِ بنِ عليٍّ القرشيِّ الطليحيِّ التيميِّ الأصبهانيِّ، الملقبِ بقوامِ السُّنَّةِ (ت٥٣٥هـ)، تحقيق: محمَّد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٨٧. حُسن المحاضَرهْ، في تاريخِ مِصرَ والقاهرهْ؛ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيِّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط١، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٨٨. حِلية الأولياء، وطبقات الأصفياء؛ لأبي نُعيمٍ أحمدَ بنِ عبدِالله بنِ أحمدَ بنِ إسحاقَ الأصبهانيِّ (ت٤٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ.

٨٩. حياة الأنبياء صلوات الله عليهم بعدَ وفاتِهم؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٩٠. الخريدة البهية؛ لأحمد بن محمد الدَّرديرِ الأشعري (ت١٢٠١هـ) المكتبة الأزهرية بالقاهرة . ط. الأولى.

٩١. خزانة الأدب، ولب لُبابِ لِسانِ العرب؛ لعبدِالقادر بنِ عُمرَ البغداديِّ (ت١٠٩٣هـ)،تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٩٢. خُلاصة الكلام، في بيانِ أُمَراء البلدِ الحرام، مِن زمَنِ سيِّدِنا النبيِّ ﷺ إلى وقتِنا هذا بالتَّمام؛ لأحمدَ بنِ زيني دَحْلانَ (ت١٣٠٤)، تحقيق: محمَّد فارس الشيخ، مطبوعات أرض الحرمين.

٩٣. الدُّر المَصُون، في علومِ الكتاب المَكنون؛ لأبي العبَّاسِ شِهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ يوسفَ بنِ عبدِالدائمِ المعروفِ بالسَّمِينِ الحلبيِّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمَّد الخَرَّاط، دار القلم، دمشق.

٩٤. درء تعارُضِ العقلِ والنَّقلِ؛ لتقي الدين أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عبدِالحليمِ بنِ

عبدِالسلامِ، ابن تيميةَ الحرانيِّ الحنبليِّ الدِّمَشقيِّ (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٩٥. الدُّرَّة الثمينهْ، في أخبار المدينهْ؛ لمُحِبِّ الدِّين أبي عبدِالله محمَّدِ بنِ محمودِ بنِ الحسنِ المعروفِ بابنِ النَّجّارِ (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: حسين محمد علي شكري، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

٩٦. الدُّرَر السَّنِيَّهْ، في الأجوبةِ النَّجْدِيَّهْ؛ لعلماء نجد الأعلام، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط٦، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٩٧. الدُّرَر السَّنِيَّهْ، في الرَّدِّ على الوَهَّابِيهْ؛ لأحمد زيني دحلان (ت١٣٠٤هـ)، مكتبة إيشيق، إستانبول، تركيا، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

٩٨. دَعاوى المناوِئينَ لدَعوةِ الشيخِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ؛ لعبدِالعزيزِ بنِ محمَّدِ بنِ عليٍّ آل عبدِاللطيف، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

٩٩. ذَمّ الكلامِ وأهلِه؛ لأبي إسماعيلَ عبدِالله بنِ محمَّدِ بنِ عليٍّ الأنصاريِّ الهرويِّ (ت٤٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٠٠. ذَيْل طَبَقاتِ الحنابلة؛ لزينِ الدِّينِ عبدِالرحمنِ بنِ أحمدَ بنِ رجَبِ بنِ الحسنِ، السَّلاميِّ، البغداديِّ، ثمَّ الدمشقيِّ، الحنبليِّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

١٠١. الرَّدّ على الإخنائيِّ، واستحباب زيارةِ خيرِ البَرِيَّة الزيارةَ الشرعية؛ لتقي الدين أبي العبَّاسِ أحمد بن عبد الحليم، ابن تيميةَ الحرانيِّ الحنبليِّ الدمشقيِّ

(ت٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض- المطبعة السلفية بالقاهرة.

١٠٢. الرَّدّ على الجَهْميةِ والزنادقة؛ لأبي عبدِالله أحمدَ بنِ محمدِ بنِ حنبلٍ (ت٢٤١هـ)، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، دار الثبات للنشر والتوزيع، ط١.

١٠٣. الرَّدّ على الجهميةِ؛ لأبي سعيدٍ عثمانَ بنِ سعيدِ بنِ خالدِ بنِ سعيدٍ الدارميِّ السِّجِستانيِّ (ت٢٨٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط٢، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٠٤. الرد على شُبُهات المستعينِينَ بغيرِ الله؛ لأحمدَ بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى (ت١٣٢٧هـ)، مطبعة دار طيبة، الرياض، السويدي، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٠٥. رسالة الصاهلِ والشاحِجِ؛ لأحمدَ بنِ عبد الله بنِ سليمانَ بنِ محمَّد بن سليمان المَعَرِّيِّ التَّنوخيِّ (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٠٦. الرُّوح (في الكلامِ على أرواحِ الأمواتِ والأحياءِ بالدَّلائلِ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ؛ لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوبَ، ابن قيِّمِ الجوزيةِ (ت٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٧. روح المعاني، في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني؛ لشِهابِ الدِّين محمودِ بنِ عبد الله الحسيني الآلوسيِّ (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٨. رَوضُ الرَّياحِين، في حِكاياتِ الصالحِين، لعبدِالله بنِ أسعد اليافعيِّ (ت

٧٦٨هـ) مكتبة وهبة ، القاهرة ط. الأولى.

١٠٩. روضة الأفكار والأفهام، لمرتاد حال الإمام، وتَعداد غزوات ذوي الإسلام (تاريخ ابنِ غنَّام)؛ للشيخِ حُسينِ بنِ أبي بكرِ بنِ غَنَّامٍ (ت١٢٢٥هـ)، اعتنى به: سليمان بنُ صالح الخراشي، دار الثلوثية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١١٠. زاد المسير، في علمِ التَّفسير؛ لجمال الدين أبي الفَرَجِ عبدِالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١١١. زاد المعاد، في هَدْيِ خير العِباد؛ لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١١٢. الزُّهد والرَّقائق (يليه: «ما رواه نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ في نُسخَتِهِ زائدًا على ما رواه المَرْوَزِيُّ عنِ ابنِ المُبَارَكِ في كِتابِ الزُّهْدِ»)؛ لأبي عبدِالرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثمَّ المروزي (ت١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٣. الزُّهد؛ لأبي بكرِ بنِ أبي عاصمٍ (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، دار الريان للتراث، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١١٤. الزُّهد؛ لأبي مسعود المعافى بن عمران بن نفيل الأزدي الموصليِّ (ت١٨٥هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١١٥. السُّنَّة؛ لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّالِ البغداديِّ الحنبلي

(ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٩٩٤م.

١١٦. السُّنَّة؛ لأبي بكر بن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

١١٧. السُّنَّة؛ لأبي عبد الله محمَّدِ بن نصرِ بنِ الحجَّاج المَرْوَزِي (ت٢٩٤هـ)، تحقيق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١٨. سنن ابن ماجه؛ لمحمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

١١٩. سنن أبي داود؛ لسليمانَ بنِ الأشعثِ السِّجِستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

١٢٠. سنن التِّرمذي «الجامع الكبير»؛ لمحمَّدِ بن عيسى بن سَوْرة الترمذيِّ (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: د. بَشَّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٢١. سنن الدارمي؛ لعبدِالله بنِ عبدِالرحمنِ الدارميِّ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٢٢. السُّنَن الكبرى (وفي ذيلِهِ: الجوهر النقي لابن التركمانيِّ)؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر آباد، ط١، ١٣٤٤هـ.

١٢٣. السُّنَن الكبرى؛ لأبي عبدِالرحمن أحمدَ بنِ شُعيبٍ النَّسائيِّ (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٢٤. السُّنَن الواردة في الفِتَنِ وغوائِلِها والساعةِ وأشراطِها؛ لأبي عمرو عثمان بن

سعيد بن عثمان بن عمر الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

١٢٥. سُنَن سعيدِ بنِ مَنصورٍ؛ لأبي عثمانَ سعيدِ بن منصورِ بنِ شُعبةَ الجوزجانيِّ (ت٢٢٧هـ)، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حُمَيِّد، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ. وتكملته: تحقيق مجموعةٍ مِنَ الباحثِينَ بإشراف: د. سعد آل حُمَيِّد، ود. خالد الجريسي، دار الألوكة، الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ.

١٢٦. سير أعلام النُّبَلاء؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعةٍ مِنَ المحقِّقِين بإشراف الشيخ شعيبِ الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٢٧. شرح أصول اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة؛ لأبي القاسمِ هِبَةِ الله بنِ الحسن بن منصور الطبريِّ الرازيِّ اللالكائيِّ (ت٤١٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ.

١٢٨. شرح السُّنَّة؛ لأبي محمَّدٍ الحسينِ بنِ مسعودٍ البغويِّ (ت٥١٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٢٩. شرح الصُّدور، بتحريم رفعِ القبور؛ لمحمَّدِ بن عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ الله الشوكانيِّ اليَمَنيِّ (ت١٢٥٠هـ)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٤، ١٤٠٨هـ.

١٣٠. شرح العقيدة الطَّحاويةِ؛ لصدرِ الدين محمَّدِ بن علاء الدِّين عليِّ بنِ محمَّدٍ، ابن أبي العِزِّ الحنفيِّ، الأذرعي الصالحيِّ الدمشقيِّ (ت٧٩٢هـ)، تحقيق:

أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ.

١٣١. شرح العقيدة الواسطية، ويليه مُلحَق الواسطيةِ؛ لمحمَّدِ بن خليل حسن هرَّاس (ت١٣٩٥هـ)، ضبَط نصَّه وخرَّج أحاديثَه ووضَعَ المُلحَقَ: علوي بن عبد القادر السقاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الخُبَر، ط٣، ١٤١٥هـ.

١٣٢. شرح خُطبةِ عائشةَ أُمِّ المؤمنِينَ في أبيها؛ لمحمَّدِ بنِ القاسمِ الأنباريِّ (٣٢٧هـ)، تحقيق: د. صلاح الدين المنجّد، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط٢، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٣٣. شرح شافية ابن الحاجب (مع شرحِ شواهِدِه للعالِمِ الجليلِ عبد القادر البغدادي صاحبِ خزانةِ الأدبِ (ت١٠٩٣هـ))؛ لنجم الدين محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، حقَّقَهما: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

١٣٤. شرح صحيحِ البخاريِّ؛ لأبي الحسَنِ عليِّ بنِ خلفِ بنِ عبدِالمَلِكِ بنِ بطَّال (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٣٥. شرح صحيح مسلم «المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحَجَّاج»؛ لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

١٣٦. شرح مُشكِلِ الآثار؛ لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ سلامةَ بنِ عبدِ المَلِكِ بنِ سلمةَ الأزديِّ الحجريِّ المصريِّ المعروفِ بالطَّحاويِّ (ت٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٣٧. الشَّريعة؛ لأبي بكرٍ محمَّدِ بنِ الحسينِ بنِ عبد الله الآجُرِّيِّ البغدادي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٣٨. شُعَب الإيمان؛ لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحُسينِ بنِ عليِّ بنِ موسى البيهقيِّ (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٣٩. الشِّفا، بتعريفِ حقوق المصطفى، «مع حاشية الشُّمُنِّي»؛ لأبي الفضلِ القاضي عِيَاضِ بنِ موسى اليحصبيِّ (ت٥٤٤هـ)، دار الفكر، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٤٠. شفاء العليل، في مسائلِ القضاءِ والقَدَرِ والحِكمة والتَّعليل؛ لشمسِ الدِّينِ محمدِ بنِ أبي بكرِ بنِ أيُّوبَ، ابن قيِّمِ الجوزيةِ (ت٧٥١هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٤١. الصارم المُنْكِي، في الرَّدِّ على السُّبْكي؛ لشمس الدين محمد بن أحمدَ بن عبدِالهادي الحنبليِّ (ت٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٤٢. الصبر والثواب عليه؛ لأبي بكرٍ عبد الله بنِ محمَّدِ بن عبيدِ بنِ سفيانِ بن قيسٍ البغداديِّ الأمويِّ القُرَشيِّ المعروفِ بابنِ أَبي الدُّنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٤٣. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)؛ لأبي نصرٍ إسماعيلَ بنِ حمَّادٍ الجوهريِّ الفارابيِّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٤٤. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان؛ لأبي حاتمٍ محمَّدِ بنِ حبانَ بنِ أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، الدارمي، البُستيِّ (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٤٥. صحيح البخاري؛ لمحمَّدِ بنِ إسماعيلَ البخاريِّ (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السُّلطانية بإضافةِ ترقيم عبد الباقي) بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٤٦. صحيح مسلم؛ لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤٧. الصَّلاة على النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ لأبي بكرِ بنِ أبي عاصمٍ (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٤٨. الصَّلاة وحكم تاركِها وسياق صلاةِ النبيِّ مِن حينَ كان يُكبِّرُ إلى أن يَفرَغَ مِنها؛ لشمسِ الدِّين محمَّدِ بن أبي بكرِ بن أيوب، ابنِ قيِّمِ الجوزيةِ (ت٧٥١هـ)، ، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي، مطبعة الجفان والجابي/ دار ابن حزم، قبرص/ بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٤٩. الصَّمت وآداب اللسان؛ لأبي بكرٍ عبد الله بن محمَّدِ بن عبيدِ البغداديِّ الأمويِّ القرشيِّ المعروفِ بابنِ أَبي الدُّنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١٥٠. الصِّناعتَينِ؛ لأبي هِلالٍ الحسنِ بنِ عبدِالله بنِ سهلِ بنِ سعيدِ بنِ يحيى بن مهرانَ العسكريِّ (ت نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٥١. ضرورة الشِّعر؛ لأبي سعيدٍ السِّيرافيِّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٥٢. الضُّعفاء الكبير؛ لمحمَّدِ بنِ عمرِو بنِ موسى بنِ حمَّادٍ العقيليِّ المكيِّ (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٥٣. الطبقات الكبرى؛ لأبي عبد الله محمَّدِ بنِ سعدِ بنِ منيع الهاشمي بالولاءِ البصريِّ البغداديِّ المعروفِ بابنِ سعدٍ (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

١٥٤. طريق الهِجرتَينِ وباب السعادتَينِ؛ لمحمَّدِ بنِ أبي بكرٍ، ابنِ قيِّمِ الجوزية، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدَّمَّام، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٥٥. طيبة النَّشْر، في القراءات العشر؛ لمحمَّدِ بن محمَّدِ بنِ محمَّدِ بن عليِّ بن يوسفَ، ابنِ الجَزَريِّ (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزُّعْبي، مكتبة دار الهدى، جدة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٥٦. الطيوريات؛ انتخاب: صدر الدِّين، أبي طاهرٍ السِّلَفي أحمدَ بنِ محمَّدٍ الأصبهانيِّ (ت٥٧٦هـ) مِن أصول: أبي الحسين المبارَكِ بنِ عبدِالجَبَّارِ الصَّيرفي الطيوري (ت٥٠٠هـ)، تحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٥٧. عقيدة السلفِ وأصحابِ الحديثِ، أو: الرسالة في اعتقاد أهل السُّنة وأصحاب الحديثِ الأئمة؛ لأبي عثمانَ إسماعيلَ بنِ عبد الرحمنِ الصابونيِّ (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: د. ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، دار

العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٥٨. العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية؛ لأبي الحسَنِ عليٍّ بنِ عُمرَ الدارقطنيِّ (ت٣٨٥هـ)، مِنَ الجزء (١-١١) تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ، ومن (١٢-١٥) تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدَّمَّام، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٥٩. العُمدة في محاسِنِ الشِّعرِ وآدابِه؛ لأبي عليٍّ الحسنِ بنِ رشيقٍ القيروانيِّ الأزدي (ت٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدِّينِ عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٦٠. عمل اليوم والليلة؛ لأحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ أسباط بنِ عبدِالله بنِ إبراهيمَ بنِ بُدَيْح الدِّينَوَريِّ، المعروفِ بـ«ابنِ السُّنِّيِّ» (ت٣٦٤هـ)، تحقيق: كوثر البرني، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٦١. عنوان المجد، في تاريخِ نجد؛ لعثمانَ بنِ عبدِالله بنِ بشرٍ النَّجديِّ الحنبليِّ، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد اللطيفِ آل الشيخِ، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز (٢٧)، الرياض، ط٤، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٦٢. الغُنية عنِ الكلامِ وأهلِه؛ لأبي سليمانَ حمدِ بنِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ الخَطَّابِ البُستيِّ المعروفِ بالخطابيِّ (ت٣٨٨هـ)، دار المنهاج.

١٦٣. الغُنْيَة لطالبي طريقِ الحقِّ عزَّ وجلَّ؛ لعبدِالقادرِ بنِ أَبي صالحٍ الجِيلانيِّ، وضَعَ حواشِيَه: صلاح بن محمَّد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٦٤. الغيلانيات (كتاب الفوائد)؛ لأبي بكرٍ محمَّدِ بنِ عبد الله بنِ إبراهيمَ بن عبدوَيْه البغداديِّ الشافعيِّ البزَّاز (ت٣٥٤هـ)، حقَّقَه: حلمي كامل أسعد

عبدالهادي، قدَّمَ له وراجَعَه وعلَّقَ عليه: أبو عُبيدةَ مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٦٥. الفتاوى الكبرى؛ لتقيِّ الدِّينِ أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عبدِالحليمِ، ابن تيمية الحرانيِّ الحنبليِّ الدمشقيِّ (ت٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

١٦٦. فتح الباري، شرح صحيح البخاري؛ لأبي الفضلِ أحمدَ بنِ عليٍّ بنِ حجَرٍ العسقلانيِّ (ت٨٥٢هـ)، تعليق: ابن باز، دار المعرفة، بيروت.

١٦٧. فتح الباري، شرح صحيح البخاري؛ لزين الدِّينِ عبدِالرحمن بنِ أحمدَ بنِ رجبِ بن الحسن، السَّلامي، البغداديِّ، ثمِّ الدِّمَشْقِي، الحنبليِّ (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: مجموعةِ محقِّقِين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٦٨. الفَرْق بينَ الفِرَقِ وبيان الفِرقة الناجية؛ لأبي منصور عبدِالقاهرِ بنِ طاهر بن محمَّدِ بنِ عبد الله البغداديِّ التميميِّ الأسفراييني (ت٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

١٦٩. الفرقان، بين أولياءِ الرَّحمنِ وأولياءِ الشيطان؛ لتقي الدين أبي العبَّاسِ أحمد بن عبد الحليم، ابن تيميَّةَ الحَرَّانيِّ الحنبليِّ (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بنِ عبد الكريم اليحيى، دار الفضيلة، الرياض.

١٧٠. الفصل، في المِلَلِ والأهواءِ والنِّحَل؛ لأبي محمَّدٍ عليِّ بنِ أحمدَ بنِ سعيدِ بنِ حزمٍ الأندلسيِّ القرطبيِّ الظاهريِّ (ت٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٧١. فضل الصَّلاةِ على النبيِّ ﷺ؛ للقاضي أبي إسحاق إسماعيلَ بنِ إسحاق بن إسماعيل الأزديِّ البصريِّ ثمَّ البغداديِّ المالكيِّ الجهضميِّ

(ت٢٨٢هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٣٩٧هـ.

١٧٢. الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرحِ الميسَّرِ على الفقهَينِ الأبسطِ والأكبرِ المنسوبَينِ لأبي حنيفةَ تأليف محمَّد بنِ عبد الرحمن الخميس)؛ يُنسَبُ لأبي حنيفةَ النُّعمانِ بنِ ثابتِ (ت١٥٠هـ)، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٧٣. الفقيه والمتفَقِّه؛ لأبي بكر أحمد بنِ عليِّ بنِ ثابت، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ.

١٧٤. الفوائد؛ لأبي القاسمِ تَمَّامِ بن محمَّدِ بن عبد الله بن جعفرِ بنِ عبد الله بنِ الجنيدِ البَجَليِّ الرازيِّ ثمَّ الدمشقيِّ (ت٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

١٧٥. الفوائد؛ لشمس الدين محمَّدِ بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيِّمِ الجوزيةِ (ت٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

١٧٦. قاعدة جليلهْ، في التَّوَسُّلِ والوسيلهْ؛ لتقيِّ الدِّينِ أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عبدالحليم، ابن تيميَّةَ (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط١ (لمكتبة الفرقان)، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٧٧. قواعد الإملاء؛ لعبد السلام محمَّد هارون (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣م.

١٧٨. القوافي؛ للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن أبي الحصين عبد الله بن المحسن التنوخي (ت ق٥هـ)، تحقيق: د. عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي بمصر،

ط٢، ١٩٧٨م.

١٧٩. القول البديع، في الصَّلاةِ على الحبيبِ الشَّفيع؛ لشمس الدين أبي الخير محمَّدِ بنِ عبد الرحمن بنِ محمَّدٍ السخاويِّ (ت٩٠٢هـ)، دار الريان للتراث.

١٨٠. القولُ السديدْ، شرح كتابِ التوحيدْ؛ لأبي عبد الله عبد الرحمن بنِ ناصر آل سعدي (ت١٣٧٦هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ.

١٨١. كتاب التَّوحيد، ألذي هو حقُّ اللهِ على العَبِيد؛ لشيخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبد الوهَّاب (ت١٢٠٦هـ)، راجَعَه وقابلَه على أصولِه مجموعةٌ مِنَ الأساتذة، إدارة الثقافة والنَّشر، جامعة الإمام محمَّد بنِ سعود الإسلامية، الرياض.

١٨٢. كتاب سيبَوَيْهِ؛ لأبي بِشرٍ عَمرِو بنِ عثمان بنِ قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٨٣. كشف الشُّبُهات؛ لمحمَّدِ بنِ عبد الوهَّابِ بنِ سليمان التميميِّ النجدي (ت١٢٠٦هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية.

١٨٤. كَشْف المُشكِل مِن حديثِ الصحيحَينِ؛ لجمال الدين أبي الفَرَجِ عبدِ الرحمن بن عليِّ بنِ محمَّدٍ الجوزيِّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.

١٨٥. الكلمات النافعهْ، في المُكفِّرات الواقعهْ؛ للشيخِ عبدِالله بنِ محمَّدِ بنِ عبدِالوَهَّابِ؛ لأبي سليمان عبدِالله بن محمَّدِ بن عبد الوهَّابِ التميميِّ النجدي (ت١٢٤٢هـ)، عبد العزيز ومحمد العبد الله الجميح، ط٤، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٨٦. الكليات «معجم في المصطلحات والفروق اللغوية»؛ لأبي البقاء أيوبَ بنِ موسى الحسينيِّ القريمي الكفويِّ الحنفيِّ (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٨٧. لسان العرب؛ لأبي الفضلِ جمال الدِّينِ محمَّدِ بنِ مكرمِ بنِ عليٍّ، ابن منظور الأنصاريِّ الرويفعيِّ الإفريقيِّ (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٨٨. لُمْعة الاعتقاد؛ لأبي محمَّدٍ موفَّقِ الدِّينِ عبدِالله بنِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بن قدامةَ الجماعيليِّ المقدسيِّ ثمَّ الدمشقيِّ الحنبليِّ، الشهيرِ بابنِ قُدامةَ المقدسيِّ (ت٦٢٠هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٨٩. مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد؛ لعليِّ بنِ أبي بكرِ بنِ سليمانَ الهيثميِّ (ت٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٩٠. مجموع الفتاوى؛ لتقي الدين أبي العبَّاسِ أحمدَ بن عبد الحليم، ابن تيميَّةَ الحرانيِّ (ت٧٢٨هـ)، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٩١. مجموع فتاوى العلَّامة عبدِالعزيز بنِ باز رحمه الله (ت١٤٢٠هـ)، أشرف على جمعِهِ وطبعِهِ: محمد بن سعد الشويعر، دار القاسم للنشر، ط٢.

١٩٢. مجموعة الرسائلِ والمسائلِ النَّجدية؛ لبعض علماء نجد الأعلام، النشرة الأولى بمصر ١٣٤٩هـ/ النشرة الثالثة، ١٤١٢هـ، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٩٣. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛ لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٩٤. المحرَّر الوجيز، في تفسير الكتاب العزيز؛ لأبي محمَّدٍ عبد الحقِّ بنِ عطيةَ الأندلسيِّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: الرحالة الفاروق، وعبد الله الأنصاري، والسيد عبد العال، ومحمد الشافعي، وزارة الأوقاف، قطر، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٩٥. مدارج السالكِين، بين منازلِ إيَّاكَ نعبُدُ وإيَّاكَ نستعين؛ لشمس الدِّينِ محمَّدِ بن أبي بكرِ بنِ أيُّوبَ، ابن قيِّم الجوزيةِ (ت٧٥١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٩٦. المدخل إلى عِلمِ السُّنَن؛ لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسينِ بن عليِّ بنِ موسى الخُسْرَوْجِردي الخراسانيِّ البيهقيِّ (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. محمَّد عوَّامة، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٣٧هـ.

١٩٧. المدوَّنة؛ لمالك بن أنسِ بن مالكِ بن عامرٍ الأصبحيِّ المدنيِّ (ت١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٩٨. مرقاة المفاتيح، شرح مشكاة المصابيح؛ لأبي الحسن نورِ الدِّينِ عليِّ بنِ (سلطان) محمد، المُلَّا الهروي القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٩٩. مستخرج أبي عوانة؛ لأبي عوانة يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ النيسابوريِّ الأسفرايينيِّ (ت٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة،

بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٠٠. المستدرك على الصحيحين؛ لأبي عبد الله محمَّدِ بنِ عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم (ت٤٠٥هـ)، مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٤٠هـ.

٢٠١. مسلسلات خليل كيكلدي العلائيِّ، ضمن مجموع مسلسلات في الحديث، تحقيق: بدر بن عبد الإله العمراني الطنجي، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٠٢. مُسنَد ابن الجَعْدِ؛ لأبي القاسم عبد الله بنِ محمدِ بنِ عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق: عبد المهدي بن عبدالقادر بن عبد الهادي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٠٣. مُسنَد أبي يعلى؛ لأبي يعلى أحمد بنِ عليٍّ الموصليِّ (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٠٤. مُسنَد الإمام الشافعي؛ لأبي عبدِالله محمَّدِ بنِ إدريسَ بنِ العبَّاسِ بن عثمان بن شافع المُطَّلبيِّ القُرَشيِّ المكِّيِّ (ت٢٠٤هـ)، رتَّبَه على الأبوابِ الفقهية: محمد عابد السِّندي، عرَّفَ للكتابِ وترجَمَ للمؤلِّفِ: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، تولَّى نَشْرَه وتصحيحَه ومراجعةَ أصولِه على نسختَينِ مخطوطتَينِ: السيِّد يوسف علي الزواوي الحسني، السيد عزت العطار الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٧٠هـ- ١٩٥١م.

٢٠٥. مُسنَد الإمامِ عبد الله بنِ المُبارَك؛ لأبي عبد الرحمن عبدِالله بنِ المُبارَكِ بنِ واضح الحنظليِّ، التُّركيِّ ثمَّ المرْوزيِّ (ت١٨١هـ)؛ تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٠٦. مُسنَد البَزَّار؛ لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عمرٍو العَتكيِّ المعروفِ بالبَزَّارِ (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٠٧. مسند الرُّويانيِّ؛ لأبي بكرٍ محمَّدِ بن هارونَ الرُّويانيِّ (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٢٠٨. مُسنَد أميرِ المؤمنِينَ أبي حفصٍ عُمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه وأقواله على أبوابِ العِلمِ؛ لأبي الفِداءِ إسماعيلَ بنِ عمرَ بنِ كثيرٍ القُرشيِّ البصريِّ ثمَّ الدمشقيِّ (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٢٠٩. المسند؛ لأبي داود الطيالسي البصري (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٢١٠. المسند؛ لأحمدَ بنِ محمَّدِ بن حنبلٍ الشيبانيِّ (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٢١١. مشارق الأنوار، على صحاح الآثار؛ لأبي الفضل عِيَاضِ بنِ موسى بنِ عياضِ بن عمرون اليحصبيِّ السَّبتيِّ (ت٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٢١٢. مَشاهير عُلماءِ نَجْدٍ وغيرِهم؛ لعبد الرحمنِ بنِ عبدِاللَّطيفِ بنِ عبد الله بن عبد اللطيف بنِ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، طُبع على نفقة المؤلِّف بإشراف دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ط١، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٢١٣. مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي؛ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان

الفارسي الفسوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله السريع، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ.

٢١٤. مِصباح الظَّلَام، في الرَّدِّ على مَن كذَبَ على الشَّيخِ الإمام، ونسبَه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام؛ لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب آل الشيخ (ت١٢٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزير آل حمد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢١٥. المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير؛ لأحمدَ بنِ محمَّدِ بن عليٍّ المقري الفَيُّوميِّ (ت٧٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٦. المصنَّف في الأحاديث والآثار؛ لأبي بكرِ بنِ أَبي شَيْبَةَ (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: د. محمَّد عوَّامة، شركة دار القبلة- جدة، مؤسسة علوم القرآن- سوريا، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢١٧. المصنَّف؛ لعبدِالرزَّاقِ بنِ همَّامِ بن نافعٍ الحِميريِّ اليمانيِّ الصَّنعانيِّ (ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢١٨. المَطَالِع النَّصْرِيَّهْ، للمَطَابِعِ المصريَّهْ، في الأصول الخَطيَّهْ؛ لنصر (أبي الوفاء) ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهُورِينيِّ الأحمديِّ الأزهريِّ (ت١٢٩١هـ)، تحقيق وتعليق: د. طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢١٩. معاني القرآن؛ لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمَّدٍ النَّحَّاسِ (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أُمّ القرى، مكة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٢٢٠. معاني القرآن؛ ليحيى بنِ زياد بنِ عبد الله بن منظورٍ الديلميِّ الفَرَّاء

(ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النَّجّار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١.

٢٢١. معجم (الألفاظ الفارسية المعرَّبة)؛ تأليف: ادّي شير، دار العرب للبستاني، القاهرة، ط٢، ١٩٨٧- ١٩٨٨م.

٢٢٢. المعجم الأوسط؛ لسليمانَ بنِ أحمدَ الطبرانيِّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢٢٣. معجم الصوابِ اللُّغويِّ دليل المثقف العربي؛ للدكتور أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمَلٍ، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢٢٤. المعجم الكبير؛ لسليمانَ بنِ أحمدَ الطبرانيِّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

٢٢٥. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٢٢٦. معجم لغة الفقهاء؛ لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٢٧. المعجَم؛ لأبي بكرٍ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ عليٍّ بنِ عاصمِ بن زاذانَ الأصبهانيِّ الخازنِ، المشهورِ بابنِ المُقرِئِ (ت٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٢٨. مَعرِفة الصَّحابةِ؛ لأبي نُعيمٍ أحمدَ بنِ عبدِالله بنِ أحمدَ بنِ إسحاقَ بنِ موسى بنِ مِهرانَ الأصبهانيِّ (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار

الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٢٩. المفهم؛ لِمَا أشكَلَ مِن تلخيصِ كتابِ مسلمٍ؛ لأبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عُمرَ بنِ إبراهيمَ القرطبيِّ (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب مستو، ويوسف علي بديوي، وأحمد محمد السيد، ومحمود إبراهيم، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٣٠. مَقالات الإسلامِيِّين، واختلاف المُصَلِّين؛ لأبي الحسَنِ عليِّ بنِ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ الأشعريِّ، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢٣١. مقاييس اللُّغةِ؛ لأبي الحسين أحمدَ بنِ فارس بنِ زكرياء القزوينيِّ الرازيِّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢٣٢. المقصد العلي، في زوائدِ أبي يعلى الموصلي؛ لأبي الحسن نورِ الدِّينِ عليِّ بنِ أَبي بكرِ بنِ سليمان الهيثميِّ (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٣٣. المِلَل والنِّحَل؛ لأبي الفتحِ محمَّدِ بنِ عبدِالكريمِ بنِ أبي بكرٍ أحمدَ الشهرستانيِّ (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: أمير علي مهنا، علي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٢٣٤. المَناهل السَّلْسَلهْ، في الأحاديثِ المُسَلْسلهْ؛ لمحمد عبد الباقي الأيوبي (١٣٦٤هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٣٥. المُنصِف للسارقِ والمسروقِ منه؛ لأبي محمَّدٍ الحسنِ بنِ عليٍّ الضبيِّ التنيسيِّ المعروفِ بابنِ وَكيعٍ (ت٣٩٣هـ)، حقَّقه وقدَّم له: عمر خليفة بن إدريس، جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.

٢٣٦. مِنهاج التأسيسِ والتَّقديس، في كشفِ شُبهات داودَ بنِ جرجيس؛ لعبدِاللَّطيفِ بنِ

عبدِالرحمن بنِ حسَنِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِالوهَّابِ آل الشيخِ (ت١٢٩٣هـ)، دار الهداية للطبع والنشر والترجمة، الرياض، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٣٧. منهاج السُّنة النبويهْ، في نقضِ كلامِ الشِّيعةِ القَدَريهْ؛ لتقيِّ الدِّين أَبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عبدِالحليمِ، ابنِ تيميَّةَ الحَرَّانيِّ الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٣٨. المنهاج في شُعَب الإيمان؛ لأبي عبدِالله الحُسينِ بنِ الحسَنِ بنِ محمَّدِ بنِ حَليمٍ البخاريِّ الجُرجانيِّ الحَليميِّ (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ.

٢٣٩. المَوَاقِف؛ لأبي الفضلِ عبدِالرحمن بنِ أحمدَ بنِ عبدِالغفَّارِ، عضُدِ الدِّينِ الإيجيِّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٢٤٠. مِيزان الاعتدال، في نقدِ الرِّجال؛ لشمسِ الدِّينِ أبي عبدِالله محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ قَايْماز الذَّهَبيِّ (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٢٤١. الميسَّر في شرحِ مصابيحِ السُّنَّةِ؛ لأبي عبدِاللهِ شهابِ الدِّينِ فضلِ اللهِ بنِ حسَنِ بنِ حُسينِ بنِ يوسفَ التُّورِبِشْتِي (ت٦٦١ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨م.

٢٤٢. النَّاسخ والمنسوخ في القرآنِ العزيز، وما فيه مِنَ الفرائضِ والسُّنَن؛ لأبي عُبيدٍ القاسمِ بنِ سلَّامِ بنِ عبدِالله الهَرَويِّ البغداديِّ (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: محمَّد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، شركة الرياض، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ-

١٩٩٧م.

٢٤٣. نتائج الأفكار، في تخريجِ أحاديثِ الأذكار؛ لابنِ حجَرٍ العسقلانيِّ (ت٨٥٢ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٤٤. النَّشر، في القِراءات العشر؛ لشمسِ الدِّينِ أَبي الخيرِ ابنِ الجَزَرِيِّ، محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ يوسفَ (ت٨٣٣ هـ)، تحقيق: السالم محمَّد محمود الشنقيطيّ، ط مجمع الملك فهد، ١٤٣٥هـ.

٢٤٥. النفخة على النفحة والمنحة؛ للشيخِ ناصرِ الدِّينِ الحِجازيِّ الأَثَرِيِّ، اعتنى به: عبد العزيز بن محمد بن علي آل عبد اللطيف، دار الوطن للنشر، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٢٤٦. النِّهاية في غريبِ الحديثِ والأثر؛ لمَجْدِ الدِّينِ أبي السَّعاداتِ المُبارَكِ بنِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِالكريمِ الشَّيبانيِّ الجَزَرِيِّ ابنِ الأثيرِ (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمَّد الطَّناحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢٤٧. نوادر الأصول، في أحاديث الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأبي عبد الله محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ الحسنِ بنِ بشرٍ، الحكيم التِّرمذيِّ (ت نحو ٣٢٠هـ)، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

٢٤٨. نونيَّة ابنِ القيِّم (الكافية الشافيهْ، في الانتصارِ للفِرقة الناجيهْ)؛ لشمسِ الدِّينِ محمَّد بنِ أبي بكرِ بنِ أيُّوبَ، ابنِ قيِّمِ الجوزيةِ (ت٧٥١هـ)، تحقيق: محمَّد بن عبد الرحمن العريفي، وناصر بن يحيى الحنيني، وعبد الله بن عبد الرحمن الهذيل، وفهد بن علي المساعد، دار عالم الفوائد، مكة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢٤٩. الوابل الصَّيِّب، مِنَ الكَلِمِ الطَّيِّب؛ لأبي عبدِالله محمَّدِ بنِ أبي بكرِ بنِ أَيُّوبَ، ابنِ قيِّمِ الجوزيةِ (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد، دار عالم الفوائد، مكة، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢٥٠. الواسطية (العقيدة الواسطية: اعتِقاد الفِرقةِ الناجيةِ المنصورةِ إلى قِيامِ الساعةْ، أهلِ السُّنَّةِ والجماعهْ)؛ لتقيِّ الدِّينِ أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عبدِ الحليمِ، ابنِ تيميَّةَ الحَرَّانيِّ الحنبليِّ الدمشقيِّ (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: أبي محمَّد أشرف بنِ عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٥١. وفَيَات الأعيان، وأنباءِ أبناءِ الزَّمان؛ لأبي العبَّاسِ شمسِ الدِّينِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ أبي بكرٍ، ابنِ خَلِّكانَ البَرْمكيِّ الإربليِّ (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات